سلسلة السياسة والمجتمع

عبودية، إقطاعية أم أسلوب إنتاج آسيوي؟

تأليف:
يوري ف. كاتشانفسكي

ترجمة:
الدكتور عارف دليلة





دار الطليعة - بيروت

عبوديّة ، إقطاعيّة
أم أسلوب إنتاج آسيوي ؟

بيروت - ص ب ١١١٨١٣
تلفون : ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الاولى
تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٨٠

يوري ف . كاتشانفسكي

عبوديّة ، إقطاعيّة أم أسلوب إنتاج آسيوي ؟

نقاش حول النّظام الاجتماعي في الشرق ، وأفريقيا ما قبل الاستعمار ، وأمريكا ما قبل كولومبس ، في العصور القديمة والقرون الوسطى

ترجمة عن الروسيّة

د. عارف دليلة

دار الطّليعة للطّباعة والنشر
بيروت

هذه ترجمة كتاب

Ю. В. КАЧАНОВСКИЙ

РАБОВЛАДЕНИЕ, ФЕОДАЛИЗМ ИЛИ АЗИАТСКИЙ СПОСОБ ПРОИЗВОДСТВА?

Спор об общественном строе древнего и средневекового Востока, доколониальной Африки и доколумбовой Америки

ИЗДАТЕЛЬСТВО «НАУКА»
ГЛАВНАЯ РЕДАКЦИЯ ВОСТОЧНОЙ ЛИТЕРАТУРЫ
Москва 1971

موسكو – ١٩٧١

كلمة المعرب

حول العلاقة بين « العام » و « الخاص » و « التطبيق الاشتراكي » في البلدان النامية

يطرح الباحث السوفييتي يو. ف. كاتشانفسكي في كتابه «عبودية ، اقطاعية، ام أسلوب انتاج آسيوي ؟» العلاقة بين «العام» و«الخاص» في تطور المجتمع البشري عبر التاريخ. لقد كان من اعظم منجزات العقل البشري في العصر الحديث اكتشاف قوانين الحياة الاجتماعية . فالانسان منذ بدأ حياته المتميزة بالعمل وصنع أدوات الانتاج بدأ يتعرف على قوانين الطبيعة ، ولم يكن هناك حائل بينه وبين التعمق المستمر في الكشف عن هذه القوانين ، ربما ، باستثناء النزعة المحافظة لبعض عناصر البنيان الفوقي (الايديولوجيا) التي كانت توظف للدفاع عن واقعة الاستغلال الطبقي (كاضطهاد ومحاربة العلماء الذين اكتشفوا القوانين الحقيقية للنظام الشمسي المناقضة للعقيدة التي كانت تعتمد عليها السلطة الاقطاعية ــ الدينية في القرون الوسطى) . الا ان توجه الانسان لاكتشاف قوانين حياته الاجتماعية كان يصطدم دائما بالمصالح الطبقية . فالطبقات المستغِلة التي كانت تفرز في معظم الاحيان فئة العاملين في الوظائف الفكرية كانت توجه مفكريها الى طمس واقعة الاستغلال الطبقي وايجاد الغطاء الفكري التبريري للواقع الموروث وإضفاء صفة القدسية عليه ، واعتباره قانونا من قوانين الطبيعة الازلية الخالدة.

لكن تطور الحياة الاجتماعية نفسها بميدانيها التحتي والفوقي كان يطرح بإلحاح أمام الفكر الانساني ضرورة تفسير منشأ وتطور الاشكال التاريخية للحياة

الاجتماعية ، وكان الفكر الانساني يزداد قدرة على اكتشاف القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي مع اقترابه اكثر فأكثر من مواقع الطبقات المضطهَدة صاحبة المصلحة في التقدم الاجتماعي المضطرد الذي يتحقق باصلاح علاقات الانتاج الاجتماعية ، وبالدرجة الاولى ، بتخفيف وازالة الاستغلال الطبقي .

لقد ترافق ظهور اول نظام اشتراكي في التاريخ مع تضعضع النظام الاستعماري العالمي . وترافق ظهور الاشتراكية كمنظومة دولية بعد الحرب العالمية الثانية مع اندفاع المد التحرري في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية حتى الانحسار شبه الكلي للاستعمار التقليدي عن هذه القارات . ان حلم الانسان القديم بالانعتاق والتحرر من العبودية والاستغلال يتحول اليوم الى واقع تعيشه البشرية كل يوم وكل ساعة من خلال الصراع الدائر بين قوى الشر والقهر التي انفرزت من بين صفوف الناس المتساوين في الماضي السحيق وبين قوى التحرر والتقدم . ان الطبقات المستغِلة ما زالت منذ ظهور المجتمع الطبقي الاول وحتى اليوم تمارس دورا تدميريا مضادا لحرية وسعادة الانسان . ومع نضال الطبقات المستغَلة والمجتمعات المقهورة عبر التاريخ تتكسر السلاسل والقيود ، ولكنها كانت تتحول من شكل الى شكل جديد ، ربما ليس أقل جورا واستعبادا ، ولكنه اكثر تخفيا وأصعب مقارعة . ومع كل شكل جديد من التسلط والقهر يتصاعد كفاح الطبقات والشعوب المستغَلة قوة وتراصا . اننا نعيش العصر الذي بلغ فيه الصراع أعلى درجاته حدة وأكثرها شمولا وعمقا . فالبشرية بكاملها تنهض اليوم لتنجز خلال مرحلة قصيرة نسبيا من عمرها المهمة التي ناضلت من اجلها طيلة تاريخها المديد ـ مهمة ازالة آخر طبقة مستغِلة والاطاحة بآخر نظام استغلالي في التاريخ ، النظام الذي جسَّد على أوضح ما يكون وحدة البشرية ، وبرهن على وحدة قوانين تطورها ـ النظام البرجوازي .

لقد قدم النظام البرجوازي للبشرية منجزات تقدمية هائلة خلال عدة قرون . لكن طبقته القائدة ما لبثت ان ادارت فوهات مدافعها الى الخلف ، الى صدور الجماهير التي حملتها على أكتافها ، لتحول كل هذه المنجزات التي لم تتحقق الا بدماء وجهود الملايين الكثيرة من الاجيال المسحوقة المتلاحقة الى قوى تدميرية هائلة تقذفها في وجه البشرية بأكملها وشعارها : إما أن يستمر كل شيء في مصلحتي وحدي واما الدمار والهلاك للعالم أجمع !

ان الاستعمار الذي خرج من الباب الخلفي للبلدان المتخلفة يعود في شكله الامبريالي الجديد من الابواب الامامية بوسائل علنية و«مشروعة» كثيرة . وان الدارس لتطور العلاقات بين البلدان الامبريالية و«الاطراف» ليتساءل اليوم ، بحق، ترى هل كان الاستعمار المباشر لو استمر قائما بأشكاله التقليدية الى اليوم ليستطيع ان ينهب من القارات المتخلفة ربع ما ينهبه الان وقد «تحررت» ورفعت أعلامها القومية وأقامت دولها «الوطنية» وأرسلت بممثليها الى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة للمطالبة بحقوقها المهدورة !؟

ان غلاة المستعمرين القدماء يحسدون ، ولا شك ، خلفاءهم على ذكائهم الخارق في ابتداع الوسائل والاساليب «المعقولة» التي تزيد من قدرتهم على استنزاف جهود مليارات البشر في القارات الثلاث بوحشية لم يعرف لها التاريخ مثيلا من قبل . كانوا في السابق يحتاجون الى الجيوش الجرارة ويخوضون الحروب المهلكة لفتح طرق التجارة الستراتيجية او لنهب جزء من المنتوجات الوطنية او الثروات الطبيعية للبلدان المتخلفة . اما اليوم ، فلا يلزم اكثر من ارسال المندوبين الذين يحملون في حقائبهم الصغيرة المدهشة كل ما يلزم من خطابات التحية والود و«الشكات» وتعابير المصلحة المشتركة ، ولا يلزم اكثر من برقية تأييد او تصريح صحفي بدعم «حق تقرير المصير» ، اللهم الا ما يتكلفونه من أعباء استقبال «وجوه القوم» من البلدان النامية من لوازم المآدب والحفلات والعمولات المودعة في مصارفهم نفسها ـ ويتحقق ما لا يصدقه العقل : ربع الدخل القومية ، نصف الدخل القومي ، وربما اكثر احيانا ، «يطير» عينا ، ثم نقدا مرة اخرى ، او عينا ونقدا في وقت واحد ، الى الدول الامبريالية «الأم» وذلك تحت غطاء كثيف من مظاهر العلاقات الدولية «المتكافئة» بين الوفود والوزراء والمسؤولين ، والاعلانات التي لا تترك اي مجال للشك بتوفر الحرية الكاملة بين المتعاقدين !

لكن ذلك كله لن يكون قادرا ، بأي شكل ، على تعويض الراسمالية عن دمها الذي ينزف بغزارة بفعل قوانينها وأزماتها الداخلية المتفجرة . ولن تستطيع ثروات العالم الثالث كلها حفظ توازن العالم الامبريالي مهما رافقتها النيات الطيبة لحكام بعض الدول المتخلفة في حمل مسؤولية الدفاع عن «العالم الحر» . فالتناقضات الهدامة قانونه الداخلي الاساسي ، والانهيار قدره ، ان لم يكن اليوم ، فغدا او بعد غد ، ولا يمكن للاستعباد والقهر ان يدوم في عالم اصبح فيه الانسان يمسك زمام مصيره بيديه .

لكن الوجه المأساوي للمسألة يكمن في انه بينما ينشغل الكثيرون من ساسة العالم الثالث في الدفاع عن «العالم الحر» المريض وحقنه بالعلاجات ، فان شعوبهم التي تعاني من سوء التغذية وفقر الدم هي التي تدفع الثمن ، هي التي ، بأعداد سكانها الهائلة ، تقدم دمها الذي يخرج من لب العظم الى تلك الخنازير الامبريالية المكتنزة «بالحرية» والتي لا تفوت «فرض عبادة» او مظهرا من مظاهر «التقوى والايمان» الا وتؤديه وفق افضل طرق الاعلان الحديث لتصديره الى عقل وقلب كل انسان متخلف عبر اجهزة الاعلام «الجماهيرية» !

* * *

هذا الواقع ما زال مستمرا ، رغم الخيارات «الاشتراكية» التي تزداد انتشارا في العالم الثالث ، فما هو السبب ؟



في البلدان النامية ، أينما توجهت ، تسمع كلمة الاشتراكية . وفي الوطن العربي ومنذ عدة عقود من السنين تنتشر هذه الكلمة في برامج الاحزاب ، بل وفي دساتير انظمة الحكم ، وعلى لسان جميع الطبقات ؟! فكما ركبت الطبقات المستغلة كل التيارات الداعية الى العدل والخير ، وكل مراكب الاديان عبر التاريخ لتحول هذه التيارات والعقائد الى قوى في خدمتها ، وشرائع وتقاليد تكرس سيادتها وتقدس مبادئها القائمة على الاضطهاد والاستعباد والشر والفساد ، كذلك لم تتخلف اليوم عن تصدر تيار الاشتراكية لتصنع منها «اشتراكيتها» الخاصة التي تحلل كل حرام وتستبيح كل القيم في سبيل تجديد وتخليد واقعة الاستغلال البشري . لقد نجحت في عدد من المواقع ، لكنها كانت نجاحات باهتة وانتصارات لا تبعث فيها الفرحة والطمأنينة . انها تبحث اليوم عن آخر الوسائل التي يمكنها استخدامها لوقف مسيرة التاريخ التقدمية . انها تبحث عنها ، بالاضافة الى التوسع في النهب والاستغلال واعاقة التحرر والتقدم الاقتصادي ، في «الغرائز» السلبية الموروثة في اللاوعي ، او في الوعي الذي يعبد التخلف ، او الوعي المنتكس بفضل «منجزات» الثورات الخائبة والثورات المضادة . يجب اذن «تثوير» الانسان المتخلف والمضطهَد ضد نفسه ، و«تثوير» الجماهير ضد مصلحتها في التقدم والاشتراكية ، ودفعها للدفاع عن «حرية» القوى المضادة في الهجوم على مصالحها الحياتية الحاضرة والمستقبلية .

***

أستاذ وسياسي سابق كان دائم الاصرار في مناقشاته على الدفاع عن المبادىء والقيم الانسانية ، مثل الحق والخير والحرية والعدالة والمساواة والكرامة والاخلاق ... الخ . لكنه ما أن يتطرق الحديث الى الاشتراكية حتى يؤكد على انها لا تجتمع وهذه المثل في نظام واحد ، بل انها عدوة لها . وينحني امام الوقائع ليعترف بأن الملكية الخاصة تتحقق بنسبة ٩٥ بالمئة بنتيجة تراكم وتوارث النهب والسلب والاضطهاد والقهر والاستغلال والخداع ، الذي يتحقق بصورة واعية او غير واعية . ولكن هذه الملكية هي ، برأيه ، الحرية بحد ذاتها ، هي كل القيم والمثل والمبادىء الانسانية التي يؤمن بها ، وأي اعتداء عليها هو اعتداء على هذه القيم ! اذن ، فالملكية سرقة ، كما يقول برودون ، ولكن منع السارق من الاحتفاظ بالسرقة والمواظبة على ممارستها بوحشية متزايدة يشكل اعتداء على مبادىء الحرية والحق والعدالة !

لكنهم في البلدان النامية لم يتورعوا ، رغم كل شيء ، عن «الاعتداء» على الملكية الخاصة «الحصينة والمقدسة» . وصوّر للجماهير انها الاشتراكية كلها ، وأن الملكية الخاصة ، اساس استغلال الانسان للانسان على مدى آلاف السنين ، قد انتهت مع الطبقات التي تقوم عليها ، والى الابد . لكن الملكية الخاصة التي

كانت تتجسد في الماضي في اموال عينية ثابتة وملموسة اصبحت تتحول اليوم بمعظمها الى بضائع ونقود منقولة وحسابات وأوراق في الخارج ، وبالتالي الى أموال «ساخنة» و«غير مرئية» . ولقد اصبحت الدولة ، كجهاز بيروقراطي ــ طبقي، تتصرف من خلال ميزانيتها بأكثر من نصف الدخل القومي الذي يتحول قسم هام منه الى «تراكم» في الملكيات الخاصة . فاذا كانت الملكية الخاصة سرقة ايام برودون ، فقد كانت سرقة مكشوفة وملموسة . اما اليوم ، فان جزءاً هاما من الدخل القومي الذي يدخل الميزانية الحكومية كنفي للملكية الخاصة ، يعاد توزيعه من خلال الجهاز الحكومي وسياساته لدعم «الملكيات الخاصة» وانشاء ملكيات خاصة جديدة ، بطرق لا غبار عليها قانونيا !

فماذا تعني الاشتراكية اكثر من «الغاء» الملكية الخاصة على وسائل الانتاج واقامة ملكية الدولة مكانها ، اذن ؟ لكنهم اكتشفوا ان الجماهير، رغم تجهيلها بقوة، لم تقتنع بأن هذا هو التطبيق الاشتراكي الحقيقي ، بل انها اصبحت تعي اكثر فأكثر قضيتها وتفهم مصالحها ، وأن قضية الاشتراكية ما زالت بخير كأمل وهدف نهائي لا بديل له لكفاح الجماهير من اجل الحرية والتقدم .

فلتتجه الجهود اذن من اجل «تحطيم» الاشتراكية كواقع وكحقيقة حتمية هذا في ظروف تكثيف الاعلان النظري لشعاراتها ! ويمكن تحقيق ذلك إما بالبرهان على «خصوصية» في المجتمعات المتخلفة تجعلها غير متلائمة مع الاشتراكية ، واما بايجاد «اشتراكيات خصوصية» مفصلة على قياس مصالح الطبقات المستغِلة الجديدة ، تناقض الاشتراكية في كل شيء ، وتتطابق معها في الاسم والشعار فقط ! والاتجاهان يتطلبان نفي القوانين العامة لظهور وبناء النظام الاشتراكي . فأينما اتجهت في البلدان النامية تسمع بالاشتراكية ، ولكن في غالب الاحيان : «الاشتراكية غير المستوردة» ، و«النابعة من القيم الاصيلة التاريخية والقومية...» الخ هذه الشروط . واذا كان الخلاف لا يدور حول التسميات والمصطلحات ، وانما حول المضمون والجوهر ، فاننا نتساءل : هل يمكن لنظام اجتماعي أن «يُستورد»؟ او هل يمكن لنظام اجتماعي ان يقوم بمجرد «استيراد» نظريته من الخارج ؟ الجواب البديهي على هذين السؤالين هو النفي . اولا ، لان ظهور وتطور الانظمة الاجتماعية يجري بفعل قوانين التطور الاجتماعي التي تعمل بصفة موضوعية مستقلة عن ارادة ورغبات الناس . وكل ما يستطيعه الناس هو العمل على اكتشاف هذه القوانين لفهم آلية ظهور وتطور الانظمة الاجتماعية . وبمقدار وعيهم لها وتحقيقهم لمتطلباتها بمقدار ما يستطيعون تسريع وتائر تقدمهم الاجتماعي . ثانيا ، ان تقليد اي اجراء او تطبيق ونقله دون اخذ الواقع الموضوعي التاريخي الملموس بالاعتبار يصطدم بالاخفاق حتما ويكون ثمنه غاليا جدا .

ورغم ان الخصوصية تمثل الشكل الملموس الذي يظهر فيه القانون العام دائما ، الا ان الخصوصية تكون ابرز ، على ما نعتقد ، في الاوضاع المتخلفة ، حتى تكاد تغيب القوانين الموضوعة للتطور، وذلك لسببين، الاول، وهو ضيق حدود

عمل القوانين الموضوعية جغرافيا واجتماعيا في الاوضاع المتخلفة ، والثاني ، وهو انخفاض مستوى الوعي على القوانين العامة وضعف ادراك آلية عملها . أما التقدم الاجتماعي فيؤدي الى توسيع ميدان عمل القوانين الاجتماعية ـ الاقتصادية وإبراز آثارها بشكل ملموس ، كما يحمل معه تعمق الانسان في الكشف عن العوامل التي تتحكم بمصيره وتزايد تصميمه على اخضاعها وتوجيهها في مصلحته. فالتقدم ، على عكس التخلف ، يبرز فيه طابع العمومية والشمول والتماثل المتزايد في الظواهر الاجتماعية والقوانين التي تحكمها ، بل وحتى في سلوك الانسان وطريقة تفكيره وشكل علاقاته الاجتماعية .

وبما يتناسب مع أوضاع التخلف في العالم الثالث ترتفع شعارات «الاشتراكية غير المستوردة ، النابعة من القيم التاريخية والوطنية ...» وينفخ بعض المنظرين الغربيين في المجتمعات المتخلفة ، بل في كل تجمع إثني فيها ، مشاعر «الخصوصية» و«الوحدانية» و«التفرد» التي يتجاوب معها مستوى الوعي المتخلف ، وذلك دون ان يكلف احد نفسه مهمة تحديد مضمون هذه «الخصوصية» و«الاشتراكيات غير المستوردة ...» حتى يصل الامر الى «ضرورة» تلبية حاجة كل فرد الى اشتراكية «مفصلة» على قياس مصالحه وأهوائه ومزاجه .

ان الاشتراكية ، كأي نظام اجتماعي ، لها قوانينها الموضوعية العامة التي لا تقوم الا بفعلها وبما يتفق مع متطلباتها ، ابيض كان ام أصفر أم أسود ذلك المجتمع الذي يطبقها ، مسيحيا كان ام اسلاميا ام بوذيا ام وثنيا ، لا فرق. اما الخصوصية التاريخية والجغرافية والقومية وغيرها فتعمل على تحديد طرق ظهور عمل هذه القوانين في هذا المجتمع الملموس او ذاك ، في هذه المرحلة او تلك من مراحل التطور . وعلى سبيل المثال ، اذا كانت الظروف الملموسة الخاصة لظهور اول مجتمع اشتراكي على انقاض روسيا القيصرية قد طرحت تأميم الارض وتحقيق التجميع الزراعي الشامل على ارضية ذلك بوتائر سريعة وبإجراءات قسرية في بعض الاحيان ، فان التحويل الاشتراكي في الزراعة في بلدان اوربا الشرقية ـ الديمقراطيات الشعبية سار على طريق آخر ، طريق الاصلاحات الزراعية الديمقراطية المعادية للاقطاع في البداية ، ثم الاصلاحات الزراعية الاشتراكية التي قامت بصورة تدريجية بالغاء الملكية الخاصة على الارض وتجميع وسائل الانتاج والعمل في أشكال اشتراكية جماعية ، هذا علما بأن هذا التطبيق الاشتراكي في الزراعة تحقق في ظل نفس المرحلة الستالينية التي تحقق على يديها التطبيق الاول في الاتحاد السوفييتي .

نجد في هذا المثال «خصوصية سوفييتية» وخصوصية «أوربية شرقية» لكنهما لم تفضيا الى اشتراكيتين ، وانما الى اشتراكية واحدة . فالشكلان الخصوصيان في التطبيق ما كانا ليعتبران اشتراكيين لولا تحقيقهما في نهاية المطاف لمتطلبات قوانين عامة واحدة : اقامة الملكية الاشتراكية بأحد شكليها ـ الاجتماعي العام ، او الجماعي التعاوني محل الملكية الخاصة بجميع صورها ، تطبيق مبدأ من كل

حسب قدرته ولكل حسب عمله بما يتناسب مع مستوى التجميع الاشتراكي ، تطبيق الديمقراطية الاشتراكية في ادارة الانتاج والمجتمع ، التطوير المخطط للاقتصاد . وبالطبع ان كل ذلك يحتاج بادىء ذي بدء الى سلطة الطبقات الكادحة المنتجة صاحبة المصلحة في الاشتراكية لتتولى اقامة المجتمع الاشتراكي مكان آخر نظام استغلالي في التاريخ .

فهل يمكن لأي «خصوصية» او «اشتراكية نابعة من صميم الواقع» ... الخ ان تتجاهل هذه القوانين العامة التي لا تعترف بأية حدود جغرافية او تاريخية او قومية او دينية او غيرها ؟ وماذا يبقى من الاشتراكية عند تجاهل هذه القوانين الا كل ما هو مضاد للاشتراكية ؟

هل يمكن للخصوصية ، مثلا ، ان تنقض القانون الموضوعي الاول للثورة الاجتماعية وهو ان النظام الجديد لا يبنى الا بأيدي الطبقة صاحبة المصلحة فيه وليس بأيدي الطبقات التي ترتبط مصالحها الحياتية بمقاومة ظهوره وتحطيم كل براعمه ؟ فهل يراد بالتأكيد على «الاشتراكية غير المستوردة» ان بناء الاشتراكية في البلدان النامية سيجري ، هذه المرة ، على يد سلطات اقطاعية ، او برجوازية، او كمبرادورية ، او بيروقراطية سمسارة للاحتكارات الامبريالية ، او اجهزة مرتشية تمتص دماء الجماهير ، وتوظف الانفاق الحكومي لتحقيق اطماعها الخاصة، وتكرس التخلف الثقافي والايديولوجي والقيم البالية في حياة الجماهير لكي تضعها خارج الفعل التاريخي الايجابي وفي الموقع المضاد لمصلحتها في التقدم الاجتماعي؟

واذا كان القانون الموضوعي الثاني للثورة الاجتماعية هو استبدال علاقات الانتاج الاجتماعية القديمة البالية ، وبالاخص علاقات الملكية على وسائل الانتاج ، بعلاقات جديدة تفتح مجالا ارحب لتطور قوى الانتاج الاجتماعية اللاحق ، فهل يمكن بناء الاشتراكية على اساس مبدأ ان يبقى ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، والاعتماد في بناء الاشتراكية على «مساعدات» الدول والاحتكارات الامبريالية ، وعلى تعليمات المستشارين المفرغين من قبل هؤلاء لتقديم النصح والعون في بناء «الاشتراكيات التي تتناسب مع الواقع» ، على ان تستمر اجهزة الاعلام بتوزيع «البسكويت» الاعلامي على الجماهير التي تفتقر الى الخبز ؟

واذا كان القانون الموضوعي الثالث لبناء الاشتراكية هو التطوير العقلاني المخطط للاقتصاد ، فهل يمكن بناء «الاشتراكية المتلائمة مع الواقع» بمجرد طباعة مشروع الخطة الاقتصادية ، مع استمرار عمل الاواليات والقانونيات العفوية السابقة ، ومع استمرار قيام عملية الانتاج الاجتماعية على ارضية المصالح الخاصة الضيقة المتضاربة والمتطاحنة ، ومع استمرار القائمين على اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي بالارتجال والتجريب والهدم والتبديد ؟

ان العقل البشري لم يتوصل الى الصياغات العلمية للنظريات والقوانين الاجتماعية ـ الاقتصادية الا إثر مخاضات ونتيجة صراعات امتدت قرونا وأجيالا طويلة . ولكنه توصل اخيرا الى تلك الحقائق النسبية التي تعكس الى هذا القدر او ذاك الحقائق المطلقة القائمة في واقع الحياة والكون . وعادة ما يقوم بهذه المهمة

الجليلة العباقرة والمفكرون من المجتمعات الاكثر تقدما وحضارة في كل مرحلة تاريخية ــ اليونان ، الرومان ، العرب ، الاوربيون .. الخ . ويشكل ذلك بمجموعه ثروة وتراثا للبشرية جمعاء .

ولا شك ان الكثيرين يتساءلون ، بحق ، كيف تتفتح شهوات الدول النامية لاستيراد كل شيء من الدول المتقدمة ، حتى الاشياء الخسيسة التي تتنافى وتتناقض فعليا مع مصالح تطورها ، وتقاليدها ، وقيمها ، مع «خصوصيتها» ، في الوقت الذي يوضع فيه الحظر على «استيراد» الافكار والتجارب الطليعية التي قادت التقدم الاجتماعي في العصور الحديثة ؟

ان الخصوصية يمكن ان تؤدي دورا ايجابيا مهما في التاريخ اذا امكن بواسطتها تحريض الجماهير على الكفاح والعمل والتخلي عن النقائص السلبية التي تعرقل مسيرة التقدم . لكن الدعاة الغربيين ، وكذلك الايديولوجيات الرسمية في الدول المتخلفة انما تركز على «الخصوصيات» السلبية القاتلة ، لتنفخها في جسد وعقل كل مواطن حتى تفقده اي ارتباط ليس بمسيرة التاريخ البشري التقدمية وحسب ، بل وحتى بأقرب الحقائق اليه ، لكي يعتبر نفسه «عالما» خاصا لا ينطبق عليه شيء مما ينطبق على غيره ، ليعتبر نفسه «شيئا ما وهميا» لا صلة له بالواقع .

وأخيرا ، لماذا لا ترفع الخصوصية في وجه كل ما هو من نتاج الامبريالية والرأسمالية والاقطاع والتخلف والاستغلال ... الخ ، فكما نعلم يسيطر على اصحاب الدعوات الخصوصية هنا ايمان مطلق بالقوانين الكونية العامة ، بل بنسخ كل هذا النتاج وقسر الشعوب المتخلفة على هضمه بالطريقة التي تحددها لها مصالح الطرف الامبريالي والفئات والطبقات المحلية المستغلة ، بينما ترفع الخصوصية في وجه كل ما يمت الى التقدم والاشتراكية بصلة بمبالغة تصل الى حد إبطال قوانين التاريخ كليا ؟

***

ان كتاب «عبودية ، اقطاعية ، أم أسلوب انتاج آسيوي» يعالج ، كما يتبين من الفهرس ، موضوعات كثيرة ذات اهمية نظرية وتطبيقية بالغة ،وبأسلوب حواري يعتمد على عرض ومواجهة الآراء المتضادة دون القطع فيها بصورة سلفية ، ولكن في اطار منهجية عامة يحاول المؤلف البرهان على صحتها من خلال هذا البسط النظري المعمق الذي يملأ صفحات الكتاب ، يتوصل بنتيجته الى نفي وجود «أسلوب انتاج آسيوي» خاص متميز .

يناقش الكتاب حوالي ثلاثماية بحث لاشهر الباحثين الماركسيين من مختلف بلدان العالم الذين تناولوا المسائل المنهجية للماركسية ــ اللينينية بصدد أسلوب الانتاج الآسيوي ، بشكل خاص ، والتشكيلات ما قبل الرأسمالية ، عموما ، هذه المسائل التي يحتدم حولها النقاش منذ العشرينات والتي اصبحت تحتل مكانة متزايدة الاهمية اليوم باعتبارها تتعلق «بخصوصية» أشكال وطرق عمل قوانين

التطور الاجتماعي في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وانعكاس ذلك على بناء النظام الاشتراكي في ظروف هذه البلدان كخيار لا بديل له للقضاء على التخلف والتبعية وتحقيق التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي السريع والامين .

ويطلع القارىء من خلال هذا البحث على شروحات أصيلة ومعمقة لاهـم مسائل ومقولات الماركسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد السياسي وغيرها مما قد لا يجده في اي مرجع آخر في المكتبة العربية .

اننا نرجو من نقل هذا الكتاب الى اللغة العربية ان يكون مساهمة في توسيع وتطوير دائرة النقاش والاهتمام بمشكلات وآفاق تطورنا الاجتماعي .

عارف دليلة

مقدمـــة

ان المضمون الاساسي لعصرنا هو انتقـــال البشرية من الرأسماليـــــة الى الاشتراكية . ويوما بعد يوم يتزايد عدد الشعوب التي تسير على هذا الطريق . ان نجاحات النظام الاشتراكي العالمي البارزة في القضاء عمليا وبسرعة نسبية على التخلف والاستغلال ، وفي بناء اقتصاد عصري متطور ورفع مستوى الثقافـــة القومية وتحسين حياة الشعب تبعث العزيمة في البلدان المتحررة في آسيـــا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وتستحوذ افكار الاشتراكية على عقول مئات ومئات ملايين الناس .

ان الظروف التاريخية الملموسة في البلدان النامية تتميز جوهريا عن الظروف التي كانت قائمة في روسيا، وأوربا الوسطى والشرقية عشية الثورات الاشتراكية. وهذا ما يطرح أمام الماركسيين عددا من المسائل المعقدة والمثيرة . كيف ستظهر بشكل ملموس القانونيات العامية للانتقال الى الاشتراكية في ظروف البلـــــدان النامية ؟ وكيف ستكون الاشكال الخاصة لهذا الانتقال ، والطرق والوسائـــل الملموسة لبناء الاشتراكية التي سيجري تطبيقها هنا ؟ بالطبع ، ان الحياة نفسها فقط هي التي تستطيع اعطاء اجوبة شافية لهذه الاسئلة .

ان تحليل المشكلات المعاصرة غير ممكن الا على اساس النظرة التاريخية . فمن اجل ان نفهم الحاضر ونتمكن من استشراف المستقبل يجب ان نتمعن عميقا فـــي الماضي . ان النظرة التاريخية هي احدى اهم متطلبات المنهجية اللينينية . «ان ما هو اكثر أمانا في مسألة العلم الاجتماعي ، والاكثر ضرورة من اجـــل الاكتساب الفعلي لخبرة النظر بشكل صحيح الى هذه المسألة وعدم الضياع في كتلة صغائر الامور او في التنوع الهائل للآراء المتصارعة ، ــ ان ما هو اكثر اهمية في النظرة الى هذه المسألة من وجهة نظر علمية هو عدم تناسي الرابطة التاريخية الاساسية،

والنظر الى كل مسألة من حيث ظهور هذه الظاهرة في التاريخ ، والمراحل الاساسية التي اجتازتها هذه الظاهرة في تطورها ، والنظر من وجهة نظر تطورها الى ما قد اصبحت عليه الان» [٣٨ ، ٦٧] .

في مسار التفسير النظري لتاريخ البلدان غير الاوربية جرت المناقشات حول ما يسمى بأسلوب الانتاج الآسيوي . لقد طرحت المناقشات كثيرا من المسائل الهامة والمثيرة . ويدور الجدال ، في جوهر الامر ، حول نموذج التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي عرفت في العصور القديمة والوسيطة في الشرق، وأفريقيا ما قبل الاستعمار ، وامريكا ما قبل كولومبس . يتناول هذا الكتاب ، من وجهة نظر انتقادية ، الافكار التي طرحتها المناقشات ، كما يتضمن محاولة المؤلف لبناء موقف خاص من هذه المسألة . وبالطبع ، لا يستطيع المؤلف الادعاء بكمال استنتاجاته وحصانتها من الخطأ ، فقد استهدف فقط بذل ما امكنه من الاسهام في المناقشات الجارية .

يعبر المؤلف عن عميق امتنانه للذين قدموا له العون الكبير من خلال ملاحظاتهم الانتقادية ـ فقد قرأ مسودة الكتاب في أشكالها المختلفة كل من م.آ. بارغ ، ي.س. غاروسوف ، م.يا. غيفتر ، س.م. دوبروفسكي ، ف.ي. بافلوف ، ب.ف. بورشينيف ، ي.م. شتايرمان . ولقد حرص المؤلف بقدر الامكان على اخذ جميع ملاحظاتهم بعين الاعتبار .

الفصل الاول

جوهر الجدال : اوربا، آسيا ، افريقيا: طرق مختلفة للتطور التاريخي أم طريق واحد ؟

ماذا يعني أسلوب الانتاج الآسيوي ؟ ماذا قصد **ماركس وانجلز** بهذا المصطلح؟ ما هي نظرة لينين الى هذا المفهوم ؟ وكيف نفهم أسلوب الانتاج الآسيوي اليوم على ضوء المعطيات التاريخية الضخمة التي وفرها العلم خلال العقود الاخيرة حول تاريخ آسيا وافريقيا وامريكا ما قبل كولومبس ؟ حول جميع هذه المسائل لم يستقر حتى الان رأي واحد في الادبيات الماركسية . لقد نشبت نقاشات حادة في الاتحاد السوفييتي حول أسلوب الانتاج الآسيوي في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات . وانتعش الاهتمام بهذه المسألة من جديد في السنوات الاخيرة ، بظهور سلسلة من المؤلفات على أيدي ماركسيي انكلترا ، بلدان امريكا اللاتينية ، هنغاريا ، فيتنام ، المانيا الديمقراطية ، ايطاليا ، الاتحاد السوفييتي ، بولونيا ، فرنسا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغسلافيا ، واليابان. لقد احتوت جميع هذه المؤلفات تقريبا على افكار قيّمة تغذي الابحاث اللاحقة . ويمكن ان تكون هذه الافكار موضع اتفاق ، او موضع جدال ، وربما ، موضع جدال شديد ايضا .

لقد تناولت المناقشات المعاصرة حول أسلوب الانتاج الآسيوي دائرة واسعة جدا من المسائل حتى اشتطت بعيدا جدا عن حدود الجدال حول هذه الخصائص او تلك لمجتمعات الشرق . فقد تناولت المناقشات المقولات الاساسية للمادية التاريخية .

ماذا تعني التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية وماذا يعني أسلوب الانتاج ؟ ما هي العلاقة بين هذين المفهومين ؟ كم تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية عرف تاريخ البشرية ؟ وكم أسلوب انتاج ـ خمسة ، ستة ، او حتى ثمانية؟ [٢٤٤ ، ٥ـ٦]. هل كان لأسلوب الانتاج الآسيوي مكانة في جميع المجتمعات ام اقتصر فقط على بلدان الشرق ؟ ما هي العلاقة بين العام والخاص في تاريخ الغرب والشرق ؟ هل هناك طريق واحد للتطور التاريخي للبشرية ام لا ؟ ولا يمكن ان نعدد جميع المسائل التي تناولتها المؤلفات الماركسية الكثيرة حول مسألة أسلوب الانتاج الآسيوي والتي ظهرت في مختلف البلدان في السنوات الاخيرة .

لربما كان من الضروري تبسيط النقاش وتضييق حدوده ، كحصره مثلا في مناقشة السمات المميزة لأسلوب الانتاج الآسيوي . بالطبع كان ذلك سيجعل المسألة أبسط وأسهل تناولا . بيد ان مثل هذا «التبسيط» غير ممكن . ذلك ان المناقشات تمس مجموعة من المسائل المعقدة ، الفلسفية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتاريخية وذلك بتأثير المنطق الداخلي نفسه لأسلوب الانتاج الآسيوي . فمن الضروري تبيان ما اذا كان لمثل هذا الاسلوب الانتاجي وجود ام لا . وبالتالي يجب التوصل الى المعايير التي يمكن بواسطتها التمييز بين أسلوب انتاج وآخر . ان ايجاد هذه المعايير يضعنا امام ضرورة فهم جوهر أسلوب الانتاج ، وهنا تظهر بالضرورة مسألة العلاقة بين أسلوب الانتاج والتشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، وهكذا ، بحيث تستجر كل مسألة وراءها الاخرى . ولذلك فانه يجب عدم حصر المسألة في حدود مصطنعة ، ولكن دون ان ننسى في الوقت نفسه انه من غير الممكن الاحاطة بكل شيء . فكيف الخروج من هذا المأزق ؟ ان الخروج منه رهن قبل كل شيء بتعاون علماء مختلف الاختصاصات . لقد قدم مسار الجدال نفسه مثلا رائعا لهذا التعاون ـ ففي المناقشات يشارك المؤرخون ، والفلاسفة ، والإتنوغرافيون ، والمستشرقون ، والاقتصاديون . ولكن تعاون الاختصاصيين من مختلف الميادين ليس كل شيء بحد ذاته . فمن بين جملة المسائل المتشابكة جدا التي تطرحها المناقشات يجب فرز المسائل المركزية والحلقات الاساسية التي تساعد على سحب كامل السلسلة . ومن اجل ايجاد المسائل الاساسية يجب دراسة جميع وجهات النظر الهامة التي يطرحها المشاركون في المناقشات ومقارنتها مع بعضها (١) .

---

١ ـ تحظى مسألة أسلوب الانتاج الآسيوي باهتمام ليس فقط الماركسيين ، بل وخصوم الماركسية ايضا . ويشغل مكانة هامة بين هؤلاء ك. فيتفوغل [٣٠٢] . الا اننا في مؤلفنا هذا سنهتم فقط بوجهات النظر الماركسية ، اعتقادا منا بأن وجهات نظر خصوم الماركسية يجب مناقشتها على انفراد باعتبارها تختلف اختلافا مبدئيا عن وجهات النظر الماركسية . فالماركسيون، مهما اختلفوا في فهمهم لمسألة أسلوب الانتاج الآسيوي ، الا انهم يتفقون في محاولتهم الكشف عن جملة القانونيات =

يرفض الكثيرون من المشاركين في المناقشات مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي، مؤكدين بأنه لم يكن له وجود في اي وقت ولم يكن له مكان في التاريخ . لقد سيطرت وجهة النظر هذه في النصف الثاني من الثلاثينات ، وفي الاربعينات والخمسينات ، وما زال قسم هام من العلماء السوفييت يتمسكون بها حتى الوقت الحاضر [انظر ، على سبيل المثال ، ١٧٥ ، ١٠٤ ؛ ٥٣ ؛ ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ؛ ١٣٩ ؛ ١٤١ ، ٩ - ٣٣ ، ٧٥-٩٢ ، ١٣٥ - ١٣٧ ، ١٧١ - ١٧٤ ، ١٧٥ - ١٧٩ ، ١٨٠ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٩٣ ، ٢١٣ - ٢١٦ ، ٢٢٥ - ٢٢٨ ، ٢٢٩ - ٢٣٣ ، ٢٣٤ - ٢٤٣] . بل ان بعض الباحثين ، ومنهم **ي.س. يولك** المختص بشؤون الصين [١٠٢ ، ١٤٢] ، يرى بأن مصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» نفسه ليس الا نتيجة قصور فهم - نتيجة ترجمة غير صحيحة للعبارات المشهورة من مقدمة **كارل ماركس** لكتابه «في نقد الاقتصاد السياسي» التي تقول : «وعلى العموم ، فان اساليب الانتاج الآسيوي، الاوربي القديم (*) ، الاقطاعي ، والبرجوازي ، المعاصر ، يمكن الاشارة اليها كعصور تقدمية Progressive في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية» [٨ ، ٧] .

اما المشاركون الآخرون في المناقشات فيدافعون بحزم عن مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي . فهم يرون انه بدون هذا المفهوم يصبح من غير الممكن فهم قوانين تاريخ الشرق ، وأفريقيا ، وأمريكا ما قبل كولومبس . بل اكثر من ذلك ، يؤكد البعض منهم على ان أسلوب الانتاج الآسيوي كان سائدا في اوربا القديمة ايضا .

فماذا يمثل أسلوب الانتاج هذا ؟ لا نجد جوابا واحدا لهذا السؤال عند أنصار الاسلوب «الآسيوي» . يعتبره البعض ، مرحلة خاصة في التطور تشمل المرحلة الانتقالية من المجتمع اللاطبقي الى المجتمع الطبقي ، وان جميع شعوب العرب والشرق قد مرت بهذه المرحلة . (سنتناول وجهة النظر هذه بتفصيل اوسع لاحقا). ويرى آخرون بأن أسلوب الانتاج الآسيوي لم يظهر في كل مكان ، وانما اقتصر وجوده على تلك البلاد التي كانت ظروفها المناخية تتطلب الري الاصطناعي للارض. ولهذا السبب قامت الدولة الاستبدادية الشرقية بأداء وظيفة هامة هي تنظيم الاعمال الاجتماعية الضخمة (بناء السدود والقنوات) . فكانت الدولة هنا المالك الاسمى للارض بكاملها والمستغل المباشر للفلاحين . ومن ابرز ممثلي وجهة النظر

= والخصائص المميزة لتطور آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والمساعدة بذلك على صياغة طرق وأشكال ووسائل التحولات الثورية في هذه القارات الثلاث . اما مؤلفات **فيتفوغل** المعادية للشيوعية فانها تتجه وجهة مختلفة تماما . فهو يحرف بشدة مواقف مؤسسي الماركسية حول أسلوب الانتاج الآسيوي ويحاول التأكيد على التشابه بين الانظمة الاستبدادية في الشرق القديم وبين الدول الاشتراكية مصنفا هذه وتلك تحت مقولة «السلطة التوتالية» .

(*) سنستخدم مصطلح «الاوربي القديم» (بمعنى اليوناني والروماني القديم) مقابل مصطلح Antiquity ، وذلك لتمييزه عن المجتمع الشرقي القديم . -المترجم-

هذه ي.س. **فارغا** [٦٣ ، ٣٥٨ - ٣٨٢] .

وهناك اتجاه ثالث يرى بأن أسلوب الانتاج الآسيوي يتميز بشكل «قبالي» (*) لاستغلال الانسان للانسان يختص به [١٦٩ ، ٨٨ - ٨٩ ؛ ٨١ ، ١٠٠] . وهكذا ، فان السؤال الذي يطرح نفسه: **هل كان هناك أسلوب انتاج آسيوي، متميز بصورة مبدئية عن العبودية ، والاقطاعية ، وبالتالي ، هل كانت هناك ايضا تشكيلة اجتماعية - اقتصادية «آسيوية» ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، فماذا يمثل أسلوب الانتاج هذا ؟**

لقد حظيت بانتشار واسع وجهة النظر القائلة بأن أسلوب الانتاج الآسيوي هو أسلوب «انتقالي» (من المجتمع اللاطبقي الى المجتمع الطبقي) . فلقد دافع عن وجهة النظر هذه بهذا القدر او ذاك من التحديد كثير من الماركسيين في البلدان الاخرى وبعض الباحثين السوفييت [١٤١ ، ٦٩ - ٧٠ ، ٩٣ - ٩٤ ، ١٩٤ ؛ ٢٠٦ ، ٤٧ - ٥٠ ؛ ٢١٣ ، ٦٨ ؛ ٢٣٩ ، ١٩ ، ٣٢ - ٣٣ ، ٢٤٩ ، ٢٠١ ، ٢٦٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٦٩ ؛ ٢٨٠ ، ١٠٣ ؛ ٢٨٦ ، ٦٣ - ٧٨ ، ٢٩٠ ، ٤١ ، ٢٩٤ ، ١٦٧ - ١٦٩ ؛ ٢٩٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٧٥] . لقد صاغ وجهة النظر هذه بدقة ووضوح الماركسي الفرنسي **م. غوديليه** : «يبدو لنا ان ماركس ، اذ يصف أسلوب الانتاج الآسيوي ، فهو يصف ، دون ان يعي ذلك بدقة ، شكل التنظيم الاجتماعي الذي يميز الانتقال من المجتمع اللاطبقي الى المجتمع الطبقي ... ويبدو لنا ان بنية أسلوب الانتاج الآسيوي توافق مراحل معينة من الانتقال الى المجتمع الطبقي وتنتشر على نطاق تاريخي وجغرافي اكثر شمولا بكثير مما تصوره ماركس :

(*) سيرد هذا الوصف لاحقا من بين الرموز الاساسية لاسلوب الانتاج الآسيوي . وهو مشتق من كلمة عربية (قبالة) تعني التزام ، ويقصد به التزام طويل الاجل يجعل المفترض في تبعية شخصية للدائن. وجرت مثل هذه العلاقات في الشرق والغرب في القرون الوسطى . وقد اصبحت القبالة احدى طرق تحول الفلاحين الى اقنان . من انواع القبالة : قبالة الرهن وتعني وضع الاملاك الغير منقولة تحت الرهن وقد استخدمت قبالة الرهن كوسيلة لاستيلاء الاقطاعيين على اراضي الفلاحين ؛ وقبالة الربا التي تلزم المدين بدفع الفائدة للدائن حتى اطفاء الدَين («قضية ربوية») ؛ وقبالة الخدمة ، والتي يدفع المدين بموجبها فوائد دَينه في صورة عمل في ارض الدائن . وبشكل عام ، كان الفلاح الذي يقع في القبالة عاجزا عن سداد دَينه في موعده فتتحول تبعيته الموقتة الى تبعية لمدى الحياة. وكانت الدولة الاقطاعية تساعد على تحويل الفلاحين القباليين الى اقنان تابعين لمدى الحياة في مصلحة الطبقة الاقطاعية . في نهاية القرن السادس عشر جرى تحديد مدة للخدمة على اساس القبالة تنتهي بوفاة الدائن ، بغض النظر عن انتهاء سداد الالتزامات او عدم انتهائه . في نهاية القرن الثامن عشر اصبح الفلاحون القباليون مساوين للاقنان كليا .

امبراطوريات امريكا ما قبل كولومبس ، الممالك الافريقية ، ممالك الميكناي (*) » [٨٨ ، ١٠٢] .

ما هي السمات الجوهرية لاسلوب الانتاج «الانتقالي» الآسيوي ؟ من خلال مجموعة واسعة جدا من الملاحظات يؤكد أنصار هذه النظرية ، بشكل عام ، على ان هذا الاسلوب يتصف بالتمازج التناقضي بين البنية المشاعية للمجتمع ، الملكية القبلية ، المشاعية ، الجماعية على الارض ، من جهة ، وبين استغلال الكادحين من قبل الدولة الاستبدادية ، من جهة اخرى . وتحت تأثير هذا المفهوم يقترح **ج. شينو** تسمية أسلوب الانتاج هذا بأسلوب الانتاج «الاستبدادي ـ الزراعي المشاعي» [٢١٧ ، ٥٠ ـ ٥١] .

فاذا كان أسلوب الانتاج الآسيوي هو الوضعية الانتقالية الممتدة او الراكدة بين المجتمع اللاطبقي والمجتمع الطبقي ، فكم من الزمن يستطيع ان يدوم ؟ حول هذه المسألة تتباين الآراء الى حد كبير . يرى البعض بأن أسلوب الانتاج الآسيوي لم تعرفه الصين الا في القديم ، وخلال مرحلة من الزمن قصيرة نسبيا ، حيث في عهد امبراطورية هان (٢٠٦ ق.م ـ ٢٢٠ بعد الميلاد) جرى الانتقال الى الاقطاعية ، وان كانت الاقطاعية في الصين ، طبقا لوجهة النظر هذه ، محملة بمخلفات أسلوب الانتاج الآسيوي [٢٣٩ ، ٢٣ ، ٣٣] . ويرى آخرون بأن أسلوب الانتاج الآسيوي ساد في الصين لمدة حوالي ثلاثة آلاف سنة ـ حتى القرن التاسع عشر ، اي حتى دخول المستعمرين الاوربيين [٢٩٧ ، ٦٩ ـ ٧٠] .

وهكذا ، يبرز هنا ايضا سؤال هام : **هل وجدت مثل هذه الوضعية الانتقالية بين المجتمع اللاطبقي والمجتمع الطبقي التي يمكن أن تشكل أسلوب انتاج خاص مستقل (آسيوي) ؟**

ويرفض بعض المشاركين في المناقشات فرضية أسلوب الانتاج الآسيوي ، ولكنهم الى جانب ذلك ينفون ايضا وجود النظام العبودي [١٤١ ، ٤٢ ـ ٤٧] . يؤكد هؤلاء على انه منذ القديم، منذ اول انقسام للمجتمع الى طبقات ، وحتى الثورات البرجوازية كانت الاقطاعية هي السائدة في جميع البلدان ، وعلى ان تاريخ البشرية يعرف اربع تشكيلات فقط (المشاعية البدائية ، الاقطاعية ، الرأسمالية والشيوعية) . وهكذا ، فان سؤالا ثالثا يطرح نفسه : **اذا لم يكن هناك أسلوب انتاج آسيوي ، فكيف كانت اذن المجتمعات القديمة ـ عبودية ام اقطاعية ؟**

اذا تابعنا النظر في الاتجاه «الآسيوي» نلاحظ بأن أنصار جميع وجهات النظر

(*) Mykénai مدينة قديمة في جنوب اليونان كانت مركزا ضخما في العصر البرونزي. في الالف الثالث قبل الميلاد كانت قرية صغيرة . منذ القرن السابع عشر ق.م اصبحت عاصمة احدى الدول الطبقية المبكرة التي عرفت نموا اقتصاديا سريعا . في عام ٤٧٠ ق.م احتلها ودمرها ارغوس.
ـ المترجم ـ

المشتركة هنا تقريبا تدافع عن موضوعة الطرق المختلفة مبدئيا للتطور التاريخي لشعوب الغرب والشرق . وعلى سبيل المثال ، نجد عند **ف. تيوكي** مقولة الطريق «الطبيعي» والطريق «الاستثنائي» (الشاذ) للتاريخ . ويطرح **ج. شيينو** أفكارا مشابهة تقريبا . فالطريق «الطبيعي» برأي هذين المؤلفين ، هو النظام المشاعي البدائي الذي يتبعه النظام «الآسيوي» . وعلى هذا الطريق سار تاريخ شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا . لقد ساد أسلوب الانتاج الآسيوي في معظم البلدان حتى القرن السادس عشر ـ التاسع عشر ، او حتى دخول المستعمرين الاوربيين . فدخول المستعمرين الاوربيين هو الذي دمر بالعنف هذا النظام ، لكي تبدأ الرأسمالية بعده بالظهور .

أما بلدان اوربا فقد تطورت على طريق استثنائي (شاذ) : فلقد جاء بعد النظام المشاعي البدائي النظام العبودي ثم الاقطاعي فالرأسمالي . ان الاسباب التي تحققت بفعلها هذه «المعجزة الاوربية القديمة» ، اي انحراف الشعوب الاوربية عن المسار «الطبيعي» للتاريخ بالانتقال الى العبودية ثم الى الاقطاعية ، ـ ان هذه الاسباب ما زالت بحاجة الى تحديد وبحث .

يكتب **تيوكي** ، على سبيل المثال ، «برأينا ... في آسيا وفي كل مكان ، باستثناء اوربا ، تشكلت انظمة المشاعات الزراعية والانظمة الخراجية على اقرب ما يكون الى الشكل الطبيعي على اساس ملكية الارض المشاعية البدائية ، **بدون تأثير اية عوامل تاريخية خاصة** . ان هذا التطور ، رغم انه في تفاصيله يمكن ويتوجب ارجاعه الى تأثير عوامل كثيرة ومختلفة ، الا انه في اساسه يعتبر طبيعيا. ان النموذج اليوناني في التطور بالتحديد (وهو ، على ما يبدو ، وحيد من نوعه في تاريخ البشرية) ، هو وحده الذي كان نتيجة تأثير عوامل تاريخية **خاصة** (خاصة بالمعنى الفلسفي لهذه الكلمة)» [٢٩٥ ، ١٣] .

ويفترض **شيينو** أن «أسلوب الانتاج الآسيوي ... ساد في مناطق مختلفة جدا من العالم ، في مجتمعات لعب التاريخ والجغرافيا دورهما في تحديد مختلف أوجه تطورها . لقد دمر هذا الاسلوب بقسوة في حوض البحر الابيض المتوسط في بداية الالف الاول قبل الميلاد تحت الغزو الدوريكي Doric (*) ، وفي امريكا في القرن السادس عشر على يد الغزو الاسباني ، ولكنه عاش بدون شك لحقبة طويلة من الزمن في ظروف ما زال حظها من الدراسة حتى الان سيئا جدا في بلدان اخرى مثل الصين ، الهند ، مصر ، وكذلك في افريقيا السوداء ، او في مداغشقر ، حيث ، كما يبدو ، كان ما زال في ازدهار في بداية الغزو

(*) نسبة الى Doriéis وهي واحدة من القبائل اليونانية القديمة الاساسية التي عاشت في اواسط وشمال اليونان في مطلع القرن الثاني عشر ق.م ثم اتجهت الى الجنوب مسببة ضربات مدمرة للمراكز اليونانية الضعيفة . في المناطق التي يسكنها الدوريك تتشكل في القرن ٨ـ٦ ق.م دول سبارطة ، كريت ، ارغوس العبودية . ـالمترجمـ

الاستعماري» [٢١٧ ، ٥٣] .

ويرى **ش. بارن** بأن «اختلاف التطور بين مختلف شعوب الارض ، هذا الاختلاف الذي ما زال يتعمق حتى يومنا هذا» يتوجب الاستعانة على تفسيره باضافة فكرة أسلوب انتاج آسيوي خاص الى المراحل التاريخية المتعارف عليها [٢٧٠ ، ٣] .

اما **م. فابر** فيرى بأن تاريخ البشرية يتميز بـ «نموذج اساسي» ـ على الاقل حتى ما قبل الثورة الصناعية . ان تاريخ البشرية «يتأرجح بين قطبين ـ قطب أسلوب الانتاج الآسيوي وقطب آخر يمكن تسميته بالخط الاوربي للتطور» [٢٢١ ، ٥٧] .

وفي كولومبيا خصصت المجلة الماركسية «دوكومنتوس بوليتيكوس» مقالا كبيرا لعرض المناقشات الدائرة حول أسلوب الانتاج الآسيوي والتي نشرت على صفحات مجلة «بانسي» . وفي هذا المقال يعبر مؤلفه **ن. بوينافينتورا** عن اغتباطه لان «الماركسيين لن يبقوا بعد الان مقيدين بنظرية الخط الاحادي لتطور البشرية» [٢٢١ ، ٥٨] .

وترى **ج. فيلسكوبف** بأن العلاقات الانتاجية التي تشكلت في الشرق القديم ، استغلال المشاعات ، والاعمال الاجتماعية (اعمال الري) التي تدار مركزيا ، وغير ذلك ـ هي «تطور تاريخي من نوع خاص» . اما في اوربا ، وعلى اساس لامركزية الانتاج ونمو الملكية الخاصة ، فقد «امكن لتطور ذي طابع آخر ان يشق طريقه ويستمر في الاقطاعية الاوربية والرأسمالية الاوربية» . وترى **فيلسكوبف** بأنه فقط في المرحلة الاخيرة من التاريخ ، عندما وصل تقدم قوى الانتاج الى «عصر الآلة» ثم الى «عصر الذرة» ، يتحقق للمجتمع البشري ككل نموذج واحد من علاقات الانتاج: «ومنذ الان يندمج التطور المنقسم في تطور واحد» [٣٠٢ ، ٣١٠ ـ ٣١٣].

ويعتبر **غ. ليفين** بأن تاريخ الصين ، تطور على طريق مختلف كليا عن تاريخ اوربا . فاذا كانت اوربا بعد النظام المشاعي البدائي قد اجتازت التشكيلات العبودية والاقطاعية والرأسمالية ، فان الصين اجتازت تشكيلات مختلفة مبدئيا ـ في البداية التشكيلة «الآسيوية» ، وبعدها «ما قبل الرأسمالية» التي لا يجد لها المؤلف اسما آخر ادق تعبيرا [٢٦٠ ، ٢١ ـ ٢٢ ، ٢١٠ ـ ٢١٢] .

ويرى **س. ديفيتش أوغلو** بأن أسلوب الانتاج الآسيوي هو «مقولة تاريخية خاصة ... تبقى خارج مراحل تطور المجتمعات الغربية» ، ولكن هذه المقولة تشمل جميع المجتمعات ما قبل الكولونيالية في آسيا وكذلك في المكسيك والبيرو [٢٣٣ ، ٢٧٧ ـ ٢٧٨] .

ويعتبر **د.م. بانيردجي** بأنه من قبيل «الوهم» التأكيد على ان كارل ماركس كان من أنصار «التطور الاحادي الاتجاه للمجتمع البشري» [٢٠٦ ، ٤٧] .

ولربما كان **ل.أ. سيدوف** من المدافعين بحزم أشد عن فكرة «تعددية التقدم التاريخي» . فهو يدعو بشكل عام الى التخلي عن مفهوم التشكيلة والتحول الى تحليل مختلف «نماذج تطور المجتمعات الطبقية ما قبل الصناعية» . ويؤكد

سيدوف على ان أسلوب الانتاج الآسيوي يشكل طريقا للتطور خاصا ومتميزا عن طريق تطور اوربا . ويعتبر انه من قبيل «التبسيط الخطير» القول بوجود تشابه مبدئي بين العلاقات الاقتصادية في آسيا في العصور الوسطى وفي اوربا الاقطاعية [١٤١ ، ٤٩ ؛ ٢٨٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ـ ٧٦ ، ٨٤] .

ولا يكتفي بعض انصار فكرة أسلوب الانتاج الآسيوي بطرح موضوعة الطرق المختلفة مبدئيا للتطور التاريخي لشعوب الغرب والشرق وانما يتجاوزون ذلك الى استنتاجات أبعد . ففي رأي هؤلاء ان جميع طرق التاريخ غير الاوربية دخلت في نهاية المطاف في مأزق ، وان اوربا فقط كانت حاملة التقدم . وفي العصر الحاضر اخذ التقدم الاقتصادي والسياسي ، والحضاري بشكل عام ، ينداح من اوربا الى العالم أجمع . وعلى سبيل المثال ، يعتبر **م. غوديليه** ان الطريق الاوربي للتاريخ يتميز بصورة جذرية عن الطرق الاخرى ، وهو غير قابل للتكرار ، وان العالم لم يعرف أي تطور آخر مماثل للتطور الاوربي . وباعتبار التاريخ الاوربي متميزا هكذا، و«فريدا» ، فانه يكتسب لذلك اهمية عالمية ـ تاريخية حاسمة : فهو الذي خلق الشروط المادية والروحية لتقدم المجتمع البشري كله ، ولازالة التناقضات الطبقية والتطور غير المحدود لقوى الانتاج [٢٤٤ ، ٣٤ ـ ٣٥] .

يكتب **غوديليه** في كتابه : «يعتبر الخط الغربي للتطور نموذجيا ، لانه هو وحده الذي حقق اعلى تطور لقوى الانتاج وأوضح أشكال المعارك الطبقية ... انه نموذجي لانه توصل بتطوره الخاص الى نتيجة عامة . لقد خلق الاساس العملي (الاقتصاد الصناعي) والمبدأ النظري (الاشتراكية) من اجل الغاء اشكال استغلال الانسان للانسان من أقدمها حتى اكثرها حداثة لديه ولدى جميع المجتمعات الاخرى» [٢٤٤ ، ٣٧] .

وحسبما يرى **غوديليه** فان الرأسمالية الصناعية حتى في اليابان تعتبر «مستوردة» من بلدان الغرب [٢٤٤ ، ٣٤] . وهو ما يؤكده ايضا **ف. تيوكي** ، الذي يرى بأن اليابان لم تستطع بصورة مستقلة الخروج من حالة «الركود» والعزلة «الآسيوية» وانما تحقق لها ذلك بفضل «توسع الرأسمالية الصناعية الاوربية» [٢٩٤ ، ١٨٤] . ونقرأ مثل هذه الفكرة لدى بعض الباحثين السوفييت : «يتوصل بعض المستشرقين السوفييت الى استنتاج بأن الاقطاعية في الشرق تطورت بشكل عام في اتجاه مغاير لما سارت عليه في الغرب ولم تستطع بطبيعتها وحدها ان تولد بصورة مستقلة العلاقات الرأسمالية» [١٠٤ ، ٢٧٥] .

ويتوصل **تيوكي** الى استنتاج أبعد من ذلك . فهو يعتبر بأن المجتمعات غير الاوربية ليس فقط لم تتوصل في تطورها المستقل (حتى دخول المستعمرين) الى الرأسمالية ، بل لم تتوصل حتى الى مرحلة الحضارة . فالحضارة ، بهذا المنطق، تبدو وكأنها مقولة محض اوربية ، اما المجتمعات «الآسيوية» فقد عاشت حتى حوالي القرن التاسع عشر في مرحلة البربرية [٢٩٥ ، ٢٥] .

هل تكون جميع هذه الطروحات حول الطرق المختلفة مبدئيا لتاريخ الغرب والشرق مجرد وجهات نظر متطرفة ؟ يبدو ان الامر ليس كذلك . اذ انها تمثل

مواقف معظم انصار فكرة أسلوب الانتاج الآسيوي . ويبدو انها لم تكن مصادفة . ويجب الاعتراف بأن الاستنتاج بوجود طرق مختلفة لتاريخ الغرب والشرق يمليه المنطق الداخلي لهذه الفكرة نفسه . وفي الواقع ، اذا كان خلال عدة آلاف من السنين ، حتى القرن السادس عشر ــ التاسع عشر ، في آسيا وأفريقيا وأمريكا قد ساد أسلوب الانتاج الآسيوي ، بينما سار التطور في اوربا على طريق العبودية والاقطاعية والرأسمالية ، فان استنتاج الاختلافات المبدئية يصبح حتميا . ومثل هذه النظرة الى فكرة أسلوب الانتاج الآسيوي يمكن تتبعها ليس فقط في مسار المناقشات الدائرة حديثا ــ بل ان صورة مشابهة لذلك وجدت قبل اربعين عاما خلال «المناقشات الكبرى» في ذلك الوقت . ان المؤلفين الذين يحللون سير المناقشات التي دارت في الاتحاد السوفييتي في العشرينات والثلاثينات بخصوص أسلوب الانتاج الآسيوي يعترفون بأن من المسائل المركزية التي دار حولها الجدال كانت مسألة وحدة تاريخ الشرق والغرب . كتب **ي. بيتشيركا** ، مثلا ، : «كان من المواضيع الرئيسية للجدال قبل ١٩٣١ مسألة ما اذا كان ماركس وانجلز ولينين يعترفون بأنه كان هناك في التاريخ تشكيلة آسيوية خاصة ، او ما يسمى بأسلوب انتاج آسيوي ، وما اذا كان قد وجد أسلوب الانتاج هذا في الصين ... كان السؤال يتخذ الصيغة التالية : هل عرفت الصين ، والشرق بشكل عام ، حتى قدوم الاوربيين ، هذه التشكيلة الاقتصادية **الخاصة** وحدها التي لم تعرفها اوربا ، ام انه وجدت هناك ايضا نفس التشكيلات التي وجدت في اوربا ، وان كان في شكل «آسيوي» خاص» [٢٧٢ ، ١٥١] .

وهكذا ، يبرز سؤال رابع يرتدي اهمية خاصة في الجدال الدائر : **اوربا ، آسيا ، أفريقيا ، وأمريكا ــ طرق مختلفة للتطور التاريخي ام طريق واحد ؟ هل توجد قوانين للتاريخ عامة بالنسبة لجميع القارات ؟ ام يتوجب علينا ان نعترف ، على طريقة غوديليه ، بأن التاريخ غير الاوربي يخضع لضرورة اخرى ، اي لقوانين اخرى ، غير قوانين تاريخ الغرب ؟** [٢٤٤ ، ٢] . وفي هذا السؤال ، برأينا ، يكمن جوهر الجدال .

الفصل الثاني

كيف نتناول المسألة ؟ حول الطرق الثلاثة والتفسير الفلسفي للمعطيات التاريخية

ان اساس العلم هو دراسة الوقائع الملموسة . كما هو معلوم ، لقد توفرت بين أيدي الباحثين خلال العقود الاخيرة من السنين معطيات واقعية هائلة حول تاريخ الشرق ، وأفريقيا ، وأمريكا . ولا جدال بأن الحاجة الى تكديس ودراسة المعطيات الملموسة مستمرة : فما زال هناك نقص واضح في المعطيات حول انتاجية العمل في التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، وحول درجة الاستغلال ومعدل المنتوج الفائض ، وحول توزيع واعادة توزيع المنتوج الفائض ، وغير ذلك . وبشكل عام ، لم تنشأ بعد طريقة واحدة لحساب وقياس ومقارنة اهم المؤشرات الكمية لاقتصاد المجتمعات القديمة والقروسطية . وفي هذا يكمن احد اسباب الاختلافات بين المشاركين في المناقشات حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية .

ان نقص المعطيات الملموسة من اجل التحليل الكمي المفصل للبنيات الاقتصادية القديمة والقروسطية يعتبر واحدا من اسباب الاختلافات ولكنه ليس السبب الوحيد لها . سنعود لهذه المسألة بتفصيل اكبر لاحقا ، ولذلك فسنقتصر الان على لفت انتباه القارىء الى واقعة واحدة مثيرة للفضول : «لا وجود تقريبا للاختلافات بين المشاركين في المناقشات بخصوص الوقائع والمصادر الملموسة ... ومع ذلك

فان الاستنتاجات بالغة التناقض» . لا بد من القول بأن «سبب الاختلافات يكمن في ميدان الربط بين الوقائع والاستنتاجات : في طريقة ، منطــق البراهين » [١٣٩ ، ١١٣] . ان توسع المادة الوثائقية بحد ذاته لا يستطيع حل جميع المسائل ــ بل على العكس ، انه يطرح مسائل جديدة . «ان التوسع العاصف للمعارف الواقعية الذي يحمله العلم المعاصر وضع الفكر الباحث امام مهمة تعميم هذه المعارف والتوصل على اساسها الى تصورات كلية حول المواضيع المدروسة» كما تلاحظ ، بحق ، **ي.م. شتايرمان** [١٩٦ ، ٢٠] . وعلى نفس الصورة ينظر **ف.أ. رومودين** الى الوضع الناشيء : «اننا لو نظرنا الى المعطيات الواقعية التي جمعها المؤرخون والاثنوغرافيون خلال الثمانين عاما التي انقضت على وفاة ماركس وانجلز لوجدنا ان هذه المعطيات ما تزال تنتظر التعميم ، وأن تعميمها ، تفسيرها هو المهمة التي تستوجب الحل آجلا ام عاجلا» [١٤١ ، ٢١٣] . ويكتب الماركسيون الاجانب ايضا حول هذه الضرورة المتزايدة لتعميم الوقائع المتراكمة [٢٠٣ ، ٧٢] . وأخيرا ، من اجل التوضيح الصريح لاسباب المناقشات ، نقتطف الملاحظة التالية، الهامة جدا برأينا ، لـ **ن.ي. كونراد** : «ان الشرق يقدم لنا معطيات جديدة هامة للغاية سواء بخصوص الحياة المعاصرة او بخصوص الماضي . لقد حقق الاستشراق العلمي تطورا كبيرا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . لقد حقق هذا التطور درجة عالية في الخمسينات والستينات من القرن الحالي في بلادنا ... ان هذا التوسع الكمي والنوعي في المعطيات هو الذي يطرح الحاجة الى النظرية ايضا» [١١٢ ، ١٧] . وهكــذا ، فان السبب الرئيسي للمناقشات حول طابع مجتمعات الشرق القديمة والقروسطية ، وأفريقيا ما قبل الاستعمار وأمريكا ما قبل كولومبس يكمن في تخلف «النظرية» عــن «التجربة» ، والتحليل النظري ، التعميم عن المعطيات الواقعية المتراكمة .

يجب عدم النظر الى بعض التخلف الذي يعاني منه التعميم النظري بالمقارنة بتوسع المعطيات الوثائقية والمناقشات المتعلقة بذلك كظواهر غير عادية ، استثنائية. ان علم من العلوم يمر بين حين وآخر بمثل هذه «النقاط الحرجة» للنمو . تلاحظ **أ. كازانوفا** التشابه بين الوضع المعاصر لعلم التاريخ وبين الازمة المعروفة التي عاشتها الفيزياء في بداية هذا القرن [٢٥٠ ، ٢٥] . يمكن الاتفاق مع كازانوفا الى حد ما في هذه النقطة . ويمكن القول بأن علم التشكيلات ما قبل الرأسمالية ينتقل اليوم من «ميكانيك نيوتن» الى «ميكانيك اينشتاين» الاشمل والاعمق . وبالطبع ، ان الانتقال الى تحليل اشمل وأعمق لا يحالفه النجاح الا اذا كان يتحقق على قاعدة صلدة من المنهجية الماركسية ــ اللينينية .

ان ضرورة البحث العميق في النظرية امر يعترف به معظم علماء التاريخ . لقد تحدث عن ذلك **م.أ. كوروستوفتسف** في الندوة التي دعت اليها في صيــف عام ١٩٦٦ هيئة تحرير مجلة «أخبار التاريخ القديم» قائلا ، بحق ، : «يجب الا ننسى بأن الاهتمام الاساسي لمؤسسي الماركسية كان مخصصا لبحث ودراســة

التشكيلة الرأسمالية . ان جميع مؤلفات كلاسيكيي الماركسية ، مع جميع ملاحظاتهم المنفردة حول تطور العالم القديم ، لا تعطي بمجموعها مثيلا لـ «رأس المال» . أن مهمتنا هي اعادة كتابة التاريخ العالمي استنادا الى مبادىء المادية التاريخية» [٤٥ ، ٢٠٥] .

وللاحظة **ي.م. دياكونوف** التالية اهمية بالغة : «ان انجاز تحليل مماثل للتحليل الذي قدمه ماركس بخصوص العصر الحديث ـ من اجل التوصل الى الملامح الاساسية لاسلوب الانتاج الرأسمالي هو وحده الذي يمنحنا الحق بالقيام بتحديد واضح للملامح المميزة للمراحل المتتابعة للتطور التاريخي ـ الاقتصادي للبشرية جمعاء» [٩٣ ، ٥٧ ـ ٥٨] .

ويمكن قراءة مثل هذه الافكار تقريبا في كل مؤلف مخصص للمسائل الجذرية لعلم التاريخ الماركسي المعاصر حول المرحلة ما قبل البرجوازية [انظر ، مثلا ، ١١٢ ، ٢٥ ـ ٣٢ ؛ ١٢٩ ، ٦٩ ؛ ١٤٥ ، ١٩٩ ؛ ١٩٥ ، ٣ ، ٢٣ ـ ٢٤] . ولكن بعض المؤلفين يعبرون عن شكهم بخصوص امكانية وضع نظريات عامة للتشكيلات ما قبل الرأسمالية ، اي نظريات يمكن ان تشمل جميع مجتمعات تشكيلة معينة وتعكس في الوقت نفسه الجوهر العميق لهذه المجتمعات ، السر الدفين لأواليتها الداخلية. ومن هؤلاء المؤلفين نذكر **أ.يا. غوريفتش** الذي يؤكد على ان «اندماج الروابط الاجتماعية المشخصة بالروابط الاجتماعية الشيئانية في اطار النظام الاقطاعي يتخذ أشكالا متنوعة بشكل لانهائي سواء تزامنيا (اختلاف هذا الاندماج حسب البلدان والمناطق ، وبالنسبة لمختلف فئات السكان) ، او تاريخيا (تغير العلاقة بين الجوانب الشخصية والجوانب الشيئانية مع تطور المجتمع) ... وفي كل مرحلة من تطور المجتمع الاقطاعي يلاحظ فيه تعدد الانماط كما يلاحظ الاندماج والتشابك بين نموذجي العلاقات الاجتماعية . وبدون هذا الاندماج لا وجود للاقطاعية . لذلك ، لا يمكن ، برأينا ، ارجاع آلية حركة المجتمع الاقطاعي من حيث المبدأ الى المقولات الاقتصادية وحدها ...

وأخيرا ، ولهذا السبب فان النماذج النظرية الشمولية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية ستكون دائما حدودا دنيا من حيث مضمونها ، أي ستكون مجردة لدرجة انها لن تستطيع ان تعكس الجوانب الاكثر جوهرية للبنية الاجتماعية للمجتمع القديم او للمجتمع الاقطاعي : تعدد الانماط ، واندماج العلاقات الشخصانية والشيئانية ، وتعدد النماذج في العبودية او الاقطاعية» [٨٧ ، ١٢٨].

ان لدينا عدة اعتراضات هامة على فكرة غوريفتش هذه . سنحاول في الفقرات والفصول التالية شرحها بشكل ملموس وأكثر تفصيلا . وسنقتصر الان على ذكر مسلّمة واحدة : لا وجود لأية ظواهر في العالم الموضوعي لا يخضع تطورها المختلط والمتنوع جدا لقوانين موضوعية عامة وواحدة مبدئيا . ان تطور العلوم الاجتماعية والطبيعية على حد سواء في عصرنا يؤكد على هذه الموضوعة بقوة . وعلى سبيل المثال ، تكشف نظريات الالعاب الحديثة عن قوانين الظواهر التي كانت تبدو ذات يوم فوضى من المصادفات . «ولكن حيث تجري في الظاهر

لعبة المصادفة هناك تكون هذه المصادفة نفسها خاضعة للقوانين الداخلية الخفية. أن المسألة بكاملها تتلخص في وجوب الكشف عن هذه القوانين» [١٩ ، ٣٠٦] . واذا كان ما يزال يبدو الى اليوم بأنه لا يمكن ارجاع مجموعة ظواهر المجتمعات الرأسمالية الى قوانين واحدة (١) فان هذا يرجع ببساطة ، كما يبدو ، الى اننا ما زلنا حتى الان نجهل هذه القوانين . اننا ما زلنا الى حد ما نتوقف عند ظاهر الظواهر حيث يسود الاختلاط والتنوع ، اننا لم نستطع بعد التوغل في العمق لدرجة كافية تتكشف عندها الاوالية القانونية الكامنة هناك .

ان اغلبية الباحثين لا يشاركون غوريفتش وجهة نظره . فكما ذكرنا سابقا ، يطرح معظم العلماء باصرار متزايد مسألة التوصل الى نظريات شمولية للتشكيلات ما قبل الرأسمالية ، وهذا ضروري لا من اجل علماء التاريخ فحسب . فللتحليل النظري في هذا الميدان اهمية لا تقدر بالنسبة للممارسة في الوقت الحاضر في بلدان «العالم الثالث» . يتميز وضع معظم هذه البلدان بكونها ـ في النصف الثاني من القرن العشرين ، في اعصار من الاحداث معقد وسريع جدا ، ـ ما تزال تعيش الى هذه الدرجة او تلك في ظروف المجتمعات ما قبل الرأسمالية . ان خط التطور الذي تسير عليه معظم هذه البلدان هو ، في نهاية المطاف ، الانتقال من التشكيلات ما قبل الرأسمالية الى الاشتراكية .

ان التوصل الى نظريات شمولية للمجتمعات ما قبل الرأسمالية ، وحل مسألة انتساب الشرق القديم والقروسطي وأفريقيا ما قبل الاستعمار وامريكا ما قبل كولومبس الى هذه التشكيلة او تلك يشكل مهمة ضخمة تستعصي ، بالطبع ، على الحل السريع ، خلال مناقشة او مناقشتين . يحتاج الامر الى عمل بحثي طويل لكثير من العلماء : الاتنوغرافيين، علماء اللغة، المؤرخين، الاقتصاديين، الحقوقيين والفلاسفة . قد يتطلب ذلك ، كما يبدو ، عددا من السنوات ، وربما عشرات من السنوات ايضا . لكن التفكير بحل هذه المسألة يجب ان يبدأ منذ اليوم ، فقد اصبحت الشروط مهيأة لذلك .

اننا نعتقد بأن المسألة الرئيسية في يومنا الحاضر تكمن في اختيار الطريق الملموس للتوصل الى نظريات شمولية للتشكيلات ما قبل الرأسمالية . وبرأينا ، أن حل هذه المسألة يكمن في تحليل المناقشات الجارية . يبدو لنا ، ان الكثير من الآراء والفرضيات المطروحة من قبل المشاركين في المناقشات يتوجب استبعادها في المستقبل ، الا اننا لو تمكنا من خلال تحليل المسائل الاساسية في المناقشات من اكتشاف الطريق الصحيح للتوصل الى النظرية فستكون المناقشات عندها مبررة

---

١ ـ هناك علماء كثيرون ممن يعارضون وجهة النظر هذه وقد اصبحوا يعتمدون في ابحاثهم على نماذج نظرية تكشف عن الاوالية الاقتصادية الداخلية للمجتمع الاقطاعي وان كان بصورة أولية [انظر ، مثلا ، : ١٦١] .

وذات فائدة كبيرة .

وهكذا ، فسنحاول بدون تعجل ، خطوة خطوة ، تحليل المسائل الاساسية التي تطرقت اليها المناقشات . اول ما يتراءى لنا هو وجود بعض عدم التوافق بين التصورات التقليدية حول العبودية والاقطاعية من جهة ، والمعطيات الواقعية المتراكمة بخصوص تاريخ آسيا وأفريقيا وأمريكا ، من جهة اخرى . فمثلا ، لقد استقر لدينا تصور عن العبودية يرى بأن العبيد في ظل أسلوب الانتاج هذا يجب ان يكونوا حتما محرومين من حيازة اي شيء ، محرومين من العائلة ومن اية حقوق اخرى . بالطبع ، ان النظر انطلاقا من هذه المواقف الى الشرق القديم ، كما يفعل **يو.ي. سيميونوف** ، سيقود الى الاستنتاج بأن النظام العبودي لم يكن مسيطرا هناك ، ذلك لان «الناس الذين يسميهم الباحثون عبيدا كانوا ، على العموم، يملكون عائلة وبعض الاشياء الاخرى كما يتمتعون ببعض الحقوق» [١٦٩ ، ٨٣] . كما ان التصور الشائع حول الاقطاعية والذي يرى بأن سماتها الاكثر اهمية هي : التسلسل الهرمي للحيازات الزراعية ، اي تلك الانواع الملموسة المتمايزة من ملكية الارض الاقطاعية التي وجدت في صورتها التقليدية في فرنسا القرن التاسع ــ القرن الثالث عشر . بالطبع ، عندما ننظر من مثل هذه المواقع الى النظام الحكومي لتخصيص الارض الذي كان قائما في الصين في القرن الخامس ــ القرن السابع، او لنظام ملكية الارض في ظل الخلافة العباسية خلال القرنين الثامن والتاسع فسنتوصل بالتأكيد الى الاستنتاج بأنه لا في الصين ، ولا في زمن الخلافة العباسية لم يكن هنالك اقطاعية . يكتب واحد من أشد المدافعين عن نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي وهو **ج. شينو** ما يلي: «لقد اوضحنا تلك الصعوبات والعقبات التي غالبا ما يواجهها الماركسيون ــ المتخصصون بالمجتمعات الافريقية عندما يحاولون الجمع بصورة ميكانيكية بين افريقيا ما قبل الاستعمار والعبودية او الاقطاعية الغربية ، وكذلك المتخصصون بشؤون الصين عند قيامهم بمثل هذه المحاولات بالنسبة للصين ...» [٢١٧ ، ٣٩ ــ ٤٠] . ويقول المؤلف السوفييتي **يو. ي. بريغل** : «كان الطريق الذي سارت عليه معظم الشعوب متميزا ولا يتوافق مع مفهوم «التشكيلة العبودية» ، وربما ايضا ، ولا مع «التشكيلة الاقطاعية» [١٤١ ، ٢٢٤].

ويرى عالم التاريخ البولوني **ساكس** بأن المعطيات الجديدة بخصوص آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا تندرج في «اللوحة التي ترتكز الى التطور التاريخي لبلدان البحر الابيض المتوسط وأوربا الغربية القديمة» ، اي انها لا تندرج في لوحة العبودية ــ الاقطاعية . ويضع ساكس لاحدى فقرات مقالته العنوان التالي : «نتائج الابحاث تحطم اللوحة» . في هذا التحديد يرى المؤلف سبب تجدد المناقشات حول أسلوب الانتاج الآسيوي [٢٨٠ ، ٩٥ ، ١٠١] . ويكتب حول هذه الفكرة كثيرون آخرون من الماركسيين الاجانب ايضا . ويرى بعض هؤلاء بأن استخدام مفهومي العبودية والاقطاعية عند تحليل وقائع التاريخ غير الاوربي هو تخطيطية ، و«حشر» للوقائع في «لوحة ــ وصفة» معدة مسبقا» [٢٤٤ ، ٢٥ ؛ ٢٦٠ ، ٢٠ ؛ ٣٠١ ، ١٦٩ ؛ ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١٣] .

اذا كانت المعطيات الواقعية المتراكمة حول تاريخ البلدان غير الاوربية لم تعد تتوافق مع التصورات التقليدية عن العبودية والاقطاعية. فما هو المخرج من الوضع القائم اذن ؟

يقدم أنصار مختلف الآراء ثلاثة مخارج اساسية ممكنة او ثلاث طرق لحل المسألة . كل اتجاه في المناقشات يعرض طريقا خاصا به .

الاتجاه الاول ـ «الآسيويون» ، أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي المستقل. يمكن تلخيص أفكارهم على وجه التقريب على الشكل التالي : لقد ظهر عدم توافق بين وقائع التاريخ غير الاوربي والتصورات التقليدية عن العبودية والاقطاعية . وبالتالي فان العبودية والاقطاعية لم يكن لهما وجود في مجتمعات الشرق ، وأفريقيا ما قبل الاستعمار ، وأمريكا ما قبل كولومبس . فماذا كان هناك اذن ؟ يبدو انه أسلوب انتاج ما مغاير . ولذلك فهم يحاولون تصميم مفهوم أسلوب انتاج سادس آخر ، تصميمه بالشكل الذي يجعله اكثر توافقا مع وقائع تاريخ آسيا وأفريقيا وأمريكا القديم والقروسطي ، وكذلك مع وقائع تاريخ اوربا القديم جدا .

الاتجاه الثاني ـ «التقليديون» . يقترح هؤلاء من اجل مواجهة بعض عدم التوافق بين وقائع التاريخ غير الاوربي ومفهومي العبودية والاقطاعية اعادة النظر في هذين المفهومين وتطويرهما ، اي اعادة النظر بالسمات الجوهرية والاقطاعية وتدقيقها على اساس المعطيات الواقعية المتراكمة . **يرى أ.أ. غوبر** ، على سبيل المثال ، بأن الضرورة لا تقتضي «وضع تصميم ذهني لتشكيلة اخرى اضافية ، وانما يجب بدء التفكير من الاساس بتوسيع واعادة بناء المفاهيم المستعملة» [١٤٦ ، ١٤٩] . **ويعتبر ن.ن. كوليسنيتسكي** بأنه يجب اعادة النظر في بعض المقولات العامة لعلم التاريخ التي ما زالت حتى الان بشكل اساسي مبنية على المعطيات الاوربية . ويقترح بالاخص اعادة النظر في مفهوم الاقطاعية ، لجعله اكثر شمولا، وذلك لكي يعكس جوهر الاقطاعية ، ليس فقط الغربية ، بل والشرقية ايضا [١١١ ، ٩٠ ـ ٩١] . ويشير ن.ي. كونراد الى ان نظرية التشكيلات قد وضعت على اساس المعطيات الاوربية ، ويرى بأن نفس التشكيلتين من حيث المبدأ (العبودية والاقطاعية) وجدتا في تاريخ بلدان الشرق . وتتلخص المهمة الان في وضع نماذج نظرية عالمية شاملة للعبودية والاقطاعية على اساس معطيات تاريخ الغرب والشرق على حد سواء [١١٢ ، ٢٧ ـ ٢٨ ، ٤٧٣] . ويقترح **ف.ن. نيكيفوروف** البحث عن مخرج من الوضع الناشيء بواسطة التوصل الى نظرية للتشكيلة العبودية يمكن ان تتوافق مع المعطيات الواقعية المتراكمة (١٤١ ، ٢٦ ، ٣٢ ـ ٣٣ ، ٢٣٧ ـ ٢٣٨ ؛ ١٣٩ ، ١٢٦] .

ويعتبر **ب.ف. بورشنيف** أن «أبعاد المفاهيم المستعملة واللوحة الخماسية (يقصد هنا التتابع التقدمي Progressive للتشكيلات الخمس : النظام المشاعي البدائي ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، والشيوعية . ـ المؤلف) لم

تستنفد ، وهي بحاجة فقط الى التدقيق» [١٤٦ ، ١٤٧] . ويرى أ.يا. **شيفيلنكو** بأنه في المستقبل القريب «سيجري تصميم تصنيف للتشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية انطلاقا مما تتصف به اغلبية بلدان العالم ، مع التقليل من الاهتمام الذي تستحوذه اوربا» [١٩٤ ، ١٨٠] .

وهكذا ، فقد برزت في مسار المناقشات ثلاث طرق لحل ما يسمى ب «مسألة أسلوب الانتاج الآسيوي» . سنحاول فيما يلي تحليل آفاق كل من هذه الطرق الثلاث ، ولكننا نلفت انتباه القارىء الان الى مسألة بالغة الاهمية وهي ان حل المسائل التي ابرزتها المناقشات حول أسلوب الانتاج الآسيوي يرتبط حتما بصياغة واعادة النظر في هذه او تلك من المفاهيم المجردة (٢) .

هل هناك حاجة بشكل عام لمثل هذا التجريد ؟ ان هذا السؤال ، كما يتضح من بعض المساهمات في المناقشات المعاصرة ، يفتقر الى الوضوح . وعلى سبيل المثال ، يرى البعض بأن علم التاريخ الذي يهتم قبل كل شيء بدراسة الوقائع والمصادر يستبعد المفاهيم المجردة .

بخصوص هذا الامر نذكر هنا بفكرتين معروفتين جيدا : «... في تحليل الاشكال الاقتصادية ليس بالامكان استعمال لا المكروسكوب ولا التفاعلات الكيميائية . مكان هذا وذاك تقوم قوة التجريد» [٩ ، ٦] . اما الثانية فهي : «ان الفكر ، بارتقائه من الملموس الى المجرد ، لا يبتعد ــ اذا كان **صحيحا** ... ــ عن الحقيقة ، وانما يقترب منها . ان المفاهيم المجردة مثل **المادة** ، **القانون** الطبيعي ، القيمة ، الخ ... وبكلمة واحدة ، جميع المفاهيم العلمية (الصحيحة ، الجدية ، الغير سخيفة) المجردة تعكس الطبيعة بصورة أعمق ، وبالاصح ، **بشكل أكمل** . من التأمل الحي الى الفكر المجرد ، **ومنه الى الممارسة** ــ هذا هو الطريق الدياليكتيكي لادراك **الحقيقة** ، لادراك الواقع الموضوعي» [٣٥ ، ١٥٢ ــ ١٥٣] .

فقرتان قصيرتان ، لكنهما مصاغتان بما اشتهر به ماركس ولينين من بلاغة رائعة ، تنبئاننا بكل ما هو رئيسي في الدور الذي يؤديه التجريد .

فالفكر ، بالارتقاء من الملموس الى المجرد ، يقترب من الحقيقة . والمفاهيم المجردة تعكس الموضوع المدروس (ظواهر الطبيعة او المجتمع) بصورة اعمق ، وبالاصح ، بصورة أكمل مما يفعل الجمع البسيط للمعارف الملموسة . تكمن المسألة في ان المفاهيم المجردة تتحرر من الصفات الظاهرية ، السطحية للموضوع بهدف ابراز النقاط الجوهرية ، القانونية فيه .

وفي مجال التاريخ تعكس المفاهيم المجردة في هذا العلم جوهر العمليات الحقيقية لتطور المجتمعات ، هذا الجوهر الذي لا يمكن ان يظهر من خلال اي

---

٢ ــ يكتب **إيو بانو** حول مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي : «لقد تقبلنا هذا المفهوم بشعور من الرضا مثل الشعور الذي تحققه للباحث امكانية استخدام التجريد الذي يساعد بصورة اعمق على الكشف عن جوهر الملموس» [٢٠٧ ، ٧٠] .

تجميع ميكانيكي بسيط للمعارف الملموسة . ان المقولات المجردة تسمح في علم التاريخ بالفرز بين الرئيسي والاقل اهمية ، بين الاولي والثانوي ، بين جوهر وسطح الظواهر ، بين الرابطة القانونية بين الاحداث ورابطة المصادفة .

يعارض **يو. م. غاروشيانتس** ، استخدام مقولات «التشكيلة» ، «أسلوب الانتاج» ، «النمط» ، الخ .. من اجل تصميم «مجتمع خالص ما» . ويرى بأن مفهوم «المجتمع الخالص» لا يصمد امام الواقع الملموس [٨١ ، ٨٣] . اننا لا نستطيع مجاراته في هذا الرأي . فنحن اليوم في حاجة بالتحديد الى مفهوم مجرد ، خالص ، مصمم بصورة جيدة ، للمجتمع العبودي ، بحاجة الى التوصل الى صياغة دقيقة وواضحة للسمات الاساسية للعبودية . والشيء نفسه يقال بالنسبة لمفهوم «الاقطاعية» . ان المسألة ليست كما يتصور غاروشيانتس ، وانما على العكس تماما : ان ما سقط امام واقع التاريخ غير الاوربي ليست المفاهيم المجردة ، وانما الاوصاف الملموسة للعبودية المبنية على اساس النماذج الاوربية القديمة ، هي التي لم تصمد امام وقائع هذا التاريخ . ويصدق الشيء نفسه على الاوصاف الملموسة للاقطاعية والمبنية على المعطيات الاوربية ، هذه الاوصاف التي لم تصمد لوقائع تاريخ آسيا وأفريقيا وامريكا .

وهناك عدد من المشاركين في المناقشات ، بسبب من قصور نظرتهم الى دور المفاهيم المجردة ، يغرقون تماما في السمات الثانوية ، الخارجية ، الشكلية ويبقون بسبب ذلك عند سطح الظواهر . سنضرب على ذلك مثلين اثنين . كنا قد تحدثنا سابقا عن آراء **يو. ي. سيميونوف** الذي ينفي سيادة العبودية في الشرق القديم بحجة ان الناس «الذين يسميهم الباحثون عبيدا» كان لديهم عائلة وبعض الممتلكات والحقوق . ان السمات التي ينطلق منها سيميونوف في التمييز بين العبيد وغير العبيد تتعلق ، برأينا ، بسطح الظواهر . فوجود عائلة ، وبعض الممتلكات والحد الادنى من الحقوق ـ مثل هذه السمات لا تعتبر اساسا لتحديد ما اذا كانت أمثال هؤلاء المنتجين عبيدا ام لا . ولو اخذنا بالاعتبار كامل منظومة علاقات الانتاج لوجدنا ان هذه السمات ثانوية وغير جوهرية . ان سيميونوف يقع ، برأينا ، في أسر التصورات الملموسة حول وضع الكتلة الاساسية من جماهير العبيد في اليونان وروما حيث كان الكثيرون من المنتجين غير الاحرار محرومين فعلا من العائلة والملكية . ولكن حتى في حدود العالم الاوربي القديم نفسه كانت هناك أشكال اخرى ايضا ، حيث كان لدى العبد العائلة وبعض الملكية وما يشبه بعض الحقوق (الذين كانوا يتمتعون بالبيكولي في روما ، والعبيد الهيلوت في سبارطة) . ومثال آخر. يطرح الاكاديمي **ي. س. فارغا** كسمة مميزة مبدئيا بين الاقطاعية وأسلوب الانتاج الآسيوي السمة التالية : «في ظل أسلوب الانتاج الآسيوي تعتبر الارض ... **ملكية دولة** . في ظل الاقطاعية التقليدية تعتبر **ملكية لمالكي الارض ـ الاقطاعيين**. «Nulle terre Sans Seigneur» (لا ارض بدون سنيور) ـ هذا هو قانون الاقطاعية !» [٦٣ ، ٣٧٤] . ولكن طبقا لهذه السمة لا يمكن تمييز أسلوب الانتاج

الاقطاعي عن أسلوب الانتاج الآسيوي . ان منظومة علاقات الانتاج الاقطاعية تسمح كليا بوجود الشكل الحكومي للملكية الاقطاعية على الارض : فقد كان هذا الشكل واسع الانتشار جدا في بعض بلدان اوربا . في روسيا ، على سبيل المثال ، كانت هناك مساحات واسعة من الاراضي المسماة بالاراضي الخشنة وأراضي القصور ، والاخيرة تعود ملكيتها للخزينة . وكانت تقوم على هذه الاراضي استثمارات اقطاعية متشابهة من حيث المبدأ ، ومن حيث اساليب الاستغلال ، مع تلك التي كانت قائمة على الاراضي الواقعة في حيازة الاقطاعيين . اما بالنسبة لـ «قانون الاقطاعية» «Nulle terre Sans Seigneur» ، فهو مجرد قاعدة حقوقية ذات اهمية محدودة . كانت هذه القاعدة منتشرة في شمال فرنسا في القرون الوسطى ، اما في النصف الجنوبي من فرنسا في ذلك العصر فكانت تسود قاعدة حقوقية اخرى «Nulle Seigneur Sans titre» (لا سنيور بدون لقب) [٩٠ ، ٩١] .
والقاعدتان لا تتعلقان بجوهر علاقات الانتاج الاقطاعية . ويفسر الحقوقيون الفرنسيون ويستخدمون هاتين القاعدتين بأشكال مختلفة . فالقاعدة «لا ارض بدون سنيور» (الشمال) كانت تعني في البداية بأن كل ارض تقع حتما تحت حماية اقطاعي ما من الاقطاعيين . ثم اصبح يعطى لها معنى آخر ـ يجب على كل حائز ارض ان يكون تابعا لسنيور اقطاعي . اما القاعدة «لا سنيور بدون لقب» (الجنوب) فكانت تعني بأن الارض يفترض ان تكون حرة وأن الاقطاعي ، من اجل تبرير ادعائه بملكيتها يجب ان يقدم البراهين على حقه عليها (لقبه) . ويمكن ان نضيف هنا بأنه في منغوليا الاقطاعية ، بدلا من شعار «لا ارض بدون سنيور» كانت هناك قاعدة حقوقية اخرى : «كيف يمكن للشعب البسيط أن يعيش بدون مالك ؟» [١١٩ ، ١٢١] .

وهكذا ، فان الاستنتاج الاول الذي نتوصل اليه من المبادىء الماركسية ـ اللينينية حول دور المفاهيم المجردة هو انه : من اجل الوصول الى الحل الحقيقي لمسألة أسلوب الانتاج الآسيوي يجب الارتقاء من الملموس الى المجرد ثم العودة من جديد الى الملموس . يجب التوصل الى مفاهيم مجردة للتشكيلات ما قبل الرأسمالية تكون «خالصة» (بمعنى «نظيفة») من كل ما هو ثانوي وغير جوهري ، بحيث تعكس فقط جوهر المراحل الاجتماعية ـ الاقتصادية الاساسية في التاريخ. بعد تحليل الوقائع الملموسة بواسطة هذا السلاح المنهجي سيكون بامكاننا بكل ثقة اعطاء اجوبة للأسئلة التالية : هل كان النظام العبودي سائدا في بلدان الشرق القديم ام لا ؟ هل مرت بلدان آسيا بمرحلة التشكيلة الاقطاعية ام لا ؟ وأخيرا ، هل كان هناك أسلوب انتاج آسيوي خاص من حيث المبدأ ام لا ؟ وعلى سبيل المثال ، من اجل الاجابة على سؤال : «هل كان النظام العبودي سائدا في مصر القديمة ام لا ؟» يتطلب الامر تبيان ما اذا كانت وقائع تاريخ مصر تتوافق مع المفاهيم المجردة التي تعكس جوهر العبودية او لا تتوافق . أما اذا اقتصرنا على مقارنة وقائع تاريخ مصر بالسمات الظاهرية ، السطحية الخاصة بشكل اوربي

معين للعبودية فقط فاننا لن نحصل على جواب على السؤال المطروح . بالطبع ، في مثل هذه الحالة يحتاج الامر الى التجريد الذي يعكس الجوهر العام لاسلوب الانتاج العبودي ، هذا الجوهر الواحد بالنسبة لجميع البلدان ، حيثما كان هذا الاسلوب الانتاجي سائدا .

لقد اوضح ف.اي. لينين بأنه ليست جميع المفاهيم المجردة تعكس الحقيقة ، وانما المفاهيم المجردة العلمية فقط . كيف نصمم المفاهيم المجردة العلمية تماما ؟ ان السير على الطريق الشاق الى الحقيقة المجردة التي تعكس جوهر الظواهر يتطلب احيانا التنقيب ببطء في جبال من المعطيات ، وكثيرا ما يتزحلق الباحث ، ويقع ، ويدخل في مآزق ، ويضطر للعودة الى الوراء والبدء من جديد . وانه لمن الطبيعي تماما ان يتعرض لمخاطر اضاعة الطريق . ومهما كانت نيات الباحث حسنة فقد يغفل بشكل لاإرادي بعض الوقائع ، يستخف بها ، او ربما لا يعرف شيئا عنها . وحتى لو اخذ باعتباره جميع الوقائع المعروفة فربما يخرق بصورة ارادية هذا القانون او ذاك من قوانين التفكير ، او يخالف هذه القاعدة او تلك من قواعد المنطق الشكلي والديالكتيكي . وعندما يكثر عدد الاخطاء من هذا النوع وتبقى دون تصحيح فان الارتقاء يسير نحو مفاهيم مجردة غير صحيحة ، ليس فقط لا تعكس الجوهر الفعلي للظواهر ، بل ، على العكس ، تخلق تصوراً كاذبا عنها . وأبعد هذه المفاهيم عن الصحة ستكون تلك المفاهيم المجردة التي تصمم بصورة ذهنية محضة ، منقطعة عن تحليل الوقائع الفعلية .

وهكذا ، فان الاستنتاج الثاني الذي تتوصل اليه من المبادىء اللينينية هو ان المفاهيم المجردة يجب ان لا تصمم بطريقة ذهنية - يجب ان تستمد من التحليل الصارم والدؤوب والشامل للوقائع الملموسة .

ولكن عذرا ! - ربما يقول القارىء وقد وصلنا الى هذا المكان ، - ألسنا امام حلقة مسحورة ؟ من تحليل الوقائع نستنتج المفاهيم المجردة ، ثم نستخدم هذه المفاهيم المجردة من اجل تحليل نفس الوقائع ، وهكذا ؟.. بالفعل تتشكل مثل هذه الحلقات ، ولكنها ليست من نوع الحلقات المسحورة . انها حلقات الادراك. لقد كتب **لينين** بخصوص سلسلة الحلقات التي تتعلق ببعضها والتي تقترب اكثر فأكثر من الحقيقة [٣٣ ، ٣٢١ - ٣٢٢ ؛ ٣٤ ، ٢٢١ ، ٢٥٢] . ومع كل حلقة جديدة سيكون بامكاننا بصورة افضل وأعمق ادراك دور وأهمية الروابط المتبادلة بين مختلف الوقائع الملموسة . وسيكون بامكاننا في نفس الوقت الحصول على مفاهيم مجردة اكثر صوابا .

يرى بعض الباحثين بأنه يجب في البداية انجاز ابحاث تاريخية ملموسة واسعة جدا ، والوصول من خلال هذه الابحاث الى جميع الوقائع بدون استثناء ، ومن ثم بعد ذلك يمكن القيام بتصميم المفاهيم المجردة . ان هذا الطريق ، برأينا ، غير صحيح . اولا ، وكما اشارت الى ذلك ، بحق ، **ي.م. شتايرمان** ، ان اللحظة «التي تصبح عندها جميع الوقائع معروفة ... لن تأتي ابدا» [١٩٥ ، ٣] . ثانيا ، ان تأجيل التعميم الفلسفي الى المستقبل البعيد يجعلنا بالنتيجة غير قادرين

على «هضم» الوقائع ، وتبقى كومة خامة من المعطيات التجريبية الملموسة . لقد أكد **لينين** مرارا على ان الطريق الصحيح للادراك هو التحرك بطريق حلزوني . فكيف يَبني هذا «الحلزون» بصدد مسألة النظام الاجتماعي في الشرق وأفريقيا وأمريكا في العصور القديمة والقرون الوسطى ؟ ليس بمقدورنا اجراء اختبارات كما يفعل علماء الطبيعة . وبالتالي ، فان دورات الحلزون (الحلقات المتتابعة للادراك) يجب ان تتشكل من الابحاث التاريخية الملموسة والتعميمات الفلسفية ، والابحاث الملموسة الجديدة والتعميمات الجديدة . فكل دورة جديدة تهيء الشروط للانتقال الى ما بعدها ، الاكثر كمالا ، والاقرب الى الحقيقة الموضوعية . ان الابحاث التاريخية الملموسة توفر المعطيات من اجل تصميم المفاهيم المجردة . والمفاهيم المجردة ، بدورها ، توفر اداة علمية من اجل اجراء الابحاث الملموسة على مستوى اعلى ، ويؤدي ذلك الى تصميم مفاهيم مجردة اكثر صوابا ، ويتبع ذلك تحليل الوقائع الملموسة على مستوى اعلى ، الخ ...

وهكذا ، فان الاستنتاج الثالث الذي نتوصل اليه من المبادىء اللينينية : يجب عدم الفصل بين الابحاث التاريخية الملموسة وبين التعميمات الفلسفية ــ النظرية، تماما مثلما يجب عدم بناء تعميمات فلسفية خارج المعطيات الملموسة . ان ديالكتيك التفاعل بين الابحاث الملموسة والتعميمات الفلسفية يشكل حلزون الادراك .

اننا عند مختلف حلقات حلزون الادراك نتعامل مع المفاهيم المجردة ، ولكن مستوى الوثوقية فيها ليس واحدا ــ يكون في البداية أقل ، ثم يصبح اعلى . ففي المراحل الاولى ، عندما لا تكون المعطيات الملموسة قد حظيت بعد بالتحليل المفصل ، يمكننا ان نصمم من المفاهيم المجردة ما يستطيع ان يعكس فقط جوهر الظواهر كما يبدو من المقاربة الاولى . ومع الاستمرار في تحليل الوقائع قد يتبين ان بعضا من المفاهيم المصممة بشكل أولي لا تؤكدها الوقائع ، فيجري التخلي عنها كليا . بعد عدد من الدورات ، وأحيانا يكون عددها كبيرا جدا ، نبدأ بالحصول على المفاهيم المجردة الصحيحة تماما ، والتي تعكس بشكل عميق وكامل جوهر الظواهر.

في الماضي كانت سائدة لدينا نظرة تبسيطية بعض الشيء الى المقولات الفلسفية المجردة للعلوم الانسانية ــ فكنا إما ننظر اليها كمقولات صحيحة كليا ، واما كمقولات غير صحيحة بصورة جذرية . ولم يكن متعارفا عليه تصميم مفاهيم مجردة ــ فرضيات . يطرح **غوديليه** في مؤلفه «مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي» واللوحات الماركسية لتطور المجتمعات» مسألة هامة جدا وهي مسألة الفرضيات الاولية للمادية التاريخية [٢٤٤ ، ٣ ــ ٤] . برأينا ، تستحق مثل هذه المسألة التحبيذ دائما . المادية التاريخية ، مثل اي علم آخر ، لا تقف في مكانها ــ انما تتطور باستمرار ، مغتنية بمعارف جديدة . ولكن المعارف الجديدة لا تأتي فورا في صورتها الجاهزة . وعادة ما تسبق ظهور المفهوم الذي اصبح راسخا ومبرهنا عليه كليا عدة فرضيات .

اننا ، مع ترحيبنا بطرح غوديليه لمسألة الفرضيات ، لا نستطيع موافقته على

قوله بأن المادية التاريخية يجب ان لا تكون اكثر من جملة من الفرضيات . يجيب **غوديليه** على سؤال : «ما هي لوحة تطور المجتمعات ؟» على الشكل التالي : «انها تصور مثالي تبسيطي لتطور المجتمع . انها مصممة من اجل ادراك وفهم الطرق الممكنة لتطور المجتمع . ان هذا التصور يمثل «نموذجا» ، اي جملة من الفرضيات حول نظام المجتمع» [٢٤٤ ، ٣] .

وفي نفس الفصل يؤكد **غوديليه** على ان «لوحات تطور المجتمعات» التي وضعها ماركس وانجلز تمثل «منظومات من الفرضيات الاولية» . ثم يكتب لاحقا بأن مفهوم «أسلوب الانتاج الآسيوي» تعرض الى عدد من «الاستنتاجات سيئة النية»، وتعرض الى التحريف والرفض لسبب اساسي هو ان «فرضيات المادية التاريخية قد تحولت الى فلسفة للتاريخ ، الى مجموعة من العقائد ــ الوصفات ، التي بمساعدتها يتحكم عالم التاريخ بصورة ميكانيكية بالمعطيات التاريخية» [٢٤٤ ، ٣ ــ ٤ ، ٢٧] .

وهكذا ، فان **غوديليه** امام اختيارين : فإما ان تكون المادية التاريخية جملة من الفرضيات الاولية ، واما ان تكون جملة من الوصفات العقائدية . الاولى جيدة ، أما الثانية ــ فهي سيئة . يبدو لنا ، ان غوديليه اذ لا يأخذ بالاعتبار الا القطبين، الفرضية او الوصفة العقائدية فهو يتجاهل مقولة بالغة الاهمية في الديالكتيك الماركسي وهي الحقيقة النسبية (٣) .

في علم التاريخ لا يمكن ان تعتبر نهائية وثابتة الا المعارف الجزئية جدا فقط . اما المعارف الملموسة المعقدة والمفاهيم المجردة فانها تتغير وتتطور بمقدار ما يتطور العلم ، وتعتبر حقائق نسبية .

ما هي الحقيقة النسبية ؟ بماذا تختلف عن الفرضية ، من جهة ، وعن العقيدة الجامدة (الدوغما) ، من جهة اخرى ؟ للاجابة على هذين السؤالين يجب ان نتذكر اولا ما هي الحقيقة المطلقة . «ان تكون مادويا يعني أن تعترف بالحقيقة الموضوعية التي تكشفها لك اعضاء الحواس . ان الاعتراف بالحقيقة الموضوعية ، اي بالحقيقة المستقلة عن الانسان والبشرية ، يعني الاعتراف بهذا الشكل او ذاك بالحقيقة المطلقة ... من وجهة نظر ... الماركسية تكون **حدود** اقتراب معارفنا من الحقيقة الموضوعية ، المطلقة مشروطة تاريخيا ، ولكن وجود هذه الحقيقة **لا شك** فيه ، ولا شك في اننا نقترب منها» [٣٦ ، ١٣٤ ــ ١٣٥ ، ١٣٨] .

كيف نفهم هذا المبدأ اللينيني في اطار علم التاريخ ؟ وبأي حقيقة مطلقة يهتم علماء التاريخ ؟

اننا ندرس عملية تطور المجتمع البشري . لقد كان هذا التطور يجري وهو

---

٣ ــ نجد نظرية العلاقة بين الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية بشكلها الناضج في مؤلف فردريك انجلز «انتي دوهرنغ» وفي مؤلف لينين «المادية والنقد التجريبي» [١٧ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٨٧ ــ ٩٤ ؛ ٣٦ ، ١٣٣ ــ ١٤٠] .

يجري دائما بصورة موضوعية . وعلى سبيل المثال ، فان سومر القديمة نشأت وتطورت بغض النظر عن كوننا نقوم الان بدراستها ام لا . ان عملية التطور التاريخي معقدة للغاية . انها تتألف من عدد هائل من الظواهر والوقائع الملموسة المرتبطة ببعضها بعدد كبير من مختلف التأثيرات المتبادلة . ان الحقيقة المطلقة الموضوعية الشاملة للعملية التاريخية ـ هي العملية نفسها بكل ما فيها ، بتعقيدها اللانهائي ، بكل مضمونها الذي لا ينضب . هل يمكن لمعارفنا ان تعكس الحقيقة التاريخية بشكل كامل وبشكل دقيق ومكافيء لها ؟ ان تحقيق ذلك امر غير ممكن عند اي مرحلة محددة من تطور العلم . فلماذا يكون غير ممكن ؟ ترى هل تحتضن الحقيقة المطلقة في ذاتها عناصر ليس بامكاننا ادراكها ؟ ترى هل توجد حدود لقدراتنا على ادراكها ؟ كلا . لا وجود لمثل هذه الحدود . اننا مؤهلون لادراك جميع اجزاء وعناصر الحقيقة المطلقة . يظهر هنا تناقض : اننا مؤهلون لادراك **كل شيء** في الحقيقة المطلقة ، ولكننا لا نستطيع ادراكها **كلها** . يكمن هذا التناقض في اساس العلاقة الديالكتيكية بين الحقيقة المطلقة والحقيقة النسبية . ويتلخص جوهر المسألة في كون الحقيقة المطلقة لانهائية من الناحية الكمية ومن الناحية الكيفية على حد سواء ، اي من حيث حجم المعطيات ، ومن حيث درجة تعقيدها . فعملية الادراك هي حركة على طريق لا نهاية لها . وبقدر ما نبذل من جهد بقدر ما نقطع من مسافة على هذه الطريق ، ولكننا لن نصل ابدا الى نهايتها ، لسبب بسيط هو كونها لا نهاية لها . فأمام كل مسافة ندركها توجد مسافات جديدة لم نتمكن من الوصول اليها بعد .

عند هذه المرحلة او تلك في تطور العلم تعكس معارفنا لا كل الحقيقة المطلقة ، وانما جزءا ما منها فقط ، بل ولا تعكسه بدقة كاملة ، وانما بشكل تقريبي . ومع كل خطوة جديدة (دورة حلزون) تعكس هذه الحقيقة بدرجة أكمل وأدق من السابق ، ولكننا لا يمكن ان نستوعبها بكاملها . وهكذا ، فان معارفنا التي تأكدت بالممارسة وبرهنت عليها الوقائع ، ـ هذه المعارف التي تعكس بشكل صحيح ، وان كان بشكل غير كامل ، العملية التاريخية وجوهرها ، هي الحقيقة النسبية .

تتميز الحقيقة النسبية عن الفرضية بكون الفرضية ما زالت مجرد افتراض يحتاج الى برهان . وتبعا لنتائج الابحاث اللاحقة إما ان يُبرهن على الفرضية فتتحول بذلك الى حقيقة نسبية واما ان تنتفي وتسقط . اما بالنسبة للحقائق النسبية فان العلم لا يرميها اطلاقا وانما تتطور لتعكس بشكل أكمل وأكثر دقة الحقيقة المطلقة .

وبخلاف الحقيقة النسبية فان العقيدة الجامدة هي المعرفة التي تجمدت لاسباب معينة (دينية ، سياسية ، او غير ذلك) ، وفقدت القدرة على التطور والتقدم ، وفقدت القدرة على الاغتناء بمضمون جديد . فالعقيدة الجامدة هي معرفة ميتة . اذا كانت الحقيقة النسبية تتكامل وتتطور من خلال الاغتناء من انعكاس وقائع جديدة ومستجدة باستمرار ، فان العقيدة الجامدة تشوه وتحرّف

الوقائع لتحشرها بشكل مصطنع في قوانينها العامة الجامدة .

ان من الامثلة النموذجية على الحقيقة النسبية مفهوم القيمة ، او ، بكلمات ف.اي. لينين ، «المفهوم المجرد للقيمة» . ليس بين الماركسيين من يؤكد على ان هذا المفهوم لا يعدو كونه مجرد «فرضية أولية» . لنأخذ كل منظومة المقولات المجردة التي عرضها ماركس في «رأس المال» . من يستطيع القول بأنها عبارة عن «منظومة فرضيات» ؟ ان حقائقية هذه المفاهيم المجردة المترابطة ببعضها لم تعد اليوم عرضة لاي شك . انها تعكس بشكل صحيح جوهر عملية الانتاج الرأسمالية الواقعية ، وتبرهن على ذلك مجموعة لانهاية لها من الوقائع : المعطيات الاحصائية، الوقائع التاريخية الملموسة ، نتائج مختلف الابحاث الاجتماعية ، وغيرها .

لنعد الان الى ما يسميه غوديليه «لوحة تطور المجتمعات التي توصل اليهـا ماركس وانجلز» . بالطبع ، المقصود بها هو المادية التاريخية ، أي ، علم الفلسفة الذي يبحث في اكثر قوانين تطور المجتمع البشري عمومية . اننا نرى انه مـن الخطأ الفادح ان نعتبر المادية التاريخية مجموعة فرضيات . ان المبادىء الاساسية التي تقوم عليها «لوحات تطور المجتمعات» الماركسية هي مفاهيم حقائقية . فقد تأكدت بواسطة معطيات تاريخية ملموسة هائلة ، كما تأكدت في الممارسة بنضال الطبقة العاملة خلال المائة سنة المنصرمة .

فما هي الاهمية التي تمثلها بالنسبة لمسألة أسلوب الانتاج الآسيوي مقولتـا الفرضيات الاولية والحقائق النسبية ؟ في مسار الابحاث المختصة بمثل هـذه المسألة الكبيرة والمعقدة للغاية ، مسألة تصنيف الشرق وأمريكا ما قبل كولومبس وأفريقيا ما قبل الاستعمار في العصور القديمة والقرون الوسطى داخل هـذه التشكيلة او تلك ، لا يمكننا اطلاقا ان نبدأ فورا من تصميم حلول جاهزة . ففي اللحظات الاولى لا يمكن الحديث الا بخصوص فرضيات أولية توضح بشكل أولي ، تخميني للمعطيات الواقعية المتراكمة . اننا ما زلنا نجهل ما اذا كانت هذه المفاهيم حقائقية ام لا . ولكن الفرضيات الاولية تحتل اهمية كبيرة ــ انها ترسم اتجـاه التحليل اللاحق للوقائع . ان اختيار هذه الفرضية او تلك يعني في الحقيقـة اختيار اتجاه العمل في الوقائع . فاذا كان هذا الاختيار خاطئا فستكون الفرضية غير صحيحة ، وسيدخل تحليل الوقائع الذي يجري على اساسها في مأزق مما يجعل من الضروري العودة الى الخلف ، الى نقطة انطلاق البحث وتصميم فرضية أولية جديدة . اما اذا تبين ان الفرضية صحيحة ، فان تحليل الوقائع المبني على اساسها سيعطي نتائج ايجابية، اي اننا سنجد انفسنا قادرين مع استمرار التحليل على اكتشاف الروابط القانونية المحددة بين الوقائع . عندما تتأكد الفرضية نفسها ويجري التحقق منها تتحول الى حقيقة نسبية . والحقيقة النسبية لا تبقى ثابتة ــ في مسار الادراك تتعرض للتدقيق اكثر فأكثر ، وتتطور وتغتني بمضمـون جديد باستمرار .

والآن ، اصبح بامكاننا صياغة الاستنتاج الرابع : ان عملية الادراك تنتقل من الفرضيات الاولية الى الحقائق النسبية ثم يجري تدقيق الحقائـق النسبية ،

واغتنائها بمضامين جديدة ، فتقترب من الحقيقة المطلقة .

مع التوسع في الابحاث التي تتناول مسألة المجتمعات ما قبل الرأسمالية في آسيا وأفريقيا وأمريكا في العصور القديمة والقرون الوسطى يجب عدم التسرع في التخلي عن بعض مقولات المادية التاريخية بحجة انها لا تتفق مع وقائع التاريخ غير الاوربي . وعلى سبيل المثال ، فقد اخذت تظهر في السنوات الاخيرة دعوات التخلي عما يسمى باللوحة الخماسية بحجة انها لا تتطابق مع وقائع تاريخ معظم بلدان العالم . ان مثل هذا القرار المتسرع يعتبر ، برأينا ، نوعا من مخلفات النظرة السطحية الى المقولات المجردة التي إما أن ينظر اليها كمقولات صحيحة كليا، او كمقولات غير صحيحة بصورة جذرية . ان «اللوحة الخماسية» حقيقة نسبية. لقد تأكدت وبرهنت عليها على الاقل وقائع التاريخ الاوربي . وان المسألة ، برأينا، لا تكمن في التخلي عنها ، وانما بتطويرها وتدقيقها واغنائها .

ومن هنا نأتي الى الاستنتاج الخامس : في مسار البحث عن معطيات واقعية جديدة يجب عدم التخلي كليا عن المقولات المجردة ، التي تأكدت وبرهن عليها في الدورات الحلزونية السابقة . ان هذه المفاهيم المجردة ، باعتبارها حقائق نسبية، يجري تدقيقها وتحتفظ بأهميتها .

لماذا جئنا هنا بهذه الاستنتاجات التي قد تبدو عمومية جدا ، ومعروفة سابقا ؟ السبب هو ان مسألة العلاقة بين المعطيات الواقعية الملموسة والمقولات المجردة اصبحت اليوم مسألة ملحة للغاية بالنسبة لعلماء التاريخ الماركسيين . ولن يكون بامكاننا تفهم المسائل المعقدة في المناقشات الجارية ما لم نمتلك الوضوح في هذه المسألة الفلسفية المنهجية الاساسية .

الفصل الثالث

مسألة التشكيلات ما قبل الرأسمالية والجهاز المفاهيمي للعلم

لقد اقترح بعض الرفاق في مسار المناقشات حول أسلوب الانتاج الآسيوي تعريض مفاهيم «أسلوب الانتاج» ، «التشكيلة» ، «التتابع القانوني للتشكيلات» لاعادة نظر جدية . وبالطبع ، يجب عدم النظر الى هذه المفاهيم بشكل دوغمائي باعتبارها مفاهيم جامدة لا تقبل التعديل . ولكن ، برأينا ، سيكون الموقف أبعد عن الصواب لو تسرعنا واستبدلنا هذه المفاهيم او تخلينا عنها كليا . ان الماركسية ـ بدون شك ـ علم ابداعي ، ولكنها الى جانب ذلك ، علم صارم ، صارم بنفس درجة صرامة الرياضيات . ان كل خطوة ، حتى أقل الخطوات ، على طريق التطوير اللاحق للمقولات الاساسية للماركسية ، من الضروري تمحيصها بأكبر قدر من الدقة ، والتفكير بها من مختلف الجوانب ، من اجل تفسيرها والبرهان عليها.

وفي مسار المناقشات في السنوات الاخيرة قدم جميع المشاركين تقريبا تصوراتهم المختلفة بخصوص مفاهيم «أسلوب الانتاج» ، «التشكيلة» ، «المخطط الخماسي» للتشكيلات . فلنحلل اهم هذه الآراء .

حول مفهوم «أسلوب الانتاج»

ماذا يجب ان نفهم بأسلوب الانتاج ؟وما هي سماته الجوهرية ؟

منذ زمن طويل اصبح من المتعارف عليه في علمنا الاقرار بالموضوعية الماركسية القائلة بأن أسلوب الانتاج هو وحدة قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المتوافقة معها . ويقر بهذا المفهوم الاقتصاديون ، والفلاسفة ، والحقوقيون ، والمؤرخون . يشتمل هذا المفهوم على السمات الجوهرية التالية : ١ ـ مستوى معين لتطور قوى الانتاج (ينظر الى مستوى التطور هنا بمعناه العالمي ـ التاريخي الواسع) ؛ ٢ ـ منظومة معينة لعلاقات الملكية ، تتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج ؛ ٣ ـ وسائل وطرق امتلاك المنتوج الفائض من قبل المستغِلين ، مشتقة من منظومة علاقات الملكية (هذا المؤشر تقتصر اهميته فقط على اساليب الانتاج الاستغلالية) ؛ ٤ ـ بنية طبقية محددة للمجتمع او بنية لاطبقية (أسلوب الانتاج الشيوعي) مشتقة من منظومة علاقات الملكية .

ما هي العلاقة بين مفهومي «أسلوب الانتاج» و«النمط» ؟ في ادبياتنا يشتد النقاش حول العلاقة بين هذين المفهومين . كان **يو.ي. سيميونوف** واحدا من الاوائل الذين أكدوا بأنه من الضروري استعمال مفهوم «النمط» على نطاق واسع من اجل تفسير الكثير من ظواهر التاريخ [١٦٧ ، ٢٥] . وبالفعل ، من الممكن والضروري استخدام مفهوم «النمط» على نطاق واسع من اجل تفسير الكثير من الظواهر ، وبالاخص في المجتمعات ما قبل الرأسمالية . ومن المهم في هذا الصدد ان لا ندع الشجرة تحجب الغابة عن بصرنا ، ان لا ندع الانماط الكثيرة في هذا المجتمع او ذاك تطمس النمط الاكثر اهمية وهو أسلوب الانتاج السائد . اننا نعتبر تعريف **ب.ف. بورشنيف** للعلاقة بين «النمط» و«أسلوب الانتاج» صحيحا اذ يقول : «النمط ـ هو ايضا أسلوب انتاج ، اي وحدة قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المتوافقة معها ، ولكنه لم يمتلك بعد البناء الفوقي السياسي الملائم له ، ولا الارجحية الحاسمة على النظام الاقتصادي السابق ، ولذلك يجب ان يكون متكيفا بصورة شاملة مع المجتمع الاقطاعي القديم . ان هذا هو اعمق ما يميز الرأسمالية المانفكتورية عن رأسمالية الصناعة الآلية» [١٦١ ، ١٥٦ ـ ١٥٧] . ان بورشنيف يبحث هنا في العلاقة بين المفهومين (النمط ، واسلوب الانتاج) على مثال الرأسمالية المانفكتورية النامية في باطن المجتمع الاقطاعي ، ولكن نظرته هذه الى العلاقة بين «النمط» و«أسلوب الانتاج» ترتدي ، من وجهة نظرنا ، اهمية مبدئية . وهكذا ، فاننا نستطيع تحديد النمط باعتباره أسلوب انتاج لم يحتل بعد في اقتصاد المجتمع الوضع المسيطر ، ولم يمتلك بعد البنية الفوقية السياسية والحكومية ـ الحقوقية المناسبة ، وما زال تطوره يتكيف الى هذه الدرجة او تلك مع متطلبات أسلوب الانتاج المسيطر .

وقد يتساءل القارىء : وكيف نميز أسلوب الانتاج المسيطر عن الانماط ؟ وبماذا يعبر عن وضعه المسيطر ، هل بالهيمنة الكمية ام بشيء ما آخر ؟ سنعود الى هذه المسألة لاحقا عند الحديث عن التشكيلة .

سنركز الان اهتمامنا على مسألة العلاقة بين أسلوب الانتاج «الخالص» ، النظري ـ المجرد ، وأسلوب الانتاج الملموس ـ التاريخي . هل المؤرخون في

حاجة الى مفهوم أسلوب الانتاج «الخالص» ؟ اننا نتفق مع بورشنيف في جوابه : «نعم» . يكتب **بورشنيف** : «ان الاقتصاد السياسي يتجرد عن الواقع ويحلل أسلوب الانتاج «الخالص» الذي لا وجود له على وجه الخصوص ، ولكنه يعكس الملامح الجوهرية العامة لجملة التبديات الخاصة» [١٦١ ، ١٩] . وهكذا ، فان تجريد أسلوب الانتاج «الخالص» هو انعكاس الخصائص المبدئية الجوهرية لجملة اساليب انتاج ملموسة قائمة في بلدان مختلفة في فترات زمنية محددة .

وهناك عدد من المشاركين في المناقشات، على سبيل المثال ، **يا. آ. لينتسمان**، **آ.ي. بافلوفسكايا** ، يلفتون الانتباه الى ان ماركس وانجلز قد استخدما اصطلاح «أسلوب الانتاج» بمعنيين مختلفين [١٢٠ ، ٨١ ؛ ١٤٤ ، ٩٣ — ٩٤] .

المعنى الاول : أسلوب الانتاج كمقولة لعموم البشرية . وبكلمة اخرى ، أسلوب الانتاج كنموذج تاريخي محدد ، اي كدرجة معينة في تطور قوى الانتاج (على النطاق العالمي — التاريخي) ومنظومة العلاقات الانتاجية المتوافقة معها ، وذلك في الملامح العامة ، بغض النظر عن اية خصائص قومية — جغرافية لهذا البلد او ذاك. وهكذا فان تعميم مفهوم أسلوب الانتاج يشتمل فقط على الملامح المبدئية الجذرية للانتاج الاجتماعي عند درجة تاريخية محددة من تطوره . ويستخدم **ماركس وانجلز ولينين** في مؤلفاتهم هذه المفاهيم ، مثل : أسلوب الانتاج المشاعي البدائي، والعبودي ، والاقطاعي ، والرأسمالي ، والشيوعي . وعلى سبيل المثال ، عندما يكتبون عن أسلوب الانتاج الاقطاعي بشكل عام ، فانهم يقصدون به ، لا تلك الخصائص الملموسة التي تميزت بها روسيا في العصور الوسطى بينما لم يكن لها وجود في فرنسا ، وانما تلك الملامح الجوهرية ، الجذرية للانتاج الاقطاعي ، التي يمكن ملاحظتها في روسيا وفرنسا والمانيا والهند والصين وغيرها .

والمعنى الثاني : أسلوب الانتاج القومي . في الجزء الثالث من «رأس المال» يكتب **ماركس** : «ان العوائق التي يضعها الركود الداخلي وبنية اساليب الانتاج القومية ما قبل الرأسمالية في وجه التأثير التفسيخي للتجارة تظهر بشكل مدهش في العلاقات بين الانكليز والهند والصين . ان وحدة الزراعة الصغيرة والصناعة المنزلية تشكل هنا قاعدة واسعة لاسلوب الانتاج ، فضلا عن انه يضاف الى ذلك ايضا في الهند شكل المشاعات القروية المرتكزة الى الملكية المشاعية على الارض ، هذه المشاعات التي كانت ايضا الشكل البدائي في الصين» [١١ ، ٣٦٦] .

اننا في حاجة الى تفسير مضمون هذه الفكرة . فما هو المعنى الذي يقصده ماركس بكلمات «أسلوب الانتاج القومي» ؟ من الواضح ان الحديث لا يدور حول العبودية بشكل عام ، ولا حول الاقطاعية بشكل عام ، ولا حول الرأسمالية بشكل عام : فجميع هذه المقولات تحمل عند ماركس طابعا شموليا . فمثلا ، عند بحث جوهر الرأسمالية استنادا الى معطيات انكليزية ملموسة حصرا لم يطلق **ماركس** على الرأسمالية صفة أسلوب الانتاج الانكليزي — بل على العكس ، فقد أكد مرارا على طابعها الشمولي . وكما قال **ف.اي. لينين** في محاضرته «حول الدولة» ، فان

العبودية والاقطاعية والراسمالية هي واحدة من حيث الجوهر بالنسبة لجميع البلدان [٣٨ ، ٧٠ – ٧٢] . وهكذا يتبين ان **ماركس** لم يكن يعني باصطلاح أسلوب الانتاج القومي لا العبودية بشكل عام ، ولا الاقطاعية بشكل عام ، ولا الرأسمالية بشكل عام . ونلفت الانتباه الى ان ماركس استخدم هذا المصطلح بصيغة الجمع ، فقد كتب : «اساليب الانتاج القومية» . وبالتالي ، فقد قصد بالنسبة للهند أسلوب الانتاج القومي الخاص بها ، وبالنسبة للصين أسلوبا قوميا آخر خاصا بها. يستنتج مما سبق قوله بأن «أسلوب الانتاج القومي» في مؤلفات ماركس هو مفهوم يعكس ملامح خاصة ملموسة ، خصائص جغرافية وغيرها التي كانت تميز الانتاج الاجتماعي في هذا البلد او في هذه الفئة من البلدان . فمثلا ، عندما كان ماركس يكتب عن أسلوب الانتاج المنغولي كان يقصد الملامح المتميزة للانتاج عند المنغول ، مثل الرعي ، «الذي تعتبر المساحات الواسعة غير المأهولة شرطه الرئيسي» [٣ ، ٧٢٤] . ومثل ذلك عندما يتحدث ماركس عن اساليب الانتاج القومية لدى الجرمان ، والهند ، والصين ، حيث يكون المقصود بالدرجة الاولى في جميع هذه الحالات تلك الخصائص الجغرافية الملموسة والخصائص التاريخية الملموسة المتميزة .

ما هي العلاقة بين مفهوم أسلوب الانتاج كمقولة لعموم البشرية ، كنموذج تاريخي ، من جهة ، وبين أسلوب الانتاج القومي من جهة اخرى ؟ نستطيع ان نفهم العلاقة بينهما بشكل صحيح اذا ما استرشدنا بالموضوعة التالية **لكارل ماركس** : «... ان نفس القاعدة الاقتصادية ــ القاعدة الاقتصادية ذاتها من حيث الشروط الاساسية ــ تستطيع بفضل مؤثرات تجريبية متنوعة بشكل لانهائي ، وشروط طبيعية ، وعلاقات عرقية ، وتأثيرات تاريخية قادمة من الخارج ، وغيرها ــ تستطيع ان تحمل في ظهورها أشكالا وتدرجات لانهائية» [١٢ ، ٣٥٤] .

يعتبر أسلوب الانتاج «القومي» دائما الشكل او التدرج الملموس لاسلوب الانتاج الشمولي هذا او ذاك . فمثلا ، كان أسلوب الانتاج الاوربي القديم الشكل الكلاسيكي للعبودية ، وأسلوب الانتاج الجرماني ــ احد صور الاقطاعية الوليدة ، وأسلوب الانتاج المنغولي ــ صورة اخرى للاقطاعية ، وأساليب الانتاج القومية في الهند والصين التي يكتب عنها ماركس في الجزء الثالث من «رأس المال» ــ أشكالا اخرى للاقطاعية ، وهكذا ، فان كل أسلوب انتاج «قومي» ما هو الا صورة (شكلا) جغرافية ــ تاريخية ملموسة لاسلوب الانتاج الشمولي هذا او ذاك .

ان الملامح الجذرية المحددة لاسلوب الانتاج الشمولي هي نتيجة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية عند درجة محددة من تطور قوى الانتاج . وان الخصائص المميزة المحددة لاسلوب الانتاج القومي هي نتيجة العوامل المحلية الجغرافية والطبيعية والتاريخية وغيرها .

وليس من الصعب ان نلاحظ بأن أسلوب الانتاج كمقولة شمولية ، لعموم البشرية ، هو أسلوب انتاج مجرد او «خالص» ، أما أسلوب الانتاج القومي ــ فهو مفهوم تاريخي ــ ملموس .

ان بعض المشاركين في المناقشات لا يميزون بشكل دقيق بين مفاهيم اساليب الانتاج الشمولية ، «الخالصة» وبين أشكالها «القومية» ، التاريخية الملموسة . وعلى سبيل المثال ، يعدد لنا **غوديليه** سبعة اساليب انتاج ما قبل الاشتراكية : المشاعي البدائي ، الآسيوي ، الاوربي القديم ، العبودي ، الجرماني ، الاقطاعي ، الرأسمالي [٢٤٤ ، ٥ ــ ٦] . فاذا اضفنا أسلوب الانتاج الاشتراكي يصبح العدد ثمانية . واذا اضفنا ايضا أسلوب الانتاج المنغولي، الذي أهمله غوديليه لسبب ما، فيصبح العدد تسعة ! ويرى غوديليه ان اساليب الانتاج هذه متعادلة من حيث الاهمية كما ان كل واحد منها ينفي الاساليب الاخرى . فحسب رأيه ، ان أسلوب الانتاج الاوربي القديم ليس صورة من صور العبودية ، وانما هو أسلوب انتاج خاص مختلف . ولن ندهش بعد ذلك اذا برزت صعوبات في وجه محاولة ايجاد مكان في التاريخ لكل واحد من اساليب الانتاج العديدة هذه . ويلاحظ **يا.آ. لينتسمان** ، بحق ، بأن غوديليه اذ يعدد من بين اساليب الانتاج أسلوب انتاج قديم خاص ، وأسلوب انتاج آسيوي ، فهو يضيع بذلك أسلوب الانتاج العبودي . فلم يبق لهذا الاخير الا «قرنين او ثلاثة قرون من عمر الامبراطورية الرومانية فقط» ، ولم يبق له اية ملامح جوهرية باستثناء واحدة فقط وهي أن أسلوب الانتاج هذا ما ان ظهر حتى تعرض للانحلال [١٢٠ ، ٨١] .

يعارض **ل.ب. لاشوك** ، بحق ، اولئك الذين يحاولون تصميم «أسلوب انتاج رعوي» مستقل : «على ضوء افكار المادية التاريخية تبدو المستندات النظرية لـ «أسلوب الانتاج الرعوي» وحيدة الجانب ، تقتصر بشكل اساسي على تعداد «ماذا وكيف» (تكنيكيا) ينتج ، متجاهلة المسألة الاكثر اهمية وهي : في ظل اية علاقات اجتماعية ــ اقتصادية يجري الانتاج عند الرعاة» [١١٩ ، ١٠٧] .

حقيقة ، ان الانتاج الرعوي بجميع خصائصه الملموسة (التكنيكية «ماذا وكيف») يمكن اعتباره واحدا من أشكال أسلوب انتاج شمولي «خالص» محدد ، مميز بملامح مبدئية لعلاقات اجتماعية ــ اقتصادية . وهكذا فان اساليب الانتاج «القومية» (التاريخية ــ الملموسة) ليست اساليب انتاج مستقلة ، متميزة عن اساليب الانتاج الشمولية ، او «الخالصة» . انها لا تقف في مواجهتها ولا تحتل مكانة خاصة بها في التاريخ . وينتج من ذلك ان المصاعب التي تظهر لدى محاولة ايجاد مكان في التاريخ لجميع اساليب الانتاج المذكورة ، والتي يعددها غوديليه ، تنجم عن كونه يضع بشكل غير مبرهن وغير مبرر في نفس المستوى المنطقي اساليب الانتاج الشمولية وأشكالها التاريخية الملموسة . وفي رأينا ، ان غوديليه، ومثله أنصار أسلوب الانتاج «الرعوي» المستقل ، يتجاهلون كون كل أسلوب انتاج «قومي» ليس الا التجسيد الملموس الخاص لاسلوب انتاج شمولي ، لا اكثر.

مفهوم «التشكيلة» وأهميته المنهجية

تكتب **آ.ي. بافلوفسكايا** بأن أنصار فكرة اسلوب الانتاج الآسيوي لا يعالجون

مسألة وجود التشكيلة الآسيوية ، وبأنهم يستبدلون كلمة «تشكيلة» بمصطلح «مجتمع» [١٤٤ ، ٩١ ــ ٩٣] . الا اننا نرى ان مفهوم «تشكيلة» وارد في مؤلفات تيوكي ، غوديليه ، وغيرهما . وعلى سبيل المثال ، فان **غوديليه** غالبا ما يقصد بأسلوب الانتاج الآسيوي تشكيلةً اجتماعية [٢٤٤ ، ٣١] . اما مصطلح «مجتمع» فان **شيينو** ، وكذلك **تيوكي** ، غالبا ما يقصدان به بالتحديد التشكيلة الاجتماعية .
ويتكرر مفهوم التشكيلة في مؤلفات وأعمال المشاركين الآخرين في النقاش ، بمختلف اتجاهاتهم ، بشكل ظاهر جدا ، بل انه يحتل مركز الاهتمام . يقول **غ. ايفين** ، وهو على حق ، بأن مناقشات السنوات الاخيرة بخصوص أسلوب الانتاج الآسيوي «انقلب الى بحث في المسائل المبدئية للتشكيلات الاجتماعية» [٢٦١ ، ٢٠٨] .

وهكذا ، فان مقولة التشكيلة تحتل مركز الاهتمام . فماذا تمثل هذه المقولة ؟ فـ**أ.ي. لينين** يعرّفها على الشكل التالي : «ما زال علماء الاجتماع حتى الان يعانون من صعوبات التمييز بين الظواهر الهامة والظواهر غير الهامة في الشبكة المعقدة للظواهر الاجتماعية (وهذا مصدر الذاتانية في علم الاجتماع) ، ولم يتوصلوا بعد الى ايجاد المعيار الموضوعي لهذا التمييز . لقد جاءت المادية بمعيار موضوعي كامل وذلك بفرز **العلاقات الانتاجية** ، باعتبارها بنية المجتمع ، وبتوفير امكانية استخدام المعيار العلمي العام بخصوص هذه العلاقات ، وهو التكرارية ، اي المعيار الذي يرفض علماء الاجتماع الذاتانيون استخدامه في علم الاجتماع . ان تحليل العلاقات الاجتماعية المادية وفّر في الحال امكانية ملاحظة التكرارية والصحة وتعميم اوضاع مختلف البلدان في مفهوم اساسي واحد هو **التشكيلة الاجتماعية**. ان هذا التعميم وحده هو الذي مكن من الانتقال من وصف (وتقييم من وجهة نظر مثالية) الظواهر الاجتماعية الى التحليل العلمي الصارم لهذه الظواهر» [٤٢ ، ١٣٧] .

يستنتج من هذا التعريف اللينيني ان مفهوم التشكيلة يلعب دورا بالغ الاهمية في العلم . فـ «التشكيلة» اذن هي ذلك التعميم الذي يتضمن في ذاته منهجية محددة في تحليل الظواهر الاجتماعية .

فالتشكيلة هي مفهوم اكثر اتساعا من أسلوب الانتاج . انها تعكس مستوى تطور قوى الانتاج ، ومنظومة علاقات الانتاج ، والبنية الفوقية ، السياسية ، والحقوقية والايديولوجية . الا ان الخاصة الرئيسية لمفهوم التشكيلة تكمن في انها لا تعكس الا الظواهر الهامة ، الجوهرية ، اي ، فقط تلك الخصائص المبدئية للاوضاع الاجتماعية التي تتكرر على الغالب في صورة واحدة في مختلف البلدان والتي يمكن تعميمها . ولذلك ، رغم ان التشكيلة لا يمكن تلخيصها في أسلوب الانتاج ، يبقى الجانب المركزي فيها هو قاعدة المجتمع (علاقات الانتاج) . في اطار مفهوم التشكيلة ينظر الى السياسة ، والدولة ، والحُقوق ، والايديولوجيا، والفن ، وغيرها ، بمنظار محدد ، وبالضبط ــ من وجهة نظر كيفية نشوء هذه

الظواهر الفوقية عن الاساس ، ونوعية الخصائص الجذرية للدولة ، والحقوق ، والسياسة ، وغيرها التي يحددها الاساس .

في علم التاريخ يساعد مفهوم التشكيلة على فرز الجوهري من الثانوي . كتب **لينين** يقول ، بأنه بمساعدة هذا المفهوم يمكن فرز ، على سبيل المثال ، «ما يميز هذا البلد الرأسمالي عن ذاك» وبحث «ما هو مشترك بينهما» [٤٢ ، ١٣٧] . ان الفرز بين المهم والثانوي مسألة هامة ومعقدة ، وبالاخص عند المقارنة بين تاريخ الغرب والشرق . فهنا من السهل الوقوع في التطرف ــ إما تجاهل خصوصية ، لنقل ، بلدان الشرق ، او ، على العكس ، الفرق في الخصوصية واهمال الجوهري والجذري والعام بالنسبة لاوربا وآسيا على حد سواء . ولم يكن من قبيل الصدفة ان مستشرقا كبيرا مثل **آ.ي. تيومينيف** ، يبدأ مؤلفه «الشرق الادنى وأوربا القديمة» بالتساؤل عن العلاقة بين الملامح العامة والاشكال الخاصة [١٨١ ، ٥٠ ــ ٥١] . اننا نتفق مع **ن.ف. بيغوليفسكايا** التي تكتب في مقالة لها مخصصة لكتاب غوديليه : «بالطبع ، يكتسب النظام الاجتماعي سواء في الغرب او الشرق ، عند هذه المرحلة او تلك من تطوره ، ملامحه الخاصة ، ولكن خصوصية وخصائص هذه الملامح لا تغير الوضع العام وهو تبعيتها النموذجية الى هذه التشكيلة الاجتماعية او تلك» [١٥٥ ، ٨٦] .

وهكذا ، فان مفهوم التشكيلة يعكس السمات الاكثر اهمية ، والاكثر جوهرية لمجتمع معين . انه يعكس فقط تلك الملامح التي تتكرر بشكل اساسي في مختلف البلدان .

هل يمكن استبدال مفهوم «تشكيلة» بنماذج سوسيولوجية : «اقتصادية» ، «عائلية ــ تقليدية» ، «دينية» ، «سياسية» ؟

يولي معظم علماء التاريخ السوفييت والماركسيين الاجانب لمفهوم «التشكيلة» اهمية أولى . يبني **ن.ي. كونراد** استنتاجاته على اساس هذا المفهوم بالذات بعد تحليل لمعطيات واسعة بخصوص تاريخ الغرب والشرق [١١٢ ، ١٨] . وتؤكد **ل.آ. انتونغا** بأن هذا المفهوم يعبر عن الملامح الجذرية ، القانونية للمجتمع : «فالتشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية تعكس الملامح الاكثر عمومية ، والقانونيات الاكثر عمومية للتاريخ البشري» [٥٥ ، ٤٤] . ولكن هناك باحثين آخرين يبتعدون عن هذا المفهوم . ويبرز مثل هذا الموقف على أشده عند **ل.آ. سيدوف** . ففي حديثه في ندوة معهد شعوب الشرق في ايار ١٩٦٥ قال سيدوف بوجود ثلاثة نماذج لتطور «المجتمعات ما قبل الصناعية» . فحسب رأيه ، كانت «القاعدة الانتاجية» لبعض المجتمعات تتألف من الزراعة القائمة على الري الطبيعي ، ولمجتمعات اخرى ــ من الزراعة القائمة على الري الاصطناعي ، ولمجتمعات ثالثة ــ من الرعي . «ومن الطبيعي ان نتوقع بأن مجتمعات على مثل هذه القواعد الانتاجية المختلفة تفرز بنيات اجتماعية ــ اقتصادية مختلفة تماما وتتطور وفق قوانين خاصة بها ... ويمكن القول بأن «الري يعطي مجتمعا تقف على رأسه الارستقراطية العسكرية» . لقد قدم المؤرخون الماركسيون هذه البديهية الاساسية للمادية

التاريخية ضحية من اجل نموذج تغير التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية في صورته التي صيغ عليها على اساس المعطيات الاوربية» [١٤١ ، ٤٩] . ولكن سيدوف عدّل لاحقا وجهة نظره هذه . فاذا كان في عام ١٩٦٥ قد قسم المجتمعات الى نماذج تطور تبعا لـ «القاعدة الانتاجية» ، اي تبعا لهذه الخاصية او تلك لقوى الانتاج ، فانه في عام ١٩٦٨ في مقالته «المجتمع الانقري ومسألة اسلوب الانتاج الآسيوي» يقدم تصنيفا مختلفا للمجتمعات . يؤكد سيدوف هنا على ان المجتمعات الرأسمالية فقط هي التي يشكل الاقتصاد قاعدتها ، وفي هذه المجتمعات فقط يلعب الانتاج وعلاقات الملكية دورا مهيمنا ، رئيسيا في البنية الاجتماعية بكاملها [٢٨٤ ، ٧٥] . اما اذا اخذنا المجتمعات ما قبل الرأسمالية فاننا نجدها تتطور على قاعدة اخرى . فهذه «المجتمعات ... تنتظم وفق نموذج البنية العائلية وتأخذ شكل ممالك أبوية بيروقراطية : فالملك هو الاب ، والرعية هم الابناء ، والمبدأ الجوهري هو سيادة الشيوخ على اساس السن والمعارف ، وغير ذلك» . وفي مجتمعات اخرى تلعب الدور الرئيسي المسيطر «الوظائف السياسية (اي وظائف تعبئة الطاقة الاجتماعية من اجل تحقيق هذه الاغراض العربية او تلك ، او من اجل التنافس الايديولوجي او الاقتصادي)» . ان هذه المجتمعات تتشكل وفق نموذج التنظيم السياسي او العسكري» . وأخيرا ، هناك مجتمعات يلعب فيها الدين الدور الرئيسي في البنية الاجتماعية بكاملها . فالدين يحقق توحيد المشاعات الزراعية في دولة واحدة ، ويتشكل «المجتمع بكامله طبقا لنموذج المؤسسة الدينية ... ويقوم الملك ـ الإله في وقت واحد بوظيفة الكاهن الاعلى . وتوجه الطاقة الاجتماعية من اجل اقامة المنشآت الدينية الضخمة» [٢٨٤ ، ٧٥ ـ ٧٦] .

وهكذا ، فان **سيدوف** يقترح في مقالته المنشورة عام ١٩٦٨ اعتبار المجتمع البرجوازي المجتمع الوحيد الذي يقوم على قاعدة انتاجية ، اقتصادية ، اما المجتمعات الاخرى ، فهي تقوم إما على قاعدة «عائلية» ، او «سياسية» ، او «دينية» . ان فكرة سيدوف هذه تثير السؤال التالي : ما هو المعيار الموضوعي الذي يمكن بمساعدته التمييز بين المجتمع «العائلي» والمجتمع «الديني» ، وبين المجتمع «السياسي» والمجتمع «الاقتصادي» ؟ وما هو المعيار الموضوعي الذي يمكننا من القول بأنه في هذا المجتمع كانت تسود العلاقات العائلية ، وفي ذاك كان يسود الدين ؟ الا تقود منهجية التصنيف هذه التي يقترحها سيدوف الى الذاتانية ؟ فالباحث المهتم بتاريخ الدين يركز اهتمامه قبل كل شيء على المصادر التي تعكس تطور مؤسسات العبادة ، وبالطبع ، عندما لا تكون هناك معايير موضوعية ، سيكون ميالا الى الاعتراف بأن هذا المجتمع كان مجتمعا «دينيا» يسيطر فيه الدين . أما الباحث الذي يهتم بشكل اساسي بدراسة المؤسسات السياسية ، وعندما لا تكون هناك معايير موضوعية ، فسيكون ميالا الى القول بأن المجتمع المدروس كان مجتمعا «سياسيا» تسيطر فيه السياسة . وهكذا ، فان تصنيف المجتمعات على هذا الشكل يرتكز حصرا على المواقف الذاتانية للباحثين حيث لا وجود لاية معايير موضوعية .

ان مسائل التصنيف والنمذجة تحظى في الوقت الحاضر باهتمام كبير . فلقد نشر عدد من المؤلفين مقالات تتضمن افكارا هامة بهذا الخصوص (**آ. يا. غوريفتش، ك. ك. زيلين** ، وغيرهما) ، سنعود اليها لاحقا ، وسنقتصر الان على توجيه اهتمام القارىء الى الموضوعة الهامة التي تقول بأن الصفة العلمية حكر على تلك التصنيفات والنمذجات التي تستند الى معايير موضوعية حاسمة للفرز الى انواع وأصناف وطبقات . وبدون هذه المعايير الموضوعية الحاسمة فان اي تصنيف مهما بلغ بناؤه من الإحكام والجمال يبقى من حيث قيمته بالنسبة للبحث العلمي إما مساويا للصفر ، او انه يقتصر على تسهيل التعامل مع المعطيات الواسعة جدا .

لقد أكد لينين في معرض تحديده لمفهوم التشكيلة بأن هذا المفهوم يؤمّن معيارا موضوعيا لتحليل وتقييم بنيات المجتمعات ، وللمقارنة بين مجتمعات مختلفة ، ولإنشاء مقولات تصنيفية عليا («تعميم أوضاع مختلف البلدان») ، وانه بمساعدة هذا المفهوم يمكن التحرر من الذاتانية في تقييم الظواهر الاجتماعية . على ضوء المبادىء اللينينية لا يمكن الموافقة على استبدال مفهوم التشكيلة بأي نوع من النمذجات للمجتمعات . من الضروري ، بدون شك ، البحث عن نمذجة اكثر تفصيلا ودقة ، وبشكل خاص للمجتمعات ما قبل الرأسمالية ، نمذجة تستند الى معطيات واقعية واسعة جدا يقوم بتحليلها الباحثون ، ولكن اية نمذجة تبتعد ولو بخطوة واحدة عن هذا الاساس الرصين ـ مفهوم التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، تفقد نقطة الارتكاز وتضيع في متاهات الذاتانية .

ومن اجل الاقتراب من تفسير ذلك المعيار الموضوعي المتمثل في مفهوم «التشكيلة» نتوقف هنا لبحث مسائل العلاقة بين مفاهيم «أسلوب الانتاج» ، و«التشكيلة» ، و«القاعدة» ، و«البنيان الفوقي» .

حول العلاقة بين مفهوم «أسلوب الانتاج» ومفهوم «التشكيلة»

بلغة المنطق الشكلي يعتبر هذان المفهومان متفقان وتقوم بينهما علاقة تبعية . احدهما (أسلوب الانتاج) أضيق من الآخر (التشكيلة) ويظهر كجزء منه .

ولكن عند تحليل هذين المفهومين فاننا لا نستطيع بالطبع البقاء عند مستوى المنطق الشكلي فقط . يجب ان ندرس العلاقة بينهما على مستوى المنطق الديالكتيكي ايضا . ومن المهم جدا ان ندرك بأن طابع أسلوب الانتاج يحدد طابع التشكيلة بكاملها . ولم يكن من قبيل الصدفة تأكيد لينين باستمرار على ان علاقات الانتاج هي العامل المحدِّد والحاسم في مفهوم «التشكيلة» . وعلى هذا ، فاذا كان أسلوب الانتاج عبوديا فستكون التشكيلة بكاملها عبودية ، واذا كان اقطاعيا فستكون التشكيلة اقطاعية ، وهكذا . فاذا افترضنا وجود أسلوب انتاج آسيوي مستقل فهذا يعني ان تشكيلة «آسيوية» ايضا ستتولد عنه .

في مسار المناقشات الدائرة في الآونة الاخيرة حاول بعض علماء التاريخ النظر

الى مسألة العلاقة بين مفهوم «أسلوب الانتاج» ومفهوم «التشكيلة» بطريقة مختلفة بعض الشيء . فقد طرح **لينتسمان** مسألة «الفصل» بينهما : «عندما ترسم الحدود الفاصلة بين «أسلوب الانتاج» و«التشكيلة» تزول ضرورة وضع أسلوب الانتاج الآسيوي في معارضة التشكيلتين العبودية والاقطاعية ، وتبقى فقط المقارنة بين اساليب الانتاج الآسيوي والاوربي القديم وغيرهما ، وفي التشكيلة العبودية سيتسع المكان لاسلوب انتاج شرقي ، وكذلك لاساوب انتاج اوربي قديم ، وربما ايضا لاساليب انتاج اخرى» [١٢٠ ، ٨١ – ٨٢] . وكان **س.ل. أوتشنكو** من القائلين بهذا الرأي ايضا .

وبرأينا ، لا يمكن الموافقة على رأي لينتسمان وأوتشنكو .

فهل يمكن ان يوجد في اطار مجتمع محدد عدد من اساليب الانتاج ؟ اذا لم نكن نقصد تشكيلة إجتماعية بمفهومها المجرد ، وانما مجتمعا ملموسا محددا ، فان التاريخ يعطينا امثلة كثيرة عن وجود عدة اساليب انتاج في مجتمع واحد . ففي الاتحاد السوفييتي في مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ، مثلا ، كان أسلوب الانتاج الاشتراكي هو الاسلوب السائد ، ولكن كان هناك أسلوب انتاج رأسمالي (نمط) يعيش معه ، وانتاج بضاعي صغير للمنتجين المنفردين . فهل يستنتج من ذلك بأنه في اطار التشكيلة الشيوعية (المرحلة الاولى) «يتسع المكان» لاسلوب انتاج اشتراكي ولاسلوب انتاج رأسمالي معا ؟ بالطبع ، كلا . وهكذا الامر ايضا في اطار التشكيلة الاقطاعية حيث لا مكان لاسلوب انتاج عبودي ، رغم انه في المجتمعات الاقطاعية الملموسة كان النمط العبودي موجودا بصورة غير نادرة . تتلخص المسألة اذن في ان التشكيلة هي مفهوم مجرد ، او «خالص» . ان التحديد اللينيني للتشكيلة خالص من كل ما هو عرضي ، وثانوي ، وغير جوهري . انه مفهوم يتجرد عن واقعة كون كل أسلوب انتاج مسيطر في هذا المجتمع او ذاك تعيش في كنفه اساليب انتاج اخرى في صورة انماط انتاج . في اطار هذا المفهوم ندرس البناء الفوقي من وجهة نظر خصائصه الجذرية الجوهرية التي تحددها القاعدة ، اي ، أسلوب الانتاج في نهاية المطاف . فاذا كان أسلوب الانتاج المسيطر في هذا المجتمع عبوديا فان ملاك العبيد يكونون الطبقة المسيطرة بدون منازع على الحياة السياسية ، وتكون الدولة دولة أسياد العبيد ولا شيء غير ذلك ، وتكون الايديولوجيا السائدة ايديولوجيا سادة العبيد . وهكذا ، لو اخذنا الخصائص الجذرية لبنية المجتمع (مفهوم التشكيلة) لوجدنا انها لا يمكن ان تكون الا عبودية ولا شيء آخر . وفي هذا الصدد لا يمكننا ان نفهم كيف «يتسع المكان» في اطار التشكيلة العبودية لاسلوب انتاج آخر ؟ فاذا كانت السيطرة لاسلوب انتاج آخر (النقل : آسيوي) فهذا يعني ان التشكيلة ستكون بكاملها تشكيلة اخرى ايضا (آسيوية) .

وليس من قبيل الصدفة ان يكون للكلمات «عبودية»، «اقطاعية»، «رأسمالية»، «شيوعية» معنيان – أسلوب انتاج مناسب وتشكيلة اجتماعية مناسبة . ان

مصطلحات تحمل هذا الطابع تعكس العلاقة الوثيقة القوية بين مفهومي «أسلوب الانتاج» و«التشكيلة» .

يتضح اذن ان فكرة **لينتسمان** و **اوتشنكو** لم تكن دقيقة تماما . فاذا كان قصدهما انه في اطار أسلوب الانتاج العبودي نفسه «يوجد مكان» لمختلف أشكال هذا الاسلوب ـ للشكل الآسيوي وللشكل الاوربي القديم ، للشكل الغربي وللشكل الشرقي ، ـ فاننا نوافقهما على وجهة نظرهما هذه . فبما انه في اطار أسلوب انتاج ما ، ليكن العبودي ، مثلا ، يوجد مكان لعدد من أشكاله التاريخية الملموسة («القومية») فانه يوجد مكان للاشكال «القومية» المشابهة ايضا في تلك التشكيلة (العبودية) ، التي تتوافق مع أسلوب الانتاج المعني .

اذا كان لينتسمان وأوتشنكو قد حاولا ان يدخلا في اطار التشكيلة الواحدة نفسها عدة اساليب انتاج ، اي انهما نظرا الى التشكيلة كمفهوم أعم ، وأكثر تجريدا ، والى أسلوب الانتاج كمفهوم ملموس ، فاننا نجد عند **ج. سيوري ـ كنال** رأيا معاكسا : انه يعتبر أسلوب الانتاج المقولة الاكثر تجريدا ، والتشكيلة ـ المقولة الملموسة . يكتب في ذلك : «لقد أضيف الى هذه البلبلة تشويش آخر : انه محاولة المطابقة بشكل غير ملحوظ بين مفهومي **أسلوب الانتاج والتشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية** . ان المفهوم الاول يفرز ما هو اكثر عمقا وعمومية في عدد من المجتمعات البشرية الملموسة . ويجب عدم مطابقته مع اي مجتمع محدد . ان ماركس يحلل في «رأس المال» أسلوب الانتاج الرأسمالي ، لكنه لا يحلل ولا يصف اي مجتمع محدد بعينه ، بما في ذلك المجتمع الانكليزي خلال الفترة ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠ الذي يعتمد عليه بالدرجة الاولى في تحليله ، باعتباره المجتمع الاكثر قربا من النموذج العام الذي توصل الى رسمه . ان الاستشهاد بهذا المجتمع الملموس وبغيره كان ضروريا فقط من اجل البرهان على ان النموذج المجرد المرسوم يعكس الملامح الجوهرية للمجتمعات الملموسة .

وعلى العكس من ذلك فان مفهوم **التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية** يعود للتاريخ . انه لا يرمز فقط الى ذلك النموذج من المجتمعات الذي يسيطر فيه أسلوب الانتاج المحدد ، بل يتضمن في ذاته ايضا خصائص اقتصادية واجتماعية اخرى» [٢٩١ ، ٩] .

يتضح لنا ان **لينتسمان وأوتشنكو وسيوري ـ كنال** على حد سواء قد جانبوا الصواب . فليس من الصواب التمييز بين «أسلوب الانتاج» و«التشكيلة» اعتمادا على درجة العمومية ، اذ يتساوى في هذه الناحية المفهومان ، كما يتساويان في درجة التجريد ، باعتبارهما مفهومين «خالصين» . ولكن الاختلاف بينهما يكمن في شيء آخر ـ فالمفهوم المجرد «أسلوب الانتاج» يعكس الملامح الجذرية للاقتصاد ، أما المفهوم المجرد ـ «التشكيلة» الاجتماعية فيعكس الملامح الجذرية للاقتصاد اضافة الى الملامح الجذرية للبنيان الفوقي النابعة من الاقتصاد .

«الشمولي» و «الواقعي»

هل يمكن ان يحصل توافق صارم بين المفهوم المجرد ـ «التشكيلة» ومجتمع ملموس ما ؟

ان مفهومي «أسلوب الانتاج» و«التشكيلة» هما مفهومـــان «شموليان» . ولا تكمن الصعوبة في رسم الحدود الفاصلة بينهما ، بل الاصعب من ذلك بكثير هو ايجاد العلاقة الصحيحة في مسار التحليل النظري بين «الشمولي» و«الواقعي» الملموس . ويقصد ب «الواقعي» ذلك النظام القائم فعليا في هذه المجتمعات او تلك في عصور محددة . نقرأ عند آ.يا. **غوريفتش** بعضا من الملاحظات العميقة بهـذا الخصوص ولكنها مترافقة بعدد من التصورات التي لا يمكن موافقته عليها .

يكتب **غوريفتش** : «ان استخدام هذا المفهوم الاساسي من مفاهيم النظريـــة الماركسية في التطور التاريخي (يقصد به «التشكيلة» . ـ المؤلف) من قبل علماء التاريخ والاقتصاد والفلسفة يبدو لنا في كثير من الحالات غير صحيح . ولو عدنا الى المؤلفات التي تتناول هذه الحقبة او تلك من التطور التاريخي فاننا سنجد في الكثير من الاحيان ان مفهوم «التشكيلة» ينقل وبدون اية تحفظات من الميـــدان المنطقي الى الميدان التاريخي الملموس وكأنه يتوافق كليا مع الواقع التاريخـــي الحقيقي . ويعتبر هذا من قبيل الخلط بين المستويين ـ النظري والتجريبي . فبدلا من الاعتراف بأن التثبت من بعض الملامح المعينة للواقع التاريخي يحقـــق امكانية انشاء «نموذج» نظري معين على اساسها يؤدي وظيفة معرفية هامة ويسمح عند مستوى نظري محدد بدراسة الواقع التاريخي ، نراهم يبحثون عن هـــذا النموذج على «ارض الخطيئة» . وبكلمات اخرى ، فان اداة منطق علم التاريخ ـ «التشكيلة» ـ تتحول على يد الباحثين من كونها اهم وسيلة معرفية الى شيء مادي ، مطبق على الظواهر الاجتماعية الملموسة القائمة في مكان محدد وفي زمن معين . ويتحول «الشمولي» الى «واقعي» » [١٧ ، ١١٨ ـ ١١٩] .

ان **غوريفتش** محق بالطبع في اعتراضه على المطابقة بين المفهوم والواقع . فلو فعلنا ذلك لكنا كمن يطابق بين الانعكاس الذي يظهر في المرآة وبين المرأة التي تنظر الى المرآة . اننا نتفق كليا مع غوريفتش عندما يعترض على القول بأن «المفهوم يتطابق كليا مع الواقع الفعلي» . ولكننا نتعارض معه فيما يتجاوز ذلك . اننـا نعتقد انه غير محق اذ يعتبر أن المسألة تنحصر في «الخلط بين المستويين ـ النظري والتجريبي» . ان المفاهيم لا يمكن ، عند اي مستوى كان ، نظري او تجريبي او غير ذلك ، ان «تتطابق كليا مع الواقع الفعلي» . ولو اننا حصلنا عند مستوى ما على مجموعة مفاهيم تتطابق كليا مع الواقع الفعلي لكنا وضعنا يدنا على الحقيقة المطلقة . ولكن للأسف لن نحصل على مثل هذه النتيجة حتى على المستـــوى التجريبي . وحتى لو تفحصنا جميع وثائق تاريخ بلد ما في مرحلة معينة ، ما يعرفه منها المؤرخون وما لا يعرفون ، فان هذه الوثائق بمجموعها لن تتطابق «كليا» مع البنية الواقعية لمجتمع ذلك البلد .

ان غوريفتش يخلط بين مسألتين مختلفتين : درجة **اكتمال** انعكاس الواقع في المفاهيم ، ودرجة **وثوقية** ، **ودقة** هذا الانعكاس . وسنركز اهتمامنا على هـــذه الاخيرة ، درجة وثوقية ودقة الانعكاس .

اذا كانت وجهات نظرنا قد تجاوزت مرحلة الفرضيات ، واذا كانت قد اختبرت وبُرهن عليها ، اي اصبحت حقائق نسبية ، فهذا يعني بأنها تعكس **بدقة كاملة** جوانب الواقع الفعلي . بالطبع تبقى درجة الوثوقية عند مختلف مراحل البحث متفاوتة ، اكبر او أقل ، ولكن المغزى الاساسي للعلم يكمن بالضبط في الحصول على معارف موثوقة بدون اي شك او جدال . لنعد الى مثال المرآة والمرأة . هل يمكن اعتبار الانعكاس «مطابقا كليا» للانسان ؟ بالطبع ، كلا . يكفي ملامســـة المرآة باليد لنقتنع بأنها لا تعكس بالتمام خصائص المرأة الحية . وهل هناك دقــة ووثوقية للانعكاس ؟ بدون شك ، نعم ! فلو كانت المرأة التي تنظر في المرآة هي ماروسا ايفانفنا ، فاننا لا يمكن ان نفكر بأن الانعكاس ليس لها وانما لشخص ما آخر . فالانعكاس يتطابق تماما مع ظاهر المعكوس .

ننتقل الان من هذا المثال المبسط الى التجريد العلمي . لنأخذ الحسابـــات الرياضية للفلكيين . هل يوجد بين هذه المفاهيم البالغة التجريد وبين الحركات الحقيقية للأجرام السماوية تطابق وثوقي صارم ؟ واذا لم يكن هناك مثل هـــذا التطابق فكيف يمكن للفلكيين ان يتنبأوا (بدقة بالغة !) بكسوف الشمس ؟ بالطبع ، لا يمكن أن تتطابق حسابات الفلكيين كليا مع الحركة الحقيقية المعقدة الى درجة لامتناهية للأجرام السماوية ، الا انها تتطابق بدقة غير مشكوك فيها وبوثوقية لا جدال فيها مع اهم اللحظات القانونية لهذه الحركة والتي يستطيع الفلكيون بفضلها التنبؤ بالكسوف . ننتقل الان الى المفهوم المجرد ــ «التشكيلة» . هل يمكن ان يكون هناك تطابق كامل بين هذا المفهوم وبين المجتمع الحي الملموس ؟ كلا ، ان اي مفهوم لا يستطيع أن يعكس تماما المجتمع الحي بكل تعقيده اللانهائي . وهل يمكن ان يكون هناك تطابق وثوقي صارم بين مفهوم «التشكيلة» والملامح القانونية الجذرية لهذا المجتمع الحي الملموس بالذات ؟ نعم ، بدون شك . ان مفهوم التشكيلــــة الشيوعية (المرحلة الاولى) يتطابق بوثوقية صارمة مع الملامح القانونية الجذريــة لمجتمعنا السوفييتي الحي المعاصر . ومفهوم التشكيلة الرأسمالية يتطابق بوثوقية صارمة مع الملامح الجذرية للمجتمع الامريكي المعاصر ، ومفهوم التشكيلة الاقطاعية يتطابق بوثوقية صارمة مع الملامح القانونية الجذرية لمجتمع روسيا في القـــرن الثامن عشر ، الخ ...

ان غوريفتش لا يوافق على ان «ينقل مفهوم «التشكيلة» بدون تحفظات من المستوى المنطقي الى المستوى التاريخي الملموس» . بينما نجد في «رأس مال» ماركس في كل مكان تحويل المجرد الى المستوى الملموس . ان «رأس المال» يعتبر مثالا ساطعا على استنباط المنطقي من التاريخي الملموس ثم اعادة المنطقي الـــى التاريخي الملموس . يتلخص الامر في ان المجرد والملموس ، المنطقي والتاريخي ــ

هي نوع من المتضادات التي تنتقل باستمرار من طرف الى طرف آخر . فالمنطقي يعكس الملامح العامة ، قوانين الحركة ، التي توجد واقعيا في التاريخي فقط . والتاريخي بدوره لا يمكن ان يدرك بدون تفكيك فكري ، بدون تجريد لقوانينه . عندما تظهر «التحفظات» ويتوقف المنطقي عن التحول الى تاريخي ملموس ، فان هذا يعني ، ان عملية الادراك قد اصطدمت بعقبات في هذا المجال ، وبأنه لم تتكون بعد النظرية التي تتطابق مع الوقائع بصرامة ، والتي تعكس بشكل صحيح قوانين حركة الوقائع . ويرى غوريفتش لاحقا بأن مفهوم «التشكيلة» هو «نموذج نظري»، يؤدي وظيفة معرفية هامة ويسمح عند مستوى نظري معين بدراسة الواقع التاريخي» ، الا ان بعض علماء التاريخ بدلا من ان يعترفوا للتشكيلة بمستواها النظري العالي ، «يبحثون عن هذا النموذج على «أرض الخطيئة» . اننا في هذه النقطة ايضا لا نتفق مع غوريفتش . اننا نعتقد بأن النموذج النظري الذي لا يمكن الحصول عليه على «ارض الخطيئة» ، اي النموذج الذي لا تؤكده حقائق المجتمع الملموس في الحقبة المحددة بوثوقية صارمة ــ هذا «النموذج» يمثل إما نظرية لم تنضج بعد ، وما زالت عبارة عن فرضيات ، واما مغالطة . فغاية العلم هي الوصول في نهاية المطاف من خلال البحث الدؤوب ، ومن خلال المطابقة المستمرة للفرضيات على الوقائع ، وبالانتقال من الفرضية الى الحقائق النسبية الاكثر فالاكثر صحة ، الى النظرية التي يمكن ايجادها على «ارض الخطيئة» ، والتي يمكن تأكيدها بوثوقية صارمة على وقائع المجتمعات الملموسة في عصور محددة . وبدون هذه الغاية لا وجود للعلم . لنعد مرة اخرى الى مثال «رأس المال» . انه عبارة عن نظرية بالغة التجريد ، ولكنها مع ذلك قائمة بكليتها على «ارض الخطيئة» . كل استنتاج وكل صيغة في «رأس المال» تتفق بوثوقية صارمة الوقائع الارضية .

وأخيرا ، يكتب **غوريفتش** : «منذ زمن طويل وعلماء التاريخ يحاولون الكشف عن التشكيلات المعروفة نظريا في تاريخ جميع البلدان والاقاليم في العالم . وعندما تبين خطأ هذه المحاولات ظهرت الحاجة الى ايجاد تفسير ما لـ «الانحرافات» في التاريخ . [٨٧ ، ١١٩] وفي هذه النقطة لا نتفق مع غوريفتش على الاطلاق . ان محاولة علماء التاريخ تحديد التشكيلة الاجتماعية التي ينتمي اليها كل من المجتمعات الملموسة المعروفة كانت صحيحة مبدئيا . بالطبع كان هناك بعض المحاولات المتسرعة والتبسيطية والدوغمائية . وأحيانا كانت المعطيات الواقعية وبدون اي تحليل نظري معمق توضع بصورة ميكانيكية في اطار الفرضيات او الحقائق النسبية لاقرب تشكيلة وتعلن النتائج بصورة دوغمائية . الا ان ذلك لا يستوجب التطرف في الاتجاه الآخر بحيث يرشق الطفل مع الماء . ان «انحرافات» التاريخ ما زالت من مجالات المعرفة التي لم تستكشف بعد . اننا ما زلنا في الحقيقة لا نعرف الاوالية القانونية الداخلية لـ «الانحرافات» . وليس من الصواب اطلاقا ، برأينا ، الامتناع عن محاولة تحديد تبعية جميع المجتمعات الملموسة المعروفة لدى المؤرخين الى هذه التشكيلة او تلك ، ذلك لان تحديد هذه التبعية يعني الكشف عن اكثر قوانين تطور المجتمع المحدد جوهرية . ومن اجل حل مثل

هذه المسألة نحتاج ، بالطبع ، الى نظرية للتشكيلات ما قبل الرأسمالية على مستوى نظري عال ولكنها مع ذلك غير منقطعة الصلة بالمستوى «الارضي» ، وذلك على غرار «رأس مال» كارل ماركس . اننا في حاجة الى نظرية ليس فقط للتشكيلات ما قبل الرأسمالية الاساسية وانما ايضا للصور والاصناف المشتقة عنها ، بحيث تأتي متطابقة بشكل جيد مع المعطيات الوثائقية والاركيولوجية المتوفرة لدى العلم المعاصر . ان طريق حل هذه المسألة سيكون طويلا وصعبا ، ولكن يجب ان لا نحيد عنه» .

هل يمكن استخدام مفهوم «تشكيلة» في دراسة مجتمعات ما قبل رأسمالية ملموسة ؟

يطرح بعض الباحثين ، ومن بينهم **آ.ياء غوريفتش** ، اضافة الى الحجة الفلسفية العامة التي تناولناها سابقا ، عددا من الاعتراضات الخاصة ضد استخدام مفهوم «التشكيلة» في تحليل المجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة . ويمكن تصنيف هذه الاعتراضات في ناحيتين :

الاولى : بخلاف المجتمعات المعاصرة تتميز المجتمعات ما قبل الرأسمالية بعدم سيطرة العلاقات المادية ــ وعلى العكس ، تسود فيها العلاقات «الشخصية» . ولهذا السبب يجب عدم استخدام مفهوم «التشكيلة» ، ذلك لان هذا المفهوم يفترض بأن يكون اساس المجتمع هو النظام الاقتصادي ، القاعدة . وبدلا من التشكيلة يجب تصميم «نماذج اجتماعية ــ ثقافية» . اضافة لذلك ، فان الجوانب الاقتصادية والسياسية والحقوقية والدينية والشخصية تكون متداخلة ببعضها بشكل قوي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية بحيث انه لم يتحقق الفرز بين القاعدة والبنيان الفوقي .

الثانية : وتتلخص في ان المجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت «متغايرة التراكيب» . فلا يوجد فيها أسلوب انتاج مسيطر ، وانما مجموعة انماط مختلفة جدا . اما «التشكيلة» فتفترض توفر أسلوب انتاج مسيطر يحدد الملامح الجذرية للبنيان الفوقي .

لننظر في هذين الاعتراضين بالترتيب ، لنبدأ **بالقاعدة والبنيان الفوقي** .

يؤكد **غوريفتش** بأنه ما دامت العلاقات الشخصانية هي المسيطرة في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، فلن تكون الاشكال الاقتصادية هي التي تحدد طابع المؤسسات السياسية والحقوقية والدينية ، بل على العكس : «في المراحل الاولى لتطور الاقطاعية ... كانت العوامل الشخصية ، الغير اقتصادية بالضبط هي التي تحتل المكانة الاولى . أما الاشكال الاقتصادية للاستغلال فكانت تتحقق بوساطة تلك العوامل ... وكانت تظهر وكأنها مشتقة عنها ... ان الكثير من الجوانب الجوهرية للاقطاعية تبرز بوضوح اكبر عندما تدرس الاقطاعية ضمن مجموعة

المجتمعات ما قبل الرأسمالية الاخرى التي تتميز بهيمنة نموذج الروابط الشخصية السوسيولوجية» [٨٨ ، ٩٨ ــ ١٠٢ ، ١٠٥] . ومثل هذه الافكار حول سيطرة الروابط الشخصانية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية نجدها ايضا عند م.آ. **فيتكين** [٧١] . وأخيرا ، يتوصل **غوريفتش** الى الاستنتاج الهام التالي : «ان أوالية حركة المجتمع الاقطاعي لا يمكن ارجاعها مبدئيا الى المقولات الاقتصادية وحدها . ان مثل هذه المحاولات تؤدي حتما الى تحريف جوهر المجتمع الاقطاعي والى الحاقه بالمجتمع الرأسمالي ــ إما بتعميم مقولات المجتمع الرأسمالي مباشرة على المجتمع الاقطاعي ، واما باستخدام مبادىء تحليل المجتمع البرجوازي بشكل غير صحيح في تحليل مجتمع الاقطاعية» .

فما هي المبادىء التي يجب استخدامها في تحليل المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، حسب غوريفتش ؟ «يجب اظهار السببية المتبادلة والتأثير المتبادل بين مختلف أشكال الروابط السوسيولوجية ــ ان المنظومة الاجمالية لهذه العلائق تشكل النموذج البنيوي التاريخي الملموس للمجتمع . وعلى هذا الطريق يستطيع عالم التاريخ بناء نموذج سوسيولوجي ــ ثقافي وظيفي كامل» [٨٧ ، ١٢٨ــ١٢٩] .

في افكار **غوريفتش** هذه المتعلقة بالقاعدة والبنيان الفوقي نكتشف وجهات نظر هامة . بالطبع ، بين الاقتصاد والسياسة هناك دائما سببية متبادلة ــ فلا يمكن نفي تأثير السياسة على الاقتصاد . وعند دراسة المجتمعات ما قبل الرأسمالية لا يمكن ، بالتأكيد ، الاقتصار على المقولات الاقتصادية وحدها فقط . وأغلبية الباحثين يعترضون ، بحق ، على استنباط كل شيء من العلاقات الاقتصادية ــ كالسياسة ، والدولة ، والحقوق ، والدين ، والعلاقات العائلية . وانهم لعلى حق اولئك الذين يدعون الى دراسة المجتمعات ما قبل الرأسمالية دراسة متكاملة [١٠٠ ؛ ١٤١ ، ٣٠ ؛ ١٩٦] .

الا اننا لسنا متفقين مع استنتاج غوريفتش وفيتكين المتضمن انه في المجتمعات ما قبل الرأسمالية يرجع الدور المسيطر الى العلائق «الشخصانية» (السياسة ، السلطة ، وغيرها) ، وبأن الاشكال الاقتصادية تبدو «وكأنها مشتقة عنها» . كما لا نتفق ايضا مع استنتاج غوريفتش بأنه لا يجوز استخدام «مبادىء تحليل المجتمع البرجوازي» في تحليل المجتمع الاقطاعي . وأخيرا ، فاننا لا نتفق ايضا مع استنتاجه بأنه يجب تصميم «نماذج سوسيولوجية ــ ثقافية» للمجتمعات ما قبل الرأسمالية .

كيف يبرر **غوريفتش** استنتاجه بأنه في المجتمع الاقطاعي تهيمن العوامل «الشخصية» على الاقتصاد ؟ انه يقدم حججا عدة : ان العلاقات بين الاقطاعيين كانت بشكل اساسي وبالدرجة الاولى علاقات شخصية ؛ وان ملكية الاقطاعيين على الارض كانت مشتقة من سلطتهم على شخص الفلاحين ، ومثل ذلك من حجج [٨٨ ، ٩٦ ، ٩٨ ــ ١٠٢] . ويمكن ارجاع هذه الحجج في جوهرها الى شيء واحد هو ان تملك الاقطاعيين للارض (ملكية الارض) وتملك الاقطاعيين للمنتوج الفائض (استغلال الفلاحين) ــ كل ذلك كان مشتقا من سلطة الاقطاعيين على الناس ، اي

من الاكراه اللااقتصادي .

برأينا ، ان غوريفتش يبالغ الى حد ما في تقدير دور السلطة والاكراه اللااقتصادي . فهذا الدور لم تكن له المكانة الاولى في جميع المجتمعات الاقطاعية. فمثلا ، لقد تميز الاقتصاد الاقطاعي في الشرق في معظم الاحيان بغياب عمل السخرة ، علما بأن السخرة تمثل اقسى أشكال الاكراه (١) . وبغياب السخرة فان الاكراه اللااقتصادي لا يتوسط عملية الانتاج (٢) .

لنتجاهل واقعة الانتشار السريع في الشرق لأشكال الاستغلال الاقطاعي القائمة على مؤاجرة الارض . ولنفترض ان هذه الاشكال لم تكن موجودة على الاطلاق . لنتصور مجتمعا اقطاعيا ينشأ كل شيء فيه عن الاكراه اللااقتصادي — فالملكية على الارض وليدة السلطة على الناس ، وعملية الانتاج تجري عبر وساطة الاكراه اللااقتصادي ، والاستغلال ناشيء عن السلطة على الناس وهكذا . فلربما في مثل هذا المجتمع تكون حجج غوريفتش صحيحة ؟

لننظر عن كثب اكثر لمسألة «السلطة على الناس» . فماذا تعني هذه المقولة «الشخصانية» العظيمة القدرة التي تتوسط وتصيغ الاقتصاد ؟ ان الاقطاعيين في حاجة الى قوة مسلحة من اجل تحقيق سلطتهم على الناس — بحاجة الى فرق وكتائب ، وأخيرا الى جيش من الخيالة والمشاة ... وبالطبع ، تحتاج هذه القوة الى غذاء وكساء وسلاح . وبالتالي ، فان القوة الاقطاعية المسلحة (العنوان الرئيسي للسلطة) لا يمكن ان تعيش الا في حالة كون المنتوج الفائض الاجمالي لذاك المجتمع كافيا من حيث الحجم لتوفير حاجات الاقطاعيين وحاجات قوتهم المسلحة ايضا . اضافة لذلك ، ولكي تكون قوات الاقطاعيين اقوى من الفلاحين الثائرين ، الكثيري العدد عادة ، فان قوات الاقطاعيين يجب ان تكون افضل تسليحا وتدريبا . في القرن الرابع عشر تمكن ملك نافارا كارل زلوي بقوة من الف رجل فقط من تحطيم جيش «الجاكيين» الاكبر عددا بكثير . وكان التفوق في التسليح من الاسباب الاولى لهذا النصر . في عام ١٥٢٥ تمكنت قوة خيالة ملكية

---

١ — حول غياب الاستثمارات الخاصة الكبيرة للاقطاعيين وغياب عمل السخرة من قبل الفلاحين في بلدان آسيا الوسطى [انظر : ١٥٤ ، ٢٨٤ — ٢٨٦] .

٢ — عنوان مقالة غوريفتش هو «مسألة الملكية على الارض في المجتمعات ما قبل الاقطاعية والمجتمعات الاقطاعية المبكرة في اوربا الغربية» . وبما ان غوريفتش يتوصل في مقالته هذه الى استنتاجات عمومية شمولية ، بخصوص جوهر الاقطاعية بشكل عام ، جوهر الملكية الاقطاعية على الارض ، بل بخصوص جميع التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، وبما انه في مقالته «بخصوص المناقشات حول التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية : التشكيلة والنمط» يطرح من جديد حججه بصفة عمومية ، فاننا نمنح انفسنا الحق في حوارنا معه بالتعامل ليس فقط مع معطيات الاقطاعية الاوربية المبكرة ، بل مع جميع المجتمعات الاقطاعية الاخرى .

جيدة التسليح ، مزودة بمدفعية ، من تحطيم قوة الفلاحين على اطراف فرانكن هاوزن واضعة بذلك نهاية الحرب الفلاحية العظمى . في عام ١٧٧٤ استطاع جيش قليل العدد لكنه جيد التسليح والتدريب هو جيش ميخيلسون ان يحطم بوغاتشيف . ولا تتوقف المسألة عند هذه الامثلة المنفردة التي يمكن التوسع في تعدادها بدون نهاية ، وانما تتعلق المسألة بقانونية محددة ـ فما دام النظام الاقتصادي الاقطاعي لم يتحلل بعد فان القوة المسلحة للاقطاعيين ، على العموم ، بفضل تفوقها المادي وتدريبها الافضل تكون اقوى بكثير من الجيوش الفلاحية التي تفوقها تعدادا بكثير . كان هناك حاجة لمستوى معين من تطور الانتاج الحرفي يستطيع تقديم السيوف ، والدروع ، والحراب ، والرماح وعناصر القوة المادية الاخرى للاقطاعيين . كان يجب ان تتوفر في أيدي الاقطاعيين الاموال لدفع ثمن منتجات الحرفيين من السلاح ، او لضمان معيشة هؤلاء الحرفيين في اقطاعاتهم ، اي من اجل ان يتصرفوا بحجم كبير وكاف من المنتوج الفائض .

ويكتب غوريفتش لاحقا : «ونكتشف ايضا ان اساس العلاقات بين الاقطاعيين بالدرجة الاولى ليس الملكية على الارض ، وانما العلاقات الشخصية . لقد نقلت هذه العلاقات الشخصية الى الارض ولكنها لم تكن ابدا علاقات بخصوص الارض. فالعلاقة بين الاقطاعيين كانت دائما احد أشكال علاقات الثقة الشخصية والتضامن ، وتبادل الخدمات . اضافة لذلك ، فان العلاقات بين الاقطاعيين كان بمقدورها ان تقوم بدون اقطاع الارض : ان اصل العلاقات بين الاقطاعيين يشهد على ان هذه العلاقات ظهرت كعلاقات تضامن وخدمة وثقة شخصية محضة » [٨٨ ، ١٠١] .

أن غوريفتش محق ، بالطبع ، في قوله بأن العلاقات بين الاقطاعيين يمكن ان تقوم حتى بدون وجود سلم هرمي مناسب من الحيازات الزراعية . ويظهر ذلك بوضوح في مرحلة نشوء الاقطاعية . ولكن هل يصح القول بأن «العلاقات بين الاقطاعيين كانت دائما احد أشكال الثقة الشخصية والتضامن وتبادل الخدمات ؟ لنتوقف عند مضمون هذه العلاقة . فما هو الشيء الرئيسي هنا ، الاكثر جوهرية؟ ربما كان الشيء الاهم والاكثر جوهرية هو «الاخلاص الشخصي» ؟ يبدو لنا ان ذلك ليس صحيحا . ان الملامح الشخصية لا اهمية لها الا في المظاهر السطحية . أما المضمون الداخلي للعلاقات بين الاقطاعيين فلم يكن الا ماديا صرفا . في عام ١١٥٩ طلب ملك انكلترا هنري الثاني وهو يعد حملة على تولوز من الاقطاعيين بدلا عن الخدمات الحربية ان يقدموا له النقود (٣) ، هذه النقود التي انفقت من اجل تموين المحاربين المأجورين . ولقد انتقل مثال هنري الثاني بالعدوى ، حتى الى خارج انكلترا . في المانيا استبدلت الخدمات الحربية للاقطاعيين كليا بالنقود في

---

٣ ـ كانت الحجة في استبدال الخدمات الحربية بالنقود هي ان الاقطاعيين لم يكونوا ملزمين بأداء الخدمات الا داخل حدود المملكة .

النصف الثاني من القرن السابع عشر [٧٠ ، ١٤٤] . ولقد اتسع اللجوء الى استبدال خدمات الاقطاعيين بجيش من المأجورين مع الزمن في اوربا الغربية الاقطاعية حتى اصبح في القرن الثامن عشر الشكل السائد . ولقد لوحظ مثل هذا الاتجاه جزئيا في روسيا . ففي تاريخ حكم ايفان كروزني في عام ١٥٥٦ صدر امر بجباية النقود «عن الناس» (والمقصود : بدلا عن الجنود المسلحين) ممن «يملك الارض ولا يؤدي الخدمة» [٧٠ ، ١٣٠] (٤) . وكان الاولى ان يفسر غوريفتش كيف يمكن اعتبار استبدال الخدمة بالنقود نوعا من «العلاقات الشخصانية» («الاخلاص» وما يشبه ذلك) .

برأينا ، ان أ.ف. فينيديكتوف يكشف بشكل صحيح تماما عن الطبيعة الداخلية للعلاقات بين السنيور والموالي Vassal : «ان وجوب قيام الموالي بتقديم الخدمة العسكرية مع التسليح الكامل وخادمين او ثلاثة مع خيولهم على حسابه الخاص لمدة تطول او تقصر لم يكن الواجب الوحيد فقط للموالي ، لم يكن فقط شكل المشاركة الشخصية للاقطاعي في تأمين الحماية المسلحة لسيطرة الاقطاعيين على الاقنان فحسب . لقد كانت الى جانب ذلك شكلا خاصا من الاشكال التي يتملك بواسطتها الموالي جزءا من المنتوج الفائض مباشرة من الاقنان الخاضعين له ليستخدمه في اشباع الحاجات العامة لطبقة الاقطاعيين ــ بل ليستخدمه في اداء التزامات الموالي تجاه اقرب سنيور . ان هذا الشكل المتميز (النقل : المقنّع) لتقاسم المنتوج الفائض الذي يتملكه الموالي مباشرة كان يتحول الى اقتسام علني عندما كان تقديم الخدمة العسكرية بصورة شخصية من قبل الموالي يستبدل بدفع مبلغ نقدي محدد او جزء من الدخل السنوي لـ «الاقطاعة» [٧٠ ، ١٤٢] . وهكذا فاذا كان غوريفتش يرى ان الاساس الذي تقوم عليه العلاقة بين السنيور والموالي هو «العلاقات الشخصية» ، «الاخلاص» فان فينيديكتوف يرى بأن هذه العلاقة تقوم على اساس مادي كليا ــ على اقتسام المنتوج الفائض في الصالح العام لكامل التسلسل الهرمي ، لكامل طبقة الاقطاعيين ، على تخصيص جزء محدد من المنتوج الفائض من اجل تأمين الحاجات المادية للقوة المسلحة .

اننا نؤيد وجهة نظر فينيديكتوف التي تتأكد صحتها ، برأينا ، بالبراهين التالية : **اولا**، ان الحقوق الاقطاعية تنظم بشكل مفصل جدا الجانب المادي للخدمات التي يقدمها الموالي (كيفية تسلحه ، عدد الافراد الذين يتوجب عليه احضارهم معه وكيفية تسليحهم من قبله ، عدد ايام الخدمة المتوجبة عليه في العام) وذلك تبعا لحجم اقطاعته ، وهذا يعني ، تبعا لحجم المنتوج الفائض الذي يمكن الحصول عليه

---

٤ ــ لقد سمح القيصر اليكسي ميخايلوفيتش في عام ١٦٤٩ للاقطاعيين المسنين والمقعدين والمرضى بدفع النقود بدلا عن الخدمة الشخصية المطلوبة منهم كمالكين للاقطاعات [١٤٨ ، ٥٤ ، ٢١٨ ــ ٢١٩] .

من الاقطاعة . فالموالي الانكليزي يملك اقطاعة من حجم معين كان عليه ان يخدم ٤٠ يوما في العام بصفة محارب ذي تسليح ثقيل او ان يرسل محاربين اثنين مسلحين تسليحا خفيفا . اما اذا كانت اقطاعته من حجم اكبر فيكون عليه ارسال عدد اكبر من المحاربين ذوي التسليح الثقيل او ضعف هذا العدد من ذوي التسليح الخفيف بما يتناسب مع حجم اقطاعته . اما اذا كانت الاقطاعة من نصف الحجم فقط فيكون على الموالي ان يخدم ٢٠ يوما فقط . **ثانيا** ، الانتشار الواسع في اوربا الغربية لاستبدال الخدمة الشخصية للموالي بدفع النقود ، التي كان السنيور يستخدمها في دفع أجور العاملين لديه [٧٠ ، ١٤٠ – ١٥٣] . ان نظرية غوريفتش (حول قيام العلاقات بين السنيور والموالي على اساس «شخصي») تخالف بشكل واضح الواقع الملموس .

ان رأي غوريفتش بأن علاقات السنيور – الموالي يمكن ان تقوم حتى بدون اقطاعة لا تغير من حيث المبدأ شيئا . ان غوريفتش نفسه يصف هذا النوع من العلاقات على الشكل التالي : «هكذا كانت العلاقات بين القائد والفرسان الذين يقسمون امامه على الولاء ويقدمون له خدماتهم لا مقابل مرتبات من الارض ، وانما مقابل الحصول على جزء من الغنائم المستولى عليها ، مقابل السلاح والخيول والولائم التي كان القائد يقيمها للمحاربين . وهكذا كانت العلاقات بين الملوك ومأموريهم الذين كانوا يحصلون على مرتباتهم من الملك على شكل اتاوات وأغذية يجمعونها لصالحهم من السكان بتفويض من الملك ... ان مفهوم «الاقطاعة» لا يشتمل على كثير من أشكال العلاقات بين السنيور والموالي في مرحلة القرون الوسطى «التقليدية» ، وبالاخص منها الانواع المختلفة من «الريع – الدخل» التي كان السنيور على اساسها لا يعطي الشخص الذي يخدمه الارض ، وانما دخل الارض او دخل المكان التجاري ، او بعض انواع الرسوم ، او مداخيل او دخل المكان التجاري ، او بعض انواع الرسوم ، او مداخيل المطاحن او غيرها من الجبايات ، وبكلمة مختصرة ، المداخيل النقدية» [٨٨ ، ١٠١] .

يبدو لنا ان ما يؤكد عليه هنا غوريفتش يبرهن بشكل قاطع على سيطرة الجوانب المادية وليس الشخصية في العلاقات بين السنيور والموالي حتى عندما لا تدخل المرتبات – الاقطاعة في هذه العلاقات . ففي جميع الحالات التي يذكرها غوريفتش يدخل من حيث المبدأ اقتسام المنتوج الفائض بين السنيور والموالي بهدف تغطية النفقات المادية للقوة المسلحة لهذه الطبقة . يقتصر الاختلاف على ما يلي : في حالة الاقطاعة كان الموالي يعطي جزءا من المنتوج الفائض للسنيور بشكل مباشر (بالنقود) او بشكل غير مباشر (خدمة) ، اما في حال عدم وجود الاقطاعة فعلى العكس ، كان السنيور يعطي جزءا من المنتوج للموالي («ريع الاقطاعةFief Rent»). ففي هذه الحالة او تلك كان الاقطاعي الذي يتمتع بالارض مباشرة يمنح جزءا معينا من المنتوج الاضافي لممثل آخر للطبقة المسيطرة من اجل تغطية نفقات القوة المسلحة للطبقة .

وهكذا فان الاكراه اللااقتصادي (سلطة الاقطاعيين على الفلاحين) يبدو لدى

النظر اليه عن كثب مقولة ذات اساس مادي وليس «شخصي» . فسلطة الاقطاعيين لا يمكن ان تقوم اطلاقا لولا وجود ضمانة مادية للقوة المسلحة ، ومستوى حرفي مناسب ، واخيرا ، نظام اقتسام للمنتوج الفائض بين السنيور والموالي يكفي ، الى جانب تغطية الحاجات الاستهلاكية ، لتخصيص جزء معين منه للانفاق على الخدمة العسكرية .

يبدو ان الامر لا يستوجب توسيع حدود مصطلح «الاكراه اللااقتصادي» والنظر الى هذه المقولة كأنها مقولة موجودة خارج القاعدة الاقتصادية . ان مصطلح «لااقتصادي» يعني فقط بأن الاكراه كان من حيث أسلوبه أكراها بالعنف . ان هذا المصطلح لا يمكن ان يتحمل من المعنى اكثر من ذلك على الاطلاق . اما لو نظرنا الى اكراه الاقطاعيين للفلاحين بنظرة شمولية فسنرى بأن هذه المقولة هي مقولة اقتصادية ، مادية كليا . اولا ، ان الاكراه اللااقتصادي لم يكن يكتسب معنى واقعيا الا عندما كان الاقطاعي يملك الارض . وكيفما كانت تنشأ الملكية على الارض ، سواء من خلال السلطة على الفلاحين او بطريقة اخرى ، ـ فان ذلك كله لا يغير من حيث المبدأ او تلك الواقعة البسيطة والاولية وهي ان ملكية الارض كانت في نهاية المطاف Conditio Sine qua non اي شكلا من أشكال الاستغلال الاقطاعي (٥) . ثانيا ، ان الاكراه اللااقتصادي من النموذج الاقطاعي يكون ممكنا فقط عندما يكون الاستثمار الفلاحي الصغير هو الوجه الغالب في الاقتصاد ، ويكون الاكراه موجها لاعتصار الريع ، ريع العمل او الريع العيني او النقدي . فاذا لم يكن هناك استثمارات فلاحية قادرة على اعطاء الريع فلن يكون الاكراه اللااقتصادي ممكنا ، ولن يكون له معنى . ثالثا ، لقد كان الاكراه اللااقتصادي خاضعا للمصالح المادية للاقطاعيين ، ويمكن القول بأنه كان تابعا لهذه المصالح

---

٥ ـ يكشف ب.ف. **بورشنيف** بشكل واضح عن الاهمية الفائقة للملكية الاقطاعية على الارض: «يعتبر الاكراه اللااقتصادي المصاحب الضروري للاقطاعي ويلعب دورا غير بسيط في الانتاج الاقطاعي. ولكن الواقع التاريخي يبين بأن النظام الاقطاعي عاش قرونا في ظروف القهر القناني العاري ، القريب احيانا من العبودية ، كما في روسيا القرن الثامن عشر ، كما عاش في ظروف الحرية الشخصية النسبية للفلاحين ، مثلا ، في فرنسا في القرون الاخيرة من العصور الوسطى ايضا . وهذا يعني ان هذه السمة (الاكراه اللااقتصادي . ـ المترجم) باعتبارها غير ثابتة الى حد بعيد ، لا تشكل بحد ذاتها احد أسس الاقتصاد الاقطاعي . ومن جهة اخرى ، فان الواقع التاريخي يبين بأنه مهما اختلفت صور النظام الاقطاعي في مختلف البلدان وفي مختلف العصور فقد كانت الوسيلة الرئيسية للانتاج الزراعي ـ الارض ـ تبقى بشكل حتمي ملكية احتكارية للطبقة المسيطرة . ان ملكية الطبقة المسيطرة على وسيلة الانتاج الرئيسية هذه كانت تشكل الاساس الثابت للنظام الاقطاعي . وبالاندماج مع ملكية الاقطاعيين على الارض فقط كانت ملكية الاقطاعيين غير الكاملة على العاملين في الانتاج تكتسب اهميتها الفعلية» [١٦١ ، ٤٩] .

الاقتصادية . فلو كان الاقطاعيون في غير حاجة الى الريع لما كانوا يبذلون ما يبذلونه من قوى لاجل اكراه الفلاحين . ان سلطة الاقطاعيين ومقاومة الفلاحين هي المحور المركزي للصراع الطبقي في مجتمعات القرون الوسطى . لقد كان هذا المحور يدور بضغط من المصالح المادية المتضادة للطبقتين المتعارضتين . ان ب. ف. بورشنيف على حق عندما يقول : «اذا درسنا «رأس المال» نجد ان ماركس لا ينظر الى الصراع الطبقي كبنيان فوقي ، وانما يعطيه مكانة هامة في منظومته الاقتصادية» [١٦١ ، ٢٢٥] . وبالفعل ، اذا كانت الطبقات تتصارع من اجل مصالحها المادية (الاقطاعيون ــ من اجل امتلاك الريع ، والفلاحون ــ ضد انتزاع الريع من أيديهم) فان مثل هذا الصراع ليس الا علاقة اقتصادية (٦) . رابعا ، لا يمكن للاكراه الاقتصادي ان يتحقق بدون قاعدة مادية محددة تكفل تغطية مادية للقوة المسلحة للاقطاعيين .

ويحاول غوريفتش استخدام الواقعة التالية كبرهان على موضوعته حول الدور المهيمن للجانب «الشخصي» : «سيكون نوعا من الاقحام غير المبرر لو فسرنا ظهور الدولة التي وحدت بعض المناطق الفرنسية مع المملكة الانكليزية في القرن الثاني عشر بضرورات العلاقات التجارية او غيرها من الشروط المادية التي تتحكم في تشكل الدول في العصر الحديث : ترتيبات ملكية سلخت من فرنسا أغنى وأوسع المحافظات الفرنسية ووضعتها لفترة طويلة تحت سلطة ملوك انجلترا ، هذا «الانحراف» الذي لم يصبح «اصلاحه» ممكنا باعادة أكويتانيا والمناطق المجاورة الى الدولة الفرنسية الا بعد صراع مديد ــ ولكن هذا لم يتحقق الا بعد ثلاثمائة عام !» [٨٨ ، ١٠٣] . ويستخلص غوريفتش من هذه الوقائع استنتاجا بأن «حدود الدول في القرون الوسطى كانت تتغير تبعا للمصائر الشخصية للحكام ، تبعا للصفقات التي تنعقد بينهم في مسائل الحكم ، والزواج ، والإرث ، وتبعا للنزاعات بينهم» [٨٨ ، ١٠٣] .

ان غوريفتش محق بالطبع في حدود معينة . فسيكون نوعا من العبث البحث بين وقائع القرن الثاني عشر عن عوامل مادية ملموسة شبيهة بما في وقائع العصر الحديث . ولكن مع ذلك لا يمكن ايضا فصل التحالفات والنزاعات بين الحكام الاقطاعيين عن الاساس المادي . فعندما كانت احدى الدول تستولي على ارض غيرها فهذا كان يقوم على اساس مادي كامل ــ فالصراع في نهاية المطاف كان يدور حول الريع الذي يمكن الحصول عليه من الاراضي المستولى عليها ، ولو لم تكن أكويتانيا والمناطق المجاورة لها «محافظات شاسعة وغنية جدا» لما تمسك التاج الانكليزي بالدفاع عنها بذلك الاصرار ولمدى طويل . اننا نؤيد مرة اخرى

---

٦ ــ ان الصراع الطبقي الذي يتفجر في القاعدة (حول المصالح الاقتصادية) ويمتلك جذورا في هذا الميدان ينتقل ايضا الى البنيان الفوقي حيث يتفجر الصراع ، مثلا ، حول السلطة السياسية، كما تتفجر صراعات ايديولوجية ، دينية ، وغيرها .

وجهة نظر ب. ف. بورشنيف «ان النزاعات داخل الطبقة المسيطرة وبين مختلف فئاتها والتي تحمل طابعا سياسيا ودينيا ، تعتبر في نفس الوقت صراعا حول هذه الحصة او تلك من الريع الاقطاعي الاجمالي» [١٦١ ، ١٠٨] .

يؤكد **غوريفنش وفينكين وسيدوف** بأنه في مجتمعات العصور القديمة ومجتمعات العصور الوسطى كانت تهيمن الجوانب «الشخصية» ، و«الدينية» ، و«السياسية» . ولكنهم ، بمثل هذه الآراء ، انما يقعون في تناقض مع الفكرة العامة جدا ، ولكن المبدئية والهامة في نفس الوقت وهي أن اي تطور اجتماعي غير ممكن بدون اساس مادي كاف .

يرى **سيدوف** بأن الدين كان مهيمنا في مصر القديمة وفي كمبوديا المرحلة الانقورية ــ حيث كان الدين «الجامع الرئيسي للمشاعات الزراعية المشتتة» ، وكان المجتمع بكامله يتشكل «وفق نموذج المؤسسة الدينية» ، وكانت «الطاقة السوسيولوجية للسكان توجه لانشاء المنشآت الدينية الهائلة» [٢٨٤ ، ٧٥ ــ ٧٦]. برأينا ، ان سيدوف لا يأخذ بالحسبان الاساس المادي لعملية توحيد المشاعات المصرية القديمة في النوما ، والنومات في المملكة الجنوبية والشمالية ، وهذه في دولة واحدة ، وهو ضرورة بناء منظومات الري . اما بالنسبة للاهرامات المصرية (التي يعتبرها سيدوف مثلا على «المنشآت الدينية الضخمة») فهي ، قبل كل شيء ، مواضيع مادية بحتة . فهرم خوفو المشهور مركب من حوالي ٧ ملايين طن من القطع الصخرية [١١٨ ، ٣٠] . ولا شك بأن بناءه تطلب كميات هائلة من العمل البشري . فمصر في ذلك العصر لم تكن قد عرفت الحديد بعد . كان تقطيع الاحجار وإيصالها الى مكان البناء ورفعها ووضعها في مكانها ــ كل ذلك كان يتم بواسطة ادوات بدائية جدا . ولم يكن الدين والايمان في حياة ما بعد الموت كافيين اوحدهما كدوافع لاقامة مثل هذه «المنشآت الدينية» . لقد تم بناء الاهرام وما يشبهها من المنشآت الدينية الاخرى على حساب العمل الاضافي . ولولا وجود مستوى تطور معين لقوى الانتاج (زراعة مروية) وشروط مناخية مواتية في مصر (وهو ما وفر امكانية فصل قسم كبير من السكان عن العمل الضروري) ، ولولا منظومة العلاقات الاقتصادية المتشكلة التي مكنت الفرعون من التصرف بجزء هام من العمل الاضافي ، ــ باختصار ، لولا جميع هذه العوامل الانتاجية لما امكن بناء اية اهرامات . وليس الدين هو الذي خلق هذه العوامل المادية ــ الانتاجية ــ بل ، على العكس ، انه هو الذي ازدهر على قاعدة هذه العوامل .

اما بالنسبة للمجتمعات «السياسية» ، فان **سيدوف** ، للاسف ، لا يقدم مثالا واحدا عليها ، ولا يدلنا على اي من المجتمعات يمكن النظر اليه كمجتمع «سياسي» . انه يقتصر على صفة عامة : «ان المجتمعات التي تهيمن فيها الوظائف السياسية (اي وظائف تعبئة الطاقات السوسيولوجية من اجل تحقيق هذه الاهداف الحربية او تلك ومن اجل التنافس الايديولوجي والاقتصادي) ، تتشكل وفق نموذج التنظيم السياسي او العسكري» [٢٨٤ ، ٧٥] .

عند البحث في دور السياسة في المجتمع يجب قبل كل شيء ان نعرف ما هو جوهر السياسة وما هو مضمونها ؟ لقد اشار ف.اي. لينين الى ان «السياسة هي الاقتصاد المركز» [٣١ ، ١٢٣] . «السياسة هي التعبير المركز عن الاقتصاد» [٣٠ ، ٢٧٨] . «السياسة هي الصراع بين الطبقات» (٤١ ، ٤٠٦) . وأخيرا ، فقد أكد لينين بأن السياسة تولد حتما من خصائص التنظيم الاجتماعي للانتاج [٤٣ ، ٣٨] . وبما ان سيدوف يعتبر السياسة العنصر الاولي في بعض المجتمعات ، اي العنصر الذي يحدد كل البنية الاجتماعية ، بما في ذلك بنية الاقتصاد ، فقد كان بودنا لو ان سيدوف بيَّن لنا بماذا يتحدد مضمون ، جوهر هذا العنصر الاولي ؟ وما الذي يسبب سياسة «تحقيق هذه الاهداف الحربية او تلك او المنافسة الايديولوجية والاقتصادية» ؟ ربما يكون الناس ببساطة هم الذين يملون هذه السياسة من رؤوسهم ، وبشكل اعتباطي ؟ ليذكر لنا سيدوف مثالا ملموسا من التاريخ لم تكن فيه السياسة معبرة عن المصالح المادية ـ الاقتصادية لطبقة محددة، ولم تكن متوافقة مع الظروف الاقتصادية لذلك العصر ، واستطاعت ، رغم عدم توافقها هذا ، ان تتحقق بنجاح في الواقع . باعتقادنا ان سيدوف لن يجد مثل هذا المثال . اما الامثلة المعاكسة ، اي الامثلة عن السياسة التي بانفصالها عن القاعدة الاقتصادية اصبحت غير واقعية وانتهت الى الاخفاق الكامل او الجزئي ، ـ مثل هذه الامثلة يمكن ايجاد الكثير منها في التاريخ . ويبرز في هذا الخصوص مثال الصين الغير بعيد العهد . «القفزة الكبرى» ، «الكومونات الشعبية» ، «ثلاث سنوات من العمل الدؤوب ـ عشرة آلاف عام من السعادة» ـ كل هذا كان ، في جوهر الامر ، استنفارا للطاقة السوسيولوجية للجماهير من اجل الانتصار السريع والحاسم في المنافسة الاقتصادية والايديولوجية خلال سنوات معدودات ، برغم أنف القوانين الاقتصادية الموضوعية ، وطبقا لمبدأ «السياسة ـ قوة قائدة» . لقد جرت ايضا اعادة بناء كامل بنية المجتمع «طبقا لنموذج التنظيم العسكري» (وقد أطلق على ذلك ـ «لنتعلم من جيش التحرير الشعبي») . وكانت النتيجة معروفة للجميع . لقد أكد الاخفاق الواضح لهذه التجربة مرة اخرى المبدأ اللينيني القائل بأن السياسة هي التعبير المركز عن الاقتصاد ، اي ان السياسة يمكن ان تكون واقعية وناجحة فقط عندما تعكس الظروف الاقتصادية للمجتمع وعندما تُرسم بما يتوافق مع المصالح المادية لطبقات محددة والتي أحسن فهمها .

وليس الدين والسياسة فقط ، بل والدولة والحقوق والفن ، وأخيرا ، هذه او تلك من العلاقات «الشخصية» ايضا ، لا يمكن ان توجد بدون وجود اساس مادي كاف لها . ان الكهنة ، والقادة السياسيين والحكوميين ، والفنانين ، والسنيورين والموالي ـ كل هؤلاء الناس كانوا يستهلكون نصيبا ما من المنتوج الاجتماعي وبفضل ذلك فقط كانوا يستطيعون ممارسة اعمالهم . والمنتوج الاجتماعي ينتج في ميدان الاقتصاد ، وليس في اي ميدان آخر . فلا اية علاقات ولاء شخصي ، ولا اي دين او سياسة باستطاعتها خلق حبة صغيرة من المنتوج الاجتماعي . وفوق ذلك ، فالمؤسسات الدينية ، والسياسية ، والحقوقية وغيرها

من مؤسسات البنيان الفوقي تعكس دائما ، وان كان ليس بعلاقة طردية مستقيمة، وان كان لا بشكل مباشر ، ولكنها مع ذلك تعكس في نهاية المطاف دائما المصالح المادية لطبقات محددة . وعندما كانت مؤسسات البنيان الفوقي تدخل احيانا في تناقض مع المصالح المادية للناس ، فانها كانت تتغير بصورة حتمية وتستبدل بأخرى . وحتى تلك التقاليد الاكثر رسوخا ، الاكثر تقديسا على مدى القرون تنحسر عاجلا او آجلا تحت ضغط الظروف الاقتصادية الجديدة . ومن الامثلة الفصيحة على ذلك ـ انتصار الحقوق الخاصة على الحقوق الرومية (المدنية) . فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد دخلت الحقوق (المدنية) في تناقض مع الظروف الاقتصادية الجديدة . ولم يكن التمسك بالتقاليد والروح المحافظة عند الرومان أقل منه ، ان لم يكن اكبر ، مما عند الشعوب القديمة الاخرى . وبسبب من روح المحافظة لدى الرومان لم يقوموا بالغاء قواعد الحقوق المدنية البالية ، ولكن الحياة طرحت متطلباتها فأخذت تتطور الحقوق الخاصة . والامتع من ذلك هو انه مع التصادمات الكثيرة جدا بين هاتين المنظومتين كانت الصلاحيات الحقوقية طبقا للحقوق المدنية تتحول الى Jus rudum («حقوق جرداء») محرومة من القوة والاهمية الفعلية ، بينما كانت الصلاحيات الحقوقية طبقا للحقوق الخاصة، التي لا تقدسها التقاليد ، تكتسب حماية فعلية كاملة .

لقد عبر انجلز بوضوح بالغ ، وبدقة علمية كبيرة في نفس الوقت عن تبعية ظواهر البنيان الفوقي لانتاج المنافع المادية : «مثلما اكتشف داروين قانون تطور العالم العضوي ، كذلك اكتشف ماركس قانون تطور التاريخ البشري : ان الحقيقة البسيطة التي كانت مخفية تحت الاقنعة الايديولوجية ، وهي ان الناس يجب بالدرجة الاولى ان يأكلوا ويشربوا ويكون لديهم المأوى والكساء قبل ان يصبحوا في وضع يسمح لهم بالانشغال بالسياسة والعلم والفن والدين وغير ذلك ؛ وان انتاج الوسائل المادية المباشرة للحياة ، وبالتالي ، كل درجة معينة من التطور الاقتصادي للشعب أو العصر تشكل الاساس الذي تتطور منه المؤسسات الحكومية، والاحكام الحقوقية ، والفن ، وأيضا التصورات الدينية للناس ، والذي يجب تفسيرها به ، ـ وليس العكس ، كما لا يزال يجري حتى الان» [٢٠ ، ٣٥٠ـ٣٥١].

ان دور هذه او تلك من ظواهر البنيان الفوقي في حياة المجتمع يمكن ان يرتفع او ينخفض ، او يكون أكبر او أقل ، او ربما ، لا يكون له وجود . اما الانتاج المادي فله شأن آخر . فمن الصعب الحديث هنا عن دوره «الكبير» او «الصغير». ففي جميع العصور بدون استثناء اطلاقا كانت تبعية المجتمع للانتاج المادي تبعية مطلقة ، لا تقبل اطلاقا اي درجة من الانحسار . وكما يكتب **ن.ي. كونراد** : «كانت تنتصب امام الانسان دائما والى اليوم مهمة توفير الشروط المادية لوجوده على الارض . لقد حدد الفكر البشري ومنذ القديم هذه الشروط بالصيغة المختصرة: «الكساء ـ الغذاء ـ المأوى» » [١١٢ ، ٤٨٩] .

ان اية علاقات ارادية او «شخصية» لا تستطيع تحويل الناس الى ملائكة غير

جسمانية وتحريرهم من الضرورة الموضوعية للحصول على الغذاء والكساء والمأوى . ففي هذا بالذات يكمن المعيار الموضوعي الذي تتضمنه مقولة «التشكيلة» . كنا سابقا قد طرحنا مسألة المعايير الهامة موضوعيا لتصنيف ونمذجة المجتمعات . وسنحاول الان تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل .

بما ان انتاج الشروط المادية للحياة يعتبر ضرورة موضوعية لا بد منها لكل مجتمع بدون استثناء ، لذلك فان المعايير المستمدة من هذا الميدان سيكون لها اهمية موضوعية بالنسبة لجميع المجتمعات .

تتميز المجتمعات بعضها عن بعض قبل كل شيء بمستوى تطور قوى الانتاج . يظهر مستوى تطور قوى الانتاج في نهاية المطاف في انتاجية العمل . فكلما كانت انتاجية العمل اعلى ، كلما كانت اكبر كمية المنافع المادية التي تنتج بالنسبة للفرد الواحد من السكان ، في ظل ثبات الشروط الاخرى ، وكلما كانت نوعية هذه المنافع افضل ايضا .

وكلما كانت انتاجية العمل اكبر ، كلما كان حجم المنتوج الفائض المنتج في المجتمع اكبر (في ظل ثبات الشروط الاخرى) . ولهذه الواقعة اهمية بالغة بالنسبة لتطور البنيان الفوقي . في المجتمع البدائي الذي لم يكن يتحقق لديه منتوج فائض كانت تتطور فقط مؤسسات البنيان الفوقي البدائية جدا (العادات ، المعتقدات ، عناصر الفن) . ومع ظهور المنتوج الفائض فقط اخذت بالظهور بعض اشكال البنيان الفوقي مثل الدولة والحقوق والسياسة والكنيسة . وتظهر بشكل واضح جدا القانونية التالية : بمقدار نمو انتاجية العمل ، وبالتالي نمو حجم المنتوج الفائض ، مع الانتقال من العصور الاكثر قدما الى عصور اقرب ثم الى القرون الوسطى ، والحديثة ، وأخيرا ، حتى ايامنا هذه ، كان البنيان الفوقي يتوسع اكثر فأكثر ويزداد تعقيدا . ويتزايد باستمرار عدد الناس الذين ينشغلون في ميدان البناء الفوقي فقط (النشاط السياسي ، الديني ، الحقوقي ، العسكري ، الفني ، وغيرها) . ويتزايد حجم الوسائل المادية المنفقة على تعليم الناس على ممارسة مثل هذه النشاطات . وترتفع باستمرار متطلبات البنيان الفوقي من العناصر المادية المعقدة والمكلفة (ابنية المعابد ، والمنظمات السياسية ، والسجون ، وأسلحة الجيوش) . وتصبح الاسلحة المعاصرة معقدة ومكلفة لدرجة غير معقولة . وهكذا فقد كان التوسع والتعقد المستمر للبنيان الفوقي منذ العصور السحيقة وحتى ايامنا هذه تابعا لكمية المنتوج الفائض التي يمكن تخصيصها من اجل حاجات البنيان الفوقي . وبالطبع ، كان توسع وتعقد البنيان الفوقي تابعا ايضا لعدد كبير من العوامل الاخرى ، وبالاخص لعوامل مثل انقسام المجتمع الى طبقات متنازعة والصراع بين هذه الطبقات ، ولكن عامل الاساس المادي ، عامل توفر الوسائل المادية الضرورية من اجل تطور البنيان الفوقي ، كان بدون شك،

واحدا من اهم العوامل الحاسمة (٧) .

ويعتبر تطور البنيان الفوقي تابعا ايضا للمصالح المادية للناس . وحتى مثل هذه الرابطة الشخصية التي كانت قائمة بين السنيور والموالي كانت تابعة ايضا للمصالح المادية للطرفين . فلولا اقتسام المنتوج الفائض بينهما (بشكل مباشر او غير مباشر) لما كانت الرابطة التي تربطهما ممكنة عمليا . فمن هو السنيور الذي كان يقبل بأن يكون لديه موالي مخلص لكنه لا يحصل منه على خدمة عسكرية او نقود ، مكتفيا منه بالولاء فقط ؟ ومن هو الموالي الذي كان يقبل بمجرد علاقة شخصية بالسنيور ، ولكن بدون اقطاعة ، بدون ريع اقطاعة ، بدون مرتبات من اي نوع من انواع المداخيل والرسوم ، بدون حماية عسكرية على حساب السنيور — وباختصار ، بدون اي حافز مادي ؟ هل يستطيع احد ان ينفي انه على امتداد تاريخ الكنيسة الكاثوليكية كان يبرز بخط واضح الصراع من اجل تضخيم ثرواتها ؟ كان بودنا ، بشكل عام ، لو ان أنصار الدور المهيمن للمؤسسات «الشخصية» قد بينوا لنا ظواهر البنيان الفوقي «الشخصية» الحرة من ضغط وتأثير المصالح المادية للناس .

كما كنا قد اشرنا قبل قليل ، كان تطور البنيان الفوقي تابعا ايضا لصراع الطبقات — قيام سلطة احدى الطبقات واستعباد الطبقات الاخرى .

ان المصالح المادية للناس والصراع الطبقي تتبع بدورها شكل الملكية وأساليب الاستغلال . وبالتالي ، فان البنيان الفوقي يتوقف في نهاية المطاف ، عبر سلسلة من الوسائط ، على أسس النظام الاقتصادي هذه .

وهكذا فان المجتمعات تتميز بعضها عن بعض حسب مستوى تطور قوى الانتاج ، وحسب أشكال الملكية ، وحسب طرق تملك المنتوج الفائض من قبل المستغلين (لهذه السمة اهمية فقط بالنسبة للمجتمعات الاستغلالية) . وحسب البنية الطبقية ، وبمقدار ما يكون البنيان الفوقي في نهاية المطاف تابعا لهذه الجوانب من عملية الانتاج المادي بمقدار ما تكون نمذجة المجتمعات القائمة على اساسها موضوعيا ذات اهمية ايضا (في نهاية المطاف) بالنسبة للبنيان الفوقي .

ان الارتباط التبعي للبنيان الفوقي بالقاعدة ارتباط معقد جدا . ويمارس البنيان الفوقي تأثيرا عكسيا على القاعدة يمكن ان يكون هاما جدا . ان تبعية البنيان الفوقي للقاعدة ضرورية ، قانونية موضوعيا ، ولكن هذه القانونية ، مثل جميع قوانين التطور الاجتماعي الاخرى ، تعتبر قانونية احصائية ، اي انها تتحقق من خلال تفاعل عدد كبير من الظواهر — المصادفات . ان ظاهرة واحدة ، او بضع مجموعات من الظواهر ، تستطيع احيانا ان تتطور في اتجاه معاكس

---

٧ — كما هو معروف ، هناك عدة معان لمصطلح «التابع» . وأحد هذه المعاني يقول بأن التابع هو «ظاهرة تتبع وتعتمد على ظاهرة اخرى وتتغير مع تغيرها» [١٧١ ، ٨٠٥] . اننا نستخدم هذا المصطلح في هذا المكان بهذا المعنى تماما .

للاتجاه الذي تقتضيه القانونية ، ولكن جملة الظواهر الكلية ، في تفاعلها الاجمالي وعلى مدى فترة كافية من الزمن ، ستتطور حتما بالشكل الذي تقتضيه القانونية.

وقد عبر عن قوانين التاريخ بشكل ممتاز **ن.ي. كونراد** : «لم تكن العملية التاريخية اطلاقا مسارا موضوعيا ، وانما تسير باتجاه محدد ، هذا بالطبع اذا اخذناها على **خطوط طويلة** (التشديد من قبلنا . ـ المؤلف)» [١١٢ ، ٤٨٩] .

ان البرهان بالوثائق بشكل قاطع على الارتباط التبعي للبنيان الفوقي الى القاعدة في العصور القديمة وفي القرون الوسطى ايضا يعتبر مهمة شاقة جدا . ذلك ان الوثائق المتبقية عن هذا العصر او ذاك هي عبارة عن كتابات قام بها الناس، لذلك فهي تعكس ما يمر برؤوسهم ، عبر ارادتهم ووعيهم (٨) . فضلا عن ذلك ، فان العلاقات الاقتصادية تتشكل برغم ارادة ووعي الناس . ومن العبث ان نتوقع ظهور وثائق ذات يوم تحمل وصفا مفصلا لقاعدة المجتمع القديم او مجتمع القرون الوسطى او تحليلا مفصلا لتأثير القاعدة على البنيان الفوقي .

كنا قد اشرنا سابقا الى انه من الضروري بشكل مطلق من اجل وجود ونمو وتعقد البنيان الفوقي تخصيص جزء ما من المنتوج الاجتماعي الاجمالي لتغطية متطلباته المادية (٩) . ففي اية وثائق من العصور القديمة او القرون الوسطى يمكن ان نجد وصفا شاملا لكيفية تخصيص هذا الجزء من المنتوج الاجتماعي من اجل «تمويل» البنيان الفوقي وكيفية توزيع هذا الجزء ؟ لا وجود لمثل هذه الوثائق في الطبيعة ، ذلك لان تخصيص جزء من المنتوج الاجتماعي من اجل «تمويل» البنيان الفوقي لم يكن يجري بشكل واع ومخطط ، وانما بشكل عفوي ، من خلال تشابك عشرات ومئات ألوف العلاقات المتبادلة بين البشر (من خلال جباية ضريبة العشر،

---

٨ ـ يشير **أ.ب. كاجدان** ، بحق ، الى ان ما يتضمنه المصدر ، الوثيقة ، ليس الواقع بأي حال : «رغم اننا لا نستطيع التقرب من الواقع التاريخي الا من خلال المصدر ، الا ان المصدر بحد ذاته لا يطابق الواقع التاريخي . ان المصدر (وبالاخص المكتوب) يعتبر انتقاء من الواقع ، ليس ناقصا فحسب ، بل ومزخرفا ايضا بالخرافات الاجتماعية ، والاثنية ، والدينية ، وبأحكام التقاليد والاحكام السلفية الذاتانية للمؤلفين» [١٠٥ ، ١٠٨] . ونقرأ عند **م.أ. فارشافتشك** افكارا مشابهة : «يمثل المصدر ... انعكاسا للاحداث في وعي مؤلفه ، اي وعي ذات اخرى (مؤلف المصدر) حول الموضوع المدروس . والمؤرخ مضطر للتعامل لا مع الحدث نفسه ، او مراقبته نفسه ، وانما للتعامل مع ومراقبة انعكاسه فقط في المصدر الذي يضم الوعي الاولي عن الموضوع الذي لا يعتبر بحد ذاته عنصر المعرفة التاريخية العلمية» [٦٤ ، ٧٩] . ويرى الرأي نفسه **أ.ب. برونشتاين** : «بين الواقعة (الظاهرة ، الخ) التاريخية بحد ذاتها ، بين فهمها من قبل مؤلف المصدر وبين انعكاسها في الوثيقة يوجد فرق جوهري . ان المصدر يعكس الواقعة التاريخية ليس كما تفعل المرآة ، وانما عبر وعي مؤلفيه» [١٦٢ ، ٧١] .

٩ ـ ان النسبة من المنتوج الاجتماعي الاجمالي التي تذهب لتغطية حاجات البنيان الفوقي تخصص بشكل اساسي من المنتوج الفائض .

وبيع صكوك الغفران ، وجباية الريع من قبل الاقطاعيين ، وجبايـــة الضرائب الملكية ، وغير ذلك) ، علما بأن مئات الالوف من العلاقات المتبادلـــة هذه كانت تتشكل في مسار الصراع الحاد بين ممثلي مختلف الطبقات حول هذا الجزء او ذاك من المنتوج الفائض . وكما هو معلوم ، حتى في المصادر البرجوازية ، بما فيها مؤلفات علماء الاقتصاد ، لم يكشف عن جوهر النظام الاقتصادي البرجوازي. لقد قام ماركس بذلك بواسطة تحليل انتقادي عميق . اننا لن نجد ابدا مثل هذا التحليل النظري للاقتصاد ولتأثيره على البنيان الفوقي في مصادر العصور القديمة او القرون الوسطى . اضافة لذلك فان مصادر المجتمعات ما قبل الرأسمالية أفقر بكثير من وثائق العصر الحديث حتى من حيث المعطيات التجريبيـــة المحضة . فالاحصاء ، كما هو معروف ، ظهر في القرن التاسع عشر فقط [١٠] ، ولهذا السبب يكون تحديد ودراسة الصفات الكمية للعمليات الاجتماعية في العصور القديمة والقرون الوسطى أعقد بكثير منها بالنسبة للمجتمـــع البرجوازي والمجتمـــع الاشتراكي . في جوهر الامر ، تواجه اليوم المؤرخين والاقتصاديين والرياضيين مهمة ايجاد الوسائل والطرق لتحديد وتحليـــل الصفات الكمية الاكثر اهميـــة للمجتمعات ما قبل الرأسمالية استنادا الى تلك الوثائق الشحيحة جدا بمضمونها الاقتصادي التي اصبحت تحت تصرف العلم .

في وثائق العصور القديمة والقرون الوسطى تنعكس ظواهر البنيان الفوقي (الدين ، السياسة ، الحقوق) بصورة أكمل بكثير من ظواهر القاعدة . ويبدو ، انه لهذا السبب يظهر لدى المؤرخين احيانا الميل لاعتبـــار المجتمعات ما قبـــل الرأسمالية مبنية بالاساس على الروابط «الشخصية» . ولكن الانعكاس الضعيف، السطحي للظواهر الاقتصادية القاعدية في وثائق العصور القديمة والقرون الوسطى لا يعني اطلاقا بأن الاقتصاد كان آنذاك يلعب في حياة المجتمع دورا أقل مما اصبح له في العصور المتأخرة . ان التفسير البسيط هو ان معرفة الناس في تلك العصور بنظامهم الاجتماعي كانت أقل بكثير من معرفـــة الناس في العصور الحديثـــة والحاضرة . واذا كان القدماء لم يتعرفوا الى بنية أجسامهم فهذا لا يعني ان هذه البنية لم تكن موجودة موضوعيا او انها كانت تلعب دورا أقـــل مما تلعبه الان . والشيء نفسه صحيح ، اذا كان القدماء لم يعرفوا الاحصاء ، لم يقيسوا ولم يحللوا العلاقات والتناسبات الاقتصادية فهذا لا يعني ان الروابط الاقتصادية ، المادية ـ الانتاجية («بنية» المجتمع) لم يكن لها موضوعيا وجود في ذلك الوقت ولم تكن تلعب دورا محدّدا .

كما بينا سابقا ، يعارض **غوريفتش** «استخدام مبـــادىء تحليل المجتمـــع البرجوازي بشكل غير مشروع في تحليل مجتمعات الاقطاعية» [٨٧ ، ١٢٨] . لا

---

١٠ ـ لقد ظهر مصطلح «احصاء» قبل ذلك ، ولكن الاحصاء كقياس وتحليل للمواصفات الرقمية، الكمية للعمليات الاجتماعية لم يظهر الا في القرن التاسع عشر [٢٠٠ ، ٢٠ ـ ٢٢] .

جدال في ان غوريفتش على حق ما دام الحديث يدور حول المنهجية الملموسة للبحث : فهذه المنهجية تتحدد بطابع المادة المدروسة ، وبالطبع ، يجب ان تكون بالنسبة للمجتمعات الاقطاعية غيرها بالنسبة للمجتمعات البرجوازية . ولكن عندما يتعلق الامر بمبادىء التحليل فاننا لا نستطيع الموافقة على رأي غوريفتش ، ذلك ان مبادىء التحليل هي المنهجية . فاذا كان غوريفتش لا يعني ب «مبادىء التحليل» المنهجية ، وانما شيئا آخر ، كنا نتمنى لو انه أوضح ماذا يعني بالضبط . يبدو ان المقصود هو المنهجية ، ذلك ان اقتراح غوريفتش بالتخلي عن التحليل الشكلي للمجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة والانتقال الى تصميم «نماذج اجتماعية ــ ثقافية» هو اقتراح يتعلق بالمنهجية .

يستخدم غوريفتش دفاعا عن موقفه حجة انه في المجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت تهيمن العلاقات «الشخصية» . كنا قد ناقشنا هذه الحجة . فأية حجج اخرى يطرح ؟ يؤكد غوريفتش انه في المجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت العلاقات السياسية والدينية والحقوقية والشخصية متداخلة بشكل كثيف مع بعضها لدرجة انه ليس بالامكان فصل القاعدة عن البنيان الفوقي . ويشير الى وجود صعوبة كبيرة في «وضع حدود فعلية تفصل بين سمات القاعدة وسمات البنيان الفوقي بالنسبة للنظام الاجتماعي في القرون الوسطى ، والى نسبية وازدواجية هذه المفاهيم ، التي تصبح مفاهيم محددة لا تحتمل التأويل في المجتمع الرأسمالي... حيث تقوم هنا علاقة وثيقة بين السياسة والاقتصاد دائما ... فالسياسة والاقتصاد مترابطان دوما ، ومع ذلك فليس من الصعب الفصل بينهما منطقيا . لكن الامر على خلاف ذلك في المجتمع الاقطاعي ، حيث كانت مسألة الملكية هي في الوقت نفسه مسألة السلطة ، والعكس ايضا ، حيث كانت السلطة السياسية تندمج بعلاقات الملكية» [٨٨ ، ١٠٣] .

وتتكرر هذه الفكرة عنده مرارا : «ان عدم انفصال ميدان الاقتصاد عن ميدان السياسة ، والاخلاق ، والدين ... يعتبر الصفة المميزة للتشكيلات ما قبل الرأسمالية» [٨٨ ، ١٠٥] . «ان تمازج النماذج الشخصانية والشيئانية للعلاقات الاجتماعية في اطار النظام الاقطاعي يزداد تنوعا الى مالانهاية ...» [٨٧ ، ١٢٨] .

وهكذا ، فان غوريفتش يرى بأن «الفصل الفعلي» بين القاعدة والبنيان الفوقي في المجتمعات ماقبل الرأسمالية امر صعب جدا ، وغير ممكن تقريبا ، وذلك بسبب قوة التشابك بينهما . أما بالنسبة للرأسمالية فان الوضع ، برأيه ، مختلف ــ حيث «ليس من الصعب منطقيا الفصل» بين الاقتصاد والسياسة . لكن المسألة ، على ما يبدو ، عكس ذلك تماما . فلا في العصور القديمة ، ولا في القرون الوسطى ، لم يلاحظ يوما مثل هذا التشابك الشديد بين ميدان الاقتصاد وميدان البنيان الفوقي الذي يتشكل في الرأسمالية . لنأخذ ، على سبيل المثال، واحدا من مؤسسات الرأسمالية المعاصرة ــ «السوق الاوربية المشتركة» التي انشئت بموجب اتفاقية روما المعقودة بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٥٧ . لو نظرنا في البنية

التنظيمية للسوق المشتركة (الجمعية ، المجلس ، الهيئة ، المحكمة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، اللجنة النقدية) ، وفي اتفاقية روما نفسها ، واخيرا في نشاط السوق المشتركة (تنهيج التعريفات الجمركية ، الاسعار ، والتجارة بين دول السوق) ، فماذا نرى ؟ اقتصاد ام سياسة ؟ اقتصاد ام حقوق ؟ اقتصاد ام حلف ما بين الدول ؟ بودنا لو ان غوريفتش يبين لنا في مثل هذه الحالة كيف يمكن «الفصل الفعلي» بين القاعدة والبنيان الفوقي [11] . قد يقول قائل ان غوريفتش يقصد الرأسمالية ماقبل الاحتكارية التي «ليس من الصعب الفصل» فيهما بين القاعدة والبنيان الفوقي . ولكن ، يبدو ، انه حتى مثل هذا الاعتراض لا يمكنه تدعيم حجج غوريفتش . اولا ، لو كان المقصود فقط الراسمالية ماقبل الاحتكارية لكان يتوجب التصريح بذلك . ثانيا ، ان القول بسهولة الفصل بين القاعدة والبنيان الفوقي حتى في الحدود الضيقة (فقط بالنسبة للراسمالية ماقبل الاحتكارية) غير صحيح مبدئيا . ان غوريفتش يتجاهل كليا بأن الجانب الحكومي ـ السياسي في البنيان الفوقي البرجوازي خلال القرن الثامن عشر ـ القرن التاسع عشر كان يحتوي ليس على عناصر حقوقية عامة فحسب ، بل وعلى عناصر حقوقية خاصة ايضا . وقد نقبل بشكل مشروط الى حد ما بخصوص العناصر الحقوقية العامة انها كانت في القرن الثامن عشر ـ القرن التاسع عشر تبتعد الى درجة معينة عن الاقتصاد باتجاه الميادين الاعلى . اننا نثبت ذلك بشكل مشروط الى حد ما ، لان ذلك يستوجب غض النظر عن ظواهر مثل الصراع حول قوانين الحبوب في انكلترا (فقد كان يتشابك في هذا الصراع بشكل قوي الاقتصاد مع الحقوق والسياسة) . ويستوجب ايضا غض النظر عن استيلاء الدول الاوربية الكبرى على المستعمرات ، حيث يبرز هنا ايضا التشابك الكثيف بين الاقتصاد والسياسة . ولكن لننتقل الى العناصر الحقوقية الخاصة للبنيان الفوقي . لنأخذ القانون المدني لعام ١٨٠٤ (قانون نابليون) . حسب رأي انجلز ، يعتبر هذا القانون «المرجع الكلاسيكي لقوانين المجتمع البرجوازي» [١٩ ، ٣١١] . لنأخذ القانون التجاري لعام ١٨٠٧ ، وأخيرا ، لنأخذ الدورة المدنية للمجتمع البرجوازي الفرنسي في النصف الاول من القرن التاسع عشر [12] .

ان تشريعات ١٨٠٤ و١٨٠٧ والدورة المدنية المحكومة بها ، ـ كل هذا ، بدون ادنى شك ، ميدان الحقوق ، اي انه ينتسب الى البنيان الفوقي ، كقواعد وعلاقات

---

١١ ـ في المجتمع الاشتراكي تتشابك القاعدة والبنيان الفوقي ايضا بشدة . فهل نعتبر قرارات مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفييتي ومكتبه السياسي حول مسائل تطور الصناعة والزراعة مما يخص القاعدة ام البنيان الفوقي ؟ وكيف «نفصل فعليا» بين القاعدة والبنيان الفوقي في الوظيفة الاقتصادية ـ التنظيمية للدولة الاشتراكية ، في القيادة الحكومية المخططة للاقتصاد ؟

١٢ ـ المقصود بالدورة المدنية مجموعة العلاقات المدنية ـ الحقوقية في مسائل الملكية في المجتمع في حركتها المستمرة ما بين ظهورها وتغيرها وزوالها .

حقوقية ، علاقات ارادية ، من علاقات البنيان الفوقي . لنأخذ العلاقات الاقتصادية الضرورية موضوعيا : تملك الرأسماليين لوسائل الانتاج ، الملكية بالمعنى الاقتصادي ، علاقات شراء ــ بيع قوة العمل ، علاقات الاستغلال الرأسمالية ، علاقات التبادل والتوزيع ، وأخيرا علاقات تملك وسائل الاستهلاك . كان بودنا لو ان غوريفتش بيّن لنا كيف يمكن «الفصل الفعلي» بين الدورة المدنية (البنيان الفوقي) والعلاقات الاقتصادية (القاعدة) في فرنسا النصف الاول من القرن التاسع عشر ، وكيف يمكن «الفصل الفعلي» بين الشكل البرجوازي للملكية (القاعدة) والمؤسسة الحقوقية للملكية المنصوص عليها في المواد ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، وغيرها من مواد قانون نابليون (البنيان الفوقي) ؟ [١٨٦ ، ١٥٣ ــ ١٥٩] . وكيف «نفصل فعليا» بين العلاقة الاقتصادية ــ علاقة بيع ــ شراء قوة العمل (القاعدة) وبين الاتفاق الحقوقي على العمل بأجر (البنيان الفوقي) ؟ وكيف «نفصل فعليا» بين التبادل البضاعي (القاعدة) وبين نظام الاتفاقات الحقوقية في البيع والشراء ، والتسليف ، وغيرها (البنيان الفوقي) ، التي جرى بموجبها هذا التبادل البضاعي ؟ يتلخص جوهر المسألة في ان العلاقات الاقتصادية البرجوازية في القرن التاسع عشر كانت تظهر دائما في غلاف حقوقي لا ينفصل عنها (كظاهرة من ظواهر البنيان الفوقي) .

يوجد في البنيان الفوقي لأي مجتمع بعض الاجزاء التي تكون على مسافة بعيدة عن القاعدة (الفن ، الفلسفة) ، وأخرى على مسافة قريبة منها ، ولكن هناك أجزاء اخرى تتوحد مباشرة مع القاعدة وتتشابك بشدة معها . فالبنيان الفوقي ليس طائرة مروحية معلقة فوق الارض ، ولا مكعبات مصفوفة على الارض ، تلتصق بها وحسب ، انها قبل ذلك شجرة متشعبة الجذور متحدة مع الارض التي تمدها بالغذاء . في كل مجتمع من المجتمعات ــ القديمة ، القروسطية ، البرجوازية ، والاشتراكية ــ لا بد من وجود ميدان او فئة من العلاقات الاجتماعية التي يكون فيها البنيان الفوقي ممتد الجذور في القاعدة ومتحدا معها . وبرأينا : من العبث في هذا الميدان ان «نفصل فعليا» بين القاعدة والبنيان الفوقي . في هذا الميدان الذي يقوم فيه التشابك المباشر بين القاعدة والبنيان الفوقي تكون العلاقات نفسها علاقات اقتصادية (قاعدية) ، من جهة ، وحقوقية وسياسية (من البنيان الفوقي) ، من جهة اخرى . وكأمثلة نموذجية على ذلك نذكر العلاقات الاقتصادية والدورة المدنية التي تحكمها في فرنسا القرن التاسع عشر ، او السوق الاوربية المشتركة . بالطبع ، ان التحليل النظري يستطيع ، بل ويجب عليه ، «تشريح» ، الفصل بين الجانب القاعدي من ميدان التشابك المباشر وبين جانب البنيان الفوقي فيه . ولكن يجب ان لا نغفل ولو للحظة انهما يشكلان في الحياة وحدة ديالكتيكية لا تنفصم عراها .

لنعد الى حجة غوريفتش . يؤكد **غوريفتش** على ما يلي : بما ان هناك بين الاقتصاد والسياسة والسلطة والدين تشابك قوي في المجتمعات الاقطاعية ،

وبشكل عام ، ماقبل الرأسمالية ، هذا بينما في الرأسمالية يكون من السهل الفصل بين هذه العلاقات فليس من الصواب استخدام مبادىء تحليل المجتمعات البرجوازية في تحليل المجتمعات ما قبل الرأسمالية . ويجب التخلي عن استخدام مفهوم «التشكيلة» في التحليل المباشر للمجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة. وبدلا من ذلك يجب تصميم «سوسيولوجية ــ ثقافية» . برأينا ان هذه الحجة غير صائبة ، على الاقل ، لان التشابك الوثيق بين العلاقات الاقتصادية وعلاقات البنيان الفوقي قائم ايضا في خلل الرأسمالية . ولو وافقنا على رأي غوريفتش لكان علينا ايضا حتى بخصوص المجتمعات البرجوازية الملموسة ان نتخلى عن تحديد طابعها التشكيلي (من «تشكيلة» . ــ المترجم) ، ويجب ان نتحول نحو تصميم نماذج اجتماعية ــ حقوقية ، او اجتماعية ــ حقوقية ــ سياسية . وفي المجتمع الاشتراكي يظهر بشكل اقوى التشابك بين القاعدة والبنيان الفوقي ؛ وبالتالي ، لو وافقنا على رأي غوريفتش ، لكان علينا التخلي هنا ايضا عن تحديد الطابع التشكيلي للمجتمعات الملموسة والتحول نحو تصميم نماذج اجتماعية ــ سياسية ايضا . هكذا اذن ، فان موقف غوريفتش لا يتفق بشكل عام مع مفهومي القاعدة والبنيان الفوقي . ان منطق موقفه ينفي هذين المفهومين ويقود الى مختلف النماذج الاجتماعية ــ الثقافية ــ الحقوقية ــ السياسية . وفي نهاية هذه الفقرة حول القاعدة والبنيان الفوقي نذكر بكلمات ماركس : «انني أستغل هذه الفرصة للاجابة باختصار على الاعتراض الذي ظهر في احدى الصحف الالمانية ــ الامريكية بخصوص مؤلفي «في نقد الاقتصاد السياسي»، ١٨٥٩ . برأي الصحيفة، ان وجهة نظري القائلة بأن أسلوب الانتاج والعلاقات الانتاجية المتوافقة معه ، وبكلمة ــ «البنية الاقتصادية للمجتمع تشكل القاعدة الحقيقية التي يرتفع فوقها البنيان الفوقي الحقوقي والسياسي والتي تتوافق معها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي» ، وبأن «أسلوب انتاج الحياة المادية يحدد العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية للحياة بشكل عام» ، ــ كل هذا ، برأي الصحيفة ، قول حق بخصوص العالم المعاصر ، حيث تسيطر المصالح المادية ، ولكنه لا ينطبق لا على القرون الوسطى ، حيث كانت تسيطر الكاثوليكية ، ولا على اثينا وروما القديمتين ، حيث كانت تسيطر السياسة . قبل كل شيء ، من المدهش انه ما زال هناك شخص يفترض بأن هذه العبارات المتداولة بخصوص القرون الوسطى والعالم القديم ما زالت مجهولة بالنسبة لأي انسان . من الواضح ، على أي حال، ان القرون الوسطى ما كان بامكانها ان تعيش على الكاثوليكية ، ولا العالم القديم ــ على السياسة . بل على العكس ، ان الاسلوب الذي كان متبعا في هذين العصرين للحصول على وسائل المعيشة هو الذي يفسر لماذا كانت السياسة تلعب الدور الرئيسي في احدى الحالتين ، والكاثوليكية ــ في الاخرى» [٩ ، ٩٢] .

ان لهذه الكلمات المكتوبة منذ اكثر من مائة عام قوة غير عادية في يومنا هذا . انها تتعلق مباشرة بالمناقشات المعاصرة حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية . فكما نرى ، يؤكد ماركس بحزم على ان نظريته في القاعدة والبنيان الفوقي ، حول

الدور القيادي لاسلوب انتاج وسائل الحياة في التركيبة الكلية للظواهر الاجتماعية يسري بشكل كامل على العصور القديمة وعلى القرون الوسطى على حد سواء . ونعتقد انه لم تنشأ اية مبررات تستوجب اعادة النظر بهذا المبدأ المنهجي في يومنا هذا .

حول تغاير التراكيب في المجتمعات ما قبل الرأسمالية

يطرح غوريفتش تغاير التراكيب (بمعنى تعددية الانماط) في المجتمعات ما قبل الرأسمالية كحجة في معارضته للتحليل التشكيلي والتقييم التشكيلي للمجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة : «ان تغاير تراكيب الاشكال الاجتماعية في العصور القديمة والقرون الوسطى يبلغ درجة عالية جدا ، وان ادخال جميع المجتمعات القديمة المعروفة تحت تعريف واحد للمجتمع العبودي ، او جميع مجتمعات القرون الوسطى تحت المجتمع الاقطاعي يواجه مصاعب لا يمكن حلها ، وتتضخم هذه المصاعب مع تعمق وتزايد دقة المعارف التاريخية . ان السمة العالمية ، والى حد كبير ، الحاسمة للمجتمعات ما قبل الرأسمالية التي تخرج عن حدود المشاعة البدائية هي تعددية انماط الاشكال الاجتماعية» [٨٧ ، ١٢١] . يؤكد غوريفتش بأن «المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية أقل تماثلا الى حد كبير» بالمقارنة بالرأسمالية .

ان مسألة تعددية انماط المجتمعات ما قبل الراسمالية تجذب في الوقت الحاضر الاهتمام الشديد من قبل الباحثين الماركسيين ، ليس فقط من الناحية الواقعية الملموسة ، بل ايضا من الناحية النظرية . ويتوصل بعض الباحثين الى استنتاجات قريبة من استنتاجات غوريفتش . فمثلا ، يرى **غونتر** بأن بين النظام المشاعي البدائي والاقطاعي يوجد «المجتمع الطبقي الاولي» . ولا يمكن اعتبار هذا المجتمع تشكيلة واحدة ، انه يمثل تعددا او «منظومة» من مختلف اساليب الانتاج (حسب مصطلح غونتر ــ «مختلف العلاقات الاقتصادية») : «في المجتمع الطبقي الاولي لا توجد علاقة اقتصادية قيادية . وبكلمة اخرى ، لا تقتصر القاعدة الاقتصادية لهذا المجتمع فقط على العلاقة الانتاجية **المسيطرة** . في القاعدة الاقتصادية لهذا المجتمع **تتوحد في منظومة واحدة** مختلف العلاقات الانتاجية» [٢٤٨ ، ١٢٠٧] .

يؤكد **هوبسباوم** بأن «جميع اساليب الانتاج القائمة على الانظمة النقدية (ربما باستثناء الرأسمالية) تعتبر اساليب تعددية ، تتألف من تراكيب مختلفة» [٢٥٢ ، ٥٤] .

اما **ي٠م٠ شتايرمان** فتقف ، برأينا ، من مسألة تعددية أنماط المجتمعات ما قبل الرأسمالية موقفا اكثر حذرا من موقف المؤلفين المذكورين سابقا : «كيف

يمكن تحديد التشكيلة التي ينتسب اليها مجتمع ذو انظمة كثيرة البنى ... اننا نحاول معرفة شكل الاستغلال الذي كان سائدا فيه ، وهو ما يعتبر في كثير من الاحيان امرا على غاية الصعوبة . فبالنسبة للامبراطورية الرومانية المتأخرة نفسها يعتبر البعض ان شكل الاستغلال الرئيسي فيها كان العبودية ، ويعتبره آخرون ـ ما هو قريب من قنانة الكولونات Colonat (*) ، هذا وان الحجج التي تستخدم في صالح هذا الراي او ذاك ، بشكل عام ، متكافئة الاهمية . يبدو انه في هذه الحالة لا يوجد قرار واحد من اجل المجتمع المتغاير التراكيب جدا بكامله ، ذلك ان لكل من الانظمة الداخلة فيه شكل خاص بها من الملكية وشكل الاستغلال المرتبط بها» [١٩٦ ، ٣٧] .

كما هو واضح ، ان شتايرمان لا تولي لتغاير التراكيب مثل هذه الاهمية الشمولية التي يوليها لها غوريفتش وهوبسباوم وغيرهما . انها على ما يبدو ، تعتبر ان التعددية تزيد الى حد كبير من صعوبة تحديد التشكيلة فقط بالنسبة للمجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة في المرحلة الانتقالية من التطور .

ويقف عدد من المؤلفين في الموقف المضاد . انهم يعترفون بالتعددية ولكنهم يرون في الوقت نفسه بأنها لا تنفي اطلاقا امكانية تحديد النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي . وهذا هو موقف كل من **م.أ. بارغ** و**ي.ب. تشيرنياك** : «كما هو معلوم لا وجود لـ «تشكيلة» في صورتها الخالصة ، وفي كل تشكيلة يمكن بسهولة ان تظهر علاقات انتاج وملكية ، وظواهر ايديولوجية ، إما ترجع بأصلها الى تشكيلات الحياة الاجتماعية المنصرمة واما ، على العكس ، تعتبر نتاج انحلال العلاقات السائدة وبواكير العلاقات المستقبلية . مثل هذه العناصر نسميها

(*) من اللاتينية Colonatus ، من Colonus ـ زراع . يقصد بالكولونات خاص من أشكال العلاقات الانتاجية بين مالك الارض الكبير والمنتجين المباشرين ـ الكولون . انتشر هذا الشكل على نطاق واسع في الامبراطورية الرومية . في الكولونات يجري تقسيم الارض الى أجزاء ثم تؤجر للزراعيين ـ الكولون الاحرار او التابعين . كان انتشار الكولونات نتيجة لضعف الامكانيات الانتاجية في النظام الاقتصادي العبودي الذي كان يتطلب اعطاء بعض الاستقلالية الاقتصادية للمنتج المباشر ـ الكولون بحيث تكون له استثمارته الخاصة ولديه الحافز المادي على تحسين انتاجية العمل فيها والاستخدام الحريص لادوات ووسائل الانتاج . مع الزمن فقد الكولون ـ الزراع ـ العبد استقلاليته الاقتصادية ، وأصبح موثقا الى الارض ، وفقد بذلك الاتصال بالسوق ؛ وأصبحت اجرة الارض تتحدد بربع ـ ثلث المحصول ، بالاضافة الى بعض التزامات العينية . وفي القرنين الرابع والخامس ب.م تكرست هذه العلاقات بالقانون ؛ حيث تحول كل زراع عمل لمدة ثلاثين عاما في ارض المالك الى كولون . وفقد الكولون الكثير من حقوق الانسان الحر (حقه بالزواج ، الوراثة ، تحديد حريته في الانتقال) . لقد اصبح وضع الكولون انتقاليا بين العبد والحر فكان الشكل السابق للقن. كان نظام الكولونات نتيجة للصراع الطبقي الحاد الذي نتجت عنه الحركات الاجتماعية في القرن الثالث ـ القرن الخامس ب.م. (المترجم) .

بالعناصر «غير النظامية» ، اي التي تخص عضويا تشكيلة اخرى ، ولكنها تدخل في هذا النظام كأجزاء «غير عضوية» منه . ويمكن ان تتحول هذه العناصر «غير النظامية» الى عناصر نظامية ، ويمكن ان يحصل العكس ايضا . ان علاقاتها معقدة للغاية . ان تحديد ما اذا كانت هذه الظواهر الاجتماعية او تلك من العناصر «النظامية» او «غير النظامية» للتشكيلة يبدو امرا على غاية الصعوبة . وأحيانا يكون الوزن النسبي للعناصر «الغير نظامية» كبيرا جدا ، وبالاخص في التشكيلات ما قبل الرأسمالية» [٥٥ ، ٤٥] .

يتضح من هذه الفقرة ان بارغ وتشيرنياك يعتبران انه بالامكان كليا الاعتراف بالتعددية العميقة للمجتمعات ما قبل الرأسمالية مع نسبتها الى هذه التشكيلة او تلك . ويبدو لنا ان هذا هو ايضا موقف **ب.ف. بورشنيف** . «ان العصر الاقطاعي مليء تماما ببقايا العبودية وبمراحل كاملة من انتعاشها» [١٦١ ، ٢٥٤] .

ان مقابلة وجهات النظر المختلفة فيمسألة تعددية المجتمعات ما قبل الراسمالية تثير الاسئلة التالية :

١ ــ هل كانت تعددية المجتمعات ما قبل الرأسمالية اكبر بكثير من تعددية المجتمعات البرجوازية لدرجة نشوء مثل هذا التناقض المبدئي : الاخيرة يمكن ادخالها في تشكيلة معينة ، أما الاولى ــ فلا ؟

٢ ــ هل يمكن اعتبار تعددية المجتمع شرطا يمنع من تحديد تشكيلته ؟

٣ ــ بمساعدة اية معايير يمكن تحديد أسلوب الانتاج السائد ؟

حول مسألة التعددية . ان المجتمعات الاحادية النمط الحقيقية (التي تكون فيها سيطرة أسلوب الانتاج الواحد كاملة غير منقوصة) هي فقط المجتمعات غير الطبقية، وهي المجتمع البدائي في مراحل تطوره المبكرة ، عندما لم يكن قد ظهر فيه التمايز في الملكية وبذور الانماط الاستغلالية ، وكذلك المجتمع الاشتراكي الذي يسيطر فيه أسلوب الانتاج الاشتراكي سيطرة كاملة غير منقوصة . اما بالنسبة لجميع المجتمعات الطبقية فلا يوجد بينها ، في جوهر الامر ، اي مجتمع أحادي النمط تماما ، او ، حسب مصطلح غوريفتش ، «متماثل كليا» . وعلى الغالب ، توجد في كل من هذه المجتمعات هذه الانماط او تلك الى جانب أسلوب الانتاج المسيطر .

يؤكد غوريفتش بأن المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، وبالدرجة الاولى المجتمع الاقطاعي ، اكثر تعددية بكثير من المجتمع البرجوازي . ولكن ، كما يبدو في الواقع، ان الامر مناقض لذلك : فالمجتمعات البرجوازية اكثر أنماطا بكثير من المجتمعات الاقطاعية . لنقارن بين روسيا الاقطاعية وروسيا على الطريق الرأسمالي . لقد نضج النظام الاقطاعي ــ القناني نهائيا في روسيا في القرن السابع عشر . من الناحية الحقوقية تشكل هذا النظام ب «تشريعات القنانة» ــ ١٦٤٩ . كانت روسيا في ذلك الوقت مجتمعا أحادي النمط نسبيا ، «متماثلة» . فالسيطرة التامة للاقطاعية في زراعة روسيا في القرن السابع عشر يبدو انها لا تثير الشك عند احد . بالطبع ان النظام الاقطاعي ــ القناني الروسي لم يكن موحد الصورة

كليا . كانت له أشكال ملموسة مختلفة (مثلا ، استغلال الفلاحين الحائزين من قبل الاقطاعيين ، والفلاحين الذين يدفعون الضرائب والمحاصيل للدولة) . ولكن جميع هذه الاشكال قامت على اساس اقطاعي واحد من حيث المبدأ . في المدن ايضا كان الانتاج الحرفي منظما على أسس اقطاعية . وكانت العلاقات الاقتصادية في الحرفة «المدنية» في ذلك العصر قريبة جدا من حيث خصائصها المبدئية الى مواصفات أسلوب الانتاج الاقطاعي التي حددها لينين في مؤلفه «تطور الرأسمالية في روسيا» [٤٠ ، ١٨٤ ــ ١٨٥] . النقطة الاولى في التحديد اللينيني هي «سيطرة الاقتصاد الطبيعي» ــ بالطبع ، لا تنطبق هذه النقطة على الحرفة المدنية ، رغم انه لا يمكن تجاهل واقعة هامة هي ان الحرفيين والتجار كانوا احيانا كثيرة جدا يمارسون الزراعة في نفس الوقت ، وبالتالي ، ان عنصر الاقتصاد الطبيعي كان موجوداً ايضا بالنسبة لاقتصاد المدينة [١٢٤ ، ٢٥٣] . النقطة الثانية في التحديد اللينيني لمواصفات الاقطاعية هي «ان المنتج المباشر كان يتخصص بوسائل الانتاج بشكل عام ، وبالاخص ، بقطعة من الارض ؛ وزيادة على ذلك ... فقد كان موثقا الى الارض» . يبدو لنا ان هذه الصفة تنطبق على السكان التجار ــ الحرفيين . فهؤلاء ايضا كانت تخصص لهم وسائل الانتاج والارض ، وكانوا ملزَمين بالضرائب. ان القانون الكنسي لعام ١٦٤٩ الذي حوّل الفلاحين من جميع الفئات الى فلاحين اقنان كذلك جعل الحرفيين المدينيين والفلاحين الملزمين بالضرائب للدولة في وضعية القنانة . في جوهر الامر ، كان هؤلاء موثقين ايضا الى الارض التي كانوا يعيشون عليها والى اعمالهم والتزاماتهم [١٤٨ ، ٣٠٦ ــ ٣١٥] . يكتب **لينين** ايضا: «... ان أسلوبي تحصيل المنتوج الفائض في ظل اقتصاد السخرة وفي ظل الاقتصاديات الرأسمالية متعاكسة تماما : فالاول يقوم على تخصيص الارض للمنتج ، أما الثاني ــ فعلى تحرير المنتج من الارض» . ان ملاحظة لينين هذه يمكن تعميمها كليا على وضع الحرفيين المدينيين ــ فبعكس العمال الأجراء في الرأسمالية المحرومين من وسائل الانتاج كان الحرفيون المدينيون مخصصين بوسائل الانتاج . والنقطة الثالثة التي يصف بها لينين اقتصاد السخرة الاقطاعي تتلخص بما يلي : « «الاكراه اللاإقتصادي» يكون ضروريا ... لكن أشكال ودرجات هذا الاكراه يمكن ان تكون مختلفة جدا ، ابتداء من وضعية القنانة وانتهاء بالمراتبية المنقوصة الحقوق للفلاحين» . ان الانطباق الكامل لهذه النقطة على وضع دافعي الضرائب في المدن لا يثير اي شك . فهؤلاء كانوا ، في جوهر الامر ، أقنان الدولة. واخيرا ، فان النقطة الاخيرة في التحديد اللينيني للاقطاعية : «... ان شرط ونتيجة نظام الاقتصاد الموصوف هو الحالة المتدنية والجامدة جدا للتكنيك» ــ تنطبق ايضا كليا على اقتصاد الحرفيين المدينيين . وهكذا ، ان الاقتصاد المديني في روسيا القرن السابع عشر لم يكن ، من حيث خصائصه المبدئية ، ليخرج عن اطار أسلوب الانتاج الاقطاعي .

على هذا ، ان المجتمع الروسي في القرن السابع عشر كان وحيد النمط نسبيا ــ انه يرسم لنا لوحة الاقطاعية التي لا تشغل فيها «شوائب» اساليب الانتاج

الاخرى الا مكانة ضئيلة . فلنقارن بينه وبين روسيا مرحلة الاصلاح في القرن التاسع عشر بعد دخولها الطريق الرأسمالي . بمقدار ما كان المجتمع الروسي ينتقل من الاقطاعية الى الرأسمالية كان يفقد تدريجيا لحمته الأحاديـة ويصبح اكثر تعددية ! فاذا كانت روسيا الاقطاعية متماثلة النمط بشكل اساسي وكان يسيطر فيها أسلوب الانتاج الاقطاعي سيطرة كاملة ، فان روسيا السائرة على طريق الرأسمالية اصبحت أقل «تماثلا» بدرجة واضحة ، وتحول اقتصادها الى مركب من الانماط المختلفة (اساليب الانتاج) : الرأسمالي ؛ الشبه اقطاعي الذي يتطور باتجاه الرأسمالي على «الطريقة البروسية» ؛ البضاعي الصغير — الفلاحي والحرفي ؛ وأخيرا الفلاحي البطريركي . وهكذا ، فان موضوعة غوريفتش القائلة بأن «المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية أقل تماثلا بكثير بالمقارنة بالمجتمعات البرجوازية» [٨٧ ، ١٢١] لا تنطبق كما هو واضح على روسيا — فتطور روسيا يعطي صورة معاكسة لهذه الموضوعة .

يمكن ان يعترض البعض هنا بالقول بأن روسيا في هذه الناحية لا تتميز عن غيرها ، ذلك ان الرأسمالية لم تتطور فيها حتى الانتصار الكامل — فقد بقيت روسيا حتى ثورة اكتوبر الاشتراكية بلدا برجوازيا — اقطاعيا . لذلك ننتقل الى فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، وغيرها من البلدان ، حيث حققت الرأسمالية انتصارا اكبر . هل استخدام موضوعة غوريفتش بخصوص تطور هذه البلدان والقول بأن هذه البلدان قد تحررت بعد انتصار الرأسمالية من التعددية «تعددية أنماط الاشكال الاجتماعية» (وليكن ، بشكل اساسي) ، وأصبحت اكثر «تماثلا» ؟ كلا . يبدو لنا انه قد تجاهل واقعة هامة جدا وهي المسألة الفلاحية في المجتمعات البرجوازية . فلو اخذنا تاريخ المجتمعات البرجوازية بكامله (القرن الثامن عشر ، القرن التاسع عشر ، القرن العشرين) لوجدنا ان دور المسألة الفلاحية فيها عظيم للغاية . ولم يكن من قبيل الصدفة ان لينين عند وضع نظرية الثورة الاشتراكية اولى اهتماما كبيرا للمسألة الفلاحية ، وبالاخص لتحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين . وحتى في ايامنا هذه ، بعد ان بلغ تطور الرأسمالية المستوى العالي الذي بلغه ، وعندما اصبح في مرحلته الاعلى ، الرأسمالية الاحتكارية ورأسمالية الدولة الاحتكارية ، تبقى المسألة الفلاحية في بلدان برجوازية عالية التطور ، مثل فرنسا وايطاليا ، في صدر قائمة المسائل ، ولا يمكن فهم اقتصاد وسياسة فرنسا وايطاليا المعاصرتين بدون اخذ المسألة الفلاحية بالاعتبار [١٦٤ ؛ ٢٢٧ ، ٥٢ — ٥٦ ، ١٨١ — ١٨٨ ، ٤٤٧ — ٤٥٣ ؛ ٢٢٦ ، ٤٩ — ٥٢ ؛ ٢٢٨ ، ٢٥ — ٢٩ ، ٧٣ — ٧٤ ، ١١٢ — ١١٦ ، ٢١٠ — ٢٢٥ ؛ ٢٢٩ ، ٤١ — ٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٧٤ — ٢٧٦ ، ٣١٣ — ٣١٩ ، ٣٥١ — ٣٥٤ ؛ ٨٦ ؛ ١٧٠] .

ترجع المسألة الى انه في المجتمعات البرجوازية في القرن الثامن عشر — القرن العشرين وجد الى جانب أسلوب الانتاج المسيطر وما يزال قائما النمط الفلاحي والحرفي العائلي — الفردي الصغير في الاقتصاد . وبعبارة بورشنيف ، يمكن

اعتبار هذا النمط كسرة كبيرة من بقايا الاقطاعية تشيع في العصر البرجوازي . كان كارل ماركس يعتبر الانتاج الفلاحي والحرفي الصغير اساسا للاقتصاد الاقطاعي ويؤكد بأنه يستمر كمخلفات في داخل النظام البرجوازي : «ان الاستثمار الفلاحي الصغير ، وكذلك الانتاج الحرفي المستقل اللذين غالبا ما يشكلان قاعدة أسلوب الانتاج الاقطاعي ، غالبا ايضا ، بعد انحلاله ، ما يستمرون الى جانب الانتاج الرأسمالي» [٩ ، ٣٤٦] (١٢) .

ان الرأسمالية ، بمقدار توطدها ، تعمل خطوة خطوة وبصورة تدريجية على الغاء طبقة الفلاحين والحرفيين . ففي التراكم الاولي لرأس المال تنتزع ملكية قسم من المنتجين المنفردين . تأتي بعد ذلك عملية «انحلال الطبقة الفلاحية» المديدة [انظر : ٤٠ ، ١٦٥ ـ ١٦٧] . ان انحلال الانتاج العائلي ـ الفردي الصغير بفعل الرأسمالية ـ تحرير المنتج الصغير من وسائل انتاجه ، من استثمارته وتحويل فلاح الامس او حرفي الامس الى عامل أجير ـ هذه العملية تستمر قرونا، وما زالت في معظم البلدان الرأسمالية لم تبلغ نهايتها . بالطبع ، ان الانتاج العائلي الفردي لا يبقى في داخل النظام البرجوازي تماما على حالته التي كان عليها في الاقطاعية . فهو ، باعتباره عنصرا «غير نظامي» متصل بالتشكيلة السابقة (اننا نستخدم هنا المصطلح الموفق الذي استخدمه بارغ وتشيرنياك) يتعرض تحت تأثير أسلوب الانتاج السائد الى تغيرات هامة : ينخرط في علاقات السوق الرأسمالية ، يتشابك مع العمل الاجير (يستخدم الفلاحون الاغنياء العمل الاجير ، ويظهرون ميلا للتحول الى برجوازية ريفية ؛ اما الفقراء ، فعلى العكس ، يتحولون انفسهم الى أجراء ، ويظهر الاتجاه عندهم للتحول الى بروليتاريا) ، وهكذا . ولكن رغم جميع التغيرات ، رغم التشابك القوي مع السوق الرأسمالية والعمل الاجير ، وما دام الانتاج العائلي ـ الفردي قائما ، فهو يبقى متميزا مبدئيا عن الانتاج الرأسمالي .

اننا نتوصل الى الاستنتاج بأنه اذا كان للمجتمع الاقطاعي اساس مادي ـ انتاجي واحد من حيث المبدأ وهو الانتاج العائلي ـ الفردي الصغير للفلاحين في الريف وللحرفيين في المدينة ، فان المجتمعات البرجوازية في القرن الثامن عشر ـ القرن العشرين ، بشكل عام ، كانت تقوم على اساس مادي انتاجي تعددي الانماط: اولا ، الانتاج الرأسمالي الكبير الذي يستخدم عمل العمال الأجراء (أسلوب الانتاج المسيطر) ، ثانيا ، الانتاج العائلي ـ الفردي للفلاحين والحرفيين (النمط الذي

---

١٢ ـ بأي معنى يستخدم ماركس هنا كلمة «قاعدة» ؟ من الواضح انه لا يقصد بها «القاعدة الاقتصادية» ، اذ ان الحديث يدور هنا حول النظام الاقتصادي الاقطاعي . كما يفهم من مجمل النص فان ماركس يقصد هنا بأنه في ظل الاقطاعية تصبح استثمارات الحرفيين الموضع الرئيسي للاستغلال .

يكون في وضعية خضوع) . وينطبق هذا الاستنتاج ليس فقط على روسيا ، بل على فرنسا وايطاليا وألمانيا ايضا ، وبشكل عام ، على معظم بلدان الغرب والشرق. بالطبع ، كان النظام الاجتماعي للمدن الاوربية الغربية في القرون الوسطى يختلف لدرجة هامة من حيث جملة أشكاله الملموسة عن النظام الاجتماعي للمدن الروسية في القرن السادس عشر ــ القرن السابع عشر ، ولكن حتى في المدنية الاوربية الغربية القروسطية ايضا كان اساس الاقتصاد الانتاج العائلي ــ الفردي . اما ظهور المانفكتورة فهو جنين التشكيلة المقبلة . ولا بد من القاء نظرة ايضا على الصين . فبعد حروب الافيون ، ومع تغلغل راس المال الاجنبي وتطور الرأسمالية الوطنية كان المجتمع الصيني يصبح يوما عن يوم اكثر انماطا . ان هذا النمو الهام الواضح في تغاير التراكيب «تعددية انماط الاشكال الاجتماعية» ، مع الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية ــ يعتبر الى حد معين قانونية عامة تلاحظ في تاريخ معظم البلدان .

وهكذا فان موضوعة غوريفتش القائلة بأن المجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت اقل «تماثلا» بكثير من المجتمعات الرأسمالية ، وأنها كانت «متغايرة التراكيب» (« تعددية انماط الاشكال الاجتماعية») ولهذا السبب لا يمكن «بنفس المعنى» اعتبارها عبودية او اقطاعية ، اي انه لا يتوجب نسبة المجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة الى تشكيلة محددة ، ــ تبدو هذه الموضوعة غير صحيحة . فلو تمسكنا بها لكان علينا قبل كل شيء ان نتخلى عن تحديد تشكيلة المجتمعات البرجوازية الملموسة ذلك لانها اكثر تعددية بكثير من المجتمعات الاقطاعية .

حول مسألة تحديد تشكيلة المجتمعات المتغايرة التراكيب :

ان تغاير التراكيب ، تعددية الانماط ، بشكل عام ، لا تنفي تبعية هذا المجتمع الملموس او ذاك الى تشكيلة محددة . فمهما كان عدد الانماط كبيرا يمكن دائما تحديد أسلوب انتاج ما يلعب الدور القيادي ويمارس تأثيرا مسيطرا على مجمل مسار التطور الاجتماعي ، مخضعا الانماط الاخرى لقانونياته . ويظهر ذلك على أوضح ما يكون في المراحل الانتقالية : على مثال مراحل عشية الثورات البرجوازية مباشرة ومراحل الثورات نفسها . فلا احد ينفي بأنه في انكلترا وفرنسا فيما قبل الثورتين البرجوازيتين فيهما لم يكن النمط الرأسمالي وحيدا على الاطلاق ، بل وأكثر من ذلك ، فهو لم يكن النمط الغالب من الناحية الكمية ، ولم يكن حتى قريبا من هذه المكانة . ومع ذلك فقد كان النمط الرأسمالي يلعب في ذلك الوقت بكل وضوح الدور القائد والحاسم في مجمل التطور الاجتماعي للنظام الرأسمالي ! وكان بشكل متزايد يخضع الاقتصاد بكامله لقانونياته . ولانه كان الاقوى اقتصاديا والاكثر دينامية فقد كان يجتذب نحو ميدان علاقاته السوقية جميع الانماط الاخرى ، معيدا تشكيلها الى حد ما بما يتفق معه . وأخيرا ، فان

المدهش اكثر هو ان أسلوب الانتاج الرأسمالي ، وحتى قبل ان تصبح له الغلبة من الناحية الكمية ، كان يخضع البنيان الفوقي لاتجاهات ومتطلبات تطوره : فقد وقع انقلاب جذري في البنيان الفوقي تحت تأثيره ـ لقد أنجزت الثورات البرجوازية . ان ذلك كله يوفر ، برأينا ، اساسا صلبا من اجل تحديد الطابع التشكيلي للمجتمعين الفرنسي والانكليزي عشية الثورة البرجوازية ، ومرحلة الثورات البرجوازية نفسها ، وبعدها مباشرة . ففي لحظة معينة يمكننا ان نعتبر هذين المجتمعين في بداية الانعطاف نحو التحول الى تشكيلة رأسمالية (عشية الثورة) ، ثم ، كمجتمعين ينجزان بشكل حازم هذا الانعطاف (الثورة) ، وأخيرا ، كمجتمعين برجوازيين بشكل اساسي ، وان كانا تعدديين .

وأخيرا ، فقد تنشأ حالات ملموسة في بلد معين ، في عصر معين ، لا تتوفر فيها مبررات قوية تساعد على تحديد التشكيلة القائمة . تذكر **شتايرمان** مثلا على ذلك مجتمع الامبراطورية الرومانية المتأخرة . تؤكد شتايرمان على انه من الصعب، وربما من غير الممكن ، تحديد النمط الذي كان مسيطرا في ذلك الوقت ـ العبودية، ام الكولونات القريب من القنانة . وتتلخص حجة شتايرمان في ان المجتمع ، بشكل عام ، كان متعدد الانماط ، وفي الوقت نفسه كان باديا للعيان وجود توازن ديناميكي محدد بين نمطين دون ان يكون لاحد منهما دور مسيطر . ورغم ندرة مثل هذه الحالات الشاذة الا انها ، بالطبع ، تبقى ممكنة . اما بخصوص معظم المجتمعات في جميع العصور ، فليست هناك أسس للتأكيد على تعدديتها والتخلي عن البحث لايجاد النمط المثل لاسلوب الانتاج المسيطر فيها والمحدد لتشكيلتها الاجتماعية ـ الاقتصادية .

حول مسألة أسلوب الانتاج المسيطر . ان المهم في الامر ، بالطبع ، هو الوصول الى حل عملي لمسألة تحديد المعايير التي يمكن بمساعدتها فرز أسلوب الانتاج المسيطر عن الانماط الاخرى .

يحاول كثير من الباحثين من اجل حل هذه المهمة استخدام معايير الوزن النسبي الكمي . ويميل الى ذلك ، بالاخص ، الاكاديمي **غ.أ. ميليكيشفيلي** : «في الابحاث التاريخية السوفييتية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يطلق عادة على المجتمع الشرقي القديم «المجتمع العبودي المبكر» ، او «المجتمع المشاعي ـ العبودي» ... حقيقة ، ان الباحثين الذين يتمسكون بمثل هذه التسمية يضطرون احيانا الى اعطاء تفسير للسبب الذي من اجله نعتبر مجتمعات ما عبودية رغم ان كمية العبيد فيها غير كبيرة ، ونطاق استخدام العمل العبودي فيها محدود جدا (بشكل عام ، في الزراعة التي تشكل الفرع الاساسي من بين فروع الانتاج ، كان يسود عمل المشاعيين الاحرار) . ان قسما آخر من الباحثين يعترض بشدة على استخدام «المعيار الكمي» في تحديد طابع أسلوب الانتاج» [١٣١ ، ٦٦] .

«لقد بينت الابحاث ... بأن عمل العبيد في بلدان الشرق القديم كان يستخدم على نطاق محدود جدا . ففي الزراعة ، الفرع الاساسي من بين فروع الانتاج ،

كان يسود بشكل قاطع في كل مكان عمل السكان الاحرار ... في مصر كانت مكانة العبودية محدودة ؛ فقط في مراحل معينة كان عدد العبيد يبلغ أرقاما كبيرة، وحتى في العصر القديم عند اليونان لم يكن استخدام عمل العبيد يحظى بانتشار واسع» [١٣١ ، ٦٨ — ٦٩] .

ويمكن ان نضيف الى ما قاله الاكاديمي ميليكيشفيلي بأنه في العالم القديم اليوناني والروماني ايضا لم يكن ما يسمى بالنمط العبودي الكلاسيكي سائدا ايضا من حيث الوزن النسبي الكمي ، رغم ان نسبة العبيد «الكلاسيكيين» الى مجموع جماهير المستغَلين كانت هنا ، على ما يبدو ، اعلى منها في مجتمعات الشرق القديم . وعلى هذا فإما ان نتوصل الى الاستنتاج بأنه بشكل عام لم يكن هناك تشكيلة عبودية في تاريخ البشرية واما يتوجب الاعتراف بعدم صحة معيار الوزن النسبي الكمي. ويجدر بالذكر هنا ان **يو.م. كوبيشانوف** يستخدم دون تمحيص هذا المعيار وينفي الطابع العبودي حتى للمجتمع الروماني : «كان العبيد (بالمعنى الاقتصادي) يشكلون أقلية العاملين في الزراعة والحرفة وفي أشغال البناء الضخمة . وكان القسم الاعظم من العبيد ، وبالتحديد جميع المنتجين تقريبا يعتبرون ملزمين بتقديم جزء من منتجاتهم في المدن والقرى . كان معظم الكادحين ينتسبون الى فئة صغار المنتجين .

هذا ما كان في جميع مراحل التاريخ الروماني . لذلك فالدولة الرومانية (روما القيصرية ، والجمهورية ، والامبراطورية ، على حد سواء) لا يمكن اعتبارها دولة عبودية» [١٤١ ، ٤٥] .

وهكذا فان **كوبيشانوف** يستخدم معيار الوزن النسبي من الناحية المنطقية بدون مواربة تقريبا . اننا لم نستعمل هنا كلمة «تقريبا» على سبيل الصدفة ، لانه مع ذلك يبقى هناك عيب بسيط يتلخص في ان كوبيشانوف يعمم معيار الوزن النسبي الكمي فقط على العصور القديمة والوسطى . فلماذا لا يمكن تعميمه ايضا على مجتمعات العصر الحديث ؟ اذا كنا منطقيين حتى النهاية ، علينا ان نستخدم هذا المعيار بالنسبة لتاريخ فرنسا القرن التاسع عشر وحتى ١٨٧١ . نستنتج عندها انه اذا تقرر ان روما «لم تكن عبودية» ، فان فرنسا القرن التاسع عشر «لم تكن رأسمالية» ، ذلك ان البروليتاريا ، العمال الأجراء لم يكونوا هنا الاغلبية بين مجموع المنتجين للمنافع المادية . وبعبارة كوبيشانوف ، «كانت اغلبية الكادحين تنتسب الى فئة صغار المنتجين» ...

خلال مناقشات ١٩٦٥ نبه **غ.ف. ايلين** ، وهو على حق كامل في ذلك ، الى هذا الجانب الضعيف في محاكمات أنصار معيار الوزن النسبي الكمي : «ينظر البعض الى مفهوم «المجتمع العبودي» احيانا نظرة غير صحيحة . يطلب هؤلاء ، مثلا ، البرهان على انه في الميادين الاساسية للانتاج كان يسيطر العمل العبودي. هذا بينما لا يطلب احد من المؤرخين ان يبرهنوا على انه في انكلترا مرحلة الثورة البرجوازية كانت اغلبية المستغَلين تتشكل من البروليتاريا ، ولا احد يطلب من

المؤرخين ان يبرهنوا على انه في الزراعة الفرنسية (كانت الزراعة الميدان الاساسي للانتاج في فرنسا في نهاية القرن الثامن عشر) كانت قوة العمل المسيطرة هي البروليتاريا . ولكن ما أن يتعلق الحديث بالنظام العبودي حتى يطالبون بالبرهان على ان اغلبية المنتجين الزراعيين في الانتاج الزراعي كانت تتألف من العبيد ! وما لم يتبرهن على ذلك فلن يكون هناك نظام عبودي» [١٤١ ، ١٧٣] .

وهكذا فان التمسك باستخدام معيار الوزن النسبي الكمي من اجل تحديد أسلوب الانتاج المسيطر يقود الى استنتاجات تناقض الوقائع المعروفة المثبتة ، اي تناقض الانقلابات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ـ الايديولوجية الجذرية التي قادت الى الانتقال ، اولا ، من العصور القديمة الى القرون الوسطى ، وثانيا ، من القرون الوسطى الى العصور الحديثة .

فالثورة البرجوازية الفرنسية في القرن الثامن عشر تصبح غامضة الاسباب كليا ـ انها اذن لم تغير شيئا ، فكما كان الامر حتى قيامها ، كذلك استمر بعدها، وهو ان «معظم الكادحين ينتسبون الى فئة صغار المنتجين» ... ان النظرية التي تقع عند استخدامها بصورة منطقية في تناقض مع الوقائع هي نظرية غير صحيحة.

ان مسألة المعايير التي يمكن بمساعدتها فرز أسلوب الانتاج المسيطر بالغة التعقيد . وبالطبع ، ليس من اليسير حلها بسهولة . يحتاج هذا الى عمل جماعي كبير يقوم به المؤرخون ، والاقتصاديون ، والفلاسفة . اننا نتقدم هنا بالفرضية الاولية التالية : ان أسلوب الانتاج المسيطر هو ذلك الاسلوب الذي : أ ـ يتوافق اكثر من غيره مع المستوى المتحقق لتطور قوى الانتاج ويستجيب اكثر من غيره لمتطلبات تطورها اللاحق ؛ ب ـ ينمو بأسرع المعدلات ؛ ج ـ يحتل المواقع القيادية في الاقتصاد (يجب عدم الخلط بين المواقع القيادية في الاقتصاد وبين الميدان الاساسي للانتاج) ؛ د ـ يمارس تأثيرا حاسما على البنيان الفوقي ، يحدد الوجه الطبقي للبنيان الفوقي .

اننا الان نعرف فقط بالتجربة (وبالنظر الى بعض المجتمعات ـ بالتخمين) ، بأن هناك على الدوام وفي كل مكان تقريبا أسلوب انتاج مسيطر يمارس تأثيرا حاسما على المجتمع ويحدد وجود هذه التشكيلة او تلك . هذا علما بأنه في غالب الاحيان لم يكن أسلوب الانتاج المسيطر هو الوجه الغالب من حيث الوزن النسبي الكمي .

ان التأثير الحاسم للعبودية على حياة المجتمع الروماني ـ على الاقتصاد والبنيان الفوقي على حد سواء ـ (على الاقل حتى مرحلة اواخر الامبراطورية) ـ كما يبدو ، لا تثير اي شك . كما انه لا وجود لادنى شك ايضا في ان أسلوب الانتاج الرأسمالي كان يمارس تأثيرا حاسما على حياة المجتمع الفرنسي في مرحلة الثورة في القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر . وبالتالي ، هناك أوالية معينة ضرورية موضوعيا للعلاقات والارتباطات الاجتماعية يمارس من خلالها أسلوب الانتاج المسيطر الذي لا يكون كبيرا من حيث الوزن النسبي (بالمقارنة بأساليب الانتاج ، الانماط الاخرى) تأثيرا حاسما على المجتمع . ان المهنة الاساسية هي في الكشف عن هذه الاوالية ودراستها .

اننا في الوقت الذي نعترض فيه على معيار الوزن النسبي الكمي في تحديد أسلوب الانتاج المسيطر لا نحمل اي اعتراض على التحليل الكمي لاقتصاد المجتمعات ما قبل الرأسمالية . وعلى العكس ، اننا نعطيه اهمية عظمى . اننا نؤيد القيام ببحث شامل في المؤشرات الكمية للاقتصاد في العصور القديمة والقرون الوسطى، ودراسة مختلف العلاقات والارتباطات والموازين والتناسبات الكمية . بالطبع ، في مثل هذا البحث يجب الاخذ بالاعتبار ايضا للخواص النوعية للحجوم المدروسة. وباختصار ، اننا مع التحليل الذي يأخذ باعتباره الجانبين ـ الكمي والنوعي في وحدتهما الوثيقة . أما بخصوص معيار الوزن النسبي للنمط فان كوبيشانوف وميليكيشفيلي يأخذانه ، برأينا ، بسطحية الى حد ما ـ انهما يأخذان بالاعتبار فقط العلاقة الكمية الظاهرة للعيان (الوزن النسبي) غير المرتبطة بجميع العوامل الكمية والنوعية الاخرى .

لقد تناولنا حجج غوريفتش وسيدوف وبعض الباحثين الآخرين التي يعترضون بها على استخدام مقولة «التشكيلة» من اجل تحليل وتقييم المجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة . ان حججهم ، على ما يبدو لنا ، غير صحيحة ، ولا يمكن الموافقة على دعوتهم الى الانصراف عن تحليل النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي الى تصميم نماذج «سوسيولوجية ـ ثقافية» ، «دينية» ، «عائلية ـ تقليدية» ، «سياسية» ، وغيرها من النماذج . وبرأينا ، ان المعطيات الملموسة حول تاريخ العصور القديمة والقرون الوسطى يجب ان تحلل بمساعدة نفس المنهج ، من حيث المبدأ ، الذي يستخدم في تحليل وتقييم معطيات التاريخ الحديث والجديد. أما فيما يتعلق بالتشكيلة ، فانها تحتل في الجهاز المفاهيمي للمنهج احد الامكنة المركزية جدا .

ان التطابق الكامل للمجتمع الملموس مع هذه التشكيلة او تلك غير ممكن ولا معنى له ، ذلك انه لا وجود في التاريخ لتشكيلة في صورتها الخالصة . ان تحديد طابع المجتمع الملموس يتلخص ، كما يبدو لنا ، فيما يلي :

أ ـ فرز علاقات الانتاج باعتبارها البنية القاعدية للمجتمع ؛

ب ـ تحديد أسلوب الانتاج المسيطر ؛

ج ـ تحديد التكرارية والصحة ، او بحث الصفات القانونية العامة للنظام الاقتصادي للمجتمعات الملموسة المختلفة ، ولكن المنتمية الى تشكيلة واحدة.

د ـ الدراسة المركبة للمجتمع ـ ليس فقط لاسلوب الانتاج ، وانما ايضا للبنيان الفوقي المتوافق معها ، ذلك لان مفهوم التشكيلة يشمل هذا وذاك .

هـ ـ تحديد الصفات القانونية الجذرية للبنيان الفوقي التي ينتجها أسلوب الانتاج المسيطر . والمقصود هنا قبل كل شيء الطابع الطبقي لمؤسسات البنيان الفوقي المسيطرة ؛

و ـ تحديد التكرارية والصحة ، اي بحث الصفات القانونية العامة للبنيان الفوقي للمجتمعات الملموسة المختلفة ، ولكن التي تنتمي الى تشكبلة واحدة ؛

ز ـ تحديد خصوصية الاشكال الملموسة التي يتحقق من خلالها عمل القانونيات العامة في المجتمع المعني ؛

ح ـ تحديد «التشوهات» ، الانحرافات ، العناصر «غير النظامية» التي تتشابك في المجتمع المعني مع اساس بنية التشكيلة .

عندما تنجلي لنا هذه النقاط من خلال دراستنا لهذا المجتمع او ذاك نحصل على تقييم وثوقي صارم لطابع المجتمع المعني ، اي اننا نتعرف بشكل قاطع الى ان هذا المجتمع يتوافق مع تشكيلة محددة (يتوافق بوثوقية صارمة ، ولكنه ، بالطبع، لا يتطابق كليا مع المفهوم «الخالص» المجرد) . من حيث الجوهر ، نكون في هذه الحالة قد توصلنا الى معرفة الملامح القانونية الجوهرية للمجتمع المعني التي تتطابق مع الملامح القانونية الجذرية لمجتمعات ملموسة مختلفة اخرى ولكنها تنتمي الى نفس التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية .

وستحتل اهمية كبيرة عند تحليل وتقييم المجتمعات ما قبل الرأسمالية الملموسة مسألة التوصل الى نمذجة للتشكيلات وهي ما تحدث عنها بارغ وتشيرنياك [٥٥ ، ٤٤ ـ ٤٧ ، ٥٩] . ان تصميم جسر قوي من الوثوقية الصارمة بين التاريخي ـ الملموس وبين النظري ـ المجرد يتطلب البحث المفصل للتوصل الى السلّم الهرمي للنماذج الاساسية للتشكيلات وصورها الملموسة المختلفة القرب والبعد عنها (النماذج المشتقة حسب المناطق ، حسب العصور «القصيرة» ، الخ) .

هل يمكن التخلي عما يسمى باللوحة الخماسية ؟

لقد استخدم في مناقشات السنوات الاخيرة اصطلاح «اللوحة الخماسية» ليقصد به الاطروحة المعروفة حول التتابع القانوني للتشكيلات : المشاعية البدائية، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، والشيوعية .

يرى بعض الباحثين بأن لوحة التتابع القانوني للتشكيلات الخمس هي «دوغما ستالينية» ، و«تحريف ستاليني للماركسية» ولهذا السبب يجب التخلي عنها . ولقد اعلن مثل هذا الموقف ، على سبيل المثال ، العالم اليوغسلافي **ب. ديورديف** . ويعتقد المؤرخ الهندي **د.م. بانرجي** بأن «الاصرار على اللوحة العبودية ـ الاقطاعية ـ الرأسمالية» وعلى تصور «التطور الاحادي الخط للمجتمعات البشرية» هو «تلموديات ستالينية» . ويكتب **غ. ليفين** حول «اللوحة الستالينية للتشكيلات الاجتماعية الخمس» مؤكدا على ان اولئك الذين يتحدثون عن الاقطاعية في الصين انما يقومون «بتطبيق ميكانيكي للوحة الستالينية على التطور الصيني» [١٤٤ ، ٩٣ ؛ ٢٠٦ ، ٤٧ ؛ ٢٦١ ، ٢١٢ ، ٢٣٤] .

مضى زمن كان كل ما يكتبه فيه ستالين يعتبر حقائق غير قابلة للمناقشة . وفي الوقت الحاضر هناك مؤلفون عديدون يعارضون اية فكرة كانت مزيلة بتوقيع ستالين . ان كلا من هذين الطرفين المتضادين يعتبر خطيئة منطقية ، لانه يستبدل

البرهان على صحة او خطأ الاطروحة بالتقييم الايجابي او السلبي للاشخاص الذين يدافعون عن هذه الاطروحة .

ان نظرية التتابع القانوني للتشكيلات الخمس ليس من نتاج ستالين ، وانما هي نتاج مؤسسي الماركسية ـ اللينينية . لقد اقتصر دور ستالين على نشر النظرية بصورة مبسطة في مؤلفه «حول المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» .

لنعد الى المؤلفات الاساسية لـ **ماركس** ، **انجلز** ، **ولينين** ، مثل : **«بيان الحزب الشيوعي»** ، **«اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»** ، **«حول الدولة»** .

في «البيان» يجري الحديث حول تتابع المجتمعات الطبقية ـ العبودي ، الاقطاعي، والبرجوازي . وطبقا لـ «البيان» يجب ان يأتي المجتمع الشيوعي بعد المجتمع البرجوازي . ولقد اضاف انجلز ملاحظة للطبعة الانكليزية لـ «البيان» أوضح فيه ان النظام المشاعي البدائي كان سابقا للمجتمعات الطبقية [١٦ ، ٤٢٤ ـ ٤٢٦] . وهكذا نجد هنا التعبير واضحا لا يقبل الالتباس حول فكرة تتابع التشكيلات الخمس . ويعتقد بعض الباحثين بأن «البيان» يقصد الوضع الاوربي بالدرجة الاولى والطريق الذي سار عليه تطور الشعوب الاوربية [١٧٨ ، ٨٠ ؛ ٢٥٢ ، ٣٣] . تبدو لنا وجهة النظر هذه غير صحيحة . فرغم ان «البيان» يورد امثلة وصورا من التاريخ الاوربي ، ولكن ، انطلاقا من مضمونه العام ، فانه يتحدث عن تطور المجتمع البشري بكليته . ويتضح ذلك حتى من ملاحظة انجلز المذكورة اعلاه والتي يذكر فيها روسيا وايرلاندة والهند . في «اصل العائلة» يكتب **انجلز** حول العبودية والقنانة والعمل المأجور باعتبارها الاشكال العظيمة الثلاثة للاستغلال التي تميز العصور العظيمة الثلاثة للمدنية [٢١ ، ١٧٥] . وفي نفس المؤلف يكتب انجلز عن النظام المشاعي البدائي الذي يسبق المدنية الطبقية ، وعن المجتمع الشيوعي الذي يليها . وهكذا نجد هنا ايضا بوضوح فكرة تتابع التشكيلات الخمس .

واخيرا ، لنأخذ محاضرة لينين «حول الدولة» : «ان تطور جميع المجتمعات البشرية خلال آلاف السنين في جميع البلدان بدون استثناء يبين لنا قانونية وصحة تتابع هذا التطور بدءاً من مجتمع بلا طبقات ـ المجتمع البطريركي البدائي».. ثم ـ المجتمع القائم على العبودية ، المجتمع العبودي . لقد سارت على هذا الطريق كل اوربا المعاصرة ... كما سارت على هذا الطريق الاغلبية العظمى من شعوب بقية العالم ...

ولقد تلا هذا الشكل في التاريخ شكل آخر هو حق القنانة ... حيث كان الانقسام الاساسي للمجتمع هو انقسامه الى اقطاعيين وفلاحين اقنان ...

وخلال القرن الثامن عشر ، وبالاصح ـ منذ نهاية القرن الثامن عشر ، وخلال القرن التاسع عشر قامت الثورات في العالم كله ... استبدال احد اشكال المجتمع بشكل آخر ـ قيام الرأسمالية مكان القنانة ...» [٣٨ ، ٧٠ ـ ٧١] .

ويتضح بجلاء هنا ايضا ان لينين يتحدث في مؤلفه هذا عن «اللوحة الخماسية» للتطور التاريخي .

ويعترف الكثيرون من الماركسيين الاجانب سواء من انصار «اللوحة الخماسية» ام من خصومها ، بأنها لم تكن من نتاج ستالين ، بل من نتاج مؤسسي الماركسية — اللينينية [٢٠٣ ، ٤٧ ؛ ٢٤٠ ، ٦] .

ينطلق بعض الباحثين من انه في ايام ستالين كان المؤرخون والفلاسفة يستخدمون لوحة التشكيلات الخمس بطريقة دوغمائية جدا . وعلى سبيل المثال، يكتب **ج. شينو** : «ان ما يجب ان نعيد النظر فيه ليس مبادىء المادية التاريخية نفسها ، وانما فقط تفسيراتها الميكانيكية والدوغمائية ، التي ظهرت في فترة عبادة الفرد ، وبالتحديد ، عندما ساد الاعتقاد بأن كل شعب في العالم سار في مراحل التطور نفسها (الشيوعية البدائية ، العبودية ، الاقطاع) وفي هذه المراحل فقط. في ذلك الوقت لم يستثن الا النظام الرأسمالي ، وذلك لان النشاط الواعي للطبقة العاملة وممثليها السياسيين يسمح للثورة الاشتراكية ان «تقفز فوق مرحلة واحدة» — المرحلة الرأسمالية» [٢١٧ ، ٤٠] .

ويكرر **ي. هوبسباوم** الفكرة نفسها تقريبا في مقدمته لمخطوطات ماركس التي نشرت في انكلترا مؤخرا : «لقد تعرضت نظرات ماركس حول مسائل تتابع التشكيلات الى تسطيح وكانت تصور وكأن هناك فقط «سلّم واحد تصعد عليه البشرية بكاملها درجة درجة» [٢٥٢ ، ٥٤] . وأخيرا ، يكتب **ج. سيوري — كنال** بأن نظرية «المراحل الخمس» خفضت الماركسية حتى مستوى «فلسفة التاريخ» ، اي حولتها الى نظام «مرسوم مسبقا وبشكل صارم» يحاولون اخضاع الواقع له [٢٩١ ، ٦] .

لن ينفي احد ، بالطبع ، ان احد نتائج عبادة الفرد كان هجوم الدوغمائية على علم التاريخ . ولكن من اجل الموضوعية نقول ان الامر لم يصل يوما الى حد حشر جميع المجتمعات البشرية تحت مظلة واحدة . ولم يكن العلم السوفييتي في يوم من الايام في الوضع الذي يكتب عنه شينو ، فلم يقل يوما بأن جميع شعوب العالم ملزمة بالمرور بمرحلتي العبودية والاقطاعية . وخلال الثلاثينات — وحتى الخمسينات كان علماء التاريخ السوفييت يكتبون غالبا بأن عددا من الشعوب الاطراف المستعمَرة سابقا في ظل روسيا القيصرية (على سبيل المثال ، الشعوب الشمالية) قد قفزت في تطورها ليس فقط فوق المرحلة الرأسمالية ، بل ايضا فوق مرحلتي العبودية والاقطاعية . لقد انتقلت من المشاعية البدائية الى الاشتراكية في ظل المساعدة الاخوية للشعب الروسي والشعوب السوفييتية الاخرى . وفي مناسبات كثيرة كان علماء التاريخ السوفييت يؤكدون بأن الغالبية العظمى من شعوب بلادنا قد تجاوزت في تطورها التشكيلة العبودية وانتقلت من المشاعية البدائية الى الاقطاعية . وعلى سبيل المثال ، فقد كان هذا هو موقف العلامة الكبير في تاريخ الفلاحين الروس الاكاديمي **ب.د. غريكوف** . وكانت هذه الافكار تنتشر على نطاق واسع في المطبوعات ، بما في ذلك الكتب الدراسية [انظر ، على سبيل المثال ، ٢٠٢ ، ١١] . كما ان العلماء السوفييت كانوا على الدوام يعتبرون بأن الشعوب الجرمانية ايضا قد تجاوزت بشكل اساسي التشكيلة

العبوديـة .

اننا نتوصل اخيرا الى الاستنتاج بأن الادعاء بأن فكرة تتابع التشكيلات الخمس كانت «دوغما ستالينية» هو ادعاء غير صحيح من جميع الجوانب .

فما هي الحجج الاخرى التي تطرح في معارضة «اللوحة الخماسية» ؟

يرى البعض بأن «اللوحة الخماسية» تعكس فقط قانونيات تاريخ اوربا وليست صالحة لتحليل تاريخ المناطق الاخرى . يكتب **م.آ. فيتكين** : «لقد اصطدم البحث النظري للمستشرقين بعقبات كان من الصعب تجاوزها . فالباحثون كانوا يحاولون عادة تطبيق النظام الاجتماعي في الشرق على هذه الدرجة او تلك من التطـور الاجتماعي في اوربا . وبما انه لم تتجاوز المعرفة بتاريخ اوربا الالف الاول قبل الميلاد الا بصورة أولية جدا ، فان الابحاث النظرية كانت تتوقف بصورة عامة امام اختيار : إما العبودية ، او الاقطاعية ، وربما كانت الراسمالية احيانا من هـذه الاختيارات . الا ان المعطيات الواقعية المتراكمة برهنت مع الزمن على عدم صحة مثل هذه الافكار» [٧١ ، ٤٠] .

يكتب **ي. بانو** : «ان اللوحة التقليدية (المشاعة البدائية ، العبودية ، الاقطاعية) لم تقدم لنا امكانية الفهم الواضح للمجتمعات الشرقية ، وبالاخـص الشروط الاجتماعية وتطور الاتجاهات الفلسفية في الشرق القديم» [٢٠٧ ، ٥٣] . ويـرى **ج. سيوري ـ كنال** بأن التتابع المرسوم على اساس دراسة تاريخ حوض البحـر الابيض المتوسط والمناطق المجاورة من اوربا ـ النظام المشاعي البدائي ، العبودية، الاقطاعية ، الرأسمالية ـ لا يوافق في حلقتيه المتوسطتين افريقيا السـوداء [١٧٦ ، ١٠٧ ـ ١٠٨] .

ان التأكيد على ان «اللوحة الخماسية» لا توافق آسيا وأفريقيا وامريكـا ما قبل كولومبس هو ، على الاقل ، موضع جدال ـ فكثير من علماء التاريـخ الماركسيين ، ومنهم ذوي الشهرة الكبيرة ، يتمسكون بوجهة النظـر المعاكسة . فالاكاديمي **ي.آ. كوسمينسكي** يعتبر تتابع التشكيلات الخمس قانونية لتطـور مجموع البشرية [١١٤ ، ٢٠٨ ـ ٢٠٩] . والاكاديمي **س.د. سكازكين** ، في حديثه امام ندوة لمناقشة مسألة انتقال المجتمع ما قبل الطبقي الى مجتمع طبقي أكد على ان «تقدم وتتابع التشكيلات المشاعية البدائية والعبودية والاقطاعية والراسمالية والاشتراكية هو قانون عام للتطور التاريخي العالمي ...» [١٤٥ ، ١٩٩ ـ ٢٠٠] . ويدافع **ب.ف. بورشنيف** بحزم عن «اللوحة الخماسية» . وقد يعترض معترض، بحق ، بأنه لا كوسمينسكي ، ولا بورشنيف ، ولا سكازكين ، من المستشرقين . فما هو اذن راي المستشرقين ؟ اذا اخذنا برأي **فيتكين** تقول بأن «اللوحـة الخماسية» تضع امام المستشرقين «عقبات يصعب تجاوزها» . هذا بينما نجـد الاكاديمي **ن.ي. كونراد** ، الذي أولى اهتماما كبيرا للمسائل التاريخية للغـرب والشرق يقف موقفا معاكسا تماما لموقف فيتكين : «لقد ساعدت المبادىء العامـة التي امكن التوصل اليها على اساس تاريخ الشعوب الاوربية المستشرقين لكـي

يفهموا بشكل صحيح ما شاهدوه في التطور التاريخي الذي مر به الشرق . في الحقيقة كان انتصارا للماركسية ان تظهر في تاريخ هذه البلدان نفس التشكيلات التي ظهرت في معطيات تاريخ الشعوب الاوربية ، وبالاخص التشكيلة العبودية في القديم ، والتشكيلة الاقطاعية في القرون الوسطى» [١١٢ ، ١٨] .

واذا كان **بانو** يرى بأن «اللوحة الخماسية» لا توفر امكانية التفسير الصحيح لتطور الافكار الفلسفية في بلدان الشرق فان **كونراد** يكشف عن تشابه مشير وتقارب في التيارات الفلسفية ـ السياسية والادبية الاساسية للغرب والشرق في العصر القديم والقرون الوسطى (١٥) . وبرأينا ، تحظى بأهمية بالغة ملاحظة **كونراد** بأن الانتقال من العصر القديم الى العصر الوسيط ثم لاحقا الى العصر الحديث قد ترافق بشكل اساسي بتغيرات متشابهة على المستوى الفكري ـ الفلسفي لدى المجتمعات الغربية والشرقية على حد سواء . وخلال المناقشات التي جرت في معهد شعوب آسيا التابع لاكاديمية العلوم السوفييتية في ايار عام ١٩٦٥ قدم كثير من المستشرقين دفاعات حازمة عن النظرية الشائعة حول التتابع القانوني للتشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية (**غ.ف. كيم ، ف.ن. نيكيفوروف، آ.غ. كريموف ، م.آ. كوروستوفتسوف ، ف.ا. تودر** ، وغيرهم) [١٤١ ، ٤ ، ٩ ـ ٣٢ ، ٣٤ ـ ٤١ ، ٥٦ ـ ٥٨ ، ١٩٧ ـ ٢٠١] . ويمكن ان نذكر مؤلفين آخرين كثيرين يؤيدون «اللوحة الخماسية» . ولكن ليس هذا هو المهم ، ذلك ان الجدال العلمي لا يحل بعدد الاصوات . لقد استشهدنا بآراء عدد من علماء التاريخ ، ومنهم المستشرقون ، فقط لكي نبين بأن موضوعة فيتكين وغيره ، القائلة بأن نظرية تتابع التشكيلات الخمس لا تقبل التطبيق على تاريخ آسيا وأفريقيا ، هي موضوعة لا تحظى بالتأييد العام .

كان يمكن اعتبار عدم انطباق «اللوحة الخماسية» على العالم غير الاوربي مؤكدا لو ان احدا ما اكتشف في افريقيا او في آسيا او امريكا تشكيلات اخرى تخرج عن اطار هذه اللوحة . ان هذا ، كما سنبين لاحقا ، لم يؤكده احد بعد ولم يبرهن احد بعد على وجود أسلوب انتاج آسيوي في هذا البلد او ذاك ، مختلف مبدئيا عن العبودية او الاقطاعية . وكان بالامكان ايضا اعتبار «اللوحة الخماسية» غير قابلة للاستخدام لو ان احدا ما توصل الى ان تتابع التشكيلات في البقاع غير الاوربية كان «معكوسا» ، اي ، على سبيل المثال ، لم تكن الاقطاعية هي السابقة للرأسمالية ، بل ، على العكس ، الرأسمالية هي السابقة للاقطاعية ، والاقطاعية ـ العبودية . فكما هو معلوم ، ان التاريخ لم يعرف مثل هذه الحالة . واذا كان الكثير من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا قد تجاوز هذه التشكيلة او تلك فان مثل هذا التطور لا يخرج اطلاقا عن اطار «اللوحة الخماسية» .

---

١٥ ـ انظر : مقال «بوليب سيماتسيان» ، «العصور الوسطى في العلم التاريخي» ، «كسان يو وبداية عصر النهضة الصينية» ، «الشعراء الثلاثة» . كذلك دوفو في كتابه «ثمانية مواقف عن الخريف» ، و«فلسفة البعع الصيني» ، «عصر الانبعاث» و«معنى التاريخ» .

ان الحجة التي غالبا ما تطلق ضد «اللوحة الخماسية» تتلخص في ان تتابع التشكيلات لم يكن ثابتا ، وكان يتعرض الخرق في تاريخ معظم الشعوب ، وبأن الاستثناءات والانحرافات عنه كانت اكثر من القاعدة . بالفعل ، في تاريخ آسيا وافريقيا وأمريكا ، وحتى في اوربا ، يصعب ايجاد الامثلة على تطور سار بما يتطابق بشكل صارم مع «اللوحة الخماسية» بدون اية انحرافات . وعلى هذا الاساس يتوصل عدد من المؤلفين الى الاستنتاج التالي : ان الفهم الماركسي للتطور التاريخي ـ العالمي ، باعتباره تبدلا تقدميا للتشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية، يبقى راسخا ؛ اما بالنسبة لتتابع التشكيلات المحددة ، فهو مسألة البحث الملموس [٨٩ ، ١٥٣ ـ ١٥٤] . يكتب **يو٠ي٠ سيميونوف** : «بالنسبة لمسألة عدد التشكيلات التي وجدت ونظام حلول بعضها محل البعض الآخر ، فان المادية التاريخية لا تستطيع ، لوحدها وبدون المعطيات التاريخية الملموسة ، ان تعطي الجواب عليها. ان هذه المسألة لا تتعلق بالمنهجية العامة للبحث التاريخي بقدر ما تتعلق بالبحث التاريخي نفسه . انها مسألة الوقائع» [١٦٩ ، ٨٨] . ويقف موقفا مشابها كذلك **ل٠س٠ فاسيليف** ، و**ي٠ هوبسباوم** ، اذ يعتبر **فاسيليف** بأنه يجب عدم طرح مسألة التتابع القانوني للتشكيلات على نطاق «المجتمع البشري بكامله» ، حيث «في مثل هذا الموقف يفقد أي بحث ملموس معناه : وكأن الامر محدد مسبقا وهو ان المجتمعات القديمة ـ عبودية ، ومجتمعات العصور الوسطى ـ اقطاعية» [١٤١ ، ١٢٠ ؛ ٢٥٢ ، ٢٥] .

وهكذا نجد انهم ، بحجة ان «الانحرافات والاستثناءات كانت اكثر من القاعدة» يقترحون التخلي عن «اللوحة الخماسية» . في مثل هذه الحالة يجب حل مسألة تتابع التشكيلات على اساس المعطيات الملموسة ، اي ، بالنسبة لكل بلد على حدة. برأينا ، ان خطيئة العلماء الذين يقفون هذا الموقف تكمن في نظرتهم الى نظرية التتابع التقدمي للتشكيلات الخمس وكأنها «قاعدة» ما يجب الحفاظ عليها بصورة ميكانيكية . لكن الامر ليس كذلك . فهذه النظرية ليست قاعدة على الاطلاق ! انها ليست عقيدة جامدة (دوغما) ! انها ـ حقيقة نسبية . فهي تعكس الخط العام لتطور عموم البشرية ، لا اكثر من ذلك . لنفترض ان معظم شعوب الارض قد تجاوزت في تطورها فعلا التشكيلة العبودية ، فهذا لا يلغي واقعة ان العبودية كانت مرحلة ضرورية على طريق التقدم البشري العام . لقد اصبح معلوما الان ان بعض بلدان آسيا وأفريقيا تتجاوز في تطورها الرأسمالية كتشكيلة . ولكن هل يمكن الوصول من ذلك الى استنتاج بأن الرأسمالية ، بشكل عام ، لا تعتبر مرحلة ضرورية على طريق التقدم البشري ـ العالمي ؟ وهل يمكن ان تكون موضع شك واقعة ان الرأسمالية هي تشكيلة اكثر تقدمية بالمقارنة بالاقطاعية ، وبالاحرى ، بالعبودية ؟

وهل هناك حاجة على العموم الى مفهوم الخط العام للتطور البشري ؟ وهل يكون سيميونوف وفاسيليف محقان في القول بأنه يجب الاحتفاظ على النطاق العالمي فقط بمبدأ التقدم «عاريا» ، بينما بالنسبة لكل بلد على انفراد يتوجب وضع

لوحة ملموسة جديدة لعدد التشكيلات وتتابعها ؟ اننا لو وافقنا على هذا الرأي لفقدنا فهم القوانين الاساسية للتاريخ . فاذا رفضنا مفهوم الاتجاه العام للتطور، فان اللوحات الملموسة لتتابع التشكيلات بالنسبة لكل بلد تصبح غير قابلة للتفسير، وغير مفهومة . انها ستظهر كقفزات عبثية . وعلى سبيل المثال ، لقد تجاوزت منغوليا الراسمالية . كيف نستطيع تفسير هذه الواقعة فيما لو وضعنا لمنغوليا لوحة منفردة لتتابع التشكيلات ؟ كيف نتمكن من تفسير هذه الواقعة بشكل منعزل كليا عن الوضع البالغ الاهمية وهو انه على النطاق العالمي يجري الان الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ؟ يؤكد **سيوري ــ كنال** بأن لوحة التشكيلات الخمس غير قابلة للتطبيق على افريقيا الاستوائية . فعلا ، لو اعتبرنا هذه اللوحة «قاعدة» فانه لا عمل لهذه القاعدة في افريقيا الاستوائية . فأمام بعض بلدان هذا الاقليم تظهر الان امكانية الانتقال من مجتمع طبقي مبكر الى طريق التطور اللارأسمالي ، ثم الى الاشتراكية ، متجاوزة تقريبا جميع التشكيلات الاستغلالية . ولكن هل يستطيع سيوري ــ كنال تفسير هذه الخصوصية في التطور بشكل منعزل عن ذلك الخط «الخماسي» العام الذي أوصل العالم الى الوضع الحالي .

وأخيرا ، سنضرب مثلا آخر . في اوربا الغربية تجاوزت الشعوب الجرمانية التشكيلة العبودية . فهل يمكن تفسير ذلك بشكل منعزل عن الدور الذي لعبته في تاريخ الجرمان التراث الرومي القديم ؟ وبكلمة مختصرة ، بمقدار ما يعتبر التاريخ تطورا لعموم البشرية ، وليس تطورا لكل بلد او لكل قارة على انفراد ، بمقدار ما يستحيل التخلي عن بحث الخط العام للتطور ــ عن دراسة قوانين تتابع التشكيلات على النطاق العالمي .

اننا نتفق مع بورشنيف في وجهة نظره : «ان النظرية الماركسية في التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية ... يجب ان لا تفهم على انها نظمنة Systematization او نمذجة ، وانما كاتجاه عام للتطور التاريخي للبشرية بشكل عام ، يشترط الخصوصية في تطور الاجزاء المنفردة . ان هذه النظرية ضرورية باعتبارها تعكس قانون تقدم المجتمع البشري» [١٤٦ ، ١٤٧] .

وبالنتيجة ، فاننا مع «اللوحة الخماسية» ولكننا لا نعتبر على الاطلاق بأن نظرية التتابع القانوني للتشكيلات الخمس قد بلغت صورتها النهائية ولم تعد في حاجة الى متابعة لاحقة . وعلى العكس ، ان هذه النظرية يجب ان تطور بما يتفق مع المعطيات الواقعية المستجدة الواسعة ، وبالاخص مع معطيات تاريخ الشرق ، وافريقيا ، وأمريكا ما قبل كولومبس . وفي المستقبل يجب ان تدرس بالتفصيل مسائل قانونية الانتقال من تشكيلة الى تشكيلة اخرى . فما هو الاساس الذي تستند اليه هذه القانونيات وكيف تتحقق ؟ باعتقادنا ، ان الدراسة اللاحقة لـ «اللوحة الخماسية» يجب ان تسير في الاتجاهات الرئيسية التالية :

١ ـ معايير تقدمية التشكيلات :

في مكان معروف من مقدمة «في نقد الاقتصاد السياسي» ينظر ماركس الى التتابع التاريخي لاساليب الانتاج باعتباره «المراحل التقدمية للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية» . وبهذا الشكل ، فان التتابع التاريخي لاساليب الانتاج والتشكيلات الموافقة لها ليس مجرد تتابع فحسب ، بل هو خط محدد للتطور ، انتقال من الادنى الى الاعلى .

وتحتل اهمية استثنائية مسألة معايير تقدمية التشكيلات ـ لماذا نعتبر تشكيلة ما اكثر تقدمية بالمقارنة بالاخرى التي سبقتها ، ولماذا نعتبر التشكيلة التالية اكثر تقدمية منها . وهكذا ، من اجل الوقوف على الطريق الصحيح في مجال بحث قانونيات الانتقال من تشكيلة الى اخرى من الضروري قبل كل شيء الوصول الى تصور واضح حول الفروق بين التشكيلات من ناحية تقدميتها ، ذلك انه في هذا بالضبط تكمن جذور دياليكتيك العلاقات المتبادلة للتشكيلات ، ـ في هذا الخصوص تتميز بعضها عن بعض (حسب درجة التقدمية) ، وفي هذا الخصوص ايضا ترتبط بعضها ببعض (كدرجات لتطور واحد متقدم) . وباختصار ، تتلخص المسألة على الشكل التالي : درجات اي تقدم ، واية تغيرات ، واية ترقيات ، تمثل التشكيلات ؟

يرى بعض المؤلفين ان مسألة معايير تقدمية التشكيلات ما زالت لم تدرس في شكل كامل بعد ، وبشكل عام ، فانها لم تدرس حتى السنوات الاخيرة . وهذا هو ، على سبيل المثال ، راي **ج.ج. غوبلو** :

«يجب التخلي عن اللوحة الستالينية لاساليب الانتاج الخمسة ، المتعادلة **كليا** من حيث قوانين تطورها . وليس سبب ذلك ، بل ولا حتى السبب الرئيسي لذلك ، هو انها اهملت ادخال شكل خاص ما من اشكال العلاقات الانتاجية في هذه **السلسلة** . ان الخطيئة الاكثر خطورة يكون كشفها اكثر صعوبة . فالخطيئة الاخطر تكمن في انه في هذه «التسلسلية» ، اذا سمح لنا التعبير ، في هذه **التعادلية** المصطنعة ، عندما لا تؤخذ بالاعتبار الفروق بين «المراحل» والتي تتلخص في ان بعض «المراحل» تكون اقل **شمولية** ، والاخرى اكثر **شمولية**... ان الخطيئة الاخطر ، اذن ، تكمن في ان «المراحل» لا تفهم في جوهر الامر كدرجات مختلفة التطور على سلم التطور الحاضر» [٢٤٢ ، ٦٩] .

في الاستشهاد المقتطف اعلاه يعبر غوبلو عن فكرتين . اولا : ان «اللوحة الخماسية» ، في الصورة التي شرحها ستالين ، تفتقر الى فكرة التطور ، تفتقر الى معايير التقدمية ، فهي تعرض التشكيلات في سلسلة كوحدات متكافئة الاهمية . وثانيا : ان معيار التقدمية يجب ان يكون درجة العالمية (الشمول) ، اذ ان التاريخ يصبح عالميا بنتيجة تطوره فقط ، وهو لم يكن عالميا منذ البداية .

في البداية سنقول بضع كلمات بخصوص «العالمية» (الشمولية) . ففي الايام الاخيرة يطرح هذه المسألة مؤلفون كثيرون ، وتنتشر على نطاق متزايد الاتساع

فكرة مفادها ان التشكيلات ما قبل الرأسمالية كانت أقل عالمية بدرجة كبيرة من الرأسمالية ، وبأن المسألة الاهم في تقدم التاريخ هي العالمية المتزايدة لاشكال الحياة الاجتماعية في حدود الكرة الارضية بكاملها . ان هذه الفكرة تعتبر ، في رأينا ، موضع جدال . ففي القديم ايضا كان هناك الكثير من العالمية ، لو اخذنا، لنقل ، البنيات المشاعية . فهذه الظاهرة كانت شائعة في كل مكان ، وكانت أشكال التطور متشابهة جدا . وكذلك كانت متشابهة جدا البنيات العائلية ـ المشاعية ـ فالعائلة الرومانية كان لها نظائر كثيرة في بلدان الغرب ، وفي بلدان الشرق . ومن جهة اخرى ، في عصر الرأسمالية نشطت عوامل قوية جدا كانت بضرورة موضوعية تخرق عالمية التطور . ونقصد هنا الامبراطوريات الاستعمارية . فلم يكن نشوء هذه الامبراطوريات صدفة ، انما كان نتيجة ضرورية للرأسمالية . لقد أدى قيام الامبراطوريات الاستعمارية ، بالطبع ، الى زرع الانتاج الرأسمالي في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا . وكما اشار لينين ، «فان الانتاج الرأسمالي يزرع اكثر فأكثر في المستعمرات» [٣٢ ، ٣٥] . ولكن قيام الامبراطوريات الاستعمارية كان له نتيجة هامة اخرى ايضا ـ فلقد أدى بصورة قسرية الى تعطيل التطور التاريخي للشعوب المستعمَرة والى انشاء أشكال كولونيالية خاصة بها في الحياة الاقتصادية والسياسية (انتاج أحادي ، رأس مال كمبرادوري ، سلطة كولونيالية) . فعالم الرأسمالية لم يكن شموليا ، وانما مقسما الى دول استعمارية ومستعمرات . وهكذا ، فان مسألة في اي زمان كانت درجة العالمية اكبر ـ في القديم ، في العصور الوسطى ، ام في العصر الحاضر ـ ، ما تزال موضع جدال . وعلى اي حال ، لا يوجد مبرر كاف لاعتبار درجة العالمية المعيار الرئيسي لتقدمية التشكيلات .

تبدو لنا ملاحظة غوبلو ، بأنه لم يكن عند ستالين معايير لتقدمية التشكيلات وانه كان يرى هذه التشكيلات متكافئة الاهمية في التطور ، غير مبررة . ففي مؤلفه «حول المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» وفي المكان الذي يتحدث فيه عن تتابع اساليب الانتاج الخمس ، يؤكد **ستالين** اكثر من مرة بأن كل أسلوب انتاج جديد يتميز عن سابقه بمستوى اعلى من تطور قوى الانتاج [١٠٣ ، ١١٥ ـ ١٢٤].

لقد كان **مستوى تطور قوى الانتاج** دائما ، وما زال يعتبر الان ، المعيار المعترف به على العموم لتقدمية التشكيلات . ومن المثير للفضول ان نلاحظ بأن غوبلو نفسه من انصار هذا المعيار [٢٤١ ، ٢١] ، الى جانب القسم الاعظم من الماركسيين ، وبمن فيهم بعض انصار أسلوب الانتاج الآسيوي [انظر ، على سبيل المثال ، ٢٦٩ ، ٢١ ؛ ٣٠١ ، ١٦٥ ـ ١٦٧] .

تتلخص المسألة بكاملها في كيفية تحديد مستوى تطور قوى الانتاج ومقارنته، أي ممّ بالضبط يتألف هذا المعيار ؟ ان هذه المسألة معقدة ، وبالاخص عند مقاربة الابحاث التاريخية الملموسة . فحسب اية علائم يمكن تحديد ان مستوى تطور قوى الانتاج في بلد معين في عصر معين كان اعلى منه في بلد آخر او في عصر آخر ؟

لقد اشارت بشكل جيد الى صعوبة هذه المسألة **ي. فيلسكوبف** [٣٠١ ، ١٦٥ — ١٦٧] . وبالفعل ، ما هي العلائم التي تؤخذ من اجل تحديد مستوى تطور قوى الانتاج : حسب طبيعة المواد المستخدمة (العصر الحجري ، العصر البرونزي ، العصر الحديدي ، والآن «عصر السبائك» ، «عصر اللدائن» ، وأخيرا ، «عصر المواد المشعة») ، او حسب طبيعة مصادر وأساليب تحويل ونقل الطاقة (عصر استعمال القوة العضلية للانسان والحيوانات ، عصر البخار ، عصر الكهرباء ، عصر الذرة) ، او حسب درجة تطور التعاون (التعاون البسيط ، والتعاون المعقد) ، او حسب التعمق المستمر لتقسيم العمل ؟ ان اخذ جميع هذه السمات بالاعتبار عند تحديد ومقارنة مستويات تطور قوى الانتاج ضروري ، بالطبع ، ومفيد ، ولكن السمة الاساسية ، المركبة والشاملة والتي تميز بشكل رئيسي تأثير مستوى تطور قوى الانتاج على كامل بنية المجتمع هي انتاجية العمل . لقد أكد **ماركس** بأن النظام الاقتصادي ، في نهاية المطاف ، النظام السياسي «يوافق درجة معينة لتطور أسلوب العمل ، وبالتالي ، القوة الانتاجية الاجتماعية لاسلوب العمل» [١٢ ، ٣٥٤] . ان «انتاجية العمل — حسب كلمات **لينين** — هي ، في نهاية المطاف ، الاكثر اهمية من اجل انتصار النظام الاجتماعي الجديد» [٢٦ ، ٢١] . ان كل تشكيلة تموت وتتحلل فقط بعد ان يصبح نظامها الاقتصادي كابحا للنمو اللاحق لانتاجية العمل . وكل تشكيلة جديدة تتوطد وتزيل نهائيا سابقتها فقط بعد ان يصبح نضالها الاقتصادي قادرا على توفير انتاجية عمل اعلى .

ان مفهوم انتاجية العمل بحد ذاته غير معقد . فالقاموس الاقتصادي يعرفه بما يلي : «انتاجية العمل هي ثمرة وفعالية النشاط الانتاجي للناس ، معبرا عنها بالعلاقة بين نفقات العمل (على نطاق المجتمع ، والفرع ، والمشروع ، والعامل الواحد) وكمية الخيرات المادية المنتجة (في صورة نقدية او عينية) في وحدة الزمن» [١٥٨ ، ٢٠٠] . ان الامر المعقد جدا هو كيف تتحدد انتاجية العمل في هذا المجتمع او ذاك من المجتمعات القديمة او الوسطى .

كما كنا قد بينا اعلاه ، لم يكن للاحصاء وجود حتى القرن التاسع عشر . ولا يمكن الافتراض بأنه في وثائق الماضي يمكن ايجاد معطيات جاهزة عن انتاجية العمل . الا انه ، برغم كل تعقيد المسألة ، تبدو ممكنة الحل (انها تُحل الان الى درجة معينة من قبل علماء التاريخ ، بمن فيهم المستشرقون) [انظر ، على سبيل المثال ، ٤٧ ، ١٩ — ٢٨ ، ٥٣ ، ٦٩ — ٧٠] . وسنعود الى ذلك بتفصيل اكبر لاحقا) . فباستخدام جميع المعطيات الواقعية المتحققة ، وبتعريضها للتحليل الشامل ، وبالاخص ، بمعاملتها بواسطة الاساليب الرياضية المعاصرة (كان تعاون علماء التاريخ والاقتصاد والرياضيات في هذا الميدان مثمرا للغاية) ، سيتمكن علم التاريخ ، على ما نأمل ، من الحصول على حجوم مقارنة هامة ، تعكس انتاجية العمل في المجتمعات القديمة والوسطى . فلو امكن تحديد : كم كان عدد المنتجين المباشرين الذين يوفرون الحياة لانسان واحد لا يعمل (ان هذا المؤشر يعكس بتحديد كبير ، وان كان بشكل غير مباشر ، انتاجية العمل الاجتماعي) في مصر القديمة ،

في روما القديمة ، في فرنسا العصور الوسطى ، في الصين العصور الوسطى ، وهكذا؟ ولو كان بالامكان مقارنة المعطيات المتحصلة ـ هل هي متماثلة، او متماثلة تقريبا في مصر القديمة وروما القديمة؟ (وفي هذا المجال سيكون من الضروري تصحيح هذه الارقام بعد اخذ الشروط الجغرافية بالاعتبار) وما اذا كانت هذه المعطيات واحدة في فرنسا والصين العصور الوسطى ؟ وهل سيلاحظ (بمقارنة هذه المعطيات) فرق واضح بين المجتمعات القديمة ، من جهة ، والعصور الوسطى ـ من جهة اخرى؟ فلو امكن ، لاحقا ، الحصول على معطيات عن كمية الانواع الهامة من المنتجات الزراعية بالنسبة للعامل الواحد في العام في المجتمعات القديمة والمجتمعات الوسطى ، ولو امكن مقارنة هذه المعطيات ـ وباختصار ، لو امكن اجراء تحليلات واسعة والحصول على ارقام مقارنة حسب المجتمعات والعصور المختلفة ، فان مناقشاتنا حول ما اذا كانت التشكيلة التي سادت في القديم والعصور الوسطى هي تشكيلة واحدة («الاقطاعية الخالدة» ، او أسلوب الانتاج «الآسيوي» بالنسبة للشرق) او ما اذا كانت هناك تشكيلتان (العبودية والاقطاعية) ستخرج بحل سريع على أرضية صلبة من الوقائع الاقتصادية .

ان مستوى تطور قوى الانتاج يعتبر المعيار الاكثر اهمية لتقدمية التشكيلات، ولكنه ليس المعيار الوحيد . لقد بيّن **بورشنيف** بأن هنا معيارين آخرين ، اذا كنا نقصد التشكيلات الطبقية التناقضية : الاول ـ درجة انعتاق المشتغل ؛ والثاني ـ دور الصراع الطبقي في الاقتصاد [١٦١ ، ٢١١ ـ ٢١٥ ، ٢٤٩ ـ ٢٥٤] .

درجات انعتاق المنتجين : في المجتمعات القديمة كان المنتجون المباشرون يتعرضون لاستغلال قاس شديد يصل حتى الاستعباد . في العصور الوسطى سادت أشكال أخف (التبعية الشخصية للفلاحين والحرفيين الى الاقطاعيين لهذه الدرجة او تلك) ، في العصر الحديث ـ العمال الأجراء احرار حقوقيا ، ويتحقق الاستغلال بشكل اساسي بمساعدة التبعية الاقتصادية . وهكذا ، فان «الاشكال الثلاثة للاستغلال» تظهر كمراحل متتابعة ثلاث لعملية حلول التبعية الاقتصادية للمشتغل في الانتاج محل التبعية الشخصية ، كدرجات لانعتاق العاملين في الانتاج ، الامر الذي لم يكن ممكنا بدونه رفع اهتمامه بنتائج عمله» [١٦١ ، ٢١٢]. ان بورشنيف يربط ، بحق ، عملية انعتاق العاملين بتحسن ادوات الانتاج ، بتعقد تكنولوجيا الانتاج وارتفاع انتاجية العمل ، اي ان الانعتاق يجري بقوة الضرورة الموضوعية .

دور الصراع الطبقي في الاقتصاد : يحدد **بورشنيف** هذا المعيار على الشكل التالي : «لم يكن الصراع الطبقي ليستطيع ان يلعب دورا متماثلا كعنصر من عناصر الحياة الاقتصادية في مختلف التشكيلات الطبقية ـ التناقضية . ففي ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي لا معنى للقانون الاقتصادي الاساسي بدون نضال البروليتاريا ، وتوقف هذا النضال يعادل عودة المجتمع الى العبودية ؛ أما في ظل العبودية فالدور الاقتصادي لمقاومة المنتجين المباشرين للاستغلال كان ، على

العكس ، بالمقارنة بالرأسمالية ، محدودا جدا . ويقف أسلوب الانتاج الاقطاعي في منتصف الطريق بين هذين النموذجين . ففي الاقطاعية كانت مساهمة الصراع الطبقي في الحياة الاقتصادية ، في تشكيل علاقات الانتاج ، في تحقيق القوانين الاقتصادية ، اعلى بما لا يقاس مما كانت عليه في أسلوب الانتاج العبودي ، ولكن ادنى بما لا يقاس مما هي عليه في أسلوب الانتاج الرأسمالي . وفي هذا يظهر ارتفاع دور الجماهير الشعبية في التاريخ» [١٦١ ، ٢٥١ ــ ٢٥٢] .

وهكذا ، فان الحديث يدور ليس حول حدة الصراع الطبقي بحد ذاته (في القديم قامت ايضا معارك طبقية حادة جدا) ، وانما حول الى اي درجة كانت قوية ومنتظمة تأثيرات الصراع الطبقي اليومية على الحياة الاقتصادية للمجتمع ، اي حول قوة دور الصراع الطبقي بصفته واحدا من عناصر الحياة الاقتصادية .

وهكذا اذن ، هناك معايير ثلاثة لتقدمية التشكيلات : مستوى تطور قوى الانتاج (انتاجية العمل) ؛ درجة انعتاق العاملين في الانتاج ؛ ودور الصراع الطبقي في الاقتصاد . ولكن المعيار الاهم من بينها هو المعيار الاول . اما المعياران الآخران فيتبعان هذا المعيار وتنحصر اهميتهما فقط في التشكيلات الطبقية ــ التناقضية .

٢ ــ قانونيات الانتقال من تشكيلة الى تشكيلة اخرى :

هل يكون الانتقال من النظام المشاعي البدائي الى التشكيلات الطبقية ما قبل الرأسمالية ، ثم ــ الى الرأسمالية ، وأخيرا ــ الى الشيوعية ــ مجرد لعبة من لعب المصادفات ؟ ام ان مثل هذا التطور يعتبر تطورا قانونيا ، ضروريا موضوعيا؟ ان هذه المسألة مطروحة اليوم في مؤلفات عدد من الماركسيين .

يرى بعض الباحثين بأنه لا يوجد انتقال قانوني من تشكيلة الى اخرى . يكتب **ي. هوبسباوم** : «ان النظرية العامة للمادية التاريخية تسلّم فقط بوجوب تتابع اساليب الانتاج ، ولكن ليس هذه الاساليب او تلك وليس في ترتيب محدد مسبقا وثابت» [٢٥٢ ، ٢٥] . يؤكد **هوبسباوم** بأن انحلال النظام المشاعي البدائي يفتح طرقا مختلفة للتطور : إما الانتقال الى المجتمع العبودي ، واما ــ الى الاقطاعية ، واما ــ الى أسلوب الانتاج الآسيوي (الشرقي) ؛ ويؤكد بأن المجتمعين ــ القديم والاقطاعي «يتصلان ببعضهما فقط من خلال كون الثاني قام على أنقاض الاول» ، وبأنه لا يوجد اي سبب «منطقي» ، اي ضروري ، يفسر الانتقال من انحلال وانهيار النظام القديم الى الاقطاعية «بصورة حتمية» ؛ ويرى بأن ظهور الرأسمالية في اوربا ــ «هو صدفة فريدة» ، وانه لو اخذنا الاقطاعية بشكل عام ، كما وجدت خارج اوربا ، فاننا لا نجد عند ماركس اية اشارات تسمح لنا «بالبحث عن اي «قانون عام» لتطور الاقطاعية يمكنه ان يفسر اتجاهها للتحول الى رأسمالية» [٢٥٢ ،

٣٣ – ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٢] .

ويقف الى جانب وجهة نظر هوبسباوم ايضا **غوبلو** : «ان ماركس وانجلز لم يؤكدا في أي مكان على ان النظام العبودي كان يجب بالضرورة ، بقوة منطق تطوره الداخلي فقط ، ان يولد المجتمع الاقطاعي ، وكأن هذا الاخير كان مكتوبا منذ البداية في بنية التشكيلة التي تسبقه . أما بخصوص دراسة اصل الرأسمالية في اوربا الغربية التي قام بها ماركس في **«رأس المال»** وفي مخطوطاته المخصصة **للاشكال ما قبل الرأسمالية** ، فان المسألة تتلخص بالتحديد هنا ايضا في ان : هذا الاصل لا يعتبر بأي حال نتيجة «محتومة» للديناميك الداخلي المميز لاسلوب الانتاج الاقطاعي» [٢٤٠ ، ١٣] .

أما **بورشنيف** فيقف موقفا مغايرا : «ان مفهوم التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية يمكن ان يفقد ارتباطه الوثيق بفكرة التطور الاقتصادي التقدمي لمجرد الاقرار بأن التتابع ليس ضرورة صارمة . انه يحرم في هذه الحال من خاصته الاساسية – العمومية ، وبالتالي ، يفقد في جوهر الامر صفته كقانون» [١٦١ ، ٥٠٨ ؛ انظر ايضا ١٦٠ ، ٥٦ – ٥٧] .

فأي وجهة نظر يجب اعتبارها الصحيحة من بين وجهتي النظر هاتين ؟ اننا نميل لتأييد بورشنيف ، معتقدين بأنه توجد قوانين معينة صارمة لتتابع التشكيلات . الا ان مسألة هذه القوانين تعتبر واحدة من أقل المسائل بحثا في العلم الماركسي حول تطور المجتمع . لقد حلل مؤسسو الماركسية – اللينينية ، بعمق ، اصل الرأسمالية على اساس المعطيات الملموسة لاوربا الغربية وقوانين الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية . ولقد قدم علماء التاريخ الماركسيون لاحقا الكثير في مجال بحث الانتقال من تشكيلة الى اخرى وخرجوا بعدد من النظريات القيمة ، وبالاخص منها نظرية بورشنيف حول التركيبة الاقطاعية [١٦١ ، ٥٠٧ – ٥١٨] . الا ان قوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى ، على العموم ، لم تدرس دراسة مفصلة .

ان هوبسباوم وغوبلو يستشهدان بماركس وانجلز على انهما ايضا لم يعترفا بوجود قوانين موضوعية صارمة لتتابع التشكيلات . الا اننا نعتقد ، ان هذا الاستشهاد في هذه المسألة ليس صائبا . فماركس وانجلز لم يتح لهما الوقت للقيام بتحليل مفصل وشامل وعميق لقانونيات الانتقال من كل تشكيلة الى التشكيلة التالية .

اضافة الى ذلك فان علم التاريخ لم يكن قد توصل في القرن التاسع عشر الى مقدار كاف من المعطيات الواقعية من اجل هذه الابحاث . ومع ذلك ، فقد كان ماركس وانجلز كلما طرحا في مؤلفاتهما مسألة الانتقال من تشكيلة الى اخرى يتناولان هذه المسألة بالتحديد من ناحية تفسير قانونيات الانتقال ، من مواقع بحث العوامل المادية التي تستدعي بضرورة موضوعية انهيار التشكيلة القديمة وقيام التشكيلة الجديدة . ومثال على ذلك ، مؤلف انجلز «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» . واخيرا ، لا يمكن تجاهل ان مقدمة ماركس لمؤلفه «في نقد الاقتصاد

السياسي» قد تضمنت موضوعة مبدئية هامة حول اهم قوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى .

فلماذا يذهب هوبسباوم وغوبلو وبعض الباحثين الآخرين الى مثل هذه الاستنتاجات الارتيابية حول مسألة القوانين الموضوعية الصارمة للانتقال من تشكيلة الى اخرى ؟ يبدو لنا انهم يبحثون عن هذه القوانين في غير مكانها . انهم ، عن وعي او عن غير وعي ، يقتربون من مسألة قوانين تتابع التشكيلات من مواقع التحليل المنظومي ـ البنيوي ولهذا السبب بالذات فانهم يجانبون النجاح .

لقد حقق التحليل المنظومي ـ البنيوي في السنوات الاخيرة انتشارا واسعا في العلوم الانسانية . ويستحق ذلك التقدير ، فهو ، بدون شك سيساعد على حل عدد من المسائل بشكل افضل وبحث الكثير من الظواهر الاجتماعية بشكل أعمق ، ولكنه ، الى جانب ذلك ، يجب عدم المبالغة في امكانياته . فهناك مسائل يقف التحليل المنظومي ـ البنيوي عاجزا امامها ، بل ، قد يقود الى استنتاجات خاطئة ، على مثال مسألة قوانين تتابع التشكيلات .

ان غوبلو وهوبسباوم يتناولان مسألة تتابع التشكيلات من مواقف تحليل البنى في ما يسمى بالاتجاه التاريخي ، اي انهما يحاولان تفسير كيف تطورت وتبادلت التأثير مع الزمن بنيات اجتماعية مختلفة (١٦) .

من هذه المواقع يتبين بأن بنية التشكيلة الاجتماعية السابقة ، بشكل عام ، كانت تملك القليل المشترك بينها وبين التشكيلة اللاحقة . ويؤكد غوبلو بأنه لا يمكن بحال من الاحوال اعتبار ان الاقطاعية كانت «مكتوبة» في «بنية» النظام العبودي السابق لها . وبالنسبة للرأسمالية ـ بأنها لم تظهر من بنيات التشكيلات السابقة لها ، وانما ولدت كجسم متميز مختلف في «أرحامها» [٢٤٠ ، ١٣] . لقد حاول هوبسباوم ايضا تحليل الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية بمساعدة الاسلوب المنظومي ـ البنيوي : «لقد كانت الاقطاعية الاوربية حالة فريدة لان اي شكل آخر لهذا النظام لم ينتج مدنية القرون الوسطى التي كان لها اهمية كبيرة في النظرية الماركسية لتطور الرأسمالية» [٢٥٢ ، ٤٢] .

وهكذا ، فان الاقطاعية الاوربية وحدها هي التي انتجت مثل هذه البنية ـ مدنية القرون الوسطى ، وفتحت بذلك طريق الانتقال الى الرأسمالية . فلم يقم اي شكل آخر لهذا «النظام» (الاقطاعية) بانتاج مثل هذه البنية ـ مدنية العصور الوسطى » (١٧) .

---

١٦ ـ يميز أنصار الطريقة البنيوية ـ المنظومية بين التحليل التزامني للبنيات ، اي تحليل البنيات المتعايشة في وقت واحد والمتبادلة التأثير بينها في وقت واحد ، وبين التحليل التاريخي، اي تحليل التفاعل بين البنيات مع الزمن، التأثير المتبادل بين البنيات السابقة والبنيات اللاحقة .

١٧ ـ يقصد هوبسباوم ، بدون شك ، المدنية الاوربية بالتحديد ، اذ انه كان هناك في روسيا، والصين ، والهند ، مدنية قرون وسطى من طابع مغاير الى هذا القدر او ذاك .

ومن هنا يتوصل هوبسباوم الى استنتاج بأنه لم يقم اي شكل آخر لهـذا «النظام» (الاقطاعية) بفتح طريق الى الرأسمالية .

ان آراء هوبسباوم تتضمن ، برأينا ، **أخطاء ثلاثة . اولا : الاستشهاد غير** الصحيح ب كارل ماركس كما سنبين لاحقا ، **وثانيا** : ان التأكيد بأن الرأسمالية ظهرت فقط حيث وجدت مدنية قرون وسطى من النموذج الاوربي الغربي يناقض الوقائع ، **وثالثا** : ان منطلق الباحث نفسه خاطىء اذ لا يقر بامكانية الانتقال القانوني الى الرأسمالية اذا لم يكن هناك في التشكيلة السابقة بنية معينة (مدنية قرون وسطى من نموذج اوربي غربي) او «منظومة فرعية» يمكن ان تصبح الحامل للتطور باتجاه الرأسمالية . وبكلمات اخرى ، فان الباحث غير محق عندما لا يقر بامكانية الانتقال الاقتصادي من تشكيلة الى اخرى اذا لم يكن بين التشكيلتين جسرا بنيويا ـ منظوميا معينا للتطور .

ولكن هل كان الحال دائما في التاريخ يقتضي وجود علاقة بنيوية ـ منظومية تطورية معينة بين التشكيلتين ـ السابقة واللاحقة ؟ كلا . بشكل عام ، كان الحال على عكس ذلك . كانت بذور التشكيلة اللاحقة تظهر كعناصر مضادة ، نقيضة ، للبنية الاجتماعية للتشكيلة السابقة ، وكانت تتطور في «أعماقها» «أرحامها» ، كعناصر هدامة . ان امثلة العلاقة التطورية ـ البنيوية من نموذج الكولونات الرومي ، او الطريق البروسي لتطور الرأسمالية في الريف ، رغم انها كثيرة جدا ، الا انها ، برأينا ، لم تكن مما تميزت به طرق التاريخ الكبرى . لقد اتصفت الطرق الكبرى للتاريخ بأن البنية الاجتماعية للتشكيلة القديمة كانت تتحلل وتتهدم وتختفي ، وان بنية جديدة كانت تولد ويشتد ساعدها وتتطور . ان التأثير المتبادل بين البنية الاجتماعية القديمة والبنية الجديدة لم يكن يتميز بالعلاقة التطورية المتبادلة ، بقدر ما كان يتميز بالنفي التناقضي ، بتهديم كل واحدة للاخرى . ومثال ذلك ـ الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية . ان فهم قوانين هـذا الانتقال من مواقع التحليل المنظومي ـ البنيوي غير ممكن ، اذ انه لا تقوم علاقة منظومية ـ بنيوية تاريخية مع النظام السابق ، وانما ، بالعكس ، تجري ازالته. اننا نعتقد بأن غوبلو وهوبسباوم ينفيان قوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى اذ يبحثان عن هذه القوانين فقط في العلاقة المنظومية ـ البنيوية التاريخية .

وهكذا ، فان الانتقال من تشكيلة الى اخرى ـ ليس تطورا للتشكيلة الى تشكيلة مختلفة ، وانما عملية تناقضية يتم بموجبها انهيار البنيات القديمة واقامة البنيات الجديدة . والشيء الرئيسي في هذه العملية ليس العلاقة المنظومية ـ البنيوية التعاقب ، وانما ، على العكس ، هو تحطم وانهيار هـذه العلاقة . ويتضح ، بالتالي ، ان محاولات تصوير هذه العملية بالتحليل المنظومي ـ البنيوي في اتجاه تاريخي تعتبر غير مجدية . ان القوانين الموضوعية التي تحرك هـذه العملية يجب البحث عنها لا في البنيات الاجتماعية نفسها ، كبنيات اجتماعية ، وانما في مجالات اخرى .

يؤكد **هوبسباوم** انه لا يوجد عند ماركس ما يسمح بالبحث عن اي «قانون عام» للانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية . وباعتقادنا ان هوبسباوم يغالط هنا ، ذلك ان هناك لدى ماركس موضوعة هامة جدا تتحدث بشكل مباشر عن «القانون العام» للانتقال من تشكيلة الى تشكيلة اخرى ، ــ والمقصود هنا هو قانون توافق علاقات الانتاج مع طابع قوى الانتاج : «تدخل قوى الانتاج المادية ، عند مرحلة معينة من تطورها ، في تناقض مع علاقات الانتاج السائدة ، او مع ما يعتبر فقط التعبير الحقوقي عنها وهو علاقات الملكية ، التي تطورت في داخلها قوى الانتاج . ان هذه العلاقات تتحول من شكل لتطور قوى الانتاج الى عائق لهذا التطور . عند ذلك يحين موعد الثورة الاجتماعية . ومع تغير الاساس الاقتصادي يحصل بهذه السرعة او تلك الانقلاب في البنية الفوقية الضخمة كلها ... لا تموت تشكيلة اجتماعية واحدة قبل ان يبلغ تطور جميع قواها الانتاجية المستوى الذي تتيحه لها هذه التشكيلة ، ولا تظهر علاقات الانتاج الجديدة الاعلى ابدا قبل ان تنضج الشروط المادية لوجودها في باطن المجتمع القديم نفسه» [٨ ، ٧] .

وهكذا ، فان القوانين الموضوعية للانتقال من تشكيلة الى اخرى لا ترجع بجذورها الى البنيات الاقتصادية نفسها ، كبنيات اقتصادية ، اي كمنظومات بنيوية محددة ، وانما الى التأثير المتبادل لهذه المنظومات مع القوى الانتاجية . هذا علما بأن العنصر الحاسم ، الجانب الحاسم في هذا التأثير المتبادل هو قوى الانتاج (١٨) .

ربما يتساءل اولئك المغرمون بالتحليل المنظومي ــ البنيوي : ولماذا لا ينظر الى قوى الانتاج كعنصر ايضا من عناصر البنية ؟ ولماذا لا يمكن اخضاع كل شيء الى التحليل المنظومي ــ البنيوي الذي يشمل قوى الانتاج ايضا ؟ ان مثل هذا التساؤل ، برأينا ، لا يقوم على اساس . ذلك ان العلاقة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ليست علاقة بنيوية ، وانما هي من نوع آخر مختلف جوهريا ــ علاقة توافق او تنافر . بل ان قوانين هذه العلاقة هي قوانين احصائية ، اي انها لا تتحقق الا في نهاية المطاف ، فقط من خلال التأثير المتبادل بين العدد الكبير من المصادفات . لنوضح ذلك بمثال . ان الآلات الحاسبة الالكترونية المعاصرة والتقدم الذي يتحقق على اساسها في الاتمتة تستخدم في الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي . في هذا الميدان ، كما في ميادين اخرى ، يجري تبادل مكثف

---

١٨ ــ لكي نعطي هوبسباوم حقه يجب ان نذكر انه كاد يتوصل تقريبا الى الاقرار بأن قانون توافق علاقات الانتاج مع طابع قوى الانتاج يعتبر القانون العام للانتقال من تشكيلة الى اخرى . فهو ، في الوقت الذي يؤكد فيه بأن تتابع اساليب الانتاج ليس ضرورة ، يضيف ملاحظة تقول : «في الحقيقة هناك حدود معينة : فالاحتمال ضعيف في ان تشكيلة اجتماعية ــ اقتصادية قائمة ، لنقل ، على مستوى معين من التكنولوجيا يتطلب الآلة البخارية ، تتمكن من الظهور قبل تشكيلة اخرى لا تتطلب هذه الآلة» (٢٥٢ ، ٢٥) .

للافكار ، والتصاميم ، والقرارات التكنولوجية بين صناعتنا والصناعة الراسمالية. ان الآلات نفسها التي يعمل عليها أخصائيون من نفس المؤهلات تستطيع ان تعمل في المشروع الرأسمالي تماما كما في المشروع الاشتراكي . فماذا يعلمنا هـذا المثال ؟ قد يبدو ، من النظرة الاولى ، بأنه يؤكد على انعدام العلاقة القانونية بين مستوى تطور قوى الانتاج ومنظومة علاقات الانتاج . فأدوات العمل نفسهـا (الآلات الحاسبة الالكترونية) التي تتطلب عاملين ذوي مؤهلات واحدة ، يمكن ان تستخدم في انظمة اقتصادية مختلفة عن بعضها مبدئيا ... تتلخص المسألة في انه لا وجود حتى لعلاقة بنيوية بسيطة بين مستوى تطور قوى الانتاج ومنظومة علاقات الانتاج . فاعتبار قوى الانتاج من العناصر المكونة مباشرة للنظام الاقتصادي للمجتمع ، «كمنظومة فرعية» لهذا النظام هو اعتبار غير صحيح . انه لمن العبث التأكيد على ان الآلات الحاسبة الالكترونية والاخصائيين العاملين عليها يعتبرون واحدا «من العناصر المنظومية» للاقتصاد البرجوازي المعاصر . ولا يقل عن ذلك عبثا اعتبارها «عنصرا منظوميا» لاقتصادنا . ان قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا ، الا اننا نؤكد مرة اخرى بأن علاقتها ببعضها ليست علاقة بسيطة ، بنيوية ، وانما اكثر تعقيدا من ذلك بكثير ــ علاقة توافق او تنافر . ان هذه العلاقة تتحقق احصائيا ، اي ، من خلال حصيلة التأثير المتبادل لعدد كبير من الوقائع ــ المصادفات ، ويمكن القول ، كمجموع تكاملي لكثير من الوقائع ــ المصادفات ، او ، لنستخدم كلمات ن.ي. كونراد الموفقة جدا ــ «في الخطوط الكبيرة » .

انا او نظرنا الى التطور التاريخي بالتحديد في خطوطه الكبيرة ، فان التناقض الحاد بين قوى الانتاج التي تقيمها الثورة العلمية ــ التكنيكية المعاصرة من جهة ، والنظام الرأسمالي ، من جهة اخرى ، يصبح اكثر وضوحا بصورة متزايـدة (المركبات الحربية ــ الصناعية وعسكرة الصناعة والعلم ، اي الهدر في العمـل البشري بشكل لم يعرف له التاريخ مثيلا ، والاتمتة وتزايد البطالة ، والتضخـم المتصاعد ، والاضطراب المستمر في النظم النقدية ــ التسليفية ، وما شابه ذلك). ومن ناحية اخرى، وهو ما يضطر الى الاعتراف به حتىأبرز الاخصائيين الغربيين، ان قوى الانتاج المعاصرة واتجاهات تطورها اللاحق لا يتوافق معها الا النظـام الاشتراكي الذي يتصف بالملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج والتطور المخطط للاقتصاد في مصلحة المجتمع بكامله [٢٦٣ ، ٣٣٠] .

انا نتوصل الى الاستنتاج بأن واحدة من اهم المسائل المتعلقة بـ «اللوحـة الخماسية» ــ مسألة قوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى لم تحظ الا بالقليل من البحث ، وبشكل خاص ، بالنسبة للعصور القديمة والوسطى . وكما نرى ، ما زال هناك عمل هائل يجب انجازه ــ انه بحث قوانين الانتقال من النظام المشاعي البدائي الى المجتمع الطبقي القديم ، ثم الى مجتمعات العصور الوسطى ، وأخيرا ــ القوانين العامة لنشأة الرأسمالية (ليس فقط في اوربا ، بل وخارج حدودها ايضا)،

بالاعتماد على تحليل المعطيات الواقعية ـ الملموسة واسترشادا بالمقولة الماركسية حول القانون العام لتوافق علاقات الانتاج مع طابع قوى الانتاج .

وبالطبع ، ان بحث قوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى يجب ان يكشف ايضا عن تلك الاشكال الملموسة ، تلك الانكسارات المميزة التي تحققت عبرها هذه القوانين . ويبدو ، ان نجاح مثل هذا العمل يحتاج الى الجهود المشتركة لعلماء التاريخ والاقتصاد . ويكمن جوهر المسألة في معرفة كيف يؤدي ارتفاع انتاجية العمل الى تغيرات في بنية علاقات الانتاج ، وما هي أوالية تأثير انتاجية العمل على بنية علاقات الانتاج . إن المهم ، باعتقادنا ، هو تتبع كيفية جمع وتكامل كثير من الوقائع ـ المصادفات المختلفة في نتيجة نهائية قانونية صارمة ، وكيف تخلص الصدفة والتنوع الشديد الى قانونية صارمة .

وكما هو معلوم ، فلقد قام ماركس ، من اجل الكشف عن القوانين الاساسية التي تتشكل بموجبها «حصيلة التغيرات» او «سلسلة التطور» ، بفرز تلك الوقائع التي تلعب الدور الاقوى من بين جميع الوقائع ، وهي وقائع الحياة الاقتصادية . اننا نعتقد ، انه ، عند بحث تشكيلات العصور القديمة والوسطى ، وبالاخص قوانين الانتقال من احدى التشكيلات الى الاخرى ، يجب السير على طريق مشابه ـ محاولين فرز وقائع الحياة الاقتصادية ومن البداية «مكاملة» هذه الوقائع . ومما يسهل هذه المهمة ان وقائع الاقتصاد ، على العموم ، تكون اكثر تماثلا واسهل تحليلا من وقائع البنيان الفوقي . ربما كان من المفيد جدا تحديد حركة تطور انتاجية العمل من العصور القديمة ، وليكن ، حتى القرن التاسع عشر . بالطبع ، انه لعمل ضخم جدا ، ولكنه مع ذلك يبقى في حدود الممكن . هذا مع امكان اخذ انتاجية العمل هنا لا في مؤشرات مباشرة ، وانما في مؤشرات ما غير مباشرة (تبعا لطابع المصادر المتوفرة) ، ومن ثم البحث عن طرق مناسبة المقارنة والمطابقة بين مختلف المؤشرات غير المباشرة ـ وبالاصح ، ارجاعها الى مؤشرات عامة ، مطابقة حسب العصور المختلفة .

وبالاضافة الى حركة تطور انتاجية العمل ربما يكون من المفيد جدا الحصول على حركة تطور اهم المؤشرات الاخرى للتطور الاقتصادي (الدخل القومي وتوزيعه، نصيب كل طبقة منه ، العلاقة بين الاستهلاك الانتاجي والاستهلاك غير الانتاجي ، وغير ذلك) . وباختصار ، فان المقصود هو الوصول من خلال جميع المصادر المتوفرة لدينا الى احصاء تراجعي عن العصور الماضية ، او ، على الاقل ، الى ما يشبه ذلك بدرجة كافية من الدقة . والخطوة التالية هي تطبيق حركة تطور المؤشرات الاقتصادية خلال آلاف السنين وخلال العصور على التغيرات المنظومية ـ البنيوية الجارية خلال هذه المراحل . وربما يستطيع هنا التحليل المنظومي ـ البنيوي تقديم مساعدة ضخمة ـ فقد يستطيع ان يبين اين كانت توجد علاقات تطورية بين المنظومات ، وأية علاقات كانت هذه العلاقات ، وأين كانت تتحطم المنظومات وتنهار ، وبأية تغيرات في حركة المؤشرات الاقتصادية كان يرتبط ذلك

كله ، وما هي حركة تطور انتاجية العمل التي تميزت بها تلك المرحلة ، ومتى تظهر في «أرحام» ذلك المجتمع أجنّة البنية الجديدة ، المضادة للقديمة ، وما شابه ذلك . اننا نعتقد انه بالسير على هذا الطريق ، وباستخدام جميع منهجيات البحث الممكنة (اننا لا نرفض المنهجيات الاخرى ، المختلفة عن تلك التي ذكرناها) ، يصبح ممكنا في نهاية المطاف «مكاملة» جميع الوقائع الهامة للتطور التاريخي وبحث القوانين الموضوعية الكامنة في اساس هذا التطور بشكل مفصل ، بما في ذلك قوانين الانتقال من تشكيلة الى اخرى .

٣ ـ مسألة الخط العام للتطور والانحرافات عنه :

لم تحظ المسألة التالية الا بالقليل من البحث : كيف تتحقق قانونيات الانتقال من تشكيلة الى اخرى ـ على نطاق المجتمع البشري بكامله ، او على نطاق كل مجتمع منفرد ؟ ان هذه هي ، في جوهر الامر ، مسألة الخط العام والانحرافات عنه .

لقد اصبح من المعترف به بشكل عام لدى علماء التاريخ الماركسيين ان التتابع القانوني للتشكيلات لم يتحقق بشكل واحد وعلى صورة واحدة في جميع البلدان. لقد عبر عنه الاكاديمي **سكازكين** بأكبر درجة من الوضوح : «ان تقدمية وتتابع التشكيلات ـ المشاعية البدائية ، العبودية ، الاقطاعية ، الرأسمالية ، والاشتراكية ـ هي القانون العام للتطور التاريخي العالمي ، ولكن في التطور التاريخي الملموس لا يعتبر هذا التتابع ضرورة حديدية» [١٤٥ ، ١٩٩ ـ ٢٠٠] . ولقد عبر عن نفس الفكرة في مناقشات ١٩٦٥ **ب.آ اوليانوفسكي** : «يجب عدم الوقوع في نوع من التطرف السوسيولوجي وذلك بالقول بحتمية عبور جميع المراحل بدءاً من العبودية بالنسبة لجميع الشعوب» [١٤١ ـ ١٨٦] .

وهكذا فان التتابع القانوني للتشكيلات يتحقق فقط كخط عام للتاريخ ، اما بالنسبة لكل مجتمع على حدة ، فان تتابع التشكيلات لا يكون دوما متوافقا في تطوره مع الخط العام . لقد دافعنا عن وجهة النظر هذه أعلاه ، ولكن يجب ان نلاحظ بأنها تحمل تناقضا بيّنا . فالخط العام يتشكل من التطور التاريخي الملموس لمختلف البلدان المنفردة . وخارج حدوده هذه لا وجود لاي خط عام ، كخط عام بحد ذاته . ويتلخص التناقض في انه بالنسبة لحدود هذا الخط العام (تطور مختلف البلدان المنفردة) لا يعتبر تتابع جميع التشكيلات الزاميا ، اما بالنسبة للخط العام (التطور العالمي) فهو الزامي . ومن اجل تفهم هذا التناقض سنحاول تضييقه وضغطه . اننا نقف مع بورشنيف في القول بأن تتابع التشكيلات يعتبر قانونية صارمة وعامة ، والتأكيد في الوقت نفسه على ان شعوبا كثيرة تجاوزت في تطورها هذه التشكيلة او تلك [١٦١ ، ٥٠٧ ـ ٥٠٨] .

ان التناقض المشار اليه لا يعتبر ابتكارا او اختلاقا . انه ليس نتيجة خطيئة وقع بها انصار قانونية الخط العام لتطور البشرية. انهموجود في الحياة نفسها ــ باعتبار ه واحدا من جوانب ديالكتيك التاريخ العالمي. ان بعض الباحثين يتراجعون امام هذا التناقض . وعلى سبيل المثال ، يرى **فاسيليف** في هذا التناقض عقبة لا يمكن تجاوزها : «يجري الحديث احيانا لا حول دول او مجتمعات محددة ، وانما حول المجتمع البشري بمجموعه . فعلى سبيل المثال ، من المتعارف عليه اعتبار ان اوربا الاقطاعية جاءت بعد روما العبودية ، وهكذا ، في العصور القديمة عبرت المدنية مرحلة العبودية ، ثم بعد ذلك اصبحت التشكيلة الرئيسية والاساسية هي التشكيلة الاقطاعية . ومن المهم القول بأن هذا لم يكن اطلاقا مكافئا للثورة في اطار هذا المجتمع الملموس . في ظل مثل هذه الصياغة للمسألة تفقد اية ابحاث ملموسة معناها : وكأنه قد تحدد مسبقا بأن المجتمعات القديمة ــ عبودية ، ومجتمعات القرون الوسطى ــ اقطاعية» [١٤١ ، ١٢٠] .

وهكذا ، طبقا لرأي فاسيليف ، اذا كنا بصدد تتابع التشكيلات على نطاق البشرية بكاملها ، فان الابحاث الملموسة عن البلدان المنفردة «تفقد اي معنى» ، وكأن كل من الطرفين ينفي الآخر .

لكي لا نتراجع امام هذا التناقض ولكي نفهم ديالكتيكه يجب ، كما نتصور ، الانطلاق من كيف تعمل بشكل عام القوانين الموضوعية في الطبيعة وفي المجتمع . ان قوانين الطبيعة والمجتمع هي تعبير عن العلاقة السببية الضرورية موضوعيا بين الظواهر . ومن المهم جدا انه لا توجد علاقة واحدة ضرورية موضوعيا تسير بذاتها ، ولا قانون واحد يعمل بشكل منعزل . ان كل علاقة ضرورية موضوعيا هي واحدة فقط من جوانب التشابك المعقد للكثير من العلاقات الضرورية وعلاقات المصادفة . وعلى هذا الشكل ، فان عمل كل قانون يسير ، **اولا** ، بالتشابك مع عمل القوانين الاخرى ، **وثانيا** : تحت تأثير عوامل الصدفة الواسعة ؛ كل ذلك جنبا الى جنب ، على هذا الشكل او ذاك يعدل ، واحيانا يعيد مباشرة صياغة عمل هذا القانون . ولهذه الاسباب يجب ان لا نتصور القانون الموضوعي كما لو كان «القاعدة» التي تعمل في جميع الظروف بدون اي تغيير او تعديل . لنوضح ذلك بمثال تطبيقي من الفيزياء . هناك تتابع قانوني ــ ان المادة عند تسخينها حتى درجة حرارة معينة تنتقل من حالة الى حالة اخرى : من جسم صلب الى سائل، ومن سائل الى غاز . فعندما تبلغ درجة حرارة الجليد درجة الصفر يبدأ بالذوبان، وعند بلوغ درجة حرارة الماء الدرجة ١٠٠ تبدأ بالغليان . ان هذا التتابع يعتبر ضرورة صارمة . ويمكن التأكد منه بالتجربة المتكررة . واذا امكن الحفاظ على نفس الشروط عند تطبيق التجربة يمكن التنبؤ بثقة كلية ، وبدون خطأ : انه عند تلك الدرجة من الحرارة سيبدأ الجسم الصلب بالانصهار ، وعند درجة اخرى ــ سيغلي السائل . فهل يعني هذا بأن التتابع : جسم صلب ــ سائل ــ غاز ــ يعتبر «قاعدة» تبقى ثابتة على الدوام ؟ كلا ، على الاطلاق . فعند تبدل الشروط الموضوعية سيتعدل التتابع المشار اليه وربما يتخذ وضعا جديدا كليا . فمثلا ،

عند تغير الضغط تتغير درجات حرارة الانصهار والغليان . اضافة لذلك ، ان معظم العناصر (باستثناء الماء وبعض العناصر الاخرى) تحت ضغوط عالية جدا وحرارات مرتفعة جدا ، تتجاوز ما يسمى بالحد الحرج ، تسلك سلوكا «غـــير اعتيادي» ـ تنتقل من حالة صلبة الى غاز فقط ، متجاوزة ، لنقل مجازا ، «تشكيلتهـــــا» السائلة (فحالة السيولة لا وجود لها على العموم وغير ممكنة فيزيائيا في ظل حرارة تفوق الحد الحرج) ـ وهكذا ، فان تتابع الحالات الرئيسية يتعرض جوهريـــا للتعديل .

اما بالنسبة لقوانين التطور الاجتماعي فان عملها يتعرض الى تعديلات اكثر وأعمق بكثير مما يتعرض اليه عمل قوانين الطبيعة . ان درجة تعقيد العمليـات الاجتماعية هي اعلى بكثير من درجة تعقيد العمليات الطبيعية . ففي المجتمـــع يتشابك ويتقاطع عدد من علاقات الضرورة والمصادفة اكبر بكثير مما هو عليه ، لنقل ، في عمليات انتقال العناصر من حالة رئيسية الى حالة اخرى . اضافـة لهذا ، فان الناس ، وجماعات الناس ، الذين تقوم بينهم العلاقات الاجتماعية ، يتميزون عن بعضهم بخواص نوعية وكمية كثيرة (بينما لا تملك جزيئات عنصر معين مثل هذا التنوع) . من جميع ما تقدم ينتج انه اذا كان لا يجوز النظر الى العملية الفيزيائية القانونية كقاعدة «حديدية» ثابتة ، فانه بالاحرى يجب عدم النظر من مثل هذه المواقف الى التطور الاجتماعي القانوني . ولكن هذا لا يعني الارتماء في نهاية الطرف الآخر ـ فبحجة التعديلات ، والتغيرات ، وبشكل عام الانحرافات في مسار هذه العملية التطورية او تلك ، يجري التخلي كليا عن قانونيتها العامة ، عن خطها العام . فالنهايتان المتطرفتان تتشابهان . فاذا كنا سنعترف فقـــط بالقانونيات التي تعمل بدون انحرافات ، في شكل «خالص» ، فذلك يعادل تماما رفضنا الاعتراف كليا بأية قانونيات ، ذلك انه ليس في الطبيعة ، ولا في المجتمع، اية قوانين تعمل دائما في شكل خالص ، بدون تأثير عوامل جانبيـــة ، بدون تعديلات وانحرافات .

يرى **فاسيليف** ان طرح مسألة التتابع القانوني للتشكيلات على نطاق البشرية بكاملها «وكأنه تحديد مسبق بأن المجتمعات القديمة ـ عبودية ، ومجتمعـــات القرون الوسطى ـ اقطاعية» . وهكذا ، فان فاسيليف يعرف تتابع التشكيلات كما لو انه قاعدة «حديدية» . وكان طبيعيا تماما بالنسبة اليه ان يكون مضطرا وهو يتناول الابحاث الملموسة للتخلص من هذه القاعدة كليا ، اذ انها تجعل بالفعل اية ابحاث ملموسة عديمة المعنى .

ان لوحة التتابع القانوني للتشكيلات لا تحدد مسبقا اي شيء . انها ليست مفروضة على المعطيات الملموسة من الخارج ، فهي تمثل استنتاجا عاما لمجموع الابحاث الماركسية المتحققة خلال عشرات السنين الماضية . ويجب ان لا يـــدور الحديث حول ما يمكن تحديده مسبقا ، وانما حول ما اذا كانت تتأكد او لا تتأكد اللوحة المبنية على اساس الابحاث الجديدة والمستجدة ، وحول الوقائع التـــي

تدعمها ، والوقائع التي لا تتفق معها . فاذا كانت المعطيات الواقعية المستجدة لا تؤكد «اللوحة الخماسية» فما هي الاستنتاجات الاخرى حول التتابع القانوني التشكيلات التي تطرحها هذه المعطيات ؟ من وجهة نظرنا ، ان المسألة يمكن ان تطرح فقط في هذه الصيغة ولا يمكن في اي حال من الاحوال نفي جميع القوانين العامة لتتابع التشكيلات نفيا كليا ، اي انكار الخط العام للتاريخ .

اننا نرى ، ان المستوى المعاصر للمعارف يؤكد تماما استنتاجنا بأن «اللوحة الخماسية» هي (من حيث المبدأ) قانونية صارمة بالنسبة لجميع المجتمعات . وفي اساسها يكمن العامل الرئيسي الحاسم للتطور التاريخي ـ تطور قوى الانتاج ، والنمو المستمر في نهاية المطاف لانتاجية العمل . لو انه في جميع بلدان العالم ، وفي جميع العصور كانت مختلف الشروط ، مختلف العوامل واحدة تماما ، لكانت «اللوحة الخماسية» ، نظريا ، قد ظهرت في كل مكان في شكل واحد ، في صورة «خالصة» .

ولكن في الواقع لم يتفق في اي عصر من العصور اي بلدين في جميع الشروط والعوامل . لذلك لم يشهد التاريخ ابدا ان التتابع القانوني للتشكيلات سار في شكل واحد و«خالص» .

ان التنوع الهائل لمختلف الشروط ، وتأثير الكثير من العوامل الجانبية أدى وسيؤدي الى تعديلات وتغييرات وانحرافات عميقة كثيرة في تتابع التشكيلات . ويبدو ان واحدة من اهم مشكلات علم التاريخ الماركسي المعاصر تتلخص في البحث بشكل مفصل في أوالية هذه الانحرافات وتفسير كيف، بالتقاطع والتشابك مع نمو انتاجية العمل ، تعمل القانونيات الجانبية والعوامل الجانبية .

نجد في مقالة **بارغ وتشيرنياك** «بنية وتطور التشكيلات الطبقية ـ التناقضية» عرضا لمختلف العوامل المعدلة والمغيرة للتشكيلات وللانتقالات بينها . اننا نؤيد افكارهما في هذه المسألة . ولكن ، يبدو لنا ، انه يجب ان نميز من بين العوامل التي يشير اليها المؤلفان عوامل اساسية وعوامل ثانوية .

العوامل الاساسية : وهي تلك العوامل التي تسبب تفاوت التطور ـ فبعض المجتمعات تنتقل بوتائر اسرع من الاخرى من التشكيلات الادنى الى التشكيلات الاعلى ، ومجتمعات اخرى تتخلف ، ويجري عند بعض المجتمعات الانتقال الى التشكيلة الاعلى بشكل اكثر حسما ، اذ تظهر في صورة اكثر كمالا وتطورا ، بينما عند مجتمعات اخرى يجري هذا التطور ببطء ، وتظهر التشكيلة الجديدة ضعيفة ، واهنة .

اننا نخمن ان **العوامل المعدلة الاساسية** يمكن ارجاعها بشكل اساسي الى عوامل ثلاثة :

١ ـ شروط جغرافية وجغرافية ـ اقتصادية : من الضروري الافتراض انه في عدد من بلدان الشرق القديم كان الانتقال من النظام المشاعي البدائي الى المجتمع الطبقي مسرّعا بفعل جملة من الشروط الجغرافية التي خلقها الري . فالري كان يتطلب ، من جهة ، استخدام أعداد ضخمة من قوة العمل اليومية ، ومن جهة

اخرى ، كان يساعد على نمو انتاجية العمل في الزراعة . لقد كان لجملة الشروط الجغرافية الاقتصادية المواتية للانتاج البضاعي تأثير كبير على تطور أسلوب الانتاج العبودي في المجتمعات القديمة . ويبدو لنا ان للفرضية التالية اهمية خاصة : كان النظام العبودي يتطور بهذه الدرجة او تلك من الكمال في ظل توفر عوامل جانبية مواتية ، مثل الري («بلدان الثقافات النهرية» ـ حسب تعبير الاكاديمي آ.ي. **تيومينيف**) [١٨١ ، ٥٣ ـ ٥٤] او الانتاج البضاعي. اما بالنسبة للمجتمعات التي غابت عنها هذه العوامل ، والتي كان نمو انتاجية العمل في زراعتها (غير المروية وغير البضاعية) يجري ببطء وبشكل تدريجي ، فان المرحلة العبودية فيها كانت ضعيفة الظهور .

ومن الشروط الجغرافية الاقتصادية الهامة نذكر حجم المساحة وعدد السكان اللذين يعتبران ، حسب رأي بارغ وتشيرنياك ، من العوامل ذات الاهمية «بالنسبة لتطور واكتمال بنية هذه التشكيلة» [٥٥ ، ٤٨] .

عوامل سوسيولوجية : ان استمرار هذا الشكل او ذاك من أشكال التنظيم الاجتماعي الموروث عن التشكيلات السابقة يمكن ان يكون له أثر جوهري كابح على قيام التشكيلة الجديدة . فمثلا ، ان العصبية القبلية في افريقيا المعاصرة تعيق تطور العلاقات الرأسمالية وغير الرأسمالية على حد سواء .

عوامل متعلقة بالدولة والحقوق وعوامل ايديولوجية : التأثير العكسي للبنيان الفوقي . يمكن لهذا التأثير ان يكون كبيرا جدا سواء كتأثير تقدمي او كتأثير رجعي، إما في اقامة التشكيلة الجديدة او في المحافظة على التشكيلة القديمة .

وهكذا ، فان العوامل المعدّلة الاساسية تولد تفاوت التطور . وكما يؤكد بارغ وتشيرنياك ، ان الاختلاف في اوقات انتقال مختلف البلدان الى هذه التشكيلة أو تلك واختلاف معدلات تطور التشكيلة الواحدة في هذا البلد او ذاك يحول التطور التاريخي الى لوحة مختلطة الى حد كبير [٥٥ ، ٤٦] .

ان التفاوت في التطور يشكل بحد ذاته عاملا معدّلا **ثانويا** كبيرا ـ انه يولد أعمق الانحرافات والتشوهات . ومن الضروري الموافقة على رأي الاكاديمي ي.م. **جوكوف** في اعتبار مسألة التفاوت في التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي بين جميع البلدان في مختلف مراحل التاريخ واحدة من اهم المسائل. وكما هو معلوم ، لقد صاغ **لينين** قانون التفاوت في التطور بالنسبة لمرحلة الامبريالية . ومن الواضح ان هذا القانون كان يعمل بأشكال خاصة متميزة في المراحل الاخرى ايضا [١٦١ ، ١١] .

يؤدي التفاوت في التطور الى تأثير متبادل بين التشكيلات : فالعبودية والاقطاعية تتبادل التأثير مع المشاعية البدائية ، والبرجوازية ـ مع ما قبل البرجوازية ، والاشتراكية ـ مع ما قبل الاشتراكية . اضافة لذلك فانه في حدود التشكيلة الواحدة يمكن ان تصل بعض المجتمعات الى اعلى درجات تطورها بصورة مبكرة اكثر ، بينما تتخلف الاخرى ، ويظهر بالنتيجة التأثير المتبادل داخل التشكيلة

الواحدة بين المجتمعات الاكثر تقدما والمجتمعات المتخلفة . ورغم ان هذا التأثير سيكون دائما متبادلا ، الا ان الجانب المسيطر ، على العموم ، هو المجتمعات الاكثر تقدما .

كيف يؤثر المجتمع الاكثر تقدما على المجتمعات المتخلفة ؟ بالطبع ، يمثل التفاعل بين التشكيلات اهمية خاصة في هذا المجال . على المستوى التاريخي الملموس لقد جرى بحث هذه المسألة . وهناك مؤلفات كثيرة تهتم بالكشف عن مختلف الاشكال الملموسة لهذا التفاعل . ولكن الجانب النظري العام ما زال في حاجة الى عمل كثير . والفكرة النظرية المسيطرة التي يتوصل اليها الباحثون في هذه المسألة هي فكرة القفز فوق هذه التشكيلة او تلك تحت تأثير المجتمعات الاكثر تطورا . وعلى سبيل المثال ، لقد فسر الاكاديمي **ف.ف. ستروفه** في احدى مقالاته غياب التشكيلة العبودية عند الجرمان والشرقيين والسلاف وبعض الشعوب الاخرى بالتاثير القوي الذي مارسته الامبراطورية الرومانية وبيزانطة على هذه الشعوب [١٧٣ ، ١٣] . ولقد اصبح معلوما جيدا ان الكثير من شعوب بلادنا وكذلك منغوليا قفزت فوق الراسمالية . لقد أتيحت هذه الامكانية بفضل التعاون الاخوي الوثيق مع التشكيلة الشيوعية التي تتطور في الاتحاد السوفييتي .

ان تأثير المجتمعات الاكثر تطورا على المجتمعات المتخلفة يظهر ، بصورة خاصة، في ان الاخيرة تتبع مستوى تطور قوى الانتاج والبنية المناسبة له من علاقات الانتاج ، والمؤسسات الاجتماعية ، والايديولوجيا ، التي تحققت لدى المجتمعات الاولى . وعلى سبيل المثال ، لقد استطاعت منغوليا تجاوز الرأسمالية لانها اخذت عن المجتمع الاشتراكي السوفييتي مستوى تطور قوى الانتاج وبنية علاقات الانتاج وعددا من المؤسسات الاجتماعية ــ السياسية .

الا ان التفاعل ما بين التشكيلات الذي يحدثه المجتمع الاكثر تطورا على المجتمع المتخلف لا يقتصر ، بالطبع ، على اعطاء المجتمع المتخلف المستوى الاعلى لتطور قوى الانتاج والمؤسسات الاجتماعية الاكثر تقدمية . ان المسألة اكثر تعقيدا من ذلك الى درجة كبيرة : ان تأثير التشكيلة الطليعية على المجتمعات المتخلفة لا يكون بجذب هذه المجتمعات نحوها بقدر ما يظهر كتشويه لتطورها ، بتحطيم قوى الانتاج وتشويه علاقات الانتاج فيها . ان النظام الاجتماعي الطليعي ، الديناميكي، الاكثر قوة من الناحيتين السياسية والعسكرية يحرف ويشوه تطور المجتمعات المتخلفة ، مكيفا اقتصادها وبنيتها الاجتماعية لاشباع حاجاته ، ومحولا المجتمعات المتخلفة الى تابع لاقتصاده وسياسته . فهكذا كانت الامبراطوريات العبودية تشوه اطرافها التي كانت مصدرا تنهب منه قوة العمل بصورة منتظمة . وفي العصر الحديث والعصر الحاضر يتحقق تشويه المجتمعات المتخلفة على نطاق اوسع بكثير بنتيجة قيام الامبراطوريات الاستعمارية ، بل ان هذا التشويه كان اعمق بكثير من اي تأثير ما بين التشكيلات في الماضي . ويبرز هذه الواقعة ، بحق ، **ب.آ. اوليانوفسكي** : «ان التوسع الكولونيالي للدول الرأسمالية الاوربية الكبرى خرق بصورة جوهرية التطور المستقل لبلدان آسيا وأفريقيا مشوها بشكل عميق

الاستمرار العادي لتطورها الاجتماعي ـ الاقتصادي» [١٨٤ ، ٣] .

وحتى بعد توقف التأثير المشوّه (مثلا ، بعد حصول المستعمرات السابقة على الاستقلال السياسي والاقتصادي) فان المجتمع الذي كان يتعرض سابقا لمثل هذا التأثير لا يعود في الحال الى الخط العام للتطور حسب «اللوحة الخماسية» . انه مضطر لبدء حركته اللاحقة من نقطة انطلاق مشوهة .

هناك مسألة مهمة ومثيرة وهي حول المجالات الاقليمية للتفاعل بين التشكيلات وداخل التشكيلة . في العصر الجديد والحديث يصبح مجال التأثير المتبادل اكثر اتساعا ، وعالميا . في القرون الوسطى ، وبشكل اقوى ، في العصور القديمة كان التأثير ينتشر على بقاع ومناطق محددة . لقد قدم **كونراد** في مؤلفه «الغـــرب والشرق» عرضا مثمرا جدا لمسألة ديالكتيك التأثير المتبادل على بعض البقاع ، ثم على النطاق العالمي، وحول التداخل المستمر ووحدة تاريخ مختلف الشعوب [١١٢ ، ١٩ ـ ٢٠ ، ٣٥ ، ١٠٨ ـ ١١٨] [١٩] .

وهكذا فان مختلف الانحرافات عن الخط العام للتطور (عن «اللوحة الخماسية») قابلة للتفسير كليا . ففي اساس الانحرافات تكمن اوالية محددة لتشابك وتقاطع علاقات الضرورة والمصادفة . وهذه الاوالية قابلة للدراسة ويمكن تفسيرهـــا بالتفصيل والكشف عنها على المستوى التاريخي الملموس وتفسيرها نظريا . وفي هذا المجال تحتل اهمية خاصة العوامل الثانوية المعدّلة ، والتشوهات العميقـــة للتطور ، المشابهة لتلك التي تعرضت لها المستعمرات . ويجب القول بأن مسائل كثيرة حول طرق التطور التاريخي لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا ، وحول انحرافها عن «اللوحة الخماسية» ، وحول طرق الغاء الانحرافات ، تصبح اكثر وضوحا الى حد كبير بعد التحليل النظري لأوالية التشوهات .

فاذا كانت الشروط والعوامل الثانوية الكثيرة تعدل تتابع التشكيلات تقريبا بالنسبة لكل بلد من البلدان في تطوره التاريخي الملموس ، فلماذا يلاحظ علـــى النطاق العالمي وجود الخط العام للتاريخ ، الذي يتصف بالتطابق الكبير جدا مع «اللوحة الخماسية» (العصور القديمة بشكل عام ـ عصور سيطرة النظام العبودي، والقرون الوسطى ـ الاقطاعـــي ، والعصر الحديث ـ الرأسمالـــــي ، والعصر الحاضر ـ الانتقال الى الشيوعية على النطاق العالمي) ؟ ألا يتشكل الخط العام من التطور التاريخي الملموس لمختلف البلدان ؟ فالخط العام لا يتضمن شيئا الا هذه

---

١٩ ـ اننا ، رغم تأييدنا لكونراد ، لا نستطيع الموافقة على قوله : «ان موضوعة تتابع التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية لا تشكل قانونا للتاريخ ، وانما مسلمة علمية» (ص ٢٠٠) . ونعتقد ان الحديث يدور بالتحديد حول القانون الموضوعي للتاريخ نفسه الذي ينعكس في هذه المفاهيم ، وليس حول بعض الافتراضات التي تؤخذ بدون برهان (مسلمات) . الا ان كونراد نفسه يعود بعد بضـــع صفحات للتأكيد حرفيا على الطابع الضروري موضوعيا والقانوني لتبدل التشكيلات (ص ٣٤) .

الحدود ! اذا كان كل حد (طرف) على حدة يحمل في ذاته كثيرا من الانحرافات ، فقد يبدو ان جميع هذه الانحرافات ، متوضعة واحدة فوق الاخرى ، يجب في الحصيلة (الخط العام) ان تظهر بصور اكثر حدة . الا ان الامر ، في الواقع ، على عكس ذلك : ان الانحرافات ، على النطاق التاريخي العالمي ، ليست لا تتزايد شدة فحسب ، بل وكأنها تتراجع الى المكانة الثانية لكي تظهر القانونية الاساسية للتتابع بوضوح وتحديد ، في صورة جلية . كيف يفسر هذا التناقض ؟

نعتقد انه يفسر على الشكل التالي :

أ – ان الانحرافات المختلفة الطابع المتكدسة بعضها فوق بعض «تطفيء» بعضها بعضا . لقد تجاوزت بعض الشعوب العبودية ، والبعض الآخر – الاقطاعية ، وشعوب اخرى – الرأسمالية . اما على النطاق العالمي ، فان التشكيلة التي غابت عن بلد معين ، كانت قائمة في بلد آخر . فالرأسمالية التي حادت عنها بعض البلدان تطورت في بلدان اخرى ، وهكذا . والنتيجة ، هي انه في الخط الاجمالي العام لم تتجاوز اي تشكيلة .

ب – هناك انحرافات كثيرة متضادة الاتجاهات تتوازن مع بعضها البعض على نطاق التاريخ العالمي . ومثال على ذلك ، قيام الامبراطوريات الاستعمارية الرأسمالية . فمن جهة ، أدى ذلك الى تشوهات كثيرة في التطور الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي لآسيا وأفريقيا وأمريكا ، والى تحويل اقتصاد هذه المناطق الى تابع زراعي – خامي للنظام الرأسمالي . الا انه كان هناك جانب معاكس ايضا – لقد خلق نهب المستعمرات شروطا مواتية لتطور الرأسمالية في اوربا الغربية . فهل بالامكان ان نتصور التطور «الكلاسيكي» لهذه الرأسمالية بدون تيار القيمة المضافة وقوة العمل المنهوب من المستعمرات ، بدون مصادر المواد الخام وأسواق التصريف التي توفرها هذه البلدان ؟ لقد عبر عن ذلك بشكل ممتاز المتخصص بشؤون افريقيا الالماني **ت. بيوتنر** : «لقد دفعت شعوب افريقيا ثمنا للتقدم التاريخي السريع لعدد قليل من بلدان اوربا الغربية وأمريكا الشمالية بالاستغلال والفاقة والتراجع التاريخي» [٢١٥ ، ٣١٢] . وهكذا فان تخلف المستعمرات وتقدم المتروبولات – طرفان لظاهرة واحدة ، لا ينفصلان عن بعضهما البعض . اذا اردنا الحصيلة الاجمالية ، فقد كان ذلك على وجه الاجمال خطوة كبيرة للامام – توطيد سيطرة التشكيلة الرأسمالية على النطاق العالمي . لكن هذه الخطوة الى الامام قد تحققت على حساب عرق ودموع ودماء وحياة أجيال كثيرة من الناس .

ج – رغم جميع الانحرافات والتشوهات العميقة الكثيرة جدا فقد كان هناك في كل عصر خط قائد محدد للتطور العالمي كان له في نهاية المطاف التأثير الحاسم على تاريخ مختلف المجتمعات .

من الواضح ان الخط القائد في العصور القديمة كان تطور التشكيلة العبودية . وتعتبر استنتاجات مقنعة تلك الاستنتاجات التي يتوصل اليها في هذا المجال **دياكونوف** ، **ايلين** ، **كونراد** ، **كوروستوفتسوف** ، **نيكيفوروف** ، وعلماء

آخرون [٩٣ ، ٤٨ ؛ ١١٢ ، ٣٣ – ٥٣ ؛ ١٤١ ، ٩ – ٣٣ ، ٥٦ – ٥٨ ، ١٧١ – ١٧٤ ، ٢٣٤ – ٢٤٣] . في القرون الوسطى كان الخط القائد – التشكيلة الاقطاعية ، في العصر الحديث – الرأسمالية ، وأخيرا ، في العصر الحاضر – الاشتراكية . ان تتابع الخطوط القائدة هذه لمختلف العصور هو الذي يعطينا ما نسميه بـ «اللوحة الخماسية» .

كيف كان تأثير الخط القائد على تطور المجتمعات الاخرى ؟ ان هذه المسألة تتطابق ، من حيث الجوهر ، مع مسألة تأثير المجتمعات الاكثر تقدما على المجتمعات المتخلفة ، فالخط القائد كان يتمثل في المجتمعات الاكثر تقدما . ان هذه المجتمعات بالضبط هي التي اقامت قوى الانتاج الاكثر تطورا ، واصبحت الاقوى في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وامتلكت بذلك القدرة على التأثير على «الاطراف» المحيطة بها . ويبدو انه لا يوجد اي شك في التأثير الكبير لروما العبودية على البلدان المعاصرة لها في حوض البحر المتوسط . وهذا مثال نموذجي على الخط القائد . ولو تقدمنا نحو العصر الحاضر اوجدنا ان التأثير الاقتصادي والسياسي والفكري الكبير للنظام الاشتراكي على المجتمع البشري بكامله ، وبالاخص ، على بلدان آسيا وأفريقيا ، يشكل ايضا مثالا نموذجيا للخط القائد .

ان العلامة الرئيسية التي يمكن على اساسها فرز الخط القائد هي القدرة في نهاية المطاف على تحقيق اعلى مستوى بالنسبة لذلك العصر من ارتفاع انتاجية العمل . وبدون شك ، يجب عدم تبسيط مقولة الخط القائد للتطور بالنسبة لهذا العصر او ذاك . ويجب الوصول الى جملة اكثر تفصيلا للمعايير التي يمكن ان نستخدمها في فرز هذا الخط . وبالطبع ، تحتاج المسألة الى التحليل النظري (على اساس المعطيات الملموسة) لأوالية تأثير الخط القائد على المجتمعات الاخرى .

ولكن مهما كان قليلا حظ هذه المسألة من البحث – مسألة أوالية تأثير الخطوط القائدة للعصور التاريخية على المجتمعات البشرية المعاصرة لها – فان واقعة وجود خطوط قائدة للتطور ليست موضع جدال على الاطلاق ، لانها تتأكد بحجم هائل من المعطيات التجريبية . ورغم ان **فاسيليف** يرى بأنه عند طرح مسألة تتابع التشكيلات على النطاق العالمي ، و«التشكيلات القائدة في العصور القديمة والقرون الوسطى ، تبدو اية ابحاث ملموسة «غير ذات معنى» » ، فاننا نقف في موقف معاكس : فبدون الاخذ بالاعتبار لتأثير التشكيلة القائدة ، تفقد اية ابحاث ملموسة في نهاية المطاف معناها – لا يبقى الا وصف الوقائع ، أما تحديد قوانين حركتها فيصبح امرا غير ممكن .

مرة اخرى سنلجأ الى مثال واضح جدا ، وهو منغوليا . ان الابحاث الملموسة حول التاريخ الحديث لهذا البلد تفقد كليا اي معنى اذا لم نأخذ بالاعتبار التأثير القائد لنشأة وتطور التشكيلة الشيوعية في العالم المعاصر . ان فاسيليف يرى بأن مفهوم تتابع التشكيلات على النطاق البشري العام «ليس نظيرا اطلاقا للثورة في

حدود مجتمع ملموس واحد» [١٤١ ، ١٢٠] . بالفعل، ان الثورة (تبدل التشكيلات) في هذا البلد او ذاك لا يناظر تبدل التشكيلات القائدة على النطاق العالمي ، ولكن ليرينا فاسيليف ثورة واحدة في بلد معين كانت حرة من التأثير الكبير للوسط المحيط وللخط القائد لعصرها . فمثل هذه الثورات لا وجود لها . ان لثورة « الميدزسي » في اليابان دلالة هامة جدا . بدون شك انطلقت هذه الثورة من التطور الداخلي للمجتمع الياباني نفسه ، ولكن هل يمكن فهمها وفهم كل التاريخ اللاحق لليابان بدون الدفعة الكبيرة التي حصل عليها المجتمع الياباني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من دخول رأس المال الاجنبي ؟ وهل يمكن فهم التطور اللاحق لليابان (نهاية القرن التاسع عشر ـ بداية القرن العشرين) بدون الاخذ بالاعتبار بأن اليابان كانت قد ارتهنت بدون تراجع بالتيار القائد الهائل لتلك المرحلة ـ بانتصار وبسياسة الرأسمالية العالمية التي تتطور الى امبريالية ؟ وهكذا فان اية ابحاث لتاريخ اليابان القرن التاسع عشر ـ القرن العشرين ، بدون الاخذ بالاعتبار للخط القائد للتطور العالمي (التشكيلة القائدة على النطاق البشري العام)، اذا استخدمنا كلمات فاسيليف ، تكون غير ذات معنى .

وهكذا ، فان التتابع المحتمل للتشكيلات الخمس يعتبر ضروريا وقانونيا بشكل صارم بالنسبة لجميع المجتمعات . ففي اساسه يكمن الارتفاع المستمر لانتاجية العمل ، والذي على اساسه تحل التشكيلات الاعلى محل التشكيلات الادنى . وربما كانت هذه القانونية تظهر في شكل واحد في الشروط المتكافئة المتعددة . ولكن بما ان هذه الشروط المتكافئة غير موجودة وبما ان تطور المجتمع يتعرض لتأثير كثير من العوامل القانونية وعوامل الصدفة ، فان تتابع التشكيلات في جميع المجتمعات تقريبا يتصف بالانحرافات . ان الانحرافات والتشوهات على النطاق العالمي العام «تطفىء» بعضها بعضا احيانا ، واحيانا تتراجع الى المكانة الثانية ، وبالنتيجة فان التتابع القانوني للتشكيلات يظهر في صورة جلية كخط عام للتاريخ .

ونختتم مناقشة مسألة الخط العام والانحرافات عنه بكلمات اخيرة . ان الخط العام للتطور والانحرافات لا يعتبران طرفان لا يلتقيان اطلاقا . انهما جانبان متضادان لوحدة ديالكتيكية ، يتحول احدهما بصورة مستمرة الى الآخر . والخلاصة ، ان الانحرافات تطفىء بعضها بعضا لتعطي في النهاية خطا عاما . والخط العام للتطور نفسه ينشط بقوة ويتسارع بفعل الانحرافات . وعلى سبيل المثال ، ان وجود الاطراف المنهوبة والمشوهة وفر شروطا مواتية لتطور التشكيلة العبودية : فهذه التشكيلة لم تستطع على العموم التطور بشكل فعال بدون اطراف مشوهة ، كانت تؤمن لها العبيد [٥٥ ، ٥٠] . وشبيه بذلك ايضا التطور السريع للرأسمالية في العصر الحديث والعصر الحاضر الذي لم يكن ممكنا بدون الاستيلاء على المستعمرات وما يتبع ذلك من انحرافات عميقة [١٦٠ ، ٦٣ ـ ٦٤] .

٤ ـ هل يمكن اضافة تشكيلات جديدة الى «اللوحة الخماسية» لتصبح «سداسية» او حتى «سباعية ـ ثمانية» ؟

ان الامر لا يستوجب الانكار القاطع المسبق لامكانية ادخال تشكيلة جديدة او تشكيلتين وربما ثلاث تشكيلات في اللوحة المعروفة. اننا نتفق مع **ف.آ. رومودين** و **ي.يا. زلاتكين** في ان الاعتراف المبدئي بمثل هذه الامكانية لا يناقض الماركسية بشيء . فالمسألة كلها تتلخص في ان التشكيلات «المكتشفة حديثا» يجب البرهان عليها على اساس المعطيات الملموسة وتبريرها نظريا. وكما يلاحظ، بحق، رومودين، يجب البرهان على ان «هذه التشكيلة كانت موجودة فعلا بجميع مقولاتها وسماتها». ولكن رومودين وزلوتكين يؤكدان بأن تطور العلم المعاصر ، وتراكم المعطيات الملموسة ، والتحليل النظري ، كلها لا تقدم مبررات لادخال تشكيلات «جديدة» في اللوحة المتعارف عليها . اننا نتفق معهما كليا في هذه الناحية [١٤١ ، ٢١٥ ، ٢٢٩ ـ ٢٣٠] .

٥ ـ من اجل التوصل الى نموذجية «داخلية» للتشكيلات :

من الواضح ان ايجاد التوافق بين «اللوحة الخماسية» والمعطيات المتراكمة خلال العقود الاخيرة لا يتطلب حشر تشكيلات «جديدة» في هذه اللوحة ، وانما التوصل الى نموذجية «داخلية» للتشكيلات المعروفة .

ويجب القول بأن الصور الداخلية المختلفة للتشكيلات ، وبكلمات ماركس «أشكالها وتدرجاتها» ، تتحدد لا بهذه السمات المختارة اعتباطا او تلك ، وانما بمعرفة التعديلات والتشوهات الطارئة على القوانين العامة للتطور التي حصلت في بلد ما وفي عصر معين . وعلى اساس موضوعة ماركس بخصوص «اساليب الانتاج القومية» تبدو مسألة «التشكيلات القومية» ايضا مبررة تماما ، هذه التشكيلات التي لا تشغل كل واحدة منها مكانة خاصة في التاريخ ولا يمكن ان تفهم بذاتها ، اذا اقتصرنا فقط على خاصيتها . ان كلا من «التشكيلات القومية» تمثل صورة تاريخية ملموسة لهذه التشكيلة البشرية العامة او تلك .

وعلى ما يبدو ، ان وضع نموذجية «داخلية» للتشكيلات يكون ممكنا **فقط بعد** الدراسة المعمقة لنظرية التشكيلات ما قبل الرأسمالية والتحليل المفصل لقوانين تتابعها .

حول صرامة الجهاز المفاهيمي

لا بد للقارىء ان يلاحظ بأننا خصصنا حوالي ثلث الفصل للحديث عن الجهاز

المفهومي لعلم التاريخ («أسلوب الانتاج» ، «التشكيلة» ، «اللوحة الخماسية» ، وغير ذلك) . فهل اعطيناه مكانة اكبر من اللازم ؟ كلا ، بالطبع . فكما يبين مسار المناقشة حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية بكامله لا يمكن القيام بأي خطوة بدون التعامل مع مقولات المادية التاريخية ، والتي يقوم على اساسها الجهاز المفهومي لعلم التاريخ الماركسي . وليس من قبيل الصدفة ان كل مشارك في النقاش يقدم تصورات معينة بخصوص تطبيق الجهاز المفاهيمي في بحث المجتمعات ما قبل الرأسمالية . وهكذا ، فان تجربة النقاش قد برهنت مرة اخرى على مدى الاهمية الكبرى التي يمثلها هذا الجهاز .

كما هو معروف ، لا يمكن لعلم التاريخ ان يتطور بنجاح بدون التوافق الصارم بين استنتاجاته والوثائق والوقائع. وباعتقادنا، هناك مسألة لا تقل اهمية عن ذلك، هي ان استنتاجات علماء التاريخ يجب ان تتوافق بشكل صارم مع جهازهم المفاهيمي . في مسار النقاش أكد بعض المشاركين على هذا الجانب من القضية . يرى **ف.م. ماسون** ، على سبيل المثال ، بأن التفسير النظري للمعطيات الواقعية الضخمة المتراكمة لدى علم التاريخ يتطلب «تحديدا دقيقا جدا للمفاهيم والمعايير والسمات التي تميز هذا الوضع الاجتماعي او ذاك او بعض عناصره» [١٢٧ ، ٨٢] . ويلفت **ف.ن. نيكوروف** الانتباه الى اهمية الاسناد الصارم للاستنتاجات : «اننا نعتقد بأن براهين علماء التاريخ بحاجة الى النظرة الصارمة مثل حاجة النظريات الهندسية» [١٣٩ ، ١١٣] .

قد تظهر بعض الشكوك : ألا يمكن ان تؤدي صرامة الجهاز المفاهيمي الى الدوغمائية وحشر الوقائع ضمن لوحة مصطنعة ؟ اننا نعتقد بأن مثل هذه الشكوك لا تستند الى اساس . ولكي نتصور هذه المسألة بوضوح اكبر ، لنستخدم مثالا من علم آخر ــ من الرياضيات . ان الجهاز المفاهيمي للرياضيات صارم للغاية . فالرياضيات تنكر بصورة قاطعة اي محاولة اعتباطية غير مبرهنة لتغيير هذا الجزء او ذاك من أجزائها . ولكن رغم كل صرامة الجهاز الرياضي فهو لا يعتبر دوغمائيا ابدا ، انه يمتلك مرونة كبيرة ، ويوفر امكانية الاخذ بالاعتبار عمليا لاية خصائص للوقائع المدروسة . ونعتقد ، بأن الجهاز المفاهيمي لعلم التاريخ الماركسي يجب ان يمتلك درجة من الصرامة لا تقل عما يمتلكه جهاز الرياضيات . وهذا يعني ان اية تغيرات ، مهما صغرت ، لن تكون قادرة على الدخول في الجهاز العلمي الا بعد تمحيصها من جميع جوانبها والبرهان عليها . ان صرامة الجهاز المفاهيمي الماركسي لا تعني اطلاقا الدوغمائية ، اذ ان مقولات الديالكتيك المادي تمتلك مرونة عظيمة ــ انها توفر امكانية غير محدودة لحساب واعتبار جميع خصائص ومواصفات الوقائع الملموسة .

لقد اشرنا سابقا الى انه في مسار النقاش حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية ظهرت اتجاهات ثلاث . فأي منها هو الصحيح ، وأي منها هو الذي يفتح آفاقا اكثر ملاءمة للتطوير اللاحق لنظرية التشكيلات ما قبل الرأسمالية ؟ يحتاج

الجواب على هذا السؤال الى معرفة درجة توافق افكار كل من الاتجاهات المشار اليها مع الوقائع والجهاز المفاهيمي للعلم . فلا يمكن التغاضي لا عن هذا ولا عن ذاك ــ لا عن الوقائع ، ولا عن الجهاز المفاهيمي . في الفصول التالية سنـــورد بعض التصورات بخصوص توافق او عدم توافق الاتجاهات الثلاثة المشار اليها مع بعض الوقائع وبعض مقولات الجهاز المفاهيمي .

الفصل الرابع

مع أي مستوى من مستويات تطور قوى الانتاج يتوافق اسلوب الانتاج الآسيوي ؟

بعد ما تقدم ننتقل الآن الى دراسة نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي . لقد نضجت عند المرحلة المعاصرة من النقاش المهمة التالية : يجب تبيان الى أي درجة تتوافق هذه الاطروحة مع معايير الجهاز المفاهيمي ، التي يتحدد بمساعدتها أسلوب الانتاج .

وبالاسترشاد بالمعايير المشار اليها أعلاه نتوصل الى الاستنتاج التالي : اذا كان هذا البلد او ذاك قد عرف أسلوب الانتاج الآسيوي ، فانه سيكون بالامكان ملاحظة ما يلي فيه :

أ ـ مستوى خاص «آسيوي» لتطور قوى الانتاج ، متميز بشكل واضح ، على النطاق التاريخي العالمي ، عن المستوى الذي يتصف به النظام المشاعي البدائي ، او العبودي ، او الاقطاعي .

ب ـ منظومة علاقات ملكية «آسيوية» يمكن ان تكون متميزة عن الملكية العبودية ، وكذلك عن الاقطاعية .

ج ـ طرقا خاصة لتملك المنتوج الفائض من قبل المستغِلين ، متميزة جوهريا عن

الطرق العبودية ، وكذلك الاقطاعية .
د ـ بنية طبقية تناقضية ، خاصة ، غير عبودية ، وغير اقطاعية .

لنبدأ من مسألة قوى الانتاج . اننا نتفق مع **م.آ. بارغ** و **ي.ب. تشرنياك** ، اللذين يعتبران ان مستوى تطور قوى الانتاج الذي يتميز به الانتقال الى هـــذه التشكيلة (أسلوب الانتاج) او تلك ، «يعتبر محددا تماما وفي نفس الوقت يسمح بمجال واسع جدا من الانحرافات بين المؤشرات الدنيا والقصوى الممكنة» [٥٥ ، ٤٧] . ان المشاركين في النقاش الدائر حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية (أنصار مختلف وجهات النظر) يقرون بشكل عام بمثل هذا الموقف . وعلى سبيل المثال ، **ف.ف. كريلوف** و **ي.آ. ستوتشيفسكي** أشارا ، بحق ، الى ان امكانية حصول المستغلين على المنتوج الفائض وتملكه في مختلف الاقاليم الجغرافية والمناخيـــة تظهر عند مختلف مستويات تطور قوى الانتاج . وبشكل خاص ، في افريقيا ، بفضل الشروط المناخية المواتية ، تظهر مثل هذه الامكانية عنـــد مستوى اكثر انخفاضا لتطور قوى الانتاج ، مما هـــو عليه الامر في اوربـــا [١٤١ ، ٩٤ ــ ٩٥ ، ١٢٥] .

هكذا اذن ، اذا كانت المسألة تتعلق بأسلوب محدد مـــن اساليب امتصاص المنتوج الفائض (أسلوب الاستغلال) ، وبمنظومة محددة لعلاقات الملكية والبنيـــة الطبقية المناسبة لها ، فان انتاجية العمل التي تحدد (وفي نهاية المطاف ــ تولد) مثل هذه البنية يمكن ان تتأرجح ضمن حدود معينة . ان مجال الانحرافات يتوقف على كثير من العوامل الجغرافيا ــ اقتصادية والتاريخية الملموسة . ويستنتج من ذلك ، بأنه عندما يجري الحديث حول مستوى تطور قوى الانتاج في ظل أسلوب الانتاج الآسيوي ، فان هذا لا يعني اطلاقا بأن الامر يحتاج الى معادلة فجة جدا ، ولكن مع ذلك ، فان مستوى تطور قوى الانتاج الذي يتناسب معه أسلوب الانتاج هذا ، على النطاق التاريخي العالمي ، يجب ان يكون مميزا ومحددا . فماذا يقول بهذا الخصوص أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي انفسهم ؟

في مؤلفات أنصار هذه النظرية لم تطرح عمليا مسألة مستوى تطور قوى الانتاج الذي يوافقه أسلوب الانتاج الآسيوي . واذا كانت هناك كتابات حول قوى الانتاج فانها نادرة وقليلة جدا ، وفي شكل عمومي جدا . ومن الضروري تصفح جبال من المؤلفات ، بمعنى الكلمة الحرفي ، حتى نصادف عددا من العبارات المخصصة لهذه المسألة .

ينفي **سيوردي ــ كنال** ، في جوهر الامر ، توافق أسلوب الانتاج الآسيوي مع أي مستوى محدد لقوى الانتاج : «عند **مستوى** قوى الانتاج الذي يتوافق معـــه «أسلوب الانتاج الآسيوي» تقوم المجتمعات الطبقية التي لا تعتبر «آسيوية» لانها لا تعرف الملكية المشاعية الجماعية ، كما لا تعتبر «اقطاعية» ، لأنها رغم تشابـــه الهرم الاجتماعي ، تكون عند مستوى لتطور قوى الانتاج اكثر انخفاضا بكثـــير» [٢٩١ ، ١٥] .

ويؤكد **بارن** بأن كل أسلوب انتاج يتوافق مع مستوى محدد لتطور قوى الانتاج ، ولكن بارن لا يتجاوز هذا الاثبات [٢٦٩ ، ٥١] .

ان مسألة مستوى قوى الانتاج الذي يتوافق معه أسلوب الانتاج الآسيوي («القبالي» حسب تعبيره) ، نجدها ايضا عند **سيميونوف** ، لكن في شكل عمومي جدا ، وهو ما ينتقده عليه ، بحق ، **ماسون** [١٦٩ ، ٨٦ ؛ ١٢٧ ، ٨٧] . ان سيميونوف لا يقدم أي فرضية تتوجه نحو بحث معمق ملموس لهذه المسألة .

وتطرح في مؤلفات أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي بشكل متكرر جدا مسألة الخصائص التي يتميز بها التكنيك في هذه المنطقة من العالم او تلك . وعلى سبيل المثال ، نقرأ عند **شينو** ما يلي : «بدون شك ، ربما كان من الضروري بحث حالة قوى الانتاج ايضا ، الخصائص المميزة لتكنيك الزراعة والحرفة في بلدان الشرق ، من جهة ، وفي حوض البحر المتوسط ، من جهة اخرى» [٢١٨ ، ١٤٣]. بالطبع ، يمكن الاتفاق مع شينو في ذلك ــ فالدراسة المقارنة للخصائص المميزة للتكنيك في مختلف البقاع مفيدة وضرورية ، ولكن خاصية ادوات العمل والطرائق التكنولوجية وحتى ما تميزت به الزراعة في كثير من بلدان الشرق من ري اصطناعي ، ــ كل ذلك لا يكفي بعد لتحديد مستوى تطور قوى الانتاج . وعلى سبيل المثال ، في مناطق جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية حاليا ظهرت الزراعة المروية في القرون الوسطى ، وما زالت موجودة الى الان . ولكن مستوى تطور قوى الانتاج الان اعلى بما لا يقاس مما كان عليه لعدة قرون خلت . ومثال آخر ايضا : ان سد أسوان الحالي والسد الذي بني في عهد امينيمخيت الثالث (*) يخدمان أغراض الري ، ولكن مستوى تطور قوى الانتاج عند انشاء السد العالي والمستوى الذي كان قائما عند انشاء السد القديم مختلفان بما لا يقاس .

ان مستوى تطور قوى الانتاج يظهر في طاقتها ، اي في انتاجية العمل . ان طرح المسألة على هذا الشكل هو ما نفتقده في مؤلفات أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي .

ان **تيوكي وشينو** يعتبران بأن أسلوب الانتاج الآسيوي كان سائدا ايضا في مصر القديمة ، وفي الصين ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر . ولو حاولنا مقارنة اقتصاد مصر القديمة مع اقتصاد الصين في النصف الاول من القرن التاسع عشر لتبين لنا بأن أسلوب الانتاج الآسيوي يمكن ان يوجد عند مستويات مختلفة جدا لتطور قوى الانتاج .

(*) امينيمخيت ــ اسم الفراعنة من السلالة الثانية عشرة ــ المملكة الوسطى ــ . الاول ــ مؤسس السلالة حكم ما بين ٢٠٠٠ ــ ١٩٧٠ ق.م. الثاني ــ ما بين ١٩٣٤ ــ ١٨٩٦ ق.م. الثالث ــ ما بين ١٨٤٩ ــ ١٨٠١ ق.م. ــ الرابع ــ ما بين ١٨٠١ ــ ١٧٩٢ ق.م.

وهكذا ، فان أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي لا يعطوننا جوابا للمسألة المطروحة في عنوان هذا الفصل . وللدقة نقول ، بل انهم لا يحاولون البحث عن مثل هذا الجواب . اننا لا نجد لديهم اية فرضيات يمكن ان تشير ولو من بعيد الى الاتجاه نحو بحث مستوى انتاجية العمل الذي يتوافق معه أسلوب الانتـــاج الآسيوي . لماذا لا يطرحون مثل هذه الفرضيات ؟ لماذا لا يطرحون هذه المسألة في جوهر الامر ؟ برأينا ، ان السبب هو ان وقائع تاريخ العالـم القديم والقرون الوسطى لا توفر الاسس لطرحها .

الفصل الخامس

الملكية « الآسيوية »

اذا كان أسلوب الانتاج الآسيوي لا يتطابق لا مع العبودية ، ولا مع الاقطاعية، فيجب ان يتميز اذن بملكية لا عبودية ولا اقطاعية ، وانما «آسيويـــة» ـ ذات مضمون طبقي ، اجتماعي ـ اقتصادي خاص .

يطرح **فارغا** ، و**تيبوكي** ، وغيرهما في مؤلفاتهم مسألة السمات التي ، حسب رأيهم ، تميز مبدئيا الملكية «الآسيوية» عن العبودية وعن الاقطاعية .

حول مفهوم الملكية الاستغلالية

كما هو معلوم ، يتلخص المفهوم الماركسي للملكية الاستغلالية فيما يلي : ان كل ملكية هي علاقة بين الناس بخصوص الاشياء . والملكية الاستغلالية هي تلك العلاقة التي يمتلك الناس بقوتها الاشياء (وسائل الانتاج) ويحصلون على امكانية، **أولا** : التصرف بالاشياء في عملية الانتاج ، **ثانيا** : استغلال عمل غير المالكين ، بينما يكون الناس الآخرون مبتعدون عن تملك وسائل الانتاج ولذلك فهم لا يستطيعون استعمالها في عملية الانتاج الا اذا عملوا لدى مالكيها .

ان مفهوم الملكية الاستغلالية على هذه الصورة يبدو بسيطا جدا . ولكن جوهر المسألة بكامله يكمن في الكشف عن الاوالية الموضوعية للعلاقات الاجتماعية ، هذه الاوالية التي لا تتوقف في نهاية المطاف على ارادة الناس ، والتي تجعل طبقة من الناس مالكة لوسائل الانتاج ، وأخرى ـ مبعدة عن هذه الملكية .

وبالاقتراب من جوهر المسألة هذا (أوالية علاقات الملكية) ، من المهم جدا ان

نعلم بأنه يوجد لدى ماركس ليس صياغة واحدة فحسب ، بل سلسلة كاملة من الصياغات التي تعرف الملكية بشكل عام والملكية الاستغلالية ، بشكل خاص .

اولا : يعرّف ماركس الملكية على انها تملك او امتلاك ، اي علاقة بمواضيع الطبيعة او بمنتجات العمل الخاصة . «**الملكية** تعني ، بالتالي ، بشكل أولي لا شيء اكثر من علاقة الانسان بشروط انتاجه الخاصة، العائدة له ...» [١٤ ، ٢٤].

ثانيا : ينظر ماركس الى الملكية كنظام محدد لتوزيع وسائل الانتاج ومنتجات العمل بين اعضاء المجتمع ، بين الافراد والجماعات [٣ ، ٧٢٢ ـ ٧٢٣] .

ثالثا : يؤكد ماركس باستمرار على ان الملكية لا تنفصل عن جملة العلاقات الاقتصادية للمجتمع بكاملها . «في العالم الواقعي ... يعتبر تقسيم العمل وجميع مقولات السيد برودون الاخرى في الجوهر من العلاقات الاجتماعية التي تشكل ما يسمى في الوقت الحاضر **بالملكية** ؛ وخارج هذه العلاقات ليست الملكية البرجوازية الا مجرد وهم ميتافيزيقي او حقوقي» [١٥ ، ٤٠٦] . «... فتعريف الملكية البرجوازية لا يعني اكثر من اعطاء وصف لجميع العلاقات الاجتماعية للانتاج البرجوازي» [١٣ ، ١٦٨] .

رابعا : بخصوص الملكية الاستغلالية يكتب ماركس : «في كل مكان يمتلك فيه جزء من المجتمع احتكارا على وسائل الانتاج ، يكون على المشتغل ، الحر او غير الحر ، أن يضيف الى زمن العمل الضروري لتأمين معيشته نفسه زمن عمل اضافي لانتاج الوسائل المعيشية من اجل مالك وسائل الانتاج ، سواء أكان ذلك المالك اثينيًا ... [ارستقراطيا] ، ثيوقراطيا إتروسياً (*) ، Civis romanus [مواطنا رومانياً] ، بارونا نورمانديا ، مالك عبيد امريكي ، اقطاعيا فالاشيا (**) ، مالكا عقاريا حديثا او رأسماليا» [٩ ، ٢٤٦ ـ ٢٤٧] .

كيف نفسر انه في مؤلفات ماركس جاءت كل هذه التعريفات «المختلفة» للملكية ؟ تفسير ذلك هو أن الملكية نفسها هي ظاهرة معقدة جدا وكثيرة الزوايا . ان مفهوم الملكية يجب ان يعكس جميع السمات الجوهرية ، جميع الجوانب والزوايا الاساسية لهذه الظاهرة . ولهذا السبب بالذات ، فان مفهوم الملكية لا يمكن حصره في صياغة بسيطة ، راكدة وفجة . ان تحديدات ماركس «المختلفة» للملكية تعكس جوانب مختلفة من ظاهرة معقدة واحدة . وفي هذا الخصوص

(*) Etrusci ـ قبائل قديمة سكنت وأنشأت حضارة متطورة في شبه جزيرة ابنيين (حاليا ـ توسكان) على البحر المتوسط قبل الحضارة الرومية .

(**) نسبة الى امارات الدوناي التي قام فيها الفلاحون والتجار والحرفيون وعناصر البرجوازية الناشئة بثورة ضد الاقطاعيين (البويار) فدخلت جيوشهم بوخارست في ٢١ اذار عام ١٨٢١ فاستدعى البويار الجيوش التركية التي دخلت بوخارست في ١٦ ايار . وأخمدت الثورة بوحشية على يد الجيوش التركية . (المترجم)

يربط ماركس بشكل وثيق جميع التعاريف المشار اليها بعضها مع بعض . فمثلا، يؤكد ماركس على ان تملك موضوعات الطبيعة يتحقق فقط «في حدود شكل اجتماعي محدد وبواسطته» [٣ ، ٧١٣] . وبكلمات اخرى ، فان التملك يتحقق فقط داخل منظومة علاقات اجتماعية محددة وفقط بواسطتها . لاحقا ، يبحث ماركس العلاقة الديالكتيكية المتبادلة بين التملك والتوزيع ، علما بأنه يرى في هذا وذاك جوانب أصيلة لمنظومة واحدة من العلاقات الاقتصادية المتشكلة في عملية الانتاج [٢ ، ٧٢٢ ـ ٧٢٣] . وينتقد **م.ب. ساكوف** ، بحق ، محاولات النظر الى الصياغات «المختلفة» لدى ماركس عن الملكية وكان هناك في مؤلفات ماركس مفهومان للملكية : مفهوم واسع (جملة جميع العلاقات الاجتماعية ـ الانتاجية) ، ومفهوم ضيق (أسلوب ، شكل التملك) [١٦٥ ، ٧٢] . في الواقع لا يوجد في مؤلفات ماركس الا مفهوم واحد وحيد ، ولكنه مفهوم مركب جدا ، للملكية .

وهكذا ، فالملكية لا تنفصل عن مجموع العلاقات الاقتصادية . هل يعني هذا أن الملكية والعلاقات الاقتصادية شيئان متطابقان ؟ كلا . ان ديالكتيك الانتقال المتبادل لكل منهما الى الآخر يتلخص بما يلي : فمن جهة ، الملكية هي الاساس ، القاعدة ، التي تتشكل عليها جملة العلاقات الاقتصادية ، ولكن ، من جهة اخرى، ان الملكية تتحقق ويجري تعريفها فقط من خلال جملة العلاقات الاقتصادية كلها . وخارج هذه العلاقات لا يمكن ان توجد اي ملكية . وعلى سبيل المثال ، كانت ملكية النبيل الروماني على الارض والعبيد والقطعان والادوات القاعدة التي تشكلت عليها جملة العلاقات الاقتصادية داخل الاقطاعة وفي علاقاتها مع العالم الخارجي. ومن جهة اخرى ، فقد كان النبيل يتملك اقطاعته فقط بواسطة تلك العلاقات التي تشكلت بينه وبين عبيده ، عبر علاقات السوق ، حيث كانت تطرح منتجات الاقطاعة ، وهكذا . وعندما كان النبيل يقطع جميع هذه العلاقات ـ كأن يتوقف عن استغلال العبيد ، ولا يبيع ولا يشتري أي شيء في السوق ، اي يقطع العلاقات الاقتصادية مع الآخرين ، كانت ملكيته على اقطاعته (بالمعنى الاقتصادي) تتوقف ايضا .

وانطلاقا مما تبين أعلاه ، يتوجب عند حل مسألة الملكية «الآسيوية» الاخذ بالاعتبار للخصائص المبدئية لجملة العلاقات الاقتصادية لهذا المجتمع بكاملها .

هل بالامكان قيام أسلوب انتاج استغلالي على أرضية ملكية العشيرة المشاعية ؟

يعتبر **تيوكي** ان احدى الميزات الجذرية لأسلوب الانتاج هي ان المجتمع الطبقي ـ التناقضي ، الاستغلالي ، في بلدان الشرق كان يقوم على ملكية العشيرة المشاعية . يكتب **تيوكي** : «ان مؤلفات ماركس وانجلز لم تتضمن الا تلميحات وإشارات فقط ، ولكن هذه التلميحات والاشارات تشهد على ان ماركس وانجلز

كانا ينظران الى «أسلوب الانتاج الآسيوي» باعتباره مجتمعا طبقيا ، ومقرين كليا في الوقت نفسه بأن اساس هذا المجتمع كان الحفاظ على ملكية العشيرة المشاعية.. لقد نظر ماركس الى مجتمع «أسلوب الانتاج الآسيوي» كمجتمع استغلالي ، مقسم الى طبقات . عند النظرة السطحية قد يبدو انه لا حاجة لشرح هذه الموضوعة ؛ ولكن ، في الواقع ، من يستطيع اعتبار الممالك الاستبدادية الشرقية مشاعات بدائية ؟ وفي الوقت نفسه تعتبر هذه الموضوعة من الناحية النظرية هامة جدا ؛ وبمجرد اخذها بالاعتبار يمكن ان نضع نهاية للتحريفات الدوغمائية التي تعلن بأن الماركسية تعتبر ان النظام المشاعي البدائي وحده هو الذي يقوم على ملكية العشيرة المشاعية ؛ ومن جانب آخر ، بهذا الشكل فقط يتكشف التناقض الواقعي للمجتمع الشرقي ، هذا التناقض الذي يفسر جملة من خصائص هذا المجتمع . وتصبح هذه الخصائص مفهومة لو انطلقنا من ان المجتمع الطبقي كان يتطور في الشرق على اساس ملكية العشيرة المشاعية» [٢٩٥ ، ٢٣ ـ ٢٥] .

وهكذا ، اذن هناك مجتمع طبقي يقوم «على اساس ملكية العشيرة المشاعية». ويرى تيوكي بهذا الخصوص أن التناقض بين البنية الطبقية (الانقسام الى مستغِلين ومستغَلين) ، من جهة ، وملكية العشيرة المشاعية ، من جهة اخرى ، يفسر خصائص المجتمعات الشرقية وأسلوب الانتاج الآسيوي . ويعبر عن نفس الفكرة بصورة جيدة ايضا **سيوري ــ كنال** : «ان التناقض الداخلي الذي يتميز به أسلوب الانتاج الآسيوي هو الاستغلال الطبقي والحفاظ على الملكية الجماعية على الارض» [٢٩٠ ، ٤١] . ويقف **ت. بيوتنر** موقفا مشابها لهذا الموقف (٢١٥ ، ٢٩٤) .

اننا في تناولنا لصياغات بيوتنر ، وسيوري ــ كنال ، وتيوكي ، سنحاول قبل كل شيء رد استشهاد الاخير بماركس وانجلز . ففي مؤلفات ماركس وانجلز لا توجد مثل هذه الصياغة التي يوردها تيوكي . ولا يوجد حتى اي تلميح عنها . بل اننا نقرأ في مؤلف ماركس الشهير «الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي» شيئا مناقضا تماما . ولذلك نجد انفسنا مضطرين الى ايراد فقرة طويلة من هذا المؤلف هنا .

«في معظم الاشكال **الآسيوية** الاساسية ، تظهر **الوحدة التي تربط بينها** ، والتي تقف فوق جميع هذه الجماعات الصغيرة ، **كمالك** اعلى ، او **كمالك وحيد** ، وتظهر المشاعات الفعلية بنتيجة ذلك فقط كمالكين **بالوراثة** . وبما ان هذه **الوحدة** تعتبر المالك الفعلي والشرط الفعلي للملكية الجماعية ، فانها تستطيع بذاتها ان تتمثل في شيء ما **خاص** ، يقف فوق هذه المجموعة من الجماعات الفعلية المنفردة ، التي يكون فيها كل انسان فرد ، على هذه الصورة ، في الواقع محروما من الملكية ... ان الوحدة الرابطة المتمثلة في الملك ... تخصص لكل فرد قطعة ارض عبر وساطة المشاعة التي يتبع لها . ولهذا فان المنتوج الاضافي ... يعود، بالطبع ، الى هذه الوحدة العليا . لذلك ، في ظروف الاستبداد الشرقي والغياب الحقوقي في الظاهر للملكية في ظلها ، تقوم في الواقع هذه الملكية المشاعية او

العشيرية في صورة اساس له ... ان الشروط العائدة للجميع ـ شروط التملك الفعلي بواسطة العمل ، **وقنوات الري** ، التي تلعب دورا هاما جدا عند الشعوب الآسيوية ، ووسائل الاتصال ، وغيرها ، تمثل كلها في هذه الحالة نتاج أيدي الوحدة العليا ـ الحكومة الاستبدادية ، التي تقف فوق المشاعات الصغيرة» [١٤ ، ٦ ـ ٧] .

من الفقرة المقتطفة أعلاه يمكن ، بالطبع ، تنحية بعض الكلمات : «... في ظروف الاستبداد الشرقي ... تقوم هذه الملكية المشاعية او العشيرية في صورة اساس له ...» . يمكن فصل هذه الكلمات عن النص الاصلي والاستنتاج بأن ماركس «يعترف كليا بأن اساس المجتمع الطبقي الآسيوي كان الاحتفاظ بملكية العشيرة المشاعية» . ولكن مثل هذا التفسير لهذه الفقرة لن يكون صادقا . فهنا نجد فكرة مضادة تماما تقف على خط فاصل ـ ان ماركس يؤكد انه في اساس الاستغلال ، اي في اساس العلاقات المتبادلة بين الطبقات المتناقضة توجد الملكية العليا والوحيدة للمستغِلين ، المتجمعين حول الملك الشرقي ، حول «الوحدة العليا» . ان مشاعات الفلاحين ، كما يشير الى ذلك ماركس ، لم تكن تتمتع بالملكية الكاملة على الارض ـ فالملكية الكاملة والوحيدة كانت في أيدي المستغِلين فقط (الملك و«الوحدة العليا») . فالمشاعات تظهر بمظهر «المالكين بالوراثة» . ان حيازة المشاعات تستمد من ملكية المستغِلين . فهؤلاء يقدمون الارض على اساس الحيازة والاستغلال للمشاعات او يسمحون بالحفاظ على الحيازة المشاعية للارض التي كانت قائمة في السابق ؛ اضافة لذلك فان المستغِلين يدعمون ملكيتهم العليا على الارض .

يؤكد **تيوكي** في احد مؤلفاته بأنه ،طبقا لماركس ، في ظل الشكل الآسيوي للملكية على الارض «يعتبر الشرط الرئيسي لامتلاك الارض الانتساب الى المشاعة الطبيعية ، اي العشيرة» [٢٩٦ ، ٢٤٨] . لا جدال في ذلك . الا ان ماركس بذلك لم يعتبر المشاعة مالكا كاملا . في الفقرة المقتطفة اعلاه يقول بأنه ، في جوهر الامر، ليست المشاعة نفسها هي التي تخصص الارض للافراد ، وانما عبر وساطة المشاعة تقوم الوحدة العليا ، الملك ، بذلك . فالمستغِلون ، كمالك اعلى للارض ، يتملكون المنتوج الفائض .

ويؤكد ماركس بشكل خاص على ان قنوات الري ـ اهم وسيلة انتاج في بلدان الشرق ـ كانت في أيدي المستغِلين . أما بالنسبة لكلمات ماركس : «تقوم هذه الملكية المشاعية او العشيرية في صورة اساس» فاذا نظرنا اليها من خلال علاقتها بالنص الكامل لا يمكن ان نتوصل منها الى الاستنتاج بأن ماركس يقصد هنا لا الملكية العليا ، الوحيدة الكاملة ، التي كانت في أيدي المستغِلين ، وانما الحيازة المشاعية الموروثة للارض . هذه الحيازة الموروثة ، الشبيهة في المظهر بالملكية ، كانت ، بالطبع ، اساس الانتاج البطريركي للفلاحين . ولكن علاقات الاستغلال لم تكن تتحدد من قبل هذه الملكية ، وانما من قبل الملكية العليا للمستغِلين وعلى رأسهم الملك . ان هذه الملكية هي بالضبط ، وليست حيازة

المشاعات ، التي كانت تحدد العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الطبقات ، اي الملامح الجذرية لأسلوب الانتاج .

وهكذا فان استشهاد تيوكي بماركس وانجلز غير صحيح . لننظر الان عن كثب اكثر في مقولة «الاستغلال والمجتمع الطبقي على اساس ملكية العشيرة المشاعية». ان الاستنتاج الاول الذي ينجم مباشرة عنه بصورة حتمية هو : ان المجتمع اللاطبقي والمجتمع «الآسيوي» الطبقي ، كلاهما كان يقوم على نفس الملكية . ويؤكد تيوكي هذا الاستنتاج اذ يعتبر الفكرة القائلة بأن المجتمع ما قبل الطبقي فقط كان يستند الى ملكية العشيرة المشاعية «تحويرا دوغمائيا» . ان تيوكي ، برأينا ، يكشف بذلك ، بدون وعي ، عن اخطر الهفوات التي تعاني منها صياغته . فاذا كان يعتبر ان انظمة اجتماعية ــ اقتصادية مختلفة مبدئيا يمكن ان تقوم على نفس الشكل من الملكية ، فان هذا يعني بأن الملكية هذه لا ترتبط عضويا بكامل بنية علاقات الانتاج . وبأن علاقات الانتاج بمقدورها ان تتغير جذريا ، بينما تبقى الملكية بدون اية تغييرات .

يؤكد ماركس لاحقا في «رأس المال» انه في أساس علاقات الاستغلال في جميع الحالات يكمن احتكار الطبقة المسيطرة على وسائل الانتاج ، اي الملكية الاستغلالية على هذه الوسائل . وبالتالي ، عند بحث علاقات الاستغلال يجب تبيان الاشكال الملموسة التي يتخذها احتكار المستغِلين على وسائل الانتاج ، ملكيتهم ، وكيف كان يتحقق على هذا الاساس تملك المنتوج الفائض . ان فكرة تيوكي وسيوري ــ كنال القائلة بأنه في بلدان الشرق وأفريقيا كان المجتمع يقوم على الاساس نفسه ، وهو الملكية الاجتماعية ، الذي كان يقوم عليه النظام المشاعي البدائي ، ــ ان هذه الفكرة لا تقودنا خطوة واحدة الى الامام . فهي ليست فقط غير مساعدة لنا في تفسير الصورة الملموسة التي اتخذها في بلدان الشرق وأفريقيا احتكار المستغِلين على وسائل الانتاج ، بل ، على العكس ، تبعدنا جانبا عن هذه المسألة المركزية .

وهكذا فان فكرة «الاستغلال والمجتمع الطبقي على قاعدة ملكية العشيرة المشاعية» غير صحيحة نظريا . اضافة لذلك ، كما نعتقد ، لم يستطع حتى الان اي شخص تأكيدها بأية معطيات عن هذا المجتمع او ذاك . وعلى سبيل المثال ، لو اخذنا مؤلف **تيوكي** المخصص للملكية على الارض في الصين القديمة ، فان الاستنتاجات التي يتوصل اليها هنا تدحض جزئيا صياغته وصياغة سيوري ــ كنال حول الملكية «الآسيوية» ! وتعتبر الفقرة التالية دليلا هاما على ذلك : «لا شك بأنه في مجتمع عصر تشوي كانت ارستقراطيا القبيلة او العشيرة المنظمة حول الملك تتملك عمل العوام والعبيد ــ ولم يكن هذا بأية حال يناقض الملكية العامة على الارض ، بل ، على العكس ، كانت نتيجة لها . كانت الارستقراطية ، اذن ، تستغل العوام والعبيد ، وكما رأينا ، ــ استغلالا بطريركيا ، قائما على **القواعد المشاعية الوهمية** . وليس لدينا ما يدفع الى الشك بأن هذا يعني انقسام المجتمع

الى طبقتين ـ مستغِلين ومستغَلين ، مسيطرين ومضطهَدين . ان الارستقراطيا قادرة على استغلال العوام **بفضل علاقتها الاقوى بوسائل الانتاج** ، اي ، بشكل رئيسي ، بالارض . وبينما يشترك العوام في حيازة الارض بصفتهم اعضاء بسطاء في المشاعة ، فان الارستقراطيين يفعلون ذلك بصفتهم اعضاء مفروزين من المشاعة (مرتفعين) فوقها : على اساس مستوى التمثيل الاعلى او الاقل علوا . **لذلك فانه في واقع الحياة اليومية ... كان الاوائل ، في جوهر الامر ، محرومين من الملكية ، بينما الاخيرون يتصرفون بشكل عام كمالكين»** [٢٩٦ ، ٢٩٢] .

وهكذا ، فان **تيوكي** يحاول الاحتفاظ بمقولة «الاستغلال على اساس الملكية العامة على الارض» ولكنه مضطر في الوقت نفسه للوصول الى استنتاج مختلف مبدئيا وهو ان الفرق بين وضع الارستقراطيا والعوام كان يتلخص في ان الاوائل كانوا يتصرفون فعليا بالملكية على الارض بينما الاخيرون كانوا محرومين منها !

لنعد ايضا الى مؤلف آخر في نفس الموضوع ـ الى كتاب **ل.س. فاسيليف** «العلاقات الزراعية والمشاعة في الصين القديمة» . ان هذا الكتاب يدحض بشكل مقنع تماما صياغة تيوكي حول طابع الملكية المميز لأسلوب الانتاج الآسيوي . ان فاسيليف ينظر الى ولادة وتطور ملكية الطبقة السائدة على الارض في علاقتها الوثيقة المطلقة بولادة وتطور الاستغلال . ففي أيدي Bana والحكام تتركز في وقت واحد ، بعملية واحدة ، الامكانية الواقعية للتصرف بالارض ، وتملك الاتاوات او الريع ـ الضريبة الذي تدفعه المشاعات القائمة على هذه الارض [٦٥ ، ١٣٤ ـ ١٣٥ ، ١٦٥ ـ ١٧٥ وغيرها] .

كما يبدو اذن ، ان الصياغة المغلوطة : «الاستغلال والمجتمع الطبقي على اساس ملكية العشيرة المشاعية» كانت ناتجة عن الخلط بين المضمون الاجتماعي ـ الاقتصادي الجديد للعمليات الاجتماعية وبين أشكالها القديمة . ان مجتمع الشرق القديم وأفريقيا ما قبل الاستعمار وأمريكا ما قبل كولومبس كان مع تحوله الى تشكيلات طبقية ـ تناقضية يحتفظ في الوقت نفسه بالبنيات المشاعية ـ القبلية الضاربة جذورها في التشكيلة السابقة . ولهذا السبب بالذات كان احتكار المستغِلين للارض والريع الناجم عنها مقنعا بحيازة مشاعية كانت تشكل سطح الظواهر (١) .

ورغم عدم موافقتنا على صياغة تيوكي وسيوري ـ كنال حول الملكية «الآسيوية» فاننا لا نتجاهل ابدا التعقيد الهائل لمسألة الملكية في بلدان الشرق القديم وأفريقيا وأمريكا . ان المعطيات الملموسة حول تاريخ هذه البلدان مزدحمة تماما بالمؤسسات القبلية ـ العشيرية والمشاعية المختلفة : هل يمكن عدم الاهتمام بذلك كله عند تحليل الملكية ؟ كلا ، بالطبع . كما لا يمكن بأي حال وضع ما يميز

---

١ ـ حول الكيفية التي كان المضمون الطبقي الاستغلالي الجديد يتقنع بها بالاشكال القبلية ـ المشاعية القديمة ، انظر [٦٥ ، ٥١ ، ١٠٦ ، وغيرها] .

الشكل الخارجي الملموس لعلاقات الملكية وما يميز مضمونها الداخلي ، الاجتماعي ـ الاقتصادي ، الطبقي ، على لوحة واحدة . وهكذا ، فانه الأمر هام جدا وجود معيار موضوعي يسمح بالفصل بين الشكل والمضمون ويوفر امكانية فرز المعطيات التي تميز جوهر مؤسسات الملكية من بين كتلة هائلة من المعطيات . فما هو هذا المعيار ؟ اذا كان الحديث يجري حول الارض ، يبدو لنا ، بأن هذا المعيار هو تملك طبقة المالكين للمنتوج الفائض الذي يخلقه الزارعون على هذه الارض .

في أدبياتنا اصبح مطروحا موضوع معايير اظهار وفرز علاقات الملكية في المعطيات الواقعية . يكتب **بورشنيف** : «في عدد ... من الشروط الاقتصادية الملموسة يمكن تلمس ملكية الارض الاقطاعية او الملكية على المشتغلين في الانتاج فقط من خلال واقعة وجود الريع وخصائصه» [١٦١ ، ٦٨ ـ ٦٩] . وتتحدث حول فكرة مشابهة ايضا **اشرفيان** : «ان حق نقل الملكية ، وبشكل رئيسي ، حق الشراء والبيع ، يعتبر من قبل بعض الباحثين الخاصة الوحيدة او الرئيسية للملكية . ولكن هذا المنطلق ليس اكثر من تلبيس حقوق الملكية البرجوازية للملكية الاقطاعية وللحقوق الاقطاعية . فعلاقات البيع والشراء لا تميز على الاطلاق الملكية الاقطاعية، رغم ان بعض مقولاتها ... يمكن ان تصل حتى البيع . في مسألة الملكية في الاقطاعية يعتبر العامل الحاسم هو تملك الذات المالكة (الدولة او الاقطاعيين)، بواسطة الاكراه اللااقتصادي ، لمنتجات عمل المنتجين الذين يخصصون ، بشكل عام ، بوسائل الانتاج» [١٤١ ، ٨١ ـ ٨٢] .

من حيث المبدأ يتفق مع هذا الموقف موقف **ل.ب. ألايف** : «ان الاقطاعي ... مهما كان مقيدا في حقوقه على الارض ، هو مالكها باعتباره يحصل على الريع الاقطاعي» [٤٧ ، ١٦١] .

ان ألايف واشرفيان وبورشنيف يتحدثون هنا لا عن المجتمعات القديمة وانما عن مجتمعات القرون الوسطى ، ولكن نظرتهم المنهجية الى مسائل الملكية تنطبق من حيث المبدأ ايضا على المجتمعات القديمة . ان نظرتهم تستند الى موضوعة ماركس حول الوحدة الوثيقة بين الاستغلال وملكية («احتكار») المستغِلين لوسائل الانتاج . ان هذه الوحدة لا تختفي مهما كانت الاشكال التي تتخذها الملكية ، ومهما كانت مقنعة بهذه او تلك من المؤسسات الحقوقية الخارجية او مؤسسات العادات.

ملكية الدولة الاستغلالية
وملكية المستغِل الفرد ، الخاص ـ
هل بينهما اختلاف جذري ، مبدئي ،
أم انها مسألة الشكل الخارجي فقط ؟

ان الكثيرين من أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي لا يولون الاهمية الاولى لمخلفات «ملكية العشيرة المشاعية» بقدر ما يولونها لملكية الدولة . ان آراء **ي.س. فارغا**، و **ي. ساكس** ، و **غ. ليفين** حول مسائل الملكية تتلخص بشكل عام فيما يلي :

عندما يكون مالكو وسائل الانتاج ، وبالاخص الارض ، هم مالكو العبيد او الاقطاعيون الافراد ، نكون امام إما عبودية ، او اقطاعية ؛ أما اذا كان مالك الارض وأهم وسائل الانتاج الاخرى هو الدولة ، فان هذا ليس بعبودية ولا باقطاعية ، وانما أسلوب مختلف مبدئيا ، انه أسلوب الانتاج الآسيوي . نقرأ هذه الفكرة بشكل واضح جدا في مقالة فارغا : «في ظل أسلوب الانتاج الآسيوي تكون الارض ــ وهي اهم وسائل الانتاج ــ **ملكية الدولة** . في الاقطاعية التقليدية تكون ملكية مالكي الارض ــ الاقطاعيين ... في أسلوب الانتاج الآسيوي تعتبر الدولة الحائز الاول الوحيد للمنتوج الاضافي الذي ينتجه المنتجون المباشرون ، ــ ريع الارض الذي يتخذ شكل ضريبة . وتحصل جميع الفئات الاستغلالية على مداخيلها غير الناجمة عن العمل من خلال الدولة . في الاقطاعية يكون مالك الارض هو المستغِل الذي يتملك ريع عمل السخرة والريع العيني» [٦٣ ، ٣٧٤ ــ ٣٧٥] .

نشير قبل كل شيء الى ان الموضوعة القائلة بأن الدولة التي تعتبر «المالك الاولي الوحيد للمنتوج الفائض» ، وبالتالي ، المالك الوحيد للارض ، لا تحظى بالبرهان . ففي جميع الابحاث الخاصة بالشرق يتكشف بشكل متزايد الوضوح أن هذه او تلك من أشكال الملكية الخاصة على الارض كانت ذات انتشار واسع في المجتمعات الافروآسيوية في العصور القديمة والعصور الوسطى على حد سواء. يؤكد **نيكيفوروف** بأن التصورات حول سيطرة الملكية الحكومية على الارض وغياب الحائزين الزراعيين الخاصين الكبار لم يؤكدها العلم و«تخرج من الاستعمال» [١٣٩ ، ١١٥] . في الواقع ، لو اخذنا اي بقعة في الشرق القديم او الاوسط فان الابحاث الجديدة والحديثة تظهر بشكل مؤكد الانتشار القليل او الواسع للملكية الخاصة على الارض . لقد بيّن **يو.يا. بيريبالكين** انه حتى في واحد من أقدم المجتمعات الشرقية ، في مصر المملكة القديمة كانت الملكية الخاصة للاشراف على الاستثمارات الزراعية الكبيرة هي مقولة مضادة بشكل واضح لملكية الدولة . وانه لمن الملفت للنظر ان المصريين في ذلك العصر السحيق كانوا يميزون بشكل محدد تماما بين الاراضي الخاصة ، الملكية الخاصة والاستثمار الخاص للأشراف وبين الاراضي الحكومية ، الملكية الحكومية والاستثمار الحكومي ، الموجودة تحت ادارة الأشراف انفسهم [١٥٣ ، ٤٠ ــ ٥٧ ، ٨٢ ــ ٩٦ ، ١٠٧ ــ ١٢١] .

ينشر **ي.م. لوري** ، في بحثه للحقوق المصرية القديمة ايام المملكة الجديدة ، وثائق تشهد على ان صفقات شراء وبيع وإهداء الارض كانت معروفة جيدا لدى المصريين في ذلك الوقت . وبالتالي ، فان الارض كان ينظر اليها كبضاعة ولذلك ما كان بامكانها ان تكون ملكية محصورة بالدولة [١٢٢ ، ١٧١ ــ ١٧٦ ، ١٨٥ ــ ١٩٢] . ويكشف **يو.ب. يوسيفوف** ، الى جانب النماذج (الاشكال) الاخرى للحيازة والملكية على الارض في إيلام (*) في الالف الثاني قبل الميلاد عن وجود

(*) إيلام : دولة قديمة (من الالف الثالث حتى اواسط القرن السادس ق.م) قامت الى الشرق من مجرى دجلة في الجزء الجنوبي الغربي من ايران . (المترجم)

الحيازة الخاصة للارض [٢٠١ ، ٢٧٢] . ويعترض **ي٠م٠ دياكونوف** كليا على فكرة ملكية الملك على كامل الارض الحكومية في مجتمعات الشرق الادنى حتى أواسط الالف الثاني قبل الميلاد [٩٤] . ويبين **ي٠ب٠ بيتروشيفسكي** في مؤلفه «الزراعة والعلاقات الزراعية في ايران ما بين القرن الثامن والقرن الرابع عشر» بأن ملكية الدولة للارض لم تكن الى أي حد مقولة مهيمنة بشكل مطلق في ايران القـــرون الوسطى في جميع مراحل تطورها . وينظر بيتروشفسكي الى التناسب بين شكلي ملكية الارض ـ ملكية الدولة والحيازة الخاصة ـ في ارتباطهـــــا بالصراع بين الاتجاهين القائمين في الشرق في القرون الوسطى : «المركزية والتشتت الاقطاعي» [١٥٤ ، ٢٣٧] . ويرى بيتروشفسكي ان الاتجاه الى التمركز وتطور ملكية الدولة للارض كان قويا جدا في الشرق الادنى والاوسط في مرحلة بداية القرون الوسطى [١٥٤ ، ٢٣٦] . لاحقا (في القرن العاشر ـ القرن الثاني عشر) تجري في ايران عملية تقلص مساحة الارض الحكومية وتوسع حيازة الارض الخاصة الايراديـــة Benefic (★) ، والمقطعة Lehn (★★) ، والغير مشروطة . بعد الغـــزو المغولي تمر مرحلة زمنية قصيرة تتوسع فيها ملكية الدولة على الارض على حساب الحيازة الخاصة ، ولكن ، بعد ذلك ، خلال القرن الثالث عشر ، تعود الحيـــازة الخاصة ، المشروطة والغير مشروطة الى الغلبة من جديد ، وتتقلص الملكيـــة الحكومية [١٥٤ ، ٢٣٧] . وبرأي بيتروشفسكي كان القرنان الثالث عشر والرابع عشر في ايران «عصر التطور الكامل لأشكال الملكية الاقطاعية ، والى جانب ذلك ، تطور التسلسل الهرمي للاقطاعية . ان نظام الاقطاع العسكري التركي ـ المغولي ، الذي يشتمل على آلاف ومئات وعشرات الامراء ، كان تعبيرا عن التسلسل الهرمي للأرستقراطية العسكرية ـ الاقطاعية وبين التسلسل الهرمي لاراضيها يتشابه من حيث المبدأ مع المؤسسات الاوربية الغربية المماثلة في القرون الوسطى .

ويشير **د٠ كوسامبي** الى وجود الملكية الخاصة على الارض في الهند القديمة ؛ حيث كان الملوك يهدون الارض الى المقربين والبراهمة ، فتشكلت طبقة مسيطرة من كبار الحائزين الزراعيين . اما ملكية الدولة على الارض فكانت قائمة ولكنها بعيدة عن ان تكون الشكل الوحيد من حيازة الارض الاستغلالية [١١٣ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ـ ١٨٧] . لقد بينت **أشرفيان** بشكل مقنع في كتابها «النظام

(★) من الاصل اللاتيني Beneficium ـ عمل الخير . في اوربا الغربية في مطلع القرون الوسطى كانت تطلق على مرتبات مشروطة لا جل معين (عادة ـ ارض) تعطى مقابل تأدية بعض الخدمات العسكرية او الادارية . تشبه (الاقطاع) في البلاد العربية قبل ان يكتسب حق الوراثة . (المترجم)

(★★) Lehn كلمة المانية تعني اقطاعة ارض تعطى مقابل خدمات عسكرية او ادارية . في البداية كانت مثل benefic ـ اي كمرتبات مشروطة لاجل معين . منذ القرن الثانـــي عشر اكتسبت الصفة الوراثية وبالاخص داخل الطبقة الاقطاعية . (المترجم)

الزراعي في الهند الشمالية (القرن الثالث عشر ــ اواسط القرن الثامن عشر)» بأن الملكية الخاصة على الارض كانت منتشرة على نطاق واسع في الهند الشمالية . اما ملكية الدولة على الارض فقد كان لها الهيمنة في القرن الثالث عشر ــ القرن الرابع عشر ، ولكن فيما بعد كانت تسير على طريق الانحلال ونمو الحيازات الخاصة [٥٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٤٦] . ويتتبع **الايف** تطور مختلف الاشكال الملموسة للملكية الخاصة على الارض في الهند الجنوبية ، فيتوصل الى استنتاج بأنه : «لا توجد اية مبررات للقول بأن الشكل الحكومي للملكية كان له الهيمنة في أي وقت في الجنوب» [٤٧ ، ٦٨ ــ ٣٣٣ ، العبارة مقتطفة من ص ٣٣١] . ويصف **ي.م. ريسنر** انحلال الملكية الحكومية . وتشكل الملكية الخاصة الكبيرة على الارض عند المراتخيين (*) في القرن السابع عشر ــ بداية القرن الثامن عشر [١٦٣ ، ١٥٤ ــ ١٥٧ ، ١٧١ ــ ١٧٢ ، ١٧٧] . ويشير **ف.ي. بافلوف** الى انه في اواسط القرن الثامن عشر في البنغال «كانت مؤسسة الملكية الحكومية الاقطاعية على الارض قد بلغت مرحلة بعيدة من الانحلال ... وفي مكان ملكية الدولة الاقطاعية للارض تشكلت فعليا الملكية الاقطاعية الخاصة على الارض» [١٤٣ ، ١٤] . وبراي **أ.ي. تشيتشيروفا** كانت الملكية الاقطاعية الخاصة على الارض قد حققت تطورا هاما قبل الاحتلال الانكليزي للهند [١٩٣ ، ٢٥٥] .

ويحتل مثال الصين اهمية خاصة بالنسبة لمسألة التناسب (العلاقة) بين الاشكال الحكومية والاشكال الخاصة للملكية على الارض . ان أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي غالبا ما يرجعون الى تاريخ الصين للتأكيد على اساس معطياته على نظريتهم معلنين انه على امتداد ثلاثة آلاف عام ، وحتى دخول المستعمرين الاوربيين في القرن التاسع عشر كان الشكل الخاص للملكية على الارض غائبا في الصين .

اننا نعتقد ان مثل هذه الافكار تخالف بشكل واضح نتائج ابحاث الاستشراق الصيني . لقد كشف الباحثون تشكل الملكية الخاصة على الارض حتى في الاحقاب القديمة من تاريخ الصين . يشير **آ.س. بيريلوموف** الى الانتشار الواسع للملكية الخاصة على الارض بعد اصلاحات شان يان (القرن الرابع قبل الميلاد) ، عندما سمح بحرية بيع وشراء الارض . اما الاصلاحات اللاحقة التي طبقها فان مان (القرن الاول الميلادي) والموجهة نحو ازالة الملكية الخاصة ، وتحويل ارض الصين بكاملها الى ملكية للامبراطور ، ومنع بيعها وشرائها ، فلم تتوافق مع الشروط الفعلية ولذلك لم يكن لها حظ من النجاح [١٥١ ، ٩٣ ، ١١١ ؛ ١٥٢ ، ١ ــ ٩] . ان **فاسيليف**، اذ يؤكد (فيما يخص القرن الحادي عشر ــ القرن السابع قبل الميلاد) بأن «الملكية

(*) شعب من شعوب الهند يشكل اغلبية السكان في ولاية ماخاراشسترا . تعداده ، حسب تقديرات ١٩٧١ ، ٤٧ مليون نسمة . يتكلم اللغة الماراتخية . يدين بمعظمه بالبوذية . (المترجم)

العليا لحكام الممالك كانت على امتداد عدة قرون الشكل الوحيد الملكية على الارض في الصين» [٦٥ ، ١٣٦] ، نراه يشير في نفس الوقت ، كما يفعل بيريلوموف ، الى انه بعد اصلاحات شان يان تحولت الارض الى بضاعة يشتريها التجار والمرابون وممثلو الارستقراطيا والفلاحون المغتنون .

والى جانب تمركز الملكية الخاصة على الارض يظهر في الوقت نفسه الفلاحون المحرومون من الارض [٦٨ ، ٧٣] . وكما هو معروف ، فان التاريخ اللاحق للصين شهد بعض المراحل التي سادت فيها الملكية الحكومية على الارض وما يسمى بنظام التخصيص ، الا ان هذه المراحل كانت ، على العموم ، تتبع بمراحل اخرى كان نظام التخصيص فيها يتعرض للانحلال وكانت الملكية الخاصة تحتل مكان الاولوية بشكل بارز . وكما يشير بعض المؤلفين ، فقد كان الاتجاه الى تحول الارض الى بضاعة في الصين في القرون الوسطى ظاهرا حتى بشكل أبرز مما عرفته المجتمعات الاقطاعية الاخرى [٦١ ، ٢٦] . وعند اواخر العصور الوسطى كانت الملكية الخاصة على الارض قد اصبحت لها الغلبة على الملكية الحكومية . وكما اشار **غ.ف. إيفيموف** ، في مرحلة الحكم المنشوري كانت الاراضي الحكومية لا تزيد عن ٥ ـ ٦ بالمئة من مجموع المساحات المزروعة : «وكان القسم الاساسي من الاراضي واقعا تحت الملكية الخاصة» [٩٧ ، ١٦ ـ ١٧] . يؤكد فان فين ـ لان بأنه في مرحلة الحكم المنشوري اصبح التركز الهائل للارض في أيدي الاقطاعيين المشكلة الاجتماعية الاكثر أهمية [١٨٥ ، ١٢] . ويكتب حول ذلك ايضا **ف.ب. ايليوشتشكين** [١٠١ ، ١٨ ـ ١٩] . ويشير خوا غان الى ان تمركز الارض في أيدي الاقطاعيين كان قد حقق قبيل ثورة التايب (*) حدا بالغا» [١٩٢ ، ٤٩ ـ ٥٠] .

بالطبع ، هناك وجهات نظر مختلفة حول مسألة التناسب بين الملكية الحكومية والملكية الخاصة على الارض في المجتمعات القديمة والوسطى في الشرق . وعلى سبيل المثال يرى **ي.آ. مينابدي** ان ملك الحيثيين كان مالكا اسميا وفعليا لكامل اراضي البلاد [١٣٩ ، ٨٣] . وترى **ك.ف. خفوستوفا** بأن خاصية النظام الزراعي لمجتمعات الشرق في العصور الوسطى تكمن في الانتشار الكبير للملكية الحكومية على الارض ، وأحيانا في غلبة هذه الملكية [١٤١ ، ٢٠٤] . وما زالت موضع جدال كثير من مسائل التاريخ الزراعي للصين ، وبالاخص ، التناسبات بين القطاع الحكومي ـ الاقطاعي والقطاع الخاص ـ الاقطاعي في الاقتصاد في هذا العصر او ذاك [١٣٥] . وتعتبر محل جدال ايضا مسألة ماذا كانت تمثل الجاكير في الهند في القرون الوسطى . هل كانت ملكية دولة وملكيتها وحدها فقط ؟ ام ان مالكها ، وان كان ليس بشكل كامل ، هو الاقطاعي واضع اليد المباشر ـ الجاكيردار ؟ هل

(*) الحرب الفلاحية في الصين ١٨٥٠ ـ ١٨٦٤ ضد الاقطاعة والحكم المنشوري والتي انتهت بتأسيس دولة الثوار التي دمرتها القوات الحكومية في آب ١٨٦٨ . (المترجم)

كانت ملكية الدولة على الجاكيرات الى حد ما وهما حقوقيا ام كانت حقيقية اقتصادية ؟ [انظر ، مثلا ، ٤٨ ، ٦٦ – ٨٦ ؛ ٥٣ ، ٧٦] وما شابه ذلك . ولكن ، كما يبدو لنا ، رغم كل الاختلافات في المواقف والآراء فانه يمكن عند المستوى المعاصر الذي بلغه العلم اعتبار المسألة التالية مبرهنة ولا جدال فيها ، وهي انه لم يوجد في الشرق مجتمع واحد اقتصر كليا على امتداد تاريخه القديم والاوسط على ملكية الدولة على الارض ، حيث ، بكلمات فارغا ، تكون الدولة «المالك الاولي الوحيد للمنتوج الفائض» . ان واقعة انتشار جميع انواع ملكية الارض الخاصة والتسلسل الهرمي لها انتشارا واسعا في المجتمعات القديمة والوسطى في الشرق لا تثير أي شك .

ان مسألة ملكية الدولة على الارض ، باعتبارها خصوصية مبدئية لمجتمعات الشرق تميز أسلوب الانتاج الآسيوي عن العبودية والاقطاعية ، تملك ليس جانبا تاريخيا ملموسا فحسب ، بل وجانبا نظريا ايضا . فلو اخذنا تلك المجتمعات القديمة ومجتمعات القرون الوسطى ، التي كانت تغلب فيها فعليا ملكية الدولة على الارض ، فلربما كان يجب اعتبارها مجتمعات أسلوب انتاج آسيوي ، طبقا لصياغة فارغا ؟

ان صياغة فارغا تمس ليس مسائل الماضي فحسب . انها تمس ، في جوهر الامر ، مسألة منهجية فلسفية هامة جدا ، وهي : اذا كانت الدولة الاستغلالية تظهر كمالك لوسائل الانتاج بديل عن المستغِلين الخواص ، فهل يغير هذا بصورة مبدئية طبيعة وجوهر أسلوب الانتاج ، ام انه يمس فقط شكله الخارجي ، دون ان يغير شيئا في جوهره ؟

ان اهمية المسألة المطروحة لا تقتصر فقط على تاريخ العالم القديم والقرون الوسطى . انها ما زالت ملحة جدا حتى يومنا هذا . ففي عدد من البلدان الرأسمالية تشكل بعد الحرب العالمية الثانية قطاع حكومي هام جدا في الاقتصاد. فبنتيجة التأميمات التي اجرتها الدولة اصبحت مالكة ليس لمشروعات منفردة فحسب ، وانما لفروع كاملة في الصناعة ، بل لتلك الفروع التي تلعب دورا كبيرا في اقتصاد البلاد (كالطاقة ، والنقل ، مثلا) . وفي بعض البلدان (انكلترا ، فرنسا) انتقلت الى ملكية الدولة اضخم المصارف [١٩٧ ، ٤٧٥ ، ٥٠٠] . وتعطينا الارقام التالية فكرة حول الوزن النسبي للقطاع الحكومي في اقتصاد بعض دول اوربا الغربية (بالمئة) : المانيا الاتحادية – ٣٠ – ٤٠ ، فرنسا – ٣٠ – ٣٦ ، ايطاليا – ٢٠ – ٢٣ [٨٤ ، ١٥٣] . وهناك قطاع حكومي كبير ايضا في استراليا [٤٩] .

بالطبع ، لقد واجه الماركسيين السؤال التالي : هل يؤدي تأميم بمثل هذا الحجم الى تغيير طبيعة الرأسمالية ام لا ؟ كما هو معلوم ، لقد اصبح واضحا بأن انتقال وسائل الانتاج الى ملكية الدولة البرجوازية ، حتى عندما يجري في مثل هذه الاحجام الكبيرة ، لا يغير طبيعة الرأسمالية كأسلوب انتاج محدد . وبمقدار ما يبقى الطابع الطبقي لدول اوربا الغربية برجوازيا بمقدار ما يقتصر تأثير التأميمات

المطبقة على ملامسة الشكل الخارجي لأسلوب الانتاج دون ان يغير جوهره .

لقد قدم الاقتصادي الفرنسي التقدمي **م. بوفيو ـ آجام** في كتابه «اقتصاد فرنسا في اواسط القرن العشرين» معطيات مشوقة تعرض بشكل واضح الطابع البرجوازي للملكية الدولة . في الخمسينات طلب كبار الرأسماليين الفرنسيين، الممثلين في اتحاد الصناعيين من الدولة ان تضع من اجلهم «اسعارا تفضيلية» ، اسعارا أخفض على البضائع والخدمات التي يحصلون عليها من القطاع الحكومي ، فلبت الدولة طلب كبار الرأسماليين . لقد قدم القطاع المؤمم للاحتكارات البضائع والخدمات بأسعار تقل بكثير عن القيمة ، وفي احيان كثيرة ، تقل حتى عن التكلفة . وعلى سبيل المثال ، لقد قدمت ادارة مشروعات الطاقة الكهربائية الحكومية «ايليكتريسيتي دي فرانس» الطاقةالكهربائية للاستعمالالمنزلي بسعر٤٠ر٤٦ فرنكا لكل كيلوواط ساعي، وللرأسماليين الصغار والمتوسطين بأسعار تتراوح بين ٩٠ر٧ فرنكات و٣٠ر١٨ فرنكا ، وللتروستات التعدينية بسعر ٥ فرنكات ، وللتروستات الكيميائية بسعر ٢ فرنك . وكان السعر الذي دفعته التروستات الكيميائية الكهربائية والتعدينية الكهربائية يقل بـ ٢٠ بالمئة تقريبا عن تكاليف انتاج الطاقة الكهربائية . وكانت سكك الحديد الحكومية الفرنسية تأخذ من التروستات الرأسمالية الضخمة مقابل نقل البضائع تعريفة تقل على الاقل بـ ٥٠ بالمئة عن التعريفة التي تدفعها الشركة الوطنية الحكومية للسكك الحديدية على نقل بضائعها نفسها ! [٦٠ ، ١١٢ ــ ١١٤] .

وهكذا ، فان القطاع الحكومي قدم للاحتكارات تخفيضات هامة جدا ، وفي جوهر الامر ، قدم لها هدايا بمئات مليارات الفرنكات . ولكن على حساب من قدمت هذه الهدايا ؟ لقد وقعت المشروعات المؤممة بخسائر كبيرة . وعلى سبيل المثال ، بلغت خسائر الشركة الوطنية لسكك الحديد خلال ست سنوات (١٩٥٠ ــ ١٩٥٥) مبلغا ضخما ــ ٧٤٠ مليار فرنك [١٥٠ ، ١٤٢] . وما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٣ كان عجز القطاع المؤمم يتزايد بنسبة ٨ر١٧ بالمئة سنويا . وفي عام ١٩٦٣ احتاج لتغطية عجزه الى اعانة مقدارها ٧ر٦مليارات فرنكجديد «ثقيل»[٢٥٧ ، ٨٠]. وكان السبب الاهم لهذه الخسائر هو الاسعار والتعريفات «التفضيلية» ، اي المخفضة التي كانت تعطى للاحتكارات . وتغطى الخسائر من الخزينة الحكومية ، اي ، في نهاية المطاف ، من حساب دافعي الضرائب ، الجماهير . لقد تحول القطاع الحكومي ، على هذا الشكل ، الى مصدر رزق للاحتكارات تتغذى منه على حساب الشعب .

بما ان الجوهر الطبقي للدولة البرجوازية المعاصرة هو سلطة الاحتكارات ، فان انتقال وسائل الانتاج الى يد الدولة لا يغير الطبيعة البرجوازية ـ الاحتكارية للملكية . فبالنسبة للاحتكارات ليس القطاع الحكومي الا الاوالية التي تستغل الاحتكارات بواسطتها جماهير السكان . ويجري ذلك ليس فقط بواسطة الاسعار «التفضيلية» ، وانما ايضا بواسطة سياسة الاستثمارات الراسمالية ، والضرائب، والتمويل ، وغير ذلك . ويمكن ان تكون الطرق غاية في الاختلاف ، لكن الجوهر

يبقى واحدا وهو ان وسائل الانتاج المؤممة تقع تحت تصرف الاحتكارات وتخدمها من اجل تملك المنتوج الفائض الذي يخلقه الكادحون .

ان الدولة البرجوازية ، المالكة لوسائل الانتاج هي في نظر **ماركس** رأسمالي جماعي . لقد اشار ماركس مرارا الى انه بالمنظور الاجتماعي ـ الاقتصادي لا يوجد فرق مبدئي بين رؤوس الاموال العائدة للبرجوازي الخاص ورؤوس الاموال العائدة للدولة البرجوازية : «ان رأس المال الاجتماعي يساوي من حيث مبلغه رؤوس الاموال الفردية (بما فيها رؤوس الاموال المساهمة ورأس المال الحكومي باعتبار الحكومة تستخدم العمل المنتج المأجور في المشروعات الاستخراجية ، والطرق الحديدية، وغيرها ، وبالتالي، تقوم بوظيفة الرأسماليين الصناعيين)» [١٠ ، ١١٢].

ولكن ، لنعد الى مجتمعات الشرق القديمة والوسطى . بخصوص هذه المجتمعات ، يعتبر **فارغا** وغيره من انصار أسلوب الانتاج الآسيوي انه اذا كانت الدولة هي المالكة للارض ، واذا كانت تحصل مباشرة من الفلاحين التابعين على ريع الارض ، فان الفئات الاستغلالية تحصل على مداخيلها الطفيلية من الدولة ، فان هذا لم يعد اقطاعية (ولا عبودية) ، انه شيء آخر مختلف مبدئيا ـ أسلوب انتاج «آسيوي» . لنجرب استخدام مثل هذا المنهج لا في تحليل اقتصاد الشرق في القرون الوسطى ، وانما اقتصاد الدول الامبريالية المعاصرة . لنأخذ القطاع الحكومي الواسع في صناعة فرنسا ، انكلترا ، ايطاليا ، النمسا ، وغيرها . سنتوصل الى الاستنتاج بأنه اذا كان مالك أهم وسائل الانتاج الصناعية (الطرق الحديدية ، المحطات الكهربائية ، المناجم ، وغيرها) هو الدولة ، واذا كانت الدولة تتملك بصورة مباشرة الربح الرأسمالي الذي يخلقه العمال في القطاع الحكومي ، واذا كانت الفئات الاستغلالية تحصل على مداخيلها من الدولة (بواسطة الاسعار «التفضيلية» ، وسياسة الاستثمارات الحكومية وما شابهها) ، فاننا اذن لسنا هنا امام رأسمالية ، وانما امام أسلوب انتاج مختلف مبدئيا («اوروبي» ؟) . لقد لاحظ القارىء في الحال ، طبعا ، الخطيئة الكبيرة التي ارتكبناها هنا . فنحن لم نأخذ اطلاقا بالاعتبار الطبيعة الطبقية الدولة في اوربا الغربية التي تعتبر مالكة لقسم هام من الصناعة ، والتي تتملك الربح ، وتعطي للفئات الاستغلالية مداخيلها ، وغير ذلك . فهذه الدولة هي دولة برجوازية ! ولو حاولنا اعتباره اسلوب انتاج مختلف مبدئيا لتبين في الواقع انه ليس الا رأسمالية الدولة الاحتكارية . وهكذا ، فلو اخذنا القطاع الحكومي في اقتصاد الدول الامبريالية المعاصرة لكان الجواب على السؤال الفلسفي المطروح اعلاه ما يلي : ان انتقال وسائل الانتاج الى يد الدولة الاستغلالية لا يغير طبيعة أسلوب الانتاج . ويبقى أسلوب الانتاج من حيث المبدأ رأسماليا كما كان .

اذا نظرنا الى المشروعات الحكومية في البلدان الرأسمالية في القرن التاسع عشر سنجد هناك ايضا جوابا مشابها ـ لقد كان أسلوب الانتاج في القطاع الحكومي من حيث المبدأ رأسماليا ايضا ، كما كان في القطاع الخاص . فلماذا اذن يتوصل انصار أسلوب الانتاج الآسيوي ، عند الحديث عن مجتمعات الشرق

القديمة والوسطى ، الى جواب مضاد ومختلف تماما لنفس هذا السؤال الفلسفي العام ؟ انهم يؤكدون بأنه في ظل ملكية الدولة على الارض وغيرها من وسائل الانتاج الهامة لن يكون أسلوب الانتاج عبوديا ولا اقطاعيا ، وانما مختلفا مبدئيا...
وبما أن فارغا وقف هذا الموقف فانه كان ملزما قبل كل شيء ان يبين الطبيعة الطبقية لتلك الدولة «الآسيوية» التي تعتبر مالكة لوسائل الانتاج . لكننا لا نجد في مؤلفات أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي اي شيء جوهري حول الطبيعة الطبقية للدولة التي تظهر كمالك لانظمة الري وللارض في بلدان الشرق . فهل يوجد في حوزة العلم المعاصر معطيات وثائقية ملموسة معينة حول الطبيعة الطبقية الخاصة للدولة «الآسيوية» المالكة للارض ؟ حسب معلوماتنا لا توجد مثل هذه المعلومات .
ولكن الدولة لم تكن في يوم من الايام قوة اجتماعية مستقلة بحد ذاتها ، فهي دائما تخدم مصالح جماعات معينة من الناس ـ طبقات معينة . قد يحدث في تاريخ بعض البلدان ان تقوم الدولة بالتوسط بين الطبقات المتصارعة ، ولكنها لا تعيش ابدا خارج الطبقات بحد ذاتها . ان الوقائع الملموسة في بلدان الشرق تبين بأنه كان هنالك دائما جماعات من الناس الذين كانت ملكية الدولة على الارض وقنوات الري تخدم مصالحهم . وكان هؤلاء ، حسب كلمات **فارغا** ، «الفئات الاستغلالية» التي كانت تقدم لها الدولة المنتوج الاضافي الذي تحصل عليه من المنتجين . فالارستقراطيا المتجمعة حول فرعون مصر القديمة ، والأشراف والقادة العسكريون والمحاربون عند سلطان دلهي ـ جميع هذه الفئات وأمثالها من الناس كانت تحصل على مداخيلها عبر وساطة الملكية الحكومية . لنأخذ على سبيل المثال الاراضي الحكومية (الخالصة) في سلطنة دلهي . فمن الذي كان في نهاية المطاف يملك الارض والمنتوج الفائض الذي يخلقه عليها الفلاحون التابعون ؟ في نهاية المطاف كان السلطان والارستقراطيا المتجمعة حوله من الأشراف والعسكريين ـ وبكلمة مختصرة ـ الطبقة السائدة هي التي تتملك كل ذلك . ويمكن القول ، بأن الطبقة السائدة في صورة الدولة كانت هي المالكة للارض . وعند النظر عن كثب نجد ان الطبقة السائدة في سلطنة دلهي التي تعتاش من الاراضي الحكومية هي طبقة اقطاعية ، لان طابع تملك الارض ، وطرق تحصيل المنتوج الفائض ، وبشكل عام ، كامل منظومة علاقات الانتاج ، بكل جوهرها ، كانت اقطاعية [٥٢ ، ١٠٥ ـ ١٣٦] .

وعلى نفس الشكل ، لو اخذنا أي دولة في الشرق ، سواء في العصر القديم او القرون الوسطى ، فسيظهر لنا بأنه كان هناك دائما طبقة سائدة تقوم الدولة بخدمتها . ومهما كان تعداد هذه الطبقة قليلا ، حتى لو اقتصرت على الملك والارستقراطيا المحيطة به فقط ، يبقى الامر نفسه ، وهو ان هذه المجموعة القليلة العدد من الناس هي بالتحديد التي تتملك من خلال وساطة الدولة الارض والمنتوج الفائض . ان طبيعة أسلوب الانتاج لا يمكن ان تتحدد بعامل كون الدولة قد شخصت ملكية الطبقة السائدة ومصالحها الاقتصادية . فالطبيعة الداخلية لأسلوب الانتاج تتحدد بطابع الملكية ، بطرق تحصيل وتملك المنتوج الفائض ، وبشكل

عام ، بكامل بنية علاقات الانتاج . اننا نتوصل الى الاستنتاج التالي : ان جوهر أسلوب الانتاج في بلدان الشرق في الحالات التي كانت تقوم فيها ملكية الدولة على منشآت الري والارض كان يتحدد بالطبيعة الطبقية للدولة ـ المالك . فاذا كانت تمثل مصالح سادة العبيد ، كان أسلوب الانتاج عبوديا ، واذا كانت تمثل مصالح الاقطاعيين ـ كان اقطاعيا (٢) .

لو تأملنا في مسألة الشكل الحكومي للملكية على الارض في بعض مجتمعات الشرق لوجدنا انه من غير الممكن القفز فوق مقولة الريع ـ الضريبة . ان أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يرون الخصوصية المبدئية لأسلوب الانتاج هذا بالضبط في الريع ـ الضريبة . ويستشهدون بهذا الخصوص بالمكان المعروف من الجزء الثالث من «رأس المال» : «اذا لم يكن المالكون الخواص للارض ، وانما الدولة هي التي تواجه مباشرة المنتجين المباشرين ، كما يلاحظ في آسيا ، في صورة مالك للارض وفي نفس الوقت حاكم اعلى ، فان الريع والضريبة يتطابقان ، او ، على الاصح ، عندما لا يكون هناك اي ضريبة ، يمكن ان تتميز عن هذا الشكل لريع الارض . ان علاقة التبعية في مثل هذه الظروف يمكن ان تتخذ ، سياسيا واقتصاديا ، شكلا ليس اكثر قسوة من الشكل الذي يتميز به وضع جميع التابعين في اي دولة . ان الدولة هنا هي المالك الاعلى للارض . والسيادة هنا هي الملكية الارض المتركزة على النطاق القومي . ولكن مع هذا لا توجد في هذه الحالة أي ملكية خاصة على الارض ، رغم ان هناك حيازة واستغلالا للارض في صورة خاصة او مشاعية» [١٢ ، ٣٥٤] .

لا توجد أية براهين على أن **ماركس** يقصد في هذا المكان أسلوب الانتاج الآسيوي . بل على العكس ، يشهد النص بكامله على ان الحديث يجري هنا بخصوص نوع خاص من الاقطاعية فقط . في الفصل ٤٧ من الجزء الثالث من «رأس المال» يتناول ماركس نشأة ريع الارض الرأسمالي . يبدأ ماركس من تحليل الاشكال المختلفة للريع الاقطاعي (عمل السخرة ، الريع العيني ، الريع النقدي) . وبالتحديد في النص الخاص بتحليل الريع الاقطاعي يتناول الريع ـ الضريبة في المجتمعات الآسيوية في القرون الوسطى . في تحليلات ماركس لا يوجد حتى أي تلميح بسيط يمكن ان يكون المقصود منه ان الريع ـ الضريبة الشرقي في القرون الوسطى يتميز مبدئيا بطبيعته الاجتماعية ـ الاقتصادية الطبقية عن الريع الاقطاعي . وانطلاقا من ذلك فاننا نتفق مع الباحثين الذين يرون في الريع ـ الضريبة الآسيوي (في مرحلة القرون الوسطى) نوعا من الريع الاقطاعي .

---

٢ ـ بخصوص مسألة الشكل الحكومي لملكية الارض في بعض مجتمعات الشرق ومضمونها الداخلي الاجتماعي ـ الاقتصادي الطبقي نؤيد التصور النظري للمسألة كما جاء في مؤلفات أشرفيان وبورشنيف [١٤١ ، ٨١ ـ ٨٢ ، ٣٩ ـ ٤٣ ، ١١١ ـ ١١٢] .

يكتب **ي.ب. بيتروشفسكي** : «ليس من الضروري ان يكون صاحب الملكية الاقطاعية على الارض والماء هو الاقطاعي الفرد مباشرة . في مراحل معينة ، وبالاخص في المجتمعات الاقطاعية المبكرة ، كمجتمع الخلافة في القرن السابع ــ القرن التاسع ، يمكن ان يكون المالك هو الدولة التي يديرها الاقطاعيون . في هذه الحالة تكون اراضي الدولة بكاملها وكأنها اقطاعة عامة للطبقة الحاكمة التي تحصل على الريع ــ الضريبة من الفلاحين عبر وساطة الجهاز الحكومي ، كما لوحظ في عدد من المجتمعات الشرقية . ان خاصية الملكية الحكومية على الارض تكمن في ان الدولة تقوم هنا مباشرة ، بواسطة موظفيها الماليين ، باستغلال واضعي اليد على الارض ــ المشاعات الزراعية . في هذه الحالة يتطابق الريع والضريبة ، ويجري لاحقا توزيع المبالغ التي تجمعها الدولة من الريع ــ الضريبة ، في شكل عيني او نقدي على الطبقة الحاكمة في صورة مرتبات ، او تقاعد ، او اعاشات ، عطايا وهبات وغير ذلك . وكما هو معلوم ، كانت الاراضي الحكومية في المناطق الاساسية لدولة الخلافة هي المقولة السائدة ، وان لم تكن الوحيدة ، للملكية على الارض» [١٥٤ ، ٢٣٦] . ويؤكد بيتروشفسكي لاحقا بأن الالتزامات المفروضة على الفلاحين وطرق استغلالهم في الاراضي الحكومية كانت مبدئيا هي نفس الطرق السائدة في الاراضي الخاصة ، وبأن الريع ــ الضريبة والريع الخاص يشكلان نوعين متماثلين مبدئيا من الريع الاقطاعي : «ان التمييز بين الاتاوات والفرائض من الريوع على اساس مبدأ ذهابها الى يد الدولة او مالكي الارض غير ممكن» [١٥٤ ، ٣٤٧ ــ ٣٤٨] . ومن المعتقد أن **أشرفيان** على حق اذ تعترض على تحويل الملكية الحكومية والريع ــ الضريبة الى مقولتين لاطبقيتين ، كما يظهران في أطروحة أسلوب الانتاج الآسيوي [٥٣ ، ٧٥] . في الواقع كان الريع ــ الضريبة في المجتمعات الشرقية القروسطية مقولة طبقية ــ اقطاعية .

في الختام نشير الى ان ملكية الدولة على العبيد ، وكذلك على الارض ووسائل الانتاج الهامة الاخرى لم تكن خاصية مقتصرة على الممالك الاستبدادية الشرقية . ففي اوربا العبودية والاقطاعية كان يلاحظ ما يشبه ذلك ، وان كان في حدود أقل. في روما كان هناك مناجم تملكها الدولة ويعمل فيها العبيد الذين كانوا ملكية للدولة ايضا . وأخيرا ، يبدو ان الامر لا يستوجب ان نغض النظر عن ان المناطق الواسعة جدا التي كانت تستولي عليها روما كان ملكية دولة [٣] . ان حق الملكية الخاصة على هذه الاراضي يحظى بالاعتراف في وقت لاحق ، فقط في القرن الثاني

---

٣ ــ ان المداخيل التي كانت توفرها الملكية الحكومية على الارض لروما والدول القديمة الاخرى (الغربية والشرقية) ، بالطبع ، لا يجوز النظر اليها باعتبارها نوعا من «الريع ــ الضريبة» الاقطاعي الطابع تماما . ان جوهر هذا الاسلوب او ذاك من اساليب تملك المنتوج الفائض من قبل الدولة لا يمكن ان يتحدد بسمات شكلية محضة (الضريبة من حائزي الارض التابعة للدولة) . يجب الاخذ بالاعتبار للطابع الطبقي لهذه الدولة وجوهر النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي السائد في هذا المجتمع.

بعد الميلاد ، وليس بشكل فوري وكامل وليس بالنسبة لجميع فئات الحائزين . ومع ذلك فان احدا حتى الان لم يؤكد على انه في الامبراطورية الرومانية في المناجم وفي اراضي المحافظات كان يقوم أسلوب انتاج آسيوي . وفي روسيا الاقطاعية كانت هناك اراض واسعة جدا عائدة للدولة . فلو تمسكنا بالموقف الذي يقفه فارغا فانه يتوجب علينا اعتبار روسيا ايضا من البلدان التي قام فيها أسلوب الانتاج الآسيوي على نطاق هام . ومن المعتقد ان **إيلين** محق في قوله : «ان القول بأنه في بعض البلدان كان هناك ملكية حكومية ، وفي اخرى لم تكن مثل هذه الملكية ، لا يستند الى اساس . ولا يمكن اجراء تمييز مؤكد في هذه النقطة بين الشرق والغرب» [١٤١ ، ١٧١] . اننا ننضم ايضا الى موقف **س.م. دوبروفسكي** بخصوص هذه المسألة [١٤١ ، ١٧٧] .

هل وجدت ملكية «آسيوية» مختلفة مبدئيا ؟

يعرف الماركسيون ثلاثة نماذج من الملكية الاستغلالية : العبودية ، الاقطاعية، والراسمالية . ويتميز كل من هذه الاشكال الثلاثة بمضمون اجتماعي ــ اقتصادي، طبقي محدد .

فالملكية العبودية ظهرت في أشكال ملموسة مختلفة بنفس المضمون الطبقي من حيث المبدأ . لقد عرف التاريخ من أشكالها الاشكال الاوربية القديمة ، والآسيوية، والخاصة ، والمشاعية ، والحكومية . وظهرت الملكية الاقطاعية ايضا بأشكال ملموسة مختلفة جدا . ويمكن الاشارة هنا الى التسلسل الهرمي لحيازة الارض الاوربية الغربية ، وملكية الدولة لدى الخلافة العباسية او سلطنة دلهي ، والملكية المحددة المشروطة للموالي Vassal (*) ، والملكية غير المحددة وغير المشروطة تقريبا للاقطاعيين الروس حتى اصلاح عام ١٨٦١ ، والشبيهة بأشكالها الخارجية بملكية الارض الخاصة البرجوازية . كما ان الملكية البرجوازية تظهر ايضا في اشكال ملموسة كثيرة ــ على سبيل المثال ، ملكية الراسماليين الافراد ، ملكية الشركات المساهمة ، وملكية الدولة . وأخيرا ، فان الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية غير الاستغلالية تظهر ، ايضا ، كما هو معلوم ، في شكلين مختلفين ــ ملكية دولة (ملكية عموم الشعب) ، وملكية تعاونية ــ كلخوزية .

وبالطبع ، لا يستطيع احد ان ينفي بأن الاشكال الملموسة الملكية العبودية والاقطاعية في بلدان الشرق كانت تتميز بصورة جوهرية الى هذا القدر او ذاك عن الاشكال الاوربية الغربية . وليس هناك من شك في ان آسيا تتميز بالميل نحو

(*) من اللاتينية Vassus ــ خادم . ونظام Vassalité هو نظام علاقات تبعية شخصية بين فئة من الاقطاعيين (Vassals) وفئة اخرى (Siniors) . (المترجم)

الحفاظ بتمسك أشد ولزمن أطول بالحيازة المشاعية على الارض . ان تجاهل خصائص الاشكال الآسيوية الملموسة امر غير جائز . ولكن هناك مسألة اخرى ــ المضمون الطبقي ، الاجتماعي الاقتصادي لهذه الاشكال. ولا توجد حجة واحدة في مؤلفات أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يمكن أن تشهد على وجود أي ملكية اجتماعية ــ اقتصادية استغلالية رابعة . ولم يستطيعوا تقديم حجة واحدة ذات اعتبار في صالح وجود ملكية استغلالية غير عبودية ، غير اقطاعية وغير رأسمالية.

وفي رأينا ، ان أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ، اذ يركزون اهتمامهم على الاشكال الخارجية ، الملموسة جدا ، فانهم يبتعدون عن رؤية المضمون الاجتماعي ــ الاقتصادي ، الطبقي للملكية . وعلى سبيل المثال ، ينفي **سيوري ــ كنال** في مقالته «المجتمعات التقليدية في افريقيا الغربية ونظرية أسلوب الانتاج الآسيوي» وجود الملكية الخاصة على الارض في افريقيا ما قبل الاستعمارية . اننا لا نكلف نفسنا مهمة الحكم على وجود او عدم وجود الملكية الخاصة على الارض هناك . فتلك قضية تتطلب بحثا مخصصا لها . ولكننا نرغب في قول شيء آخر : ان منهج نظرة سيوري ــ كنال الى هذه المسألة لا يعتبر صحيحا ، برأينا . فهو يكتب : «لا وجود هنا للملكية الخاصة على الارض سواء بالمعنى الذي تتخذه الحقوق الرومانية او طبقا للقانون العقاري المدني لعام ١٨٠٤» [٢٩٠ ، ٢٦] .

ويواجهنا هنا السؤال التالي : لماذا يجب ان تأخذ الملكية الخاصة التي تبدأ بالظهور في المجتمع الافريقي الطبقي المبكر ذلك الشكل الملموس المحدد الذي تصفه الحقوق الرومانية او القانون العقاري الفرنسي المدني لعام ١٨٠٤ ؟ برأينا ، اذا قمنا بتحليل علاقات الارض في افريقيا ما قبل الاستعمار انطلاقا من تصورات اوربية ملموسة مأخوذة من الحقوق الرومانية والقوانين النابليونية فسنتوصل فعلا الى عدم ملاحظة الملكية الخاصة التي تظهر في اشكال غير عادية بالنسبة للاوربي .

اننا نلفت انتباه القارىء الى الملخص الذي وضعه **ماركس** لكتاب **كوفاليفسكي** «الحيازة الزراعية المشاعية . اسباب ، مسيرة ونتائج انحلالها» . يحلل ماركس في هذا الملخص الاشكال الملموسة المختلفة جدا لعلاقات الارض في الهند . ان ماركس يلوم كوفاليفسكي لانه يدرس الاقطاعية في الهند بالمعنى الاوربي الغربي . انه يعارض المطابقة بين الاشكال القروسطية الملموسة الملكية على الارض في الهند وفي اوربا . ولكن ماركس يكتب مرات عديدة في نفس الملخص عن المضمون الطبقي لملكية الارض في الهند . ان هذه الفكرة تظهر كخيط بارز عبر الملخص بكامله ، وبالاخص ، خلال القسم الاخير منه . يكتب ماركس هنا حول عملية «**تأقطع ملكية الارض في الهند في عصر الحكم الاسلامي**» ، وحول تحول «ملكية الفلاحين العائلية الفردية الحرة الى ملكية اقطاعية» [٧ ، ٣ ، ١٠ ، ١١] .

ربما اصبح واضحا بالنسبة للقارىء الاستنتاج الذي نتوصل اليه في نهاية هذا الفصل وهو انه لم توجد في بلدان الشرق في أي وقت من الاوقات أي ملكية «آسيوية» متميزة مبدئيا ، ذات مضمون اجتماعي ــ اقتصادي طبقي خاص .

الفصل السادس

هل وجدت أساليب استغلال « آسيوية » متميزة مبدئياً ؟

اذا كان اسلوب الانتاج الآسيوي لا يتطابق لا مع العبودية ، ولا مع الاقطاعية، فيجب ، بالتالي ، ان يكون له طرق استغلال خاصة به ، طرق خاصة به لاعتصار وتملك المنتوج الفائض ، متميزة مبدئيا عن الطرق العبودية والاقطاعية . ان هذه المسألة لم تدرس تقريبا في مؤلفات ف. تيوكي ، ج. شينو ، م. غوديليه ، ي.س. فارغا ، وغيرهم . اثنان فقط من انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي المعاصرين يعطون هذه المسألة اهمية عالمية وهما يو.ي. سيميونوف و ش. بارن .

الاستغلال «القبالي»

يرى **يو. ي. سيميونوف** بأن أساوب الانتاج الآسيوي كان يتميز بالتحديد بأسلوبه فياستغلال الانسان للانسان . ويسمى الشكل «الآسيوي» للاستغلال بالاستغلال «القبالي» ، وبالتالي ، فهو يرى ايضا تسمية أسلوب الانتاج بأسلوب الانتاج «القبالي» [١٦٩ ، ٨٨ ـ ٨٩] . بماذا يتحدد جوهر الاستغلال «القبالي» وبماذا يتميز عن الاستغلال العبودي والاقطاعي ؟ لننظر في آراء سيميونوف :

«يتوجب اعتبار واقعة الانتشار الواسع لاشكال استغلال الانسان للانسان في بلدان الشرق القديم امرا مؤكّدا تماما ، هذه الاشكال التي تجمع في ذاتها بشكل تناقضي سمات العبودية والاقطاعية والعمل الاجير . ومن المهم التوكيد على ان هذه الاشكال ليست جمعا ميكانيكيا للملامح الخاصة للعلاقات التناقضية للنماذج الثلاثة المشار اليها ، وانما هي وحدة عضوية لها ، غير متجزئة وغير متمايزة ، تمثل شكلا خاصا من أشكال الاستغلال ، متميزا عن العبودي والاقطاعي ، والرأسمالي ايضا ، ولا يعتبر ايا من هذه الاشكال الثلاثة ، انه أسلوب تناقضي خاص للاستغلال ، غير متجزىء وغير متمايز ، متضمن في ذاته على وجه الامكان جميع اساليب الانتاج التناقضية المعروفة . وبالطبع ، ان نموذج علاقات الانتاج المتميز هذا يحتاج الى تسمية ... كل هذا يسمح لنا باقتراح اصطلاح القبالة لنرمز به الى شكل الاستغلال غير المتمايز الموصوف أعلاه . وسنطلق على المنتجين المستغَلين اسم القباليين ، وعلى المستغِلين اسم المالكين القباليين . وبالنتيجة سنتحدث عن علاقات انتاجية قبالية ، وعن أسلوب انتاج وأسلوب استغلال قبالي» [١٦٩ ، ٧٧ — ٧٨] .

اذن فان الاستغلال «القبالي» («الآسيوي») هو «وحدة عضوية غير متمايزة» لعناصر من العبودية والاقطاع والعمل الاجير .

لنبدأ النظر بهذه العناصر الثلاثة من آخرها — العمل «الاجير» . ان علاقات «العمل الاجير» التي عرفت في القديم هي ، من وجهة نظر سيميونوف ، كما يقال ، أجنة الرأسمالية . انه يرى بأن عنصر العمل الاجير ، في ظل شروط معينة في نظام الاستغلال «القبالي» كان مسيطرا ، وعندها كانت علاقات «القبالة» ، حتى في العصور القديمة ! تنقلب الى علاقات رأسمالية : «ان علاقات القبالة ، من جهة ، تتحول الى علاقات عبودية ، ومن جهة اخرى — الى رأسمالية ... ان علاقات القبالة تتحول بشكل غير ملحوظ الى علاقات شبه اقطاعية» [١٦٩ ، ٨٥ — ٨٦] .

ويضرب سيميونوف مثلا على البلدان التي كانت فيها علاقات القبالة تتحول الى علاقات رأسمالية بابل القديمة [١٦٩ ، ٨٦] .

اننا نتصور انه ليس من الصواب اعتبار «العمل الاجير» في العصر القديم الاصل الاولي للعلاقات الرأسمالية . فالعمل مقابل تعويض عيني او نقدي يمكن ملاحظته في جميع التشكيلات باستثناء النظام المشاعي البدائي . ان سيميونوف يكتب عن العمل الاجير في بلدان الشرق القديم . يمكن ان نضيف هنا روما التي عرفت ايضا العمل الاجير وان كان في حدود غير واسعة . وعلى اية حال ، فقد تضمنت الحقوق الرومانية اتفاقا بهذا الخصوص Locatio Conductio Operarum (استئجار الخدم) . في عصر الاقطاعية اصبح العمل الاجير ، وحتى ليس مقابل وسائل معيشة عينية ، بل مقابل نقود ، ظاهرة ذات انتشار الى حد معين .

يورد **ب.د. غريكوف** معطيات حول الحيازات الاقطاعية الكبيرة في النصف

الاول من القرن السادس عشر ـ ضيعة أسقف نوفغورود . في هذه الحيازة كان يعمل اكثر من ١٥٠ شخصا يحصلون على رواتب نقدية ، وكانت حيازات الاسقف المذكور في الريف تعتمد على العمال الأجراء . كان التشريع الاقطاعي الروسي يتضمن قواعد تنظيم العمل الاجير . لقد خصص لذلك بعض مواد التشريع القضائي لعام ١٤٩٧ ، والتشريع القضائي لعام ١٥٥٠ ومذكرات حقوقية اخرى . وبعد ان يورد غريكوف عددا من البيانات حول استخدام عمل من يُسمون بالأجراء ، يخلص الى ما يلي : «يمكن ملاحظة استخدام عملهم في الاقتصاد بشكل بارز منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر ، وبالاخص في النصف الاول من القرن السادس عشر ، في حالات كثيرة للغاية» [٨٥ ، ١٦٢ ـ ١٦٤] .

كما هو معلوم ، يحصل العاملون في الرأسمالية على أجر نقدي . كما يحصل العاملون في المجتمع الاشتراكي ايضا على أجورهم في شكل نقدي . وهكذا فان العمل مقابل تعويضات عينية او نقدية يمكن ان نجده في المجتمعات العبودية والاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية . فاذا اكتفينا بالنظر الى سطح الظواهر فاننا يمكن ان نعتبر كل ذلك انواعا متعددة من «العمل الاجير» مشابهة لبعضها البعض . الا ان مثل هذا التشابه يمكن ان يكون ليس فقط سطحيا للغاية بل وخاطئا جدا في جوهر الامر . فبين انواع العمل مقابل تعويض (عيني او نقدي) التي نصادفها في اساليب انتاج مختلفة توجد خلافات مبدئية جذرية . وعلى سبيل المثال ، تتحدد الاجور النقدية في الرأسمالية بعمل قوانين السوق ، وقيمة قوة العمل ، وتقلبات العرض والطلب عليها ، والنضال الاضرابي للكادحين ، وغير ذلك. أما الاجور النقدية للعاملين في المجتمع الاشتراكي فتتحدد بعمل قوانين اخرى مختلفة تماما (القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية ، قانون التوزيع حسب العمل ـ وفق مبدأ «من كل حسب قدراته ، لكل حسب عمله») . وهكذا ، فان الظواهر التي تبدو في ظاهر الامر متشابهة قد تكون في الحقيقة مختلفة بطبيعتها جذريا . اما بخصوص «العمل الاجير» في بلدان الشرق القديم فلقد كان العمل الذي يظهر في هذا الغلاف الشكلي الخارجي بطبيعته عملا عبوديا ، وأحيانا ـ عمل أقنان . ان التعويض العيني ، وحتى النقدي احيانا الذي كان يحصل عليه العاملون في اراضي القيصر او الاديرة يمثل في جوهر الامر شكل تقديم الحد الادنى الضروري من وسائل العيش للعبد من قبل سيده . في مجتمعات الشرق القديم لم تكن موجودة الشروط الضرورية بصورة مطلقة من اجل ظهور حتى عناصر العمل الاجير الرأسمالي : فلم يكن هناك مستوى مناسب من تطور قوى الانتاج ، ولم يكن هناك انتاج بضاعي عالي التطور ، ولم يكن هناك سوق لقوة العمل الحرة ـ لا الاقتصاد ولا النفسانية الاجتماعية لم يكونا قد خلقا بعد الارضية لتحول قوة العمل الى بضاعة .

ويحاول **سيميونوف** ان يكتشف ملامح «العامل الاجير ، البروليتاري» لدى واضعي اليد على اراضي المعابد في ما بين النهرين في العصور القديمة . فما هي السمات التي تميز هؤلاء عن العبيد وتقربهم من العاملين بأجر ، حسب راي

سيميونوف ؟ السمة الاولى : «كان الدخول الاولي للانسان الحر في زمرة القائمين على المعبد شبيه الى حد كبير بالدخول للعمل بأجر في اراضي المعبد» . والسمة الثانية : «وحتى بعد ان اصبح الـ **غوروش** واضع اليد على ارض المعبد فقد بقي بشكل اساسي عضوا كامل الحقوق في المشاعة . وكان يؤدي الخدمة العسكرية» [١٦٩ ، ٧٣] . ان السمة الاولى ، برأينا ، لا تعكس جوهر العلاقات الانتاجية . فالمسألة تتلخص في نوع الصفقة او الاجراءات التي تتم عند انتقال عضو المشاعة الى وضع عامل في اراضي المعبد . بينما يكمن جوهر المسألة في نوع علاقات الانتاج التي تشكلت في اراضي المعبد . اما السمة الثانية ـ عضوية المشاعة ، وكذلك الخدمة العسكرية ـ فانها لا تنفي بأي حال وضع العبودية . فدفع العبيد الى الخدمة العسكرية كان منتشرا على نطاق واسع في العصور القديمة ، ونضرب مثلا على ذلك العبيد ـ الهليوت Helot السبارتاكيين الذين ساهموا في حروب تلك الدولة بصفة محاربين خفيفي التسليح .

ليس صحيحا من حيث المبدأ ، مثلا ، استنادا الى تشابه خارجي ، المطابقة بين وضع العاملين في المجتمع الاشتراكي والبروليتاريا في البلدان الرأسمالية (رغم وجود بعض «الملامح العامة» للعاملين بأجر ـ فهؤلاء وأولئك يحصلون مقابل عملهم على تعويض نقدي ؛ وهؤلاء وأولئك يدخلون العمل على اساس تعاقدي ؛ وهؤلاء وأولئك يؤدون الخدمة العسكرية) . وبنفس الشكل ليس صحيحا ايضا القول بالتشابه بين وضع غوروشي سومر القديمة وبروليتاريا عصر الرأسمالية . فلا يمكن الموافقة على محاولة سيميونوف رؤية جذور ما لعناصر الاستغلال الرأسمالي في الاستغلال «القبالي» .

اذا كانت عناصر العمل الرأسمالي الاجير لم تستطع ان تتطور في المجتمعات القديمة ، فمعنى ذلك ان الاستغلال «القبالي» كان يمكن ان «يجمع في ذاته بشكل تناقضي» سمات العبودية والاقطاعية فقط .

يجب الاعتراف بأن أطروحة سيميونوف تتضمن نقطة عقلانية محددة . ان تشابك عناصر العبودية والقنانة يمكن ملاحظته بالفعل في بلدان الشرق القديم وكذلك في اليونان القديمة (في مناطقها الزراعية) . من جهة اخرى ، يمكن ملاحظة تشابك من نوع آخر ، وكأنه معاكس ، اي بين عناصر الاقطاعية والعبودية ، مثلا ، في روسيا (العبيد ـ (الخولب) حتى القرن الثامن عشر ، الشهرية (*) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) وفي غيرها من المجتمعات الاقطاعية . وعلى هذا ،

(*) الشهرية هي الحاجات المعيشية التي كان يحصل عليها الفلاحون الاقنان المحرومون من تخصيص الارض والمشتغلون بالسخرة من الاقطاعيين ، وتتألف من المواد الغذائية والالبسة وتعطى شهريا . لقد أدى حرمان الفلاحين من ادوات ووسائل الانتاج الى تفاقم ازمة اقتصاد القنانة. (المترجم)

فقد تميزت المجتمعات القديمة اذن بغلبة الاتجاهات العبودية ، والمجتمعات القروسطية ـ بغلبة المجتمعات الاقطاعية .

ان سيميونوف يستنتج من واقعة تشابك طرق مختلفة للاستغلال استنتاجا هاما على المستوى النظري . فهو يؤكد بأن «وحدتها العضوية غير المتمايزة» تنجب أسلوبا مغايرا ، «قباليا» للاستغلال ، ليس بالعبودي ولا الاقطاعي ولا الرأسمالي . ان موضوعة سيميونوف هذه تثير حتما سلسلة كاملة من المسائل اللاحقة . فاذا كانت «الوحدة العضوية» لاساليب الاستغلال المختلفة في العصور القديمة قد انجبت أسلوبا مغايرا مبدئيا ، «قباليا» ، فكيف كان الوضع في مرحلة القرون الوسطى ؟

لنأخذ هنا مثال روسيا القرن الثامن عشر . فقد كانت المشاهرة منتشرة على نطاق واسع في روسيا وهي شكل من الاستغلال يجمع في ذاته بشكل عضوي وتناقضي عناصر العبودية والقنانة . وهنا يبرز سؤال : هل انجب هذا التشابك بين العبودية والقنانة أسلوب استغلال آخر مغاير مبدئيا ، ولنطلق عليه مجازا «قباليا رقم ٢» ؟ ثم ، لنأخذ ما يسمى بالطريق البروسي لتطور الرأسمالية في الزراعة . يتميز هذا الطريق ، كما نعلم ، بالحفاظ المديد على المخلفات الاقطاعية. يجري تطور بطيء للاستثمارات الاقطاعية على طريق التحول الى مشروعات زراعية رأسمالية كبيرة . وعلى هذا فان عناصر الاقطاعية والرأسمالية تتشابك مع بعضها بشكل قوي . والمثال النموذجي على هذا النوع من الوحدة العضوية والتناقضية بين عمل السخرة والعمل الاجير نجده في كثير من استثمارات الاقطاعيين الروس بعد اصلاح عام ١٨٦١ [٤٠ ، ١٨٥ ـ ١٩٢] . فلو استخدمنا نهج سيميونوف لوجدنا انفسنا حتما امام هذا السؤال : هل انجب مثل هذا التشابك بين عناصر القنانة والرأسمالية أسلوب انتاج آخر مغاير مبدئيا ، ولنطلق عليه مجازا «قباليا رقم ٣» . ان هذا الطريق يصعب الوقوف عليه عند نقطة محددة . ففي التاريخ يلاحظ كثيرا جدا التشابك الشديد والقوي بين اساليب الانتاج ، والانماط الاقتصادية ، وأساليب الاستغلال ، المختلفة .

عندما يصطدم الماركسيون بتشابك معقد من العلاقات الاقتصادية المتنوعة يحاولون عادة تحليلها بتفصيل ، اي اجراء تمايز بينها ، وبكلمة اخرى ، معرفة تلك العناصر المكونة لها والمتداخلة فيها وبنية هذا التشابك. ان أطروحة سيميونوف، برأينا ، تبعد الباحث عن مثل هذا التحليل .

يعلن سيميونوف بأن الوحدة «الغير متمايزة» في العصور القديمة لعناصر العبودية والاقطاعية والعمل الاجير انجبت أسلوب الاستغلالي «القبالي» . لنفترض انه على حق ، وأن أسلوب الاستغلال «القبالي» كان موجودا بالفعل . اذن ، بماذا يتلخص الاختلاف المبدئي ، النوعي ، للاستغلال «القبالي» عن الاستغلال العبودي والاقطاعي ؟ ان سيميونوف يؤكد على ان أسلوب الاستغلال «القبالي» لا يعتبر «لا عبوديا ، لا اقطاعيا ولا رأسماليا» . وبالتالي ، فهو يتميز مبدئيا ونوعيا عن جميع اساليب الاستغلال الثلاثة هذه . فبماذا تتلخص خاصته المميزة هذه ؟ ما هي

بالضبط ميزاته المبدئية عن الاساليب الثلاثة المذكورة ؟ للأسف ، ان سيميونوف لا يكتب عن ذلك . ويجب القول ، بأنه لم يكن هناك اية خصائص مميزة ــ ان تشابك العبودية والقنانة ، الذي عرف في العصور القديمة ، لم ينجب اي نموذج استغلال مغاير مبدئيا ، مثلما لم تنجب ابدا تشابكات عناصر العبودية والاقطاعية والرأسمالية (بجميع أوجه اندماجها) ، والتي عرفت فيما بعد ، أية اساليب استغلال مغايرة مبدئيا ، ــ غير عبودية ، وفي نفس الوقت ، غير اقطاعية ، وغير رأسمالية .

اننا اخذنا أطروحة سيميونوف في الصورة التي ظهرت فيها لاول مرة ، عام ١٩٦٥ . لكن هذه الاطروحة تعرضت لاعادة نظر جوهرية في الاعمال اللاحقة للمؤلف . يكتب سيميونوف لاحقا : «في مقالة «مسألة النظام الاجتماعي الاقتصادي في الشرق القديم» كان رأينا هو ان الخاصة المميزة لهذا الشكل من الاستغلال هي تمازج سمات العبودية والعمل الاجير مع سمات الاقطاعية . الا ان التحليل النظري اللاحق اضطرنا لرفض وجهة النظر هذه ، اذ انه اثبت لنا بأن ما ظهر امام أعيننا مما يشبه الاقطاعية يحمل طابعا خارجيا فقط» [١٦٩ ، ٢٨٥] .

وهكذا ، بعد طرح السمات الاقطاعية ، يحتفظ سيميونوف في الاستغلال «القبالي» فقط بعنصرين ــ ملامح العبودية والعمل الاجير ، وعند المستغلَين القباليين ــ بسمات العبد والبروليتاري [١٦٨ ، ٢٥٩] . ويعرف هذه «القبالة» الجديدة بالكلمات التالية : «فأمامنا أسلوب خاص في الاستغلال ، شكل تناقضي خاص لربط العاملين بوسائل الانتاج ، سماته المميزة هي الاندماج العضوي للتبعية الاقتصادية والشخصية في وضع الانسان الذي يعمل لدى المستغِلين . ان وجود الاكراه الاقتصادي يميز هذا الشكل من الاستغلال عن العبودية ، ووجود التبعية الشخصية يميزه عن العمل الاجير ، والعمل لدى الغير وعدم امتلاك وسائل عمل خاصة ، وهو ما يعتبر اساس انتاج المنتوج الاضافي ، يميزه عن الاقطاعية» [١٦٨ ، ٢٨٤] .

وهكذا ، فان «القبالة» تتميز بسمات ثلاث : التبعية الشخصية ؛ والتبعية الاقتصادية ؛ والعمل لدى المستغِلين .

يبدو لنا ، ان من غير الممكن اطلاقا تمييز «القبالة» بهذه السمات عن معظم الاشكال الملموسة للعبودية وعن عدد من أشكال القنانة . لنبدأ من الاخيرة . لنأخذ ، على سبيل المثال ، الاقتصاد الروسي الاقطاعي ــ القناني خلال القرن السابع عشر ــ أواسط القرن التاسع عشر . فقد تميز بالانتشار الواسع للسخرة . في اواسط القرن السابع عشر كانت فلاحة الارض بالسخرة في الاقاليم المتوسطة من روسيا تشكل حوالي النصف ، وفي بعض الاماكن حوالي ٩٠ بالمئة من اجمالي الفلاحة . وارتفع نصيبها اكثر قبيل القرن التاسع عشر [١٢٤ ، ٢٨٥ ــ ٢٨٦ ، ٤٩٠] . وهكذا ، فان وضع الاقنان الروس في القرن السابع عشر ــ القرن التاسع عشر كان يتميز بالتبعية الشخصية للاقطاعي ؛ وبالتبعية الاقتصادية له

ايضا ، اذ انهم كانوا يعيشون ويعملون على الارض العائدة للاقطاعي ؛ وكان يتميز ايضا بالعمل لدى المستغِلين (عمل سخرة) . كان اقتصاد السخرة يعتبر اساس انتاج المنتوج الاضافي . كان بودنا لو ان سيميونوف أوضح بمَ كان الاقنان الروس يتميزون عن «القباليين» ؟ او ، ربما ، كان أسلوب الانتاج القبالي سائدا في روسيا القرن السابع عشر ـ القرن التاسع عشر ايضا ؟

لننتقل الى مقارنة «القبالة» مع العبودية . اننا نؤكد بأن السمات الثلاثة التي يصف بها سيميونوف «القبالة» في صيغته الجديدة لأطروحته تناسب معظم الاشكال الملموسة للعبودية . يرى سيميونوف بأن «القبالة» الجديدة هذه تتميز عن العبودية بوجود التبعية الاقتصادية او الاكراه الاقتصادي ، اي انه يعتبر بأن العبودية تتميز فقط بالعنف المباشر العاري . ولكنه في ذلك يسقط من نظره الجانب الثاني لوضع العبد ـ غياب الملكية على وسائل الانتاج . فالعبد كان دائما في تبعية اقتصادية للمستغِل ، لان المستغل كان المالك لوسائل الانتاج ومواضيع الاستهلاك ، وبالاخص ، المواد الغذائية . كان العبد الروماني يعيش على الغذاء الذي يقدمه له سيده ، مالك اللاتيفوند ، وبالتالي ، كان تابعا اقتصاديا له . ان الانواع المختلفة للعبودية تتميز بمجموعة كاملة من التناسبات بين العنف المباشر والاكراه الاقتصادي . فهناك ، في احد الطرفين ، وضع العبيد في مناجم الذهب في كوش ، كما وصفه ديودور الصقلي (١٨٩ ، ١٧٢ ـ ١٧٤) : هنا يسود بشكل واضح العنف الوحشي . ولكن ، كما يبدو لنا ، حتى بالنسبة لمثل هذه المظاهر المتطرفة للعبودية لا يمكن نفي عنصر التبعية الاقتصادية : ذلك انه لا شك في ان العبيد الذين كانوا يعملون في مناجم كوش كانوا يحصلون على شيء من الجراية ، شيء من الطعام ، قد تكون افضل او اسوأ ، وقد تعطى بكميات اكبر او أقل . كان اصحاب المناجم يطعمون العبيد ليحافظوا بذلك على تبعيتهم الاقتصادية لهم ، وان كانت في حدودها الدنيا . وهناك في الطرف الآخر المؤسسة الرومية Peculium . وهي أسلوب في استغلال العبيد يقوم على الاكراه الاقتصادي حصرا . والعنف المباشر في هذه الحالة يتراجع بصورة تدريجية حتى الصفر عمليا . وبين الطرفين تتوضع درجات انتقالية كثيرة يتمازج فيها بمقادير مختلفة العنف المباشر والتبعية الاقتصادية .

وبرأينا ، ان سيميونوف ، اذ حاول تجديد أطروحته ، فقد زادها سوءاً . في الشكل الاول كان فيها نقطة عقلانية محددة : وهي انه في المجتمعات القديمة كانت احيانا تتمازج وتتشابك عناصر العبودية والقنانة، كان يمكن ان تكون مثمرة. وعلى سبيل المثال ، لو اخذنا وضع المنتجين المستعبَدين في المناطق الزراعية في اليونان ، فلم يكن من باب الصدفة ، كما يبدو ، ان انجلز يقارن بينهم وبين الاقنان : «بدون شك، ان حقوق القنانة والتبعية لا تعتبر شكلا قروسطيا ـ اقطاعيا متميزا ، اننا نجدها في كل مكان ، او تقريبا في كل مكان ، حيث يرغم المحتل السكان الاصليين على العمل في اراضيه ـ في فيساليا ، على سبيل المثال ، ظهر

هذا الشكل في وقت مبكر جدا» [٢٤ ، ١١٢] . ان الشكل الجديد لأطروحة سيميونوف في الاستغلال «القبالي» يخلو من النقطة العقلانية التي كانت موجودة في الشكل السابق .

العبودية المعممة ـ مفتاح لفهم أسلوب الانتاج الآسيوي

طرح **شارل بارن** فكرة ان العبودية المعممة كشكل خاص في الاستغلال تعتبر المفتاح لفهم أسلوب الانتاج الآسيوي ، وذلك في مقالته «ما قبل التاريخ في حوض البحر الابيض المتوسط وأسلوب الانتاج الآسيوي» المنشورة في مجلة «La pensée» في حزيران ١٩٦٦ .

تطرح هذه المقالة فرضية وجود أسلوب انتاج آسيوي في اوربا القديمة جدا (كريت ، ميكوني ، إتروسكي) . وبخلاف الكثيرين من انصار أسلوب الانتاج الآسيوي الخاص الذين يعتبرون ان المصطلح الماركسي «العبودية المعممة» استعمل مصادفة ، فان بارن يعطي مفهوم «العبودية المعممة» اهمية مبدئية . انه يطرح عددا من الافكار العميقة والقيّمة حول خصائص هذا الشكل في الاستغلال .

يعدد **بارن** الخصائص التالية للعبودية المعممة (الشاملة) :

١ ـ استغلال قوة العمل المجانية تقريبا . اذا كان مالك العبيد في العبودية التقليدية مضطرا لانفاق مال لشراء العبد وإطعامه وإكسائه وتوفير مأوى من أي مستوى كان له ، فانه في العبودية المعممة يجبر المستغِلون جماهير ضخمة من الفلاحين المنتزعين من عوائلهم وإشغالهم لفترة معينة على العمل لديهم . في هذه الحالة ليس من الضروري شراء العبيد ، او إكساؤهم ، ولا تأمين مأوى دائم لهم ، ولا تأمين معيشة عوائلهم . في ظل العبودية المعممة على المستغِلين ان يوفروا فقط الحد الادنى الضروري من الغذاء للمنتجين وللفترة التي يقضونها في الاعمال العامة فقط .

٢ ـ في العبودية المعممة يجري هدر قوة العمل بشكل تدميري . فاذا كان مالك العبيد الخاص في العبودية التقليدية يحاول استخدام عمل المنتجين من اجل الحصول على الربح ، ويحاول الاقتصاد الى هذا القدر او ذاك في انفاق قوة العمل ، وينتج البضائع الضرورية اجتماعيا والتي تواجه طلبا في السوق ، فانه في ظل العبودية المعممة يجري انفاق قوة العمل ليس فقط على اقامة المنشآت النافعة اجتماعيا (القنوات ، السدود ، وغيرها) ، وانما ايضا على اقامة منشآت هائلة لا فائدة لها اطلاقا (اهرامات مصر ، القصور الهائلة ، المعابد ، وغيرها) .

٣ ـ في ظل العبودية المعممة تجبر جماهير واسعة من المنتجين على العمل الفيزيولوجي غير المؤهل الشاق في اعمال الزراعة ، وفي جر ورفع الاثقال .

٤ ـ في ظل العبودية المعممة تجبر السلطة الحكومية الاستبدادية المشاعات الفلاحية

على تخصيص قوة عمل من عندها من اجل الاعمال الاجتماعية الضخمة (منشآت الري ، الاهرامات) ، أما في ظل العبودية التقليدية فان مالك العبيد الخاص يجبر العبيد على العمل في ارضه لمصلحته الخاصة [٢٧١ ، ٢٦ ــ ٢٧ ، ٣٨].

لدى النظر في مفهوم العبودية المعممة الذي يطرحه **بارن** نواجه مسألتين : ١ ــ هل وجد فعلا مثل هذا الشكل من الاستغلال ؟ ٢ ــ هل يميز فعلا أسلوب انتاج خاص متميز مبدئيا عن العبودية ؟

يعارض بعض المؤلفين من بين أنصار أطروحة أسلوب الانتاج الآسيوي مفهوم العبودية المعممة . وعلى سبيل المثال ، يرى يو.م. غاروشيانتش ، بأن ماركس، اذ استخدم هذا المصطلح ، فلم يقصده «بالمعنى الاجتماعي ــ الاقتصادي الدقيق» [٨١ ، ٨٩] . ولقد ركزت المؤرخة الماركسية الالمانية **ي. فيلسكوبف** اهتمامها على ان مصطلح «العبودية المكشوفة» استخدم من قبل ماركس في المخطوطات غير المخصصة للنشر [٣٠٢ ، ٣٠٩] .

وهناك عدد آخر من المؤلفين ، من الذين ساروا على خطا بارن ، فاعترفوا بـ «العبودية المعممة» وأظهروا نحوها اهتماما متزايدا . لقد دعم **شينو** أفكار بارن بقوة قائلا بأن أسلوب الاستغلال الذي يتحدث عنه بارن «يتميز بشكل اساسي عن العبودية التقليدية وعن القنانة ايضا» ، وبأن بارن اقترب بذلك اكثر من الجميع نحو التحديد النظري لأسلوب الانتاج الآسيوي واكتشاف قانونه الاقتصادي الاساسي [٢٢٣ ، ٥٣] . ويقف **ج.ج. غوبلو** موقفا قريبا من موقف بارن اذ يرى بأن الازدهار الذي شهدته مدنيات الشرق الادنى بعد «ثورة العصر الحجري الحديث» تحقق على حساب «استغلال لا مثيل له للجماهير الكادحة» ، هذا الاستغلال الذي اتخذ شكل «العبودية المعممة» [٢٤٢ ، ٨٢] .

اما الباحثون السوفييت الذين لا يميلون الى نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي في «صورتها التقليدية» فانهم ينظرون الى مسألة «العبودية المعممة» من زوايا نظر مختلفة .

لقد اشار ف. ف. ستروفه ، وهو يعترف بالطابع العبودي للمجتمعات الشرقية القديمة ، بأنه كان هناك في هذه المجتمعات شكلان للاستغلال ــ شكل عبودي وشكل بطريركي . والمثال النموذجي على الاستغلال البطريركي ، حسب رأيه ، هو قيام الدولة الاستبدادية بجمع الريع ــ الضريبة من المشاعات الزراعية في مصر . كان الريع ــ الضريبة يجبى بطريقة بالغة القسوة في عصر بطليموس : «ان حق تحصيل الريع ــ الضريبة من المشاعات الزراعية يرجع بجذوره الى العصور القديمة جدا ، الى استغلال ارستقراطية القبيلة لابناء القبيلة ، الى ظواهر نصف بطريركية ... وهكذا ، فاننا نرى في الدول الاستبدادية الآسيوية القديمة شكلين في الاستغلال نسبة الى الفئتين الاجتماعيتين المختلفتين . ان تحصيل «الضريبة» ــ «الاتاوة» ــ يعتبر شكل استغلال «السكان الزراعين» ، الاستغلال الناشىء عن الفرائض المفروضة على الجماهير الشعبية لصالح ممثلي

ارستقراطية القبيلة السابقة . اما العمل في اشادة المنشآت الضخمة فيعتبر شكل استغلال «السكان غير الزراعين» . و«السكان غير الزراعين» هم العبيد . « ان وجود هذين الشكلين في الاستغلال ــ البطريركي والعبودي ــ هو الذي يحدد ، حسب ماركس ، خاصية المجتمع الطبقي الاول ، المتمثل في العصور القديمة جدا في آسيا ومصر وايطاليا» [١٧٣ ، ١٦ ــ ١٩] .

ويرى **آ.ي. تيومينيف** بأن «العبودية المعممة» لم تكن مصطلحا استخدم مصادفة ، وانما تعتبر اهم الخصائص المميزة للنظام الاجتماعي ــ الاقتصادي في ما يسمى بمجتمعات الثقافات النهرية للشرق القديم . «لقد أطلق على مصر اسم «بيت العبودية» لا لانه كان فيها الكثير من العبيد ، ولكن بالدرجة الاولى ، لان جميع السكان هناك كانوا يعيشون في ظروف العبودية» . ويعتبر تيومينيف ان الدليل الهام جدا على هذه العبودية المعممة هو شهادات الوثائق عن الاكراه الواسع المنتظم لسكان مصر على العمل في أشغال الري والبناء . وبشكل خاص ، يورد بهذا الخصوص العبارات المنقوشة على قبر الملكة حاشتشيبسوت اينيني والتي تنص على ان مصر بكاملها ، برأس محني ، يجب ان تعمل من اجلها . ويكتب تيومينيف ايضا : «في احدى كتابات رمسيس الثاني المتضمنة كلام الاله بتا الى الملك . يقول الاله بتا بأنه رتب كل شيء بحيث يجري كل عمل في خدمة الملك ، وأن كل ما هو على الارض ، ما يسير على ساقين وما يسير على اربعة ، وما يطير ، يعمل للملك ... فاذا وضعنا جانبا كل ما يطير ، فاننا سنجد ان رمسيس الثاني كان في الواقع يستخدم على نطاق واسع عمل سكان مصر في بناء قصور رمسيس والمدن الاخرى وكذلك المنشآت الهائلة» [١٨١ ، ٦٨ ــ ٦٩] .

ويشير ف.ن. نيكيفوروف الى انه : «كلما ابتعدنا كلما تبين بشكل واضح ان معظم المنتجين المباشرين في ما يسمى بالدول العبودية في العصر القديم لم يكونوا من العبيد وانما زراعين ــ مشاعيين، خاضعين لاستغلال الدولة» [١٤١ ، ٢٣]. أما بالنسبة لمصطلح «العبوديةالمعممة» فان نيكيفوروف يرى بأنه في مؤلفات ماركس لم يكن هذا المصطلح «تعبيرا للزينة»، وانما كان له مضمون اجتماعي ــ اقتصادي محدد [١٣٨ ، ٥٦ ــ ٥٧] .

ويعتبر **ي.أ. ستوتشيفسكي** ، وهو واحد من أنصار أطروحة الاقطاعية في العصر القديم ، بأن مصر القديمة كانت تتصف بـ «قنانة الدولة» [١٤٥ ، ٢٠٤] .

ويعارض بعض الباحثين اعتبار اعضاء المشاعات في الشرق القديم طبقة مستغَلة . وهذا هو موقف **ي.م. دياكونوف** (*) : «ان الصيغة التي تقول بأنه الطبقة المستغَلة في اوربا القديمة كانت طبقة العبيد ، وفي آسيا القديمة ــ «العبيد والفلاحين المشاعيين» يجب التخلص منها مرة والى الابد» [٩٤ ، ٣٤] .

(*) انظر مقالة دياكونوف «ملامح المجتمع الشرقي القديم في غرب آسيا» المترجمة من قبلنا والمنشورة في «دراسات عربية» عدد شباط (٤) ١٩٧٩ . «المترجم»

ويقف **غ.ف. ايلين** ايضا معارضا للأطروحة التي ترى بأن اعضاء المشاعات في الشرق القديم كانوا يشكلون الطبقة المستغَلة الاساسية . ويرى بأن الاتاوة ، والضريبة ، وجميع الفرائض الاخرى المأخوذة من اعضاء المشاعات في ظل غياب ملكية الدولة على الارض «لا يمكن اعتبارها استغلالا ، انها ــ علاقة لااقتصادية» [١٤٥ ، ٢٠٢] .

لدى مقارنة وجهات النظر المبينة اعلاه نتوصل الى استنتاج بأن ما يفرق بينها ليس الاعتراف بوقائع معينة او نفي هذه الوقائع ، وانما تقييم وتفسير الوقائع . اما بخصوص الوقائع نفسها فيبدو لنا بأنه لا يوجد فرق جوهري بين مواقف الباحثين المذكورين . لنقارن ، مثلا ، بين موقف تيومينيف وموقف ستوتشيفسكي . فاذا كان تيومينيف يعتبر بأن السكان المشاعيين الزراعيين في مصر القديمة كانوا يعيشون في ظروف عبودية الدولة ، فان ستوتشيفسكي يطلق على نفس الظاهرة في جوهر الامر اسم «القنانة الحكومية» . اما دياكونوف ، الذي لا يعتبر اعضاء المشاعات الآسيوية القديمة طبقة مستغَلة (بالمعنى الاقتصادي) ، فانه لا ينفي في الوقت نفسه بأنهم كانوا يعملون من اجل الدولة ــ «كانوا يدفعون الضرائب العادية (عينا ، او عملا ، او ما شابه ذلك)» [٩٤ ، ٣٤] . ومن جهة اخرى ، يؤكد دياكونوف على وجود جماهير واسعة في المجتمعات الشرقية القديمة من المستغَلين «الناس التابعين للدولة» : «المسألة مختلفة ــ الناس التابعين للدولة (فئة اجتماعية ذات انتشار واسع في الشرق القديم ولكنها كانت معروفة ايضا في الغرب القديم) ... هذه الفئة لم تكن تدفع اية ضرائب ، وانما كانت ملزمة بتقديم كامل انتاجها للدولة كواجب عليها ، وكان قسم من هذه المنتجات فقط يعود الى العاملين لدى الحكام في شكل وسائل معيشية» [٩٤ ، ٣٤ ــ ٣٥].

ان **ايلين** ، كما بينا ، لم ينف الاتاوات ، والضرائب وجميع الانواع الاخرى من الفرائض المحصلة من المشاعيين . انه يتحدث ايضا حول الفئات الاجتماعية الكثيرة العدد التي تشغل وضعا انتقاليا من العبيد وأعضاء المشاعات ــ الفلاحين الاحرار. ان هذه الفئات كانت تتعرض للاستغلال في أشكال متنوعة [١٤٥ ، ٢٠٣].

كما نرى ، نستطيع ان نعدد الوقائع التالية ، كوقائع تحظى باعتراف عام ، وليست موضع جدال :

١ ــ في مجتمعات الشرق القديم لم يكن استغلال العبيد على الشكل المسمى بالتقليدي ، او الاوربي القديم ، الشكل الغالب من الناحية الكمية .

٢ ــ وجدت في الشرق القديم فئات اجتماعية مختلفة (الناس التابعون للدولة ، وغيرهم) الذين كانوا يتعرضون للاستغلال في أشكال متنوعة .

٣ ــ كانت الدولة تتملك العمل الاضافي للفلاحين اعضاء المشاعات (الضرائب ، الالتزامات بالعمل وعينا ، وغير ذلك) .

وهكذا ، كان يوجد في العالم القديم اشكال استغلال جماهيرية «غير عبودية» (بمعنى ــ متميزة عن الاشكال «التقليدية» ، «الاوربية القديمة») . ان مسألة دراسة وتحليل هذه الاشكال تنتظر الحل . ان التحليل التفصيلي لبنيتها

الاقتصادية ما زال غائبا . ويبدو ان من اسباب ذلك هو تركز اهتمام الباحثين خلال سنوات طويلة بالدرجة الاولى على البحث عن اساليب الاستغلال العبودية «التقليدية» . وعلى هذا ، فان امام المؤرخين والاقتصاديين يتفتح حقل نشاط واسع . ويجب اعطاء بارن حقه باعتباره كان واحدا من الاوائل الذين وجهوا اهتمامهم للكشف عن السمات الجوهرية للاشكال الجماهيرية القديمة للاستغلال. وبالطبع ، لا يجب اعتبار التعداد الذي قدمه لهذه السمات تعدادا نهائيا . اننا ننظر اليه باعتباره فرضية أولية ، بالاضافة الى انها بعيدة عن ان تناسب جميع أشكال الاستغلال القديمة .

ما هو المصطلح الذي يجب ان نستخدمه لنرمز به الى أشكال الاستغلال الجماهيرية القديمة ؟ يستعمل بارن مصطلح «العبودية المعممة» المأخوذ عن مؤلف ماركس «الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي» [١٤ ، ٣٠] . اننا ايضا نسير على طريق بارن في استعمال هذا المصطلح . هل يناسب هذا المصطلح ام لا للتعبير عن أشكال الاستغلال الجماهيرية القديمة ؟ يبدو ، انه يجب عدم التسرع في الاجابة على هذا السؤال . كان ، ربما ، من الافضل لو ان الباحثين الماركسيين بينوا ما هو المضمون الذي قصده ماركس بهذا المصطلح ، ولو ان المؤرخين والاقتصاديين كشفوا عن طبيعة أشكال الاستغلال التي يعبر عنها . بعد هذا نجد ان حل مسألة اختيار المصطلح المناسب لا تتطلب جهدا كبيرا .

وهكذا ، فقد وجد في المجتمعات القديمة فعلا شكل جماهيري للاستغلال ــ ومن اجل الدقة نقول ، أشكال استغلال جماهيرية عديدة ، متميزة عن العبودية «الكلاسيكية» . والسمات التي يعددها بارن ، باعتبارها اول مقاربة من نوعها ، مناسبة لتمييز عدد من هذه الاشكال . وربما ، سيجد أنصار أطروحة أسلوب الانتاج الآسيوي انه قد تحقق انتصار لهم في هذه النقطة . ولكن ، يبدو ، أن المسألة تبدو على عكس ذلك تماما ، وأن أطروحتهم تتعرض هنا ، على الارجح ، لضربة قاسية . فمن الاهمية بمكان لفت الانتباه الى ان أشكال الاستغلال الجماهيرية القديمة لم تكن في الغرب القديم أقل منها في مجتمعات الشرق . بل اننا لا نقصد الغرب القديم جدا بقدر ما نقصد الغرب القديم الناضج المتطور . لنأخذ ، على سبيل المثال ، روما في ايام الجمهورية المتأخرة . لقد كانت مرحلة التطور الاكمل لأشكال العبودية المعممة . والى جانب ذلك فقد كان للاستغلال الجماهيري لسكان المحافظات (المستولى عليها خارج الاراضي الايطالية) الاهمية الاولى بالنسبة للطبقة السائدة . يطرح نيكيفوروف ، بحق ، السؤال التالي : من أي مصدر كانت روما العبودية تحصل على الجزء الاساسي من المنتوج الفائض ــ هل من الاستثمارات القائمة على عمل العبيد ، ام من نهب المحافظات بطرق عسكرية وضريبية ؟ [١٤١ ، ٣١] . ومن الحق ان نطرح نفس السؤال ايضا بخصوص اثينا: «أية قاعدة مادية كانت الاكثر اهمية بالنسبة لازدهار اثينا ــ عمل العبيد في اثينا نفسها او «الجزية» ، «الاتاوات» الكبيرة التي كانت تحصل عليها من «الحلفاء» ؟» [١٤١ ، ٣٠] . وأخيرا ، فان سبارطة (حتى القرن الرابع ــ الثالث

قبل الميلاد) تعطي مثالا عن المجتمع القديم الذي لم يكن يعرف أشكال العبودية «الكلاسيكية» . لقد كان اساس اقتصاد سبارطة هو استغلال العوام .

ثم لم تبرهن الوثائق حتى الان على ان نسبة العبيد «التقليديين» في مجموع كتلة السكان المستغَلين في الشرق كانت أقل منها ، مثلا ، في اليونان القديمة (ونقصد جميع الدول اليونانية القديمة ، وليس فقط اثينا) . ان وضع الهيلوت ، والسكلاروت ، والافاميوت ، والبينيست ، في اليونان القديمة كان يتميز جوهريا عن وضع العبيد الاثينيين وكان شبيها من حيث المبدأ بوضع الجماهير المستغَلة الواسعة في الشرق القديم . وربما ستبين الابحاث اللاحقة بأنه في بعض مجتمعات الشرق كانت نسبة العبيد بين المنتجين المباشرين حتى اعلى من نسبتها في اليونان على الاجمال . ويقدم **و.د. بيرليف** معطيات عن مصر في عصر المملكة الوسطى تشهد على ضخامة اعداد العبيد في املاك الاشخاص الخواص [٥٦ ، ٣٧].

لقد اصبح عند المستوى الذي بلغته المعارف في الوقت الحاضر القول بشكل مؤكد تماما بأن أشكال الاستغلال الجماهيرية القديمة لا توفر اطلاقا اية مبررات من اجل الاعتراف بالفروق المبدئية بين أسلوب الانتاج الذي كان سائدا في العالم اليوناني ـ الروماني وبين ذلك الذي كان سائدا في مجتمعات الشرق . وعلى العكس ، كان الانتشار الواسع للاشكال المشار اليها سواء في الشرق او في الغرب شاهدا مقنعا على انه في المنطقتين المذكورتين ساد أسلوب انتاج واحد . ولو أعتبرنا مختلف اشكال «العبودية المعممة» اساسا لاسلوب الانتاج الآسيوي فسيكون من الواجب ان نرى مثالا نموذجيا على أسلوب الانتاج الآسيوي في روما في عصر الجمهورية المتأخرة وبداية الامبراطورية ، عندما كانت الارستقراطيا الرومانية تستغل على نطاق واسع وبدون رحمة «الرعايا» ، سكان المحافظات الذين لا يتمتعون بالجنسية الرومانية ويعيشون في وضع عبودية دولة من نوع خاص ، ـ ربما ، عبودية دولة .

ان نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي التي تحاول ايجاد حدود مبدئية بين اوربا القديمة الناضجة وبين المجتمعات الاخرى في العصور القديمة تدفع بذلك ، كما هو واضح ، الباحثين السير على طريق خاطىء في عملية الكشف عن جوهر أشكال الاستغلال الجماهيرية القديمة وعلاقتها الاقتصادية بالنمط العبودي «التقليدي» . واننا نعتقد ، ان حل هذه المسألة يكون ممكنا فقط بواسطة تحليل أسلوب الانتاج القديم الواحد الذي ساد في الشرق كما في الغرب .

الفصل السابع

اين ، متى ، وفي اي البلدان وجدت طبقات التشكيلة «الاسيوية»؟

اذا كان أسلوب الانتاج الآسيوي لا يتطابق لا مع العبودية ، ولا مع الاقطاعية ، فيجب ، بالتالي ، ان تكون اهم خاصة مبدئية مميزة له هي بنيته الطبقية الخاصة. يجب ان تكون طبقات النظام الآسيوي غير العبيد وملاك العبيد ، وغير الفلاحين التابعين والاقطاعيين ، طبقات اخرى مختلفة . فما هي هذه الطبقات «الآسيوية»؟

ان مسألة الطبقات كانت دائما تضع أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي في موقف صعب . في عام ١٩٣١ كتب الباحث السوفييتي المتخصص بشؤون الصين **ي.س. يولك** : «ان عقب أخيل في نظرية الرفيق **ماديار** [(١)] هو بالضبط مسألة الطبقات في هذا «المجتمع الشرقي» ، المسألة التي لم يقدم اي واحد من أنصار نظرية أسلوب الانتاج «الآسيوي» المتميز جوابا شافيا عنها ، ولن يستطيع ذلك ...» [١٠٢ ، ١٤١] .

---

١ ـ **ل.ي. ماديار** هو واحد من ابرز انصار أطروحة أسلوب الانتاج الآسيوي في اواخر العشرينات ـ اوائل الثلاثينات [انظر ، ١٢٥] .

سنوات كثيرة مضت منذ هذا القول ، اغتنى خلالها تاريخ آسيا وافريقيا وأمريكا ما قبل كولومبس بعدد كبير من الابحاث الجديدة . وفي تصرف العلم الان معطيات واقعية ضخمة . ولكن مع ذلك فنحن لا نجد ايضا في مؤلفات فارغا ، وشينو ، وتيوكي ، وغوديليه ، وغيرهم من انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ، التي ظهرت في السنوات الاخيرة ، اي جواب مقنع حول مسألة الطبقات . فلقد طرحت فرضيات غاية في الاختلاف ، بل وطريفة احيانا ، ولكن المسألة لم تجد حلا . وليس من باب الصدفة ان وجد **س.م. دوبروفسكي** نفسه، في مسار المناقشات الاخيرة ، مضطرا لكي يعيد طرح السؤال الذي كان قد طرحه مع يولك منذ حوالي اربعين سنة مضت : «انني منذ ٣٦ عاما بعد ان طرحت هذا السؤال وانا أسأل أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي عندنا : ما هي العلاقات الطبقية المتميزة في أسلوب الانتاج هذا ، ما هي طبقة المنتجين المباشرين الاساسية والطبقة السائدة الاساسية ... ولكنني لم احصل على أي جواب شاف» [١٤١ ، ١٧٧] .

لننظر في الفرضيات المطروحة حول الطبقات «الآسيوية» . سنسترشد في هذه المسألة بالمبدأ اللينيني حول جوهر الانقسام الطبقي في المجتمع الاستغلالي وما تمثله الطبقات المتناقضة. ونجد هذا المبدأ في مؤلف **لينين** «المبادرة العظيمة»: «الطبقات هي مجموعات كبيرة من الناس تتميز عن بعضها حسب مكانها في منظومة محددة تاريخيا للانتاج الاجتماعي ، وحسب علاقتها (التي يجري تثبيتها وصياغتها بشكل اساسي في قوانين) بوسائل الانتاج ، وحسب دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي ، حسب طرق تحصيل وحجوم ذلك الجزء من الثروة الاجتماعية الذي يقع تحت تصرفها . فالطبقات هي تلك المجموعات من الناس التي تستطيع واحدة منها تملك عمل الاخرى بفضل اختلاف مكانيهما في نمط محدد للاقتصاد الاجتماعي» [٢٦ ، ١٥] .

الانقسام الطبقي في ظروف استمرار الملكية المشاعية العشيرية

في الفصل الخامس تعرضنا الى صيغة **سيوري ــ كنال** و**تيوكي** حول أسلوب الانتاج الآسيوي ، الذي كان يقوم ، برأيهما ، على الملكية الجماعية المشاعية . لقد تعرضنا لهذه الصيغة من زاوية مسألة الملكية ــ وهنا نتعرض لها ثانية ، ولكن من زاوية مسألة الطبقات . ربما كانت خاصية الطبقات «الآسيوية» تكمن في انها ، رغم كونها طبقات متناقضة (بعضها ينتج ــ والآخر يستغل) ، فانها كانت تعيش على قاعدة ... الملكية الجماعية المشتركة ؟ لو كان شيء من هذا صحيحا لكانت هذه الطبقات ، بدون جدال ، مختلفة عن العبيد وملاك العبيد ، وعن

الفلاحين التابعين والاقطاعيين .

لقد اوردنا سابقا الحجج للبرهان على عدم صحة صيفة سيوري ـ كنـال وتيوكي . ويبقى علينا ان نضيف ان العلاقات بين الطبقات المتضادة ، في جوهر الامر ، تتطابق مع علاقات الملكية . فالاولى والثانية تشكل مع بعضها منظومة واحدة . والشيء الرئيسي في العلاقات بين الطبقات المتضادة يتلخص فيما يلي: ان الطبقة السائدة تتملك في هذا الشكل او ذاك التصرف الاحتكاري بوسائل الانتاج (الملكية) ـ اما الطبقة المستغلَة فيكون باستطاعتها استعمال وسائل الانتاج هذه فقط بشرط ان تعطي جزءا من الناتج المنتج لمالكيها . وهكذا فان صيغة تيوكي (الانقسام الطبقي على اساس الملكية الجماعية المشاعية) ليست فقط لا تكشف البنية الطبقية للمجتمعات «الآسيوية» ، وانما ، على العكس ، تُصرف الاهتمام بعيدا عن هذه المسألة .

بدراسة البنية الطبقية لهذا المجتمع او ذاك واسترشادا بالتعريف اللينيني للطبقات لا يمكننا التوقف عند سطح الظواهر ، والاستمرار في التأكيد على الاشكال المشاعية لحيازة الارض والطابع الجماعي الخارجي للملكية . تتلخص المهمة اذن في التغلغل في العمق ـ اكتشاف وتحديد تلك العلاقات الاقتصادية الجوهرية والجذرية التي تشكلت بين الطبقات ، والوضع الحقيقي ، وليس الخارجي ، لكل طبقة (من الضروري الاشارة الى ان ف. تيوكي ، عند بحثه للمعطيات الملموسة عن المجتمع الصيني القديم في عصر تشجو يخرج بشكل لاإرادي عن صيغته) .

النظرية الوظيفية للطبقات «الآسيوية»

اذا كانت الملكية في ظل أسلوب الانتاج الآسيوي تبقى من حيث المبدأ كما كانت في ظل النظام المشاعي البدائي فلا بد من سؤال : على اي اساس تقوم اذن الطبقات المتضادة ؟ تحاول النظرية الوظيفية الاجابة على هذا السؤال .

ان أنصار هذه النظرية يرون بأنه في ظل أسلوب الانتاج الآسيوي كانت الطبقة السائدة هي مجموعة من الناس برئاسة الملك ، تقوم ببعض الوظائف العامة الهامة. ويدير هؤلاء الناس بناء نظم الري ، والطرق ، والمنشآت الدفاعية (سور الصين)، ويديرون الحياة الاقتصادية كلها . كانت الوظائف العامة للطبقة السائدة ضرورية اجتماعيا ، فبدونها لم يكن بمقدور الفلاحين ـ المشاعيين ان يحافظوا على انتاجهم بشكل عادي . وبالنتيجة ، فان الناس الذين كانوا يقومون بالوظائف المشار اليها اكتسبوا سلطة على السكان الباقين وأخذوا يستغلونهم . فالطبقة السائدة (المستغِلون) هي قلة تؤدي وظائف اجتماعية ضرورية ؛ اما الطبقة المستغلَة فهي الاكثرية التي تعمل وتخلق الخيرات المادية ، ولكنها لا تستطيع الاستغناء عن مساعدة الوظائف العامة ولذلك فهي مضطرة للتصالح مع الاستغلال . هذه هي ، باختصار شديد ، النظرية الوظيفية للطبقات «الآسيوية» . كان من

أنصار هذه النظرية الباحث السوفييتي **ل.ي. ماديار** . نقرأ مما كتبه : «كان ظهور المجتمع الطبقي مرتبطا بضرورة تنظيم الري الاصطناعي . ان خدم المشاعة ـ عشيرية كانت ام زراعية ام دينية ـ الذين كانوا يؤدون وظائف تنظيم الري ، يتجمعون في مسار التطور في طبقة سائدة تستغل المشاعة او القبيلة وتتملك العمل الاضافي للمنتجين المباشرين» [النص منقول عن : ١٠٢ ، ١٣٥] . وهكذا فان الانقسام الطبقي الاساسي للمجتمع الشرقي يجري بين الجماهير الفلاحية الاساسية التي تتجمع في مشاعات ، وبين الذين تفرزهم المشاعة من خدمها السابقين والذين يتجمعون في طبقة سائدة . (الكهنة في مصر ، المتعلمون في الصين القديمة ، وغيرهم)» [١٠٢ ، ١٣٤ ـ ١٣٥] .

يمكن مصادفة هذه الاصداء او تلك لهذه النظرية في مؤلفات **تيوكـي** ، **فيلسكوبف** وآخرين [٢٩٥ ، ٢١ ؛ ٢٩٧ ، ٢٤ ؛ ٣٠٢ ، ٣٠٧] .

يبدو ان هذه النظرية تحمل شيئا من الحقيقة . ففي معظم بلدان الشرق ـ في القديم والعصور الوسطى ـ كانت الطبقات السائدة تحقق وظائف اجتماعية ضرورية محددة . ولقد لعب دورا هاما ، بالطبع ، تنظيم اعمال الري الاصطناعي.

ورغم ذلك ، فان النظرية الوظيفية للطبقات «الآسيوية» بشكل عام تبقى غير صحيحة . وتكمن عدم صحتها في انها لا تأخذ بالاعتبار الا جانبا واحدا فقط ، خاصة مميزة واحدة فقط للبنية الطبقية وتهمل كل ما تبقى ، بما في ذلك ما هو اكثر جوهرية ومبدئية . ذلك ان وضع كل طبقة من الطبقات المتضادة يتحدد : ١ ـ بعلاقة هذه الطبقة بوسائل الانتاج (وليس من قبيل الصدفة ان يبدأ لينين تعريفه للطبقات من هذه النقطة) ؛ ٢ ـ دور هذه الطبقة في التنظيم الاجتماعي العمل ؛ ٣ ـ طريقة تحصيل وحجم تلك النسبة من الثروة الاجتماعية التي تتصرف بها هذه الطبقة ؛ ٤ ـ كون هذه الطبقة إما تستغِل واما تتعرض للاستغلال تبعا لمكانها في منظومة الانتاج الاجتماعي .

ان النظرية الوظيفية تقول شيئا ما حول الخاصة الثانية من الخصائص المذكورة ، ولكنها لا تتناول الخصائص الاخرى ، بل انها تتناول حتى دور المستغِلين الشرقيين في تنظيم العمل الاجتماعي بصورة سطحية جدا ـ فهي تركز الاهتمام فقط على الوظائف العامة ، فقط على الخاصية «الشرقية» . وهكذا فان النظرية الوظيفية تقفز فوق الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للطبقات .

ان تركز الوظائف العامة بحد ذاته في أيدي مجموعة محددة من الناس لا يستطيع ان يخلق التناقضات الطبقية . فما دام لم يقم احتكار (ملكية) الاقلية على وسائل الانتاج فليس هناك تناقضات طبقية . وفي ظل النظام المشاعي البدائي ، وحتى في ظل الاشتراكية يمكن ان تظهر هذه التناقضات او تلك بين الحاكمين والمحكومين ، ولكن ، بما انه لا وجود للملكية الاستغلالية على وسائل الانتاج فان مثل هذه التناقضات لا تعتبر تناقضات طبقية .

فما هي تلك التناقضات التي عرفها تاريخ بلدان الشرق ـ الصدامية وغير

الصدامية ؟ برأينا ، ان الوقائع تشهد بشكل قاطع على ان تاريخ آسيا وشمال افريقيا منذ العصور القديمة وحتى القرن التاسع عشر — لم يكن الا صراعا حادا مستمرا بين الطبقات المتضادة . لنأخذ ، على سبيل المثال ، «حكاية إيبوصر» حول الثورة الدموية في مصر في اواسط القرن الثامن عشر ما قبل الميلاد . حسب النص المذكور لم يقم الصراع اطلاقا حول هذه المسألة او تلك من مسائل تحقيق الوظائف العامة . لقد نشب الصراع حول مصالح معينة في الملكية ، بما في ذلك حول ملكية الارض : «وقعت افضل الاراضي في أيدي العصابات ... وأصبح عوام الناس مالكين للمجوهرات . والشخص الذي لم يكن يستطيع الحصول على شيء (حتى على خف) اصبح الان مالكا لثروة ... افرغ قصر الملك ... . من اجل ماذا (أيمكن لان تعمل) الخزينة بدون جباية الاتاوات من الرعية ؟ ان قلب الملك يفرح عندما (فقط عندما) تأتيه الهدايا . انظر ! كل غريب [2] [يقول] : «هذه ماؤنا ! هذه سهولنا !» ماذا باستطاعتكم ان تفعلوا ضد ذلك» (١٨٩ ، ٦٤ — ٦٦] . في الصين ، في القرن التاسع انفجرت اضخم ثورة للفلاحين تحت قيادة خوان تشاو. لقد شملت البلاد بكاملها تقريبا من هينان حتى شاندون في الشمال وحتى غواندون في الجنوب . لقد استمرت الثورة نفسها حوالي ١٠ سنوات . واستمرت اضطرابات الفلاحين بعد تحطيم القوى الرئيسية الثائرين حوالي ٢٠ عاما تقريبا. لقد استطاع الاقطاعيون بجهود ضخمة اخماد الثورة . وبدون شك ، ما كان بامكان حرب اهلية بهذا الحجم ان تنشب فقط بخصوص مسألة من وكيف يحقق الوظائف العامة . كانت المسألة تخص اكثر المصالح المادية جوهرية وإلحاحا . في القرن السابع عشر نشبت في الصين الحرب الفلاحية والتي استولى الفلاحون خلالها على اراضي الاقطاعيين وأحرقوا قصورهم ووزعوا الثروات على الجياع ، اي ان المسألة هي الملكية مرة اخرى . ويمكن ايراد مثل هذه الامثلة الى مالانهاية .

ان أنصار النظرية الوظيفية للطبقات «الآسيوية» [٢٠٦ ، ٥٠ ؛ ٢٩٧ ، ٢٥ — ٢٦] يحاولون دائما تدعيم مواقعهم بالاستشهاد بذلك المكان من «انتي دوهرنغ» الذي يكتب فيه انجلز حول اهمية الوظائف العامة ، الضرورية اجتماعيا ، من اجل عملية التشكل الطبقي ومن اجل تدعيم السيادة الطبقية [١٧ ، ١٨٣ — ١٨٥] . ولكن محاولة **د.م. بانردجي** و**ف. تيوكي** الاعتماد على هذه الفقرة من «انتي دوهرنغ» تكشف فورا خطأ النظرية الوظيفية ، الذي اشرنا اليه اعلاه : انهما يأخذان من النظرية الماركسية في الطبقات ، كمجموعات كبيرة من الناس ، تتميز كل منها بوضع اجتماعي اقتصادي خاص ، جانبا واحدا فقط ، ويهملون جميع الجوانب الاخرى — كل ما هو مكتوب حول الطبقات في «انتي دوهرنغ» نفسه وفي غيره من مؤلفات ماركس وانجلز .

---

٢ — المقصود ، كما يبدو ، العبيد — الغرباء .

تأكيدا للنظرية الوظيفية يورد بعض المؤلفين ، كمثال ، وجود فئة شنشي في الصين ما قبل الرأسمالية . كما هو معروف ان الكتابة الهيروغليفية الصينية صعبة للغاية على الدراسة . ويجب لتعلم كتابتها وقراءتها الحصول على معرفة جيدة بعدة آلاف من الحروف المرسومة (الهيروغليف) . في العصور الوسطى وجد في الصين أهلية التعليم – وهم اشخاص اجتازوا امتحانا بالادب الكونفوشيوسي يسمح لهم بشغل الوظائف الحكومية وامتلاك استثمارتهم الخاصة (شنشي) . يرى **فارغا** انه بما ان النشاط اليومي للجهاز الحكومي يتعلق بانشاء مختلف الوثائق ، وبالاخص ، بخصوص العلاقات الكتابية مع المركز ، فقد نجم عن ذلك انه في الصين ، وبسبب صعوبات دراسة اللغة «وقعت ادارة الدولة في يد الناس المتعلمين» ، وبالنتيجة ، فقد «تشكلت طبقة سائدة من نموذج خاص كليا، لم تعرفه ميادين الثقافة الاوربية ، انه طبقة المتعلمين (Literaten) » [انظر : ١٠٢ ، ١٥١] .

برأينا ، ان خطأ نظرية طبقة «المتعلمين» يستنتج مما يلي :

١ – ان التصور حول طبقة سائدة من «المتعلمين» لا تتفق اطلاقا مع الفهم الماركسي – اللينيني للطبقات المتضادة . فحسب هذا التصور ليست العلاقة بوسائل الانتاج ، ولا المكان من نظام الانتاج الاجتماعي ، وانما معرفة الادب الكونفوشيوسي هو الذي يفرز الطبقة السائدة ويضع في يدها السلطة الاقتصادية والسياسية .

٢ – ان القسم الاعظم من الطبقة السائدة في الصين لم تكن في حاجة الى اكتساب الاهلية التعليمية . فمثلا في عصر سلالة تسين كان اكثر الاقطاعيين ثروة وقوة – المنشوريون – يعتبرون اقطاعيين بالوراثة .ومواقعهم في الجهاز الحكومي لم تكن مرتبطة بأية امتحانات . اضافة لذلك ، كان بالامكان في الصين الحصول على استثمارة اقطاعية ايضا مقابل النقود .

٣ – يجب عدم المطابقة بين شنشي – الفئة التي تتمتع بعدد من الامتيازات وبين طبقة الاقطاعيين – وهي مجموعة من السكان تتميز بوضع اجتماعي – اقتصادي محدد . ونعتقد بأن **ل.س. فاسيليف** محق في نظرته الى شنشي باعتبارها فئة تشغل في الصين المكانة التي كانت تشغلها في المجتمعات الاقطاعية الاخرى طبقة النبلاء ورجال الدين معا [٦٦ ، ٧٠] (نشير هنا الى ان حدود طبقة النبلاء في بلدان اوربا الغربية وبالاخص رجال الدين لم تكن مطابقة تماما لحدود طبقة الاقطاعيين) .

٤ – ان فارغا لم يأخذ بالاعتبار ان الاهلية الامتحانية كانت عمليا في الحياة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستوى الملكية والمنحدر الطبقي للباحثين عن الدرجات العلمية . وفي هذه الناحية نؤيد مرة اخرى **فاسيليف** : «ان تمكين الابن من التعليم من اجل «رفعه بين الناس» هو الحلم الكبير لكل اب وان كان هذا الحلم

لم يكن ليتحقق بسهولة ولا للجميع ... يمكن الاقرار تقريبا بالقانونية التالية : نظريا ، كان بامكان كل انسان الدخول في عداد فئة شنشي ، ولكن غالبا ما كانت هذه الفئة تمتلأ بأفراد من صفوفها نفسها ... ان امتلاك الثروة ، والانتساب الى هذه او تلك من العائلات الارستقراطية والقوية لم يكونا يشكلان ضمانة مطلقة للوصول الى وضع اجتماعي مرموق ، رغم انهما ، لا شك ، كانا يمثلان امكانيات كبيرة للارتقاء «الى الاعلى» » [٦٦ ، ٧١ ، ٧٣] .

٥ ـ ان **فارغا** يخلط بين مسألتين مختلفتين : الاولى ، هي الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للطبقة السائدة ، وضعها الاجتماعي ، علاقتها بوسائل الانتاج ، دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، أسلوب تحصيل وحجم النسبة التي تتملكها من الناتج الاجتماعي ، والثانية ، وهي استكمال وتجديد أفراد الطبقة السائدة .

ففي كل مجتمع استغلالي يوجد هذا الاسلوب او ذاك (عدد من الاساليب) لاستكمال وتجديد اعداد الطبقة السائدة . ان الطبقة السائدة نادرا ما تمثل مجموعة مغلقة بشكل مطلق . وبشكل عام ، توجد «ابواب» ضيقة الى هذا القدر او ذاك تدخل من خلالها «التكميلات» الى صفوف الطبقة السائدة من الفئات الاجتماعية الاخرى . وعلى سبيل المثال ، في روسيا في ظل حكم القيصر بطرس الاكبر كان الاشخاص الذين يستمرون في الخدمة الحكومية حتى المرتبة الثامنة يصبحون نبلاء وراثيين ، وان كانوا من سلالة متدنية ولم يقتربوا يوما من درجة النبلاء [١٤٩ ، ١٨٧] . ولكن لا احد يؤكد بأنه في ظل حكم بطرس الاكبر لم تكن الطبقة السائدة في روسيا هي طبقة الاقطاعيين ، مالكي الارض ، وانما فئات من «الموظفين» . ان نظام الامتحانات من اجل الدخول في صفوف شنشي الصينية كان ايضا واحدا من طرق استكمال وتجديد فئة اصحاب الامتيازات ، ومن ثم ، من خلالها ـ الطبقة السائدة .

اما المسألة التي نحن بصددها فهي من نوع آخر ـ مسألة الوضع الاقتصادي للطبقة السائدة وبالاخص علاقتها بوسائل الانتاج . فعلى ماذا كان يرتكز تملك الطبقة السائدة للمنتوج الاضافي ؟ وبالاخص ، من اي مصدر كانت تأتي النقود التي كان يحصل عليها أفراد شنشي القائمين على الخدمة الحكومية ؟ اذن ، كانت تنفتح امام الانسان الذي يجتاز بنجاح في المسابقة امتحان الادب الكونفوشيوسي الابواب الى المراتب العليا والى اكتساب الثروة التي كان بامكانه ان يشتري بها الارض . اذا كان الامر كذلك ، فهل صحيح الاستنتاج بأن اساس ملكية الارض كان معرفة حكمة كونفوشيوس ؟ اننا نعتقد ان الامر لم يكن كذلك . فقد كانت الامتحانات توفر للناجح امكانية الدخول في صفوف الطبقة السائدة واستخدام مصادر الدخل التي كان يملكها في الاصل والتي ترجع في اصلها الى الملكية على الارض (ارض الدولة او الاقطاعيين الخواص) ، التي كانت موجودة لدى هذا الشنشي حتى قبل ان يجتاز امتحانات المسابقة .

نجد التصور حول «القباليين» و«المستثمرين القباليين» باعتبارهما طبقتي أسلوب الانتاج الآسيوي في مقالة **يو.ي. سيميونوف** [١٦٩ ، ٦٩ ـ ٨٩] .

الا ان سيميونوف لم يبين ، للأسف ، الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية «للقباليين» و«للمستثمرين القباليين» . بخصوص الاولين يذكر فقط ان وضعهم يجمع خصائص العبيد ، والفلاحين التابعين للاقطاعيين ، والعاملين المأجورين ـ البروليتاريا. اما حول الاخيرين، فباستثناء اسم «المستثمرين القباليين» والاشارة الى انهم كانوا مستغِلين ، لم يذكر لنا سيميونوف شيئا .

المراتب والطبقات

في عدد من بلدان الشرق ، وبالاخص في الهند ، وجد نظام المراتب Caste يحاول **تيوكي** الربط بين هذا النظام وبين مسألة طبقات أسلوب الانتاج الآسيوي . يكتب تيوكي : «تعتبر المسألة التالية موضع جدال حاد : هل تتطابق المراتب الاجتماعية لدى مختلف المجتمعات الآسيوية مع الطبقات الاجتماعية الحاضرة ، واذا كان الجواب بنعم ، فالى اي درجة ؟... في بعض الحالات ، لا يتطابق نظام المراتب ، مثله مثل نظام الفئات في القرون الوسطى ، مع الانقسام الطبقي . وهكذا فان المراتب تطمس وتغطي التناقضات الطبقية الاساسية . وعلى كل حال ، يعتبر نظام المراتب ، بدون شك ، لا مؤسسة مجتمع بدائي ، وانما مؤسسة مجتمع طبقي ضعيف التطور . على ضوء التحليل الماركسي يمثل نظام المراتب علاقة بين الطبقات اكثر بدائية بدرجة هامة من العلاقة بين طبقتي العبيد وملاك العبيد» [٢٩٥ ، ١٩] .

وهكذا ، يطرح تيوكي هذا السؤال : هل تتطابق المراتب في آسيا مع الطبقات، واذا كان الجواب بنعم ، فالى اي درجة ؟ انه لسؤال جوهري . فاذا كان نظام المراتب يتطابق فعليا مع الانقسام الطبقي ، فان هذا يعني بأنه ، مثلا ، في الهند القديمة وجدت طبقات متميزة تماما : البراهمة ، الكشاترا ، الفايشا ، الشودرا، التشاندال . في القرون اللاحقة بلغ تعداد المراتب المختلفة في الهند المئات والآلاف ـ فهل بلغت الطبقات ، يا ترى ، هذا العدد ؟

من اجل الاجابة على السؤال المطروح يجب المقارنة بين السمات التي تحدد الطبقات والسمات التي تحدد المراتب . كنا سابقا قد اوردنا التعريف اللينيني للطبقات المتضادة . ولكي يسهل على القارىء سنعيده باختصار . تتحدد كل طبقة بالسمات التالية : ١ ـ علاقتها بوسائل الإنتاج ؛ ٢ ـ دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ؛ ٣ ـ طريقة تحصيل النسبة التي تتصرف بها الطبقة من الثروة الاجتماعية؛ ٤ ـ هل تعتبر هذه الطبقة مستغِلة ام مستغَلة ؟

فما هي السمات التي تحدد المراتب ؟ كما تقول بهذا الخصوص الآثار التاريخية وأبحاث العلماء ، تتميز المراتب بعضها عن بعض بما يلي : ١ ـ حسب موقعها الحقوقي ، حسب حقوقها وواجباتها ؛ ٢ ـ حسب مكانتها في نظام ديني محدد ؛ ٣ ـ حسب قواعد الاخلاق والسلوك المتعارف عليها بالنسبة لكل مرتبة؛ ٤ ـ حسب المنحدر ـ وبدقة اكثر ، حسب رابطة الدم .

لنتناول بتفصيل اكبر سمات المراتب هذه ، يجب ان نأخذ بالاعتبار في الحال، بأن انظمة المراتب في تاريخ مختلف البلدان كثيرة جدا . وحتى في الهند وجدت انظمة مختلفة في العصور المختلفة . وسنأخذ ، كمثال ، بشكل اساسي مراتب الهند القديمة ، الموصوفة فيما يسمى بقوانين مانو (أوائل ما بعد الميلاد) . وتسمى هذه المراتب فارنا [٣] .

الفروق الحقوقية : تؤكد قوانين مانو على عدم المساواة الحقوقية بين المراتب (الفارنات) ـ فالمراتب الاعلى تتمتع بعدد من الامتيازات التي لا تتمتع بها المراتب الادنى ، والمراتب العليا تدافع عن مصالحها بعقوبات اقسى بكثير من الدنيا . وعلى سبيل المثال : « VIII ، ٢٦٧ . اذا شتم كشاتري البراهما يعاقب بدفع مائة [بان] ؛ واذا شتم فايشي البراهما فيدفع اثنتين ونصف (مائتين وخمسين بان) ؛ وأما الشودرا فيتعرض للعقوبة الجسدية . VIII ، ٢٧٠ . المولود لمرة واحدة (شودرا . ـ المؤلف) الذي يوقع اهانة فاحشة بالمولودين مرتين (البراهمة ، الكشاترا ، الفايشا ، ـ المؤلف) يعاقب بقطع

---

٣ ـ في الدراسات الهندية توجد مشكلة العلاقة بين الفارنات القديمة ومراتب العصور الوسطى والعصر الحديث . وهناك وجهات نظر مختلفة . فعلى سبيل المثال يعارض **أ.م. اسيبوف** المطابقة بين الفارنات والمراتب . برأيه ان الفارنات هي فئات من نوع خاص «مجموعات فئوية واسعة» [١٤٢ ، ٣٢ ـ ٣٤ ، ٩٧] . اما موقف **كوسامبي** فمختلف . انه يعدد اربع فارنات قديمة من بين المراتب [١١٣ ، ٩٥ ، ١٧٤ ـ ١٨١ ، ١٨٨] .

اننا ننظر الى الفارنات القديمة والمراتب التي ظهرت لاحقا كظواهر اجتماعية من نفس النوع في الاساس ، وان كانت مختلفة جدا عن بعضها من حيث درجة التطور والخصائص الملموسة . ونعتقد انه لا يمكن الموافقة على وجهة نظر التي تقول بأن الفارنات هي «جماعات فئوية» . فلو كنا نقصد الفئات في اوربا القروسطية ، فان الفرق بينها وبين الفارنات يكمن في ان القواعد الدينية ـ الاخلاقية التي تتصف بها الفارنات والمراتب المتأخرة لا توجد لدى الفئات الاوربية . فالفئات كانت تتميز بالاساس بصفة حقوقية محضة . ويشير **اسيبوف** ، وباحثون آخرون ، الى العلاقة التطورية بين الفارنات والمراتب المتأخرة [١٤٢ ، ٩٧ ؛ ١١٣ ، ١٧٤ ـ ١٨١] . اضافة لذلك ، يكتب اسيبوف : «استنادا الى التقاليد الواصلة الينا لم يكن لدى الفارنات قيود صارمة مثلما لدى المراتب ، لا من حيث المهن ، ولا من حيث الزواج» [١٤٢ ، ٣٣] . ويبدو لنا ، ان هذا يشهد فقط على درجة تطور ظواهر من نوع واحد .

اللسان ؛ ذلك انه ينحدر من ادنى الاصول .

VIII . ٢٧٩ . ان العضو الذي يضرب به انسان ادنى (ادنى مرتبة . — المؤلف) انسانا اعلى ، — هو العضو نفسه الذي يجب بتره ، هذه هي اوامر مانو .

VIII ، ٢٨٠ . اذا رفع يده او عصاه يستحق بتر اليدين ، اذا لوّح بساقه بغضب يستحق بتر الساقين .

VIII ، ٣٧٩ بالنسبة للبراهما يتعرض للحلاقة [لحلاقة الرأس بدلا عن] عقوبة الاعدام ؛ اما بالنسبة للفارنات الاخرى فان عقوبة الاعدام يمكن ان تطبق بحقهم .

XI ، ١٢٧ ربع [التوبة المفروضة] من اجل قتل البراهما ، تفرض من اجل قتل الكشاترا ، وثمنها — من اجل قتل الفايشي ؛ ولكن يجب ان تعرف ، [انه من اجل قتل] الشودري الخيّر ، — جـــزء من ستة عشر» [٩٩ ، ١٧٠ — ١٧١ ، ١٨٠ ، ٢٣٩] .

كما يتضح من هذه المقتطفات ان القواعد الحقوقية عند مانو تحمي مصالح الفارنات العليا ، وبالاخص ، البراهمة ، باجراءات اكثر قسوة بكثير مما هو لدى الفارنات الدنيا ، فعقوبة قتل البراهما اكثر ١٦ مرة من عقوبة قتل الشودرا ومن جهة اخرى ، من اجل نفس الجريمة يعاقب ممثلو الفارنات الدنيا بعقوبة اكثر بكثير من عقوبة ممثلي الفارنات العليا . فالشودري الذي يهين البراهما يفقد لسانه ، اما البراهما الذي يهين الشودري فيكفيه دفع جزاء بسيط .

لقد اعطت قوانين مانو للبراهما امتيازا حصريا بممارسة نشاط الكهانة ، اي انه من الناحية الحقوقية يحتكر التأثير الفكري — الديني على الجماهير ؛ اما الكشاترا فقد كان لهم امتياز ممارسة الاعمال الحربية ؛ والفايشا — امتياز ممارسة النشاط الاقتصادي في ميدان الحرفة والتجارة والزراعة . اما بخصوص الشودرا فقد كانوا مجبرين حقوقيا على العمل في خدمة المراتب الاعلى الثلاثة : « XI ، ٢٣٦ . التنسك بالنسبة للبراهمة — المعرفة [اكتساب المعرفة المقدسة] ، التنسك بالنسبة للكشاترا — الدفاع [عن الشعب] ، التنسك بالنسبة للفايشا — النشاط الاقتصادي ... التنسك بالنسبة للشودرا — الخدمة» [٩٩ ، ٢٤٩] .

في الاسفل من قاعدة الهرم المراتبي القديم كان يوجد البارا والتشاندال ، والشفاباتشا . بل ان هؤلاء كانوا يعتبرون من خارج التصنيف المراتبي الرسمي . فعلى سبيل المثال ، يجب ان لا يعيش هؤلاء في الحواضر ، وان لا يستعملوا ادوات منزلية جديدة كاملة — وانما فقط ادوات مقطعة ، مكسرة ، مرمية . يجب على الباري ان يحمل اشارات مميزة خاصة . ولا يسمح له الا بممارسة اقذر واحقر انواع النشاط — دفن الموتى الذين لا اقارب لهم [٩٩ ، ٢١٩ — ٢٢٠] .

الفروق الدينية : طبقا للنظرات الدينية الهندية القديمة المتضمنة ايضا في قوانين مانو ، ان الناس من مختلف الفارنات ليسوا غير متساوين من الناحية الحقوقية فقط ، بل ، اضافة لذلك ، فهم غير متساوين امام الآلهة . فممثلو المراتب العليا تكون مواقعهم اقرب الى الاله ، اما الدنيا — فأبعد . تؤكد قوانين

مانو على ان الاب الالهي لبشرية مانو (بوروش ، براهما) قد خلق المراتب المختلفة من أجزاء جسمه المختلفة : « I ، ٣١ . ومن اجل ازدهار العوالم فقد خلق من شفتيه ، ويديه ، وفخذيه ، وقدميه [بالتتابع] البراهمة ، والكشاترا ، والفايشا ، والشودرا . X ، ٤ . البراهمة والكشاترا والفايشا ــ هم الفارنات الثلاثة المولودون للمرة الثانية ، اما الرابعة ــ الشودرا ــ فهم المولودون لمرة واحدة» [٩٩ ، ٢٣ ، ٢١٥] .

فالبراهما المخلوق من الشفتين اقرب الكل الى الاله ــ اب الناس . فلقد رفعه الله ليس فقط فوق جميع الناس وانما بشكل عام فوق جميع المخلوقات الحية : I ، ٩٦ . من بين المخلوقات الحية افضلها تعتبر المخلوقات الحية ، وما بين الحية ــ والعاقلة ، وما بين العاقلة ــ والناس ، وما بين الناس ــ والبراهمة » [٩٩ ، ٢٨ ــ ٢٩] .

ان البراهما يقف قريبا من الاله لدرجة انه يُعبد كالإله : « IX ، ٣١٧ . البراهما ــ عالما كان او ليس بعالم ــ إله عظيم ، تماما مثل الاله العظيم والنار ، ــ المستعملة [عند تقديم الأضاحي] او غير المستعملة» [٩٩ ، ٢١٣] .

وقريبا من الإله ولكن أبعد من البراهما عنه بقليل تقف الفارنا الممتازة الثانية ــ الكشاترا ، التي خلقت ، طبقا للأسطورة الرسمية ، من يدي الاب . وأبعد من ذلك يقف الفايشي ، وأخيرا ، في المكان الابعد عن الاله ــ الشودري ، المخلوقين من فخذيه وقدميه .

قواعد الاخلاق والسلوك المختلفة : ترسم قوانين مانو لكل مرتبة جملة من القواعد (قواعد السلوك) الدينية ــ الاخلاقية والحقوقية الطابع التي يجب على ممثلي كل مرتبة مراعاتها . يعرّف **أسيبوف** هذه القواعد بأنها «الواجب الديني» للانسان الذي يفرض عليه القيام بوظائف محددة في المجتمع [١٤٢ ، ٣١] . ان الصورة الكاملة لحياة هذه المرتبة او تلك مرسومة بالتفصيل وتتميز عن صورة حياة المراتب الاخرى . وتمنع المراتب الدنيا من الحياة على الصورة المخصصة للمراتب العليا . وحتى لم يكن مسموحا للكشاتري باستعمال قواعد البراهما : « X ، ٧٧ . ثلاث قواعد للبراهما لا تجوز للكشاتري : التعليم ، وتقديم الأضاحي للآخرين ، والثالث ــ قبول [الهدايا]» [٩٩ ، ٢٢١] .

تحديد المهن بالنسبة للمراتب : لقد كان ذلك متبعا في الهند في القرون الوسطى وبقي فيما بعد الخاصة المميزة لنظامها المراتبي حتى القرن العشرين . لقد كان عدد المراتب منذ القرون الوسطى كبيرا جدا . وكانت كل مرتبة تختص بمهنة معينة . (المرابون ، الصاغة ، الرعاة ، صيادو الاسماك ، الحاكة ، الخ ...) . ولقد نشأ داخل المراتب المهنية تسلسل هرمي معقد ــ فكانت تنقسم الى مستويات ادنى (سنعود لاحقا الى مسألة السمات المهنية للمراتب من اجل مقارنتها بالطوائف الاوربية في العصور الوسطى) .

المنحدر ، رابطة الدم : ترجع هذه السمة الى العصور القديمة جدا . ربما تكون المراتب الهندية في هذه الناحية مثالا رائعا على التماسك والاستمرار المدهش

للتقاليد العشائرية ـ القبلية ، التي تتداخل بشكل وثيق مع المؤسسات الفئوية ـ الاقطاعية وغيرها ، التي تحولت ولكنها حافظت على نفسها في الوقت نفسه .

ان الفارنات القديمة والمراتب الاحدث كانت عبارة عن مجموعات مغلقة ، حيث كان التزاوج يجري ، بشكل عام ، بين أفراد المرتبة الواحدة . وهذا التقليد لم يختف في الهند حتى الان : «ان السمة الاكثر استقرارا وانتشارا للمرتبة كجهاز اجتماعي هي التزاوج بين أفراد المرتبة . فالتزاوج بين المراتب ما زال حتى الان ، وحتى في صفوف المثقفين ، ظاهرة غير كثيرة الوقوع ، اما بالنسبة لعامة السكان فان العلاقات العائلية ـ الزواجية ما تزال كما كانت في السابق محكومة بقواعد الزواج داخل المرتبة ... فمن اجل البحث عن العريس (او العروس) من نفس المرتبة يضطر الفلاحون ، الذين نادرا ما يغادرون قريتهم ، احيانا الى السفر لمسافات بعيدة جدا» [١٠٦ ، ٢٧] .

وهكذا فان المراتب تتميز عن بعضها البعض بسمات حقوقية ودينية ، وكذلك بقواعد متميزة في الاخلاق والسلوك لكل منها ، وبشكل عام ، بصورة متميزة للحياة . وكذلك فقد اختصت كل مرتبة بمهنة معينة . وأخيرا ، فان المراتب كانت تشكل مجموعات مغلقة بالنسبة للزواج . وهكذا فان التقسيم المراتبي مثبت ومدعم بشكل اساسي في ميدان البنيان الفوقي ، في الحقوق ، والايديولوجيا ، والدين، والاخلاق . وبالطبع فان تخصص كل مرتبة بمهنة يعتبر اكثر من مجرد سمة حقوقية ، يعتبر سمة اقتصادية ايضا . فمن الناحية الحقوقية ، وبما ان كل مرتبة تتمتع بحق استثنائي محصور بها ، أي بامتياز من نوع خاص لها ، ممارسة مهنة محددة ، فهي ، من جهة اخرى ، ملزمة بممارستها . ومن الناحية الاقتصادية ، فان لكل مرتبة محددة مكان محدد في منظومة التقسيم الاجتماعي للعمل . اننا لا نستطيع ان ننفي بأن تميز كل مرتبة يتضمن ايضا بعض العناصر الاقتصادية . اننا فقط نؤكد على ان جملة السمات المحددة للمرتبة تعتبر بالدرجة الاولى وبشكل اساسي جملة سمات حقوقية ودينية وأخلاقية . ان الطبقات ، كما يستنتج من التعريف اللينيني ، تتميز عن بعضها البعض بسمات اقتصادية بارزة . والاساس الذي يقوم عليه التقسيم الطبقي يوجد في القاعدة ، في علاقات الانتاج . انطلاقا من كل ذلك ، فان اعتبار المراتب انواعا من الطبقات ، برأينا ، ليس صائبا من الناحية المنهجية .

فاذا تمكنّا فعلا من اكتشاف اي تقسيم طبقي آخر ، متميز مبدئيا عن التقسيمات الطبقية الى عبيد وملاك عبيد ، اقطاعيين وفلاحين تابعين لهم ، برجوازيين وبروليتاريين ، أي تقسيم طبقي ـ تناقضي «رابع» متميز ، فان هذا التقسيم يجب ان يظهر قبل كل شيء في القاعدة ، حيث تظهر بوضوح السمات الاقتصادية البارزة التي تتميز بها الطبقات «الجديدة» (علاقتها بوسائل الانتاج ، دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، طرق تحصيل وحجم نصيب كل طبقة من الثروة الاجتماعية) . أما بالنسبة للمراتب في الشرق ، وبالاخص في الهند ،

فهي ليست من هذا النوع ، كما هو واضح . وكل ما هو معروف عن المراتب يشهد على انها لا تمثل نوعا خاصا ، ولا نموذجا خاصا من التقسيم الطبقي ، وانما فقط بنيانا فوقيا ، دينيا ــ حقوقيا وأخلاقيا بطابعه ، فوق الطبقات . فالمراتب لم تكن هي الطبقات بذاتها ، وانما هي انعكاسها ــ انعكاس مشوه متكسر للطبقات على ميادين الحقوق والدين والاخلاق .

هناك عدد من المختصين بشؤون الهند الذين يؤكدون على عدم التطابق بين الفارنات (المراتب) والطبقات : «تتلخص خاصية المجتمع الهندي القديم في تواجد الطبقات ، والفارنات والمراتب معا ، علما بأن التقسيم الى فارنات لم يحل محل التقسيم الاساسي الى طبقات الذي يتميز به كل مجتمع طبقي» [٥٩ ، ١٢] .

ويشير **غ.غ. كوتوفسكي** الى ان نظام المراتب الهندي كان له مضمون طبقي مختلف من عصر الى عصر ــ فالجماعات المراتبية كانت تتداخل مع التقسيم الطبقي الاقطاعي ، ثم ــ البرجوازي» [١٠٦ ، ٣٦] .

يقارن **تيوكي** لاحقا المراتب الآسيوية مع الفئات estate الاوربية . وبرأينا ان هذه المقارنة في محلها . كانت الفئات الاوربية تمثل ايضا بنيانا فوقيا فوق الطبقات . يعرّفها **لينين** بما يلي : «كما هو معلوم ، كانت الفروق بين الطبقات في المجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي تظهر ايضا في التقسيم الفئوي للسكان ، وكان يترافق بتحديد مكانة **حقوقية** خاصة في الدولة لكل طبقة . لذلك فان طبقات المجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي (وكذلك مجتمع القنانة) كانت ايضا فئات متميزة عن بعضها . وعلى العكس ، في المجتمع الرأسمالي ، البرجوازي يكون جميع المواطنين متساوين حقوقيا ، ويزول التقسيم الفئوي (على الاقل ، من حيث المبدأ) ، ولذلك لم تعد الطبقات فئات . ان انقسام المجتمع الى طبقات هو صفة مشتركة للمجتمعات العبودية والاقطاعية والبرجوازية ، ولكن في المجتمعين الاولين وجدت طبقات ــ فئات ، أما في الاخير فقد وجدت طبقات غير فئوية» [٢٥ ، ٣١١].

في هذا التعريف اللينيني تظهر بوضوح فكرة ان الفئة ــ هي مقولة حقوقية ، وبأنها تمثل بنيانا فوقيا حقوقيا فوق الطبقات ، ويمكن القول ــ غلافا حقوقيا خارجيا ، او حتى ، بتعبير اوضح ، «لباسا» حقوقيا ، كانت تتستر به الطبقات. فالفئات ، من هذه الناحية ، تتشابه ، بدون شك ، مع المراتب الآسيوية . ويبقى الفرق بينهما ، كما يبدو ، في ان الفئات الاوربية لم يكن لها ذلك الطابع الديني ــ الاخلاقي الذي كانت تتصف به المراتب الشرقية . بينما ، بخلاف المراتب الشرقية ، كان للفئات الاوربية طابع حقوقي بشكل اساسي (٤) .

---

٤ ــ لو اخذنا نظام الفئات في صورته الخالصة ، اي متجردين من وجود عدد من الاديان في الدولة الواحدة ، مفترضين انه لا يعيش في هذه الدولة الا الناس الذين يتبعون الديانة المعترف بها رسميا ، فانه لن يكون في هذه الحالة بين المجموعات الفئوية اية فروق من الناحية الدينية . فالدين المسيحي اعلن مساواة الناس امام الله بغض النظر عن كونهم من فئة ذات امتيازات ، او من =

عند المقارنة بين المراتب والفئات يؤكد **تيوكي** على انه في بعض الحالات لا هذه ولا تلك لا تتطابق مع الطبقات ، واضافة لذلك ، فهي «تستر وتطمس التناقضات الطبقية الحقيقية» . اننا نعتبر هذه الموضوعة غير صحيحة . بالفعل ، لم تكن الفئات القروسطية دائما متطابقة تماما مع الطبقات ، او بالاصح ، بشكل عام ، لم تكن متطابقة معها . مثلا ، في روسيا الاقطاعية ما قبل اصلاحات بطرس الاكبر كانت الطبقة الواحدة نفسها ، الطبقة الاقطاعية ، تتمثل بثلاث فئات : البويار ، النبلاء ، رجال الدين . وفي اوربا الغربية كان الاقطاعيون يتمثلون بفئتين اثنتين او بعدد من الفئات . كذلك فان الطبقة المستغلة ، الفلاحين التابعين للاقطاعيين ، نادرا ما كانت تتمثل في فئة واحدة ، وغالبا ما كانت تتمثل في مجموعتين فئويتين او ثلاث او اكثر . فهل تعني هذه الواقعة (عدم التطابق بين الفئات والطبقات) ، بأن الفئات «تطمس التناقضات الطبقية» ؟ برأينا ، كلا . فصراع الطبقات لم يكن يظهر فقط في الاقتصاد (فهنا جذوره ـ تضارب المصالح المادية) ، وانما ايضا في البنيان الفوقي الحقوقي . كان يظهر في الصراع بين الفئات (احد اشكال الصراع الطبقي) على الخصوص بأكثر درجاته حدة . لنتذكر ، على الاقل، الصراع بين نواب الفئات ذات الامتيازات ، من جهة ، والفئة الثالثة ، من جهة

= اخرى عديمة الامتيازات. ففي المسيحية لا يختلف الفلاح القن عن الاقطاعي قربا او بعدا عن الله. وقد اعلنت الكنيسة ان القرب من الله يتوقف بالاساس على سلوك الانسان ، على ذنوبه او صلاحه، على مراعاته لفرائض العبادة . وعلى ممثلي مختلف الفئات الذين يؤمنون بعقيدة واحدة ان يؤدوا من حيث المبدأ فرائض دينية واحدة ، قراءة نفس الصلاة والتواجد معا في نفس اماكن العبادة . وهكذا فان المسيحية لا تعرف مبدأ «الطهارة الطقسية» او «البعد عن الطهارة» لهذه الجماعة الفئوية او تلك (بشرط ان تكون هذه الجماعات من دين واحد) . وبالعكس من ذلك فان الفارنات (المراتب) كانت تتميز عن بعضها بدرجة «القرب» من الاله ، بدرجة «الطهارة الطقسية» او «البعد عن الطهارة» . ثم، ان كل فارنا (مرتبة) كانت تتميز بـ قواعد خاصة بها ، وهو ما لم يكن عند الفئات .

اما لو اخذنا نظام الفئات لا في صورته الخالصة ـ المجردة ، وانما كما وجد في الواقع ، فاننا نجد ان الحقوق الاقطاعية كانت تضع دائما قيودا شديدة على حقوق الافراد الذين لا ينتمون الى العقيدة الرسمية للدولة ، وانما الى عقيدة اخرى . لكن الفرق في الوضع الديني ، وبالتالي ، الاجتماعي ـ الحقوقي بين المؤمنين بعقيدة الدولة والمؤمنين بعقيدة اخرى لم يكن مطلقا ، لا يمكن تجاوزه ، كما كان الفرق بين اوضاع مختلف المراتب الشرقية . وبشكل عام ، لم يكن ممنوعا ، بل كان على العكس مرغوبا جدا انتقال اصحاب العقائد الاخرى الى العقيدة السائدة . وبذلك فقد كانت الامكانية متوفرة امام اصحاب الديانات الاخرى للتحول الى الديانة السائدة والتحرر من بعض القيود على الحقوق الشخصية وتحسين وضعهم الديني والاجتماعي . اما في نظام المراتب الشرقية فلم يكن مسموحا بتحسين الوضع الديني والاجتماعي ـ الحقوقي . فالشودري ما كان باستطاعته بأي شكل من الاشكال ان يكون قريبا من الاله بنفس قرب البراهما .

اخرى ، في الولايات العامة الفرنسية عام ١٧٨٩ . كان التنازع الطبقي في البنية الفئوية ظاهرا بوضوح وبشكل مكشوف . فأية فئة كانت في ذلك الوقت ذات امتيازات وتنتمي الى الطبقة السائدة ، وأية فئة كانت غير ذات امتيازات وتنتمي الى الطبقة المستغَلة ؟ ـ هذا السؤال لا يثير ، على العموم ، اية مصاعب خاصة. فمثلا ، لم يكن وجود فئات البويار ، والنبلاء ، ورجال الدين في روسيا الاقطاعية «يطمس» واقعة كونهم جميعا يمثلون طبقة الاقطاعيين . وكذلك بالنسبة للمراتب في الهند القديمة ، التي لم تكن تطمس «الانقسام الطبقي» في الهند . فمن قوانين مانو يتبين بأن البراهمة والكشاترا يعتبرون ممثلي الطبقة السائدة ، وأما الفايشا والشودرا ، وبالاحرى ايضا الـ بارا (التشاندال ، الشفباتشا) ـ فيعتبرون ممثلي الطبقات المستغَلة المستعبَدة . وعلى سبيل المثال ، تنص قوانين مانو على انه :

«VIII ، ٤١٧ . يستطيع البراهما بكل ثقة امتلاك ما يحوز عليه الشودرا [ـ العبد] ، اذ ان هذا ليس له أي ملكية ؛ فهو ذلك الشخص الذي يمكن لمالكه ان يأخذ ما يحوز عليه» [٩٩ ، ١٨٣] .

ان هذه المادة ليست فقط لا «تطمس» ، بل ، على العكس ، تؤكد بأن البراهما هو المستغِل ، والشودرا هو المستغَل . وتحتوي قوانين مانو على عدد من الاشارات التي تدعم الرأي القائل بأن البراهما والكشاتري كانا ينتميان الى طبقة واحدة ـ ولهم ، بشكل عام ، مصالح واحدة . IX ، ٣٢٢ . بدون البراهما لا يُفلح الكشاتري ، وبدون الكشاتري لا يزدهر البراهما ؛ البراهما والكشاتري ، متحدين ، يزدهران في هذا العالم وفي العالم الآخر» [٩٩ ، ٢١٣].

وتبين بعض قوانين مانو بأن الفايشا كانوا طبقة مستغَلة . ويمكن التخمين ، بأنهم كانوا من الفلاحين والحرفيين ، المتحدين في مشاعات في وضع العبودية المعممة ، او ، ربما ، في وضع تبعية ذات طابع اقطاعي . وهكذا ، فان نظام المراتب الهندي القديم لم «يطمس» الانقسام الطبقي ، بل ، بالعكس ، من خلال دراسة خصائص المراتب (الفارنات) حسب قوانين مانو ، يمكن ان نتلمس ، اي أن نحدد بشكل أولي النقاط الاساسية للانقسام الطبقي . فالتشويش والخلط يحصلان فقط عندما نقول بأن المراتب الهندية القديمة هي نفسها ، وبشكل مباشر، الطبقات. ويزول التشويش بمجرد ان ننظر الى المراتب كبنيان فوقي ـ حقوقي وديني واخلاقي فوق الطبقات .

من اجل تحديد البنية الطبقية للهند القديمة او لأي مجتمع آسيوي آخر يجب الانطلاق ليس من الجوانب الحقوقية والدينية ـ الاخلاقية ، وحتى ليس من المهن الموروثة التي تتميز بها المراتب . يجب دراسة منظومة علاقات الانتاج . يجب معرفة الى اية مجموعات كان السكان ينقسمون في ميدان القاعدة (النظام الاقتصادي) ، والى اية مجموعات كانوا ينقسمون على اساس السمات الاقتصادية البارزة (علاقتهم بوسائل الانتاج ، دورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل ، حجم نصيب كل مجموعة في الناتج الاجتماعي وطرق تملكه) . فاذا فهمنا مسألة الطبقة على هذا الشكل ، دون الخلط بين المراتب والطبقات ، يزول كل تشويش ونرى

الطبقات والمراتب في امكنتها .

كنا قد اوردنا سابقا صياغة **تيوكي** التي تقول : «وفي جميع الاحوال ، يعتبر نظام المراتب ، كما هو واضح ، مؤسسة ... مجتمعا طبقيا ضعيف التطور . وعلى ضوء التحليل الماركسي فان نظام المراتب هو علاقة بين الطبقات تكون اكثر بدائية بدرجة هامة من العلاقة بين طبقتي العبيد وملاك العبيد» [٢٩٥ ، ١٩] .

لننظر الى هذه الفكرة عن كثب . يعتبر تيوكي نظام المراتب بنية طبقية خاصة متميزة عن طبقتي العبيد وملاك العبيد . وعلى هذه الصورة ، فان المراتب بالنسبة له ليست بنيانا فوقيا فوق الطبقات، ليست شكلا حقوقيا خارجيا ، غلافا للطبقات، وانما طبقات خاصة «اكثر بدائية» من طبقتي العبيد وملاك العبيد . لقد بينا اعلاه بأن مثل هذه النظرة الى مسألة المراتب ليست صحيحة منهجيا . ولسنا في حاجة لاعادة ما قلناه . لذلك فاننا نكتفي هنا بالاشارة الى نقطتين : **اولا** : يبدو لنا ان التأكيد بأن نظام المراتب ما هو الا مؤسسة مجتمع طبقي «ضعيف التطور» ، «غير ناضجة بعد» هو تأكيد لا يستند اطلاقا الى اساس . فالمراتب موجودة في المجتمعات التي بلغت فيها الصراعات الطبقية درجة عالية من التطور . ولن نتجاهل، على سبيل المثال ، بأن الحكومة والاوساط التقدمية في الهند لم تتوصل حتى الان الى الالغاء التام لمخلفات نظام المراتب (٥) . ولا يمكن اعتبار الهند في العصر الحديث مجتمعا طبقيا «ضعيف التطور» ، علما بأن المراتب لم تلغ هناك نهائيا . **ثانيا** ، برأينا ، ان استشهاد تيوكي بماركس هنا غير صحيح . فهو يؤكد ، بأنه على ضوء التحليل الماركسي بالضبط يعتبر نظام المراتب تقسيما طبقيا خاصا ، اكثر بدائية من التقسيم الى عبيد وملاك عبيد . ومن اجل البرهان على هذا الاستنتاج يستشهد تيوكي بالمكان التالي من الجزء الاول من «راس المال» : «بما انه في جمهورية افلاطون كان تقسيم العمل يعتبر المبدأ الاساسي لبنية الدولة ، فانها ليست اكثر من تصوير مثالي أثيني لنظام المراتب المصري» [٩ ، ٣٧٩] .

من وجهة نظرنا ، ان ماركس ، لا في هذه الفقرة ولا في امكنة اخرى ، حيث يتحدث عن المراتب ، لا ينظر اليها باعتبارها معادلة للطبقات ، باعتبارها نموذجا خاصا ما للتقسيم الطبقي . لنأخذ مكانا آخر من «راس المال» : «... ان قيامها (المانفكتورة . ــ المؤلف) بتحويل العمل الجزئي الى ضرورة حياتية للانسان يتطابق مع سعي المجتمعات السابقة لجعل الحرفة وراثية ، واعطائها أشكالا مراتبية متحجرة ، او ، ــ عندما تؤدي شروط تاريخية محددة الى تغيير في أوضاع الافراد لا يتوافق مع وجود المراتب ، ــ اشكال الطوائف quild . ان المراتب

---

٥ ــ تبين أحدث ابحاث الاثنوغرافيين الهنود بأن نظام المراتب ، رغم انه اصبح مفككا ، وضعيفا الى درجة مهمة ، لكنه ما زال قائما» [انظر ، على سبيل المثال ، ٢٨٢ ، ١٧٨ ــ ١٨٨] .

والطوائف تظهر تحت تأثير نفس القانون الطبيعي الذي يحكم تشكل الانـــواع والاجناس في عالم الحيوان والنبات ، ـ مع فارق واحد فقط هو انه عند درجة معينة من التطور فان وراثية المراتب وانحصارية الطوائف تتخذ شكل القانـون الاجتماعي» [٩ ، ٣٥٢] .

وهكذا فان ماركس يجري موازاة لا بين المراتب والطبقات ، وانما بين المراتب والطوائف . فمن النظرة الاولى يتضح بأنه يرى في المراتب والطوائف ظواهـــر اجتماعية متشابهة ، تقوم الى حد معين بوظائف اجتماعية متشابهـــة (٦) . ان ماركس يذكر ما هو عام بين المراتب والطوائف ، وهو ان هذه وتلك كانت ظواهر اجتماعية متشابهة ، وبأن هذه وتلك كانت تدعم حقوقيا ، بواسطـــة القوانين ، وتقسيم العمل . وعلى سبيل المثال ، في اوربا القروسطية ، كان هناك طوائف الحاكة ، واللحامين ، وصانعي السلاح ، وغيرها . في الهند ايضا كان حتى في العصور القديمة ، يمكن ملاحظة ، وان كان بشكل غير واضح تماما بعد ، استقرار مراتب معينة على مهن محددة ؛ في القرون الوسطى يصبح ذلك راسخا وواضحا تماما . ان ماركس يشير فقط الى هذه الواقعة في الفقرات التي يستشهد بهـــا تيوكي . فاذا كانت المراتب ترسخ تقسيم العمل ، فان هذا لا يعني ابدا بأنهـا تشكل طبقات . فلا احد يقول بأن الطوائف الاوربية في العصور الوسطى كانت تمثل طبقات «اكثر بدائية» من الاقطاعيين والمنتجين التابعين لهم . ان تقسيـم العمل والانقسام الى طبقات شيئان مختلفان تماما . فالعبيد ـ الزراعون والعبيد ـ الحرفيون من طبقة واحدة ، رغم انهم في نظام تقسيم العمل يشغلـــون وضعين مختلفين ـ ينتميان الى مجموعتين مهنيتين مختلفتين . ان اعضاء طائفة اللحامين وطائفة صانعي السلاح يعتبرون ايضا من طبقة واحدة (طبقــة المنتجين الفرديين الصغار) ، رغم انهم ينتمون الى مهن مختلفة ، وبالتالي ، الى طوائف مختلفة .

وهكذا ، فان وجود نظام المراتب في عدد من بلدان الشرق لا يشهد ابدا على وجود بنية طبقية «آسيوية» خاصة ، وبالتالي ، على وجود أسلوب انتاج خاص. فالمراتب الشرقية هي ظواهر مشابهة الى هذا الحد او ذاك للفئات والطوائـــف الاوربية ، وليست مطابقة للطبقات . والمراتب ، مثل الفئات والطوائف الاوربية، ـ ظواهر بنيوية فوقية بشكل اساسي ، انها الى حد ما انعكاس مشوه ، متكسر للبنية الطبقية على ميدان الحقوق والدين والاخلاق . ولا يصح من الناحيـــة المنهجية النظر الى المراتب وكأنها تقسيما طبقيا «آسيويا» خاصا ما . اننا نعتقد ، بأنه وراء هذا الغطاء الخارجي ، البنيوي الفوقي ، وراء المراتب ، تكمن في جوهر الامر ، نفس الطبقات التي عرفت ايضا في المجتمعات الاوربية .

---

٦ ـ ان التوازي بين الطوائف الاوربية والمراتب الهندية حسب طابع الوظائف الاجتماعية التي تؤديها يعترف به المتخصصون بشؤون الهند ايضا : «ان الكثير من المراتب تعتبر مكافئة للطوائـــف القروسطية ؛ كان اعضاؤها يتخصصون بمهن ضيقة» [١١٣ ، ٦٠] .

يتساءل **شينو** : «ما هو التناقض الطبقي الذي يعتبر التناقض الاساسي في هذه المجتمعات الآسيوية ؟

وبما ان هذه المجتمعات تعتبر مجتمعات طبقية ، ولكن وسائل الانتاج فيها لم تكن مملوكة في صورة ملكية خاصة للطبقة السائدة (كما يتملكهـا ملاك العبيد ، والسنيور الاقطاعيون ، والرأسماليون) فان العلاقات بين الطبقات تظهر هنـا بشكل مختلف .

في هذه النقطة يجب القبول بشكل أولي بما ورد في «Foremen» (يقصد مؤلف ماركس «الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي» . ــ المؤلف) ، حيث يرد ذكر «العبودية المعممة» ، التي يتوجب تسميتها ب «القهر المعمم» (Sujétion) من اجل التخلص من خطر الخلط بينها وبين العبودية التقليدية . انها شكل من أشكال استغلال المشاعات الزراعية ، الخاضعة مباشرة لسلطة الدولة وممثليهـا (الارستقراطيا ، البيروقراطيا) ، الذين يقومون بالوظائف الاقتصادية ، فيجبون المنتوج الفائض ، ويجبرون السكان على عمل السخرة وتقديم الجنود . ولكن اعضاء الطبقة الحاكمة يملكون فقط «السلطة الوظيفية» ، حسب التعبير الموفق جدا للسيدة **فيلسكويف** ؛ انهم يتمتعون فقط بجزء من السلطة العامة ، يشاركون في ادارة الاقتصاد وفي استغلال القرية فقط بمقدار ما يملكون شخصيا التفويض بذلك ، اذ ان تعيينهم يمكن ان يلغى في اي لحظة ؛ ان الدولة نفسها كجوهر هي المتصرف بالسلطة ، وهي تحصل فعليا على المكاسب من الاستغلال .

ان التنازع الطبقي بين المشاعات الزراعية والسلطة الحكومية يجتمع ، على هذا الشكل ، مع «تناقضيتها الديالكتيكية» في «وحدة عليا» (حسب قول ماركس في «Foremen») . تجمع هذه الوحدة العليا المشاعات الزراعية والدولة ــ المستغِل ، حتى ان الدولة تعتبر المنظم للنشاط الاقتصادي للمشاعات» [٢١٧ ، ٤٣ ــ ٤٤] .

تبدأ صيغة شينو من الموضوعة التي اصبحت معروفة لدينا : ان الانقسام الطبقي في المجتمعات «الآسيوية» يتواجد مع غياب الملكية الخاصة للمستغِلين على وسائل الانتاج . كنا قد عرضنا رأينا في هذه الموضوعة والموضوعات المشابهة لها . يذكر شينو لاحقا ، على طريقة الكثيرين من أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي، بمصطلح «العبودية المعممة» . ولقد تعرضنا اكثر من مرة لهذا المفهوم ايضا (٧) .

---

٧ ــ يقصد شينو بهذا المصطلح الجديد Sujétion générale «الخضوع الشامل» (المعمم) اي الخضوع للقانون ، وللسلطة (السلطة السياسية) . برأينا ان هذا المصطلح لا يصلح اطلاقا لاستيعاب العلاقات الاقتصادية ، الانتاجية ، بين الطبقات . اذا كانت «كلمة عبودية» تعني نظاما =

ان الشيء الرئيسي ، المحوري ، في صيغة شينو هو التأكيد على انه في المجتمعات «الآسيوية» كان هناك «تناقض طبقي» بين المشاعات الزراعية و«السلطة الطبقية» . وبكلمة اخرى ، من صيغة شينو نستنتج : ان الطبقات ـ هي ، اولا ، الدولة (الطبقة المستغِلة) وثانيا ، المشاعة (الطبقة المستغَلة) . يؤكد شينو بأن الدولة كجوهر .. تحصل فعليا على المكاسب من الاستغلال» . اما ما يخص الارستقراطيا والبيروقراطيا ، فرغم انها ايضا اعضاء في «الطبقة المالكة» ، ولكنها لا تتمتع الا بـ «جزء من السلطة العامة» (سلطة الدولة) . انها «تشارك في استغلال القرية» فقط على اساس الصلاحيات الممنوحة لها من قبل الدولة ، علما بأن الدولة تستطيع في اي لحظة بارادتها استعادة هذه الصلاحية . ان الصيغة القائلة بأن طبقات أسلوب الانتاج «الآسيوي» هي الدولة والمشاعات نجدها ليس فقط لدى شينو ، وانما نجدها ايضا لدى أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآخرين . [انظر ، على سبيل المثال ، ٢٣٣ ؛ ٢٨١] .

هل يمكن للدولة ، كدولة ، وللمشاعات الزراعية ، كمشاعات ، ان تكون بحد ذاتها طبقات ؟

اذا كانت الدولة تتمتع بالملكية على وسائل الانتاج ، وتلعب دورا محددا في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وتتملك نصيبها من الثروة ، وتستغل الكادحين ، أفلا تكون في هذه الحالة طبقة بذاتها ؟ ذلك ان العديد من دول الشرق كانت تبدو ظاهريا وكأنها تملك سمات الطبقة : كانت مالكة للارض ومنشآت الري ، ولعبت دورا هاما في تنظيم الري ، والزراعة ، والحرفة ، والبناء ، وكانت تتملك قسما هاما من الدخل القومي ، وتستغل الفلاحين . ولكن الدولة بذاتها لم تكن ابدا ولن تكون طبقة . فالطبقة ـ هي مجموعة من الناس يحتلون وضعا اقتصاديا معينا . ان سمات الطبقة تحدد مكان هذه المجموعة في نظام الانتاج الاجتماعي . اما بالنسبة للدولة ، فانها تمثل ايضا مجموعة من الناس ، ولكنها ذات سمات اخرى ـ من الناس المنظمين والمسلحين ، المتحدين في جهاز لحماية السلطة السياسية ودعمها . ان هذه المجموعة المنظمة والمسلحة (الدولة) تخدم مصالح الطبقة السائدة اقتصاديا .

لنفترض الان ان هاتين المجموعتين قد تطابقتا ـ ان الطبقة السائدة تمثلت كليا بأفراد الجهاز الحكومي . هل يمكن في هذه الحالة القول بأن «الدولة نفسها كجوهر ... تحصل فعليا على مكاسب الاستغلال» ؟ الجواب ، كما نعتقد ، يكون بالنفي . ان «المكاسب الفعلية للدولة نفسها» والتي يعتقد شينو انها موجودة الى

= محددا للعلاقات المتبادلة بين مالكي وسائل الانتاج والمنتجين المستعبدين ، اذا كانت هذه الكلمة واسعة جدا ، بمضمونها الاجتماعي ـ الاقتصادي الكبير ، فان مصطلح «العبودية المعممة» يملك ايضا مضمونا اجتماعيا ـ اقتصاديا مشابها ، وبالتالي ، فان كلمة **Sujétion** لا تعبر عن شيء في هذا المجال .

جانب مكاسب الاشخاص الحقيقيين ليست الا وهما . فوراء مكاسب الدولة او حتى اي جهاز من اجهزتها تقف دائما في نهاية المطاف مصالح اناس أحياء ملموسين . فالطبقة السائدة يمكن ان تتكون من أفراد في الجهاز الحكومي (اذا كان يشغل وضعا محددا في الاقتصاد) ، ولكن ليس من الدولة، كدولة ، كجوهر، لا تتبع أي مجموعة من الناس . لا وجود للدولة بشكل عام خارج المجموعات البشرية . انها تتمثل دائما في أفراد جهازها (البيروقراطيا ، الموظفون) ، وتوجد دائما مجموعة مسيطرة توجه نشاط الدولة من اجل تحقيق غاياتها ومصالحها .

فاذا وجدنا الدولة التي تتمتع بالملكية على وسائل الانتاج وتتملك جزءا من الدخل القومي وتلعب دورا محددا في الاقتصاد ، فهذا يعني ، بأن هذه الدولة تؤدي ، في مصلحة المسيطرين عليها ، ليس فقط الوظائف السياسية ، وانما الاقتصادية ايضا . ان ملكية الدولة ، وقيامها باستغلال الفلاحين ــ المشاعيين ــ كل ذلك يتحقق في مصلحة اولئك الذين يمسكون السلطة في أيديهم ويوجهون عمل الجهاز الحكومي . ان الطبقة المسيطرة على الدولة تستطيع كليا او جزئيا ان تشكل جهازها البيروقراطي .

ورغم هذا ، ألم يعرف التاريخ حالات كانت تظهر فيها الدولة عمليا كقوة اجتماعية مستقلة ، غير واقعة مباشرة تحت سيطرة قوة ما ــ طبقة تسعى الى مكاسب ومصالح خاصة ؟ لنتذكر قول **انجلز** : «ومع ذلك ، يمكن ، على سبيل الاستثناء ، ان نجد بعض المراحل التي كانت الطبقات المتصارعة فيها تحقق حالة من توازن القوى تحصل السلطة الحكومية خلالها لفترة ما على درجة من الاستقلالية من حيث علاقتها بالطبقتين المتصارعتين ، وتبدو كوسيط بينهما . كان هذا وضع الملكيات المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر التي كانت تحفظ التوازن بين الاقطاع والبرجوازية في مواجهة بعضهما بعضا ؛ كان هذا وضع بونابرتية الامبراطورية الاولى والثانية في فرنسا التي كانت تؤلب البروليتاريا على البرجوازية والبرجوازية على البروليتاريا» [٢١ ، ١٧٢] .

ويمكن ان نضيف هنا بأن **لينين** ايضا كان يرى في الملكية البونابرتية سلطة حكومية تتموج بين الطبقتين المتصارعتين [٣٧ ، ٤٩] .

اذا كانت اوربا قد عرفت مثل هذه الظواهر لفترات قصيرة ، «في صورة استثناء» ، فلماذا لا نفترض ، ان الممالك الاستبدادية الشرقية في آسيا قد عاشت فترات طويلة من الزمن كقوى اجتماعية مستقلة ، بدون طبقة تتصرف بالدولة؟ لماذا لا نفترض بأن الدولة «الآسيوية» كان لها مكاسبها ومصالحها، وكانت، بالتالي ، طبقة بذاتها ؟

ان السؤال المطروح هنا هام جدا . يجب التمعن فيه لكي نستطيع ان نفهم بشكل صحيح الجوهر الطبقي للممالك الاستبدادية الشرقية . لذلك فاننا في حاجة للابتعاد قليلا ولوقت قصير عن مسار الموضوع من اجل الاطلاع على الحالات «المستقلة» للملكيات المطلقة والانظمة البونابرتية التي كتب عنها انجلز ولينين .

اولا ، وحتى في الحالات التاريخية الاستثنائية ، التي يتحدث عنها انجلز ولينين ، لم يكن حصول الدولة على بعض الاستقلالية يأتيها من وجودها خارج الطبقات ، ولا بمحاذاتها ، وانما فقط بفضل صراع الطبقات المتنازعة .

ثانيا ، يكتب انجلز بأن السلطة الحكومية تظهر فقط «وكأنها وسيط» بين الطبقات المتنازعة . وبالفعل ، لقد بينت تجربة التاريخ بشكل مقنع جدا بأن استقلالية الدولة كانت دائما مجرد استقلالية وهمية . ان الملكيات المطلقة في القرن السابع عشر ـ القرن الثامن عشر كانت في نهاية المطاف تظهر على حقيقتها بشكل واضح تماما كأداة في أيدي الاقطاعيين . ففي سنوات الثورات البرجوازية كانت هذه الدول تستخدم كل طاقاتها في الدفاع عن مصالح الاقطاعيين . وكذلك كانت البونابرتية تتأرجح بين البرجوازية والبروليتاريا ولكنها تندفع في نهاية المطاف وبكل قوتها ضد الطبقة العاملة دفاعا عن مصالح البرجوازية .

وثالثا ، عندما تكتسب الدولة ، وهي تتأرجح بين الطبقات المتنازعة ، بعض الاستقلالية فان سياستها في هذا الوقت لا تعبر اطلاقا عن مصالح الدولة ، كدولة بذاتها ، وانما عن مصالح مجموعة محددة تماما من الناس الأحياء ـ قمة البيروقراطيا . فهؤلاء بالضبط هم الذين يرسمون المسار المتعرج للسفينة الحكومية في المضيق الفاصل بين الطبقات المتنازعة. وفي غمار ذلك تكون البيروقراطيا العليا مشغولة لا في تحقيق «مكاسب فعلية للدولة ذاتها» ، وانما في تحقيق مكاسبها الطبقية الضيقة الخاصة . فالبيروقراطيا العليا ما هي الا جزء محدد من الطبقة السائدة ، التي يمكن ، من اجل مصالحها الضيقة ، ان تسير على طريق متماوج (في الاتجاه الملائم ، بالطبع) بين طبقتها (فئاتها الاخرى) وبين الطبقة المعادية .

وهكذا ، فان الملكيات الاوربية المطلقة والانظمة البونابرتية التي كانت تظهر احيانا «وكأنها وسيط» بين الطبقات المتضادة وتحصل بنتيجة هذا الموقف على «بعض الاستقلالية» ، لم تستطع رغم ذلك ان تصبح «جواهر» هي بذاتها ، اي خارج الطبقات او فوق الطبقات . فلم يكن لها اية مكاسب او مصالح خارج مصالح الطبقات مكاسب خالصة للدولة ، غير طبقية . والامثلة التي اوردها انجلز ولينين تبين بأن الدولة تبقى ، في اي وضع ومهما بلغ من التعقيد ، جهاز سلطة في أيدي جماعة ملموسة من الناس الأحياء .

وبرأينا ، لا جدوى اطلاقا من محاولات البحث في التاريخ عن مثال لدولة لم يكن لها طبقة تسيطر عليها ، لدولة كانت «جوهرا» بذاتها ـ وبكلمة اخرى ، طبقة لذاتها . وحتى لو اخذنا الدولة الاستبدادية البدائية في المجتمعات الطبقية المبكرة ، عندما لم يكن الانقسام الطبقي قد تشكل بوضوح بعد ، وكانت السلطة الاستبدادية المعتمدة على العنف قد اثبتت وجودها ، فان الدولة حتى هنا لم تكن اطلاقا جوهرا بذاتها . وانما كانت هناك طبقة مسيطرة عليها وهي الارستقراطية الحاكمة برئاسة الملك . لقد كانت هذه المجموعة من الناس الأحياء هي التي تحصد لنفسها المنافع من كل ما تتملكه الدولة .

والدولة الاشتراكية ايضا ، عندما تصبح دولة مجموع الشعب ، لا تفقد

الاساس الطبقي . تتلخص طبيعة الدولة الاشتراكية في كونها تعبر عن مصالح المجتمع بكامله ، بكل طبقاته وفئاته غير المتنازعة . ولكن ، كما هو معلوم ، يستمر الدور القيادي للطبقة العاملة . ومصلحة ومكاسب الدولة الاشتراكية هما مصلحة ومكاسب الشعب كله . ولا تملك الدولة الاشتراكية اية مصالح اخرى لها ، مصالح «دولة محضة» .

لنعد الى الدول الاستبدادية الشرقية . ان بعض ما كانت تتميز به في بعض الحالات ، هو ان ممثلي الطبقة السائدة بمعظمهم كانوا يعتمدون مباشرة على الحكومة المركزية والملك ، بسبب ملكية الدولة على الارض . كانت السلطة المركزية تعطي الارض لاعضاء الطبقة السائدة بشرط قيام واضع اليد على الارض بتقديم هذه الخدمة او تلك . كان شينو محقا في تأكيده على ان الحيازات الزراعية كانت في أي لحظة يمكن ان تستعاد بارادة السلطات وهو محق ايضا في قوله بأن المستغلين (البيروقراطيا والارستقراطيا) كانوا يتملكون العمل الاضافي للمشاعيين بتكليف من السلطات الحكومية العليا . ولكن هل يمكن ان نستنتج من ذلك بأنه في الممالك الاستبدادية الشرقية لم تكن الطبقة السائدة المسيطرة على الدولة مجموعة من الناس (بيروقراطيا ، ارستقراطيا) ، وانما كانت الدولة نفسها ، كدولة ، يقوم هؤلاء الناس بخدمتها ويخضعون لها ، ومنها يحصلون على الصلاحية لممارسة الاستغلال ؟ اننا نجيب على هذا السؤال بالنفي . مع ذلك كان هناك مجموعة من الناس كطبقة مسيطرة على الدولة ، ولم تكن الدولة في نهاية المطاف الا أداة في يديها .

فالى جانب ملكية الدولة على الارض كانت الملكية الخاصة على الارض منتشرة على نطاق واسع في جميع بلدان الشرق ، وبالتالي ، كان هناك فئة قليلة او كبيرة من ممثلي الطبقة السائدة الذين كانوا يمارسون الاستغلال بدون الحصول على اذن خاص بذلك من الدولة . ثم ، لنفترض ، ان الارض بكاملها في مجتمع «آسيوي» ما كانت ملكية دولة ، وانه لم يكن هناك اي مستغِلين خواص ، وان جميع المستغلِين كانوا من المسؤولين في الدولة ، وان جميع هؤلاء كانوا يحصلون من الدولة على الارض وعلى الإذن بالاستغلال ، فهل يكون في هذه الدولة ، في مثل هذه الحال ، طبقة سائدة تمسك بيدها كل شيء ؟ من النظرة الاولى يبدو انه لم يكن هناك مثل هذه الطبقة ، وان الدولة هي سيدة نفسها ، وان المستغلِين يخدمون الدولة ويتبعون لها في كل شيء . ولكن مثل هذا الاستنتاج ليس الا وهماً . فاذا كانت الممالك الاستبدادية الشرقية تستطيع حرمان هذا البيروقراطي (الارستقراطي) او ذاك من حق وضع اليد على الارض واستغلال القرية ، واذا كانت بارادة الحكومة تلغى تفاويض الكثيرين من الارستقراطيين ، فان السلطة الحكومية ، مع ذلك ، لا تستطيع الغاء تفاويض جميع الارستقراطيين والبيروقراطيين . ان ديالكتيك العلاقة المتبادلة بين الدولة وبين «الخادمين لها» كان على الشكل التالي : البيروقراطي او الارستقراطي الفرد يعتمد على سلطة

الدولة ، هذا الجزء او ذاك من الارستقراطية كان يعتمد على سلطة الدولة ، ولكن، من جهة اخرى ، وهذا هو المهم ، كانت سلطة الدولـــة تعتمد على جميـــع الارستقراطيين والبيروقراطيين مجموعين. فالارستقراطيا والبيروقراطيا مجتمعتين كانتا تشكلان الطبقة السائدة التي كانت تمسك بيديها الدولة . ولم يكن للسلطة السياسية اية مصالح او مكاسب خاصة بها ، الا المصلحة الجماعيـــة والمكاسب الجماعية لجميع الارستقراطيين والبيروقراطيين وعلى رأسهم الملك . ويمكـــن القول ، بأن مصلحة وارادة الدولة كانتا تمثلان المجموع التكاملي لمصالح وارادات جميع الافراد المسؤولين وأصحاب المناصب والكهنة ، وعلى رأسهم الفرعون ، او الباتيسي ، او الفان (القيصر) . وعند تشكل هذا المجموع التكاملي كان الوزن الكبير جدا ، بالطبع ، من نصيب مصلحة وارادة الملك والمحيطين به المقربين . فقد كان، بكلمات اخرى ، مركز جذب للطبقة السائدة .

اذن ، في ظروف المجتمعات «الآسيوية» لم تكن الدولة ، كدولة ، هي الطبقة السائدة ، وانما مجموعة من الناس الذين كانوا بشكل جماعي يوجهون كامل نشاط الجهاز الحكومي ، وبذلك ، يضعونه في خدمة مصالحهم ومنافعهم البشرية . ان تأييد وجهة النظر القائلة بأن الدولة نفسها في المجتمعات الشرقية كانت طبقة ، يعني ببساطة الابتعاد عن بحث البنية الطبقية ، اي الابتعاد عن تفسير الوضع الذي كانت تشغله في الاقتصاد هذه المجموعة من الناس (الارستقراطيا والبيروقراطيا برئاسة الملك) ، والابتعاد عن معرفة ما كانت عليه علاقتها بوسائل الانتاج ، وما كان دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وما كانت عليه طرق وأحجام النصيب الذي تتصرف به من الثروة الاجتماعية . ان صيغة «الدولة هي الطبقة السائدة» تنصرف عن تحليل البنية الطبقية الى الاهتمام بوصف الوظائف التي كان الجهاز الحكومي يؤديها في الاقتصاد . ويعني هذا تجاهل مسألة لمصلحة من كان هـــذا الجهاز يعمل في الاقتصاد ، وانه من خلال وساطة ملكية الدولة على الارض وقيام جهاز الدولة بجباية المنتوج الفائض كان تملك هذا المنتوج في نهاية المطاف يقوم به اناس لمصلحتهم البشرية . وحتى بناء النصب التذكارية بهدف تبجيل الآلهة ، التي تعتبر رمزا «للوحدة العليا» (الدولة الاستبدادية) ، حتى هذا كان يخدم كليـــا المصالح الارضية للكهنة ، والارستقراطيا ، والملك ــ تدعيم سيطرتهم بواسطـــة التأثير الفكري على الجماهير .

اما بالنسبة للمشاعات ، فانها ، مثل الدولة ، لم تكن طبقة بذاتها . ولا يمكن ان يشكل طبقة الا الناس ــ اعضاء المشاعات (يمكن ان يكونوا طبقة عبيد ، او طبقة فلاحين تابعين) .

وهناك من المؤلفين من أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ممن يدافعون عن صيغة «الدولة ــ الطبقة» في صورة مخففة . فهم يعترفون من حيث المبدأ بأن الدولة هي مجموعة من الناس ، وانه عند تحليل البنية الطبقية يجب الحديث عن الوضع الاقتصادي لهذه المجموعة . اما عند الحديث عن المجتمعات الآسيوية فان هؤلاء يعتبرون بأن الطبقة السائدة هنا تتطابق كليا مع البيروقراطيا . يبرز هنا

السؤال التالي : لأي تكون الاولوية ـ للتنظيم السياسي ـ السلطوي لهذه المجموعة من الناس (الدولة) ام لوضعها الاقتصادي المسيطرة (الطبقة) ؟ عند الاجابة على هذا السؤال يؤكد هؤلاء المؤلفون على ما يلي : اذا كانت الاولوية في اوربا للوضع الاقتصادي للاقطاعيين ، بينما كان تنظيمهم السياسي ـ السلطوي ـ ثانويا، فالوضع في آسيا على العكس. ومن أنصار وجهة النظر هذه **ل.أ. سيدوف**: «في مجتمعات أسلوب الانتاج الآسيوي ، كما في اوربا القروسطية ايضا ، تلاحظ الوحدة غير المتمايزة للميدانين السياسي والاقتصادي ؛ الا ان صيغة هذه الوحدة في اوربا وفي الشرق متعاكستان تماما . لنأخذ مفهوم **الدولة ـ الطبقة** ، الذي يقترحه **تيورين** و**تشيشكوف** . بالنسبة لاوربا يجب قلب هذا المفهوم وصياغته على شكل : **الطبقة ـ الدولة** . في اوربا تظهر الدولة كتنظيم سياسي ، كاتحاد سياسي لاعضاء المشاعات الزراعية ، اي كطبقة سائدة اقتصاديا . في آسيا ، على العكس من ذلك ، يصبح مالكا للثروة ذلك الذي يشغل المكان المناسب في جهاز الدولة (يعتبر الملك الذي يشغل الموقع الاعلى في هذا الجهاز مالكا لجميع ثروات الدولة)» [٢٨٤ ، ٧٤ ـ ٧٥] .

ويقف **م.أ. تشيشكوف** موقفا مشابها . فهو يرى بأن مصطلح «الطبقة» لا يناسب اطلاقا النخبة التي كانت سائدة في فيتنام قبل الاستعمار ، ولا يمكن استخدام هذا المصطلح الا بشكل مجازي . فاذا كانت «الطبقة» هي مجموعة سوسيولوجية يتحدد وضعها بالدرجة الاولى بالملكية على وسائل الانتاج ، فان وضع النخبة الحاكمة في فيتنام ما قبل الاستعمار ، برأي شيشكوف ، كان يتحدد بعوامل اخرى . لقد تشكل التنظيم المثالي لهذه النخبة في القرن الخامس عشر . لقد كانت نظاما هرميا شديد المركزية من «الوظيفيين» . فالامبراطور لم يكن اكثر من «الوظيفي» الاول . ويؤكد تشيشكوف على الطابع «المفتوح» للنخبة . فقد كانت تتجدد باستمرار من خلال نظام الامتحانات والمسابقات . فمثلا ، بخصوص احدى هذه المجموعات «مجموعة الوظيفيين ـ العلماء» تبين ان ثلثها كان من «العناصر المستجدة» ، اي ، المنحدرين من الفئات الاجتماعية الدنيا ، من العائلات الفقيرة . ومع ذلك ، يعترف تشيشكوف بأن الدخول في فئة «الوظيفيين ـ العلماء» كان يوفر امكانيات معينة لتوريث الامتيازات المكتسبة للابناء . ويرى تشيشكوف ، بأنه لم تكن الملكية على وسائل الانتاج هي التي تحدد مكان الانسان في الهرم الوظيفي الحكومي ، وانما ، على العكس ، كان مكانه «رتبته» في الهرم هو الذي يحدد وضعه الاقتصادي ، وحجم ما يتملكه من الناتج الاجتماعي . وبكلمة مختصرة ، لم يكن الدخل تابعا للملكية ، وانما للمسؤولية والوظيفة . وكانت «الدولة ـ الطبقة» بكاملها ، برأي تشيشكوف ، تستغل الفلاحين المشاعيين لا على اساس ملكية وسائل الانتاج ، وانما على اساس دورها الوظيفي في ادارة المجتمع واقتصاده . يؤكد تشيشكوف على ان الصفات الرئيسية المميزة لـ «الدولة ـ الطبقة» كانت تتمثل في غياب ملكيتها على وسائل الانتاج وغياب الدولة ـ الجهاز

التي يمكن ان توجد بشكل مستقل ، دون ان تتطابق معها [٢٩٣ ، ٢٨ ـ ٤٠] .

صحيح ، انه في عدد من مجتمعات الشرق كانت حيازة الارض وتملك الريع من قبل ممثلي طبقة المستغِلين تتوقف على المكان الذي يشغلونه في الهرم السياسي ـ الحكومي . ولكننا نعتقد بأن سيدوف وتشيشكوف مخطئان هنا في الاستنتاج بوجود تناقض مبدئي ما بين اوربا وآسيا . اولا ، ان الانتشار الواسع للملكية الخاصة على الارض في مجتمعات العصور القديمة والوسطى في الشرق يتأكد اكثر فأكثر من خلال ابحاث المؤرخين . وبالطبع ، ان الوضع الاقتصادي للمالك الخاص لا يتوقف من حيث المبدأ على درجته المراتبية ووضعه في الجهاز الحكومي . وثانيا ، يجب ان لا نتجاهل بأنه في اوربا ايضا كان الوضع الاقتصادي لممثلي الاقطاع يتوقف احيانا كثيرة جدا على مكانهم في الهرم السياسي الحكومي ، وعلى قربهم من الملك . فمثلا ، في فرنسا قبيل ثورة ١٧٨٩ ـ ١٧٩٤ كان كبار الاقطاعيين يحصلون على قسم هام من مداخيلهم من الخزينة الحكومية في صورة مرتبات على المنصب Sinecure ، ومعاشات تقاعدية ، واعانات ، ومختلف الهدايا الملكية ، وما شابه ذلك [١٢٦ ، ١٨] . وفي مطلع القرون الوسطى كان منتشرا على نطاق واسع في اوربا ذلك الشكل من الحيازة الاقطاعية للارض الذي يسمى بالمورد Benefice ، وفي روسيا ما قبل بطرس الاكبر ـ بالاقطاعة . فلقد كان هذا وذاك يعطى للاقطاعيين مقابل خدماتهم . لقد اعطى انجلز في مؤلفه «المرحلة الفرانكية» الوصف التالي للمورد Benefice : «لكي يربط الملك كبار الاقطاعيين بالتاج بقوة فقد اوقف اهداء الارض لهم بشكل عام ، واصبحت تقدم لهم على اساس الاستغلال لمدى الحياة على شكل «مورد» بشروط معينة ، وتحت الخوف من انتزاع هذا المورد . عند عدم مراعاة هذه الشروط» [٢٣ ، ٥٠٣] . كانت الشروط هي الخدمة العسكرية والاخلاص للملك . وهكذا ، كان تملك الارض والريع يتوقف على علاقة الموالي بالملك . ويمكن ملاحظة تبعية حجم حيازات المورد للمكان الذي يشغله الاقطاعي في الهرم السياسي ـ الحكومي بصورة جيدة في القوانين السائدة في روسيا ما قبل بطرس الاكبر . ومن ابرز الامثلة على ذلك القانون القيصري «مرسوم حول مساحة اراضي الاقطاع في محيط موسكو ، الموضوعة في أيدي مختلف الرتب من الناس» الصادر في ٣١ آب ١٥٨٧ . لقد نص القانون على المساحات المحددة لكل صنف من الاقطاعيين من الارض [١٤٧ ، ٤٣٤ ـ ٤٣٥] ، وذلك بما يؤكد الارتباط المباشر الكامل بين مساحة حيازة الاقطاع وبين مكانة الاقطاعي في الهرم المراتبي ـ البيروقراطي . وهكذا ، فان المقارنة بين اوربا وآسيا في مسألة «الطبقة ـ الدولة» ، كما يفعل سيدوف لا تقوم ، برأينا، على أسس واقعية ـ ملموسة .

ننتقل الى الجانب النظري للمسألة . نفترض ،على اساس موضوعة سيدوف حولة «الدولة ـ الطبقة» بأن الملكية الخاصة على الارض لم تكن موجودة في المجتمع الشرقي ؛ وان جميع المستغِلين كانوا يحصلون على الارض من الدولة بشرط تقديم الخدمات ؛ وان حجم الارض ، وبالتالي ، الريع بالنسبة للمستغِل

الواحد كان دائما يتوقف مباشرة على مستواه المراتبي ـ البيروقراطي ، على المكان الذي يشغله في الجهاز الحكومي . فهل تعني هذه البنية بأن التنظيم السياسي الحكومي للمستغِلين يكون له الاولوية ، بينما ملكيتهم على الارض ، والريع ، وغير ذلك ، اي السيطرة الاقتصادية التي يتمتعون بها كطبقة ، تكون في المكانة الثانية؟

لننظر من البداية الى وضع المستغِل الواحد ، منفردا . بالنسبة له كان لمكانته في الهرم السياسي الحكومي الاولوية فعلا ، وكانت حيازة الارض ، والريع، وغير ذلك تحتل المكانة الثانية . يمكن الموافقة على هذا (فمثل هذه العلاقات وجدت فعلا في مجتمعات الشرق والغرب القديمة والقروسطية) . ولكن سيدوف وتشيشكوف ، برأينا ، يقعان في الخطأ اذ يطابقان بصورة ميكانيكية بين وضع المستغِل الفرد ووضع الطبقة ككل ، مأخوذة كتجمع . فالطبقة ككل لا يمكن النظر اليها كمجموع حسابي بسيط لجميع ممثليها الافراد . عندما يشكل عدد كبير من الناس طبقة ، فسيكون لهذا التجمع خصائص لا تتطابق اطلاقا مع خصائص كل «ذرة» منفردة من «ذراته» .

لو اخذنا طبقة المستغِلين ككل لوجدنا ان تنظيمها السياسي الحكومي بقواته المسلحة وغير ذلك لا يمكن ان يقوم بدون توفير «الحاجات المادية» المناسبة ، اي بدون تخصيص جزء محدد من الناتج الاضافي الاجمالي لتغطية نفقاتها . وبالتالي، فان مثل هذا التنظيم يمكن ان تقيمه فقط تلك الطبقة التي تتملك المنتوج الفائض، وان امتلاك المنتوج الفائض ينجم عن شكل الملكية على وسائل الانتاج . ان التنظيم الحكومي ـ السياسي يخدم دائما في نهاية المطاف المصالح الاقتصادية للناس . ان نشاط الدولة بكامله يكون موجها لتحقيق المصالح الاقتصادية للطبقة السائدة، وبالتالي ، فان الدولة وسياستها يكونان خاضعين للاقتصاد ـ يخدمان قضية حماية ملكية المستغِلين على الارض ، وتحصيل الريع والضرائب من الفلاحين ، اي ، ان الدولة وسياستها كانتا في حالة خضوع من الناحية الاقتصادية ، اي في وضع ثانوي .

عندما يحصل مستغِل فرد ، من خلال شغله لمركز معين في الجهاز الحكومي، على حيازة على الارض ، فان هذا ليس اكثر من اجراء توزيعي داخلي لملكية الارض والريع بين صفوف الطبقة السائدة . ان حيازة الارض التي كانت تقدم مقابل الخدمات كانت حتى هذا الاجراء التوزيعي ملكية الطبقة السائدة ـ إما للملك او لأرستقراطيا القبيلة او المعبد . اذن يجب أن لا نخلط بين نظام توزيع واعادة توزيع ملكية الارض داخل الطبقة السائدة (على اساس الاقطاع مقابل خدمات) ، ومن جهة اخرى ، بين تملك الطبقة السائدة ، ككل ، للارض . فاذا كان نصيب كل مستغِل فرد في مجموع الاراضي الحكومية عند اعادة توزيع الارض داخل الطبقة السائدة يتحدد على اساس مركزه المراتبي ـ البيروقراطي ، فانه ، بالنسبة للطبقة ، مأخوذة ككل ، لم تكن ملكية الارض تتبع لاية مراكز . وبالعكس ، كانت عامل أولوية للسيطرة الاقتصادية والسياسية على حد سواء .

انطلاقا مما ذكر أعلاه ، اننا نعتبر موضوعة سيدوف حول «الدولة ـ الطبقة»

في مجتمعات آسيا غير صائبة في اعطائها الاولوية للدولة واعتبارها الوضع الطبقي للارستقراطيا والبيرقراطيا في المكانة الثانية .

أدلة تيوكي

ان مسألة طبقات أسلوب الانتاج الآسيوي ، كما بينا ، تسبب كثيرا من العناء لانصار هذه النظرية . انهم انفسهم لا يستطيعون اعطاء جواب مقنع ومدعم لهذه المسألة . ويزيد من صعوبة المشكلة انه في مؤلفات ماركس وانجلز ولينين لا نجد كلمة واحدة حول الطبقات الخاصة للمجتمع «الآسيوي» . بل ان مؤسسي الماركسية ــ اللينينية لم يطرحوا حتى مسألة ضرورة البحث عن هذه الطبقات واكتشافها وايجادها ... فلماذا ؟

يؤكد أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي بأن ماركس اعتبر هذا الاسلوب متميزا مبدئيا عن العبودية والاقطاعية . رائع !. لماذا اذن في هذه الحالة لم يطرح ماركس مسألة طبقات هذا المجتمع ؟ لماذا لا نجد لدى ماركس حتى تلميحا بسيطا الى هذه المسألة ؟

يقدم **تيوكي** تفسيرا مثيرا لهذه الواقعة : «ما هو رأي ماركس في الانقسام الاجتماعي والبنية الطبقية في ظل أسلوب الانتاج الآسيوي ؟... لا جدوى من البحث في مؤلفات ماركس عن تحليل لهذه المسألة ، او حتى عن صيغة بسيطة واضحة حول طبقات أسلوب الانتاج الآسيوي . ويرجع ذلك الى ان الوقت لم يسعف ماركس حتى من اجل تخصيص بحث مستقل لوضع الطبقات في الرأسمالية . في الفصل ٥٢ من الجزء الثالث من «رأس المال» اراد ماركس شرح فكرته حول هذا الموضوع ، ولكنه لم يتمكن الا من كتابة السطور الاولى من هذه المداخلة» [٢٩٥ ، ١٧] .

ان برهان تيوكي هذا ، برأينا ، غير صحيح اطلاقا . ان الفصل ٥٢ من الجزء الثالث من «رأس المال» وعنوانه «الطبقات» بقي فعلا دون اكمال . ولكن انطلاقا من السطور الاولى نجد ان ماركس كان يستعد لاعطاء وصف مركز للبنية الطبقية للمجتمع البرجوازي . لكن الوقت لم يمهله فعلا حتى انجاز هذا الفصل . ولكن يجب ان لا نتجاهل بأن فصول «رأس المال» الاخرى ، مجتمعة ، قد تضمنت تحليلا كاملا لوضع الطبقات الاساسية للمجتمع البرجوازي ــ طبقة الرأسماليين وطبقة العمال . ألم يشرح ماركس وضع الرأسماليين في نظام الانتاج البرجوازي ، وعلاقتهم بوسائل الانتاج ، ودورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وحجم وطريقة الحصول على نصيبهم في الثروة ؟ وكذلك وبنفس التفصيل حلل ماركس وضع العمال . اننا لا نفهم في الحقيقة : كيف يستطيع تيوكي التأكيد على ان الوقت لم يسعف ماركس ... لاعطاء تحليل مستقل لوضع الطبقات في الرأسمالية ؟!

لننتقل الى طبقات المجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي . بالطبع ، لم يكن

الوقت كافيا اطلاقا لماركس من اجل تقديم تحليل كامل ومفصل لهذه الطبقات كما فعل بالنسبة للعمال والرأسماليين . وحتى أي عبقري لن تكفيه الحياة بكاملهـا لانجاز مثل هذا العمل . ورغم ذلك ، ففي مؤلفات مؤسسي الماركسية ــ اللينينية شروح واضحة وكافية للنواحي الاساسية التي يتميز بها وضع العبيد وملاك العبيد والفلاحين الاحرار في العصور القديمة ، ووضع الفلاحين التابعين ، والاقطاعيين، والحرفيين ، والتجار في القرون الوسطى . ان مؤلفات ماركس وانجلز ولينين لا تترك أي قدر من الشك بخصوص من اعتبروهم عبيدا ، او مالكـــي عبيد ، او اقطاعيين ، او فلاحين تابعين ، وكذلك من حيث نظرتهم الى فئات سكان المدينة في القرون الوسطى . أما بخصوص طبقات أسلوب الانتاج الآسيوي ، فكما بينا سابقا ، لم يقل مؤسسو الماركسية ــ اللينينية كلمة واحدة .

اضافة لذلك ، ففي مؤلفات ماركس التي يتناول فيها بتفصيل واسع خصائص ما يسمى بأسلوب الانتاج الآسيوي («الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي» ، «الحكم البريطاني في الهند») نجد ماركس يتحدث عن العبيد وملاكي العبيد ، عن مالكي الارض والفلاحين التابعين . وبالتالي ، فان المسألة ليست مسألة عدم توفـــر الوقت لدى ماركس . فمن اجل طرح مسألة الطبقات «الآسيوية» الخاصة فقط لا يحتاج الامر الى وقت كثير . الامر ببساطة ، هو ان ماركس وانجلز ولينين لم يجدوا اية معطيات حول وجود اية طبقات متنازعة متميزة عن طبقات المجتمعات العبودية والاقطاعية والبرجوازية .

الفصل الثامن

المشاعات الزراعية في الغرب والشرق ـ هل كانت مختلفة عن بعضها جذرياً؟

في الفصول السابقة عرضنا بعض التصورات حول ما اذا كانت نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي تتفق مع معايير الجهاز المفاهيمي التي يتحدد بمساعدتها أسلوب الانتاج في المفهوم الماركسي لهذه الكلمة (مستوى تطور قوى الانتاج ، نموذج الملكية، أسلوب الاستغلال ، البنية الطبقية) . وقد توصلنا الى نتائج سلبية .

وبما ان انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يطرحون سمتين أخريين ايضا، هامتين جدا من وجهة نظرهم ، وتميزان مبدئيا أسلوب الانتاج هذا عن أسلوب الانتاج العبودي والاقطاعي ، فاننا سنتناول ايضا هاتين السمتين (وجود المشاعات، ودور الدولة في الاقتصاد) ، بالرغم من انه ، برأينا ، لا السمة الاولى ولا الثانية لا تتفق مع معايير تحديد أسلوب الانتاج .

يفترض أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي بأن وجود المشاعة الزراعية هو السمة الرئيسية من بين تلك السمات التي يتميز بها النظام «الآسيوي» . في المقالة المنشورة في «ريناشيتا» يطلق على أسلوب الانتاج الآسيوي بأكمله ، وكما يبدو ، حتى على التشكيلة التي ، حسب رأي الكاتب تقوم عليه ، اسم «المشاعة الزراعية» [٢٠٥ ، ١٤] . ويطلق مؤلف آخر هو **إينور دي روبيو** على التشكيلة «الآسيوية»

اسم «النظام المشاعي ـ الاستبدادي» [٢٧٨ ، ١٤] . ويستعمل **شينو** نفس المصطلح لهذه التشكيلة [٢١٧ ، ٥٠ ـ ٥١] . في عام ١٩٦٨ تخلى شينو عن هذا الاسم رغم ان نظرته الى دور المشاعة لم تتغير [٢٢٣ ، ٥٣] . ويؤكد تيوكي بأن الخيرات المادية بمعظمها في ظل أسلوب الانتاج الآسيوي تنتج بواسطة المشاعات الزراعية بالذات [٢١٧ ، ٤٦] . ويولي تيوكي اهمية كبيرة للطابع الركودي للانتاج ونمط الحياة في المشاعات . فهو يرى انه في آسيا في ظل المشاعات البدائية كان تأثير العادات والتقاليد القديمة اكثر قوة واطول عمرا بكثير من تأثير اوربا [٢٩٥ ، ١٥] . ويرى العالم السوفييتي **ي.و. بيرزي** بأن : «الخاصة الاساسية لأسلوب الانتاج الآسيوي ، برأينا ، هي كونه ، اذ يولد من النظام المشاعي البدائي، يحافظ على البنية الاقتصادية الداخلية لهذا النظام فيما يخص الجماهير المستغَلة، اي يحافظ على المشاعة ، ويكون مصدر معيشة الطبقات المسيطرة هو المنتوج الفائض لهذه المشاعة» [١٤١ ، ٧٠] . ويعرف **م.آ. فيتكين** أسلوب الانتاج الآسيوي بأنه هو النظام «الذي يذوب فيه الشعب في المشاعات الزراعية ، التي غالبا ما تظهر فوقها البنية الفوقية الاستبدادية ، التي تؤدي وظيفة الاشغال العامة والتي تستغل المشاعات» [١٤١ ، ١٠٢] .

ولكن ، عن اية مشاعة يدور الحديث ؟ لقد بيّن تطور علم التاريخ في الفترة الاخيرة بأن هذا المفهوم يشمل ظواهر مختلفة جدا وعصورا تمتد الى ما قبل التاريخ ، كما يشمل العصور القديمة ، والقرون الوسطى . وكلما تعمق الباحثون كلما كثرت نماذج وأشكال المشاعات التي تظهر امامهم . وحتى لو تركنا جانبا الانواع الملموسة الغير محدودة للمشاعات ، فلا يمكن التهرب من مسألة : اي نموذج اساسي من المشاعات اذن يعتبر السمة المميزة لاسلوب الانتاج الآسيوي ؟ ربما تكون تلك المشاعات الهرمية القديمة التي تستخدمها الارستقراطيا من اجل السيطرة على السكان ؟ او المشاعات القروسطية ـ اتحادات الفلاحين التي يدافعون بواسطتها عن مصالحهم ؟ او المشاعات القبلية او مشاعات الجوار ؟ او المشاعات ذات الطابع المختلط ؟ لنحاول ايجاد الجواب على هذه الاسئلة في مؤلفات انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ؟

يكتب **ج. شينو** في وصف أسلوب الانتاج الآسيوي : «**ما هي الملامح المميزة للانتاج المشاعي** ؟ لقد أدهشت ماركس صلابة وتماسك المشاعات الزراعية ، وبالاخص ، في القرى الهندية . يذكر ماركس باختصار في Foremen ، وكذلك في مراسلاته ، وفي «رأس المال» السمات الجوهرية التالية ، برأيه ، للانتاج المشاعي : غياب الملكية الخاصة على الارض ، الاتحاد المباشر الزراعة بالحرفة ، الطابع الطبيعي للانتاج المغلق ضمن حدود القرية . ولكن هذه المسائل تتطلب دراسة لاحقة بعد الاخذ بالاعتبار للتقدم في المصارف حول مجتمعات الشرق، الذي تحقق خلال المائة سنة الماضية . كيف كان نظام التوزيع ، وكيف كان أسلوب استعمال (affectation) الارض ؟ كيف كانت كل عائلة تحوز على قطعة الارض؟

هل كانت اعادة توزيع قطع الارض بين العائلات الداخلة في المشاعة تجري على اساس الوراثة ، بشكل مستقر نسبيا او متكرر جدا ؟ من الذي كان يقوم باعادة التوزيع ؟ «الشيوخ» أم سلطات قروية اخرى ام ممثلو الدولة ؟ كيف كانت العلاقات الملموسة بين الزراعة والحرفة ؟ ان تعبير «عدم الانفصال بين الحرفة والزراعة» لا ينفي ، بالطبع ، التقسيم التكنيكي المحدود للعمل ، ويجب تحديد طابعه . (العمل الحرفي الذي يجري خلال الفصول الميتة للعمل الزراعي ؛ تخصص بعض أفراد العائلة ، وبالاخص النساء ، بالاعمال الحرفية او على الاقل ببعضها ؛ وجود الحرفيين المتخصصين كليا ، ــ الحدّاد ، صانع الفخار ، النساج ــ داخل القرية) . وأخيرا الى اي درجة بلغ الطابع الطبيعي للاستثمارات الريفية الذي كان يرى فيه ماركس «مفتاحا لركود المجتمعات الآسيوية» ؟ ان هذا الطابع الطبيعي للاقتصاد لم يكن ابدا مطلقا ، وبالاخص في حالات النقص الحاد في بعض المنتجات او الحاجات الغذائية الرئيسية (الملح ، المصنوعات المعدنية او المواد نصف المصنوعة) ؛ ويشير ماركس ايضا الى ان «القسم الاعظم من المنتجات» كان مخصصا من اجل الاستهلاك المباشر في المشاعة وهذا يعني ان جزءا من الانتاج كان يذهب الى التبادل . ان الابحاث الملموسة هي القادرة وحدها بالنسبة لجميع هذه المسائل الوصول الى تحديد افضل للملامح المميزة العامة للانتاج المشاعي في المجتمعات الآسيوية» [٢١٧ ، ٤١ ــ ٤٢] . يمكن الاستنتاج من ذلك بأن أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يقصدون المشاعة الفلاحية القروسطية ، التي تقف في مواجهة السلطة الحكومية للمستغِلين .

لنأخذ الان وجهة نظر **ف. تيوكي** المعروضة بأوضح صورها في مقالته «أسلوب الانتاج الآسيوي في الصين» . بعد ان يذكر عددا من الملامح المتشابهة بين الصين وأوربا في القرون الوسطى يؤكد تيوكي على ان هذا التشابه لا يستوجب اعتبار الصين القروسطية اقطاعية وانما مجتمع أسلوب انتاج آسيوي ، ذلك لانه لم تكن فيها ملكية فلاحية مجزأة على الارض ، «حتى في مراحل الفوضى الاقطاعية» كان اساس الاقتصاد يبقى بدون تغيير ــ وهو المشاعة الزراعية واكتفاؤها الذاتي (الطابع الطبيعي للاقتصاد ، ــ المؤلف) القائمة على وحدة الحرفة والزراعة . وفي نفس الوقت اذا كانت قد وجدت في اوربا القروسطية مشاعات فانها كانت تتشكل من «الجوار ــ المالكين الخواص» [٢٩٤ ، ١٧٩] . يرى تيوكي انه في اليابان أمكن للاقطاع ان يتطور بسبب تشكل الملكية الفلاحية المجزأة على الارض هناك . على عكس ذلك كان الحال في الصين ، حيث بقيت المشاعة الزراعية ، التي تميزت بغياب الملكية الخاصة على الارض وبالاكتفاء الذاتي ، ورغم ظهور بعض الاتجاهات الاقطاعية ، الا انها كانت تحمل طابعا «غير صاف» (ambigu) وقد «اصطدمت بمأزق» ، اي ان أسلوب الانتاج الآسيوي لم يتحول الى اقطاعية [٢٩٤ ، ١٨٢ ــ ١٨٣] .

ويعرض تيوكي أفكارا مشابهة في كتاب «حول أسلوب الانتاج الآسيوي» . يؤكد تيوكي هنا على انه في آسيا لم يحصل انفصال الفرد «عن الحبل السري

للمشاعة» . على العكس من ذلك في اوربا وقع مثل هذا الانقطاع منذ العصور القديمة ؛ وأصبح انفصال الفرد عن المشاعة في الاقطاعية الاوربية «اساس المجتمع» [٢٩٧ ، ٤٧] . ان أسلوب الانتاج الآسيوي «لا ينفصل عن المشاعة البدائيـــة» [٢٩٧ ، ٥٨] . ويطرح تيوكي لاحقا مسألة البنية المشاعية الارستقراطيا التـــي تستغل الفلاحين الا انه ينظر الى هذه البنية فقط كجهاز خراجي ، لا يملك من حيث الجوهر الا اشياء قليلة مشتركة مع المشاعة [٢٩٧ ، ٥٩ ، ٧٢] . وفـــي الصفحات التالية يركز مرة اخرى على المشاعة الفلاحية القروسطية التـي تتميز بغياب الملكية الخاصة على الارض ، وبالاكتفاء الذاتي واتحاد الحرفة والزراعة . ويخلص تيوكي الى القول بأنه رغم كل انواع الاتجاهات الاقطاعية ، فان أسلـوب الانتاج الآسيوي لا يتفكك ، وكذلك «تبقـــى بدون تغيير بنية المشاعة الزراعيــة» [٢٩٧ ، ٨١ ، ٨٣] .

يبدو لنا انه في مؤلفات الآخرين من انصار أسلوب الانتاج الآسيوي تطـــرح مسألة المشاعة بطريقة مشابهة لما هي عليه عند ج. شينو ، و ف. تيوكي . وانطلاقا من ذلك يمكن القول بأنهم في اعتبارهم للمشاعة كسمة جوهرية لأسلوب الانتـــاج الآسيوي ، يأخذون بالاعتبار النقاط التالية : أ ــ واقعة وجود المشاعة الفلاحية نفسها ؛ ب ــ قيام المشاعات الزراعية بانتاج القسم الاكبر من الانتاج الاجتماعي؛ ج ــ غياب الملكية الخاصة على الارض داخل المشاعات ؛ د ــ الاكتفاء الذاتـــي للمشاعات ؛ هـ ــ الطابع الركودي للنظام الاقتصادي وكل نمط الحياة في المشاعات، سيطرة العادات والتقاليد القديمة .

لننظر في هذه النقاط .

أ ــ **واقعة وجود المشاعة الفلاحية نفسها** . هل تعتبر هذه الواقعة خاصــــة مميزة للبلدان غير الاوربية ؟ كلا ، بأي شكل من الاشكال ! ان وجود المشاعات هو ظاهرة ملازمة للمجتمعات الطبقية في كثير من بلدان اوربا حتى العصر الحديث . فلقد عاشت مخلفات العبودية طويلا جدا ، مثلا ، عند الشعوب الجرمانية . ولم يكن من باب الصدفة ان انجلز كتب في مؤلفه «المرحلة الفرانكية» بأن المشاعـــة الزراعية ــ ماركا بقيت اساس حياة الامة الجرمانية حتى نهاية القرون الوسطى [٢٣ ، ٤٩٥] . ولفترة طويلة ايضا ، تقريبا حتى العصور الحديثة ، استمـــرت المشاعات الزراعية عند عدد من شعوب البلقان . وأخيرا ، المثـــال التقليدي ــ روسيا . فمن المعروف جيدا ان مشاعات الفلاحين استمرت هنا في كل مكـان تقريبا حتى القرن العشرين . وبعد الاصلاحات الزراعية التي اجراها ستوليبين ، وفي ظروف تطور الرأسمالية في الزراعة ، تعرضت هذه المشاعات الى الانحلال بقوة ، ولكنها مع ذلك استمرت حتى ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى !

لقد كانت المشاعات الزراعية الاوربية والآسيوية القروسطية على حد سواء ، وبشكل عام مشاعات الجوار ، مشاعات أرضية ، لا مشاعات قبلية . كانت تجمع الناس لا على اساس رابطة الدم وانما حسب موقـــــع الارض ، اي على اساس

التعايش المشترك في هذه القرية او تلك وعلى اساس الحيازة المشتركة للارض. وحتى في الهند ، حيث بقيت تحتفظ بأهمية معينة روابط الدم بسبب النظام المراتبي فقد كانت المشاعات ، رغم ذلك ، مشاعات جوار في الاساس .

وفي مشاعات الجوار الفلاحية الآسيوية والاوربية على حد سواء كانت كل عائلة تستثمر ارضها على انفراد ، وبالتالي ، ففي اوربا وآسيا معا كانت المشاعات الفلاحية قائمة ، لا على العمل الجماعي ، وانما على الاستثمارات العائلية الفردية الصغيرة .

يوما عن يوم يتأكد بصورة متزايدة لدى الباحثين السوفييت بأن البنيات المشاعية لم تكن الى أي حد خاصية مميزة للمجتمعات الآسيوية الشرقية فقط . يرى **غ.ف. ايلين** بأن المشاعة هي خاصة تتصف بها مجتمعات الغرب والشرق على حد سواء [١٤١ ، ١٧٢] . ويؤكد **ف.ف. كريلوف** بأن «المشاعة الزراعية استمرت في اوربا حتى الرأسمالية» [١٤١ ، ٩٦] . ويشير **ب.ف. بورشنيف** الى التأثير الكبير للمشاعة الفلاحية على جميع المؤسسات الهامة للمجتمع الاوربي في القرون الوسطى : «كانت المشاعة ، باعتبارها منظمة لنضال الفلاحين ضد الاقطاعيين تلقح كامل بنية ونظم المجتمع الاقطاعي» [١٦١ ، ٢٩٦] .

ب ـ القسم الاعظم من الناتج الاجتماعي الاجمالي ينتج في المشاعات الزراعية. يؤكد **تيوكي** على هذه النقطة باعتبارها واحدة من خصائص أساوب الانتاج الآسيوي . ولكن هل تعتبر هذه الخاصة مميزة لآسيا حصرا ؟ كلا ، بأي حال . في روسيا الاقطاعية حتى القرن التاسع عشر كان الجزء الاعظم من الناتج الاجتماعي الاجمالي ينتج كذلك في مشاعات الفلاحين .

ج ـ **غياب الملكية الخاصة على الارض داخل المشاعات** . ربما تكون هذه الخاصة مميزة مبدئيا لتطور النظام الاقتصادي الآسيوي عن الاوربي ؟ كلا ، ايضا . فهنا كذلك لا نجد اي شيء «شرقي» حصرا . في المشاعات الزراعية الروسية ايضا لم يكن مسموحا بالملكية الخاصة على الارض . ان اصلاح ستوليبين الزراعي ، الذي بدأ عام ١٩٠٦ (بموجب المرسوم القيصري الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٠٦ ، والمرسوم الصادر بتاريخ ١٤ حزيران ١٩١٠) ، هو الذي وفر للعناصر الكولاكية، الرأسمالية ، الناشئة داخل المشاعات ، امكانية الاستيلاء على اراضي «المير» وتملكها على اساس الملكية الخاصة . طبقا لقوانين ستوليبين الزراعية اصبح بامكان عضو المشاعة ، الراغب في الخروج منها ، ان يطلب من «المير» ان يفرز نصيبه من الارض عن ارض المشاعة العامة . ومن حيث الجوهر ، حتى بعد الاصلاح بقيت الملكية الخاصة على الارض غائبة حتى داخل المشاعة . كان تملك الارض على اساس الملكية الخاصة بمقدور فقط أولئك الفلاحين الذين غادروا المشاعة وخرجوا منها . وهكذا ، اذا كان الفلاحون في الصين ، كما يؤكد **تيوكي**، على امتداد آلاف السنين يحوزون على الارض دون ملكية خاصة ، وانما في شكل حيازة مشاعية ، فان روسيا لم تتميز مبدئيا في هذه الناحية . ففي بلادنا كانت حيازة الفلاحين للارض ما زالت مشاعية حتى القرن العشرين . ونتيجة هذه

الواقعة بالذات ، في عام ١٩١٧ ، في مرحلة الثورة البرجوازية ـ الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، لم يطرح الفلاحون الروس مطلب اعطائهم الارض على اساس الملكية الخاصة . ان وجود المشاعات الزراعية لقرون كثيرة أدى الى غياب الرغبة القوية في وعي الفلاح الروسي بالملكية الخاصة على الارض ، هذه الرغبة التي كانت قوية ، مثلا ، عند الفلاحين الفرنسيين خلال مرحلة الثورة البرجوازية في القرن الثامن عشر وعصر نابليون ، والتي أسماها ماركس «صبوة الشباب» [٤ ، ٢١٠] .

لقد طرحت مطاليب الفلاحين الروس في المسألة الزراعية في عام ١٩١٧ فيما يسمى بـ «التوصية الفلاحية حول الارض» . وكانت هذه الوثيقة قد وضعت قبل انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى اعتمادا على ٢٤٢ توصية فلاحية محلية اصدرها ممثلو القرى في جميع مناطق روسيا . وهكذا فقد كانت «التوصية الفلاحية حول الارض» تعبر عن آمال اوسع الجماهير الشعبية . لقد تضمنت التوصية ليس فقط مطلب الغاء الملكية الاقطاعية على الارض واعطائها للشعب بدون مقابل ، بل والغاء كل ملكية خاصة على الارض ، بما فيها الملكية الفلاحية . فقد ورد فيه ما يلي : «ان الحل الأعدل للمسألة الزراعية يكون على الشكل التالي : ١ ـ **الغاء حق الملكية الخاصة على الارض والى الابد** ؛ ومنع بيع وشراء الارض او تأجيرها او رهنها ، او انتزاعها بأية طريقة اخرى . الارض كلها : الحكومية ، والمخصصة ، .... ، وأراضي الاديرة والكنائس ، ... والاراضي الخاصة ، **والاجتماعية والفلاحية** ، وغيرها يستولى عليها بدون تعويض ، وتتحول الى ملكية لمجموع الشعب وتوضع من اجل الاستعمال في أيدي جميع العاملين عليها» [١٦٦ ، ١١ ـ ١٢] .

من الواضح تماما ان السبب الاهم الذي دفع فلاحي روسيا لطرح مثل هذه المطالب هو واقعة كونهم لم يعرفوا على امتداد مئات وآلاف السنين اي شكل لحيازة الارض باستثناء الشكل المشاعي .

في مشاعات الجوار الآسيوية بقيت للاستعمال المشترك بدون توزيع الغابات والمراعي والمروج وأراضي البوار . وكانت الاراضي المزروعة توزع بين العائلات الداخلة في المشاعة . وكانت تجري اعادة توزيع الارض بصورة منتظمة الى هذا الحد او ذاك . لقد وجدت نظم مختلفة لتوزيع واعادة توزيع قطع الارض . من حيث المبدأ كان الوضع مشابها لذلك في المشاعات الروسية . ففيها ايضا على امتداد قرون طويلة كانت الارض المزروعة توزع ويعاد توزيعها بانتظام بين العائلات تبعا لعدد القادرين على العمل والمعالين في كل عائلة ، مع الاخذ بالاعتبار لعوامل اخرى ايضا .

يطرح **ج. شينو** مهمة البحث بالتفصيل في كيفية توزيع واعادة توزيع قطع الارض داخل المشاعة الآسيوية بين اعضائها ، ودرجة تكرار اعادة التوزيع ، ومن الذي كان يقوم بالتوزيع . بدون شك ، ستكون مثل هذه الابحاث ذات قيمة كبيرة سواء بالنسبة للعلم او بالنسبة للممارسة ـ للنضال الطبقي والبناء الاقتصادي في دول آسيا وأفريقيا . ان المعطيات المتوفرة لدى العلم حتى الان تشهد على انه

مع وجود اختلافات ملموسة ضخمة وشديدة التنوع في النظام الزراعي للمشاعات في الشرق والغرب ، مثلا في الهند وروسيا خلال القرون الوسطى ، كانت هذه المشاعات متشابهة من حيث المبدأ . كان النظام الزراعي للمشاعات الفلاحية في آسيا وأوربا يتحدد بشكل اساسي بقيام استثمارات عائلية فردية صغيرة على الارض الموجودة في الحيازة المشاعية .

في اوربا القروسطية لم تكن الحيازة المشاعية للارض تقتصر على الفلاحين الروس فقط . فقد وجدت في فرنسا حتى ثورة القرن الثامن عشر ، وان كان دورها أقل بكثير منه في روسيا ما قبل الثورة : فحتى ١٧٩٢ ـ ١٧٩٣ كانت الحيازة المشاعية ما زالت تشتمل على الغابات والمروج والاراضي البوار . اضافة لذلك ، كانت الاراضي المشاعية للفلاحين الفرنسيين تعتبر احتياطيا للاراضي المزروعة . كان للحيازة الجماعية لهذه الاراضي اهمية كبيرة بالنسبة للفلاحين . فقوة الجماعة بالذات هي التي ضمنت امكانية حماية الحقوق على هذه الاراضي من تجاوزات السنيور [٥٨ ، ٢٣٩ ـ ٢٤٩] . وهكذا ، فاننا لا نستطيع الموافقة على رأي **تيوكي** بأن اوربا تميزت عن الشرق بمشاعات الجوار لمالكي الارض الخواص [٢٩٧ ، ٨١ ـ ٨٢] .

ومن جهة اخرى ، يتوجب الاشارة الى ان المشاعة الفلاحية في الشرق لم تكن تتميز بالغياب الكامل الملكية الخاصة على الارض ، وهو ما يتحدث عنه انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي . فقد لوحظ وجود الملكية الخاصة على الارض داخل المشاعة في الصين والهند [١٥١ ، ٨٨ ، ٩٢ ـ ٩٣ ، ٩٨ ؛ ١٥٢ ، ١ ـ ٩]. ولقد بيّن ذلك اعتمادا على معطيات عن الهند في القرون الوسطى كل من **ل.ب. ألايف ، ك.ز. اشرفيان ، أ.ي. تشيشيروف** [٤٧ ، ٨٠ ـ ٨٥ ، ٣٢٩ ؛ ٥٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ـ ٢٤٥ ؛ ١٩٣ ، ١٢ ـ ١٦] .

د ـ **الارتباط بين الزراعة والحرفة داخل المشاعة** . وهذه الخاصة ايضا لا تعتبر بأي حال ميزة للنظام الاقتصادي للمجتمع «الآسيوي» . اننا نشاهد مثل ذلك على نطاق واسع في القرون الوسطى في اوربا الغربية وفي روسيا . ليس فقط في المشاعات الهندية والصين ، وانما ايضا في المشاعات الجرمانية والسلافية والرومانية وغيرها كانت النسوة والفتيات تمارسن اعمال الغزل والحياكة في المنزل . ان وجود اختصاصيين ـ حرفيين في المشاعة ـ حدادين ، صانعي الفخار ، نجارين ، يعيشون على حساب الفلاحين ويمدونهم بدورهم بمنتجات عملهم ، ـ لم تكن ابدا خاصة محصورة بآسيا .

في اوربا الغربية استمر الطابع الطبيعي للاستثمارات الفلاحية الصغيرة ، وما ينجم عنه من ربط مباشر بين الزراعة والحرفة ، حتى أواخر القرون الوسطى . ولم يحل الانتاج البضاعي الصغير محل الاقتصاد الفلاحي الطبيعي بصورة كاملة الا في الرأسمالية .

في روسيا استمر الارتباط بين الحرفة والزراعة في المشاعات الفلاحية حتى نهاية القرن التاسع عشر ـ بداية القرن العشرين . وحتى في السنوات الاولى بعد

ثورة اكتوبر كانت تلاحظ بقايا النمط البطريركي الطبيعي ، في عام ١٩١٨ ، يشير **لينين** في مقالته «حول الصبيانية «واليسارية» ونزعة البرجوازية الصغيرة» الى انه كان في روسيا في ذلك الوقت خمسة أنماط اجتماعية ـ اقتصادية ، من بينها «الاقتصاد الفلاحي البطريركي ، اي الطبيعي الى درجة كبيرة» [٣٩ ، ٢٩٦] . ولو اخذنا روسيا القروسطية ، فاننا نجد ان احدى الملامح المميزة لاقتصادها كانت بالتحديد الارتباط الوثيق بين الزراعة والحرفة في صورة الصناعة الفلاحية المنزلية ، وكذلك في صورة تأمين معيشة الاختصاصيين ـ الحرفيين على حساب القرية .

وهكذا ، من حيث المبدأ ، كان الجمع بين الحرفة والزراعة متشابها ، واحدا في المشاعات الزراعية القروسطية في الغرب والشرق . وفي هذا الخصوص كان للقرية الهندية خاصيتها ايضا وهي ان الجمع بين الحرفة والزراعة كان يتداخل هنا مع النظام المراتبي .

لقد كان للنظام المراتبي اهميته في ميدان الجمع بين الحرفة والزراعة ، لان كل عضو في المشاعة ، وحسب المهنة التي يمارسها ، يعتبر عضوا في المرتبة المناسبة . فمثلا ، الفلاحون ـ الزراعون كانوا يمثلون مرتبة واحدة ، والرعاة يمثلون مرتبة اخرى ، والحدادون ـ ثالثة ، وصانعو الفخار ـ رابعة ، والجواهريون ـ خامسة ، وهكذا . وكان على الناس الاعضاء في مرتبة معينة ان يمارسوا بصورة حتمية تلك المهنة التي تختص بها مرتبتهم . وهذا ، بالطبع ، مما يميز المشاعات البطريركية الهندية عن الاوربية . في الاخيرة كان هناك ايضا بصورة جزئية تثبيتا تقليديا ـ وراثيا لحرف ومهن معينة على عائلات معينة ، ولكن لم يكن هناك نظام مراتبي . وهكذا فان التثبيت المراتبي لتقسيم العمل يعتبر خاصة مميزة للمشاعات الهندية . الا ان الخصائص الجذرية المبدئية لعلاقات الانتاج داخل المشاعة لا تتغير بفعل النظام المراتبي . وبالفعل ، اذا كان الحرفيون والزراعون الذين يعيشون في قرية واحدة اعضاء في مراتب مختلفة فان هذا لم يكن ليغير الوضع الجذري وهو انهم كانوا يحوزون بصفة مشتركة وسائل الانتاج ـ الارض المشاعية (١) .

---

١ ـ ان مسألة حيازة الحرفيين للارض المشاعية يتعقد بفعل وضعهم غير المتكافىء في المشاعة الهندية . فبعض الحرفيين يعتبرون في عداد «اصحاب الحصانة» . يعتبرهم **ي.م. رايسنر** مثل أنصاف عبيد او أنصاف اقنان المشاعة : «هناك الوضع الحقوقي غير المتكافىء والمزري جدا لاعضاء المراتب «المحصنة» ...» وهناك حرفيون آخرون يتبعون الى مراتب «خالصة» . ولكن حتى المراتب «الخالصة» كانت موضع استغلال من جانب قمة المشاعة ، وكان وضعهم محتقرا [١٦٣ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٧٠ ـ ٧٣ ؛ ٤٧ ، ٣٧] . ورغم انحطاط الوضع الاجتماعي الغير متكافىء حقوقيا الى هذا الحد او ذاك للحرفيين فان الكثيرين منهم كانوا يحصلون من الفلاحين ليس فقط على وسائل المعيشة بل وعلى قطعة من ارض المشاعة ايضا ، وكان بامكانهم بيعها ورهنها مثل اراضي اعضاء المشاعة ـ الزراع. وبشكل عام لم يكن الحرفيون يدفعون الضرائب على اراضيهم او كانوا يدفعون عنها أقل مما يدفعه الزراعون [٤٧ ، ٣٦ ـ ٣٧ ؛ ٤٨ ، ٥٣ ـ ٥٤ ؛ ١٦٣ ، ٦٢ ، ٦٩ ـ ٧١ ؛ ١٩٣ ، ٢٥ ، ٤١] .

كان الحرفيون مالكين لادواتهم ويمارسون الانتاج الفردي الصغير . وكذلك كان الزراعون مالكين لادوات عملهم ، وللحيوانات ، ويمارسون الانتاج الفردي الصغير . ان هذه العلاقات الانتاجية لم تتغير ايضا بفعل كون الحرفيين والزراعين ينتمون الى مراتب مختلفة . وأخيرا ، كان يدور بين الحرفيين والزراعين تبادل عيني بالمنتجات . وهذه العلاقات ايضا لم تتغير من حيث المبدأ بسبب كون المشاركين في التبادل المباشر للمنتجات ينتمون الى مراتب مختلفة . وهكذا فان علاقات الانتاج داخل المشاعة الزراعية القروسطية سواء في آسيا او في اوربا كانت تتصف بالجمع بين الحرفة والزراعة على اساس الحيازة المشتركة للارض وفي ظل اقتصاد فردي صغير ومنشآت حرفية وتبادل مباشر للمنتجات بينها . ان النظام المراتبي يبدو وكأنه اندمج في هذه العلاقات بين الحرفة والزراعة ، وتداخل معها ، ولكن طبيعته الاقتصادية لم تتغير .

هـ ــ **الاكتفاء الذاتي للمشاعات** : ولا تعتبر هذه الخاصة ايضا مما تميز به حصرا النظام الاقتصادي الآسيوي . فالشيء نفسه حرفيا كان موجودا في اوربا . ففي عصر النظام الاقطاعي نجد مثالا ساطعا على الاقتصاد الطبيعي المغلق الضعيف التطور جدا في العلاقات التجارية في سبارطة التي كانت تمثل مشاعة راكدة لملاك العبيد ــ السبارطيين الذين كانوا يحوزون بصوزة مشتركة الارض والعبيد ــ الهيلوت . ولو اخذنا العصور الوسطى لوجدنا ايضا ان الاكتفاء الذاتي لوحدات أرضية ــ اقتصادية ، وقبل كل شيء للمشاعات الفلاحية ، ابرز الخصائص المميزة للاقطاعية في اوربا ، كما في انحاء العالم الاخرى .

و ــ **الطابع الركودي للنظام الاقتصادي ونمط الحياة بأكمله في المشاعات . سيطرة العادات والتقاليد القديمة** . تظهر هذه الخاصية في بلدان الشرق بشكل اقوى مما تظهر عليه في اوربا . يبدو ان **تيوكي** كان محقا اذ يقول : «من الواضح ان كل ما قاله ماركس حول دور التقاليد يخص بالدرجة الاولى آسيا اكثر مما يخص الاقطاعية الاوربية ، ذلك لاننا نجد في آسيا شروطا اكثر بدائية. ان العادات والأعراف تلعب هنا دورا في الحياة الاجتماعية اكبر من دورها في اوربا » [٢٩٥ ، ١٥] .

ولكن ليس من الصحيح ان نتصور المشاعات الآسيوية كأجهزة اجتماعية غير متغيرة اطلاقا ، تمر عليها القرون وآلاف السنين دون ان يحصل فيها أي تغيير . ان التغيرات في البنية الداخلية للمشاعات الآسيوية كانت تتراكم ببطء ، ولكن بدون توقف . في العصور القديمة جدا كانت هذه المشاعات قبلية ، ثم اصبحت مشاعات جوار . في الهند ، في القرون الوسطى ، تعمق التفاوت في الملكية والتفاوت المراتبي في المشاعات وظهرت قمة المشاعة التي تحولت الى طبقة اقطاعيين .

اننا نرى بأن الفرق بين مشاعات آسيا وأوربا من ناحية الركود وسيطرة العادات والتقاليد كان في الاساس فرقا كميا ، ولم تكن هناك فروق مبدئية

نوعية . لقد اتصفت المشاعات الغربية ، وبالاخص الروسية ايضا بالركود ، وان كان ، ربما ، بدرجة أقل من المشاعات الهندية .

كانت البنيات المشاعية منتشرة انتشارا واسعا في جميع اساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية . ان أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يرون في استمرار وجود المشاعات حتى عصر الرأسمالية واحدة من مخلفات النظام البدائي المديد الحياة . برأينا ان هذا الرأي غير دقيق . فمن الصعب ارجاع تطور المشاعات الاوربية والآسيوية على امتداد عصور طويلة وعلى امتداد آلاف السنوات فقط الى التقاليد المتماسكة للمرحلة البدائية . بالطبع ، لقد لعبت التقاليد دورا محددا ، الا ان المهم في الامر ، كما يبدو ، هو ان البنيات المشاعية كانت تتوافق مع حاجات الناس . وعند دراستها عن كثب يتبين انها كانت تحقق المصالح السياسية والاقتصادية للناس ، وأنه كان لهذه الطبقة او تلك ، لهذه الفئة او تلك مصلحة في استمرارها وتوطدها .

لنأخذ هذه الخلية مثلا ، التي كانت عنصرا في كثير من البنيات المشاعية . لنأخذ مثالا كان شائعا في الكثير من البنيات المشاعية ، وهو (المشاعة المنزلية) ، التي كانت منتشرة في إيلام القديمة . لقد بيَّن **يو.ب. يوسيفوف** بأنه في ايلام الالف الثالثة ـ الالف الثانية قبل الميلاد حصل تطور تناقضي مثير جدا : انحلت المشاعات المنزلية القديمة القائمة على صلة الدم وجرى تقاسم الممتلكات وظهرت استثمارات عائلية فردية ، ولكن من جهة اخرى ، حصل ايضا ما هو عكس ذلك تماما ـ عقدت بعض العائلات اتحادا «أخويا» وانشأت من جديد مشاعة منزلية [٢٠١ ، ١٢٤ ـ ١٢٥] . كما هو واضح ، لا يمكن ارجاع هذه العملية الى تقاليد النظام القبلي ـ العشيري فقط . ان يوسيفوف على حق تام في استنتاجه بأن المشاعة المنزلية بقيت الشكل الاكثر فائدة من الناحية الاقتصادية لادارة الاقتصاد.

لقد تحولت المشاعات الارضية القديمة الى مؤسسات تستخدمها الارستقراطيا من اجل دعم سيطرتها الاقتصادية والسياسية على السكان . ومن هنا نفهم ظهور الميل لاندماج هذه البنيات مع الدولة بين وقت وآخر . لقد ساعدت المشاعات الزراعية القروسطية الفلاحين في الدفاع عن مصالحهم ، ولكنها ، من جهة اخرى، استخدمت من قبل الاقطاعيين كمؤسسات تقوم بتوزيع الالتزامات بين الفلاحين ، وتؤمن المسؤولية التضامنية لهؤلاء الفلاحين عن تقديم هذه الالتزامات . اننا نؤيد **ي.م. دياكونوف** في استنتاجه التالي : «نلاحظ ، ان درجة تطور ، نمو ، سقوط او اختفاء هذه التشكيلات المشاعية او تلك لا تتوقف على درجة ابتعاد المجتمع المعني عن العصر البدائي (اذ ان وجود المشاعات لا يعتبر مجرد احدى مخلفات العصور البدائية ، وانما كان مرتبطا بالحاجات الملموسة لاقتصاد ذلك الزمن) » [٩٥ ، ٢٥] .

ان المشاعة هي ظاهرة متنوعة الى اقصى الحدود ، انها تشمل سلسلة كاملة من النماذج المتداخلة بعضها مع بعض (المشاعة القبلية ـ العشيرية ، مشاعة الجوار ، المشاعة المنزلية ، المشاعات الارضية في العصور القديمة والهرمية ،

ومشاعات الفلاحين القروسطية) ، وكثير من الانواع الملموسة الاخرى . هل يمكن جمع جميع هذه الانواع في فئة واحدة ؟ نعم ، كما نعتقد . ان السمة المشتركة بين جميع هذه البنيات هي انها إما كانت تقوم على رابطة الدم ، او على التعايش المشترك على ارض واحدة ، او على الحيازة المشتركة لارض واحدة ، او ، اخيرا، على مختلف درجات المزج بين هذه الاشكال الثلاثة . فسواء كانت المشاعة قائمة على روابط الدم ، او الارض ، او الحيازة الزراعية ، فهي تمثل اتحادا لأناس منظمين ، ضمن نظام ادارة وخضوع محدد ، وتحت اجهزة قيادة مهابة وفعالة . ان اصل قوة واستمرارية المشاعات يكمن بالتحديد في نشوئها وكأنها ثمرة طبيعية للقرابة ، او التعايش المشترك ، او الحيازة المشتركة للارض . ويجب القول انه في العصور القديمة والقرون الوسطى ، في ظل مستوى منخفض جدا لوعي الناس السياسي ، وفي ظل غياب وسائل الاتصال والاعلام المتاحة للشعب ، ما كان بامكان اي شكل آخر لاتحاد وتنظيم الناس ان ينتشر في كل مكان بين اوسع جماهير السكان ، كما انتشرت المشاعة ، التي قامت ونشأت على ابسط الاسس الاولية .

ان أي جماعة من الناس كانت تشعر دائما بالحاجة الى الاتحاد والتنظيم من اجل النشاط الاقتصادي والسياسي وغيره من انواع النشاط المشترك . في العصور القديمة (حتى الرأسمالية) كانت المشاعات تلبي هذه الحاجة الى درجة هامة [٢] .

اننا اذ نؤكد على هذه الوظيفة الاجتماعية للمشاعات (تلبية الحاجة الى التنظيم) يجب ان لا نتجاهل بأي حال بأن مضمونها الاقتصادي والسياسي والطبقي كان مختلفا في مختلف الشروط . ولكي نقتنع بذلك يكفي ان نقارن ، مثلا ، بين المشاعة السبارطية القديمة (سبارطة حتى القرن الرابع قبل الميلاد) وبين المشاعة الروسية في القرن التاسع عشر . فالاولى كانت اتحادا للمحتلين ــ ملاك العبيد، الذين يستغلون السكان الاصليين ، اما الثانية فكانت اتحاداً للفلاحين المستغلين التابعين للاقطاعيين . برأينا ، ان أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ينظرون نظرة أحادية الجانب الى مسألة المشاعات . فالمشاعات ، بالنسبة لهم ، هي بنيات راكدة للنظام البدائي حافظت على نفسها في صورة ثابتة . وفوق هذه المشاعات نشأت الدولة الاستبدادية وأصبحت تستغلها . وبالنتيجة ، نشأ أسلوب الانتاج

---

٢ ــ في المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية لم تكن المشاعة ، بالطبع ، الشكل الوحيد للاتحاد والتنظيم . كانت الدولة هي منظمة الطبقة السائدة من اجل تحقيق الديكتاتورية السياسية . في القرون الوسطى حققت مؤسسة الكنيسة انتشارا واسعا . ثم ، يمكن الاشارة الى مندمجات الحرفيين والتجار في المدن . ولكن حتى العصور الحديثة بقيت المشاعة تشغل مكانة هامة بين مختلف أشكال التنظيم .

الآسيوي . باعتقادنا ، أن طرح المسألة على هذه الصورة يغض النظر عن كثير من جوانب التطور التاريخي للبنيات المشاعية التي كان شكلها ومضمونها الطبقي يتعرضان لتغيرات جوهرية من عصر الى عصر .

المشاعة ـ ظاهرة عالمية . فلم يستطع احد بعد ان يثبت وجود مشاعات «آسيوية» محضة متميزة مبدئيا عن المشاعات الاوربية . وتتطابق الخطوط الاساسية لتطور البنيات المشاعية في الغرب والشرق (٣) .

تتميز العصور القديمة ببنيات معقدة هرمية الطابع ـ اتحادات تسيطر على اتحادات اخرى . «مشاعة تسيطر على مشاعة» [١٤١ ، ٣٠] . ان وجود مثل هذه البنيات في مجتمعات الشرق لا ينفيه احد . هل كانت معروفة في العصور القديمة في الغرب ؟ اننا نؤيد اولئك الباحثين الذين يجيبون على هذا السؤال بالايجاب [٩٥ ، ٣ ـ ٤ ؛ ٣٠ ، ١٧٢] . وأبرز الامثلة النموذجية على ذلك ـ سبارطة (كانت مشاعة السبارطيين تسيطر على الهيلوت والباريسك) . فالحواضر Polic الغربية القديمة ـ هي اتحادات مشاعية ايضا من حيث طابعها . ان سيطرة احدى الحواضر على الاخرى ، وتحول بنية الحاضرة الى بنية دولة هي ظاهرة مشابهة من حيث المبدأ لتطور النوم (*) المصرية القديمة ، وبشكل عام ، للتشكلات المشاعية الحكومية الشرقية القديمة .

اما بالنسبة للمشاعات الفلاحية القروسطية فان التشابه المبدئي بينها في اوربا وآسيا ، برأينا ، ليس موضع شك . لقد تحدثنا عن ذلك سابقا . ولم يكن من قبيل الصدفة ان ماركس وانجلز يوازيان بين المشاعات الزراعية في الغرب والشرق. فمثلا، في مؤلف ماركس المعروف «الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي»

---

٣ ـ لقد اثبت الكثير من الباحثين تطابق الخطوط الاساسية لتطور المشاعات في الغرب والشرق . فقد اثبت **ل.س. فاسيليف** بأن الخط الاساسي لتطور المشاعة الفلاحية الاوربية القروسطية في مراحلها المبكرة يلاحظ ايضا عند المشاعة الصينية القديمة [٦٥ ، ١٩٦] . ويذكر **ل.س. بيريلوموف** ظواهر متشابهة في تطور المشاعة الهندية القديمة والماركا الالمانية [١٥١ ، ٨٨] . ويلاحظ **ل.ب. آلايف** في المشاعات الزراعية لجنوب الهند سياقات تطور مشابهة لنشوء الملكية الحرة داخل المشاعة الاوربية الغربية [٤٧ ، ٨٥] . ويرى **بيتروشيفسكي** ان موضوعة انجلز حول المشاعة الارضية ذات التبعية الاقطاعية التي صاغها بخصوص الماركا الاوربية الغربية «يمكن بشكل كامل تعميمها على ايران والبلدان المجاورة في القرون الوسطى» . لاحقا يوازي **بيتروشيفسكي** بين الوظيفة الاجتماعية الرئيسية للمشاعة الفلاحية الاوربية التي اصبحت في القرون الوسطى «وسيلة لمقاومة» السلطة الاقطاعية وبين مثل هذه الوظيفة للمشاعة الزراعية في ايران في القرون الوسطى [١٥٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠١] .

(*) من الكلمة اليونانية nomds ـ منطقة ، دائرة . وهي الناحية الادارية في مصر القديمة . كان لكل نوم مركزه السياسي والديني ، وعسكره ، وشعاره الرمزي ، وآلهته . وكان جهازه الاداري يتبع الملك . (المترجم)

يتناول ماركس بصورة متوازية المشاعات الآسيوية والسلافية والرومانية (نسبة الى رومانيا ـ المترجم) [١٤ ، ٦ ــ ٧] . وفي ملخصه لكتاب كوفاليفسكي يوازي ماركس مرة اخرى بين مشاعات الهند ، من جهة ، وبين مشاعات البوسنة وغيرتسيفوفينا ، من جهة اخرى ، بين مشاعات الهند والمانيا القروسطية ، وانكلترا وفرنسا القروسطية ، والهند وسويسرا في القرن التاسع عشر [٥ ، ١٠ ــ ١١] . ويؤكد انجلز بدقة تامة وبشكل متكرر التشابه المبدئي بين مشاعات الهند وروسيا [١٧ ، ١٨٦ ؛ ١٨ ، ٦٤٥] .

وهكذا ، من حيث الخصائص المبدئية والاشكال الرئيسية للتطور تعتبر مشاعات الغرب والشرق متشابهة نموذجيا . ولكن هذا لا يعني ، بالطبع ، انه لم يكن بين هذه المشاعات فروق . وحتى لو تركنا جانبا التنوع الكبير في الاشكال الملموسة في مختلف البلدان ، يبقى هناك بعض الفروق الاساسية بين مشاعات الغرب والشرق . اننا نعتقد ، بأن الخاصة المميزة الهامة للمشاعة الهندية القروسطية هي وجود التقسيم الداخلي الاجتماعي ـ المراتبي . فممثلو المراتب الدنيا كانوا في وضع انصاف العبيد وأنصاف الاقنان لدى المشاعات ، بينما كانت الفئات العليا تتأقطع ، متحولة الى فئة محددة من طبقة الاقطاعيين .

هل تشير هذه الخاصة الى وجود خط مبدئي آخر ما للتطور وأسلوب انتاج آخر ؟ برأينا ، كلا . ذلك لانها لم تغير اساس علاقات الانتاج . والاغلب هو العكس ـ فقد ساعد النظام المراتبي على تغلغل علاقات الاستغلال الاقطاعي داخل المشاعة . ويمكن القول بأنه ، بواسطة النظام المراتبي ، اصبح المجتمع الهندي ربما اكثر اقطاعية بالمقارنة بالمجتمعات الاوربية الغربية القروسطية . اضافة لذلك، لا بد ان نلاحظ ايضا بعض التشابه بين التقسيم المراتبي داخل المشاعة الهندية والتقسيم الفئوي داخل المشاعات الاوربية . ويثبت **ي.م. رايسنر** وجود مثل هذا التشابه بين المشاعات الروسية والهندية [١٦٣ ، ٩٨] . وهناك فروق بين الشرق والغرب ايضا ترجع الى ان البنيات المشاعية في اوربا الغربية قد اندثرت بفعل نمو الانتاج البضاعي ، وبالتالي ، بفعل الرأسمالية بشكل أسرع وأبكر مما حصل في الشرق . وحتى في العصور القديمة كانت المشاعات قد تفككت واختفت كليا تقريبا مع تطور بعض المجتمعات العبودية في اوربا . وفي القرون الوسطى يجري تفسخ المشاعات في انكلترا وفرنسا والمانيا في وقت ابكر بكثير مما هو عليه في مجتمعات الشرق . في اوربا اندثرت المشاعات بفعل تطور الانتاج البضاعي والرأسمالية ، بشكل اساسي ، «الوطنية» ، اي الاوربية الاصل . اما في معظم بلدان آسيا فان المشاعات اندثرت فقط بعد دخول رأس المال الاجنبي (المستعمرين ـ الاوربيين) . فقط منذ ذلك الوقت بدأ هناك ، بهذه القوة او تلك ، تطور الرأسمالية الوطنية التي «ساهمت» بدورها ايضا في ازالة الحياة المشاعية . ومع ذلك ، يجب ان لا ننسى بأن المشاعات استمرت في بعض بلدان اوربا ، كما في الهند ، حتى القرن التاسع عشر ـ القرن العشرين ومثال ذلك ـ روسيا .

والآن يجب علينا ان نجيب على السؤال المركزي الذي يدور حوله الحديث في

هذا الفصل : هل يمكن اعتبار المشاعة سمة لأسلوب انتاج آسيوي خاص ، متميز مبدئيا عن العبودية والاقطاعية ؟ برأينا لا يمكن ان يكون الجواب الا بالنفي . ولو تمسكنا كليا بوجهة النظر القائلة بأن المشاعة هي السمة الرئيسية لاسلوب انتاج خاص معين لتوجب عند ذلك الاعتراف بأن أسلوب الانتاج هذا لم يقتصر على الهند فقط ، وانما ساد ايضا في روسيا حتى القرن التاسع عشر . وان وصف «النظام المشاعي ـ الاستبدادي» يناسب تماما روسيا ما قبل الرأسمالية . لنقرأ ما كتبه انجلز بهذا الخصوص : «ان المشاعات القديمة شكلت في الامكنة التي استمرت فيها خلال آلاف السنين الاساس لاكثر أشكال الدولة فظاظة ، للاستبداد الشرقي ، من الهند حتى روسيا . فقط هناك حيث تفسخت كانت الشعوب تتحرك بقواها الخاصة الى الامام على طريق التطور ، وكان اول تقدم اقتصادي قد تحقق بزيادة الانتاج وتوسعه اللاحق بواسطة العمل العبودي» [١٧ ، ١٨٦] .

وفي مكان آخر نقرأ عند انجلز مرة اخرى الفكرة نفسها : «هذه الملكية العامة (يقصد بها الملكية المشاعية . ـ المؤلف) عاشت بسلام في الهند وفي روسيا في ظل الاختلاف الشديد في انواع الاستبداد والاحتلال بالعنف وأصبحت اساسا لهما» [١٨ ، ٦٤٥] .

ومن المفيد ان نذكر هنا كيف يعلق أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي على موضوعات انجلز هذه . يورد **تيوكي** الموضوعة الاولى ويكتب بشأنها : «علينا ان نضيف الى ذلك بأن ذكر روسيا ـ رغم ان الحديث في الواقع يجري فقط عن شكل الادارة ـ كان مدعاة لسوء الفهم . والشيء الآخر الذي يجب ان نؤكد عليه هو ان انجلز **لم ينظر الى المجتمعات الشرقية كمجتمعات عبودية**، لقد أكد انجلز بالضبط على ان هذه المجتمعات تلكأت في تطورها امام هذه المرحلة الاجتماعية » [٢٩٥ ، ٢٠] .

ان التفكير في تعليق تيوكي يبعث سؤالا محيرا ، ولكنه في مكانه تماما : ان **انجلز** يتحدث عن الهند وروسيا ، فلماذا يعطي تيوكي لكلمات انجلز حول الهند معنى ، ولنفس الكلمات ، عندما يخص الحديث روسيا ، معنى آخر ؟ لماذا يعتبر تيوكي بأن انجلز في هذه الفقرة ينظر الى الهند وقد تلكأت في تطورها امام النظام العبودي ، أما روسيا فيذكرها فقط في ناحية اخرى ، فقط بخصوص شكل الادارة ؟ ان نظرة انجلز كانت واحدة تماما للهند ولروسيا : ففي هذا المكان لا يميز انجلز بينهما بكلمة واحدة . وفي امكنة اخرى ايضا يكتب انجلز في وقت واحد عن الهند وروسيا دون التعرض اطلاقا لشكل الادارة وآخذا بالاعتبار فقط تلك الخاصة العامة لتطور الهنود والسلافيين وهي وجود المشاعة الزراعية البطريركية : « ان المشاعات القديمة البدائية ... يمكن ان تستمر على امتداد آلاف السنين ، كما لوحظ ذلك حتى عند الهنود والسلافيين» [١٧ ، ١٥٢] . ان تيوكي يستقرىء عند انجلز فكرة ان المجتمعات الشرقية يبدو وكأنها لم تصل في تطورها الى النظام العبودي وانما تلكأت في مراحل سابقة له . اننا كيفما قرأنا ما كتبه انجلز

[١٧ ، ١٨٦] وكيفما دققنا النظر فيه ، فلن نتوصل الى شيء مما يستقرئه تيوكي.

عم يتحدث انجلز اذن في هذا المكان من «انتي دوهرنغ» ؟ انه يتحدث حول طريقي تشكل وتطور المجتمع الطبقي . الطريق الاول ــ في ظروف استمرار المشاعة ، والثاني ــ في ظروف انحلالها [١٧ ، ١٨٣ ــ ١٨٦] . وكأمثلة على الطريق الاول (انقسام المجتمع الى طبقات في ظروف استمرار المشاعة) يورد انجلز الهند وروسيا . وهنا ايضا لم تكد المسألة المطروحة تخص «شكل الادارة» ، وانما يقصد انجلز انه في روسيا ، رغم انقسام المجتمع الى طبقات ، فقد استمرت مشاعة الفلاحين البطريركية الزراعية على امتداد آلاف السنين (حتى القرن التاسع عشر ــ القرن العشرين) ، هذه المشاعة التي تشبه مبدئيا ، من حيث طابعها الاجتماعي ــ الاقتصادي ، المشاعة الهندية . ان احدا اليوم لا يستطيع ان يؤكد انه لم يكن هناك اقطاعية في روسيا ، وانه كان يسيطر في روسيا أسلوب انتاج آسيوي «مشاعي ــ استبدادي» خاص . لماذا اذن يرون في المشاعة الزراعية في الهند وغيرها من بلدان الشرق السمة الرئيسية لاسلوب انتاج متميز كليا ، ليس بالاقطاعي ولا بالعبودي ؟..

الفصل التاسع

الدولة « الاسيوية » ـ « منظم الانتاج » . فكيف كان دور الدولة في اوروبا ؟

يعتبر **ج. شينو** ، و**ف. تيوكي** وغيرهما من انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي بأن الخاصة الثانية الاهم للنظام الآسيوي ، بعد وجود المشاعة ، هي دور الدولة الشرقية في الاقتصاد . انهم يرون في ذلك ايضا أهم السمات المميزة مبدئيا لاسلوب الانتاج الآسيوي عن العبودية والاقطاعية . كنا قد اشرنا سابقا الى ان **ي. دي. روبيو** كتب حول «الانظمة المشاعية ـ الاستبدادية» ، و **ج. شينو** اقترح تسميتها بـ «أسلوب الانتاج المشاعي الزراعي ـ الاستبدادي» ، ـ مثل هذه التسميات تؤكد على الدور الخاص للدولة الشرقية الاستبدادية في الاقتصاد. لقد خرج شينو بفكرة مفادها ان جوهر أسلوب الانتاج الآسيوي يكمن في «ازدواجية الانتاج المشاعي الزراعي والتدخل الاقتصادي للدولة» [٢١٧ ، ٥١] . ويحدد **م. أ. فيتكين** بصورة مشابهة ايضا طبيعة أسلوب الانتاج الآسيوي [١٤١ ، ١٠٢] . ويحاول **ي. بانو** رسم فاصل دقيق بين تدخل الدولة في الاقتصاد في ظل الاسلوب الآسيوي للانتاج وتدخل الدول العبودية والاقطاعية ، التي تعتبر ، برأيه ، «فكرة التدخل في الاقتصاد غريبة عنها» [٢٠٧ ، ٦٣] .

يؤكد **شينو** بأن الدولة في بلدان الشرق كانت المنظم لكامل عملية الانتاج : «يبدو ، بدون شك ، انه حسب فكرة ماركس ، وبما يتفق مع تحليل اسلوب الانتاج الآسيوي ، الذي عرضه ، تعتبر الدولة الشرقية هي المنظم للانتاج ، وبالتالي للتعاون ، وذلك بالمعنى الذي كان فيه مالك العبيد اليوناني او الروماني ، والسنيور الاقطاعي ، والرأسمالي المعاصر ، كل في زمانه، منظما للانتاج والتعاون.

ولكن كيف كانت الدولة تحقق دور منظم الانتاج هذا ؟ كان ماركس وانجلز يقصدان بشكل اساسي الاعمال الضخمة المتصلة بالري ؛ في هذا كانت تكمن الوظيفة الاقتصادية التي تتولاها كل الدول الآسيوية ...» لقد ازدهرت جميع الانظمة الاستبدادية واحدا بعد الآخر في فارس والهند ثم اندثرت ، وكانت تدرك بصورة جيدة تماما بأنها تمثل ، قبل كل شيء ، مستثمرا جماعيا في ري ضفاف الانهار الذي بدونه ما كان بامكان أي زراعة ان تظهر» . ولكن يجب ان نطرح على انفسنا السؤال التالي : الا يشمل مفهوم « القمم القيادية في الاقتصاد » (haut - Commandement économique) ايضا وظائف اخرى غير المحافظة على السدود وقنوات الري في حالة جيدة، مثل، مراقبة الدورة الزراعية، والحفاظ على الطرق في وضع جيد وتوفير الامن (اذ ان الاكتفاء الذاتي للمشاعات الزراعية لم يكن في يوم من الايام ، بدون شك ، مطلقا) ؛ والدفاع العسكري عن القرى في وجه هجمات البدو او الغزاة المسلحين الاجانب ؛ وتعهد الدولة بمسؤولية بعض فروع الصناعة التي ما كان بامكان المشاعات الفلاحية توفير العمل لها ، كالصناعة المنجمية والتعدينية (أفران الصهر الحكومية) . ان دراسة الجوانب الاخرى (اضافة الى الري) في الدور الاقتصادي للدولة يعتبر على قدر من الاهمية بالاخص لكون مسألة الري في تاريخ المجتمعات الآسيوية لم يكن لها ذلك القدر من الاهمية الثابتة والعامة الذي أولاه اياها ماركس» [٢١٧ ، ٤٢] .

وهكذا يؤكد شينو بأن الدولة الشرقية ، حسب ماركس ، كانت المنظم لعملية الانتاج والتعاون ، مثلما كان يقوم بذلك في اوربا مالك العبيد والاقطاعي والرأسمالي . نود قبل كل شيء ان نشير الى انه ، على حد علمنا ، لم يعبر ماركس عن مثل هذه الفكرة ، او ، على الاقل ، عما يشبهها في اي مكان . وكان بودنا لو ان شينو بيَّن في أي مؤلف من مؤلفات ماركس وجد مثل هذه الموضوعة .

في جوهر الامر لقد وقع شينو في خطيئة المطابقة بين مفهومين مختلفين : المستغِل ومنظم الانتاج . في الواقع ان صورة المستغِل وصورة منظم الانتاج لا يتطابقان دائما . يكتب شينو بأن ملاك العبيد اليونانيين والرومان كانوا منظمين للانتاج والتعاون . ان هذا القول غير صحيح عند هذه الدرجة من التعميم . وعلى سبيل المثال ، ان ملاك العبيد في دولة سبارطة اليونانية لم تكن لهم يد في تنظيم الانتاج . كان تنظيم الانتاج بشكل كامل من عمل العبيد ـ الهيلوت (في الزراعة) ، والبيريك الاحرار ، والمعدومي الحقوق (في الحرفة والتجارة) .

وهكذا ، فقد كان ملاك العبيد في سبارطة مستغِلين ، ولكنهم لم يكونوا منظمين للانتاج . وكذلك فان ملاك العبيد الرومان في مرحلة الدومينات (*) (القرن الثالث ـ القرن الخامس قبل الميلاد) عندما كانت الفدادة Colonat تحقق انتشارا متزايدا ، كانوا يبتعدون بشكل متزايد عن اعمال تنظيم الانتاج ، وكانت الفدادة تمارس الزراعة بصورة مستقلة بشكل اساسي ، وذلك بدون توجيه من قبل ملاك العبيد .

ويعدد شينو السنيور الاقطاعي من بين منظمي الانتاج والتعاون . رغم انه في تاريخ المجتمعات الاقطاعية يمكن ان نذكر بعض المراحل التي كان فيها السنيور يتدخل بنشاط في تنظيم الانتاج في اراضيه . الا انه على العموم تميزت القرون الوسطى بالميل الى انتقال تنظيم الانتاج الى أيدي الفلاحين والمشاعات نفسها . كان الفلاح التابع اقطاعيا يدير استثمارته الصغيرة بنفسه ، وكان يحل معظم المسائل التي تواجهه بخصوص ذلك إما بصورة مستقلة او وفق نصيحة المشاعة او بالاتفاق معها او طبقا لقراراتها . كان المستغِلون ينظمون الانتاج فقط في حدود ارض الاقطاعي نفسه وحتى هنا لا يمكن الحديث عن الادارة من جانب الاقطاعي الا بصورة مشروطة . ان طرق زراعة ارض الاقطاعي ، واستخدام ادوات عمل محددة ودورة زراعية محددة ـ وغيرها من المسائل المتعلقة بالاستثمارات الفلاحية كان حلها يتوقف على مستواها الزراعي التقني . كان الفلاحون يشتغلون في اراضي الاقطاعي بنفس ادوات العمل التي يشتغلون بها في اراضيهم ، ويطبقون عليها نفس الدورة الزراعية التي يطبقونها في اراضيهم . ان تنظيم الانتاج من قبل الاقطاعي او الوكلاء الذين يعينهم لهذا الغرض (وكان هؤلاء الاداريون بمعظمهم يؤخذون من اوساط الفلاحين) يستهدف بشكل اساسي اجبار المنتجين على تأدية عمل السخرة او الجزية . أما بالنسبة للحرفة والتجارة فان دور الاقطاعيين في تنظيم هذين الفرعين كان يتلخص بشكل اساسي إما في نهب المدينة او بفرض ضرائب والتزامات على الحرفة والتجارة .

أما قول شينو بأن الرأسماليين يقومون بتنظيم الانتاج والتعاون فهو صحيح جزئيا فقط . في «رأس المال» اشار ماركس الى انه مع ظهور وتطور الشركات المساهمة تنتقل وظيفة ادارة الانتاج الى أيدي مختلف اصناف الاداريين وينفصلون عن المستغِلين ، مالكي رأس المال [١١ ، ٤٧٩] . ويتحول الراسماليون الى أناس ... يحصلون على تعويض عن ملكيتهم على راس المال بدون مشاركة في عملية الانتاج . كما هو معلوم ، في الوقت الحاضر ، في عصر الامبريالية ، تحقق الشركات المساهمة اوسع انتشار لها . ان صورة الرأسمالي الفرد ، الذي يعتبر

(*) باللغة اللاتينية dominatus من dominus ـ السيد . تعبير اصطلاحي يرمز به الى مرحلة الامبراطورية المتأخرة في روما القديمة حيث سادت الملكية المطلقة ، تمييزا لها عن principatus وهو النظام السياسي الذي كانت توجد فيه بعض المؤسسات الجمهورية . (المترجم)

شخصيا وبصورة مباشرة منظم الانتاج العائد له ، اصبحت الان في سجلات المحفوظات (في البلدان البرجوازية المتطورة ، طبعا) . ان الرأسماليين ، باحتفاظهم لانفسهم بملكية وسائل العمل ، بالاحتفاظ بحق حل أهم المسائل المتعلقة بالانتاج ، الذين ما زالوا كما كانوا في السابق يتملكون الربح ، مستغلين العمال ، قاموا بتحويل عمل «التنظيم المباشر للانتاج والتعاون» بمعظمه الى مختلف اصناف الاداريين (الاقتصاديين ، المهندسين ، العلماء) .

ويرى شينو بأن تنظيم اشغال الري لم يكن يشغل مكانة كبيرة في نشاط الدول الشرقية ، وأن الاهمية الكبيرة كانت ترجع الى «الجوانب الاخرى في الدور الاقتصادي للدولة» . عند تعداد هذه الجوانب يجب على الفور ان نصحح : ان توفير الامن على الطرق والدفاع العسكري عن القرى ضد هجمات البدو والغزاة الاجانب لا تعتبر ابدا من النشاطات الاقتصادية . انها الوظائف السياسية للدولة. وليس فيها ايضا اي خاصية شرقية ، «آسيوية» : فكل دولة مركزية وقوية الى هذا القدر او ذاك في اي عصر ، وفي اي قارة ، وليس فقط في آسيا ، تمارس حماية الطرق والدفاع العسكري عن اراضيها . وهكذا تسقط اذن من بين الجوانب الاقتصادية التي يعددها شينو الوظائف ذات الطابع العسكري والسياسي وتبقى فقط الوظائف التالية : الرقابة على الدورة الزراعية ، اعمال الحفاظ على الطرق في وضع جيد ، الصناعة المنجمية والتعدينية .

لا بد من الاتفاق مع شينو على ان دول الشرق كانت فعلا تمارس هذه الانواع من النشاط . اضافة لذلك فقد لعبت الدول في الشرق دورا متنوعا جدا في الحياة الاقتصادية . وعلى سبيل المثال ، تضمنت «جغرافيا» سترابون ما يلي حول نشاط الموظفين في الهند القديمة : هناك من بين الموظفين فئة تهتم بالانهار ، وقياس الارض ، كما في مصر ، ومراقبة القنوات المسقوفة التي تتوزع المياه عبرها على الانابيب ، ويعمل على ان يحصل كل واحد على كمية متساوية من الماء . ويخضع لادارة هؤلاء ايضا الصيادون الذين يمكنهم عقابهم او مكافأتهم على اعمالهم. انهم يجمعون الاتاوات ويراقبون طرق الزراعة وأعمال التحطيب ، والنجارين ، والبرادين وأعمال المناجم . اضافة لذلك يقومون بشق الطرق ، ويضعون على مسافة كل عشرة مراحل عمودا يشير الى الانحراف نحو الجانب والى المسافات ... وهناك فئة اخرى من الموظفين تراقب اصحاب الحرف ، وتشرف على التجارة الصغيرة وتبادل البضائع ، وتراقب دقة المقاييس وتوفر خواص معينة في الثمار عند بيعها ... ينظمون منتجات الحرف ويطرحونها للبيع في ظروف محددة ... ان كل فئة من هذه الاعمال تعود لفئة معينة من الموظفين ؛ واضافة لذلك يهتم الموظفون ايضا بالمسائل الخاصة والاجتماعية ، وبانشاء الابنية الاجتماعية ، وبأسعار البضائع ، والسوق ، والموانىء ، والمعابد» [١٨٩ ، ٣٧٦ ــ ٣٧٧] .

اننا نقرأ في «ارتخاشاسترا» ، او «علم السياسة» (١) بتفصيل واسع حول

---

١ ــ «ارتخاشاسترا» ــ مبحث سياسي ــ اقتصادي هندي قديم، يرجع بالتقريب الى اوائل =

نشاط الدولة في الميدان الاقتصادي . فقد جاء فيه بأنه يجب على الموظفين ادارة المناجم ، والمقالع ، والورش العائدة للدولة . في مثل هذه المشروعات كانت الدولة تنظم بكامل معنى الكلمة الانتاج ، وكان المسؤولون الحكوميون يوجهون العملية الانتاجية بكل تفاصيلها . يقدم «ارتخاشاسترا» وصفا تفصيليا لالتزامات الموظفين ـ المشرفين على التجارة ، والمواد الخام ، وأعمال الحياكة ، والزراعة ، والمسالخ، والملاحة . يصف د. كوسامبي دور دولة كاوتيلي (٢) في الاقتصاد بأنه كان واسعا «بشكل خيالي» [١١٣ ، ١٤٧] . وليس في الهند فقط ، بل وفي مصر القديمة والصين القديمة والقروسطية ايضا لوحظت لوحات التنوع الكبير لدور الدولة في الاقتصاد .

ولكن هل يمكن الموافقة كليا على موضوعة شينو القائلة بأنه في بلدان آسيا في العصور القديمة وفي القرون الوسطى ايضا كانت الدولة الشرقية نفسها منظم الانتاج والتعاون ؟ برأينا ، كلا . ففي تنظيم الانتاج الزراعي والحرفي كان الفلاحون والحرفيون يلعبون دورا كبيرا جدا . فالمنتجون الفرديون الصغار كانوا بأنفسهم يقررون اية ادوات انتاج يستخدمون وبأية طرق انتاج ينتجون ، وكانوا في ذلك يهتدون بخبرات وتقاليد الاجيال السابقة . كانت الدولة تؤدي بشكل اساسي وظائف الاشراف على الزراعة والحرفة ، والاهتمام بكمية ونوع المنتجات ، وتوجيه توزيعها الى هذا الحد او ذاك . لقد كان التنظيم الحكومي يتخذ وجهة خراجية (مالية) بشكل رئيسي ، اي انه كان يستهدف جباية الاتاوات ، والضرائب وغيرها من المداخيل للخزينة . فقط في بعض فروع الاقتصاد كانت الدولة تقوم فعلا بتنظيم الانتاج (الصناعة المنجمية والتعدينية وبشكل خاص بناء واستغلال منشآت الري) .

بخصوص اطروحة أسلوب الانتاج الآسيوي من المهم بالنسبة لنا تفهم المسائل التالية :

اولا : بماذا تكمن الخاصية المميزة لدور الدول الشرقية الاستبدادية في الاقتصاد بالمقارنة بدور دول اوربا العبودية والاقطاعية ؟

ثانيا : هل تعتبر خصائص الدور الاقتصادي للدول الآسيوية جذرية ومبدئية الى درجة تشهد على وجود أسلوب انتاج خاص ، غير عبودي ، غير اقطاعي ؟

لنقارن بين الدور الاقتصادي لدول آسيا ودول اوربا . اذا كانت الدول الآسيوية مالكة للمقالع والمناجم وقامت بدور منظم الانتاج في الصناعة المنجمية ، فان الدول الاوربية ايضا ، العبودية والاقطاعية ، كانت تقوم بهذه الوظيفة . فجمهورية أثينا كانت تملك المناجم التي إما كانت تستغل من قبل الدولة او تؤجر

= عصر ما بعد الميلاد . يتضمن معلومات واسعة جدا حول البنية الحكومية ، السياسية والاقتصادية للمجتمع الهندي القديم (٥٠ ، ٥) .

٢ ـ تنسب التقاليد الهندية الى كاوتيليو تأليف «ارتخاشاسترا» [٥٠ ، ٥] .

للاشخاص الخواص . وكان لدى الامبراطورية الرومانية مناجم ايضا كانت الدولة تتولى فيها دور منظم الانتاج . وفي القرون الوسطى كان الكثير من الدول الاوربية يملك ايضا المناجم حيث كان المسؤولون الحكوميون يقومون بتنظيم عملية الانتاج فيها .

اذا كانت الدول الآسيوية تتولى تنظيم والاشراف على الحرفة والزراعة ، فان الدول الاقطاعية الاوربية ، وبالاخص الملكية المطلقة كانت تحقق ايضا وظيفة مشابهة . فمثلا ، كان تدخل الملكية الفرنسية في القرن السابع عشر ـ القرن الثامن عشر في الحياة الاقتصادية متنوع الوجوه وكثير الجوانب جدا، ولم يكن بأي شكل أقل من تدخل الدول الاستبدادية الشرقية . في النصف الثاني من القرن السابع عشر في ظل حكم الملك لودفيغ الرابع عشر كان المراقب العام للمالية كولبير يطبق سياسة اقتصادية تمثل الشكل الاعلى للمركانتيلية . كان هدف هذه السياسة هو تأمين الحد الاقصى من المداخيل للخزينة الملكية . ولهذه الغاية قام كولبير ، بمساعدة الجهاز الحكومي ، بتدخل نشيط جدا وكثير الجوانب في الحياة الاقتصادية . في عام ١٦٧٣ أصدر امرا يعمم نظام الطوائف بشكل اجباري على كل صناعة فرنسا . من جهة اخرى عملت الحكومة على زرع المانفكتورات الرأسمالية ودعمها بالاموال على نطاق واسع بحيث بلغ ما دفعته للمانفكتورات الكبيرة خلال الفترة ١٦٦٤ ـ ١٦٩٠ اكثر من ٢ مليون ليفرة . ومن اجل تحسين نوعية البضاعة قامت الدولة بتنظيم الانتاج الصناعي على نطاق شامل . فقد صدر حوالي ١٥٠ توجيها تنظم الى هذه الدرجة او تلك من التفصيل الانتاج في مختلف فروع الاقتصاد [١٢٦ ، ٢٣٣] . وفي القرن الثامن عشر وحتى ثورة ١٧٨٩ ـ ١٧٩٤ كانت الدولة الفرنسية كما في السابق تتدخل على نطاق واسع وبمختلف الاشكال في الحياة الاقتصادية . يصف **أ.ز. مانفريد** تنظيم الصناعة والزراعة قبيل الثورة على الشكل التالي : «كان الانتاج يتعرض لاكثر التنظيمات الحكومية صرامة ودقة حكومية . فقد حُددت نماذج محددة بشكل دقيق بالنسبة لكثير من البضائع ، وعادة ما تكون نماذج عتيقة ، وكانت أقل مخالفة لها تجر الى تدمير المنتجات الجاهزة والجيدة النوعية تماما . كان هناك عدد كبير من المشرفين المختصين بمراقبة الانتاج ووظيفتهم منع ظهور اية تجديدات «خطيرة» على منتجات الصناعة والزراعة» [١٢٦ ، ١٦] .

وفي روسيا عصر بطرس الاكبر بلغ تدخل الدولة الاقطاعية المطلقة في الحياة الاقتصادية شأوا كبيرا . لقد انشأ بطرس الاكبر عددا من الاجهزة والمصالح الحكومية المتخصصة من اجل الاشراف على الصناعة والتجارة . هذه المصالح ـ الهيئة التجارية ، والهيئة المانفكتورية ، وهيئة المناجم والمقالع كانت تتمتع بمكانة هامة في نظام اجهزة الدولة بكامله . فالاولى كانت تشرف على التجارة ، والثانية ـ على المشاغل والمصانع ، والثالثة على «المصانع المناجم والمقالع» و«جميع الاشغال المتعلقة بها» [١٢٤ ، ٣٥٦] . وفي عصر بطرس الاكبر أقيم ايضا عدد كبير من المشروعات الحكومية بأموال الدولة حيث كانت الدولة تمارس مباشرة وظيفة

تنظيم الانتاج .

واذا كانت الدول الاستبدادية الشرقية تملك اراض زراعية بهذا القدر او ذاك من الاتساع ، تستثمرها إما بواسطة عمل العبيد او بواسطــــة عمل الفلاحين التابعين ، فان ما يشبه ذلك كان موجودا ايضا في اوربا . وعلى سبيل المثال ، كانت الملكية الاقطاعية في روسيا في القرن السادس عشر ـ القرن الثامن عشر تملك ما يسمى بأراضي القصور والاراضي الخشنة ـ السوداء ، وكانت عبارة عن اراض شاسعة تعود للدولة مباشرة . كان يعمل في هذه الاراضــــي الفلاحون ـ المشاعيون . كانت المشاعات الفلاحية على الاراضي الحكومية في روسيا تستغل بالطرق الاقطاعية التقليدية مع فارق هو ان الاستغلال لم يكن من جانب اقطاعيين خواص ، وانما من جانب الدولة عبر وساطة مسؤولين حكوميين معينين لهـــذه الغاية ـ ناظرين . وهكذا فان وجود المشروعات الحكومية ، المقامة بأموال الدولة، في الصناعة المنجمية والتعدينية ، والتنظيمات الى هذه الدرجة من التفصيل او تلك التي كانت تقوم بها الدولة في فروع الصناعة الاخرى وفي الزراعة ، وأخيرا ، وجود اراض على هذه الدرجة او تلك من الاتساع مخصصة للزراعة تعود للدولة وتستغل من قبلها مباشرة ـ ، كل ذلك لا يعتبر خاصة استثنائية ، مميزة للانظمة الاستبدادية الآسيوية ، الشرقية حصرا . ففي اوربا ايضا وجدت مثل هـــذه الظواهر ، وعلى نطاق واسع بالاخص في مرحلة سيطرة الملكيات المطلقة . يمكن ايضا القبول بأنه في العصور القديمة وفي مطلع القرون الوسطى كان دور بعض دول الشرق في الاقتصاد (الهند ، الصين) اكبر بدرجة هامة من دور الـدول الاوربية ، ولكننا اذا اخذنا اواخر القرون الوسطى وبداية العصــــور الحديثة ، فيعتقد بأنه لم يكن هناك فرق جوهري في هذه الناحية بين اوربا وآسيا . ومن المثير للفضول ان نجد نفس الباحثين الذين يميلون للتركيز على «الاختلافــــات الجوهرية» بين الغرب والشرق لا يستطيعون الا ان يعترفوا بالتشابه المدهش بين الدور الاجتماعي للانظمة المطلقة الاوربية الغربية والانظمة الاستبدادية الشرقية . فمثلا ، تشير **ك.ف. خفوستوفا** الى ان : «النظام الفرنسي المطلق على مفتــرق القرون الوسطى والعصر الحديث اتخذ نموذجا شرقيا ... ان دوره الاجتماعــي الذي يعطي الدولة طابعا توتاليتاريا جعله قريبا من السلطة الحكومية في الشرق» [١٤١ ، ٢٠٣ ـ ٢٠٤] .

فبماذا اذن تتلخص خاصية الدور الاقتصادي للانظمة الاستبدادية الشرقية ؟ بماذا كان دورها في الاقتصاد يختلف نوعيا عن دور الدول العبودية والاقطاعيـــة الاوربية في العصر القديم وفي القرون الوسطى ؟ اننا نعتقد بأن الخاصة المميزة تماما ، «الآسيوية» ، الشرقية المحضة ،كانت بالتحديد تنظيم الدولة لاشغال الري على نطاق واسع . فمثل هذه الوظيفة لم تقم بها ، بشكل عام ، الدول الاوربية العبودية والاقطاعية . ويرتبط بوظيفة توفير الري الصناعي في الانظمة الشرقية نشاط البناء . كانت الحاجة الى اقتصاد الري على نطاق واسع واحدا من اسباب ظهور الدول الكبيرة المتمركزة ، القوية اقتصاديا ، التي اصبح بعد ذلك بمقدورها

بناء اهرامات مصر والمعابد الهائلة .

بخلاف **شينو** ، الذي يبحث عن خاصية الشرق بشكل اساسي في «الجوانب الاخرى للدور الاقتصادي للدولة» يطرح عدد من انصار أطروحة أسلوب الانتاج الآسيوي ـ **فيلسكوبف ، تيوكي ، سيدوف** ـ في المرتبة الاولى الاعمال الاجتماعية في مجال توفير الري . انهم يؤكدون على التأثير الكبير لوظيفة الدولة هذه على مجمل تطور النظام الاقتصادي والسياسي [٣٠٢ ، ٣١٢ ؛ ٢٩٧ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ؛ ٢٨٤ ، ٨٢] .

بلا جدال ، كان لوظائف الري التي كانت تتولاها الدولة في تلك المجتمعات التي انتشرت فيها هذه الوظائف تأثير معروف على تطور النظام الاقتصادي . فبها، على الاغلب ، يرتبط بعض الميل لنشوء ملكية الدولة على الارض ، ولتمركز عدد كبير من العبيد في أيدي الدولة ، والى تركز قسم هام من المنتوج الفائض في يدها . ولكن هذا كله ، بمجمله ، لا يغير الطبيعة الطبقية للملكية وأساليب الاستغلال ، ولا يخلق أسلوب انتاج مختلف ، غير عبودي وغير اقطاعي . كان قيام الدولة بتنظيم اعمال الري الضخمة الخاصية القومية ـ الجغرافية الهامة لبعض بلدان الشرق ، ولكن لم تكن اكثر من ذلك . بالنسبة للسؤال الرئيسي موضوع هذا الفصل ـ هل تعتبر اعمال الري خاصية مبدئية لبلدان آسيا وافريقيا بلغت درجة عالية من الاهمية حتى أدت الى ظهور أسلوب انتاج ليس بالعبودي ولا الاقطاعي ، وانما أسلوب انتاج آخر مغاير ـ آسيوي في هذه البلدان ؟ ـ على هذا التساؤل نجيب بالنفي .

الفصل العاشر

ماذا كتب حول أسلوب الانتاج الاسيوي ماركس وانجلز ولينين ؟

من اهم الحجج التي يطرحها انصار اسلوب الانتاج الآسيوي في الدفاع عن نظريتهم ، ـ الاستشهاد بماركس وانجلز ولينين . يؤكد **ف. تيوكي** بأن مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي يشكل «جزءا عضويا من نظرية ماركس حول التشكيلات الاجتماعية» [٢٩٧ ، ٢٠] . ويرى **ي.س. فارغا** بأن ماركس اعطى لأسلوب الانتاج الآسيوي «اهمية تاريخية شبيهة بما اعطاه لاساليب الانتاج اللاحقة» [٦٣ ، ٣٥٨]. ويسير **ي.ل. اندرييف** على خطا فارغا في التأكيد على انه لم يكن من قبيل الصدفة تذكير ماركس المستمر بمصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» [١٤١ ، ١٩٤] . ويرى **م.آ. فينكين** بأن مسألة أسلوب الانتاج الآسيوي «تشغل في نظرية ماركس مكانة بارزة» [٧١ ، ٤٣] . ويعتقد **ل.س. غامايونوف** بأن ماركس لم يكن يعتبر الهند ما قبل الاستعمار اقطاعية ، وانه في مؤلفاته المخصصة لهذا البلد ، بما في ذلك مقالته الشهيرة «الحكم البريطاني في الهند» قدم وصفا لاسلوب الانتاج الآسيوي السائد هناك [٨٠ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٧] . ويولي أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي اهمية خاصة لمخطوطات كارل ماركس «الاشكال السابقة للانتاج

الراسمالي» ، التي نشرت ، كما هو معروف ، لاول مرة في موسكو عام ١٩٣٩ باللغتين الالمانية والروسية . في الخارج لم تنشر وتصبح في متناول الاوساط الواسعة من الباحثين الاجانب الا في السنوات الاخيرة (عام ١٩٥٣ – باللغة الالمانية ، ١٩٦٤ – بالفرنسية) [٢٤٦ ، ٥٧ – ٥٨] . وهناك رأي يقول بأن هذا المؤلف لو كان منشورا من قبل لكان سير المناقشات حول التشكيلات الاجتماعية في العشرينات – الثلاثينات قد اتخذ وجهة مختلفة تماما . يعبر **ي. هوبسباوم** عن هذه الفكرة بوضوح : «يمكن التأكيد بدون تردد بأن اية مناقشات لعلماء التاريخ – الماركسيين لا تأخذ بالاعتبار هذا المؤلف («الاشكال السابقة للانتاج الراسمالي» . – المؤلف) ، أي تقريبا جميع المناقشات من هذا النوع التي جرت حتى عام ١٩٤١ ، و(للأسف) معظم المناقشات التي جرت بعد ذلك التاريخ ، يجب ان يعاد النظر فيها على ضوء هذا المؤلف» [٢٥٢ ، ١٨] .

ويعتبر **فارغا** انه ليس فقط ماركس ، بل ولينين ايضا «اعترف بوجود أسلوب الانتاج الآسيوي» [٦٣ ، ٣٦٣] .

فما هي افكار مؤسسي الماركسية – اللينينية بخصوص أسلوب الانتاج الآسيوي ؟ هل يمكن الموافقة على ان هذا المفهوم يشكل جزءا «عضويا» ، «لا يتجزأ» من النظرية الماركسية حول التشكيلات ؟ لننظر في اهم جوانب هذا السؤال المطروح .

أ – مصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» في مؤلفات ماركس وانجلز ولينين .

اذا كان أنصار هذه النظرية يحاولون ان يبرهنوا على ان مصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» ينتشر في مؤلفات مؤسسي الماركسية – اللينينية «بشكل واسع» فان بعض خصوم هذه النظرية يحاول ان يبرهن ، على العكس ، بأن هذا المصطلح لا وجود له بشكل عام في مؤلفات ماركس وانجلز ولينين .

يجب القول بأن مصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» ينتشر فعلا في مؤلفات مؤسسي الماركسية – اللينينية . نجد عند ماركس سلسلة من الاقوال والصياغات التي تتناول على هذا الشكل او ذاك هذا المصطلح . وفي مؤلفات لينين ايضا نجد بعض الاشارات حول أسلوب الانتاج الآسيوي . ان الشكوك التي يثيرها **ي.س. يولك** بخصوص ترجمة المكان المشهور من مقدمة «في نقد الاقتصاد السياسي» لا اساس لها [١٠٢ ، ١٤٢ – ١٤٣] . ان الترجمة الشائعة صحيحة كليا : «في الملامح العامة ، ان اساليب الانتاج الآسيوي ، الاوربي القديم ، الاقطاعي والمعاصر ، البرجوازي يمكن النظر اليها كعصور تقدمية للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية» [٨ ، ٧] .

الا ان مصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» لا يستخدم في مؤلفات ماركس وانجلز الا بصورة نادرة جدا ، وفي مؤلفات اينين – ليس اكثر من مرتين – ثلاث مرات [٢٩ ، ١٤] .

ومن المهم ان نأخذ بالاعتبار المسألة التالية : ان مصطلح ومفهوم أسلوب الانتاج

الآسيوي في مؤلفات ماركس وانجلز يقتصر بشكل اساس على مؤلفات الخمسينات فقط ، ويختفي من المؤلفات اللاحقة . في مؤلف انجلز «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» الذي كتب عام ١٨٨٤ ، ويمكن القول انه تضمن حصيلة البحث في نظرية التشكيلات الاجتماعية، لا يظهر مفهوم ومصطلح أسلوب الانتاج الآسيوي مطلقا . في محاضرة لينين «حول الدولة» التي تشرح اهم مسائل نظرية التشكيلات وتتابعها لا نجد ، مرة اخرى ، كلمة واحدة حول أسلوب الانتاج الآسيوي .

ب ـ ماذا كتب مؤسسو الماركسية ـ اللينينية حول جوهر أسلوب الانتاج الآسيوي ؟

في مؤلفات ماركس وانجلز ولينين لا نجد شيئا حول جوهر أسلوب الانتاج الآسيوي ، وحول الفروق المبدئية بينه وبين العبودية والاقطاعية .

يقول أنصار هذه النظرية : ان ماركس وانجلز بتأكيدهم على غياب الملكية الخاصة على الارض في بلدان الشرق يكتشفان الخاصة المبدئية لاسلوب الانتاج الآسيوي . اننا نعتقد بأنه لا يمكن الموافقة على هذا الاستنتاج . لقد اشار ماركس وانجلز فعلا في عدد من مؤلفاتهما الى غلبة الاشكال الحكومية والمشاعية لحيازة الارض في الشرق («الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي» ، رسالة ماركس لانجلز بتاريخ ٢ حزيران ١٨٥٣ ، ورسالة انجلز لماركس بتاريخ ٦ حزيران ١٨٥٣ ، وغيرها) . الا ان الشكل الحكومي للملكية لا يغير طبيعة أسلوب الانتاج هذا او ذاك. فالطابع الاجتماعي ـ الاقتصادي والطبقي للملكية العبودية والاقطاعية لا يتغير من حيث المبدأ اذا كانت الملكية من حيث الشكل خاصة ـ فردية ، او حكومية . ويمكن التوصل الى ذلك من جميع نصوص النظرية الاقتصادية الماركسية . ان ماركس لم يربط في اي مناسبة الشكل الحكومي للملكية بأي أسلوب انتاج خاص محدد . وعلى العكس ، عندما يتناول في «رأس المال» ريع العمل الاقطاعي نجده يكتب من منطلقات متكافئة حول شكلي ملكية الارض اللذين يقوم عليهما هذا الريع ـ الشكل الخاص ، والشكل الحكومي [١٢ ، ٣٥٣ ـ ٣٥٤] . لاحقا يسلم ماركس بالشكل الحكومي حتى بالنسبة للملكية البرجوازية . في هذه الحالة تقوم الدولة بوظائف الرأسمالي [١٠ ، ١١٢] . وأخيرا ، لا يمكن ان نتجاهل ان مؤسسي الماركسية لم ينفوا اطلاقا الحيازة الخاصة للارض في بلدان الشرق . وهذا ما يعترف به حتى أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي [٢٠٦ ، ٤٨] .

ان مؤسسي الماركسية لم يكتبا شيئا عن تلك الطرق التي يتميز بها أسلوب الانتاج الآسيوي في تحصيل المنتوج الفائض .

ولم يكتب ماركس ولا انجلز كلمة واحدة حول طبقات مجتمع آسيوي خاص.

وهكذا عندما ننتقل من مصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» الى مضمون هذا المفهوم ، الى جوهر أسلوب الانتاج هذا ، الى الفروق المبدئية التي تميزه عن العبودية والاقطاعية ، فاننا نقتنع بأن هذه المسائل لم تطرح حتى ، من حيث الجوهر ، في مؤلفات مؤسسي الماركسية . ويجد انصار نظرية أسلوب الانتاج

الآسيوي انفسهم مضطرين للاعتراف بهذه الواقعة . على سبيل المثال ، نشرت «ريناشيتا» مقالة مذيلة بالاحرف ي.د.ر. تقول : «أسلوب الانتاج الآسيوي ــ شكل بنياني خاص وصفه ماركس وانجلز من خلال بعض الاشارات ...» [٢٣٦ ، ١٤] . ويكتب **ي. بانو** (الذي يدعو الى تعميق مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي) : «على عكس مواقف الكثيرين من المشاركين في النقاش اننا نتمسك بالاعتقاد بأن ماركس وانجلز تركا بشكل مقصود هذه المسألة مفتوحة ، لانهما لم يعتبرا يوما انه بالامكان صياغة وجهة نظر نهائية حول «أسلوب الانتاج الآسيوي» ، وحول صحة النظر اليه كأسلوب انتاج خاص ، وحول السمات المميزة له ومجال استخدام هذا المفهوم . ان هذا بالضبط هو ما يفسر ، برأينا ، انهما في بعض الحالات لم يلجآ الى هذا المفهوم ، مثلا ، على صفحات «البيان الشيوعي» ، حيث نجد تعدادا للنماذج التاريخية المختلفة للتناقض والصراع بين الطبقات ، او في «اصل العائلة ...» لانجلز» [٢٠٨ ، ٢٥١] .

أما بالنسبة لمؤلفات لينين فانها لا تتضمن اطلاقا اي عبارة حول جوهر أسلوب الانتاج الآسيوي . يؤكد **فارغا** بأن لينين «اعترف» بهذه المقولة ، بينما يؤكد تير-آغوبيان بأن لينين «لم يعط اية آراء بخصوص وجود أسلوب الانتاج الآسيوي» [١٤١ ، ٢١٨] . الا ان جميع محاولات اعتبار لينين واحدا من أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ، برأينا ، لا تستند الى اساس ، ذلك انه لا يوجد نص لينيني واحد يتضمن على هذه الصورة او تلك مسألة جوهر أسلوب الانتاج هذا او خصائصه المبدئية .

ج ــ ان مؤسسي الماركسية ــ اللينينية كانوا ينظرون الى مجتمعات الشرق القديمة كمجتمعات عبودية ، والى مجتمعات القرون الوسطى في الشرق كمجتمعات أقطاعية . وتحتوي مؤلفات ماركس وانجلز ولينين بهذا الخصوص على عدد من الصيغ المحددة تماما والتي لا تترك اي مجال للشك .

رغم ان أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي الخاص يولون اهمية كبيرة لمؤلف ماركس «الاشكال السابقة للانتاج الرأسمالي» الا انه في هذا المؤلف بالضبط يشير **ماركس** بصورة متكررة الى ان المضمون الداخلي للاشكال الاقتصادية الآسيوية كان إما الاقطاعية او القنانة . ونأتي بنص من عنده : «تعتبر العبودية والتبعية القنانية ... فقط المراحل اللاحقة لتطور الملكية ، التي تستند الى النظام العشيري . انهما تغيران حتما جميع اشكاله (أشكال التطور ــ المترجم) . لكن أقل تأثير لهما يكون في ظل الشكل الآسيوي ... فالشخص المنفرد في ظل هذا الشكل من الملكية لا يصبح ابدا مالكا وانما يعتبر فقط حائزا ، انه ، في جوهر الامر ، نفسه ــ ملكية ، عبد لذلك الذي تتشخص فيه وحدة المشاعة ، ولذلك فان العبودية لا تقوض هنا شروط العمل ولا تغير جوهر العلاقات» [١٤ ، ٢٦] . وبرأينا ، ان هذا القول لا يحتمل اي معنى آخر ، باستثناء انه في ظل الاشكال الآسيوية فان العبودية والقنانة تتطوران ولكنهما لا تدمران العلاقات

المشاعية . ونلفت الانتباه ايضا الى ان الكلام هنا لا يتضمن شيئا بخصوص اية فروق مبدئية تميز اساليب الاستغلال «الآسيوية» عن العبودية والقنانة .

ويكتب **ماركس** لاحقا بأنه في اليونان وفي البلدان الشمالية وفي آسيا ايضا كانت العبودية منتشرة على نطاق واسع لفترة طويلة من الزمن [١٤ ، ٣٦] .

ويكتب **انجلز** : «كانت العبودية الشكل الغالب للاستغلال الطبقي في العصور القديمة الآسيوية والكلاسيكية» [١٨ ، ٦٤٣] .

ويسمي **ماركس** المستغلين في الهند ما قبل الاستعمار بالاقطاعيين [٩ ، ٦١٢].

ويكتب **ماركس** حول التطور الاقطاعي لملكية الارض في الهند في عصر الحكم الاسلامي [٧ ، ٣] .

ويكتب **لينين** عن سيطرة الاقطاعية في الصين حتى ثورة عام ١٩١١ : «كانت الاقطاعية تقوم على سيطرة الحياة الزراعية والاقتصاد الطبيعي ؛ وكان مصدر الاستغلال الاقطاعي للفلاح الصيني هو ربطه بالارض بهذا الشكل او ذاك ؛ وكان المعبرون السياسيون عن هذا الاستغلال هم الاقطاعيون ، بمجموعهم وكل ... رئيس النظام» [٢٨ ، ٤٠٣ ــ ٤٠٤] .

ويمكن ايراد الكثير من الاقوال المشابهة .

وهكذا فان القول بأن مفهوم «أسلوب الانتاج الآسيوي» يمثل «جزءا اساسيا عضويا» في نظرية مؤسسي الماركسية اللينينية حول التشكيلات الاجتماعية ، ويشغل «مكانة بارزة» في نظريتهم يصطدم بتناقضات غير قابلة للحل :

أ ــ لماذا اذن كان مصطلح «أسلوب الانتاج الآسيوي» على هذه الندرة في مؤلفات ماركس وانجلز ثم اختفى كليا من اعمالهم اللاحقة ؟

لماذا لا نصادف هذا المفهوم عند لينين الا نادرا جدا ؟

لماذا لا تتضمن أي شيء حول أسلوب الانتاج الآسيوي تلك المؤلفات التي تتضمن عرضا كاملا لنظرية مؤسسي الماركسية ــ اللينينية حول تتابع التشكيلات («اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» لانجلز ، و«حول الدولة» للينين) ؟

ب ــ لماذا لا يقتصر الامر على مجرد اغفال مؤلفات ماركس وانجلز ولينين الكشف عن جوهر اسلوب الانتاج الآسيوي كأسلوب انتاج خاص ، بل يصل الى حد عدم طرح مسألة شكل الاستغلال الخاص به ، مسألة الطبقات «الآسيوية» ؟

ج ــ لماذا كان مؤسسو الماركسية ــ اللينينية يكتبون بصورة متكررة وبشكل لا يحتمل التأويل حول سيطرة العبودية في مجتمعات الشرق القديمة والاقطاعية ــ القروسطية ؟

حتى الان لم ينجح اي من انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي في اعطاء جواب على هذه المسائل . وعلى هذه الصورة ، فان محاولة النظر الى نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي باعتبارها «جزءا اساسيا عضويا» في نظرية مؤسسي الماركسية ــ اللينينية ، برأينا ، ليست صحيحة .

اننا نعتقد بأنه من اجل تفسير الافكار الحقيقية لماركس وانجلز ولينين حول هذه المسألة يجب ان نتبع النصيحة الجيدة التي يقدمها لنا **ف.ف. ستروفه**

بعدم تناسي «قانون النص الكبير» [١٧٣ ، ٢٢] ، اي عدم جواز النظر في المقتطفات التي تتحدث عن أسلوب الانتاج الآسيوي خارج ارتباطها بكامل مضمون النظرية الماركسية ـ اللينينية حول التشكيلات الاجتماعية .

فاذا قاربنا المسألة من موقع «قانون النص الكبير» فسنتوصل لا محالة الى استنتاج بأنه بمقدار ما كان ماركس وانجلز يتقدمان في العمل في نظرية تتابع التشكيلات بمقدار ما كانت نظراتهم في هذه المسألة الخاصة ـ أسلوب الانتاج الآسيوي ـ تتغير وتتعرض للتطوير . فالنظرية الماركسية لم تظهر فورا في صورتها الجاهزة ـ وانما كانت تتشكل من خلال العمل الهائل الدؤوب لمؤسسيها على امتداد حياتهما بكاملها . وبرأينا ، يجب الموافقة على استنتاجات **ف.ن. نيكيفوروف** حول الصياغة التدريجية لنظرية التتابع التاريخي للتشكيلات [١٣٨ ، ٥١ ـ ٥٧ ؛ ١٤١ ، ١٣ ـ ٢٢ ، ٢٣٦] . في البداية طرح ماركس وانجلز فرضية حول «أسلوب الانتاج الآسيوي» قاصدين بهذا المصطلح ذلك النظام السابق للتشكيلة العبودية (الاوربية القديمة) . لاحقا ، وبمقدار ما كانت النظرية الماركسية تتعمق ، وبمقدار ما كانت المعطيات الملموسة حول النظام البدائي تتراكم بين أيدي المؤرخين والاتنوغرافيين ، وبالاخص بعد اكتشافات مورغان ، غيَّر ماركس وانجلز نظراتهما وتوصلا الى استنتاج بأن النظام المشاعي البدائي كان التشكيلة الاجتماعية الاولى في كل مكان من العالم .

اما بالنسبة لفرضية أسلوب الانتاج الآسيوي فلم يبق لها مكان ، وقد تخليا عنها . اننا نعتقد ان مثل هذا الاستنتاج يتفق بصورة جيدة مع كامل النظرية الماركسية في التشكيلات الاجتماعية ، مأخوذة «في النص الكبير» . اذا كانت الاسئلة (أ) ، (ب) ، (ج) ، لا تجد لها جوابا عند اولئك الذين يعتبرون أسلوب الانتاج الآسيوي جزءا «عضويا» ، «لا يتجزأ» من الماركسية ، فانها تحصل ، على ضوء استنتاجات نيكيفوروف ، على اجوبة مقنعة .

وتجدر الاشارة هنا الى ان عددا متزايدا يوما بعد يوم من الباحثين يتوصل الى الاقرار بتطور آراء ماركس وانجلز حول أسلوب الانتاج الآسيوي ، والاستنتاج بتخليهما في نهاية المطاف عن هذه الفرضية ، والاعتراف بالنظام المشاعي البدائي باعتباره التشكيلة الاجتماعية الاولى في كل مكان [٩٦ ، ٣٧ ، ١٤١ ، ١٨٢ ؛ ١٨٣ ، ٢٢٥ ؛ ١٦١ ، ٤١] .

اما **لينين** ، فكما يتبين من نصوص جميع مؤلفاته ، لم يعترف يوما بأسلوب الانتاج الآسيوي كأسلوب انتاج مستقل ، يشغل مكانة منفردة في التاريخ .

الفصل الحادي عشر

نظرية « الاقطاعية الخالدة »

تحدثنا في الفصول السابقة حول الاتجاه الاول في المناقشات ـ نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي . ننتقل الان الى الاتجاه الثاني ـ الى نظرية سيطرة الاقطاعية منذ العصور القديمة جدا حتى العصر الحديث ، اي منذ لحظة انحلال النظام البدائي حتى الثورات البرجوازية . حول أنصار هذه النظرية كنا قد تحدثنا سابقا (انظر الفصل الاول) . يعتبر **يو.م. كوبيشانوف** ابرز من يقدم الصورة الاكثر تطورا لهذه النظرية .

من اجل تفهم هذه النظرية يجب ، قبل كل شيء ، ان نحدد بدقة بخصوص اية اقطاعية يدور الحديث . يقدم كوبيشانوف التعريف التالي : «ما هي خصائص العمليات الاقتصادية الاساسية في ظل الاقطاعية؟ في ظل سيطرة الاقتصاد الطبيعي في الخلايا الانتاجية الاساسية يكون الحصول على العمل الاضافي ممكنا بشكل اساسي بطريقة لااقتصادية . ولكن استغلال صغار المنتجين بواسطة الاكراه الشخصي ، بدون وساطة التبادل ، هو الاستغلال الاقطاعي ... يتلخص أسلوب الانتاج الاقطاعي في استغلال المنتج الصغير بواسطة الاكراه اللااقتصادي» [١٤١ ، ٤٣ـ٤٤].

كما يبدو لنا ، ان نظرية «الاقطاعية الخالدة» تترك بلا جواب عددا من المسائل الهامة جدا :

أ ـ يبقى غائبا عن مسرح النظر كليا مستوى تطور قوى الانتاج ، ولا تؤخذ بعين الاعتبار تلك النقلة الكبيرة التي تحققت في هذا المجال خلال القرون الوسطى، وبالاخص في أواخرها ، بالمقارنة بالعصر القديم . وطبقا لآراء كوبيشانوف ، فان مصر المملكة القديمة (الالف الثالث قبل الميلاد ـ حتى الميلاد) ، المانيا وروسيا القرن الثامن عشر ـ كانت جميعها عبارة عن أسلوب انتاج اقطاعي ، بغض النظر عن الفروق الضخمة في مستوى تطور الانتاج (في الزراعة ، وفي الحرفة على الاخص) .

ب ـ تبقى علاقات الملكية خارج نظرية «الاقطاعية الخالدة» . ولا تؤخذ بالاعتبار تلك النقلات الجوهرية التي حصلت في هذا الميدان مع الانتقال من العصور القديمة الى القرون الوسطى .

ج ـ ولا تؤخذ بالاعتبار أشكال الاستغلال . اننا نعتقد بأن اساليب الاستغلال في العصور القديمة والقرون الوسطى لا يمكن ارجاعها فقط الى « الاكراه الشخصي » .

د ـ ولا تؤخذ بالاعتبار الفروق الجوهرية في البنية الطبقية للمجتمعات القديمة والقروسطية .

برأينا ، ان نظرية «الاقطاعية الخالدة» ليست فقط لا تقدم جوابا عن هذه المسائل ، وانما ايضا تدفع الاهتمام بعيدا عن الابحاث التي يمكنها الاجابة على هذه الاسئلة . انها تركز على بعض ملامح الشبه بين العصور القديمة والقرون الوسطى وتبتعد عن دراسة الفروق المبدئية بينهما . وعلى هذا فان نظرية «الاقطاعية» التي استمرت سيطرتها حوالي ستة آلاف عام تبدو هزيلة جدا . انها لا تتوافق مع المعايير التي على اساسها يميز الجهاز المفاهيمي الماركسي بين أسلوب انتاج وآخر.

ولا تلتفت نظرية «الاقطاعية الخالدة» ايضا الى تلك التغيرات الجذرية في ميدان البنيان الفوقي التي جرت على مفترق العصور القديمة والقرون الوسطى.

لقد وقعت خلال اواخر الالف الاول قبل الميلاد والقرون الاولى بعد الميلاد ازمات سياسية بالغة الجدة في المجتمعات الغربية والشرقية . فقد وقعت سلسلة من الانتفاضات الضخمة سواء في الامبراطورية الرومانية ، او في الصين ، وفي الشرق الادنى . بماذا نفسر هذه السلسلة من الانتفاضات ؟ لماذا تجري على مفترق العصور القديمة والقرون الوسطى ؟ اننا نضم رأينا الى رأي **ن.ي. كونراد** ، و**ف.ن. نيكيفوروف** ، اللذين يريان في هذه الانتفاضات هزات ناجمة عن الانتقال من التشكيلة العبودية الى الاقطاعية [١١٢ ، ٤٤ ؛ ١٣٩ ، ١٢١] .

ثم ، يجب ان لا نتجاهل الفرق الجوهري في طابع الانتفاضات في العصور القديمة وبداية القرون الوسطى والحروب الفلاحية في المجتمع الاقطاعي المتطور. فالاولى تتميز بنضال الجماهير الكادحة ضد طرق العنف المباشر والقهر الاستبدادي ، اي ضد تملك المستغِلين لشخص المنتج ، اما الثانية ـ فهي بشكل اساسي نضال الفلاحين من اجل الارض [١٣٩ ، ١٢٥] .

مع الانتقال من العصور القديمة الى القرون الوسطى يتغير وبصورة جوهرية

ايضا نظام العلاقات الاجتماعية ـ السياسية بين الناس ، بتغير تنظيمهم . في الغرب وفي الشرق يلاحظ بشكل اساسي خط واحد لهذه التغيرات . اما بالنسبة للعصور القديمة فتتصف بتنظيمات المشاعات ـ الحواضر او المشاعية ـ الحكومية للطبقة المسيطرة وجميع الاحرار وهرم التشكلات المشاعية . في المراحل المتأخرة من العصور القديمة تتشكل امبراطوريات من نموذج الامبراطورية الرومانية او الامبراطوريتين الصينيتين تسين ، وهان . مع الانتقال الى القرون الوسطى تتغير اللوحة بشكل حاد : ففي مواجهة دولة الاقطاعيين (الاستبدادية ـ المركزية او المتسمة ـ الهرمية) تقف مشاعة الفلاحين . وهكذا ، ففي المجتمعات القديمة تظهر في المكان الاول مشاعة المستغِلين والمنتجين الاحرار ، بينما في القرون الوسطى ـ مشاعة المستغَلين .

لقد ترافق الانتقال الى القرون الوسطى ايضا بتغيرات جذرية في ميدان الايديولوجيا . تظهر الديانات العالمية ـ المسيحية ، البوذية، الاسلام . وبالطبع، لا يمكن اعتبار الانتشار البالغ الاتساع لهذه الديانات ، وسيطرتها الايديولوجية المطلقة على امتداد القرون الوسطى كلها مجرد صدفة بسيطة .

وهكذا ، فان الانتقال من العصور القديمة الى القرون الوسطى ترافق بتغيرات جذرية في المجالات المختلفة للبنيان الفوقي . وهذه التغيرات ليست موضع جدال. اننا نعتقد بأن هذه التغيرات كانت ناجمة عن الانقلابات الاجتماعية ـ الاقتصادية في باطن المجتمع ، عن حلول أسلوب انتاج محل أسلوب انتاج آخر . الا انه من مواقع نظرية «الاقطاعية الخالدة» تعتبر التغيرات في ميدان البنيان الفوقي مع الانتقال الى القرون الوسطى غير قابلة للتفسير . ويظهر الامر وكأن البنيان الفوقي قد تطور بشكل مستقل كليا ، بدون اي ارتباط بالنظام الاقتصادي ، الذي بقي بدون تغيير من حيث المبدأ منذ لحظة انحلال المجتمع البدائي حتى الثورات البرجوازية . بالطبع ، من غير الممكن المبالغة في التبسيط بارجاع كل تغير في ميدان البنيان الفوقي الى تغير محدد تماما في ميدان القاعدة . ولكن عندما نكون امام تغيرات جذرية في طابع النضال الطبقي وكذلك في التنظيمات الاجتماعية ـ السياسية ، والايديولوجيا ، فان مثل هذه التغيرات لا تستطيع تفسير نفسها بنفسها كليا .

الفصل الثاني عشر

حول مفهومي « العبودية » و « الاقطاعية »

الاتجاه الثالث في المناقشات ، كما هو معلوم ، يدافع عن فكرة أن النظام العبودي كان سائدا ليس فقط في اوربا القديمة ، وانما ايضا في بلدان الشرق القديم ، وأن هذا النظام قد استبدل بالاقطاعية في كل مكان .

ان هذا الاتجاه ايضا يواجه صعوبات خطيرة ، كنا قد اشرنا اليها سابقا .

فكيف الطريق لتذليل هذه الصعوبات ؟

اننا نعتقد انه يجب قبل كل شيء التخلي عن التصورات الاوربية المركزية التي اصبحت ، للأسف ، شائعة ، حول العبودية والاقطاعية . وعلى سبيل المثال ، نشرت مجلة «مسائل التاريخ» (فبروسي ايستوري) العدد ٥ لعام ١٩٦٦ مقالة ممتعة جدا لـ **ل.س. فاسيليف** و **ي.أ. ستوتشيفسكي** بعنوان «نماذج ثلاثة لظهور وتطور المجتمعات ما قبل الرأسمالية» . الا ان المؤلفان ، للأسف ، يعرفان العبودية والاقطاعية تعريفا ضيقا جدا ، طبقا للصور الاوربية المحضة . نقرأ في هذا المقال : «كان المنتجون الاساسيون في الاقتصاد الحكومي في سومر القديمة يتميزون في نواحٍ كثيرة عن العبيد ، بالمعنى الحقيقي ، في اوربا القديمة ، لهذه الكلمة [٦٧ ، ٧٧] . وهنا نسأل : لماذا يجب ان نعتبر ان العبيد الاوربيين القدماء فقط هم العبيد «الحقيقيون» ؟ فاذا كانت العبودية الاوربية القديمة حقيقية ، تكون أية عبودية اخرى ، متميزة عن العبودية الاوربية القديمة بشكل خاص ملموس ،

اذن ، «غير حقيقية» . فلماذا ؟ ربما ، يكون العكس هو الصحيح ؟ فما هي الوقائع التاريخية والقواعد النظرية التي تبرهن على ان العبودية «الحقيقية» هي فقط ذلك الشكل الملموس للعبودية الذي وجد في العالم اليوناني ـ الروماني ؟

وكذلك يعرّف فاسيليف وستوتشيفسكي الاقطاعية ايضا تعريفا ضيقا جدا : «ان عناصر الاقطاعية ، أي اكراه المواطنين ـ الزراعين ، المشدودين الى الارض ...» . ثم يكتبان حول الاستغلال العبودي (استغلال ، بالدرجة الاولى ، الغرباء ـ العبيد) ، والاستغلال الاقطاعي (استغلال المواطنين ، المشاعيين ـ الزراعين ، الكادحين على مدى قرون طويلة على قطع الارض المخصصة لهم)» [٦٧ ، ٨٣ ، ٨٥ ـ ٨٦] .

وهكذا ، فالعبودية هي استغلال الغرباء ـ العبيد بالدرجة الاولى ، والاقطاعية هي استغلال المواطنين ـ المشاعيين . بهذه المعايير لن يكون بامكاننا تحليل النظام الاجتماعي ليس فقط في الشرق ، وانما ايضا في بعض بلدان اوربا . لنأخذ ، مثلا ، بلغاريا . حتى نهاية القرن الرابع عشر كانت بلغاريا محتلة من قبل الاتراك ، وقد استمر ذلك حتى عام ١٨٧٩ ، اي حتى تحريرها على يد الجيوش الروسية . في مرحلة النير التركي أزيل الاقطاعيون البلغار كطبقة باستيلاء الاقطاعيين الاتراك وعلى رأسهم السلطان على الارض . وقام هؤلاء الغرباء باستغلال الفلاحين البلغار [١٣٤ ، ٧٦ ـ ٢٠٩] . ففي بلغاريا اذن سادت لا الاقطاعية المحلية ، الوطنية ، وانما «الغريبة» ، التركية . فتعريف الاقطاعية بأنها نظام «استغلال المواطنين ـ المشاعيين التابعين» لا يصلح لهذا المثال كما هو واضح .

وهناك أمثلة كثيرة عن مثل هذه التصورات الملموسة الضيقة حول اساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية ، وبالاخص حول العبودية [انظر ، على سبيل المثال ، ٢٣٩ ، ٢٠ ـ ٢١] . ولكن يبدو ان أضيق التصورات حول العبودية هي تصورات **ي. اي. فاسيليف** . لقد رأينا كيف يعرّف فاسيليف العبيد . نضيف هنا انه في مقالة صدرت عام ١٩٦٨ يستند الى معايير شكلية ـ حقوقية . فهو يرى انه لا يمكن ان يكون عبدا الا الشخص المحروم من الذاتية الحقوقية ، الذي يعتبر من وجهة النظر الحقوقية شيئا [١٦٨ ، ٢٧٥ ـ ٢٧٧] . ويقول ما يشبه ذلك ايضا **ي. بانو** [٢٠٧ ، ٦٨] .

اننا نجد لملاحظة **أ. ي. تيومينيف** التالية اهمية بالغة : «من الضروري التخلي عن التصورات ... الشائعة التي تقول بأن الشكل الوحيد للعبودية هو استغلال اسرى الحرب والعبيد المشترون . فأولئك الذين يعرفون مسألة العبودية على هذا الشكل يتناسون بأن نظام العبودية يختلف عن أشكال الاستغلال الاخرى ، قبل كل شيء ، لا من حيث الموضوع ، ولا من حيث أسلوب امتلاك شخص العبد ، وليس حسب المستغَلين ـ اسرى الحرب ام افراد القبيلة ، وانما من حيث كيف يُستغل هؤلاء» [١٨١ ، ٥٣] .

لقد طرح تيومينيف وجهة النظر هذه عام ١٩٥٧ . وفي السنوات الاخيرة يتخذ

موقفا مشابها عدد متزايد من الباحثين الذين يؤيدون بقوة التخلي عن التصورات الملموسة الضيقة ، بالاخص ، الاوربية المركزية ، حول التشكيلات ما قبل الرأسمالية . واهم هذه المواقف ، برأينا ، هي نظرية **غ.ف. ايلين** و **ي.م. دياكونوف** : «ان التصور الشائع عن العبد باعتباره شغيلا في ورشة حرفية غير صحيح ، ذلك لانه وجدت أشكال متنوعة بصورة لانهائية لاستغلال العبد تبعا للشروط التاريخية ــ الملموسة» [١٤٥ ــ ٢٠٣] . «... فالعبد التقليدي هو فقط حالة خاصة لفئة نموذجية من المستغَلين اكثر اتساعا وجدت في كل المجتمعات القديمة في الغرب والشرق» ؛ «في الجوهر ، ان العبيد بالمعنى الخاص للكلمة (أي الناس الذين يكونون ملكية لأناس آخرين ــ instrumenta Vocalia ، الناس الذين يكونون موضع حق فقط) يشكلون واحدة فقط من مجموعات الطبقة المستغلة الواسعة في المجتمعات القديمة ، التي تتصف بشكل عام بغياب الملكية على وسائل الانتاج وبالاستغلال بواسطة الاكراه اللااقتصادي» [٩٦ ، ٣٠ ، ٣٦ــ٣٧] .

الا ان المسألة لا تقتصر على الرفض السلبي للتصورات الملموسة الضيقة فقط. المهم ــ التعمق اللاحق في نظرية العبودية والاقطاعية . ان أنصار ما يسمى باللوحة الخماسية انفسهم يعترفون بصراحة كلية بأنها في حاجة الى تعميق مستمر وبالاخص في الجزء منها الذي يخص العبودية [١٤١ ؛ ١٧٣ ؛ ٢١٥] .

الا ان احدى اكثر مهمات علم التاريخ الحاحا اليوم هي الانتقال الى مفاهيم اكثر شمولية للعبودية والاقطاعية يمكن ان تعكس الجوهر البشري العام لكل من أسلوبي الانتاج المذكورين . وبكلمة اخرى ، يجب الانتقال من حقائق نسبية أقل كمالا الى حقائق نسبية اكثر كمالا يمكن ان تعكس الواقع بشكل أعمق وتصبح بالتالي متعادلة وصحيحة بالنسبة لدائرة من الظواهر اكثر اتساعا .

تتلخص المسألة بكاملها ، بالطبع ، في تحقيق ذلك عمليا . كيف يمكن الغاء المسافة بين التصورات الحالية والحقائق النسبية الاكثر كمالا ؟ بالطبع ، لن يتحقق ذلك بقفزة واحدة . لو حاولنا بدون إبطاء اعطاء مفهوم جديد في صورة جاهزة للعبودية لكانت النتيجة ، على الاغلب ، فاشلة . اننا نتصور بأن الجسر بين التصورات الحاضرة والحقائق النسبية الاكثر كمالا يجب ان يبنى من فرضيات أولية مع تدقيقها على اساس تحليل الوقائع . ويبدو ، انه يتوجب تذليل درجات عديدة ، بتدقيق او حتى بتغيير الفرضيات ثم مطابقتها على المعطيات الملموسة ، ولكن مثل هذا الطريق البطيء نسبيا ، سيكون ، ربما ، الاكثر فعالية من اجل صياغة نظرية التشكيلات ما قبل الرأسمالية .

فرضية أولية حول مفهوم «النظام العبودي»

كنا قد عرضنا سابقا فرضية أولية حول «العبودية» [١٠٩ ، ١٢٥ ــ ١٣٠] . الآن نرى من الضروري اكمالها وادخال بعض التغيير عليها .

أ ـ مستوى تطور قوى الانتاج في المجتمع العبودي :

لقد حظيت مسائل ادوات العمل التي كان يستخدمها الاقدمون ، وطرق الزراعة والحرفة ، والخبرات الانتاجية بدراسة جيدة نسبيا . لكن ما كان حظها من البحث قليلا ، برأينا ، هي مسألة انتاجية العمل ، مستواها وحركة تطورها. علما بأن هذه المسألة تعتبر اساسية لتحديد قوى الانتاج التي يقوم على اساسها هذا النظام الاجتماعي او ذاك . سنقوم فيما يلي بشرح سلسلة من التصورات حول المؤشرات التي يمكن بمساعدتها دراسة انتاجية العمل في العالم القديم، وسنتناولها الان بطريقة افتراضية محضة .

لقد اتصف النظام المشاعي البدائي بمستوى منخفض جدا لانتاجية العمل . كان هناك انتاج ضروري فقط ، ولم يكن قد ظهر الانتاج الفائض بعد .

كانت المرحلة العظمى الثانية في التاريخ هي العبودية . اتصفت العبودية بمستوى اعلى قليلا لانتاجية العمل . ظهر هنا الانتاج الفائض ولكن حجمه لم يكن كبيرا . اننا نعتقد ان هذه الواقعة بالضبط تكمن في اساس اهم اتجاهات التطور الاقتصادي للمجتمعات القديمة . **اولا** ، ان واقعة الانتاج المستقر ، المنتظم للمنتوج الفائض بحد ذاتها توفر امكانية الاستغلال المستمر للانسان من قبل اخيه الانسان . **ثانيا** ، ان انتاجية العمل المنخفضة تضعف كثيرا امكانية نشوء الحافز المادي لدى المنتجين . **ثالثا** ، يلجأ المستغِلون في شروط محددة الى تملك ليس فقط المنتوج الفائض بل وجزءا من المنتوج الضروري ، اي الى الاستغلال حتى الهلاك .

ب ـ علاقات الملكية في المجتمع العبودي (اتجاهات رئيسية) .

ان انتاجية العمل المنخفضة لم توفر للطبقة السائدة امكانية استغلال المنتجين ونشوء الحافز المادي الجدي لديهم في وقت واحد . ان هذا الوضع لقوى الانتاج كان سبب الاتجاهات الرئيسية لتطور الملكية في العالم القديم .

هناك ، في رأينا ، اتجاهان اساسيان : حرمان المنتج من ملكية وسائل الانتاج، وتملك المستغِل لشخص المنتج .

بخصوص الاتجاه الاول : ان ملكية المنتج لاستثمارته ، الارض ، الماشية ، لوازم الزراعة ، الادوات ، وغيرها لا تتفق ، في نهاية المطاف ، مع غياب الحافز المادي، مع انتزاع جميع فوائض الانتاج باستثناء الجزء الضروري الادنى من اجل تجديد انتاج قوة العمل . من هنا ينشأ حرمان المنتج من ملكية وسائل الانتاج الذي اتصف به ليس فقط العبيد الاوربيون القدماء وانما ايضا جميع الفئات الاخرى الكثيرة من المنتجين القدماء الذين يسميهم دياكونوف «العاملين المكرهين القدماء» [٩٦ ، ٣٧] .

يدعم خصوم نظرية العبودية في العالم القديم موقفهم بحجة ان القسم الاكبر من المنتجين الصغار في اوربا القديمة والشرق القديم كانوا يحوزون على استثمارات خاصة بهم (من خلال وساطة المشاعة ، او عائلية ـ فردية) . اننا نعتقد بأن هؤلاء يتجاهلون عملية اقتصادية هامة كانت تتطور في المجتمعات القديمة وان كان بصورة بطيئة وبقيت بعيدة عن ان تصل الى نهايتها ، وهي حرمان الزراعين والحرفيين من ملكية استثمارتهم الخاصة بهم . ويجب القول بأن الشروط الاقتصادية في العصر القديم لم تكن بجملتها مواتية للحفاظ على ملكية صغار المنتجين على وسائل انتاجهم . وينطبق هذا ليس فقط على الناس المكرهين ، بل على الاحرار ايضا . وتبدو لنا فكرة **ن.ي. كونراد** حول خطر تجريد العاملين الاحرار كصفة مميزة للنظام العبودي فكرة هامة [١١٢ ، ٤٢ ـ ٤٤] . ونشير الى انه في العصر الاقطاعي كانت الشروط الاقتصادية بمجملها تعمل في اتجاه مضاد تماما ـ ساعدت على تخصيص المنتجين بوسائل الانتاج .

بخصوص الاتجاه الثاني : ان خاصة المجتمع العبودي البارزة هي العنف المباشر المكشوف ضد المستغَلين الذين غالبا ما كانوا يكرهون على العمل تحت التهديد بالعقوبات الشديدة . كيف ننظر الى استخدام العنف المباشر من اجل الحصول على المنتوج الفائض ؟ هل كظاهرة لااقتصادية محضة ؟ هل «كتدخل» من نوع خاص للسياسة بالاقتصاد ؟ كلا ، كما نظن . ان استخدام العنف بهدف تحصيل العمل الفائض ليس ، برأينا ، الا تملك المستغِل لشخص المنتج ، اي الملكية (بالمعنى الاقتصادي) على المنتج . ان المستغِل يتصرف مع المنتج لا باعتباره شخصا يحوز على الحافز المادي ، وانما كحيوان يرغم على العمل بواسطة الاكراه المباشر .

ان تملك شخص المنتج من قبل المستغِل في عملية الانتاج (ملكية بالمعنى الاقتصادي) لم يكن له في كثير من الاحيان انعكاسا مكافئا في الميدان الحقوقي ، اي في الحرمان الكامل للمنتج من ذاتية الحق . من الواضح ان مقولة «عبد» لا يمكن ان تنحصر في تلك الحالات فقط التي يكون فيها الانسان موضع حق وفق صيغة servi res sunt . المهم ـ الوضع الاقتصادي . يتوصل **دياكونوف** الى استنتاج هام جدا حول وجود فئة واسعة جدا في المجتمعات القديمة في الشرق والغرب من المنتجين المكرهين المحرومين من ملكية وسائل الانتاج والمستغَلين بواسطة الاكراه ، بما في ذلك «العنف الحكومي المباشر» . ويعدد في سجل هذه الفئة «عبيد الملك» المصريين ، «الايشاكو» في بابل ، «رؤوس الإمات والعبيد» الحيثيين ، «العبيد» الحكوميين الحوريتيين ، «أناس الملك» الاوغاريتيين ، وغيرهم ، وكذلك مختلف انواع العبيد الخواص ، بما في ذلك العبيد الاوربيين القدماء ايضا (العبد «الكلاسيكي» ـ هو فقط حالة خاصة من هذه الفئة النموذجية) . ويثبت دياكونوف بأن الاشكال الداخلة في هذه الفئة تختلف عن

بعضها بفروق كثيرة ، ولكن تجمعها في الوقت نفسه سمات مبدئية مشتركة . ويقترح دياكونوف تسمية هذه الفئة النموذجية بكاملها «العاملين المكرهين القدماء من النموذج العبودي» [٩٦ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٦ – ٣٧] .

يمكن ان لا نوافق على هذه التسمية، ولكن المهم، بالطبع ، ليس المصطلحات(١). اننا نعتقد بأن السمات المبدئية التي يتخذها دياكونوف لهذه الطبقة الواسعة من المنتجين (غياب الملكية على وسائل الانتاج والاستغلال بواسطة العنف المباشر) تشهد على ان هؤلاء المنتجين انفسهم كانوا ملكية للمستغِلين في عمليـــة الانتاج . ان وجود اي درجة دنيا من الاهلية الحقوقية ، العائلة، الخدمة العسكرية ، التسمية في الوثائق بأسماء اخرى غير تسمية العبيد «الحقيقيين» ، «الكلاسيكيين» ، – كل هذا لا يغير جوهر المسألة ، كل هذا يخص مقولات البنيان الفوقي التي غالبا ما تعكس الوضع الاقتصادي بصورة مشوهة . يتحدث **نيكيفوروف** عن طـــرق «العنف المباشر والاستيلاء على الشخصية واستعبادها لإجبار الآخرين بالقوة على العمل وتقديم ثمار عملهم» للمستغِلين [١٤١ ، ٢٣٧] . نعتقد ، ان الاستيلاء على الشخصية واستعبادها في عملية الانتاج يعني بنفسه تملك الشخص ، جعله ملكية. وبالتالي ، فهو عبد ، أيا كان وضعه الحقوقي .

ان الاتجاهين اللذين عرضناهما باختصار لتطور علاقات الملكية لا يغطيان بالطبع كامل اللوحة الشديدة التنوع لمؤسسات الملكية في المجتمعات العبودية ، ولكنهما ، برأينا ، لعبا الدور القيادي ، المحدد .

ج – الخصائص المبدئية لأساليب الاستغلال العبودي .

عُرفت طرق وأساليب مختلفة للاستغلال العبودي ذات خصائص ملموســة كثيرة . كيف نفرز من بينها ما هو اكثر أهمية وجوهرية ومبدئيـــة مما يميز الاستغلال العبودي عن الاقطاعي ؟ برأينا ، يجب اتخاذ فكرة **نيكيفوروف** التالية كنقطة انطلاق من اجل حل المسألة المطروحة : «تشترط العلاقات الاقطاعية بعض الاستقلالية للمنتج المباشر ، ومن اجل هذه الاستقلالية يجب ان يترك في يــده جزء من المنتوج المنتج اكبر مما كان يترك له في ظل النظام العبودي . ولكن اذا كان الامر كذلك ، اذا كان الفرق بين الاقتصاد العبودي والاقطاعي يرجع في نهاية المطاف الى النسبة التي يتملكها المستغِل والنسبة التي تترك للمنتج المباشر من المنتوج ، فلن يكون على حق اولئك الذين يصفون العاملين في العصور القديمــة بالتبعية الاقطاعية انطلاقا من «التمتع» بالارض . وهذه هي الحجة الرئيسية التي تطرح ضد نظرية العبودية في العالم القديم» [١٣٩ ، ١٢٦] .

اذن ، كم كان نصيب مالك العبيد وكم كان يتبقى للعبد ؟ كـــم كان نصيب

---

١ – ربما كنا نفضل مصطلح «عبد» لهذه الفئة الواسعة بكاملها .

الاقطاعي وكم كان يتبقى للفلاح التابع ؟ لو أمكننا تقدير حركة تطور هذه المقادير في العصور القديمة والقرون الوسطى (بمؤشرات مقارنة) لحصلنا على معايير اقتصادية موضوعية قوية من اجل تحليل وتقويم الاشكال القديمة والقروسطية للاستغلال .

يبدو لنا ، ان الخاصة الهامة للاقتصاد الاقطاعي كانت تتمثل في ميل المستغِلين الى تجاوز الحد بين المنتوج الفائض والمنتوج الضروري ـ تملك ليس فقط كل المنتوج الفائض وانما ايضا جزءا من المنتوج الضروري ، اي استغلال المنتج بطريقة وحشية ، حتى الهلاك . ومما يذكر هنا ان مثل هذا الاتجاه بالنسبة للاقطاعي كان استثناء من حيث المبدأ ، ذلك لانه يمكن ان يدمر النظام الاقطاعي [١٦١ ، ٨٩] .

تعارض **ي.م. شتايرمان** ، في جوهر الامر ، تعميم الموضوعة القائلة بأن «العبد كان يستغل حتى الهلاك» على جميع المجتمعات العبودية في جميع الأزمان. وتؤكد شتايرمان على ان مالكي العبيد كانوا ذوي مصلحة في غالب الاحيان بالإبقاء على المنتجين في حالة جيدة : «بما انه كان هنالك اجماع على اعتبار الوضع الفيزيولوجي ، وبالتالي ، المعنوي المرضي للعبيد الشرط الاهم لازدهار الاقتصاد، فان الخشونة البالغة في معاملة العبيد والتعامل السيء معهم كان موضع استنكار وتقييد من قبل الدين والرأي الاجتماعي ، ومع تطور المجتمع العبودي ـ من قبل القانون ايضا» [١٩٦ ، ٣١] .

لا مجال للشك في ان آراء شتايرمان لها مبرراتها . ولكن يبقى مع ذلك ان بعض النقاط تتطلب تدقيقا أبعد . تذكر شتايرمان نفسها انه في ظروف معينة كان استغلال العبيد يبلغ درجة عالية من القساوة والوحشية ، كما في صقليا ، مثلا . ونضيف أن الباحثين اثبتوا مثل هذه الظواهر ايضا في كثير من المجتمعات الشرقية القديمة . يكتب **دياكونوف** عن الاراضي الملكية الشاسعة في «مملكتي سومر وآكاد» حيث في مرحلة معينة كان استغلال العاملين يتزايد شدة بانتظام مع ارتفاع المنتوج الفائض على حساب المنتوج الضروري [٩٦ ، ١١] . ويثبت **ف.ي. كوزيشين** بأنه في ايطاليا القرن الثاني قبل الميلاد ـ القرن الاول الميلادي، في ظروف اقامة المزارع الكبيرة التي تعمل للسوق العالمية ، ظهر بشكل واضح ميل ملاك العبيد لتملك ليس المنتوج الفائض فقط ، وانما ايضا جزءا من المنتوج الضروري ، أي ظهر مكشوفا للعيان الاستغلال «الوحشي» . «في عصر عبودية المزارع الكبيرة كان الاقتصاد عن طريق تقليص الحاجات الضرورية للعبد حتى الحدود القصوى التي تسمح بها الطبيعة ، او حتى الى ما بعد هذه الحدود ، واحدا من مصادر فيض القيمة المضافة» [١١٦ ، ٣٨ ـ ٤٥] .

يكتب **تيومينيف** عن الاقتصاد في الاملاك الملكية في عصر السلالة الثالثة لملكة أور : «نتج عن تزايد شدة استغلال العمل الارتفاع الكبير جدا في معدل الوفيات بين النساء والاطفال ، وكذلك بين الرجال في الاملاك الملكية» [١٨٠ ،

٤٢٩] . وأخيرا ، بالنسبة للمسألة المطروحة ، نجد دلالة مهمة في ما يقوله هيرودوت حول بناء قناة بين النيل والبحر الاحمر ، التي بدأت اعمالها في القرن السابع قبل الميلاد اثناء حكم الفرعون نيخاو . وبعد احتلال الفرس لمصر انتهت هذه الاعمال في ظل حكم داري الاول . طبقا لأخبار هيرودوت ، مات خلال حكم نيخاو في اعمال بناء القناة ١٢٠ الف مصري ! [٨٢ ، ٢٠٢ ـ ٢٠٣] . ان هذا الرقم مثير بحد ذاته ، ولكن من اجل تقدير اهميته يجب ان نحاول معرفة ما يمثله هذا الرقم بالنسبة لعدد السكان القادرين على العمل في البلاد في ذلك الوقت . حسب ما يقوله الديمغرافيون ، كان عدد سكان الارض بكاملها في بداية الالف الاول قبل الميلاد حوالي ٨٠ مليون نسمة ، وأصبح في نهاية هذا الالف حوالي ١٦٠ مليون [٥٤ ، ٢٥] . وبالتالي فان عدد سكان العالم كان في القرن السابع قبل الميلاد حوالي ١٠٠ مليون نسمة . فكم من هؤلاء كان يعيش في مصر في ذلك الوقت ؟ يجب القول بأن العدد لا يتعدى عدة ملايين . وعدد الرجال البالغين القادرين على العمل لم يكن يتجاوز ٢ ـ ٤ مليون . في هذه الحالة تكون نسبة ١٢٠ الف الذين ماتوا في اعمال بناء القناة الى مجموع الرجال القادرين على العمل في البلاد لا تقل عن ٣ بالمئة ! بالطبع ، ان هذه التقديرات هي مجرد تقديرات تقريبية . ويتطلب الامر أبحاثا تاريخية ملموسة دؤوبة من اجل تقدير عدد العبيد الذين ماتوا في بناء منظومات الري وغيرها من المنشآت في الشرق القديم . الا ان الوقائع المعروفة علميا تشهد على انه في كل عمل انشائي ضخم في الشرق القديم كان يموت بأشكال مختلفة عدد هام من السكان المشتغلين في تلك البلاد . ومن المفترض ان عددا كبيرا من الناس قد ابتلعهم هرم خوفو والسد الذي بلغ طوله ثلاثين كيلومترا والذي بني في بداية الالف الثاني قبل الميلاد في ظل امينيمخيت الثالث [١٢١ ، ١٤٧] . اذا استعملنا مصطلحات **تيومينيف** نقول ان كثيرا من بلدان الشرق القديم كانت «حضارات نهرية» . وكان لأنظمة الري اهمية حياتية بالنسبة لاقتصادها . وكان بناء السدود والقنوات في ذلك الوقت ممكنا فقط في ظروف الاستغلال الوحشي حتى الهلاك . وكان المنتجون يحصلون على أقل بكثير من الحد الادنى الضروري للحفاظ على الحياة ، ولذلك كانوا يموتون.

ويمكن عرض أمثلة كثيرة عن الاستغلال الشديد للمنتجين القدماء ، ولكن المسألة ، بالطبع ، ليست بعدد الامثلة . اننا نتفق مع شتايرمان بأن مثل هذه الحالات المتطرفة لم تكن القاعدة في كل مكان في المجتمعات العبودية . ولنفترض، انها كانت «استثناءات» تتكرر الى هذا القدر او ذاك ، ولكنها مع ذلك « استثناءات » .

واذا اردنا التعامل بلغة الرياضيات والحجوم القيمية للمنتوج الذي يتملكه المستغِلون ، وتصويرها على شكل خط بياني ، فان الخط البياني هذا لن يمر في مجال المنتوج الضروري للعبد ، وانما سيمر القسم الاعظم منه على الحد بين المنتوج الضروري والمنتوج الفائض . ولكننا سنلاحظ على هذا الخط «تموجات» في أحيان كثيرة جدا ، حيث ينحرف الخط عن مساره العادي ويتوغل بشكل

بارز في مجال المنتوج الضروري . ونعتقد ، انه عند محاولة الكشف عن جوهر الاستغلال العبودي لا يمكننا ان نتجاهل هذه «التموجات» المتطرفة . ان شتايرمان على حق اذ ترجع الاستغلال العبودي المتطرف في صقلية الى الشروط الاقتصادية الملموسة لهذه المنطقة[١٩٦ ، ٣١] . الا انه لا بد ان نلاحظ انه في حالات اخرى ، عندما كانت تلاحظ مثل هذه الحالات المتطرفة ، لم تكن الشروط الاقتصادية الملموسة خاصة بصقلية وحدها . انطلاقا لما سبق قوله ، اننا نقر بصحة الفرضية التي تقول بأن «الانحرافات» المتطرفة للاستغلال العبودي ، التي كانت كثيرة الحدوث في العصور القديمة ، لم تكن مجرد «استثناءات» عابرة وانما كانت تعكس قانونية داخلية من قانونيات أسلوب الاستغلال التي لم تكن تظهر دائما على سطح الظواهر .

كيف يمكن تلمس هذه القانونية ، ومن أي جانب نقوم بدراستها ؟

من الصعب ان نحدد بشكل ملموس الحجم القيمي للمنتوج الضروري في هذا البلد او ذاك في مرحلة معينة ـ كم كان يجب على المنتج ان يعمل من اجل نفسه حتى يضمن الحياة العادية له ولعائلته حسب ظروف ذلك المجتمع . والأعقد من ذلك ، ربما ، هو معرفة ما اذا كان الاستغلال قد توغل في مجال المنتوج الضروري ؟ اذا كان الجواب بالايجاب ، فما هو المقدار الذي كان ملاك العبيد يستولون عليه من المنتوج الضروري اضافة الى المنتوج الفائض ؟ قد لا يساعد فقر المعطيات في الوثائق الاقتصادية عن العصور القديمة على الوصول الى اجوبة كاملة ودقيقة على هذه المسائل . وعلى أي حال ، فان التحليل الكمي في هذا المجال سيكون صعبا للغاية .

الا ان الطريق ليس مسدودا ، كما نعتقد . ان الاستغلال حتى الهلاك ، حتى ولو لم يكن يمارس بانتظام ، وانما بشكل عرضي فقط ، لا يمكن الا ان ينعكس على عمليات تجديد انتاج قوة العمل . وبالنسبة لهذه العمليات ، فهي ، برأينا أسهل تناولا بواسطة التحليل الكمي ، ذلك ان وثائق العصور القديمة تذكر الى حد معين التغيرات المستمرة التي تجري على اعداد العاملين في الاستثمارات .

عند البحث في عمليات تجديد انتاج قوة العمل تواجهنا قبل كل شيء واقعة أن المجتمعات الاستغلالية القديمة كانت بين حين وآخر تستولي بواسطة الحرب على أعداد كبيرة من قوة العمل من «الاطراف البربرية» المحيطة بها او من الدول المجاورة . وليست روما فقط هي التي كانت تقوم بالغزو سعيا وراء الاسرى . فدول الشرق القديم الاستبدادية ايضا كانت تقوم بمثل هذه الحروب . تقول احدى هذه الوثائق انه في فترة الحملة على سورية أسر امينيمخوتيب واستعبد ما يبلغ مجموعه ١٠١٢١٨ شخصا ![١٨٩ ، ٩٦ ـ ٩٩] . ويعلق جامع هذه النصوص التي نستخدم معلوماتها هنا ، **ي.س. كاتسنلسون** على هذا الرقم بما يلي : «ان مثل هذا العدد الضخم من الاسرى لا يعتبر استثناء : فالاستعباد الجماهيري لسكان البلدان المغلوبة كان ، كما يبدو ، ظاهرة عادية ، وهو ما يسهل

البرهان عليه بواسطة مقارنة الكتابات المكتشفة حديثا مع النصوص الاخرى المماثلة» [١٨٩ ، ٩٦] .

١٠٠ ألف أسير وأكثر ـ ظاهرة عادية ! هل يعتبر الرقم كبيرا أم قليلا بالنسبة لعصر أمينخوتيب الثاني ؟ لقد حكم هذا الفرعون وقام بحملته في مطلع القرن الخامس عشر قبل الميلاد . في ذلك الوقت كان مجموع سكان الارض يعادل ٦٠ مليون انسان تقريبا [٥٤ ، ٢٥] . اذن ، فقد أدت حملة امينيخوتيب الثاني على سورية وحدها الى الاستيلاء على ١/٦٠٠ من مجموع سكان الكرة الارضية واستعبادهم ! (في الوقت الحاضر يشكل ١/٦٠٠ من سكان الارض اكثر من ٥ملايين انسان) . هناك بعض الباحثين الذين يميلون الى نفي سيطرة العبودية في مصر القديمة . كان بودنا لو ان هؤلاء فسروا تلك الاسباب الاقتصادية التي استدعت الاستيلاء على هذه الأعداد الهائلة من الاسرى . برأينا ، لا يمكن تفسير ذلك الا بسيطرة أسلوب الانتاج العبودي في مصر . فالاقتصاد كان يستهلك قوة العمل ، والتجديد الطبيعي لانتاج قوة العمل لم يكن كافيا . هذا هو بالضبط السبب الذي دفع امينخوتيب الثاني وغيره من الفراعنة الى الاستيلاء على الاسرى بهذه الأعداد الهائلة .

في مقالته «طابع الحروب والعبودية في مصر في ظل الفراعنة ـ الغزاة من السلالات الثامنة عشرة ـ العشرين» يورد كاتسنلسون ، اضافة الى الارقام المذكورة أعلاه المأخوذة من كتابات امينخوتيب الثاني ، المعطيات التالية حول حملات الغزو التي قامت بها الدول الاستبدادية الشرقية : رمسيس الثاني في حملته على النوبة استولى من منطقة واحدة قليلة السكان فقط على ٧٠٠٠ اسير ؛ تحوتمس الاول في مسار حملته التأديبية على النوبة استعبد « الشعب بكامله » ؛ الملك الآشوري سنحريب في حملته على بابل أسر واستعبد ٢٠٨ آلاف انسان ، وبعد حصار القدس ـ ٢٠٠١٥٠ انسان [١٠٨ ، ٤٧ ـ ٤٨] . يتوصل كاتسنلسون في مقالته الى استنتاج بأن الشرق القديم كان يتصف بالحاجة الماسة الى العبيد تماما مثلما كان الحال بالنسبة للجمهورية الرومية . يبدو هذا الاستنتاج مبررا تماما . والحجة القوية التي تؤيد هذا الاستنتاج تكمن في طابع الحروب التي كانت تقودها الانظمة الاستبدادية في الشرق الادنى القديم .

يمكن ان يعترض البعض بأن سوق الاسرى من «الاطراف» لم يكن المصدر الوحيد لتجديد انتاج العبيد (العبيد بالمعنى الواسع للكلمة ، أي مجموع الفئة النموذجية التي يسميها دياكونوف «الناس المكرهون من النموذج العبودي») ، وبأن العبيد كانوا يتزايدون ايضا على حساب التزايد الطبيعي ، وعلى حساب استيرادهم من تلك المناطق التي كانت تمارس فيها تجارة العبيد وبيع الاحرار لأنفسهم . ان هذا الاعتراض صحيح . ولكن جوهر المسألة يكمن في ما يلي : «رغم ان تجديد الانتاج الطبيعي للعبيد كان يلعب دورا على هذا القدر او ذاك من الاهمية الا انه ، بشكل عام ، لم يكن كافيا ، لم يكن يوفر جميع الاحتياجات ، لذلك فان استيراد العبيد (حتى وان كان بشكل عرضي ، او بواسطة الشراء او سوق الاسرى) كان

ضرورة حياتية بالنسبة للمجتمعات العبودية . ان هذه الواقعة في حاجة الى تفسير اقتصادي . من المفيد لو انه كان بالامكان قبل كل شيء رسم حركة تطور ميزان قوة العمل في المجتمعات القديمة (ليكن في بعضها على الاقل ، على سبيل المثال) ، اي تقدير التناسبات الكمية بين مختلف مصادر تجديد انتاج قوة العمل، ومسار حركة تغير هذه التناسبات على امتداد عشرات السنين أو على امتداد القرون ، وانفاق قوة العمل ، والمدة التي كان يتطلبها تجديدها . فلو امكن تحقيق مثل هذا التحليل الكمي لتوفرت لنا معطيات اقتصادية موضوعية اساسية من اجل تفسير الخصائص المبدئية للاستغلال العبودي. الا اننا الان نعتبر انه بالامكان العمل على اساس الفرضية التالية : ان الخاصة المبدئية للعبودية هي ميل المستغِلين لتملك ليس فقط المنتوج الضروري وانما ايضا جزءا من المنتوج الفائض . كانت هذه الخاصة تتحقق ليس بصورة مستمرة ، وانما فقط بين حين وآخر (تبعا للشروط الملموسة المتغيرة) ، ولكنها مع ذلك كانت تعمل بصورة منتظمة ومحسوسة، بشكل يؤثر بدرجة ملحوظة على عمليات تحديد انتاج قوة العمل . كان هذا الاتجاه ناتجا عن جملة الشروط الاقتصادية للعصر القديم (انتاجية العمل المنخفضة ، وبالتالي ، الحجم الصغير للمنتوج الاضافي ، وتملك شخص المنتج من قبل المستغِل) .

د ـ نمطا الاقتصاد القديم .

يعرض **غ.ف. ايلين** فكرة تعتبر ، برأينا ، مفيدة الى حد كبير ، ومفادها ان «خاصية المجتمع العبودي ... هي كونه يمثل وحدة نمطين مختلفين مبدئيا ـ النمط العبودي (الطبقي) والنمط المشاعي البدائي (اللاطبقي) ـ مع التزايد المستمر في قوة سيطرة الاول والتزايد المستمر في خضوع الثاني وتكيفه معه » [١٤٥ ، ٢٠٣ ؛ ١٤١ ، ١٧٤] .

في التاريخ قاعدة (بدون اي استثناء !) مفادها انه لا يوجد أسلوب انتاج واحد استطاع تأكيد نفسه فورا في صورته الخالصة . وكمثال ، الرأسمالية ؛ لقد بدأ عصرها في القرن السادس عشر ، اي منذ اربعة قرون خلت ، ومع ذلك فانها ما زالت حتى الان ، حتى في البلدان المتطورة ، مثل فرنسا وايطاليا ، تتداخل مع النمط الفلاحي الصغير (ما يسمى بالاستثمارات العائلية) . ان هذا النمط الاخير هو تركة ، كسرة هائلة من النظام الاقطاعي . فكما هو معلوم ، كان ماركس يرى في الاستثمار الفلاحي الصغير والحرفة المستقلة اساس الاقتصاد الاقطاعي [٩ ، ٣٤٦] . في فرنسا بداية القرن التاسع عشر كان النمط الفلاحي الصغير هو الغالب. ورغم ذلك كانت البلاد في ذلك الوقت قد اصبحت رأسمالية ، ذلك ان أسلوب الانتاج الرأسمالي كان قد اصبح سائدا ـ كان الاكثر ملاءمة للمستوى الذي بلغه تطور قوى الانتاج ، والاكثر تلبية لمتطلبات تطورها اللاحق ؛ وكان يشغل المواقع

القيادية في الاقتصاد ؛ ويمارس التأثير الحاسم على البنيان الفوقي ، ويحدد وجهه الطبقي . اما النمط الفلاحي الصغير ، الكبير العدد جدا ، فكان قد اصبح في موقع الخضوع للنمط الرأسمالي . لقد قامت الرأسمالية بتفسيخه واعادة تشكيله وفق الروح الرأسمالية الخاصة . ولكن احدا لم يخطر بباله ان يعتبر نموذج المجتمع الفرنسي في بداية القرن التاسع عشر أسلوب انتاج خاص ــ «أوربيا» او «ما بعد الاقطاعي» ، او «برجوازيا ــ فلاحيا ــ سوقيا» ، او اي شيء آخر . ان تحليل مثل هذا المجتمع ممكن فقط من مواقع التداخل المتبادل للنمطين الرأسمالي والفلاحي الصغير الموروث في ظل السيطرة الواضحة للاول .

يقترح إيلين مثل هذا المدخل لتحليل المجتمعات القديمة . لقد ظهر النمط العبودي في باطن النظام المشاعي البدائي ؛ ومع التأثير المتبادل والمتداخل كان على النمطين ان يتعايشا فترة طويلة مع بعض . في مثل هذه الظروف احتل النمط العبودي ، باعتباره الاكثر تقدمية ، المواقع القيادية في الاقتصاد وفي البنيان الفوقي ، ومارس تأثيرا مهيمنا على النمط المشاعي البدائي . وتعرض الثاني الى تفسخ قوي والى اعادة تشكيله من جديد . وبرأينا ، عندما نقوم بتحليل المجتمعات القديمة من هذه المواقع ، يرجع كل شيء الى مكانه ولا نجد بنا حاجة لاختراع أسلوب انتاج «آسيوي» ، او «شبه اقطاعي» ، او «قبالي» او غيره .

ويجب ان نضيف هنا ، بأن التعايش والتأثير المتبادل بين النمط العبودي والنمط المشاعي البدائي الموروث لم يكن يرجع فقط الى منشأ المجتمع القديم ، وانما ايضا الى بعض الخصائص الداخلية المميزة للعبودية ، وبالاخص ، الطابع المتميز لعمليات تجديد انتاج قوة العمل ، التي تنجم عنها ضرورة التفاعل بين العبودية و«الاطراف البربرية» المشاعية البدائية .

هـ ــ الاشكال الجماهيرية القديمة للاستغلال ومسألة العبودية المعممة .

عند التصدي لحل مسألة : الى أي تشكيلة تنتمي المجتمعات القديمة ؟ تنشأ الصعوبات عن وجود تنوع كبير فيأشكال الاستغلال (عبودية من النوع «التقليدي»)، استغلال مختلف فئات الناس المكرهين ، استغلال الفلاحين ــ المشاعيين) .

ان الخطوة الاولى الهامة جدا على طريق تحليل الجوهر الاقتصادي للأشكال القديمة للاستغلال تحققت ، برأينا ، على يد **دياكونوف** بفرز المقولة النموذجية «العاملون المكرهون من النموذج العبودي» . وتشتمل هذه المقولة على جميع أشكال الاستغلال التي يكون فيها المنتج محروما من ملكية وسائل الانتاج ومكرها على العمل بواسطة العنف المباشر .

خارج حدود الفئة التي يفرزها دياكونوف (سنطلق عليها «الاولى» او «العبودية») يبقى عدد كبير من المنتجين في العصر القديم الذين يتمتعون بملكية وسائل الانتاج (من خلال وساطة المشاعة او على شكل عائلي ــ فردي) . فكيف كان وضع هؤلاء ؟ هل كانوا طبقة مستغَلة ؟ بهذا الخصوص هناك وجهتا نظر

متعارضتان كليا . ينظر دياكونوف الى الفلاحين ـ المشاعيين في الشرق القديم والمواطنين الكاملي الحقوق للحواضر Polic اليونانية القديمة كطبقة غـــير مستغَلة ، كأناس يدفعون فقط الضرائب العادية (عينا ، او بالعمل) [٩٤ ، ٣٤] . يظهر ان تيومينيف يقف موقفا مضادا . فهو يـــرى بأن الفلاحين ـ المشاعيين ، مثلا ، في مصر القديمة ، رغم انهم كانوا يعملون بطريقة الادارة الذاتية ويحافظون على استقلالية اقتصادية نسبية ، فانهم كانوا يتعرضون للاستغـــلال من جانب الدولة ، وكان وضعهم يقارب «العبودية المعممة» [١٨١ ، ٥٤ ، ٦٨ ـ ٦٩] . فالى اي وجهة نظر ننحاز ؟

في البداية سنحاول فرز الفئة النموذجية «الثانية» ورسم حدودها . انهـــا تشمل المنتجين ـ المالكين في العصور القديمة ، اي الناس الذين يعملون بأنفسهم ويعتبرون في الوقت نفسه مالكين لوسائل الانتاج . هذه الفئة واسعة جدا . فهي تتضمن مختلف انواع المشاعيين ـ الفلاحين في الشرق القديم ، الذين يتمتعون بملكية وسائل الانتاج ، وكذلك الفلاحين الاوربيين القدماء ، ولا يقتصر هؤلاء على مواطني الحواضر اليونانية القديمة ، بل يشملون ايضا مواطني المجتمع اليوناني ـ الروماني (اثينا وروما) . كيف ننظر الى هذه الفئة «الثانية» ؟ في صورة فرضية أولية نرى انه بالامكان تقديم بعض التصورات .

اولا : يجب الاهتداء بالخصائص المبدئية العامة بالنسبة لمجموع هذه الفئـــة (الحصول بواسطة العمل على وسائل المعيشة وملكية وسائـــل الانتاج في نفس الوقت) .

ثانيا : يجب الاخذ بالاعتبار للفروق المتنوعة جدا وأحيانا الكبـــيرة جدا بين مختلف الاصناف الداخلة في عداد هذه الفئة . احد هذه الفروق الرئيسيـــــة يتلخص ، كما يبدو ، في ان فلاحي الشرق القديم كانوا اعضاء بنيات مشاعيـــة وكانوا يتمتعون بالارض من خلال وساطة المشاعة . ومن جهة اخرى كان الفلاحون في اوربا القديمة المتطورة مواطنين من مواطني الدولة المتحررين بشكل اساسي من الاشكال المشاعية ، يتمتعون بالارض على اساس الملكية الخاصة ، العائلية ـ الفرديـــة .

ثالثا : ان الوحدة المبدئية لهذه الفئة وكذلك الاختلافات الكبيرة داخلها ، كلها تصبح مفهومة تماما ، وواضحة ، اذا اخذنا بالاعتبار منشأها ـ لقد كانت كسرة ضخمة ناتجة عن بقايا تفسخ النظام المشاعي البدائي في اطار التشكيلة العبودية ، مثلما كانت طبقة الفلاحين في العصر الحديث والعصر الحاضر كسرة ناتجة عـــن تفسخ الاقطاعية في اطار التشكيلة الرأسمالية .

ان الخصائص المبدئية لهذه الفئة (المنتج ـ المالك لوسائل الانتـــاج في نفس الوقت) تتصل بأسلوب الانتاج المشاعي . انها ، بكلمة اخرى ، العلامات الولادية للمجتمع البدائي التي تحافظ عليها هذه الفئة الواسعة ككل ، بما فيها الفلاحون في المجتمع الاوربي القديم الناضج . وفي الوقت نفسه فان هذه الفئة ككل تتميز

عن الكادحين في المجتمع البدائي بأنها تدير استثماراتها لا بصورة جماعية ، وانما بصورة فردية ـ عائلية (سواء في الاشكال المشاعية او الاشكال الخاصة لحيازة الارض) . لقد نشأت هذه الفئة الاجتماعية من النظام البدائي المتفكك ، عندما استبدل الانتاج الجماعي بالانتاج العائلي ـ الفردي .

ان نمط الفلاحين ، المنتجين ـ المالكين ، الذي يوجد في اطار التشكيلة العبودية حيث تسيطر العبودية في الميدان الاقتصادي وفي البنيان الفوقي ، يتعرض الى تفسخ مستمر . لقد بلغ هذا التفسخ أبعد مداه في المجتمعات الناضجة في اثينا وروما عندما كانت البنية المشاعية قد تفككت تماما واستبدل التمتع بالارض من خلال وساطة المشاعة بالملكية الخاصة الفردية ـ العائلية .

وتبعا للشروط الملموسة كان هناك طرق مختلفة لخضوع نمط المنتجين ـ المالكين الى النمط العبودي ، وبالتالي ، طرق مختلفة لتفسخه وانحلاله .

احد هذه الطرق ـ تجريد المنتجين الاحرار ـ المالكين من الملكية ، على مثال تجريد الفلاحين الايطاليين من الارض تحت تأثير أسلوب الانتاج العبودي السائد وتحول الفلاحين الى بروليتاريين قدماء (روما عصر الجمهورية المتأخرة) . ومثل هذا الطريق معروف على نطاق واسع بالنسبة للمجتمعات ذات الانتاج البضاعي المتطور التي لم تستمر فيها البنيات المشاعية بين السكان والاشكال المشاعية لحيازة الارض .

والطريق الثاني ـ التمايز ، انحلال طبقة المنتجين المالكين في مجتمعات الشرق القديم حيث استمرت البنيات المشاعية . وهنا تنسلخ رؤوس المشاعة عن الكتلة الاساسية للمشاعيين وتتطور الى ارستقراطيا عبودية ، اما العناصر الاقل ثروة من تحت فتنسلخ ، وتتحول الى الجانب الآخر ـ الى عبيد (بالمعنى الواسع للكلمة) . لقد بيَّن دياكونوف جوهر هذه العملية بصورة جيدة [٩٥ ، ٢١ ـ ٢٣ ؛ ٩٦ ، ٣٤ ـ ٣٥] .

والطريق الثالث : تستولي الدولة العبودية على الارض المأهولة بالمنتجين ـ المالكين الذين يعيشون هذه المرحلة او تلك من انحلال النظام البدائي . الغزاة يستغلون المغلوبين . يحتفظ المغلوبون بحيازة الارض ولكن الملكية العليا على الارض تصبح في يد المحتلين . ويمكن ان نأخذ كمثال على ذلك محافظات روما . وتقترب من هذا المثال ايضا ، كما يبدو ، سبارطة ، ولكن مع فارق واحد ، هو ان الدولة المستغِلة هنا نفسها تتشكل فقط في عملية الاحتلال . وفي الوقت نفسه يتشكل نمط عبودي خاص (استغلال الهيلوت) الذي يحمل مخلفات بدائية واضحة .

وأخيرا ، يتلخص الطريق الرابع في ان الارستقراطيا العبودية المسيطرة وعلى رأسها الملك تستغل جميع سكان البلاد ، جميع الفلاحين ـ المشاعيين بوساطة الريع ـ الضريبة الثقيلة جدا ، والتزامات العمل التي لا تقل عن الريع ـ الضريبة قسوة ، بالغة بهم وضع العبيد تقريبا . نعتقد ان مثل هذا الاتجاه ظهر بقوة خاصة في مجتمعات الشرق الادنى التي كانت تسيطر فيها الانظمة الاستبدادية وتقوم فيها

اشفال ري كثيرة . ان الاستنتاجات التي يتوصل اليها بهذا الخصوص **تيومينيف**، آخذا بالاعتبار مصر القديمة و«مجتمعات الثقافات النهرية» الاخرى هي استنتاجات مقنعة بالنسبة لنا [١٨١ ، ٥٤ ، ٦٨ — ٦٩] .

ان الشروط الملموسة المختلفة ، وتبعا لذلك ، مختلف طرق تفسخ وانحلال نمط المنتجين — المالكين ، انجبت تنوعا كبيرا في الوضع الاقتصادي والحقوقي لهؤلاء الناس .

فأي وجهة نظر نفضل : وجهة نظر **دياكونون** الذي يعتبر ان المشاعيين الشرقيين القدماء ، «كمشاعيين» ، لم يكونوا طبقة مستغلة ، ام وجهة نظر **تيومينيف** الذي يرى بأن وضعهم كان قريبا من «العبودية المعممة» ؟ برأينا ، ان وجهتي النظر هاتين مبررتان . ربما ، كل واحدة تعكس جانبا ومرحلة مختلفة من عملية واحدة — تطور النمط البدائي في اطار التشكيلة العبودية .

وهكذا ، في المجتمعات القديمة كان هناك نمطان يتفاعلان : نمط عبودي (استغلال الناس المحرومين من ملكية وسائل الانتاج والمكرهين على العمل بالعنف المباشر ، — الفئة النموذجية «الاولى») ونمط موروث عن النظام البدائي (المنتجون — المالكون — الفئة النموذجية «الثانية») . كان النمط الاول هو السائد . لقد سار الانحلال المستمر للنمط الثاني بطرق مختلفة ، تبعا للشروط الملموسة ، مما ولد تنوعا كبيرا في الاشكال الانتقالية ، او الاشكال الجماهيرية القديمة للاستغلال.

اذا كان العبد الاوربي القديم «الكلاسيكي» حالة خاصة في الفئة النموذجية «الاولى» ، بالأصح ، اكثر أشكال ظهورها تطرفا ، فان «العبودية المعممة» — هي ايضا حالة خاصة وظهورا حديا للاشكال الجماهيرية للاستغلال ، التي كانت نتيجة لانحلال الفئة النموذجية «الثانية» . وبرأينا ، يمكن ان نأخذ كمثال على «العبودية المعممة» سكان المحافظات التي كانت روما تستولي عليها وتستغلها وكذلك استعباد كل جماهير سكان مصر في النصف الثاني من عصر المملكة الجديدة ، وبالاخص في ظل حكم فرعون السلالة التاسعة عشرة رمسيس الثاني ، الذي بني في عهده الكثير من المعابد والمنشآت ، وبالرغم من الاستقلالية الاقتصادية المحددة والادارة الذاتية التي كان يتمتع بها الفلاحون — المشاعيون فان الدولة الاستبدادية كانت تلزمهم على نطاق واسع بتأدية التزامات مرهقة جدا . وربما كان للعبودية المعممة انتشار ايضا في عصر بطليموس (*) ، حيث ، كما يذكر **ستروفه** ، كان الريع — الضريبة يجبى من الفلاحين — المشاعيين بدون رحمة ، حتى الحد الاقصى الممكن، معجلا في تدمير المشاعات الزراعية : «ان الجهاز الضريبي في عصر بطليموس كان له أثر تدميري مشابه لأثر الجهاز الضريبي لروما» [١٧٣ ، ١٦] . اننا نكتفي بهذه الامثلة فقط ، ذلك لان مقولة «العبودية المعممة» لا تتطلب ، كما يبدو ، التوسع كثيرا في شرحها . انها تشكل ، برأينا ، المظهر المتطرف للاتجاه نحو استعباد جميع

(*) عصر بطليموس Ptolémaic ١٢٧ — ١٥١ بعد الميلاد . (المترجم)

المنتجين ـ المالكين ، هذا المظهر الذي حتى في مجتمع مثل مصر ، بسلطته الاستبدادية القوية و«منشآته الضخمة» لم يكن يلاحظ ، ربما ، بشكل مستمر ، وانما من حين الى حين .

أي ملكية تشكل الاساس الذي تقوم عليه العبودية المعممة ؟

لا يوجد جواب واحد على هذا السؤال . بالنسبة لمحافظات روما كانت هناك الملكية العليا لدولة المحتلين على ارض المغلوبين والمستعبَدين ، الذين لم يترك لهم الا حيازة الارض مع الخضوع للمحتلين . أما اذا اخذنا المجتمعات الشرقية ذات السلطة الاستبدادية القوية وتنظيم الاعمال العامة الضخمة ، فان اساس العبودية المعممة ، كما يبدو ، كانت ملكية الدولة على منشآت الري الرئيسية ذات الاهمية الكبرى من اجل استغلال جميع الاراضي الموجودة في حيازة الفلاحين ـ المشاعيين .

هل تعتبر الضرائب القديمة التي كانت تدفع للدولة (عينا او بالعمل) شكلا للاستغلال ام لا ؟ ايضا لا يوجد جواب واحد لهذا السؤال . فهناك ، حيث لم يكن للدولة ملكية على وسائل الانتاج الرئيسية ، وحيث كانت الضرائب ضعيفة نسبيا وكانت الاموال المتحصلة تنفق ، لا في مصالح الارستقراطيا ، وانما في مصالح جميع الفلاحين ـ المشاعيين ، لم تكن الضرائب ، كما يبدو ، شكلا للاستغلال . وتختلف المسألة عندما تتملك الدولة الارض وترتفع الضرائب حتى تصبح ذات أثر تدميري على استثمارات المشاعيين ، وتنفق الاموال المتحصلة في مصالح الارستقراطيا السائدة ، ـ في هذه الحالة تصبح الضرائب والالتزامات البطريركية ـ المشاعية الاصل شكلا للاستغلال .

هـ ـ **البنية الطبقية للمجتمع العبودي** . وتتمثل ، برأينا ، في طبقات ثلاث :

العبيد بالمعنى الواسع للكلمة ، اي جميع الناس المحرومين من ملكية وسائل الانتاج والمكرهين على العمل بالعنف المباشر ، أيا كان وضعهم السياسي والحقوقي (الفئة النموذجية «الاولى») .

المنتجون ـ المالكون ، اي المنتجون المالكون في الشرق القديم الذين يحتفظون بالتنظيم المشاعي ، والفلاحون ـ المالكون الخواص للارض ـ في اوربا القديمة الناضجة (الفئة النموذجية «الثانية») .

ملاك العبيد . وتشمل هذه الطبقة ارستقراطية المجتمعات الشرقية القديمة ، وملاك العبيد في اوربا القديمة الناضجة .

و ـ مفهوم «الحد» وأهميته بالنسبة لتحليل التشكيلة العبودية .

في الرياضيات ، والعلوم الطبيعية ، والاقتصاد السياسي ، والاحصاء يستخدم مفهوم «الحد» على نطاق واسع . وبدونه لما امكن التحليل النظري لكثير

من العمليات الطبيعية والاجتماعية . يجب القول ، بأنه بالنسبة لعلم التاريخ ايضا يعتبر هذا المفهوم ضروريا . فتحليل جوهر التشكيلة العبودية بدون هذا المفهوم، برأينا ، غير ممكن .

اتصفت العصور القديمة بأن الخصائص المبدئيـــة للبنيات الاجتماعية ـ الاقتصادية كانت تتحدد ببعض الاتجاهات التي تسعى للوصـــول الى حدودها : كالاتجاه نحو انحلال النمط الموروث ـ نمط المنتجين ـ المالكين ، واقامة سيادة النمط العبودي ؛ والاتجاه الى تجريد المنتجين المباشرين من استثماراتهم ووسائل انتاجهم ؛ والاتجاه الى تملك شخصية المنتجين المباشرين من قبل ملاك العبيد ؛ والاتجاه الى الاستغلال الفائق ، الى تملك ليس فقط المنتوج الفائض ، بل وجزء من المنتوج الضروري ايضا .

ز ـ مسألة المصطلحات .

يقترح **دياكونوف** تسمية أسلوب الانتاج الذي كان سائدا في العصور القديمة في الشرق والغرب بأسلوب الانتاج «القديم» ، مؤكدا بأن هذا النظام كان لـــه أشكال استغلال متنوعة جدا «من النموذج العبودي وشبه العبودي» [٩٦ ، ٣٧] . اما **نيكيفوروف** فيقترح مصطلح أسلوب الانتاج «المشاعي ـ العبودي» [١٤١ ، ٣٢] . يمكن الموافقة على هذين المصطلحين ، ولكن ، برأينا ، من الافضل الابقاء على المصطلح السابق ـ «أسلوب الانتاج العبودي» ، اذ انه يعكس الاتجاه الرئيسي ، المحور الرئيسي لتطور المجتمعات القديمة .

في نهاية هذا القسم نود ان نلفت انتباه القارىء الى ان التصورات التي قدمناها فيه حول مفهوم «النظام العبودي» ليست ، باعتبارنا ، كاملة ولا نهائية . انها مجرد محاولات لصياغة فرضية تحت التمحيص .

حول مفهوم «الاقطاعية»

اذا كان البحث في نظرية أسلوب الانتاج العبودي ما يزال في المرحلة الابتدائية الاولى ، فان الاقتصاد السياسي للاقطاعية ، كما نعتقد ، في ملامحه العامة ، قد اخذ أبعاده . لقد وضع **كارل ماركس** اساسه في الفصل ٤٧ من الجزء الثالث من «رأس المال» ـ «منشأ ريع الارض الرأسمالي» . وقد ساهم **لينين** مساهمة كبيرة في تطويره . ونذكر من بين مؤلفاته بشكل خاص «تطور الرأسمالية فـــي روسيا» (الفصل الثالث . انتقال مالكي الارض من اقتصاد السخرة الى الاقتصاد الرأسمالي) . وقام العلماء السوفييت بجهود علمية كثيرة في هذا المضمار [انظر: ١٥٩ ؛ ١٦١ ؛ ١٢٨] .

ورغم ان الاقتصاد السياسي للاقطاعية قد اخذ أبعاده في ملامحه العامة ، فما زال هناك خلافات هامة جدا في الادبيات الماركسية حول فهم السمات الجوهرية لاسلوب الانتاج الاقطاعي ، وخصائصه المبدئية . فهناك التعريفات الملموسة الضيقة ، المركزة أوروبياً . في كثير من الاحيان تعتبر السمة الرئيسية للاقطاعية ملكية الاقطاعيين الخواص ، الافراد المنظمين في الهرم الاقطاعي ، على الارض ، أي قياسا الى صورة بنية العلاقات الزراعية التي كانت قائمة في فرنسا في مطلع القرون الوسطى . نجد مثل هذا الموقف معبرا عنه بهذه الدرجة او تلك من الدقة في مؤلفات عدد من الماركسيين الاجانب [٢٤٥ ، ٢٧١ ؛ ٢٣٩ ، ٣٨ ؛ ٢٦١ ، ٢٨٠ ؛ ٢٩٨ ، ٧٢٩] . ترى الباحثة السوفييتية **ل.ف. دانيلوفا** بأن «معظم المجتمعات الطبقية ما قبل الرأسمالية لا تظهر فيها السمة الاساسية للاقطاعية ــ الملكية الاقطاعية على الارض» [١٤٥ ، ٢٠٢] . ليس واضحا بالنسبة لنا هنا ماذا تعني دانيلوفا ب «الملكية الاقطاعية على الارض» ، ولكننا نستنتج من كونها لا ترى هذه الملكية في معظم المجتمعات ما قبل الرأسمالية (القروسطية ؟) بأنها تقصد بها النموذج الملموس الضيق جدا للملكية الاقطاعية . ويعتبر **ش. بارن** بأن المفهوم الشائع لـ «الاقطاعية» هو مفهوم شكلي ، اذ انه لا يأخذ بالحسبان مستوى تطور قوى الانتاج الذي يقوم على اساسه أسلوب الانتاج المقصود [٢٦٩ ، ٥٠] . ويرى **ل. آ. سيدوف** بأن مفهوم أسلوب الانتاج الاقطاعي «يختلط» بصورة غير صحيحة بشكل محدد لاستغلال الفلاحين ، وتنتج عن ذلك ، برأي المؤلف ، اقطاعية «لا حدود لها» ويستعمل مفهوم «الاقطاعية» «بشكل غير أصولي» [٢٨٤ ، ٧٢ ــ ٧٣ ؛ ١٤١ ، ٥٠] .

كما هو واضح ، امام هذه الاختلافات الهامة جدا تبرز ضرورة تدقيق السمات المبدئية للاقطاعية . ويشعر بهذه الضرورة الكثير من المؤرخين ــ الماركسيين . ويكتب عنها في الاتحاد السوفييتي والخارج . وعلى سبيل المثال ، يطرح **يو.ل. بيسميرتني** مسألة ضرورة «الفصل بين السمات الجوهرية وغير الجوهرية للاقطاعية انطلاقا من المرحلة الجديدة لمعارفنا» [٥٧ ، ٩٣] . وترى **ك.ف. خفوستوفا** ضرورة التدقيق المتعمق لمفهوم الاقطاعية وذلك في مواجهة اولئك الذين ينظرون الى الاكراه اللااقتصادي كسمة اساسية وحاسمة لأسلوب الانتاج هذا» [١٤١ ، ٢١١] . ويعتبر **ج. لوكوف** بأنه يجب اعطاء مفهوم الاقطاعية «معنى واسعا جدا» كما اعطاه له **ماركس** ، باعتباره أسلوب انتاج لعموم البشرية ، شبيها بالرأسمالية والاشتراكية [٢٥٠ ، ٢٦] .

وهكذا ، فقد نضجت ضرورة تدقيق السمات المبدئية للاقطاعية . بالطبع ، يجب القيام بذلك على اساس الاقتصاد السياسي لاسلوب الانتاج الاقطاعي الذي اخذ أبعاده بملامحه العامة ، وهذا ما يشترط اضافة لذلك التعميق اللاحق للنظرية .

برأينا ، يمكن ان نعدد في صورة سمات مبدئية للاقطاعية عامة بالنسبة

لجميع أشكال هذا الاسلوب الانتاجي سواء في الغرب او في الشرق ، سواء في مرحلة مطلع القرون الوسطى او أواخرها ، السمات التالية :

أ ـ «التركيب الاقطاعي» .

استنادا الى أفكار ماركس وانجلز وضع **ب.ف. بورشنيف** فكرته حول «التركيب الاقطاعي» التي لا تتوقف عند الكشف عن الجوانب المبدئية فحسب لمنشأ الاقطاعية وانما تقودنا ايضا الى تفسير الجوهر العميق لأسلوب الانتاج هذا [١٦١ ، ٥٠٧ ـ ٥١٨] . فعلا ، لو اخذنا المجتمعات العبودية القديمة لوجدنا انها كانت تتميز بالازدواجية ، وجود نمطين ـ نمط عبودي مسيطر ونمط فلاحي خاضع (من مخلفات النظام البدائي) . اضافة لذلك فان الحاجة الحياتية للمجتمع العبودي كانت تتطلب التفاعل المستمر مع «الاطراف البربرية» التي كانت توفر قوة العمل. اما بالنسبة للمجتمعات الاقطاعية فانها تتميز بالوحدة النسبية . ربما ، من بين جميع التشكيلات الطبقية ـ الاستغلالية تعتبر التشكيلة الاقطاعية اكثرها توحيدا. بالطبع ، في المجتمعات الاقطاعية يلاحظ وجود النمط العبودي والنمط البطريركي، في هذا المكان او ذاك ، ولكن على المستوى التاريخي ـ العالمي لم يكن لهما في القرون الوسطى الا مكانة ضئيلة بالمقارنة بالانتشار الواسع جدا للنمط الفلاحي في العصور القديمة .

وهكذا ، فان الانتقال الى الاقطاعية يترافق بوجود نمطين او ثلاثة انماط قديمة (نمط عبودي ، نمط المنتجين المالكين داخل الدول العبودية ، واخيرا ، نمط مشاعي بدائي في «الاطراف البربرية») تتفسخ ومن تفسخها يتركب أسلوب انتاج اقطاعي واحد . ان هذه الظاهرة المثيرة للغاية في حاجة الى المزيد من التحليل الاقتصادي المعمق ، ولكن يمكن الان على سبيل الافتراض القول بأن المستوى الجديد الاعلى لانتاجية العمل الذي تحقق في أواخر العصور القديمة أدى الى تحطيم الأوالية المعقدة للتفاعل بين هذين النمطين او الانماط الثلاثة (اذا اخذنا بالاعتبار «الاطراف البربرية») الخاصة بالنظام العبودي . ويبدو ، ان هذه الاوالية كانت مرتبطة بشكل اساسي بانخفاض حجم المنتوج الفائض الذي كان يتحقق لدى المنتجين في العصور القديمة ، ولهذا السبب كان على مالكي العبيد ان يستغلوا ليس العبيد فقط ، وانما ايضا ، والى حد معين ، الفلاحين ـ المالكين ، و«الاطراف البربرية» . اما القرون الوسطى فقد تميزت بحجم اكبر من المنتوج الفائض الذي يخلقه المنتجون ولذلك فقد اصبح بامكان الاقطاعي ان يقتصر على استغلال الفلاحين التابعين له الذين يعملون في أراضيه .

ب ـ مستوى تطور قوى الانتاج في المجتمع الاقطاعي .

الاقطاعية هي المرحلةالعظمى الثالثة فيتاريخ البشرية. تتميز الاقطاعية قبل كل

شيء بالارتفاع في مستوى تطور قوى الانتاج بالمقارنة بالنظام العبودي . يذكر **بورشنيف** بأن انتاجية العمل لدى الفلاح التابع في العصر الاقطاعي «كانت بالمتوسط اعلى بعدة مرات من انتاجية العمل لدى العبد الاوربي القديم» [١٦١ ، ٢١٢] . وأصبح المنتوج الفائض ينتج بكميات اكبر تكفي تماما لاشباع حاجات الطبقة المستغلة . وبشكل عام يتوقف الميل الى الاستيلاء المستمر على جزء من المنتوج الضروري للمنتجين . ولكن مستوى تطور قوى الانتاج يبقى منخفضا نسبيا : فرغم ان المنتوج الفائض اصبح كافيا لاشباع حاجات المستغلين الا انه ما زال قليلا من اجل تأمين تجديد الانتاج الموسع بوتائر ملموسة واضحة . وبكلمة اخرى، ان المنتوج الفائض في الاقطاعية ينفق بكامله تقريبا على استهلاك الاقطاعيين — ولا يبقى لتجديد الانتاج الموسع شيء منه ، او يبقى القليل منه فقط [٢] .

على اساس المستوى الاعلى لانتاجية العمل في الاقطاعية تكتسب اساليب الاستغلال خصائص مبدئية مختلفة بالمقارنة بالنظام العبودي . فعمليات تجديد انتاج قوة العمل تتغير بشكل واضح : يصبح مصدر تزايد قوة العمل ، بشكل عام، في تجديد انتاجها الطبيعي . في الاقطاعية لا تنشب الحروب بهدف الاستيلاء على الأعداد الهائلة من الاسرى . فالمنتصر هنا يستولي على الارض مع السكان القائمين عليها . ويجري استغلال هؤلاء في نفس المكان .

ج — الانتاج الصغير للفلاحين والحرفيين — قاعدة الاقتصاد الاقطاعي .

«ان الاقتصاد الفلاحي الصغير والانتاج الحرفي المستقل ... يشكلان معا قاعدة أسلوب الانتاج الاقطاعي» [٩ ، ٣٤٦] . بأي معنى يستخدم هنا **ماركس** كلمة «قاعدة» ؟ كما هو واضح ، ليس بمعنى «النظام الاقتصادي» ، اذ ان الحديث هنا يدور فقط حول عنصر واحد من عناصر النظام الاقتصادي الاقطاعي . يقصد ماركس هنا انه في المجتمع الاقطاعي يخلق القسم الاعظم من الخيرات المادية من قبل صغار المنتجين بالذات . بهذا المعنى فان كلمة «قاعدة» تعني بأن مركز الثقل في الانتاج ينتقل الى استثمارات الفلاحين والحرفيين . في النظام العبودي كان المنتجون الفرديون الصغار موجودين ايضا وكانوا ينتجون قسما هاما جدا من المنتوج الاجتماعي . فما هو الاختلاف اذن ؟ يكمن الاختلاف ، برأينا ، في اتجاهات التطور .

ففي ظروف العبودية يظهر الاتجاه للانتقال من الاستثمارات الفلاحية الصغيرة

---

٢ — في ظل الرأسمالية تنتج كميات من المنتوج الفائض اكبر بكثير مما ينتج في الاقطاعية ، تكفي لاشباع حاجات الرأسماليين ، وتحقيق معدلات سريعة نسبيا لتجديد الانتاج الموسع .

الى اللاتيفوند العبودية الكبيرة ، واستثمارات المعابد ، والاستثمارات الحكومية ، وغيرها . وحتى هناك ، حيث لا يصل هذا الاتجاه الى نهايته ، كما يحصل ، مثلا، في مصر القديمة ، فان الدور الحاسم في الاقتصاد بكامله يرجع ، مع ذلك ، الى منظومات الري التي تعتبر مشروعات عبودية مركزية . اضافة لذلك ، في كثير من البلدان في العصور القديمة ، بالرغم من توفر الكثير من الفلاحين ـ المشاعيين، كانت الطاقة الاقتصادية لملاك العبيد ترتكز بالدرجة الاولى على استثمارات المعابد والقصور ، والاستثمارات الحكومية . اما في الاقتصاد الاقطاعي فيعمل اتجاه مضاد . فالطاقة الاقتصادية للاقطاعي تستند بالاساس الى كمية الفلاحين الذين يستغلهم على اراضيه . واذا كان هناك استثمارات اقطاعية كبيرة ، فهذا يعني، بشكل عام ، ان الفلاحين الذين تركوا عمل السخرة يعملون هنا مع مواشيهم ولوازمهم الزراعية . وبكلمة اخرى ، تظهر الاستثمارات الفلاحية وكأنها تتمتع باستقلال ذاتي ، ولا تستطيع الاستثمارات الاقطاعية الظهور الا على اساس استخدام ادوات الانتاج الفلاحية .

د ـ ملكية الاقطاعيين على الارض وملكية المنتجين الصغار على استثماراتهم .

ان الطبقة السائدة ليست مضطرة هنا ، من اجل تأمين الاستغلال الاقطاعي (الاستغلال على اساس مستوى جديد لتطور قوى الانتاج اعلى منه بالمقارنة بالعبودية) ، الى التصرف بوسائل الانتاج وبالمنتجين انفسهم . فعلاقات الملكية الاقطاعية تتخذ شكلا آخر .

تلعب ملكية المستغِلين على الارض الدور الحاسم . وتعتبر الاشكال الخارجية لهذه الملكية ، وبالاخص ، مظاهرها الحقوقية ، متنوعة جدا . فهناك الشكل الاوربي الذي يسود كل البنية الهرمية ، والشكل الخاص ببعض مجتمعات الشرق، حيث تعود الارض للدولة التي تظهر ، حسب كلمات **بورشنيف** ، في صورة «اقطاعي جبار واحد» [١٥٩ ، ٣٣] . وهناك الملكية المقيدة المشروطةللموالي، والملكية غير المقيدة وغير المشروطةتقريبا للاقطاعيين الروس ما قبل اصلاح عام١٨٦١ ، والتي تشبه من حيث أشكالها الخارجية ملكية الارض للخاصة البرجوازية غير المقيدة . ولا يوجد ، ربما ، نموذج اجتماعي ـ اقتصادي واحد آخر للملكية عرف مثل هذا التنوع في الاشكال الخارجية والمظاهر الحقوقية مثل ملكية الاقطاعيين على الارض . وبرأينا ، ان خطيئة بعض انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي تكمن في ان هذه الكثرة في الاشكال الخارجية تستحوذ كامل اهتمامهم بحيث تضيع من أمام أعينهم الوحدة الجوهرية المبدئية لملكية الارض في الغرب والشرق في القرون الوسطى . ان الطبيعة الجذرية لملكية الارض الاقطاعية تكمن في احتكار الطبقة السائدة للتصرف بالارض [١٥٩ ، ٣٤] . والارض بكاملها ، على العموم ، متملكة من قبل الطبقة السائدة ، ويستطيع الفلاحون ان يتمتعوا بقطعة الارض والمنتفعات

المشاعية لاقامة مزارعهم فقط على الارض العائدة للمستغِلين . ان الملكية على الارض تعطي المبرر الاقتصادي للحصول على الريع الفلاحي . في هذا بالضبط تكمن الخاصية المبدئية لهذا النموذج الاجتماعي ـ الاقتصادي للملكية . اننا نؤكد مرة اخرى بأن هذا النموذج يمكن ان يتخذ أشكالا ظاهرية ملموسة بالغة التنوع .

وبما ان المستغِلين في الاقطاعية يتركون للمنتجين ، بشكل عام ، كل المنتوج الضروري ، لذلك تنشأ امكانية اقتصادية موضوعية لظهور الاهتمام المادي لدى المنتجين الصغار بنتائج عملهم وتظهر بعض المبادرات الاقتصادية . هذه الامكانية تنشأ عن المستوى الجديد ، الاعلى ، بالمقارنة بالعبودية ، لتطور قوى الانتاج ، وتتحقق بواسطة ملكية صغار المنتجين على استثماراتهم ومنتجاتهم التي تنتج في هذه الاستثمارات . يعتبر الفلاح في النظام الاقطاعي مالكا للماشية ، ولوازم الزراعة ، والادوات ، والمخزون ، والابنية ، وكل شيء ما عدا الارض . ان له على الارض الحيازة والاستعمال فقط وليس له حرية التصرف ، وذلك مقابل دفع الريع للاقطاعي . ويعتبر الحرفي الاقطاعي مالكا لكامل ورشته وأدواته . وبخلاف العلاقات العبودية ، بخلاف ، مثلا ، هذا الشكل للعلاقات العبودية المسمى Peculium (*) ، لا يستطيع الاقطاعي انتزاع الاستثمارة من الفلاح . ولا يرجع ذلك فقط الى هذه القواعد الحقوقية او تلك ، او الاعراف الاقطاعية ، أو العادات التي تدعم الملكية الفلاحية . وانما يرجع جوهر المسألة الى ان للاقطاعي مصلحة اقتصادية في الابقاء على ملكية صغار المنتجين على استثمارتهم .

اما بالنسبة للعبودية ، فهناك كان لدى المستغِلين مصلحة اقتصادية معاكسة. يكتب **دياكونوف** عن ذلك ما يلي : «عند ذلك المستوى البدائي للتكنيك كان العمل العبودي الشكل المفضل للاستغلال : كان بالامكان الحصول من العبد على اكثر ما يمكن من العمل والوقت الذي يتصرف به مالكه ، ولم تكن عملية الانتاج على درجة من التعقيد بحيث يبدو العمل الحر اكثر انتاجية بشكل ملموس . لذلك ، وعندما تتوفر أقل امكانية ، كان يجري تحويل العاملين التابعين الى عبيد . وكان يتحول الى عبيد باستمرار ليس فقط العاملون شبه الاحرار التابعون للمعابد والاراضي الملكية ، وانما ، مع ظهور الربا ، المدينون ايضا . ان هذا الاتجاه المستمر للانتقال

(*) باللاتينية Peculium ـ ملكية ، عن Pecus ـ ماشية . ويرمز بها الى ما كان يخصصه رب الاسرة لافراد عائلته من اجل الاستعمال . وكان يمكن ان يشتمل على ورشة ، او ارض للزراعة ، ومنذ القرن الثالث قبل الميلاد كان العبيد يحصلون احيانا على Peculium ، وبالاخص العبيد الذين يعملون في الحرفة او يخدمون في منزل مالك العبيد او في اعماله التجارية ، وكذلك الرعاة ، ثم العبيد ـ الزراعون . كان العبيد ملزمون بتقديم جزء من الدخل المتحصل من Peculium لاسيادهم . لقد ساعد Peculium على ظهور التمايز بين العبيد ، واقتراب فئة منهم من المالكين الاحرار .

الى العمل ذي الصفة العبودية المباشرة عند توفر أقل امكانية لهذا الانتقال يعتبر خاصة عامة للمجتمع القديم تبرر تسميته بالمصطلح الماركسي «المجتمع العبودي» [٩٣ ، ٤٨] .

هـ ــ الخصائص المبدئية لأساليب الاستغلال الاقطاعي .

عرفت اساليب مختلفة للاستغلال ، تعبر عنها ، بشكل خاص ، الاشكال الثلاثة للريع الاقطاعي (ريع العمل ، الريع العيني ، الريع النقدي) [١٢ ، ٣٤٤ ــ ٣٧٩] . ورغم كل تنوع هذه الاساليب فقد كان لها بعض الجوانب المبدئية العامة .

ففي الاقطاعية ، كأسلوب انتاج ، لا يميل الاستغلال ، بشكل عام ، الى تجاوز المنتوج الفائض الى المنتوج الضروري . كان المنتوج الضروري بكامله يبقى في يد المنتج ، الامر الذي نتج عنه تغير جوهري في طابع تجديد انتاج قوة العمل . فقوة العمل يجري تجديدها بشكل اساسي بواسطة التزايد الطبيعي .

يترك للفلاح ــ المنتج ليس فقط المنتوج الضروري لتجديد انتاج قوة العمل ، بل ايضا ذلك الجزء الذي يذهب لتعويض وسائل الانتاج المستهلكة . فيتملك الفلاحون والحرفيون هذا الجزء الاخير ويقومون باستثماره من جديد في استثماراتهم . يؤكد **بورشنيف** بأن هذه الخاصية تميز أسلوب الانتاج الاقطاعي حصرا ، وتفرزه عن جميع الانظمة الاخرى . ويعتبر بورشنيف ذلك الجزء من المنتوج الذي يذهب الى تجديد انتاج الاستثمارات الصغيرة للفلاحين والحرفيين جزءا من المنتوج الضروري ايضا . وهكذا ، فان المنتوج الضروري في الاقطاعية يتشكل ليس فقط مما يذهب الى تجديد قوى المنتج نفسه (الفلاح ، الحرفي) وانما ايضا مما يذهب لاعالة اسرته ، واضافة لذلك ، مما يذهب الى تعويض وسائل الانتاج المستهلكة [١٦١ ، ٨٥] .

واذا كان كل المنتوج المنتج حديثا (الضروري والفائض) في العبودية يجري تملكه من قبل المستغِل في لحظة انتاجه لكي يقوم بعد ذلك بتخصيص وسائل المعيشة الضرورية للعبد من هذا المنتوج ، فان كامل المنتوج المنتج حديثا في الاقطاعية يجري تملكه في لحظة انتاجه في معظم الحالات من قبل المنتج (الفلاح، الحرفي) (باستثناء ريع العمل) . والمنتوج الضروري لا يقع في اي مرحلة من عملية الانتاج والتوزيع في تصرف الاقطاعيين او في ملكيتهم . اما المنتوج الفائض، ففي ظل الريع العيني والريع النقدي يجري تملكه لحظة انتاجه من قبل المنتجين، ويصبح ملكية للفلاح او الحرفي ، ثم بعد ذلك فقط ينتقل الى ملكية الاقطاعي في عملية جباية الاقطاعي للريع . اما في ظل ريع العمل فان المنتوج الاضافي يجري تملكه من قبل المستغِل منذ لحظة انتاجه ــ ذلك انه يقدم في استثمارة الاقطاعي نفسها .

و ـ الاكراه اللااقتصادي .

بما انه تظهر لدى المنتجين حوافز مادية على هذه الدرجة او تلك من الاهمية واهتمام بنتائج عملهم فلا تبقى هناك ضرورة لممارسة العنف المباشر على المنتج في عملية الانتاج ، ويستبدل بالاكراه اللااقتصادي الذي يتميز ، اولا ، بكونه أقل قسوة بأشكاله ، **وثانيا** : بكونه موجها لا الى الاكراه على العمل (فالفلاح مهتم بنفسه بالعمل في استثمارته) ، وانما فقط لإجبار الفلاح على اعطاء جزء من انتاجه او عمله في صورة ريع لمالك الارض .

لقد اعطى **لينين** تعريفا تقليديا للاكراه اللااقتصادي الاقطاعي في مؤلفه «تطور الرأسمالية في روسيا» : «ان شرط هذا النظام الاقتصادي هو التبعية الشخصية للفلاح الى الاقطاعي . فلو كان الاقطاعي لا يملك سلطة مباشرة على شخص الفلاح لما كان بامكانه ان يرغم انسانا يتخصص بقطعة من الارض ويدير استثمارته الخاصة على العمل من اجله . اذن ، فان «الاكراه اللااقتصادي» ضروري ، كما يقول **ماركس** ... ان اشكال ودرجات هذا الاكراه يمكن ان تختلف كثيرا بدءا من وضع القنانة وانتهاء بالوضع المراتبي غير كامل الحقوق للفلاح» [٤٠ ، ١٨٤ ـ ١٨٥] . يكتب **لينين** هنا حول اقتصاد السخرة القائم على ريع العمل ولكن هذا التعريف للاكراه اللااقتصادي يمكن تعميمه على جميع انواع الاقتصاد الاقطاعي بجميع أشكال الريوع المعروفة لديه .

عند درجة معينة من الاكراه اللااقتصادي ، وهي القنانة ، يتملك المستغل شخص المنتج كما كان مالك العبيد يتملك العبد . والفرق بينهما يكمن فقط في ان شخص الفلاح القن لا يكون ملكية تامة للاقطاعي . فالاقطاعي ليس بمقدوره التصرف بالقن بدون قيود . والاهم من ذلك هو ان الاقطاعي يصبح ذا مصلحة اقتصادية في عدم فصل اقنانه عن استثماراتهم ووسائل انتاجهم . وبرأينا ، ان صيغة **ستالين** «الملكية غير الكاملة على القن» تعتبر صحيحة وموفقة . انها تعكس بشكل جيد جوهر العلاقة . ولكن يجب ان نأخذ بالاعتبار انه لا يمكن تعميم هذه الصيغة على جميع درجات الاكراه اللااقتصادي الاقطاعي .

ز ـ الطابع الطبيعي للاقتصاد .

ان الخاصة الجوهرية لأسلوب الانتاج الاقطاعي هي طابعه الطبيعي الذي يعتبر من الصفات الداخلية الاصيلة لهذا النظام الاقتصادي . اذا كان تطور الانتاج البضاعي في العصور القديمة قد ساعد ، بشكل عام ، على ترسيخ العبودية وازدهارها ، فانه في القرون الوسطى كان الامر على عكس ذلك ـ فقد كان تطور الانتاج البضاعي يخلخل باستمرار أسس الاقطاعية ويساعد على انهيارها. يرجع **بورشنيف** هذه الظاهرة الى ان الميدانين الاكثر اهمية للحياة الاقتصادية في الاقطاعية ـ «الاستهلاك الانتاجي (تجديد الانتاج) والاستهلاك الشخصي للمنتجين

الزراعيين انفسهم ، اي للقسم الاعظم من السكان ، ـ بقيا في اطار الاقتصاد الطبيعي ، مهما بلغت درجة تحول المنتوج الفائض الى نقود ، ومهما بلغت درجة غليان الحياة البضاعية النقدية في الميادين الاخرى» [١٦١ ، ١١٥] .

ح ـ طبقات المجتمع الاقطاعي .

طبقات المجتمع الاقطاعي هي ، من جهة ، الاقطاعيون ـ المالكون للارض ، ومن جهة اخرى ، الفلاحون والحرفيون التابعون اقطاعيا ـ الحائزون لاستثماراتهم الصغيرة . تظهر هذه البنية في أشكال ملموسة بالغة التنوع .

لقد تميز عدد من مجتمعات الشرق والغرب بشكل من أشكال تنظيم الطبقة السائدة يلتف فيه الاقطاعيون حول السلطة الحكومية الاستبدادية . ويظهر الاقطاعيون هنا في صورة ارستقراطيا وظائفية ، وعسكرية ، وغيرها .

لقد تميزت القرون الوسطى بتنوع كبير في المجتمعات الاقطاعية ، جعلها بعيدة الشبه جدا عن بعضها البعض . وكما يذكر **بورشنيف** ، فالاقطاعية ـ هي «مروحة ضخمة من الظواهر» [١٦١ ، ٢٠] . لا جدال اطلاقا في انه عند بحث هذا المجتمع القروسطي الملموس او ذاك يجب الاخذ بالاعتبار جميع خصائصه . من الضروري القيام بنمذجة للمجتمعات الاقطاعية تستوعب كل صورها من حيث الزمان والمكان. وأخيرا ، من الضروري التوصل الى مفهوم عام للاقطاعية يمكنه ان يعكس اكثر خصائصها المبدئية عمومية ، بعد التجرد عن تنوع أشكالها حسب البلدان ومراحل التطور . ان مثل هذا التجريد يمكن ان يساعد على اكتشاف القوانين الاساسية لتطور المجتمعات القروسطية . ان ما قدمناه اعلاه ليس الا محاولة لتدقيق سمات المفهوم العام للاقطاعية على اساس نظرية (الاقتصاد السياسي) لهذا الاسلوب الانتاجي التي توصل اليها العلماء السوفييت .

حول طرق التطوير اللاحق لنظرية
النظام العبودي والاقطاعية

يعرض **ك.ك. زيلين** طريقة لتصنيف ونظمنة Systematization العلاقات الانتاجية . فهو يرى بأن احد الاسباب المعرقلة لنجاح علم التاريخ يكمن في «عدم النضج والانخفاض في المستوى والبدائية الى حد ما في النظمنة» [١٠٠ ، ٨] . يكتب زيلين بأنه غالبا ما تستخدم بصورة غير نقدية مقولات على درجة عالية من التعميم والنظمنة ، مثل التشكيلة . واذ يؤكد زيلين على الاهمية العلمية لمفهوم «التشكيلة» فهو يرى بأن الكثيرين من الباحثين يتعاملون مع هذا المفهوم بدون ان يقوموا بعمل مسبق دؤوب مناسب في نظمنة المعطيات [١٠٠ ، ٧ ـ ٨] . ويرى

زيلين بأنه لا يمكن البدء فورا بمسألة الى اي تشكيلة ينتسب هذا المجتمع او ذاك. لا يمكن التعجل في اعطاء تعريفات عامة من نوع : «المجتمع الذي امامنا هو مجتمع عبودي» ، او «مجتمع عبودي ضعيف التطور» ، او «مجتمع عبودي مع مخلفات النظام ما قبل الطبقي» [١٠٠ ، ٢٣] . ويرى زيلين بأنه يجب البدء من تصنيف ونظمنة أبسط العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية . يحاول زيلين عرض النقاط الاساسية لمثل هذه النظمنة :

«A) **الشخص حر** (يقصد : شخص المنتج ، ـ المؤلف) .

a) وسائل الانتاج في أيدي المستغِلين ...

b) القسم الاعظم من وسائل الانتاج يوجد في تصرف الفئة الحاكمة او الطبقة ـ المرتبة (كالارض ، مثلا) ...

B) **الشخص مستعبد** .

1) كليا :

a) وسائل الانتاج تعود كليا للمرتبة السائدة او للطبقة ـ المرتبة السائدة ؛

b) وسائل الانتاج جزئيا في أيدي المستغَلين ؛

2) جزئيا :

a) وسائل الانتاج تعود لممثلي المراتب السائدة ؛

b) وسائل الانتاج جزئيا في أيدي المستغَلين» [١٠٠ ، ٢٣ ـ ٢٤] .

طبقا لهذه النظمنة يحدد وضع العبيد الروميين التقليديين ، مثلا ، بـ «B, 1, a» ، ووضع هيلوت سبارطة بـ «B, 1, b» ، ووضع الاقنان الروس ما قبل اصلاح عام ١٨٦١ بـ «B. 2, b» ، وهكذا .

ويرى زيلين بأنه عند البدء من نظمنة العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية البسيطة ، اي بتوزيعها على انواع رئيسية وفرعية («وحدات تصنيفية دنيا») طبقا لسمات ملموسة كثيرة ، يجب القيام بعد ذلك بتوحيد الانواع الرئيسية والفرعية في فئات اكثر اتساعا وتعميما ، ثم الانتقال ايضا الى فئات اكثر اتساعا وأكثر تعميما ، وهكذا . علما بأن سمات العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية يجب النظر اليها من جانبين ، **الاول** ، كسمات مميزة للعلاقة نفسها ، **والثاني** ، كسمات مميزة لمكانة وأهمية هذه العلاقة في النظام الاجتماعي بكامله . اضافة لذلك يجب الاخذ بالاعتبار للسمات الاقتصادية والحقوقية ، ولحالة العلاقات الاجتماعية في لحظة معينة ، وحركة تطورها ، وهكذا .

ويرى زيلين بأن مثل هذا العمل الدؤوب على تصنيف ونظمنة العلاقات الاجتماعية المبنية بعد الاخذ بالاعتبار لجميع سماتها وخصائصها الملموسة يسمح خطوة فخطوة بتفسير كامل بنية هذا المجتمع او ذاك ، مأخوذة ككل . بعد ذلك فقط سيكون بالامكان طرح مسألة الى أي تشكيلة ينتسب هذا المجتمع . وفي

نهاية مقالته يكتب زيلين : «ان الهدف من ذلك كله هو المساعدة على تفسير المسألة الاساسية التي نحن بصددها ، ـ مسألة طرق نظمنة العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية . اننا نرغب في ان نبين بأنه عند القيام بمحاولات للوصول الى هذه النظمنة فان الاتجاه الصحيح منهجيا هو الانطلاق من معطيات المصادر ، وفرز الوحدات التصنيفية الدنيا في البداية ، ثم الارتقاء تدريجيا الى الاعلى ، اي ، بعد استيعاب هذه الوحدات الدنيا ، الوصول الى مفاهيم مجردة اعلى . يبدو لنا انه من اجل ذلك يتوجب ، قبل حل المسألة الاولية ـ تحديد التشكيلة التي نحن بصددها في هذه الحالة او تلك ، أن نشرح بالتدريج وبمقدار ما تسمح بذلك المصادر ، وبشكل ناضج تماما ، سمات مختلف اشكال الارتباط والتمعن في تلك اللوحة التي تحددها جملة العلاقات المدروسة من قبلنا . ان هذه الدراسة للاشكال المنفردة للارتباط يجب ان ترتبط ببحث بنية النظام الذي تعتبر هذه الاشكال عناصر له» [١٠٠ ، ٢٩] .

ان فكرة زيلين هذه تستحق اهتماما جديا ، ولا بد من القول انها ستمارس في المستقبل تأثيرا مثمرا على تطور علم التاريخ لدينا . ان الاهمية العلمية لا تكون الا للبحث التصنيفي الذي يبنى على اساس المعرفة بالسمات الجوهرية للظواهر والمواضيع الخاضعة للتصنيف والنظمنة . اما بالنسبة لمنهجية البحث التصنيفي التي يعرضها زيلين فانها ، للاسف ، لا تستند الى مثل هذا الاساس . ان المسألة الاساسية بالنسبة لاي تصنيف ونظمنة هي في جوهر الامر : اي السمات هي الاكثر جوهرية ، وأيها الاقل جوهرية ؟ ان زيلين يترك هذه المسألة مفتوحة .

وطبقا لمخطط زيلين فان السمات الجوهرية الاكثر اهمية هي : الوضع الحر او المستعبد لشخص المنتج . فعلى اساس هذه السمات تبنى اعلى الوحدات التصنيفية وهي «A» و «B» . اما فيما يخص عائدية وسائل الانتاج فانها ، طبقا لمخطط زيلين أقل جوهرية وعلى اساسها تبنى وحدات تصنيفية ادنى مرتبة وهي «a» و «b» . ولا تعطي اللوحة المقترحة اية مبررات لذلك . بالطبع يبرز هنا السؤال التالي : لماذا لا يكون المخطط معكوسا ؟ أي ان تمثل الطبقتان «A» و «B» سمات الملكية على وسائل الانتاج ، والطبقتان الفرعيتان «a» و «b» ـ السمات الاقل جوهرية ، برأينا ، وهي درجة استعباد شخص المنتج ؟

ان زيلين يجري في مقالته اكثر من مرة موازاة بين المسائل التصنيفية للبيولوجيا والتاريخ . ونحن بدورنا ايضا نعتبر انه من المفيد اقامة تناظر غير كبير من هذا النوع . وعلى سبيل المثال ، الى اي طبقة من الحيوانات يمكن ان ننسب الدلفين ؟ في ايامنا هذه كل تلميذ يعرف بأن الدلفين ينتسب الى فئة الحيوانات اللبونة . وهكذا ، رغم ان الدلفين ، طبقا للعلائم الخارجية ، يملك ملامح كثيرة مشتركة مع الاسماك (جسم سمكة ، مكون بشكل جيد من اجل السباحة في المحيط ، ظهر سباح ، ذيل سمكة ، الخ) ولا يجمعه تقريبا اي شيء مشترك مع الحصان ، مع ذلك فان الدلفين والحصان يدخلان في نفس الطبقة (اللبونة) ، بينما الاسماك تشكل طبقة مختلفة تماما (الاسماك) . تتلخص المسألة في ان سمة

من نوع اربعة أرجل لها حوافر من شكل معين ، او ظهر سباح ، وما شابه ذلك ، تعتبر أقل جوهرية . وعلى اساسها تبنى وحدات تصنيفيـــة من مستوى أدنى : أصناف ، أجناس . أما الوحدات التصنيفية الاعلى ـ الطبقات والانواع فتبنى على اساس سمات اكثر جوهرية ، تتعلق بالبناء الداخلـــي لجسم الحيوانات ، بالخصائص الاكثر اهمية لنشاطها الحياتي . وهكذا فان هرم الوحدات التصنيفية في البيولوجيا (صنف ، جنس ، عائلة ، فصيلة ، طبقة ، نموذج) تبنى علـــى اساس هرم سمات محدد : فالسمات الاقل جوهرية تحدد الوحدات التصنيفية الادنى ، اما السمات الاكثر جوهرية فتحدد الوحدات التصنيفية الاعلى . فـــي البيولوجيا لا يمكن حتى الحديث عن قلب ترتيب النظمنة كما قمنا قبل قليل بقلب مخطط زيلين . فالبيولوجي ينظر دائما الى وجود ظهر سباح ، وبشكل عام ، جسم سمكي لدى الدلفين كعلامة أقل جوهرية ، أما وجود الرئتين والغدة اللبنية لتغذية الصغار فيعتبره علامة اكثر جوهره ، ولا يمكن بأي حال عكس هذا الترتيب . اما بالنسبة لأهمية السمات في المخطط الذي يقترحه زيلين فيمكن النظر الى ترتيبها ليس فقط بالشكل الذي يقترحه زيلين ، وانما ايضا بشكل معاكس . بل اننا نعتقد ان الترتيب الاصح هو الترتيب المعاكس .

لقد توصل البيولوجيون الى بناء نظامهم العلمي لتصنيف النباتات والحيوانات بعد ان قاموا بدراسة تشريح جميع المخلوقات الحية المعروفة والتعرف الى بنائها الداخلي وأهم خصائص نشاطها الحياتي . وهكذا ، فان علماء التاريخ سيكـون بامكانهم بناء نظامهم العلمي لتصنيف العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية فقط بعد ان يقوموا بدراسة مفصلة لأواليتها الداخلية ، وتشريحها ، وخصائصها الاكثر جوهرية . ان المنشأة التصنيفية التي تبنى على اساس السمات الخارجية الموجودة على سطح الظواهر ، مهما استخدم في بنائها من مهارة ، فلن تكون الا بناء قائما على الرمل .

ان النظرية تعني الكشف عن تشريح وجوهر والاوالية القانونية الداخليـــة للعمليات المدروسة . من حيث المبدأ ، ربما ، لن يعترض احد على الدعوة الى بحث تشريح الانظمة الاقتصادية القديمة والقروسطية . فمن هو عالم التاريـخ الماركسي الذي يمكن ان يعترض على الوصول الى نظرية عميقة وشاملة للنظـــام العبودي وللاقطاعية تكون مدعمة بالوقائع ؟ لقد اوردنا سابقا آراء عدد من اكبر علماء التاريخ الذين يؤكدون مدى الحاح مهمة التعميق اللاحق لنظرية التشكيلات ما قبل الرأسمالية ، وبالاخص ، العبودية . ان المسألة بكاملها تتلخص في كيفية القيام بهذه المهمة ، وبمساعدة اية طرق وفي أي اتجاه يسير العمل ؟ يبدو ، انه في مجال تحديد اهم اتجاهات هذا العمل يجب الاخذ بالاعتبار لما يلي :

كنا قد ذكرنا سابقا بأن المفهوم اللينيني لـ «التشكيلة» يوفر منهجية محددة للبحث . فمفهوم التشكيلة ـ ليس مجرد تعميم لأوضاع مختلف البلدان على اي اساس كان . يمكن اجراء التعميم بطرق مختلفة : على سبيل المثال ، على اساس سمة الدين السائد ـ «المجتمعات المسيحية» ، «الاسلاميـــة» ، «البوذية» ، «الالحادية» ، او على اساس سمة شكل ادارة الدولة ـ «جمهورية» ، «ملكية» ،

وهكذا . من مقولة التشكيلة نستنتج ان جميع أمثال هذه التعميمات لا تعكس الجوانب الاكثر اهمية ، الاكثر جوهرية . ان المفهوم المادي للتشكيلة يفرز «علاقات الانتاج ، باعتبارها بنية المجتمع» ، ويوفر «امكانية تطبيق المعيار العلمي العام ــ معيار التكرارية على هذه العلاقات ، هذا المعيار الذي يرفض الذاتانيون استخدامه في علم الاجتماع» [٤٢ ، ١٣٧] .

كيف يمكن عمليا «فرز علاقات الانتاج» ؟ ما هي المسائل التي تتوجب دراستها قبل كل شيء ؟

طبقا لماركس ، ان السر الاعمق ، والاساس الخفي للنظام الاجتماعي بكامله ــ هو علاقة مالكي شروط العمل بالمنتجين المباشرين ، او الشكل الاقتصادي الذي بموجبه ينتزع العمل الاضافي غير المعوض من المنتجين المباشرين . لقد اثبت ماركس بأن هذه العلاقة الاقتصادية الاساسية تتوافق في كل حين مع درجة معينة من تطور القوة الانتاجية للعمل [١٢ ، ٣٥٤] . وبرأينا ، استرشادا بفكرة ماركس هذه ، يجب تركيز الاهتمام بالتحديد على هذه العلاقة . نشير هنا الى ان زيلين يركز اهتمامه ، في جوهر الامر ، على هذه العلاقة ، ولكن مواقفنا فيما يلي ذلك تتباعد . يقترح زيلين البدء بنظمنة جميع أشكال التبعية . كما بينا اعلاه ، قبل ان نتوصل الى معرفة التشريح الداخلي لعلاقات الاستغلال والتبعية ، فان نظمنتها وتصنيفها على اساس ما يظهر على سطح الظواهر من سمات لا يحققان الا القليل من الفائدة . يجب فرز السمات الاكثر جوهرية والتي تعكس القانونيات الداخلية للعلاقات موضع البحث . وهذه السمات هي تلك التي تتعلق بالملكية على وسائل الانتاج (زيلين يأخذها بالاعتبار ، ولكنه لا يقوم بفرزها ، انما يضعها في صف واحد مع علاقات اخرى ، وحتى في الدرجة الثانية من الاهمية) .

ان فرز علاقات الملكية على وسائل الانتاج من بين علاقات المستغِل ــ المنتج يشكل خطوة هامة جدا ، ولكنها ليست كل شيء . يجب ان نحاول تلمس وبحث الاوالية الكامنة تحت سطح الظواهر لتأثير انتاجية العمل على علاقات الملكية وعلى ما ينجم عن علاقات الملكية من اساليب لانتزاع العمل الاضافي من المنتجين المباشرين. ويبدو انه ليس بالامكان حل مثل هذه المهمة بدون تحليل كمي شامل للعمليات الاقتصادية .

كما يبدو لنا ، ان شروط الانتقال الى مثل هذه الابحاث قد نضجت تماما . بالطبع ، ان التحليل الكمي الشامل بحد ذاته (بمقدار ما تسمح به الوثائق) لا يكشف حتى النهاية عن النظام الاقتصادي للمجتمعات المدروسة ، ولكنه يعطي نقاط ارتكاز صلبة ، ومعايير موضوعية ثابتة من اجل التحليل النوعي للعلاقات الاقتصادية . فبدراسة حركة تطور المؤشرات الاقتصادية في العصور القديمة والقرون الوسطى، وحركات هذه المؤشرات عبر القرون وآلاف السنين ، سيكون بالامكان تحديد النقاط الرئيسية التي عندها تولد التغيرات الكمية نقلات نوعية ، وسيكون بالامكان رؤية العوامل المسببة لتغير أشكال الملكية وأشكال التبعية . ويمكن ان يفيدنا كثيرا أسلوب البحث ، كاستخدام الخطوط البيانية التي تعكس حركة المؤشرات

الاقتصادية عبر مئات وآلاف السنين ، و«تطبيقها» على التغيرات النوعية التاريخية المقابلة في أشكال الملكية ، وتبعية المنتجين (٢) .

اولا : اذا كانت في القديم قد سادت العبودية ، وفي القرون الوسطى ـ الاقطاعية ، فانه يجب ان يكون هناك فارق محسوس ما في انتاجية العمل بين الحالة الاولى والثانية . يجب ان نحاول قياس هذا الفارق ، وايجاد التعبير الكمي عنه ، ودراسة حركة تطور المؤشرات المناسبة عبر مئات وآلاف السنين . فعلى اساس اية مؤشرات يمكن ان نقوم بذلك ؟ يبدو ، انه على اساس المؤشرات القيمية سيكون ذلك صعبا جدا ، او ، ربما ، غير ممكن ، بسبب الطابع البدائي للتوثيق الاقتصادي في العصور القديمة والقرون الوسطى . وربما يكون بالامكان وسم حركة تطور انتاجية العمل الاجتماعي على اساس المؤشرات غير المباشرة التالية : ١ ـ عدد المنتجين المباشرين الذي كان يلزم لاعالة شخص واحد غير مشتغل ؛ ٢ ـ كمية المنتجات الزراعية من اهم الانواع التي كان ينتجها المنتج الواحد في العام ؛ ٣ ـ المجموع الاجمالي للحريرات التي تعطيها كمية المنتجات الزراعية التي ينتجها المنتج الواحد في العام . برأينا ، ان هذه المؤشرات ستعكس ، وان كان بصورة غير مباشرة ، ولكن بدقة كافية ، انتاجية العمل الاجتماعي .

ثانيا : من الضروري دراسة موازين تجديد انتاج قوة العمل التي يمكن بمساعدتها الحكم بهذه الدرجة او تلك من الدقة على درجة الاستغلال .

ثالثا : من الضروري تحديد العلاقة بين حجم الانتاج البضاعي وحجم الانتاج الطبيعي .

برأينا ، يمكن بدء التحليل الكمي من هذه المؤشرات الثلاثة الاكثر اهمية . وفي مسار العمل المستمر تتوسع حدود التحليل وتتحدد اتجاهاته بدقة اكبر .

وفي الختام ، اننا نؤيد الموضوعة الشائعة في الادبيات التاريخية السوفييتية والقائلة بأن استخدام التحليل الرياضي ـ الاحصائي لا يعتبر شيئا جديدا مبدئيا بالنسبة لعلم التاريخ الماركسي . لقد استخدم مثل هذا التحليل كل من ماركس وانجلز ولينين [١٠٧ ، ٥٣ ـ ٥٤] . وفي الوقت الحاضر ، مع توفر حجم هائل من المعطيات الوثائقية المتراكمة وبالطرق الرياضية المعاصرة يمكن استخدام مثل هذا التحليل بصورة اكثر فعالية مما كان عليه في الماضي .

وبالطبع ، ان التحليل الكمي لا يمكن ان يكون كافيا بحد ذاته . انه فقط احد ادوات البحث . ان دوره في المرحلة المعاصرة يتزايد لانه كان مهملا لفترة طويلة من الزمن مما جعل هذا الجانب من الابحاث التاريخية على درجة من التخلف عن الجوانب الاخرى لدرجة اصبحت عندها كابحا لتطور النظرية ككل .

---

٢ ـ تستخدم طريقة البحث التي تعتمد على تفسير العلاقة بين التغيرات الكمية والنوعية على نطاق واسع في العلم . وعلى سبيل المثال ، ان الجدول الدوري للعناصر ، الذي وضعه مندليف، مبني بهذه الطريقة .

الفصل الثالث عشر

أي الاتجاهات نختار ؟

لقد تناولنا الاتجاهات الرئيسية الثلاثة في المناقشات [انظر : ١٤١ ، ٢٣٤]: «الآسيوي» ، «الاقطاعية الخالدة» ، «التقليدي» ، فأي منها نفضل ؟ ان هذا السؤال من الاهمية بمكان ، ذلك لان الحديث يدور حول اختيار اتجاه العمل اللاحق بخصوص تحديد طابع مجتمعات الشرق وأفريقيا ما قبل الاستعمار ، وأمريكا ما قبل كولومبس ، في العصور القديمة والقرون الوسطى . اضافة لذلك ، فان الحديث يدور حول عدد من الافكار المبدئية للمادية التاريخية .

برأينا ، ربما كان الاتجاه الاكثر صحة هو الاتجاه «التقليدي» ، اي التعميق المستمر لنظرية النظام العبودي الذي ساد في العصور القديمة ، والاقطاعية التي سادت في القرون الوسطى .

ان الاسس التي يقوم عليها اختيارنا هي التالية :

١ ــ قبل كل شيء ، اننا نرفض نظرية «الاقطاعية الخالدة» (من الالف الرابع قبل الميلاد حتى الثورات البرجوازية) . اولا ، لان هذه النظرية تقوم على معيار غير صحيح : انها تعتبر الغلبة الكمية للمنتجين الصغار ، المستغلين بواسطة الاكراه اللااقتصادي ، السمة الحاسمة الكافية بحد ذاتها للبرهان على سيطرة الاقطاعية في هذا المجتمع او ذاك . **وثانيا** : لان هذه النظرية تتجاهل تلك التغيرات الاجتماعية ــ الاقتصادية ، السياسية والايديولوجية الجذرية التي ترسم حدودا

واضحة بين العصور القديمة والقرون الوسطى .

٢ ـ اننا نرفض نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي .

لقد اصبح ثابتا بشكل لا يدع مجالا للشك بأن النظام العبودي والاقطاعية قد سادا فعلا في عدد كبير من البلدان (اوربا القديمة ، اوربا القرون الوسطى ، جزء من آسيا) . ومن جانب آخر ، لا يستطيع حتى الان أي واحد من أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ان يبين وبشكل محدد اين ومتى وجد هذا الاسلوب الانتاجي . انهم يؤكدون عادة على ان مجال سيطرته كان واسعا للغاية لدرجة انه يكاد يكون قد وجد في كل انحاء الارض ، باستثناء اوربا ، بدءا من العصور القديمة جدا وحتى القرن التاسع عشر . ولكن مثل هذا الراي ، على اتساعه ، يعاني من ضعف كبير في دقة التحديد . فاذا اخذنا العبودية لكان مثال المجتمع العبودي الحقيقي البارز دائما هو روما واليونان . فلنحاول ايجاد نموذج لمجتمع حقيقي ذي أسلوب انتاج آسيوي .

للوهلة الاولى قد يبدو ذلك سهلا ، ذلك ان أسلوب الانتاج الآسيوي كان منتشرا «على نطاق واسع» ! ولكن ، ما ان تطرح المسألة بشكل ملموس حتى يصبح ايجاد مثال عليه امرا غير ممكن . الشرق القديم ؟ ربما ، نعم ... وربما ، لا ايضا . افريقيا ما قبل الاستعمار ؟ ربما ... الصين القروسطية ؟ قد تكون...

لو وافقنا على نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي المتميز ، لوقع علم التاريخ في تخطيطية لم يعرف مثيلا لها من قبل . فمثلا ، في مؤلفات **شينو** و**تيوكي** نقرأ فكرة مفادها انه في العالم كله ، باستثناء اوربا ، منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث وجزئيا حتى العصر الحاضر ، ساد أسلوب الانتاج الآسيوي (يرى بعض الباحثين انه كان سائدا ايضا في اوربا في مرحلة تاريخها القديم جدا [انظر ، مثلا ، **بارن**]) . وهكذا ، تتشكل اللوحة التالية : ان جميع الاوضاع الانتقالية المتنوعة للغاية من النظام المشاعي البدائي الى التشكيلات الطبقية ومن ثم جميع المراحل المتنوعة جدا في تطور آسيا وأفريقيا وأمريكا تقريبا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر بل حتى بداية القرن العشرين ـ ان ذلك كله هو أسلوب انتاج واحد ـ أسلوب الانتاج «الآسيوي» ! الا تنتج عن ذلك «لوحة ـ وصفة» جديدة ، اكثر عمقا بكثير من جميع ما سبقها ؟ ان أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي يجدون انفسهم احيانا مضطرين للاعتراف بأن هذه النظرية تولد خطر الوقوع في تخطيطية واسعة الأبعاد . مثلا ، **إجناسي ساكس** يعبر عن تخوفه من «التخطيطية الجديدة» بنتيجة تطبيق مفهوم أسلوب الانتاج الآسيوي على مجتمعات شديدة الاختلاف [٢٨٠ ، ١٠١ ـ ١٠٢] . وحول هذا الخطر الجدي للتخطيطية التي تنجم عن نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي كثيرا ما كتب خصوم هذه النظرية [مثلا ، ١٢٧ ؛ ١٤١ ، ٢٢٥] .

ان نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي تصرف أنظار الباحثين عن التحليل الفعلي للمسائل المعقدة في تاريخ بلدان آسيا وافريقيا وامريكا وفي أوضاعها المعاصرة .

وبالأصح ، ان هذه النظرية تستبدل تحليل المسائل بموضوعة تقول بوجود قوانين لتطور المجتمعات «الآسيوية» متميزة مبدئيا عن قوانين تطور اوربا . ان هذه الموضوعة تتحول ، اذا استخدمنا التعبير الموفق لـ **س.م. دوبروفسكي** ، الى نوع من «الحَجَر الفلسفي» ، الى جواب جاهز على جميع المسائل . اذا كان طابع النظام الاجتماعي في مصر في عصر المملكة القديمة غير واضح ، فهو أسلوب الانتاج الآسيوي ! واذا كانت اسباب التغيرات السلبية في النظام الاجتماعي والحكومي في جمهورية الصين الشعبية خلال السنوات الاخيرة غير مفهومة ، فهي مخلفات أسلوب الانتاج الآسيوي ! وعلى هذا المنوال [انظر : ٢٢٣ ، ٥١ ؛ ٢٣٩ ، ٩ ــ ١٠ ، ١٧ ــ ١٨] . «لا ضرورة للبحث عن مثل هذا الحجر الفلسفي الذي يتكلف بتفسير ما لا يستطيع تفسيره علماء التاريخ الذين يغرقون في «الخصائص» فيبتدعون أسلوب انتاج آسيوي خاص او اي أسلوب آخر ، هذا في الوقت الذي لا توجد فيه حاجة لمثل ذلك» [١٤١ ، ١٧٨] .

واخيرا ، ان السبب الحاسم الذي يجعلنا نعتبر انه من الضروري تفضيل التعميق اللاحق لنظريتي النظام العبودي والاقطاعية يتلخص فيما يلي : يبدو لنا ان معطيات العلم المعاصر لا تدعم فرضية أسلوب الانتاج الآسيوي . فلو ان أسلوب الانتاج الآسيوي ساد في هذا البلد او ذاك ، لكان من الممكن ملاحظة ما يلي :

أ ــ مستوى تطور «آسيوي» خاص لقوى الانتاج متميز على النطاق التاريخي ــ العالمي عن المستوى الذي يتصف به المجتمع العبودي ، وعن المستوى الذي تتصف به الاقطاعية ؛

ب ــ منظومة «آسيوية» خاصة لعلاقات الملكية متميزة مبدئيا عن الملكية العبودية والاقطاعية ؛

ج ــ طرقا خاصة لتملك المنتوج الفائض من قبل المستغِلين ، متميزة بصورة جوهرية سواء عن الطرق العبودية او الطرق الاقطاعية ؛

د ــ بنية طبقية خاصة غير عبودية وغير اقطاعية .

فأين، وفي اي بلد خلال المرحلة الممتدة بين النظام المشاعي البدائي والراسمالية يمكن ملاحظة ما يشبه ذلك ؟

بالطبع ، ربما كان ليس من الحكمة ان نطلب من انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي الان في الحال جوابا كاملا ، اي نظرية جاهزة لأسلوب الانتاج الآسيوي، ولكننا نملك الحق فيانتظار افكار وفرضيات قد تضيء الطريق نحو تفسير جوهره. ان هذا هو ما نفتقده في مؤلفاتهم . فقد طرحت «نماذج» كثيرة ترتكز على اساس سمات شديدة الاختلاف . وتولي اهمية خاصة للمشاعة الزراعية والسلطة الحكومية الاستبدادية ، ولكن هاتين السمتين لا تنتميان الى العناصر الجوهرية لأسلوب الانتاج ، وانما فقط الى الخصائص المميزة للنظام الاجتماعي ولشكل الدولة في بلدان الشرق . وبكلمة اخرى ، ان فرضيات أنصار النظرية «الآسيوية» ليست موجهة نحو الكشف عن العناصر المبدئية لأسلوب الانتاج وانما نحو وصف

الخاصية الخارجية لمجتمعات الشرق . فلماذا لا يستطيعون ان يبينوا ، وليكن بصورة تقريبية جدا ، الطريق الى الكشف عن جوهر أسلوب الانتاج الآسيوي ؟ كما يبدو ، ان ذلك يرجع الى هذا السبب البسيط وهو ان هذا «الجوهر» لا يظهر ولا يعبر عن نفسه في المعطيات الواقعية .

الفصل الرابع عشر

طريق واحد لعموم البشرية في التاريخ
مسألة الاوضاع الانتقالية للمجتمع

يعتبر بعض انصار نظرية اسلوب الانتاج الآسيوي (**م. غوديليه ، ج. سيوري ــ كنال ، ب. بواتو ، يو.م. غاروشيانتس**) بأن هذا الاسلوب الانتاجي ساد في المجتمعات الانتقالية من المرحلة اللاطبقية الى المرحلة الطبقية ، وبأنه كان عالميا ، اي انه جاء في كل مكان ــ في اوربا ، وآسيا ، وافريقيا ، وامريكا ، على أعقاب النظام المشاعي البدائي . ويميل الى مثل هذا المفهوم ايضا **ف. تيوكي** . فهو يرى بأن الاختلاف المبدئي لتاريخ المجتمعات «الآسيوية» عن «الاوربية» يكمن في ان المرحلة الانتقالية في الاولى استطالت آلاف السنوات ، حتى العصر الحديث ، بينما تجاوزتها الثانية منذ العصور القديمة [٢٩٧ ، ٦٧ ــ ٦٨ ؛ ٢٩٤ ، ١٦٧ ــ ١٦٩]. اما **اجناسي ساكس** فهو لم يعط موقفا محددا من هذه المسألة ، لكنه يشير الى ان المناقشات حول أسلوب الانتاج الآسيوي ترتبط بشكل وثيق بإشكالية الاشكال الانتقالية [٢٨٠ ، ١٠٣] .

ان واقعة كون جميع الشعوب بدون استثناء تجتاز مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي البدائي والنظام الطبقي ليست موضع شك اطلاقا . مثل هذه المرحلة في التاريخ تعتبر ، بالطبع ، عالمية ، اذ ان المجتمع لا يمكنه بأي شكل من الاشكال

القفز بلمح البصر من تشكيلة الى أخرى . ولكن هل وجد في هذه المرحلة أسلوب انتاج خاص ؟

من اجل اعطاء جواب ايجابي للسؤال المطروح يجب ان نبين جوهر هذا الاسلوب الانتاجي ، ولنصطلح على تسميته الان بأسلوب الانتاج الانتقالي . بماذا يكمن اختلافه المبدئي عن النظام المشاعي البدائي ، من جهة ، وعن النظام العبودي او النظام الاقطاعي ، من جهة اخرى ؟ ان **غوديليه ، وسيبوري ـ كنال ، وبواتو،** وغيرهم من المؤلفين لم يستطيعوا قول شيء جوهري بهذا الخصوص . انهم يميزون أسلوب الانتاج الانتقالي بشكل اساسي بسمتين : ١ ـ استمرار العلاقات المشاعية قوية جدا ، وجود حيازة مشاعية للارض وغياب الملكية الخاصة تقريبا؛ ٢ ـ في هذه المرحلة تظهر الارستقراطيا المنفرزة من المشاعة للقيام ببعض الوظائف ذات النفع العام واقامة سلطتها الاستبدادية في نفس الوقت للقيام بدور المستغلين . يبدو ان هاتين السمتين لا تشهدان على وجود أسلوب انتاج خاص، وانما فقط على مخلفات النظام المشاعي البدائي ، التي تعتبر طبيعية في المرحلة الانتقالية الى النظام الطبقي . انهما تشهدان على استمرار المنظومة المشاعية القديمة للعلاقات بين الناس ولكن مع تغير مضمونها الداخلي تغيرا جذريا . فلم تبق هنا جماعة من الافراد المتساوين . اصبح يقف فوق المشاعة الشيوخ والأشراف . كانوا يوما ما خدما للمشاعة فأصبحوا الان أسيادها . تمتلك عليَة المشاعة الارض كملكية استغلالية . يبقى للفلاحين العاديين فقط حيازة الارض . ومن الارستقراطيا (الشيوخ ، الأشراف) تتشكل طبقة ملاك العبيد ، او الاقطاعيين . وتتعرض جماهير الفلاحين العاديين للتفسخ التدريجي . ويخرج من صفوفها المستغِلون والمستغَلون.

يؤكد انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي بأن مفهوم الديمقراطية العسكرية لا يستوعب مختلف أشكال الانتقال من النظام البدائي الى النظام الطبقي . في هذه النقطة يمكن موافقتهم . بالطبع ، الى جانب الديمقراطية العسكرية وجدت ايضا اشكال ملموسة اخرى لتنظيم المجتمع في مرحلة نشوء الطبقات ، وعلى الاخص بدون جدال ، لوحظ عند كثير من الشعوب في ذلك الوقت تآلف النظم المشاعية والسلطة الاستبدادية للارستقراطيا . الا اننا لا نستطيع الموافقة على ان كل التنوع الهائل في أشكال الانتقال من النظام البدائي الى النظام الطبقي يمكن حشره في سرير بروكروستوس أسلوب انتاج عالمي ، واحد لجميع الشعوب ، أسلوب انتاج آسيوي «انتقالي» .

لقد تميزت عمليات نشوء المجتمع الطبقي بالتنوع البالغ (مثل جميع عمليات الانتقال من تشكيلة الى اخرى). وانطلاقا من ذلك فاننا نتفق مع **أ.ي. بافلوفسكي،** اذ يعتبر ان استخدام مفهوم اسلوب الانتاج الآسيوي بالنسبة للمرحلة الانتقالية «لا يؤدي الا الى تشويش وتعقيد التصور حول عملية نشوء المجتمع الطبقي» [١٤٤ ، ٩٥] . فينشأ خطر التخطيطية والتناول المبسط والمسطح لظواهر مختلفة جدا .

اضافة لذلك ، اذا كان الانتقال من النظام البدائي الى العبودية او الاقطاعية يولد أسلوب انتاج آسيوي خاص ، فكيف يكون الامر عند الانتقال من العبودية الى الاقطاعية ؟ ربما ، في هذه الحالة ايضا في فترة الانتقال يظهر أسلوب انتاج خاص آخر ؟ وخلال مرحلة الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية — ربما يظهر ايضا أسلوب انتاج خاص ثالث ؟ ومرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية — الا يتسع المكان هنا ايضا لأسلوب انتاج خاص رابع ؟ لقد اشار الى نقطة الضعف هذه في محاكمات انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي «الانتقالي» **س.ي. كرابيفنسكي** : «ولكن هل يمكن اطلاق الطابع الانتقالي على تشكيلة بكاملها ، على أسلوب انتاج بكامله ؟ الا تختلط في مثل هذه الحالات التشكيلة مع مرحلة الانتقال اليها ، مع عصر نشوئها ؟ يبدو لنا ، ان المسألة ستكون على هذه الصورة تماما . فلو ان أسلوب الانتاج الآسيوي كان قائما فعلا (بالضبط كأسلوب انتاج، كتشكيلة مستقلة ومتميزة نوعيا عن التشكيلات الاخرى) ، فسيكون لدينا الحق عندئذ في الحديث ايضا عن بعض اساليب الانتاج «الانتقالية» الاخرى في تاريخ البشرية . لماذا عندئذ لا نكتشف تبعا لأسلوب الانتاج «القبالي» (الآسيوي) أسلوب انتاج «كولوناتي» ، نضعه بين أسلوب الانتاج العبودي وأسلوب الانتاج الاقطاعي ، او ، لنقل ايضا ، أسلوب انتاج «تراكمي — أولي» (نسبة الى التراكم الاولي لراس المال — المترجم) — بين أسلوب الانتاج الاقطاعي وأسلوب الانتاج الرأسمالي؟ [١١٥ ، ٨٩] .

وأخيرا ، ان أقوال **ف. تيوكي** وغيره من انصار أسلوب الانتاج الآسيوي بأن المرحلة الانتقالية من النظام البدائي الى النظام الطبقي استطالت في مجتمعات الشرق ، وبالاخص في الصين ، حتى العصر الحديث ، تبدو لنا غير مبرهنة على الاطلاق . فلا يمكن اطلاقا الاعتراف ، مثلا ، بأن المجتمع الصيني القروسطي لم يكن مجتمعا طبقيا تماما . وهكذا ، فان محاولة رسم فاصل مبدئي ما حتى في هذه الناحية بين الشرق والغرب (ركود الاول في المرحلة الانتقالية «الآسيوية» وتجاوز الثاني لها منذ العصور القديمة) تبدو غير صائبة (١) .

ان مسألة المراحل الانتقالية بين التشكيلات المختلفة هي مشكلة قائمة بدون شك . اننا نعتقد انه يجب دراسة المراحل الانتقالية بالضبط كمراحل انتقالية تتداخل فيها عناصر القديم والجديد ، دون حشرها بصورة مصطنعة في تشكيلة «آسيوية» خاصة ما .

---

١ — اضافة الى أ.ي. بافلوفسكي وس.ي. كرابيفنسكي وقف ايضا كثيرون آخرون من المشاركين في المناقشات ضد نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي «الانتقالي» [انظر : ١١٧ ، ٤ ، ٧ ؛ ١٣٦ ، ٧٥ — ٧٦ ؛ ١٤١ ، ١٩ — ٢٠ ؛ ١٨٧ ، ٩٦] .

يرى **ف. تيوكي** بأن أسلوب الانتاج الآسيوي لا ينتسب الى المدنية ، وانما الى مرحلة أسبق في تطور البشرية وهي البربرية . يكتب تيوكي : «اذا اعتبرنا لوحة مورغان مقبولة كليا (الوحشية ـ البربرية ـ المدنية) ووضعناها في اطار الماركسية، فانه (الحديث يدور حول **انجلز** . ـ المؤلف) لا ينسب المجتمعات الآسيوية الى فئة المدنية بسبب غياب الملكية الخاصة على الارض لديها . انه يترك لها مكانا في مرحلة البربرية . فهو يدرس الانتقال الى المدنية فقط في اليونان وروما وعند الجرمان . انه لا يقر ابدا بامكانية تشكل الملكية الخاصة على الارض في العصور القديمة في اي مكان آخر باستثناء عند اليونان والروميين . في الحقيقة هو يعلن عن «نشوء **النوع** الذي يشكل اساس النظام الاجتماعي لاغلبية ، أن لم يكن لجميع، الشعوب البربرية على الارض ، والذي سننتقل منه مباشرة في اليونان وروما الى المدنية» [٢١ ، ٤٣] . يرى تيوكي اذن بأن انجلز حصر وصف المدنية باليونان وروما فقط [٢٩٥ ، ٢٥] .

وهكذا ، فان تيوكي يرى بأن مجتمعات الشرق توقفت في تطورها في مرحلة البربرية . وبما انه يرى في الوقت نفسه بأن أسلوب الانتاج الآسيوي بقي سائدا تقريبا حتى دخول المستعمرين ، فيستنتج من ذلك بأن هذه البلدان بقيت في البربرية حتى القرن السادس عشر ـ القرن التاسع عشر عندما دخل الاوربيون فدمروا النظام «الآسيوي» لكي تبدأ بعده الملكية الخاصة على الارض بالتطور . هذه الملكية الخاصة على الارض هي ، براي تيوكي ، السمة الرئيسية للمدنية . ويدعم تيوكي مواقفه بالاستشهاد بانجلز .

لنبدأ من الاستشهاد بانجلز . يقتطف تيوكي هذه الفقرة من «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» حيث يقول انجلز بأن اليونان وروما قد انتقلا من النظام القبلي مباشرة الى المدنية . برأينا ، ان استنتاج تيوكي لا يمكن استنباطه من الفقرة التي يستشهد بها اطلاقا . الحقيقة هي ان انجلز قال بأن اليونان وروما انتقلا من النظام القبلي الى المدنية ، بينما تيوكي يستنتج من هذا القول بأن انجلز حصر المدنية باليونان وروما فقط . وبنفس التوفيق يمكن ان نفهم من عبارة «في عائلة ايفانوف ولد صبي» بأنه لم يولد أي صبي عند اي عائلة في العالم باستثناء عائلة ايفانوف . ففي الحالتين يتكرر نفس الخطأ المنطقي .

بعد اطلاعنا على قول تيوكي بأن انجلز ترك للمجتمعات «الآسيوية» مكانا في مرحلة البربرية عدنا مرة اخرى فقرأنا باهتمام كبير كتاب «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» . اننا نؤكد بشكل قاطع كليا بأن هذا المؤلف لا يتضمن كلمة واحدة ، ولا اشارة واحدة الى ان المجتمعات الآسيوية لم تبلغ مرحلة المدنية وانما بقيت في مرحلة البربرية .

ان مسألة ما اذا كانت شعوب الشرق قد انتقلت الى المدنية ام لا هي مسألة على درجة عالية من الجدية بحيث لا يمكن عند النظر فيها الاقتصار فقط على

تناول عبارة او حتى عبارتين - ثلاث من مؤلف انجلز . يبدو لنا انه من اجل اعطاء جواب علمي دقيق على هذا السؤال يجب البدء من تدقيق المفهوم نفسه اولا. فما هو المضمون الذي يضمنه انجلز لمصطلح «المدنية» ؟ وما هي السمات الجوهرية لهذا المفهوم ؟

جاء في «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» تحديد للمدنية يتضمن السمات التالية : ١ - ظهور الكتابة واستخدامها لتدوين الابداع اللفظي [٢١ ، ٣٢] ؛ ٢ - اذا كانت البربرية هي مرحلة الرعي والزراعة ، فان المدنية هي «مرحلة التمكن من التحويل الاكثر تطورا لمنتجات الطبيعة» ، مرحلة الصناعة - بالمعنى الخاص لهذه الكلمة - والفن» [٢١ ، ٣٣] ؛ ٣ - «ان المدنية ترسخ وتدعم جميع انواع تقسيم العمل التي نشأت قبلها ، بشكل خاص ، عن طريق تعميق التناقض بين المدينة والقرية» [٢١ ، ١٦٥] ؛ ٤ - في المدنية يظهر التجار ، اي طبقة الناس الذين لا يمارسون الانتاج وانما فقط تبادل المنتجات ، وفي هذه الظروف تظهر ايضا النقود المعدنية [٢١ ، ١٦٥ - ١٦٦] ؛ ٥ - «انحق بعض الافراد في حيازة قطع الارض التي تقدمها القبيلة او العشيرة لهم في البداية ، يتدعم الان لدرجة ان هذه القطع اصبحت لهم على اساس حقوق الملكية الوراثية» [٢١ ، ١٦٧] ؛ ٦ - ان السمة الهامة والجوهرية جدا للمدنية هي الانقسام الطبقي للمجتمع الى طبقتين متضادتين - مستغِلين ومستغَلين . «ان اساس المدنية هو استغلال طبقة لاخرى» [٢١ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٧] ؛ ٧ - في عصر البربرية تستمر سيطرة التنظيم العشائري - القبلي للناس - في المدنية تحل الدولة محل هذا التنظيم [٢١ ، ١٦٨ - ١٦٩] ؛ ٨ - «تتوافق مع المدنية وتترسخ معها نهائيا سيطرة الشكل الجديد للعائلة احادية الزواج - Monogamy ، سيطرة الرجل على المراة والعائلة الفردية كوحدة اقتصادية المجتمع» [٢١ ، ١٧٦] .

فهل تلاحظ مثل هذه السمات الجوهرية للمدنية في بلدان آسيا وشمال افريقيا في العصور القديمة وفي القرون الوسطى ؟

نالسمة الاولى (الكتابة واستخدامها لتدوين الابداع الكلامي) ، بدون اي شك ، عرفت في مصر القديمة ، في الممالك القديمة في منطقة ما بين النهرين وفلسطين ، في الهند والصين القديمتين .

والسمة الثانية (وجود الصناعة والفن بالمعنى الخاص لهذه الكلمة) ، ايضا بدون جدال ، عرفت في المجتمعات «الآسيوية» . فالفنون الجميلة وفن العمارة في مصر القديمة ، الهند ، الصين ، وغيرها من بلدان الشرق تشغل مكانة مشرفة في تاريخ ثقافة البشرية جمعاء .

والسمة الثالثة (التناقض بين المدينة والقرية) ايضا ، وبدون اي شك ، كان لها وجود في الشرق القديم . وعلى سبيل المثال ، في ما بين النهرين في العصور القديمة نشأت المدن الكبيرة - بابل ، سيبار ، اورك ، وغيرها . الى جانب المدن - المراكز الادارية («المدن الملكية») تطورت المدن التجارية - الحرفية ذات

الادارة الذاتية [٧٣ ، ٥٦٣] . في الهند القديمة وجدت ايضا مدن مزدهرة كثيرة: باتاليبوترا (الآن : باتنا) ، رادجاكريخو (الآن : رادجكير) ، فاراناسي (الان : بيناريس) ، تاكشاشيلو وغيرها [٧٤ ، ٥٤٨] . في القرن السادس عشر ـ القرن السابع عشر كان في الهند عدد كبير من المدن ـ المراكز السكانية الكبيرة ، ومراكز الحرف والتجارة . ولقد عرفت الصين في العصور القديمة والقرون الوسطى ايضا حياة مدينية عالية التطور نسبيا . على سبيل المثال ، في ايام امبراطورية تان ، في القرن الثامن الميلادي كانت العاصمة تشانيان (الآن : سيان في محافظة شينسي) مركزا تجاريا ـ حرفيا ضخما ، وقارب عدد سكانها المليون نسمة [٧٥ ، ٤٠] . وبكلمة مختصرة ، في كل بلدان الشرق تقريبا مع نمو الاقتصاد في مرحلة معينة من تطورها كانت تظهر حياة مدينية عالية التطور لا يقل مستواها في ملامحها الاساسية العامة عن مستوى الحياة المدينية (في العصر المقابل ، طبعا) في الغرب (٢) .

---

٢ ـ يتحدث الاوربيون انفسهم عن المستوى العالي لتطور الحياة المدينية في بلدان الشرق من خلال مشاهداتهم للمدن القروسطية في الهند . كتب الايطالي لودوفيكو دي فارتيما ، الذي زار الهند في بداية القرن السادس عشر معجبا بمدينة كامبي : «للحقيقة ، انها اروع مدينة بين المدن» [١٢٣ ، ٥] . وكانت مدن الهند تدهش الاوربيين بكثافة سكانها [٤٨ ، ١٢٧] . برأينا ، ان الشيء الاهم لم يكن المنظر الخارجي الرائع ولا ازدحام المدن الهندية بالسكان وانما وظائفها الاجتماعية . وربما في هذا الميدان بالذات كانت تتميز مبدئيا عن مدن القرون الوسطى في اوربا ؟ تميز ك.أ. انتونوفا على اساس الوظائف الاجتماعية بين اربعة نماذج من المدن الهندية (في الهند المغولية) : المدينة ـ مقر القيادة ، المدينة التي تنشأ حول اماكن الحج المقدسة ، المدينة ـ المرفأ ، المدينة ـ المركز التجاري ـ الحرفي [٤٨ ، ١٢٨] . ثم تورد انتونوفا وثائق حول التطور العالي للمدن كمراكز حرفية ـ تجارية، مثل آغرا ، احمد أباد [٤٨ ، ١٣٠] . لقد كشف الكثير من الباحثين عن وظيفة المدن كمراكز تجارية ـ حرفية [١٢٣ ، ٥ ؛ ١٩٣ ، ١١٣ ـ ١١٤] . في جوهر الامر ، لا يوجد من ينفي هذه الوظيفة لمدن الشرق ، ولا يستطيع احد ان يبرهن على انها لم تكن تلعب دورا اقتصاديا كمراكز للحرفة والتجارة. وبالتالي ، من حيث هذه الوظيفة الاكثر اهمية ، برأينا ، لم تختلف مدن الغرب عن مدن الشرق بأي اختلاف مبدئي .

كان الاختلاف الجوهري بين مدن اوربا الغربية القروسطية وقريناتها الشرقية يكمن في ان الاولى كانت بأغلبيتها تستطيع تحقيق هذه الدرجة او تلك من الاستقلال السياسي ـ الاداري والقضائي ـ الحقوقي ، بينما كانت مدن الشرق ما تزال تحت سلطة الاقطاعيين [انظر : ٤٨ ، ١٢٨] . هل يمكن ان نستنتج من هذه الخاصة بأن مجتمعات الشرق لم تصل الى المدنية ؟ كلا ، بالطبع ، اذ ان انجلز يعتبر سمة المدنية توفر المدن بشكل عام ، وليس توفر هذا النوع او ذاك من المدن . هل يمكن اعتبار غياب الاستقلال السياسي ـ الاداري والقضائي ـ الحقوقي عند مدن الشرق سمة لاسلوب الانتاج الآسيوي ؟ برأينا ، ان جواب هذا السؤال ايضا يكون بالنفي ، ذلك لانه طبقا لهذه السمة يتوجب اذن ان ننسب اول ما ننسب روسيا القروسطية الى عداد المجتمعات التي ساد =

السمة الرابعة (وجود طبقة تجار ونقود معدنية) . فمنذ العصور القديمة عرفت بلدان الشرق التجار ، على مثال تجار بابل ، وكذلك النقود المعدنية ، وبالاحرى — في القرون الوسطى .

السمة الخامسة (الملكية الوراثية للعائلات الفردية على الارض) وجدت ايضا في الشرق القديم . يحاول تيوكي التأكيد على انه طالما ان بلدان الشرق لم تعرف الملكية الخاصة على الارض فانها لم تعرف المدنية ايضا . ولكن حجته هذه غير صحيحة . اولا ، لان الملكية الخاصة على الارض لم تكن اطلاقا ظاهرة نادرة في بلدان آسيا وأفريقيا الشمالية . فلقد حققت هنا حتى في العصور القديمة انتشارا واسعا جدا . ثانيا ، ان وجود الملكية الخاصة — الفردية على الارض ، في هذا الشكل المحدد ، وليس في أي شكل آخر ، لا يعتبر اطلاقا من السمات الجوهرية للمدنية . وليس من قبيل الصدفة ان انجلز يكتب بأن قطع الارض اصبحت تعود للعائلات المنفردة على اساس حقوق «الملكية الوراثية» ، اي انه يستعمل هنا مصطلحا آخر . ففي اليونان وروما ثم في اوربا اتخذت الملكية الاستغلالية وملكية الفلاحين على الارض شكل الملكية الخاصة — الفردية على الغالب . أما في بلدان الشرق فان الملكية الاستغلالية على الارض والملكية الفلاحية اتخذتا غالبا شكلا آخر (ملكية حكومية ومشاعية) ، ولكن حتى في ظل هذا الشكل كانت الارض تستقر بهذه الطريقة او تلك في أيدي عائلات منفردة يقيمون عليها استثماراتهم الفردية .

السمة السادسة الجذرية البالغة الاهمية للمدنية (انقسام المجتمع الى طبقات متضادة) ، كانت ، بدون شك ، موجودة في بلدان الشرق . وكل تاريخ الشرق على امتداد ٤ — ٥ آلاف عام يعتبر صراع طبقات لا ينقطع ، كان كثيرا ما يتخذ اكثر الاشكال حدة (انتفاضات العبيد ، الحروب الفلاحية) .

السمة السابعة (وجود الدولة) . بالطبع ، سيكون الامر مثيرا للاستخفاف لو انكرنا وجود الدول في بلدان آسيا وشمال افريقيا في العصور القديمة والقرون الوسطى .

السمة الثامنة (العائلة الاحادية الزواج وسيطرة الرجل على المرأة ، والعائلة كوحدة اقتصادية منفردة) . وهذه السمة ايضا ، بدون جدال ، كانت موجودة في بلدان الشرق . ففي آسيا كانت الوحدة الاقتصادية منذ العصور القديمة هي العائلة المنفردة . وهذه واقعة لا شك فيها ، ومثلها كذلك سيطرة الرجل على المرأة . اما بالنسبة لأحادية الزواج فقد تميزت ببعض الخاصية التي ترجع الى ان

= فيها أسلوب الانتاج الآسيوي . وأخيرا ، نشير هنا الى ان الباحثين السوفييت اخذوا يميلون في السنوات الاخيرة الى رفض الموضوعة القائلة بالغياب الكامل للاتجاه نحو الاستقلال السياسي في مدن الشرق ، وبالاخص ، في الهند . يلاحظ مثل هذه الاتجاهات ، مثلا ، ل.ب. الايف [٤٧ ، ٥٧—٥٨] .

تعدد الزوجات (الحريم) كان منتشرا على نطاق واسع جدا في اوساط الاثرياء والارستقراطيا في الشرق . ولكن وجود الحريم لا ينفي اطلاقا وجود العائلة أحادية الزواج . يؤكد انجلز بأن تعدد الزوجات يعتبر امتيازا لممثلي الطبقة المستغِلة : «وما زال الامر كذلك حتى الوقت الحاضر في جميع انحاء الشرق ؛ فتعدد الزوجات ـ امتياز للاثرياء والارستقراطيين ويتحقق بشكل رئيسي من خلال شراء الإماء؛ اما جماهير الشعب فتعيش على أحادية الزواج» [٢١ ، ٦٤] . ولقد لوحظت لوحة مشابهة في الغرب حيث لم يكن هناك رسميا أي حريم ، ولكن فعليا كان ممثلو الطبقة السائدة يملكون امكانية التمتع بامتياز تعدد الزوجات . وحتى في القرن التاسع عشر سمح الاصل التذكاري التقليدي للحقوق البرجوازية وهو تشريعات نابليون ١٨٠٤ ، في جوهر الامر ، للزوج بامتلاك العشيقات بشرط واحد فقط هو ان لا يقيموا تحت سقف واحد مع الزوجة .

وهكذا ، منذ العصور السحيقة ، وبالاحرى ، القرون الوسطى ، كانت جميع سمات المدنية ظاهرة للعيان في بلدان الشرق ، بدون جدال ، وان تأكيد **تيوكي** بأن المجتمعات «الآسيوية» بقيت في مرحلة البربرية ، ولم تصل الى المدنية ، يعتبر غير صحيح على الاطلاق . وليس صحيحا ايضا الاسناد الذي يرجعه تيوكي الى انجلز بهذا الخصوص . ويجدر بالذكر هنا ان **ماركس** في مؤلفيه : «الحكم البريطاني في الهند» و«النتائج المستقبلية للحكم البريطاني في الهند» يكتب حول المستوى العالي نسبيا لتطور المدنية في الهند قبل استعبادها من قبل انجلترا [انظر ، مثلا ، ٢ ، ٢٢٥] . وبالتالي فان ماركس لم يترك للهند ، وبشكل عام ، لآسيا ، مكانا في مرحلة البربرية .

الشرق «الثابت» . ايتهما تخلفت ـ آسيا ام اوربا ؟

ان الكثيرين من بين أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يؤكدون على «عدم تغير» مجتمعات الشرق ، وكأنه ناجم عن طبيعة هذه المجتمعات ذاتها . يكتب **شينو** : «ولكن تبقى هنالك مسألة مفتوحة : تلك الاقطاعية التي كان المجتمع الآسيوي ، ربما ، يميل الى التطور باتجاهها ، هل كانت اقطاعية «حقيقية» ام لا، ذلك لانها بدورها كانت قد ولّدت بذور الرأسمالية فقط ، التي انطفأت بسرعة . ولهذا بالضبط يفضل البعض ، مثلا ، **تيوكي** ، التمسك في هذه المسألة بالقول بأن المجتمعات الآسيوية بقيت بدون تغير في جوهرها تقريبا حتى التدخل العسكري للرأسمالية الغربية في القرن التاسع عشر» [٢١٧ ، ٥٣] .

ان تيوكي ، برأينا ، بتفسيره الدوغمائي لأقوال ماركس حول الهند يرى بأنه في هذه البلاد وفي آسيا ايضا «بقيت علاقات الملكية بدون تغيير» . انه يحاول البرهان على موضوعة مفادها ان مجتمع أسلوب الانتاج الآسيوي ، وبالاخص في الصين ، «في الواقع لم يكن له تاريخ» ، وبأن أسلوب الانتاج الآسيوي في ظروف

«الانعزال الشرقي (الداخلي والخارجي)» أدى الى ان «القاعدة الاقتصادية للمجتمع بقيت بصورة حتمية ثابتة» [٢٩٧ ، ١٠ ، ٨٨] .

لو تأملنا فكرة شينو وتيوكي هذه لتوجب علينا ان نشير قبل كل شيء الى مغالطة واقعية لدى شينو . فتدخل المستعمرين الاوربيين في بلدان الشرق بدأ قبل فترة طويلة من القرن التاسع عشر . ولكن هذا الخطأ ليس له اهمية مبدئية. فجوهر المسألة لا يكمن في ان نحدد سواء كان تدخل المستعمرين في القرن السادس عشر ام في القرن التاسع عشر . لنتأمل عن كثب في القول بأن المجتمعات الآسيوية «بقيت بدون تغيير في جوهرها» حتى دخول الاوربيين . اننا نعتبره بعيدا جدا عن الصواب . فلو اخذناه على حرفيته لقلنا انه في بلدان الشرق لم يجر اي تطور بالمرة ، اي ان آسيا بقيت حتى ظهور الاوربيين «ثابتة» في اكثر مراحل التطور بدائية ـ قريبا من الوحشية . أما اذا بلغت المرحلة البربرية فهذا يعني انها شهدت تطورا وقطعت شوطا محددا . ان تيوكي نفسه يرى بأن المجتمعات الآسيوية بلغت مرحلة البربرية في تطورها ، وبالتالي ، فهو لا يعتبرها ثابتة .

ان صيغة «عدم تغير ، ثبات» المجتمعات الآسيوية بشكل عام غير صحيحة ولا تتفق مع المعطيات الحديثة للعلم. يبدو لنا، بأنه حتى النظرة السريعة الى تاريخ الشرق الادنى والاوسط، والهند، والصين، واندونيسيا تبين بأن هذه البلدان كانت قد اجتازت حتى القرن السادس عشر ـ القرن التاسع عشر شوطا كبيرا على طريق التطور ، واقامت مدنية هامة جدا وثرية المضمون . ان الكثير من منجزات العلم والثقافة لبلدان آسيا اكتسبت اهمية عالمية قصوى . فمن الشرق جاءتنا الارقام المستخدمة حاليا (العربية) ، والعناصر الكيميائية الانفجارية (البارود) ، ومبدأ الحركة النفاثة (الصاروخ) وغيرها الكثير . ويجب ان نخص هنا بالذكر الورق : لقد كان لهذا الاختراع الآسيوي اهمية كبرى بالنسبة الى المدنية العالمية .

ان انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يستشهدون عادة عند الحديث عن «عدم تغير» المجتمعات الشرقية بهذه الفقرة من مؤلف ماركس «الحكم البريطاني في الهند» : «على الرغم من الاهمية الكبيرة للتغيرات السياسية في ماضي الهند ، فقد بقيت الشروط الاجتماعية فيها بدون تغيير منذ العصور السحيقة وحتى العقد الاول من القرن التاسع عشر . فنول النسيج اليدوي والمغزل اليدوي خلقا جيشا لا حصر له من الحاكة والغزالين الذين كانوا الفئتين الرئيسيتين في بنية المجتمع الهندي ... ان التدخل الانكليزي ـ الذي بنتيجته وجد الغزالون انفسهم في لانكاشير ، والحاكة ـ في البنغال ، أو بشكل عام اختفى الغزالون الهنود وكذلك الحاكة الهنود عن وجه الارض ، ـ دمّر هذه المشاعات الصغيرة النصف بربرية ، النصف متمدينة ، محطما قاعدتها الاقتصادية ، ومسببا بذلك الثورة الاعظم ، ويجب ان نقول الحقيقة ، الثورة الوحيدة التي شهدتها آسيا في حياتها » [١ ، ١٣٣ ، ١٣٥] .

ولكن يجب عدم تفسير هذه الفقرة بطريقة دوغمائية . فلم يقل **ماركس** فيها

بأن الشعوب الآسيوية بقيت «بدون تغير في جوهرها» . انه يتحدث عن المشاعات الزراعية البطريركية التي تتميز فعلا بطابعها الراكد . ولكن ماركس يكتب في نفس المكان بأن الحياة السياسية للهند تعرضت لتغيرات هامة . وكما هو معلوم ، ان المحرك الاساسي للحياة السياسية هو النضال الطبقي . فحيث لا نضال طبقي داخل الدولة وعلى حدودها لا وجود ايضا للحياة السياسية . وبالتالي ، لقد شهدت الهند على امتداد تاريخها نضالا طبقيا عنيفا وكثيفا جدا ، وهذا بدوره يشهد على ان المجتمع الهندي كان يتعرض لحركة ، لتغيرات معينة . لاحقا ، يكتب ماركس في مقالته هذه نفسها حول المستوى العالي الذي كانت عليه الحرف والتجارة الهندية عند دخول منتجات الصناعة البريطانية بكميات ضخمة ، وحول العلاقات التجارية الخارجية الهامة للهند ، التي كانت تشتري في مرحلة ما قبل الاستعمار المعادن الثمينة من اوربا مقابل بيعها المنسوجات القطنية . وهكذا ، فان منجزات المدنية الهندية التي يشير اليها ماركس لم تبق «ثابتة في جوهرها» . اذا نظرنا الى هذه الفقرة المقتطفة اعلاه من خلال ارتباطها بكامل النص ، فلن يكون بالامكان الا التوصل الى الاستنتاج بأن ماركس كان يقصد في حديثه عن عدم تغير الشروط الاجتماعية في آسيا بالتحديد المشاعات الزراعية البطريركية ، ليس الا.

وكيف نفهم كلمات ماركس حول «الثورة الاجتماعية الهائلة والوحيدة التي شهدتها آسيا في حياتها» ؟ اننا نرى بأن كلمات ماركس هذه تعني ما يلي : لقد أدى دخول منتجات الصناعة الانكليزية الى السوق الهندية الى اندثار الصناعة المنزلية وتحطم اساس الحرفة التقليدية ، والاهم من ذلك ، تدمير المشاعات الراكدة القديمة . وهكذا ، فقد كان ذلك انقلابا هائلا ، ثورة اجتماعية هائلة . فقبل ذلك لم تشهد الهند مثل هذا الانقلاب الجذري السريع في الشروط الاجتماعية ، اي لم تشهد ثورة في هذا المجال . في المرحلة ما قبل الاستعمارية تغيرت الشروط الاجتماعية لهندستان بصورة بطيئة وتدريجية ، على امتداد قرون طويلة ، اي ، بشكل عام ، لا على شكل ثورة ، وانما على شكل تطور في النظام الاجتماعي .

ان معطيات العلم المعاصر تدحض يوما عن يوم بصورة متزايدة الموضوعة القائلة بـ «الثبات» الازلي للشرق . لقد بينت مؤلفات علماء التاريخ السوفييت والاجانب بأنه في العصور القديمة والقرون الوسطى كانت تتطور في بلدان آسيا قوى الانتاج ، ويتعمق تقسيم العمل ، وتظهر وتنمو المدن الضخمة ، وتتوسع التجارة الداخلية والخارجية ، وكانت علاقات الانتاج تتطور وتتغير ، وان كان ببطء ، ولكن باستمرار . وينطبق ذلك كليا على الهند . تبين **ك.ز. اشرفيان** في مؤلفها «النظام الزراعي في الهند الحديثة ، القرن الثالث عشر ـ أواسط القرن الثامن عشر» ، مثلا ، بشكل مقنع ، بأن المجتمع الهندي ما قبل الاستعمار لم يبق اطلاقا «بدون تغيير في جوهره» ، وانما اجتاز طريقا طويلا من التطور [انظر ايضا : ١١٣] .

ومن موضوعة «الثبات» الازلي للشرق تستمد ايضا موضوعة اخرى تقول بـ «تخلف» آسيا بالمقارنة بأوروبا . وهذه الموضوعة الثانية غير صحيحة ، من

حيث المبدأ ، مثل سابقتها . فالركود ، وتلكؤ التطور لا يعتبر اطلاقا خاصة آسيوية محضة ، يتميز بها الشرق فقط ، بينما يعتبر التقدم المسرَّع ـ امتيازا اوربيا محضا ، يتميز به الغرب فقط . كل شيء يتوقف على الشروط التاريخية الملموسة ، التي تتغير من عصر الى آخر . ولا يمكن بأي حال اعطاء الصفة المطلقة للتخلف «الآسيوي» : فهو لم يكن قائما على الدوام ابدا ، ولم يكن قائما على امتداد التاريخ كله ، وانما فقط على امتداد مرحلة محدودة ومعينة ، عندما اخذت اوربا تتطور ، بفعل بعض الشروط الملموسة ، بسرعة اكبر نسبيا . ان عمر التمدن البشري يبلغ حوالي ستة آلاف عام . لنأخذ النصف الاول ـ الالف الرابع ، الثالث ، والثاني قبل الميلاد . فعلى امتداد ثلاثة آلاف عام كان الشرق يتطور بسرعة اعلى من سرعة تطور الغرب . كان بطء التطور في ذلك الوقت صفة مميزة لاوربا بالذات ، بالمقارنة بآسيا وأفريقيا السائرتين في المقدمة . في الالف الرابع قبل الميلاد يجري الانتقال في مصر وبلدان ما بين النهرين الى المجتمع الطبقي ، وتظهر الدول الاولى ، في النصف الاول من الالف الثالثة قبل الميلاد تحقق مدنية بلدان الشرق نجاحات بارزة في أشغال البناء . في تلك الفترة اقيم هرم خوفو الذي يمكن اعتباره واحدا من اعظم منشآت العالم القديم . أما اوربا فقد كانت في ذلك الزمن فقط عند المرحلة المتوسطة من البربرية ، اي ان تطورها كان بطيئا نسبيا ـ كانت متخلفة عن مصر وما بين النهرين . في الالف الثاني قبل الميلاد تنتشر المدنية على نطاق متزايد الاتساع في بلدان الشرق ، بما فيها الهند والصين. تبنى منظومات الري ، تتطور الصناعة ، تقام المعابد والقصور ، تنشأ الطبقات ، وتظهر الدول والتشريعات ، وتقوم الصناعة . في تلك المرحلة ايضا تبقى اوربا كما في السابق متخلفة نسبيا وثابتة ـ فهي لم تكن قد خرجت بعد من اطار البربرية. فقط في الالف الاول قبل الميلاد يلحق جزء من اوربا (اليونان وروما) بالشرق ، ويبني المدنية الاوربية القديمة . لقد قدمت هذه المدنية الى كنز الثقافة العالمية مساهمة قيّمة للغاية كان لها تأثير ضخم على حركة تطور المدنية لاحقا ، ـ قدمت الفلسفة اليونانية ، والحقوق الرومانية الخاصة ، والفن الاوربي القديم . وتقف اوربا في طليعة التطور العالمي . ولكن ما زال الوضع لا يبرر القول بأنها سبقت الشرق ، ذلك ان الشرق كان ما زال بعيدا عن ان يبدأ تخلفه عن اوربا .

فقط في مرحلة القرون الوسطى المتأخرة والعصر الحديث تأخذ وتيرة تطور بلدان الشرق بالفعل في التباطؤ بالمقارنة بأوربا . لقد بدأت اوربا تتحرك الى الامام بسرعة . لقد كان اساس هذا التطور المسرَّع نسبيا للغرب هو التعمق اللاحق لتقسيم العمل ، والتطور الكثيف للانتاج البضاعي والانتقال الى الرأسمالية . ان الاسباب التي جعلت هذه التطورات تتسارع في اوربا اكثر منها في الشرق لا تعتبر سرا من الاسرار . فالمسألة لا ترجع اطلاقا الى اي «ثبات آسيوي» أصيل، الى فقدان الطاقة عند الشعوب الشرقية ، وانما ترجع ببساطة الى ان الشروط الجغرافية لاوربا كانت مواتية اكثر لتعمق تقسيم العمل . يذكر **ماركس** هذا العامل

في الجزء الاول من «رأس المال» : «لم تكن منطقة المناخ الاستوائي بقدرتها الانباتية الجبارة ، وانما كانت المنطقة المعتدلة موطن رأس المال . ليست الخصوبة المطلقة للتربة ، وانما تمايزها ، تنوع منتجاتها الطبيعية ، هو الاساس الطبيعي لتقسيم العمل الاجتماعي» [٩ ، ٥٢٢] .

وهكذا فقد كانت اوربا الاقليم الجغرافي الواقع في المنطقة المعتدلة ، حيث على مدى غير واسع نسبيا تقوم شروط طبيعية مختلفة جدا (مثلا : جنوب ايطاليا وشواطىء بحر البلطيق) . وتتميز اوربا ايضا بغياب السلاسل الجبلية الواسعة والعالية ، والصحاري ، وغيرها من العوائق الطبيعية التي يمكن ان تعرقل تطور النقل والتجارة . وهكذا ، ففي اوربا وجدت شروط جغرافية اكثر ملاءمة لتعمق تقسيم العمل ونمو الانتاج البضاعي ، كان من نتيجتها سبق اوربا للشرق في الانتقال الى الرأسمالية (٣) .

هل كان باستطاعة الرأسمالية الظهور في بلدان الشرق ام لا ؟

يعتبر الكثيرون من أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي وبعض العلماء الآخرين بأن الرأسمالية لم يكن بامكانها ان تظهر الا في الغرب ، وبأن مجتمعات الشرق لم تكن في حالة تسمح لها بالوصول الى الرأسمالية بشكل مستقل . وكنا قد اوردنا سابقا آراء **شينو** القائلة بأن الاقطاعية الآسيوية لم تكن اقطاعية «حقيقية» ولم يكن بمقدورها ان تولد «الا بذور الرأسمالية التي انطفأت بسرعة» . ويكرر نفس الفكرة **غوديليه** الذي يرى بأن الاقطاعية الغربية فقط هي التي استطاعت «أن تخلق الشروط لظهور الانتاج الصناعي والتجارة العالمية» اما بالنسبة لما يسمى «بالاقطاعية التركية ، الصينية ، الافريقية ، اليابانية ، الخ» ، فهي لم تكن قادرة على خلق مثل هذه الشروط [٢٤٤ ، ٣٦ ـ ٣٧] . ويعبر **ساكس** عن فكرة مشابهة ـ لقد استطاعت الرأسمالية الظهور فقط في ظروف اوربا الغربية والوسطى [٢٨٠ ، ١٠٤] . ويصيغ **غ. ليفين** فكرته بأسلوب حازم : «من الواضح ان أسلوب الانتاج الرأسمالي لم يتطور عضويا الا من الاقطاعية في غرب ومركز اوربا» [٢٦٠ ، ٢٤] . وأخيرا ، يتوصل ايضا بعض المستشرقين السوفييت الى الاستنتاج بأن الاقطاعية في الشرق تطورت على العموم باتجاه مختلف عما هو عليه

---

٣ ـ بدون شك ، لا تقتصر العوامل التي ساعدت على التطور الاسرع للرأسمالية في اوربا على كون الشروط الجغرافية هنا اكثر ملاءمة لتعمق تقسيم العمل . ان هذه المسألة بحاجة لبحث لاحق من جميع جوانبها . يطرح العلماء السوفييت عددا من الفرضيات بخصوص هذه المسألة [انظر ، مثلا ، ٦٩ ، ٣٩ ـ ٤٤ ؛ ١٤١ ، ٢٢٨] .

في اوربا ، ولم تستطع ، بطبيعتها نفسها ، ان تولد بصورة مستقلة العلاقات الرأسمالية [١٠٤ ، ٢٧٥] .

فما هي الحجج التي يستخدمها انصار وجهة النظر هذه في الدفاع عن وجهة نظرهم ؟ ان الحجة النموذجية التي يقدمونها هي حجة **ليفين** . ويمكن تلخيصها بما يلي :

أ ـ ان تطور قوى الانتاج لوحده ليس كافيا من اجل انتقال المجتمع الى الرأسمالية [٢٦٠ ، ٢٣] . يحاول ليفين البرهان على هذه الفكرة على مثال الصين. يذكر ليفين انه في الصين ظهرت مشروعات ضخمة لانتاج النسيج والخزف وغير ذلك كان يشتغل فيها عدد كبير من الناس مقابل أجر ، وكان تكنيك الانتاج فيها على مستوى عال . وهكذا ، فقد وجدت في الصين مقدمات معينة للانتقال الى «مرحلة جديدة اعلى للتطور الاجتماعي» ، ولكن ليفين يرى بأن هذا لم يكن كافيا من اجل نشوء الرأسمالية .

ب ـ في الصين لم يبلغ تطور رأس المال التجاري مستوى كافيا . «ان شرط قيام المانفكتورة الرأسمالية هو ظهور رأس المال التجاري في ميدان الانتاج . ورغم انه كان هناك في الصين ، بالطبع ، تجار ، الا ان ميدان نشاطهم كان ضيقا جدا» [نفس المصدر] . يؤكد ليفين ان جزءا غير كبير فقط من الناتج الاجتماعي كان يصل الى السوق . أما الجزء الاكبر فكان يوزع ويعاد توزيعه عبر قنالات مختلف الالتزامات والاحتكارات الحكومية . وبالنتيجة فقد كان تراكم رأس المال عند التجار محدودا جدا . اضافة لذلك فان التجار الصينيين كانوا يستثمرون اموالهم ، بشكل اساسي ، في الارض ، وليس في معدات الانتاج [٢٦٠ ، ٢٣ــ٢٤]. في هذه النقطة تتقارب آراء **تيوكي** من آراء ليفين ، ــ تيوكي ايضا يرى بأنه في الصين لم يستطع رأس المال التجاري «التغلغل في الصناعة» بسبب الشروط «الآسيوية» المتجددة الانتاج باستمرار ، و«الترابط البدائي بين الحرفة الزراعية والزراعة» وتركز الحرفة المدينية «في ايدي الدولة» [٢٩٧ ، ٨٣] .

ج ـ لم يكن هناك في الصين تشتت اقطاعي ولهذا لم تتوفر للمدن تلك الامتيازات التي تجنيها من وراء المناورة بين الملك وكبار الاقطاعيين [٢٦٠ ، ٢٤] . ويقول بمثل هذه الفكرة **ب. تيوبغر** ايضا [٢٩٨ ، ٨٠٨] .

د ـ ولم يكن هناك وجود لعامل آخر ايضا وهو جريان رأس المال من المستعمرات [٢٦٠ ، ٢٣] .

هـ ـ ولم يكن هناك استثمار لاراضي وثروات الاديرة في المصالح الدنيوية وهو ما كان في اوربا عاملا مساعدا جدا للتراكم الاولي لرأس المال [نفس المصدر] .

وبعد عرض جميع هذه التصورات يستنتج ليفين : ان نشوء الرأسمالية يحتاج الى جملة من العوامل . وبرأيه ، كان هناك في الصين بعض هذه العوامل فقط ، ولم تتوفر جميع هذه العوامل ، لذلك فان المجتمع الصيني لم يتطور باتجاه الرأسمالية [٢٦٠ ، ٢٤] .

لنحاول التمعن في حجج المؤلف . اما كونه يحاول بيان عوامل وأسباب قيام

الرأسمالية فهذا ما يستحق الترحيب من حيث المبدأ . ولكن نظرة ليفين الى هذه المسألة تعاني ، برأينا ، من السلفية . فهو يعرض جملة العوامل المولدة للرأسمالية على اساس تصورات اوربية غربية محضة . وهو يقيم نشوء عناصر الرأسمالية في الصين فقط بالمقارنة بأوربا الغربية : ما هي العناصر التي وجدت في اوربا وكانت مفتقدة في الصين . ان مثل هذا المدخل الوحيد الجانب يرجع ، كما يبدو ، الى ان تحليل نشوء الرأسمالية بعمق ما يزال حتى الان يقتصر على المعطيات الاوربية، وكما يتراءى لنا ، فان ليفين ، وكذلك شينو لا يستطيعان ان يتصورا امكانية قيام الرأسمالية في صورة اخرى ، في شكل معدل تاريخي ملموس آخر . في الصين، وفي معظم بلدان آسيا أيضا ، لم توجد بالفعل بعض عوامل نشوء الرأسمالية ، مثل جريان رؤوس الاموال من المستعمرات واستثمار اراضي الاديرة في المصالح الدنيوية ، ولم تكن المدن تتمتع بالامتيازات التي كانت تتمتع بها في اوربا . ما من شك في ان العوامل المذكورة ساعدت على نشوء الرأسمالية في اوربا (٤) . ولكن ما هي المعطيات الوثائقية وما هي الحجج النظرية التي تنفي امكانية نشوء الرأسمالية في ظل اي مزيج ملموس مغاير للعوامل ؟

ويرى الكثيرون من المؤلفين الماركسيين السوفييت والاجانب بأن الرأسمالية في عدد من بلدان الشرق ، وبالاخص في الصين والهند ، بدأت تنمو قبل دخول الاوربيين . وليست هناك وجهة نظر واحدة في تحديد متى، في اي قرن بالضبط ظهرت في الصين بواكير العلاقات الرأسمالية ، الا ان واقعة ظهورها بحد ذاتها، كما يرى كثير من المؤرخين ، يمكن ملاحظتها . والشيء نفسه يقال بالنسبة للهند . وتعكس آراء العلماء هذه الجانب الوثائقي للمشكلة [انظر ، مثلا ، ٥٢ ؛ ٥٩ - ٦٨ ؛ ٦٢ ، ٧٢ ؛ ٧٥ ، ٢٨٥ ؛ ٧٦ ، ٦٨٢ ؛ ٧٧ ، ٣٠٨ ؛ ٧٨ ، ٣٠٤ - ٣٠٥ ؛ ١٣٣ ؛ ١٤٠ ؛ ١٨٤ ، ٤] .

لو اخذنا الجانب النظري من المسألة لتوجب القول بأن العامل الرئيسي الحاسم للانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية هو تطور قوى الانتاج ، عندما يبلغ مستواها حدا كافيا من الارتفاع ، عندما يتعمق تقسيم العمل اكثر ، وتنمو انتاجية العمل

---

٤ - نشير هنا بالمناسبة الى ان ليفين وباحثين آخرين ممن ينفون امكانية النشوء المستقل للرأسمالية في مجتمعات الشرق ويدعمون آراءهم بالاستناد الى مختلف الشروط الملموسة في الشرق او الغرب ، انما يجانبون الدقة ، برأينا ، اذ يرون بعض الاختلافات الجوهرية حيث ليس لها وجود . فيعتبر، مثلا ، موضع جدال شديد تأكيد ليفين على عدم كفاية ومحدودية تطور رأس المال التجاري في الصين . ويذكر تيوبفر بأن الدول الاستبدادية الشرقية كانت تعيق «ازدهار النشاط الرأسمالي» [٢٩٨ ، ٨٠٩] ، انهما يتجاهلان بأنه في اوربا ايضا ، في فرنسا ، مثلا ، كانت الملكيات المطلقة (ايضا دول استبدادية) تعرقل بقوة كبيرة «ازدهار النشاط الرأسمالي» ، واضعة القيود الضيقة والكثيرة على الانتاج .

اكثر ، فان هذا يجب ان يقود حتما الى نمو الانتاج البضاعي ، الى تحطيم العلاقات الاقطاعية والى نشوء الرأسمالية . ان القول بأن الاقطاعية الشرقية تطورت «في اتجاه آخر غير ما سارت عليه في اوربا ، ولم تستطع بطبيعتها نفسها ان تولّد بصورة مستقلة العلاقات الرأسمالية» ، ـ يعني الموافقة على وجهة النظر التي تقول بتوقف أي تطور لقوى الانتاج في الشرق ، وعدم حصول اي تحسن في تكتيك الانتاج ، وبتوقف تعمق تقسيم العمل ، وعدم ظهور اختصاصات جديدة ، ومهن جديدة ، وحرف جديدة . يبدو لنا ان وجهة النظر هذه ستكون بعيدة عن الصحة ، ليس من الناحية النظرية فحسب ، بل ومن الناحية الوثائقية ـ الواقعية .

ان ليفين وأمثاله يدعمون نفيهم لنشوء الرأسمالية في البلدان غير الاوربية ، في جوهر الامر ، بحجة ان الشروط الملموسة ـ التاريخية في هذه البلدان كانت مختلفة عن شروط المرحلة المقابلة في اوربا ، وبأنه في الصين والهند لم تقم الشروط الملائمة التي أدت الى تسريع قيام الرأسمالية في اوربا . ولكن اين نجد البرهان على ان الشروط «الآسيوية» كانت تنفي بشكل عام امكانية التطور الرأسمالي ؟ ألن يكون من الاصح الافتراض بأن نشوء الرأسمالية في الشرق كان أبطأ بشكل ملموس مما كان عليه في اوربا ، وبأنه لو لم يأت الاستعباد الكولونيالي لكانت هذه العملية قد سارت رغم ذلك بصورة مستقلة حتى النهاية ، وان كانت ، ربما ، استطالت ايضا لعدة قرون ؟

باختصار نقول ، ان التأكيد على عدم ظهور الرأسمالية في العالم غير الاوربي، برأينا ، لا تدعمه لا المعطيات الوثائقية ، ولا التبريرات النظرية المقنعة .

ومن المفيد بخصوص مسألة نشوء الرأسمالية في بلدان الشرق اجراء مقارنة لها مع عملية قيام الرأسمالية في روسيا . تتلخص المسألة في ان الشروط التاريخية ـ الملموسة في بلادنا في القرن السابع عشر ـ القرن التاسع عشر كانت تتميز بصورة جوهرية عن الشروط التي وجدت في اوربا الغربية في فترة نشوء الرأسمالية . ولو نظرنا الى مسألة نشوء الرأسمالية في روسيا بمنظار «جملة العوامل» التي يذكرها ليفين لوجدنا ان «جملة العوامل» هذه لم يكن لها وجود هنا ، وهذا ما جعل طريق قيام الرأسمالية الملموس مختلفا في روسيا . ان ليفين يولي للاستقلالية السياسية للمدن ولمجموعة الامتيازات التي يتمتع بها سكان المدن أهمية كبيرة ، وهذا العامل بالذات لم يكن متوفرا في روسيا! فالمدن الروسية في القرن السابع عشر ـ القرن التاسع عشر لم تكن تتمتع بأقل درجة من الاستقلالية السياسية . ولم يكن يوجد في روسيا ايضا استثمار لاراضي الاديرة في المصالح الخاصة . وأخيرا ، كان الاختلاف الجوهري للشروط الروسية يكمن في استمرار الملكية الفلاحية المشاعية على الارض تقريبا حتى القرن العشرين . وهكذا ، فاننا لو نظرنا الى روسيا القرن السابع عشر ـ النصف الاول من القرن التاسع عشر ، بمنظار «جملة العوامل» التي يكتب عنها ليفين ، لتوصلنا الى الاستنتاج بأن روسيا لم يكن بامكانها الوقوف على طريق الرأسمالية ، اذ ان

«جملة العوامل» بكاملها لم تتوفر لها ، وكان على بعض بذور العلاقات الرأسمالية «ان تنطفىء» . ولكن من حسن الحظ اننا نعيش في القرن العشرين وقد أصبح معلوما لدينا بالتحديد بأن الرأسمالية رغم ذلك ظهرت وتطورت في روسيا . وعلى هذا ، فان المطابقة بين طرق نشوء الرأسمالية في روسيا وفي غرب اوربا تبين بشكل قاطع اية نتائج مغلوطة يمكن ان نتوصل اليها لو نظرنا الى نشوء الرأسمالية في هذا البلد او ذاك على هدي «جملة العوامل» المستمدة حصرا من التجربة الاوربية الغربية .

القوانين الواحدة التاريخ وخاصية الشرق

كنا قد توصلنا سابقا الى خلاصة القول بأن انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ليس باستطاعتهم ان يبينوا جوهر أسلوب الانتاج هذا الذي يميزه عن النظام العبودي والاقطاعية . هكذا كان الامر خلال مناقشات العشرينات ـ الثلاثينات من هذا القرن ، وهكذا الامر الى يومنا هذا .

في عام ١٩٢٩ كتب **س.م. دوبروفسكي** «لا بد من القول بأن انصار ما يسمى بأسلوب الانتاج «الآسيوي» لم يحالفهم النجاح حتى بتحديد جوهره» [٩٢ ، ٢٦] . ويذكر **ف.ن. نيكيفوروف** بأن واحدا من انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ، وهو **ل.ي. ماديار** ، اصطدم بمسألة تحديد الفروق المبدئية بين أسلوب الانتاج هذا وبين العبودية والاقطاعية ، ولم يوفق باعطاء جواب مقنع [١٣٧ ، ٨٥] .

ان انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي المحدثين لا يستطيعون قول اي شيء حول مستوى تطور قوى الانتاج الذي يوافق هذا الاسلوب الانتاجي . انهم لم يستطيعوا ان يكشفوا عن وجود ملكية «آسيوية» متميزة مبدئيا عن الملكية العبودية او الاقطاعية . انهم لم يستطيعوا قول شيء حول جوهر اساليب الاستغلال «الآسيوية» المتميزة ، ولم يذكروا بماذا تكمن الفروق المبدئية بينها وبين اساليب الاستغلال العبودية والاقطاعية . وأخيرا ، فان مسألة الطبقات بقيت ايضا بدون جواب .

واذا كان احد لم يوفق ، لا من الناحية النظرية ولا على اساس المعطيات الملموسة ، في تحديد الفروق الجوهرية ، المبدئية بين أسلوب الانتاج الآسيوي وأسلوب الانتاج العبودي او الاقطاعي ، واذا كان ما يسمى بتخلف الشرق لا يعتبر ظاهرة مطلقة ، وانما نسبية ، موقتة ، تنحصر في فترة محددة قصيرة نسبيا من التاريخ فقط ، واذا كانت العلاقات الرأسمالية قد ولدت ، ليس فقط في اوربا ، بل وفي آسيا ايضا ، فانه ، بالتالي ، لا يوجد اي اساس للحديث عن طريقين ، او حتى عدة طرق ، مختلفة مبدئيا للتطور (لأوربا ، ولآسيا وبقية العالم) . اننا نعتقد ، بأن الفرضيات التي يقدمها في هذا الخصوص **ف. تيوكي** ، **وي.**

فيلسكويف ، و**م. غوديليه** ، ليست صائبة .

خلال العقود العديدة من السنين التي مضت بعد ظهور مؤلفات مؤسسي الماركسية اغتنى العلم بكمية كبيرة من المعطيات الوثائقية ، الواقعية حول تاريخ آسيا وأفريقيا وأمريكا ما قبل كولومبس . ان هذه المعطيات تفصح عن التنوع الكبير للاشكال الملموسة وللطرق الملموسة لتطور المجتمع في هذه البلدان او تلك. ولكن الى جانب ذلك لا يوجد بين الوقائع المكتشفة حديثا ما قد يبرهن على وجود اساليب انتاج او تشكيلات خاصة «آسيوية» او «اوربية» . من ذلك نستنتج بأن المضمون الجذري للتاريخ ، قوانين التاريخ كانت من حيث المبدأ واحدة سواء في الغرب او في الشرق .

ان علم التاريخ يبحث في القوانين العامة للتطور ، الواحدة من حيث المبدأ بالنسبة لمختلف المجتمعات ، كما يبحث الخاصية الملموسة لكل منها . بهذا الخصوص تعتبر ذات قيمة عالية الفكرة التالية التي يطرحها **أ.ي. تيومينيف** : «ان مهمة المؤرخ ــ الماركسي هي ... الكشف عن الملامح العامة والاشكال الخصوصية على حد سواء التي تظهر بها القانونيات العامة للتطور . عند ذلك فقط، عندما تكون قد اكتشفت ليس فقط القانونيات الاساسية لتلك المرحلة المعنية من التطور ، بل وأظهرت وأضيئت الاشكال الخصوصية ، المتمايزة غالبا عن بعضها بقوة لهذه القانونيات في حياة الشعوب المتعددة ، عندها يمكن الحديث عن الاكتشاف العلمي الكامل للعملية التاريخية والالغاء الفعلي للارتياب والشك بوجود القوانين التاريخية الشائعين في علم التاريخ البرجوازي» [١٨١ ، ٥٠ ــ ٥١] .

وخلال مناقشات ايار ١٩٦٥ التي جرت في معهد شعوب آسيا التابع لاكاديمية العلوم السوفييتية طرح **ب.أ. اوليانوفسكي** ايضا فكرة مشابهة : «يبدأ العلم عندما يظهر ويكتشف ويبين الخصائص المميزة لتطور المجتمع البشري في هذا البلد او ذاك على اساس القانونية العامة» [١٤١ ، ١٨٨] .

ان كل مجتمع يتصف بخاصية ملموسة مميزة له ، تحددها الشروط الجغرافية والإثنية والتاريخية وغيرها من الشروط التي تختلف من بلد الى بلد من حيث الزمان والمكان . برأينا ، ان الخصائص المميزة ذات الطابع الاكثر شمولا تنسحب على بقاع واسعة ، متضمنة بلدانا كثيرة . واحدى هذه البقاع شملت معظم البلدان الواقعة في شمال افريقيا ، الشرق الادنى ، آسيا الوسطى ، جنوب ــ شرق آسيا وبعض البلدان الاخرى في العالم . بأي خاصية جغرافية وتاريخية كان الانتاج الاجتماعي يتميز في هذه البقعة من العالم ؟ لو اخذنا سواء مؤلفات مؤسسي الماركسية ، او مؤلفات أنصار اسلوب الانتاج الآسيوي ، وآراء معارضيه ، فاننا نجد ، رغم هذا التنوع الكبير في الآراء وحدة الجدال ، تطابقا بعيدا في وجهات النظر من هذه المسألة . فالاغلبية ترى بأن الانتاج الاجتماعي في بلدان هذه البقعة الواسعة في العصور القديمة والقرون الوسطى كان يتميز بشكل اساسي

بالخصائص التالية :

١ ـ **الاتجاه بقوة اكبر للحفاظ على البنيات المشاعية** . وينطبق ذلك بصورة خاصة على مشاعات الفلاحين والحرفيين البطريركية القروسطية . لقد تطورت هذه المشاعات ببطء شديد ، ولقد بقيت راكدة على امتداد قرون ، بل وآلاف السنين ، تقريبا حتى القرن التاسع عشر ـ القرن العشرين . كانت المشاعات تحوز الارض، الا ان الملكية العليا على الارض كانت تعود إما للدولة ، واما للمستغِلين الخواص . في المشاعة ، كانت تقوم ، بشكل عام ، استثمارات صغيرة للعائلات الفردية ، لا استثمارات جماعية .

٢ ـ **الاتجاه نحو قيام الدولة بوظيفة اقتصادية هامة** . في شمال افريقيا ، والشرق الادنى والاوسط ، وفي كثير من مناطق الهند والصين لم يكن بامكـــان الزراعة المتطورة ان تقوم بدون الري الاصطناعي . كان من الضروري تحقيق اعمال ري ذات حجم كبير وعلى اراض واسعة . وهكذا ، فان الشروط الطبيعية استدعت «تدخل السلطة المركزية للدولة . ومن هنا نشأت الوظيفة الاقتصادية التي كانت جميع الدول الآسيوية مضطرة لأدائها ، وهي وظيفة تنظيم الاعمال الاجتماعية» [١ ، ١٣٢] .

٣ ـ **الاتجاه نحو قيام الملكية العليا للدولة على الارض** . وليس المقصود هنـــا سيطرة هذا الشكل من أشكال الملكية ، وانما فقط كاتجاه ، هذا الاتجاه الذي كان يظهر بوضوح أضعف او أشد من حين لآخر .

٤ ـ **الاتجاه نحو تطور الاقطاعية بدون استثمار اقطاعي كبير** .

ان معظم الخصائص «الآسيوية» المذكورة هنا كانت موجودة في مجتمعـــات الغرب ـ المشاعة القروسطية للفلاحين والحرفيين الحائزة للارض ، وملكية الدولة على الارض ، وغياب الاستثمار الاقطاعي الكبير في الاقطاعية . الا ان هـــذه الخصائص كانت تظهر بقوة اكبر في الشرق ، في كل مكان وعلى مدى زمني طويل جدا . اضافة لذلك ، لم يلاحظ في اوربا امتزاج جميع هذه الخصائص المذكورة في وقت واحد . ويمكن ان نخلص الى القول بأنه في بلدان افريقيا الشمالية ، والشرق الادنى والاوسط ، وآسيا الوسطى والجنوبية ـ الشرقية ، وفي بلدان منفردة في مناطق اخرى من العالم تميزت أشكال أسلوبـــي الانتاج ـ العبودي والاقطاعي باستمرار ظهور جملة الاتجاهات المذكورة لفترة طويلة من الزمن .

وينسب بعض الباحثين الى الخصائص «الآسيوية» للانتاج ايضا سلطة الدولة المركزية الاستبدادية (الاستبدادية الشرقية) . فاذا كان مثل هذا الشكل من أشكال الدولة قد عُرف في اوربا خلال مراحل زمنية محدودة فقط (أواخر الامبراطورية الرومانية ، الملكيات المطلقة لاواخر عصر الاقطاعية) ، فان الميل الى الاستبداد في بلدان الشرق يلاحظ تقريبا على امتداد العصور القديمة والوسطى . وهكذا ففي هذا ايضا تكمن بعض الخاصية «الآسيوية» . الا اننا نرى بأن الاستبداد الشرقي

يعتبر من الخاصيات التي لا تتعلق بالانتاج (لا بجوهره ولا بخصائصه المحلية) . ان شكل الدولة يعتبر مقولة سياسية ـ حقوقية ، تنتسب الى البنيان الفوقي . بالطبع ، ان شكل الدولة ، كأية عناصر اخرى في البنيان الفوقي ، يتحدد من قبل القاعدة . وبشكل خاص ، فان هذا الشكل من أشكال الدولة ـ الاستبــــداد الشرقي كان في نهاية المطاف ، كما يبدو ، وليد جملة الخصائص «الآسيويــة» للانتاج ، بالتحديد . كان وليد هذه الخصائص ، ولكنه لم يكن يتطابق معها .

الفصل الخامس عشر

نظرية اسلوب الانتاج الاسيوي والمشكلات المعاصرة لاسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية

كنا قد اشرنا سابقا الى ان المناقشات حول المجتمعات ما قبل الراسمالية تتصل مباشرة بمهام تطور البلدان النامية المعاصرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ان هذه البلدان تسعى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الكامل عن الامبريالية ، وللتخلص من الكولونيالية الجديدة والتغلب على مقاومة الرجعية الداخلية ؛ وهي تسعى ايضا لاقامة سلطة دولة متماسكة تؤدي وظائفها العادية ، مستقرة وديمقراطية ، مستندة الى اوسع الجماهير ؛ وتعمل على رفع وتائر تطور الانتاج بحيث تساير نمو السكان ، وتجاوز التخلف وبناء اقتصاد صناعي ـ زراعي حديث مزدهر ؛ ومن اجل رفع مستوى معيشة الشعب واشاعة المعارف ومكتسبات الثقافة العصرية بين صفوف الجماهير . ان تجربة منغوليا ، وتوفا ، وجمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية، والمناطق الشمالية من الاتحاد السوفييتي قد أثبتت حتى قبل الحرب العالمية الثانية بأن الحل الاسرع والاكثر فعالية للمهام المشار اليها يتحقق على طريق التطور اللارأسمالي والانتقال الى بناء الاشتراكية . لقد تحقق نجاح هذه التجارب بفضل الاتحاد الاخوي الذي لا ينفصم بينها وبين الطبقة العاملة الطليعية لبلاد السوفييت التي قدمت مساعدة ضخمة للشعوب

المتخلفة سابقا .

وفي المرحلة المعاصرة حققت شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في نضالها من اجل مستقبل افضل وبمساعدة شاملة من قبل النظام الاشتراكي نجاحات كبيرة ، وبالاخص في تحقيق الاستقلال وردع العدوان المباشر للامبريالية . ولكن ، الى جانب هذه النجاحات تلاحظ ايضا اخفاقات خطيرة في عدد من البلدان ، ومن أمثلة ذلك ما يحصل في جمهورية الصين الشعبية .

فما هي اسباب هذه الظواهر السلبية ؟ والى أي شيء ترجع تلك الصعوبات الضخمة التي تواجه شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ؟ وما هي ، بالخصوص ، الاسباب التي استدعت الانقلابات العسكرية في اندونيسيا وفي عدد من دول افريقيا السوداء ، وكذلك اسباب الاتجاهات السلبية في الصين ؟ ان العلوم الاجتماعية الماركسية تبحث عن جواب لهذه الاسئلة المعقدة . وبدون شك ، ان الوصول الى جواب شامل صحيح يتطلب الاخذ بالاعتبار لجميع الشروط الملموسة في كل بلد ، ولجميع خصائص تطوره . ولكن الى جانب الابحاث الملموسة يحتاج الامر ايضا الى تعميمات نظرية . وكما هو معلوم ، لا يوجد لدى الماركسيين بخصوص الوثائق والوقائع الملموسة التي تتعلق بوضع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بشكل عام ، خلافات حادة . اما في الميدان النظري العام الذي يجب ان يعكس القانونيات العامة لمسارات التطور فيوجد هنا وجهات نظر مختلفة جدا، وأحيانا متضادة تماما .

يرى بعض المؤلفين بأن المسائل المعاصرة المعقدة لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية يمكن فهمها وحلها على الوجه الصحيح على ضوء نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي . وانطلاقا من هذا الموقع ينظر هؤلاء لتلك البلدان التي بدأت السير في طريق الاشتراكية والى تلك التي لم تبدأ بعد سيرها على هذا الطريق . وعلى سبيل المثال ، يرى شينو بأن أسلوب الانتاج الآسيوي ليس مقولة من مقولات الماضي فحسب ، بل ومن مقولات الحاضر ايضا :

«أنه (يقصد أسلوب الانتاج الآسيوي . ــ المؤلف) لا يخص الماضي فحسب. لقد ترك ، بدون شك ، آثارا عميقة . فتقاليد «الوحدة العليا» ، مثلا ، ــ ألم يكن لها تأثير كبير على قيام انظمة ادارة تعتمد على رئيس الدولة ذي السلطات المطلقة في الدول الافرو ــ آسيوية المستقلة حديثا ، هذا الرئيس الذي يتمتع ، بدون شك ، بثقة الجماهير ؟... وتكرار سوكارنو باستمرار لـ gotong - rojong اي «التعاون المتبادل» بين سكان القرية ، هذا المصطلح الذي كان يطبقه على التعاون بين الاحزاب السياسية التي تدعم «الديمقراطية الموجهة» لنظامه ؟ الا يعتبر استخدام مثل هذا المصطلح اعترافا مكشوفا بقدم واستمرار المشاعات الزراعية الآسيوية ؟» [١٧ ، ٥٣ ــ ٥٤] .

ويحاول **س. ديفيلنش اوغلو** فرز «علائم مختلف النماذج الاقتصادية لاسلوب الانتاج الآسيوي التي تنطبق على التطور الماضي والمستقبلي لبعض البلدان النامية»

[٢٣٣ ، ٢٧٧] . يرى هذا المؤلف بأن بعض ملامح أسلوب الانتاج الآسيوي ، مثل الاكتفاء الذاتي للمشاعات الزراعية ذات «الاقتصاد المغلق» وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تمارس تأثيرا قويا على التطور المعاصر لمجتمعات آسيا وأفريقيا.
ويولي ديفيتش اوغلو لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية اهمية خاصة . ان دور دول آسيا وأفريقيا المعاصرة في التحضر والتصنيع يمثل ، برأيه ، استمرارا مباشرا لوظائف الدولة المميزة لاسلوب الانتاج الآسيوي . يجري فقط توسيع الوظائف العامة للدولة «الآسيوية» ، الوصية على الاقتصاد ، ولكن هذه الوظائف لا تتغير من حيث الجوهر [٢٣٣ ، ٢٨١ ـ ٢٨٥] . ويتوصل ديفيتش اوغلو في ختام مقالته الى الاستنتاج بأن «نظام أسلوب الانتاج الآسيوي الذي يسير نحو الاندثار يساعد على انتشار الملكية الخاصة على وسائل الانتاج ، والتبادل البضاعي، والسوق . وبنتيجة ذلك فان النشاط الاستثماري الخاص يجب ان يتعايش مع الدولة ـ الوصية على الاقتصاد ، ويجب على الاخيرة ان تتعاون مع الرأسمالية . في هذه الحالة تكتسب دولة أسلوب الانتاج الآسيوي ، طابعا فاشيا ، او اشتراكيا ـ قوميا ، بالمعنى المعاصر للكلمة» [٢٣٣ ، ٢٩٢] .

لو تأملنا وجهات نظر أنصار أسلوب الانتاج الآسيوية المتعلقة بآسيا وأمريكا اللاتينية المعاصرة ، نلاحظ قبل كل شيء ان وجهات النظر هذه تعكس في بعض النواحي الواقع الفعلي . فمثلا ، عندما يكتب **شينو** و**ديفيتش اوغلو** وغيرهما حول بعض مخلفات الماضي ، مثل البنيات المشاعية ، فانه لا يمكن الا الاتفاق معهم الى حد معين . فهذه التركة ما تزال قائمة فعلا في عدد من المجتمعات ، وبالاخص الافريقية ، وما تزال تمارس تأثيرا جديا على مسارات التطور المعاصرة . ولكن لا يمكن الموافقة على الاستنتاجات التي يستمدونها من هذه الواقعة .

اولا ، ان البنيات المشاعة التي ما تزال قائمة في مجتمعات افريقية معاصرة تعتبر من مخلفات النظام القبلي ـ العشيري ، ما قبل الطبقي ، اكثر مما تعتبر من مخلفات أسلوب الانتاج الآسيوي .

ثانيا ، ان محاولات انصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي استنباط بعض الاشكال المميزة للطريقة «الآسيوية» في تسوية المسائل السياسية من التقاليد المشاعية تمثل تخطيطات بعيدة جدا عن الواقع الفعلي .

لقد حاول شينو الاستدلال على قابلية التقاليد المشاعية للحياة من نداءات سوكارنو من أجل gotong - rojong . ولكن ، كما بينت الاحداث اللاحقة في اندونيسيا ، كانت محاولات بناء العلاقات بين الاحزاب السياسية بروح «التعاون المتبادل» بين سكان القرية ، اي بروح الجماعية المشاعية ، طوباوية . ان العلاقات المتبادلة بين الاحزاب السياسية (البروليتارية ، البرجوازية الصغيرة ، البرجوازية، الرجعية ـ الاقطاعية) تتحدد بقوانين الصراع الطبقي الواحدة كما في اوربا ، كذلك في آسيا وبقية العالم . فالعلاقات بين الاحزاب هي الشكل الذي يظهر فيه الاتحاد والتعاون او الصراع بين الطبقات .

ثالثا ، يجب عدم المبالغة في تقدير الدور الايجابي للتقاليد المشاعية في عملية

بناء القطاع الاجتماعي في الاقتصاد . بالطبع ، يمكن ان تلعب التقاليد المشاعية دورا ايجابيا في تطوير التعاون بين الفلاحين وفي تجميع الارض . فكما هو معلوم ، لقد ساعدت التقاليد المشاعية القوية التي كانت قائمة في روسيا على تطبيق تأميم الارض منذ الايام الاولى للثورة الاشتراكية . ولا شك بأن من العوامل الايجابية ايضا كان اعتياد سكان الريف على امتداد قرون من الزمن على التعاون المتبادل وعلى الحيازة المشتركة للارض وهو ما كان يكبح غرائز الملكية الخاصة لدى الفلاحين . هذا شيء جيد . ولكن يجب عدم اغفال الجانب الآخر من الميدالية . ذلك انه بالمشاعة البطريركية يرتبط الكثير من التقاليد الرجعية المحافظة التي تقف من جديد في المجتمعات الافريقية كعائق خطير في وجه مبدأ الحافز المادي وطرق الزراعة الحديثة . ونعتبر **اوتوري دي روبيو** على حق اذ يستنتج في مقالته بأن وجود المشاعات الزراعية يجب ان لا يشكل منطلقا للوصول الى «استنتاجات سطحية ـ تفاؤلية بخصوص الجماعية» [٢٧٨ ، ١٥] .

رابعا ، ان مخلفات البنيات المشاعية لا تخلق اية قوانين للتطور . فقد كانت المخلفات المشاعية في روسيا عام ١٩١٧ اقوى منها في كثير من المجتمعات الآسيوية المعاصرة . كان القسم الاعظم من الفلاحين الروس يحوز على الارض ليس على اساس الملكية الخاصة ، وانما من خلال المشاعة . ورغم ذلك فان قوانين بناء الاشتراكية التي اكتشفها ماركس وانجلز ولينين كانت قابلة للتطبيق بصورة تامة في بلادنا . وبالطبع ، لقد أخذت خاصية التقاليد المشاعية بعين الاعتبار من جميع جوانبها . وعلى سبيل المثال ، في المرحلة السابقة للتجميع الزراعي في الريف كانت التشريعات الزراعية السوفييتية تدعم مبدأ توزيع الارض للاستغلال على اساس المساواة وبما يتناسب مع القدرة على العمل ، اي على اساس مبدأ يرجع في أصله الى الحيازة المشاعية على الارض (١) .

اذا كانت نظرات أنصار أسلوب الانتاج الآسيوي الى مخلفات البنيات المشاعية في آسيا وأفريقيا تعكس الى هذا الحد او ذاك الواقع الفعلي ، فان نظراتهم بخصوص مخلفات الدور «الآسيوي» للدولة تبدو بالنسبة لنا تخطيطية وتحريفية للصورة الحقيقية المعقدة للسياسة والاقتصاد في مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

يكتب شينو حول أثر تقاليد «الوحدة العليا» الآسيوية على الحياة السياسية لبلدان الشرق . من الواضح ان شينو يقصد بتقاليد «الوحدة العليا» تقاليد الاستبداد الشرقي . تتراءى لنا في مستوى سطحي جدا محاولة اكتشاف علاقة

---

١ ـ انظر : «حول الارض» . مرسوم المؤتمر الثاني لعموم روسيا لمجالس مفوضي العمال والجنود والفلاحين المنعقد بتاريخ ٢٨ تشرين اول ١٩١٧ ؛ «حول تشريك الارض» . مرسوم منشور في «جريدة حكومة العمال والفلاحين» بتاريخ ١٩ شباط ١٩١٨ [١١٦ ، ١١ ـ ١٢ ، ٢٣ ـ ٣١] .

سببية مباشرة بين الشكل الاستبدادي الشرقي للدول التي وجدت قبل الاستعمار، قبل ١٠٠ ، ٢٠٠ عام وأكثر ، وبين الانظمة السياسية التي تشكلت في السنوات الاولى بعد الاستقلال . فلماذا تشكلت في السنوات الاولى بعد تحقيق الاستقلال في بلدان آسيا وأفريقيا انظمة سياسية يرأسها «رئيس دولة مطلق السلطات» ؟ لقد ساعد على ذلك عدد من العوامل الملموسة . وبالاخص ، لقد لعبت دورا كبيرا، كما يبدو ، مسألة التدني الحاد لمستوى الوعي الاجتماعي للجماهير الواسعة ، وكذلك ضعف تنظيم الجماهير واستعدادها للنشاط السياسي المشترك المخطط. في مثل هذه الظروف كانت الجماهير في غالب الاحيان تسير عمياء وراء القائد الذي حقق شهرة معينة في المرحلة السابقة من النضال . وبالطبع ، ان باستطاعة البحث الشامل حول جميع العوامل الملموسة ان يكشف عن الاسباب الحقيقية لنشوء الانظمة السياسية «التي يسودها رئيس دولة مطلق السلطات ، يتمتع ، مع ذلك ، وبدون شك ، بثقة الجماهير» . ان محاولة الكشف هنا عن خلل معين للاستبدادات الشرقية في الماضي لا تؤدي ، برأينا ، الا الى طمس الاسباب الحقيقية . فلا يمكن ان نتجاهل بأنه في مجتمعات آسيا وأفريقيا كانت مرحلة التطور هذه التي ازدهرت فيها الانظمة السياسية «لرؤساء الدول المطلقي السلطات» تجري بسرعة كبيرة وتصل الى نهايتها . لقد بينت تجربة السنوات الاخيرة بأن ثقة الشعب وحدها ب «الرئيس المطلق السلطات» ليست كافية ابدا من اجل حل المهام الجديدة للنضال ضد الامبريالية والرجعية المحلية ، والمهام الجديدة للبناء الاقتصادي والاجتماعي ــ الثقافي . فحيثما كان الشعب سلبيا ، وكانت الجماهير بعيدة عن المشاركة عبر منظماتها في رسم الخط السياسي وتسير بشكل اعمى الى هذه الدرجة او تلك وراء قادة الدولة والاحزاب ، هناك تبين بأن ركائز السلطة الثورية ــ الديمقراطية كانت مهزوزة ، وهذا ما كان يوفر الشروط المواتية للنشاط الهدام للاستخبارات الامبريالية ، ولمختلف الانقلابات العسكرية الرجعية . ومن جهة اخرى فان تجربة السنوات الاخيرة قد بينت ايضا بأن اولئك القادة الآسيويون والافارقة ذوي التجارب والسمعة والذين ناضلوا بدون هوادة من اجل المصالح الحيوية للشعب والتزموا بسياسة التنشيط الكلي للتنظيمات السياسية الجماهيرية ، قد استطاعوا بنجاح مقاومة المؤامرات الكثيرة والازمات السياسية البالغة الحدة .

ان وجهة نظر **ديفيتش اوغلو** القائلة بأن «دولة أسلوب الانتاج الآسيوية ، الوصية على الاقتصاد» ، بالتعاون مع الرأسمالية ، تكتسب طابعا فاشيا ، بالمعنى المعاصر للكلمة، تعتبر تخطيطية وغير واقعية . ان الاتجاه الفاشي يلاحظ فعلا في بعض المجتمعات الافرو-آسيوية ، على مثال نظام سايغون والنظام القائم في كوريا الجنوبية . الا ان مثل هذه الفاشية لا علاقة لها اطلاقا بأسلوب الانتاج الآسيوي، انها نتيجة «تعاون» قوى اخرى كليا ــ الامبريالية الاجنبية والرجعية الداخلية . ان دور الدول الافرو-آسيوية المعاصرة في الاقتصاد يعتبر ايضا ، برأي ديفيتش اوغلو نوعا من الاستمرارية المباشرة للوظائف العامة المميزة لدول أسلوب الانتاج

الآسيوي (لكن ديفيتش اوغلو لا يذكر اية وقائع في صالح هذه الموضوعة) . برأينا، ان وجهة النظر هذه ايضا تطمس الصورة الحقيقية . فالوظائف الاقتصادية للدول الافرو-آسيوية المعاصرة مختلفة اختلافا بالغا سواء من حيث حجمها ام من حيث أشكالها ومضمونها الطبقي . وحتى لو اخذنا شكلا واحدا من أشكالها فقط وهو ملكية الدولة على وسائل الانتاج ، فسنجد فيه ايضا مجموعة متنوعة جدا من الظواهر بدءا من عناصر رأسمالية الدولة الاحتكارية وحتى القطاع الاجتماعي - الحكومي في الاقتصاد الذي يستخدم في مصلحة الشعب . ان هذه الظواهر الشديدة التنوع هي وليدة تشابك الكثير من العوامل العامة والملموسة . ولا يعقل اطلاقا ان نحشر هذا التنوع الهائل بكامله في تقاليد أسلوب الانتاج الآسيوي . اننا نستطيع بمثل هذا النجاح تصنيف الدول الاشتراكية ايضا ، التي تطور اقتصادها بشكل مخطط ، وكذلك الدول الامبريالية التي يتزايد تدخلها في الحياة الاقتصادية يوما بعد يوم في مخطط أسلوب الانتاج الآسيوي . ويستنتج من منطق ديفيتش اوغلو ايضا بأن الفاشية هي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مع وجود الملكية الخاصة على وسائل الانتاج وعلاقات السوق . ولا حاجة للبرهان على ان مثل هذه النظرة تخالف بشكل واضح المفهوم المتعارف عليه بين الماركسيين للفاشية (٢) .

ويمكن الاشارة الى عدد آخر من الاستنتاجات التي تنتشر في مناقشات أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ،والتي تعتبر ، برأينا ، تخطيطية ولا تعكس الواقع الفعلي . ولكن المهم في الامر ليس هذه الاستنتاجات بحد ذاتها . المهم هو ان أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يتوصلون بهذا الاصرار او ذاك الى الاستنتاج الاساسي القائل بأن المجتمعات الافرو-آسيوية ، والى حد ما الامريكية اللاتينية كانت تتطور في الماضي ، وما زالت تتطور الى الان ، وفق قوانين تطور مختلفة مبدئيا عن قوانين تطور اوربا وأمريكا الشمالية . ومن هنا تستمد اكثر الاستنتاجات تشعبا وتجاوزا ، مثل الاستنتاجات التي توصل اليها **ب. غارودي** في كتابه «المسألة الصينية» .

يرى **غارودي** بأن «القوانين الاساسية لديالكتيك الرأسمالية وضرورة قيام الاشتراكية» التي اكتشفها كارل ماركس وفردريك انجلز انطلاقا من معطيات اوربا الغربية لا تنطبق على المجتمعات الافرو-آسيوية ، حيث التطور التاريخي ،

---

٢ - اننا نجد في وثائق الاممية الشيوعية (الكومنترن) تعريفا تقليديا للفاشية جاء في تقرير غ. ديميتروف المقدم امام المؤتمر العالمي السابع للاممية الشيوعية المنعقد في ٢ آب عام ١٩٣٥ : «ان الفاشية في السلطة هي ... الديكتاتورية الارهابية المكشوفة للعناصر الاكثر رجعية ، الاكثر شوفينية ، الاكثر امبريالية لرأس المال المالي» [٩١ ، ٣٧٦] . ان هذا التحديد يبقى في ملامحه الاساسية محافظا على قوته كليا . انه يكشف الطبيعة الطبقية والسياسية للفاشية .

والبنيات الاجتماعية والاقتصادية تختلف عن تطور وبنيات الغـرب» [٢٣٩ ، ١٧ ـ ١٨] . ان فكرة غارودي هذه ، برأينا ، مجانبة للصواب . فحتى الان لم يستطع احد ان يكتشف قانونا «مبدئيا مختلفا» للاقتصاد الآسيوي . واذا انتقلنا من التاريخ الى العصر الحديث ، الى البنيات الحديثة للمجتمعات الافرو-آسيوية، فسنجد هنا ايضا ان احدا لم يكشف بعد عن اية قوانين تطور «مختلفة مبدئيا» . ومهما حاولنا البحث في الادبيات المخصصة للمسائل الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية المعاصرة لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفي الابحاث التي تتناول وقائع حياتها ، فاننا لن نجد اي شيء من آثار ما يسمى بأسلوب الانتاج الآسيوي المتميز .

يؤكدون غالبا ، على ان تطور المجتمعات الافريقية يسير بطريق خاص مختلف كليا ، حر من الصدامات الطبقية التي تميزت بها العبودية والاقطاعية والرأسمالية. تنتشر هذه الفكرة على نطاق واسع في نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ، حيث يعتقد **شينو** و**تيوكي** انه لم يكن هناك طبقات متصادمة ، شبيهة بالعبيد وملاك العبيد ، والاقطاعيين والفلاحين [٢٢٥ ، ٧١] . ولكن الباحثين الذين يجدون انفسهم تحت تأثير نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي الى هذا القدر او ذاك لا يستطيعون على اساس المعطيات الملموسة ان يوضحوا ماهية تلك الطبقات «الآسيوية» الخاصة في افريقيا السوداء . وكمثال نموذجي على هذه النظرة نذكر كتاب **ب. باربي** «الطبقات الاجتماعية في افريقيا السوداء» . فمع اعترافه بفرضية أسلوب الانتاج الآسيوي نجده لا يقدم واقعة واحدة يمكن ان تشهد على وجود بنية طبقية «مختلفة مبدئيا» في المرحلة ما قبل الاستعمارية . ان المعطيات الملموسة حول المجتمع الكولونيالي التي جمعها **باربي** وغيره من الباحثين ، بمن فيهم **سيوري ـ كنال** [١٧٦ ، ٢٠٩] ترسم لوحة الانتقال من النظام المشاعي البدائي الى نظام طبقي ، شبيهة من حيث المبدأ بنظيراتها من مراحل التطور في اوربا القديمة وآسيا القديمة .

لقد تغير النظام الاجتماعي في افريقيا تغيرا بالغا بعد الاستعباد الاستعماري ، وتفكك ، وتشكلت بنية اجتماعية معقدة تتميز بتداخل عناصر المجتمع الطبقي المبكر والمجتمع الرأسمالي . ولكن التقسيم الطبقي الجديد لا يعتبر اطلاقا تقسيما «آسيويا خاصا» او «افريقياً خاصا» . يكتب باربي حول الطبقات الاساسية الثلاث في افريقيا المعاصرة : طبقة الفلاحين وطبقة العمال المأجورين وطبقة البرجوازية الشابة . بالطبع ، يحمل التقسيم الاجتماعي للمجتمعات الافريقية كثيرا من الملامح المميزة : على سبيل المثال ، يشير **د. بيلامي** ، بحق ، الى انه ما زالت قوية جدا في افريقيا الروابط المشاعية ـ القبلية والى ان الانقسام الطبقي يتداخل بقوة مع هذه الروابط ، وأحيانا ما تبدو الروابط المشاعية ـ القبلية اقوى حتى من الروابط الطبقية (ان العامل الافريقي غالبا ما يعتبر نفسه قبل كل شيء عضوا في التجمعات العائلية ـ القبلية ، وبعد ذلك فقط ـ عاملا ؛ انه يبحث بدافع ذاتاني عن تضامن المصالح في قبيلته ؛ في عشيرته ، رغم انه يمكن ان يكون في عداد القبيلة او العشيرة العمال والفلاحون وممثلو البرجوازية والمثقفون) [٢١٢ ،

٣٨] . وهكذا فان الابحاث الملموسة لا تكشف عن طبقات «آسيوية» خاصة . ان تداخل الظواهر المشاعية ـ القبلية والطبقية يشهد فقط على عدم نضج البنية الطبقية ، وعلى ان هذه البنية تتطور في ظل استمرار مخلفات قوية للنظام المشاعي البدائي .

اذن ، لا يوجد مؤلف واحد يبين ، اعتمادا على معطيات حديثة ملموسة ، وجود بنيات اجتماعية «مختلفة مبدئيا» (أشكال الملكية ، اساليب الاستغلال ، الطبقات)، وقوانين «مختلفة مبدئيا» لتطور المجتمعات الافرو-آسيوية . وليس هناك باحث واحد استطاع على اساس من المعطيات الملموسة ان يبرهن على وجود مخلفات أسلوب انتاج خاص غير مشاعي بدائي ، غير عبودي ، وغير اقطاعي ، في المجتمعات المعاصرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وكلما تعمقت الابحاث في المسائل المعاصرة للبلدان ضعيفة التطور كلما اصبح واضحا اكثر بأن تنوعها الواسع جدا ليس من حيث المبدأ الا أشكالا مختلفة للتمازج بين التخلف ونتائج الاستغلال الكولونيالي .

ان مخلفات الاقطاعية والعبودية والنظام المشاعي البدائي ، والمؤسسات الرجعية الاجتماعية والدينية والسياسية ، والتركة القاسية للعصر الاستعماري ، وتأثير الاستعمار الجديد والعدوان المباشر للامبريالية ، وتطور الرأسمالية الوطنية، وتنامي وعي وفعالية الجماهير ، والنضال الدؤوب للجماهير للاجهاز على التخلف والتبعية ، ونمو تأثير الافكار الاشتراكية ، وقيام وتطور قطاع الاقتصاد الاجتماعي في عدد من البلدان ، والعلاقات الاقتصادية المتشكلة بين البلدان النامية والدول الامبريالية ، وعلاقات البلدان النامية مع الدول الاشتراكية ، وانتقال عدد من المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة الى طريق بناء الاشتراكية ـ كل هذه العوامل ، متشابكة مع بعضها البعض ، متفاعلة ومتصارعة ، تخلق الصورة التناقضية البالغة التعقيد للوضع المعاصر في مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

انه لا يمكن النظر الى هذه الظواهر المعقدة انطلاقا من التصورات حول أسلوب الانتاج الآسيوي المتميز ، ذلك لان مثل هذه النظرة ستكون محملة بمخاطر التخطيطية . اذا كان **بارن** يرى بأن نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي يمكن ان تساعد في تقديم تفسيرات نظرية «للتفاوت في التطور بين مختلف شعوب الارض الذي ما يزال يزداد اتساعا حتى يومنا هذا» [٢٧٠ ، ٣] ، فاننا نقف الموقف المعارض لهذا الموقف ـ ان النظرية المذكورة ستدفع الباحثين لحشر كل هذا التنوع الضخم في صيغة أسلوب انتاج واحد فقط ، هذا في الوقت التي تتشابك فيه في الواقع عناصر من اساليب انتاج متعددة .

لنتأمل في الختام محاولة **غارودي** استخدام نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي لتبرير موضوعة «تعددية نماذج الاشتراكية» . يرى غارودي بأن المناقشات حول أسلوب الانتاج الآسيوي في الستينات من هذا القرن كان دافعها انعطاف بلدان

آسيا وأفريقيا نحو الاشتراكية . وبرأيه ، ان التطور التاريخي والبنيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان مختلفة اختلافا عميقا عن تطور وبنيات الغـــرب . ان الوقوف في مواقف غارودي يقود حتما الى الاستنتاج بأن «القوانين الاساسية» للانتقال الى الاشتراكية ، والتي اكتشفها ماركس وانجلز لا تلائم مجتمعات آسيا وأفريقيا [۲۳۹ ، ۱۷ ــ ۱۸] .

يتناول غارودي في كتابه «المسألة الصينية» وضع الصين ما قبل الثـــورة كمجتمع متعدد الانماط ــ كانت الرأسمالية تسود في المناطق الساحلية ، بينما كان «نظام اقطاعي الطابع» مع مخلفات أسلوب الانتاج الآسيوي ينتشر في الجزء الاعظم من اراضي البلاد [۲۳۹ ، ۹] . يطرح غارودي الاسئلة التالية : هل كان باستطاعة هذا البلد «القفز» ، وتجاوز المرحلة الرأسمالية والانتقال الى الاشتراكية؟ وما هي الخاصية التي تتخذها الاشتراكية التي تبنى في ظروف مثل هـــذه الشروط ؟ هل بالامكان ، على العموم ، بناء الاشتراكية في مثل هذه الظروف ؟ ويستنتج غارودي في الجزء الختامي من كتابه ما يلي : «ان النموذج الصيني لبناء الاشتراكي ونظرية الاشتراكية نفسها التي تقود مثل هذا البناء يتميزان بصـــورة جذرية عن الانسانية الماركسية . ان هذا النموذج من الاشتراكيـــة لا يستجيب للمسائل التي يطرحها تاريخنا ولا للمتطلبات المتولدة عن بنيات بلادنا» [۲۳۹ ، ۲۳۹] .

«ان الاعتراف بتعددية نماذج بناء الاشتراكية ، انطلاقا من النظرية العامـــة للاشتراكية ، تعتبر مسألة مطروحة بالحاح» [۲۳۹ ، ۲٤٠] . ان افكار «تعددية نماذج الاشتراكية» التي يعرضها غارودي في كتاب «المسألة الصينية» يستمر في الدفاع عنها وتطويرها في مؤلفاته اللاحقة ، حيث يتحدث ايضا عـــن «النموذج اليوغسلافي للاشتراكية» وعن النموذج «التشيكوسلوفاكي» وعن خصوصيـــة «النموذج الفرنسي» ، الخ ... [۱۹۹ ؛ ۲۳۸ ، ۱۰] .

يحاول غارودي في مسار تطويره لأفكاره حول «الاشتراكيات المختلفـــة» الاستناد الى مؤلفات لينين . فهو يرجع [۲۳۸ ، ۱۰] الى تقرير لينين المعـــروف «تقرير لجنة المسائل القومية والكولونيالية» المقدم الى المؤتمر الثاني للامميـــة الشيوعية ، والذي يطرح مسألة طريق التطور اللارأسمالي للشعوب المتخلفة سابقا ويتحدث عن امكانية استخدام الشكل السوفييتي ، التنظيم السوفييتي الحكومي ــ السياسي من قبل الجماهير الفلاحية للبلدان المتخلفة [a ۲۸ ، ۲٤۱ ــ ۲٤۷] . يفسر غارودي هذه الافكار اللينينية بأنه ، الى جانب «النظام الاشتراكي كتشكيلة اجتماعية ــ اقتصادية قائمة بين الرأسمالية والشيوعية» يمكن مبدئيا ان تقوم اشتراكية اخرى تمثل «تشكيلة اجتماعية ــ اقتصادية تقوم بين الاقطاعيـــة والشيوعية» [۲۳۸ ، ۱۰] . ان مثل هذا التفسير لا يجمعه شيء مشترك لا مـــن حيث المضمون ولا من حيث النص مع الافكار اللينينيـــة . ان خطأ غارودي ، برأينا ، يكمن في كونه يخلط بين مقولتين مختلفتين : الطريق اللارأسمالـــي والاشتراكية . انهما مقولتان بعيدتان كليا عن التطابق . فالاشتراكية هي المرحلة

الاولى من المجتمع الشيوعي . أما الطريق اللارأسمالي فهو مرحلة خصوصية تميز تطور الشعوب المتخلفة سابقا حيث تقوم هذه الشعوب بمساعدة شاملة من قبل الطبقة العاملة للبلدان الطليعية بازالة الاقطاعية (مخلفات اساليب الانتاج الاخرى ما قبل الرأسمالية) ، وبالتغلب على التخلف ، وبتجاوزها للمرحلة الرأسمالية تخلق المقدمات الاقتصادية والسياسية للانتقال الى بناء الاشتراكية .
جاء في موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي «بمناسبة مائة عام على ميلاد فلاديمير ايليتش لينين» : «توجد على طريق انتصار الاشتراكية في الدول القومية مسافة تاريخية من المراحل الانتقالية للتطور الاجتماعي تتهيأ خلالها تدريجيا المقدمات المادية والاجتماعية للاشتراكية ، تتشكل الطبقة العاملة والانتلجنسيا المخلصة للشعب» [a ٤٤ ، ٢٨] . وهكذا ، فان الطريق اللارأسمالي ليس مكافئا للاشتراكية ، وانما هو فقط مرحلة تطور تمهيدية تخلق المقدمات للانتقال الى بناء الاشتراكية . ولم يكن من قبيل الصدفة ان تاريخ جمهورية منغوليا الشعبية عرف مرحلتين مختلفتين : التطور اللارأسمالي (١٩٢٤ ـ ١٩٤٠) والبناء المباشر للاشتراكية (بعد ١٩٤٠ ، وبالاخص بعد الحرب العالمية الثانية) [b ١٦١ ، ١٦١ ـ ١٧٠ ؛ a ١٣٣ ، ٤٠٥ ـ ٤١٨] .
وبالطبع ، ان مرحلة الطريق اللارأسمالي ومرحلة بناء الاشتراكية ليستا منفصلتين عن بعضهما بفاصل زمني . فالاولى تتحول تدريجيا الى المرحلة الثانية . في ظروف تاريخية ملموسة معينة ، مثلا ، في البلدان التي تمتزج فيها سيطرة العلاقات الاقطاعية وما قبل الاقطاعية مع بعض بؤر الرأسمالية المتطورة الى هذا القدر او ذاك ، يمكن ان تجري المرحلة اللارأسمالية بسرعة نسبيا . ثم تبدأ عملية بناء الاشتراكية وتحل بشكل مواز المهام المضادة للاقطاعية التي لم يجر حلها في السابق ، اي ان الانتهاء من المرحلة اللارأسمالية وبداية بناء الاشتراكية تتوضعان بشكل ما فوق بعضهما . ولكن في اي حال لا يزول الفرق المبدئي بين المهام التمهيدية للتطور اللارأسمالي والمهام اللاحقة ـ بناء الاشتراكية .

ان **غارودي** يتناول «النموذج الصيني» بما يتوافق مع نظريته حول «الاشتراكية المختلفة» باعتبارها «تشكيلة تقوم بين الاقطاعية والشيوعية» . انه يرى بأن «الاشتراكية الصينية» تظهر على أرضية النظام الاقطاعي الذي يحمل مخلفات أسلوب الانتاج الآسيوي [٢٣٨ ، ١٠] . من هذه الشروط تخرج ، برأي غارودي، خصائص «النموذج الصيني» ، اي بكلمة اخرى ، ان هذا النموذج هو نموذج خاص من الاشتراكية الفلاحية ـ الآسيوية .

برأينا ، ان غارودي ، خدمة لنظريته ، يقوم بتحريف تاريخ الصين . فهو بنفسه يعترف بأن الرأسمالية كانت تتطور في تلك البلاد [٢٣٩ ، ٩] . ولا يجهل احد الدور الكبير للبروليتاريا الصينية في النضال الثوري وفي البناء الاشتراكي حتى ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ . ان غارودي ، برأينا ، لا يأخذ بالاعتبار هذا العامل في محاكماته النظرية . والاهم من ذلك هو ان نظرية غارودي حول بناء الاشتراكية في الصين «في ظل السلطة السياسية للفلاحين ، الذين كانوا حتى ذلك الوقت

يعانون من استغلال الاقطاعية المترافقة بمخلفات اسلوب الانتاج الآسيوي» لا تأخذ بالاعتبار ذلك الصراع العنيف حول قيادة الحزب الشيوعي بين العناصر البروليتارية والعناصر البرجوازية الصغيرة الذي استمر عشرات السنوات والذي كانت «الثورة الثقافية» استمرارا له ، هذه الثورة التي اوقعت بالاتجاه البروليتاري في الحرب خسارة فادحة .

وأخيرا ، لا بد ان نشير الى ان غارودي يقف بشكل واضح في مواقف اوربية مركزية . فهو يؤكد بأن النموذج الصيني لا يناسب بلدان اوربا الغربية [٢٣٩ ، ٢٣٩] . الا تعبر مثل هذه الاقوال الى الدرجة القصوى عن المركزية الاوربية التي طويلا ما ناضل ضدها بالكلام أنصار نظرية أسلوب الانتاج الآسيوي ؟ يبدو ، ان اوربا لا يناسبها الا النموذج «الانساني» الذي يفتقد لأية انسانية !

ان موضوعة «تعددية نماذج الاشتراكية» غريبة عن النظرية الماركسية — اللينينية . ان الماركسيين لم ينفوا ابدا بأنه في ظروف مختلف البلدان ستنشأ أشكال وطرق ووتائر تحولات اشتراكية ملموسة متنوعة جدا — أشكال وتدرجات تاريخية ملموسة مختلفة ، ولكن لم يغب عن البال اطلاقا في غضون ذلك أن القانونيات الرئيسية تبقى واحدة بالنسبة لجميع المجتمعات . لقد أكد لينين على هذه الفكرة كثيرا : «ان الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية لا يمكن ، بالطبع ، الا ان يعطي وفرة وتنوعا ضخما في الاشكال السياسية ، ولكن الجوهر يبقى واحدا : **ديكتاتورية البروليتاريا**» [٢٧ ، ٣٥] . وفي عام ١٩٥٧ صدر «اعلان اجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية والعمالية للبلدان الاشتراكية» . لقد تضمنت هذه الوثيقة صياغات دقيقة واستنتاجات مبدئية هامة حول القانونيات الرئيسية للانتقال الى الاشتراكية . وبخصوص المسألة التي نحن بصددها تعتبر هذه الاستنتاجات على درجة من الاهمية تجعلنا نوردها بصيغتها الكاملة :

«لقد أكدت تجربة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى كليا صحة الموضوعة الماركسية — اللينينية القائلة بأن عمليات الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي تقوم على عدد من القانونيات الرئيسية التي تخص جميع البلدان السائرة على طريق الاشتراكية . ان هذه القانونيات تظهر في كل مكان في ظل تنوع كبير في الخصائص والتقاليد القومية المتشكلة تاريخيا ، والتي يجب اخذها دائما بالاعتبار .

ان هذه القانونيات العامة هي : قيادة الطبقة العاملة للجماهير الكادحة ، والتي يعتبر الحزب الماركسي —اللينيني نواة لها ، في تحقيق الثورة البروليتارية في هذا الشكل او ذاك واقامة ديكتاتورية البروليتاريا في هذه الصورة او تلك ؛ وحدة الطبقة العاملة والكتلة الاساسية من الفلاحين والفئات الكادحة الاخرى ؛ ازالة الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاجتماعية على وسائل الانتاج الاساسية ؛ التحويل الاشتراكي التدريجي للزراعة ؛ التطور المخطط للاقتصاد الوطني الموجه نحو بناء الاشتراكية والشيوعية ، ونحو رفع المستوى المعاشي للكادحين ؛ وتحقيق الثورة الاشتراكية في ميدان الايديولوجيا والثقافة وخلق الانتلجنسيا الضخمة العدد

المخلصة للطبقة العاملة ، وللشعب الكادح ، ولقضية الاشتراكية ؛ الغاء الاستعباد القومي واقامة التكافؤ والمساعدة الاخوية بين الشعوب ؛ الدفاع عن منجزات الاشتراكية ضد غارات الاعداء الخارجيين والداخليين ؛ وتضامن الطبقة العاملة لكل بلد مع الطبقة العاملة للبلدان الاخرى ـ الاممية البروليتارية» [٤٤ ، ٦٢٠] .

ان تأكيد هذا الاعلان على القانونيات الرئيسية العامة بالنسبة لجميع البلدان لم يأت على حساب تجاهل الخصوصية القومية ـ لقد دعا الاعلان الى اخذها بعين الاعتبار على نطاق شامل : «ان تجاهل الخصائص القومية من قبل الحزب البروليتاري يقوده لامحالة الى التوقف عن الحياة ، الى الانقطاع عن الجماهير ، ويوقع لامحالة خسارة بقضية الاشتراكية ، وعلى العكس ، ان المبالغة في تقدير دور هذه الخصائص والابتعاد عن الحقائق العامة للماركسية ـ اللينينية حول الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي بحجة الخصائص القومية يوقع لامحالة ايضا الخسارة بقضية الاشتراكية» [٤٤ ، ٦٢١] .

لقد مضى على اصدار هذا الاعلان في عام ١٩٥٧ زمن ، ولكن استنتاجاته حول القانونيات الرئيسية للانتقال الى الاشتراكية لم تبطل اطلاقا . وعلى العكس ، فان تجربة السنوات الاخيرة اثبتت بشكل قاطع بأن اية محاولات لتجاهل هذه القانونيات الموضوعية او الابتعاد عنها سواء «باتجاه اليمين» او «باتجاه اليسار» تؤدي حتما الى تخريب البناء الاشتراكي ، الى الفشل والاخفاق ، والى التقهقر الاقتصادي والسياسي .

قائمة الأدبيات المستخدمة

1. Маркс К., Британское владычество в Индии, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 9.
2. Маркс К., Будущие результаты британского владычества в Индии, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 9.
3. Маркс К., Введение (из экономических рукописей 1857—1858 годов), — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 12.
4. Маркс К., Восемнадцатое брюмера Луи Бонапарта, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 8.
5. Маркс К., Из неопубликованных рукописей К. Маркса, записи, сделанные при изучении книги М. М. Ковалевского «Общинное землевладение, причины, ход и последствия его разложения», — «Советское востоковедение», 1958, № 3.
6. Маркс К., Из неопубликованных рукописей К. Маркса, записи, сделанные при изучении книги М. М. Ковалевского «Общинное землевладение...», — «Советское востоковедение», 1958, № 4.
7. Маркс К., Из неопубликованных рукописей К. Маркса, записи, сделанные при изучении книги М. М. Ковалевского «Общинное землевладение...», — «Советское востоковедение», 1958, № 5.
8. Маркс К., К критике политической экономии, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 13.
9. Маркс К., Капитал, т. I, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 23.
10. Маркс К., Капитал, т. II, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 24.
11. Маркс К., Капитал, т. III, ч. I, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 25, ч. I.
12. Маркс К., Капитал, т. III, ч. II, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 25, ч. II.
13. Маркс К., Нищета философии, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 4.
14. Маркс К., Формы, предшествующие капиталистическому производству, М., 1940.
15. Маркс К., Маркс — Павлу Васильевичу Анненкову, 28 декабря 1846 г., — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 27.
16. Маркс К. и Энгельс Ф., Манифест Коммунистической партии, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 4.
17. Энгельс Ф., Анти-Дюринг, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 20.
18. Энгельс Ф., Из подготовительных работ к «Анти-Дюрингу», — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 20.
19. Энгельс Ф., Людвиг Фейербах и конец классической немецкой философии, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 21.
20. Энгельс Ф., Похороны Карла Маркса, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 19.

---

* Все ссылки на произведения К. Маркса и Ф. Энгельса даются по 2-му изданию сочинений. Работы В. И. Ленина даются по полному собранию сочинений.

21. Энгельс Ф., Происхождение семьи, частной собственности и государства, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 21.
22. Энгельс Ф., Рабочее движение в Америке, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 21.
23. Энгельс Ф., Франкский период, — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 19.
24. Энгельс Ф., Энгельс — Марксу, 22 декабря 1882 г., — К. Маркс и Ф. Энгельс, т. 35.
25. Ленин В. И., Аграрная программа русской социал-демократии, — т. 6.
26. Ленин В. И., Великий почин, — т. 39.
27. Ленин В. И., Государство и революция, — т. 33.
28. Ленин В. И., Демократия и народничество в Китае, — т. 21.
28а. Ленин В. И., II конгресс Коммунистического Интернационала 19 июля — 7 августа 1920 г. Доклад комиссии по национальному и колониальному вопросам 26 июля, — т. 41.
29. Ленин В. И., Доклад об Объединительном съезде РСДРП, — т. 13.
30. Ленин В. И., Еще раз о профсоюзах, о текущем моменте и об ошибках тт. Троцкого и Бухарина, — т. 42.
31. Ленин В. И., XI съезд РКП(б) 27 марта — 2 апреля 1922 г. Заключительное слово по политическому отчету ЦК РКП(б) 28 марта, — т. 45.
32. Ленин В. И., Итоги дискуссии о самоопределении, — т. 30.
33. Ленин В. И., К вопросу о диалектике, — т. 29.
34. Ленин В. И., Конспект книги Гегеля «Лекции по истории философии», — т. 29.
35. Ленин В. И., Конспект книги Гегеля «Наука логики», — т. 29.
36. Ленин В. И., Материализм и эмпириокритицизм, — т. 18.
37. Ленин В. И., Начало бонапартизма, — т. 34.
38. Ленин В. И., О государстве, — т. 39.
39. Ленин В. И., О «левом» ребячестве и о мелкобуржуазности, — т. 36.
40. Ленин В. И., Развитие капитализма в России, — т. 3.
41. Ленин В. И., Речь на Всероссийском совещании политпросветов губернских и уездных отделов народного образования 3 ноября 1920 г., — т. 41.
42. Ленин В. И., Что такое «друзья народа» и как они воюют против социал-демократов?, — т. 1.
43. Ленин В. И., Экономическое содержание народничества и критика его в книге г. Струве, — т. 1.
44. «Коммунистическая партия Советского Союза в резолюциях и решениях съездов, конференций и пленумов ЦК», ч. IV, М., 1960.
44а. «К 100-летию со дня рождения Владимира Ильича Ленина. Тезисы Центрального Комитета Коммунистической партии Советского Союза», — «Коммунист», 1970, № 1.

45. «Авторско-читательская конференция ВДИ», — «Вестник древней истории», 1966, № 4.
46. Алаев Л. Б., (Рец.) К. З. Ашрафян, Аграрный строй Северной Индии (XIII — середина XVIII в.), М., 1965, — «Народы Азии и Африки», 1966, № 1.
47. Алаев Л. Б., Южная Индия. Социально-экономическая история XIV—XVIII веков, М., 1964.
48. Антонова К. А., Очерки общественных отношений и политического строя Могольской Индии времен Акбара (1556—1605), М., 1952.
49. Ардаев Г. Б., Национализация в Австрии, М., 1960.
50. «Артхашастра», М.—Л., 1959.
51. Афанасьев О. А., Обсуждение в Институте истории АН

СССР проблемы «Азиатский способ производства», — «Советская этнография», 1965, № 6.

52. Ашрафян К. З., Аграрный строй Северной Индии (XIII — середина XVIII в.), М., 1965.

53. Ашрафян К. З., Проблемы развития феодализма в Индии, — «Народы Азии и Африки», 1969, № 4.

54. Бааде Ф., Соревнование к 2000 году, М., 1962.

55. Барг М. А., Черняк Е. Б., Структура и развитие классово антагонистических формаций, — «Вопросы философии», 1967, № 6.

56. Берлев О. Д., Стоимость раба в Египте эпохи Среднего царства, — «Вестник древней истории», 1966, № 1.

57. Бессмертный Ю. Л., Изучение раннего средневековья и современность, — «Вопросы истории», 1967, № 12.

58. Блок М., Характерные черты французской аграрной истории, М., 1957.

59. Бонгард-Левин Г. М., Ильин Г. Ф., Предисловие, — в кн. Чанана Д. Р., Рабство в древней Индии, М., 1964.

60. Бувье-Ажам М., Экономика Франции в середине XX века, М., 1957.

61. Ван Я-нань, Исследование экономических форм полуфеодального, полуколониального Китая, М., 1959.

62. Ванин Ю. В., Историки КНДР о генезисе капитализма в Корее, — «Народы Азии и Африки», 1968, № 6.

63. Варга Е. С., Очерки по проблемам политэкономии капитализма, М., 1965.

64. Varшавчик М. А., Вопросы логики исторического исследования и исторический источник, — «Вопросы истории», 1968, № 10.

65. Васильев Л. С., Аграрные отношения и община в древнем Китае (XI—VII вв. до н. э.), М., 1961.

66. Васильев Л. С., Конфуцианство в Китае, — «Вопросы истории», 1968, № 10.

67. Васильев Л. С., Стучевский И. А., Три модели возникновения и эволюции докапиталистических обществ (К проблеме азиатского способа производства), — «Вопросы истории», 1966, № 5.

68. Васильев Л. С., Эксплуатация земледельцев и формы присвоения в древнем Китае, — «Народы Азии и Африки», 1968, № 6.

69. «Века неравной борьбы», М., 1967.

70. Венедиктов А. В., Государственная социалистическая собственность, М.—Л., 1948.

71. Виткин М. А., Первичная общественная формация в трудах К. Маркса, — «Вопросы философии», 1967, № 5.

72. «Возникновение капитализма в промышленности и сельском хозяйстве стран Европы, Азии и Америки», М., 1968.

73. «Всемирная история», т. I, М., 1956.

74. «Всемирная история», т. II, М., 1956.

75. «Всемирная история», т. III, М., 1957.

76. «Всемирная история», т. IV, М., 1958.

77. «Всемирная история», т. V, М., 1958.

78. «Всемирная история», т. VI, М., 1959.

79. Галленкамп Ч., Майя. Загадка исчезнувшей цивилизации, М., 1966.

80. Гамаюнов Л. С., О марксовой концепции социально-экономического строя Индии, — «Народы Азии и Африки», 1968, № 3.

81. Гарушянц Ю. М., Об азиатском способе производства, — «Вопросы истории», 1966, № 2.

82. Геродот, История в девяти книгах, т. I, М., 1888.

83. Годелье М., Понятие азиатского способа производства и марксистская схема эволюции обществ, — «Народы Азии и Африки», 1965, № 1.

84. «Государственные предприятия в странах Общего рынка»,— «Мировая экономика и международные отношения», 1968, № 3.
85. Греков Б. Д., Краткий очерк истории русского крестьянства, М., 1958.
86. Грнеко Р., Аграрный вопрос и борьба за землю в Италии, М., 1955.
87. Гуревич А. Я., К дискуссии о докапиталистических общественных формациях: формация и уклад,— «Вопросы философии», 1968, № 2.
88. Гуревич А. Я., Проблема земельной собственности в дофеодальных и раннефеодальных обществах Западной Европы, — «Вопросы истории», 1968, № 4.
89. Данилова Л. В., Дискуссия по важной проблеме, — «Вопросы философии», 1965, № 12.
90. Дембо Л. И., Земельные правоотношения в классово-антагонистическом обществе, Л., 1954.
91. Димитров Г., Избранные произведения, т. I, М., 1957.
92. Дубровский С. М., К вопросу о сущности «азиатского» способа производства, феодализма, крепостничества и торгового капитала, М., 1929.
93. Дьяконов И. М., Основные черты экономики в монархиях древней Западной Азии, — «Народы Азии и Африки», 1966, № 1.
94. Дьяконов И. М., Проблемы собственности. О структуре общества Ближнего Востока до середины II тыс. до н. э., — «Вестник древней истории», 1967, № 4.
95. Дьяконов И. М., Проблемы экономики. О структуре общества Ближнего Востока до середины II тыс. до н. э., — «Вестник древней истории», 1968, № 3.
96. Дьяконов И. М., Проблемы экономики. О структуре общества Ближнего Востока до середины II тыс. до н. э., — «Вестник древней истории», 1968, № 4.
97. Ефимов Г. В., Очерки по новой и новейшей истории Китая, М., 1951.
98. Жюллио де ла Морандьер Л., Гражданское право Франции, т. I, М., 1958.
99. «Законы Ману», перевод С. Д. Эльмановича, М., 1960.
100. Зельин К. К., Принципы морфологической классификации форм зависимости, — «Вестник древней истории», 1967, № 2.
101. Илюшечкин В. П., Крестьянская война тайпинов, М., 1967.
102. Иолк Е., К вопросу об «азиатском» способе производства, — «Под знаменем марксизма», 1931, № 3.
103. «История Всесоюзной Коммунистической партии (большевиков). Краткий курс», М., 1945.
104. «История и социология», М., 1964.
105. Каждан А. П., О работе историка: путь исследования, — «Вопросы истории», 1968, № 11.
106. «Касты в Индии», М., 1965.
107. Кахк Ю., Нужна ли новая историческая наука?, — «Вопросы истории», 1969, № 3.
108. Кацнельсон И. С., Характер войн и рабовладения в Египте при фараонах-завоевателях XVIII—XX династий, — «Вестник древней истории», 1951, № 3.
109. Качановский Ю. В., О понятиях «рабство» и «феодализм», — «Вопросы истории», 1967, № 6.
110. Ковалев С. И., О некоторых проблемах рабовладельческой формации, — «Проблемы истории докапиталистических формаций», 1934, № 2.
111. Колесницкий Н. Ф., О некоторых типических и специфических чертах раннеклассовых обществ, — «Вопросы истории», 1966, № 7.
112. Конрад Н. И., Запад и Восток, М., 1966.

113. Косамби Д., Культура и цивилизация древней Индии, М., 1968.
114. Косминский Е. А., Проблемы английского феодализма и историографии средних веков, М., 1963.
115. Крапивенский С. Э., Особая фракция или переходное состояние общества?, — «Народы Азии и Африки», 1966, № 2.
116. Кузищин В. И., Нормы и степень эксплуатации труда сельскохозяйственных рабов в Италии II в. до н. э. — I в. н. э. (Проблема производительности рабского труда и ее эволюции), — «Античное общество», М., 1967.
117. Кшибеков Д., Еще раз об азиатском способе производства, — «Известия Академии наук Казахской ССР. Серия общественная», Алма-Ата, 1967, № 1.
118. Лауэр Ж.-Ф., Загадки египетских пирамид, М., 1966.
119. Лашук Л. П., О характере классообразования в обществе ранних кочевников, — «Вопросы истории», 1967, № 7.
120. Ленцман Я. А., Несколько предварительных замечаний. К обсуждению вопроса об азиатском способе производства, — «Вестник древней истории», 1965, № 3.
121. Лурье И., Ляпунов К., Матье М., Пиотровский Б., Флитнер Н., Очерки по истории техники Древнего Востока, М.—Л., 1940.
122. Лурье И. М., Очерки древнеегипетского права XVI—X веков до н. э., Л., 1960.
123. Люстерник Е. Я., Индийский город Камбей в XV—XX веках, Л., 1962.
124. Лященко П. И., История народного хозяйства СССР, т. I, М., 1956.
125. Мадьяр Л., Экономика сельского хозяйства в Китае, М.—Л., 1928.
126. Манфред А. З., Великая французская буржуазная революция XVIII века, М., 1956.
127. Массон В. М., Становление раннеклассового общества на древнем Востоке, — «Вопросы истории», 1967, № 5.
128. «Материалы дискуссии об основном экономическом законе феодализма», — «Вопросы истории», 1953, № 4; 1954, № 2, 5, 7, 8, 9, 10, 11.
129. Медведев Е. М., К вопросу о социально-экономическом строе древней Индии, — «Народы Азии и Африки», 1966, № 6.
130. «Международные экономические организации. Справочник», М., 1960.
131. Меликишвили Г. А., К вопросу о характере древнейших классовых обществ, — «Вопросы истории», 1966, № 11.
132. Менабде Э. А., Хеттское общество. Экономика, собственность, семья и наследование, Тбилиси, 1965.
133. Мировицкая Р. А., Обсуждение китайскими учеными проблемы генезиса капитализма в Китае, — «Вопросы истории», 1957, № 6.
133а. «На новом пути», М., 1968.
134. Натан Ж., История экономического развития Болгарии, М., 1961.
135. Непомнин О. Е., Социальная сущность аграрной политики династии Мин (вторая половина XIV в.), — «Народы Азии и Африки», 1969, № 4.
136. Неусыхин А. И., Дофеодальный период как переходная стадия развития от родо-племенного строя к раннефеодальному (На материале истории Западной Европы раннего средневековья), — «Вопросы истории», 1967, № 1.
137. Никифоров В. Н., Дискуссия советских историков об общественно-экономическом строе Китая (1925—1931), — «Народы Азии и Африки», 1965, № 5.
138. Никифоров В. Н., К. Маркс и Ф. Энгельс об азиатском спо-

собе производства, — «Доклады, представленные на XX международный синологический конгресс в Праге», М., 1968.
139. Никифоров В. Н., Логика дискуссии и логика в дискуссии (О раннеклассовых обществах), — «Вопросы истории», 1968, № 2.
140. «О генезисе капитализма в странах Востока (XV—XIX вв.)», М., 1962.
141. «Общее и особенное в историческом развитии стран Востока (Материалы дискуссии об общественных формациях на Востоке. Азиатский способ производства)», М., 1966.
141а. Осипов А. М., (Рец.) К. З. Ашрафян, Аграрный строй Северной Индии (XIII — середина XVIII в.), М., 1965, — «Народы Азии и Африки», 1966, № 1.
142. Осипов А. М., Краткий очерк истории Индии до X века, М., 1948.
143. Павлов В. И., Формирование индийской национальной буржуазии, М., 1958.
144. Павловская А. И., По поводу дискуссии об азиатском способе производства на страницах журналов «La Pensée» и «Eirene», — «Вестник древней истории», 1965, № 3.
145. Павловская А. И., Симпозиум по проблеме перехода доклассового общества в классовое, — «Вестник древней истории», 1967, № 4.
146. Павловская А. И., Утченко С. Л., Научная жизнь Сектора древней истории Института истории АН СССР за 1965 г., — «Вестник древней истории», 1966, № 1.
147. «Памятники русского права», вып. 5, М., 1959.
148. «Памятники русского права», вып. 6, М., 1957.
149. «Памятники русского права», вып. 8, М., 1961.
150. Паниккар К. М., Очерк истории Индии, М., 1961.
150а. Пеллэнк М., Франция, прижатая к стене, М., 1958.
151. Переломов Л. С., Империя Цинь — первое централизованное государство в Китае (221—202 гг. до н. э.), М., 1962.
152. Переломов Л. С., Община и семья в древнем Китае (III в. до н. э. — III в. н. э.), М., 1964.
153. Перепелкин Ю. Я., Частная собственность в представлении египтян Старого царства, — «Палестинский сборник», вып. 16 (79), М.—Л., 1966.
154. Петрушевский И. П., Земледелие и аграрные отношения в Иране XIII—XIV веков, М.—Л., 1960.
155. Пигулевская Н. В., К вопросу об азиатском способе производства. По поводу книги: M. Godelier, La notion de «mode de production asiatique» et les schemas marxistes d'évolution des sociétés, Paris, 1964, — «Вестник древней истории», 1965, № 3.
156. Плутарх, Сравнительные жизнеописания, т. I, М., 1961.
157. «Политическая экономия», т. I, М., 1969.
158. «Политэкономический словарь», М., 1964.
159. Поршнев Б. Ф., Очерк политической экономии феодализма, М., 1956.
160. Поршнев Б. Ф., Периодизация всемирно-исторического прогресса у Гегеля и у Маркса, — «Философские науки», 1969, № 2.
161. Поршнев Б. Ф., Феодализм и народные массы, М., 1964.
161а. «Проблемы возникновения феодализма у народов СССР», М., 1969.
161б. «Пробуждение угнетенных», М., 1968.
162. Пронштейн А. П., Истолкование исторических источников, — «Вопросы истории», 1969, № 10.
163. Рейснер И. М., Народные движения в Индии в XVII—XVIII вв., М., 1961.
164. Роше В., Путь к освобождению крестьянства, М., 1953.
165. Саков М. П., Общественная собственность — экономическая основа социализма, — «Коммунист», 1968, № 2.

166. «Сборник документов по земельному законодательству СССР и РСФСР (1917—1954)», М., 1954.
167. Семенов Ю. И., Категория «общественно-экономического уклада» и ее значение для философской и исторической науки, — «Философские науки», 1964, № 3.
168. Семенов Ю. И., Об одной из ранних нерабовладельческих форм эксплуатации, — «Разложение родового строя и формирование классового общества», М., 1968.
169. Семенов Ю. И., Проблема социально-экономического строя древнего Востока, — «Народы Азии и Африки», 1965, № 4.
170. Серени Э., Старое и новое в итальянской деревне, М., 1959.
171. «Словарь русского языка», т. IV, М., 1961.
172. «Василий Васильевич Струве», некролог, — «Вестник древней истории», 1966, № 1.
173. Струве В. В., Марксово определение раннеклассового общества, — «Советская этнография», 1940, № 3.
174. Струве В. В., Некоторые аспекты социальной истории древнего Востока, — «Вопросы истории», 1965, № 5.
175. Струве В. В., Понятие «азиатский способ производства», — «Народы Азии и Африки», 1965, № 1.
176. Сюрэ-Каналь Ж., Африка Западная и Центральная. География. Цивилизация. История, М., 1961.
177. Сюрэ-Каналь Ж., Традиционные общества в Тропической Африке и концепция «азиатского способа производства» (тезисы), — «Народы Азии и Африки», 1965, № 1.
178. Тер-Акопян Т. Б., Развитие взглядов К. Маркса и Ф. Энгельса на азиатский способ производства и земледельческую общину, — «Народы Азии и Африки», 1965, № 2.
179. Тер-Акопян Т. Б., Развитие взглядов К. Маркса и Ф. Энгельса на азиатский способ производства и земледельческую общину, — «Народы Азии и Африки», 1965, № 3.
180. Тюменев А. И., Государственное хозяйство древнего Шумера, М.—Л., 1956.
181. Тюменев А. И., Передний Восток и античность (Особенности социально-экономического развития), — «Вопросы истории», 1957, № 6.
182. Тюменев А. И., Передний Восток и античность (Страны речных культур (Двуречье и Египет) в эллинистическую и римскую эпохи), — «Вопросы истории», 1957, № 9.
183. Тянь Чан-у, Маркс и Энгельс о древнеазиатском обществе. Статья опубликована в «Лиши лунь цунь», вып. I, 1964. Реферат статьи Тянь Чан-у — «О древнеазиатском обществе» написан Костиным Ю., — «Народы Азии и Африки», 1966, № 3.
184. Ульяновский Р. А., К. Маркс и проблемы национально-освободительного движения, — «Народы Азии и Африки», 1968, № 5.
185. Фань Вэнь-лань, Новая история Китая, т. I, М., 1955.
186. «Французский гражданский кодекс 1804 г.», М., 1941.
187. Хазанов А. М., «Военная демократия» и эпоха классообразования, — «Вопросы истории», 1968, № 12.
188. Холл Д. Дж. Е., История Юго-Восточной Азии, М., 1953.
189. «Хрестоматия по истории древнего Востока», М., 1963.
190. «Хрестоматия по истории древнего Рима», М., 1962.
191. «Хрестоматия по истории древней Греции», М., 1964.
192. Хуа Ган, История революционной войны Тайпинского государства, М., 1952.
193. Чичеров А. И., Экономическое развитие Индии перед английским завоеванием (Ремесло и торговля в XVI—XVIII вв.), М., 1965.
194. Шевеленко А. Я., Типы феодальной формации. Рецензия на статью, — B. Töpfer, Zu einigen Grundfragen des Feudalismus, — «Zeitschrift für Geschichtswissenschaft», Berlin, 1965, № 5, — «Вопросы истории», 1967, № 1.

195. Штаерман Е. М., Античность в современных западных историко-философских теориях, — «Вестник древней истории», 1967, № 3.
196. Штаерман Е. М., К проблеме структурного анализа в истории, — «Вопросы истории», 1968, № 6.
197. «Экономическая история капиталистических стран», М., 1962.
198. «Экономическое положение капиталистических стран. Конъюнктурный обзор за 1958 г. и начало 1959 г.», — Приложение к журналу «Мировая экономика и международные отношения», 1959, № 8.
199. «„Юманитэ" о позиции Роже Гароди», — «Правда», 13.X.1968.
200. Юл Д. Э. и Кендэл М. Д., Теория статистики, М., 1960.
201. Юсифов Ю. Б., Элам. Социально-экономическая история, М., 1968.
202. Юшков С. В., История государства и права СССР, ч. I, М., 1950.

203. Antoniadis-Bibicou H., Byzance et le mode de production asiatique, — «La Pensée», Paris, 1966, № 129.
204. Arnot R. P., Stages of Social Development, — «Marxism Today», London, March 1962.
205. Asiaticus, Una questione di teoria da riesaminare: il modo di produzione asiatico, — «Rinascita», Roma, 5.X.1963.
206. Banerjee D. M., Pre-capitalist Economic Formations and the Indian Economy (1550—1700), — «The Quarterly Review of Historical Studies», Calcutta, 1966—1967, vol. VI, № 1.
207. Bannu J., La formation sociale «asiatique» dans la perspective de la philosophie orientale antique, — «La Pensée», Paris, 1967, № 132.
208. Bannu J., La formation sociale «tributaire», — «Recherches internationales à la lumière du marxisme», Paris, 1967, № 57—58.
209. Barbé R., Les classes sociales en Afrique noire, Paris, 1964.
210. Bartra R., L'ascension et la chute de Téotihuacan, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
211. Bedekar D. K., Marxism and Ancient India, — «India Today», Bombay, 1951, vol. I, № 3.
212. Bellamy J., Africain Elits — a Study of Ghana, — «Marxism Today», London, February 1967.
213. Boiteau P., Les droits sur la terre dans la société malgache précoloniale (Contribution à l'étude de «mode de production asiatique»), — «La Pensée», Paris, 1964, № 117.
214. Browning R., Stages of Social Development, — «Marxism Today», London, July 1962.
215. Büttner T., Das präkoloniale Afrika und die Diskussionen zur asiatischen Productionsweise, — «Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte», Berlin, 1967, Teil IV.
216. Chesneaux J., L'Asie orientale aux XIX e et XX e siècles. Chine — Japon — Inde — Sud-Est asiatique, Paris, 1966.
217. Chesneaux J., Le mode de production asiatique: quelques perspectives de recherche, — «La Pensée», Paris, 1964, № 114.
218. Chesneaux J., Le mode de production asiatique: une nouvelle étape de la discussion, — «Eirene», Praha, 1964, III.
219. Chesneaux J., Le processus de formation des nations en Afrique et en Asie (Essai d'analyse marxiste), — «La Pensée», Paris, 1965, № 119.
220. Chesneaux J., Le Vietnam, Paris, 1968.
221. Chesneaux J., Où en est la discussion sur le mode de production asiatique?, — «La Pensée», Paris, 1965, № 122.
222. Chesneaux J. Où en est la discussion sur le mode de production asiatique? (II), — «La Pensée», Paris, 1966, № 129.
223. Chesneaux J., Où en est la discussion sur le mode de production asiatique? (III), — «La Pensée», Paris, 1968, № 138.

224. Chesneaux J., Qu'est ce que la Démocratie nationale?, — «La Pensée», Paris, 1964, № 118.
225. Chesneaux J., Récents travaux marxistes sur le mode de production asiatique (Bibliographie sommaire), — «La Pensée», Paris, 1964, № 114.
226. «Conférence Nationale du Parti Communiste Français», Supplément aux «Cahiers du Communisme», Paris, 1963, № 1—2.
227. «XVI e Congrès du Parti Communiste Français», — «Cahiers du Communisme», Paris, 1961, № 6.
228. «XVII e Congrès du Parti Communiste Français», — «Cahiers du Communisme», Paris, 1964, № 6—7.
229. «XVIII e Congrès du Parti Communiste Français», — «Cahiers du Communisme», Paris, 1967, № 2—3.
230. Coquery-Vidrovitch C., Recherches sur un mode de production africain, — «La Pensée», Paris, 1969, № 144.
231. Courtieu P., Sur l'ouvrage de Roger Garaudy «Le problème chinois», — «France nouvelle», Paris, 1967, № 1136.
232. Craig D., Stages of Social Development, — «Marxism Today», London, January 1962.
233. Divitçioglu S., Essai de modèles économiques à partir du M.P.A., — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
234. Divitiçioglu S., Modèle économique de la société ottomane (les XIV e et XV e siècles), — «La Pensée», Paris, 1969, № 144.
235. Douglas S., Stages of Social Development, — «Marxism Today», London, December 1961.
236. E. D. R., Il modo di produzione asiatico. L'opportuna riesumazione di una categoria condannata dallo stalinisma negli ultimi trent'anni, — «Rinascita», Roma, 13.VI.1964.
237. Gannaway F., Stages of Social Development, — «Marxism Today», London, February 1962.
238. Garaudy R., A propos de l'article de Paul Courtieu sur le problème chinois, — «France nouvelle», Paris, 1967, № 1138.
239. Garaudy R., Le problème chinois, Paris, 1967.
240. Goblot J. J., Pour une approche théorique des «faits de civilisation», — «La Pensée», Paris, 1967, № 133.
241. Goblot J. J., Pour une approche... (II), — «La Pensée», Paris, 1967, № 134.
242. Goblot J. J., Pour une approche... (III), — «La Pensée», Paris, 1967, № 136.
243. Godelier M., Discussion et travaux sur la notion de «mode de production asiatique», — «La Pensée», Paris, 1965, № 122.
244. Godelier M., La notion de «mode de production asiatique» et les schémas marxistes d'évolution des sociétés, Paris, 1964.
245. Godelier M., La pensée de Marx et d'Engels aujourd'hui et les recherches de demain, — «La Pensée», Paris, 1969, № 143.
246. Godelier M., Les ecrits de Marx et d'Engels sur le mode de production asiatique (Bibliographie sommaire), — «La Pensée», Paris, 1964, № 114.
247. Griffiths D. A., Stages of social development, — «Marxism Today», London, December 1961.
248. Günter R., Herausbildung und Systemacharakter der vorkapitalistischen Gesellschaftsformationen, — «Zeitschrift für Geschichtswissenschaft», Berlin, 1968, № 9.
249. Günter R., Herausbildung und Systemacharakter der vorkapitalistischen Gesellschaftsformationen, — «Zeitschrift für Geschichtswissenschaft», Berlin, 1969, № 1/2.
250. Goff J. le et Casanova A., Les méthodes de l'histoire et les sciences humaines, — «La nouvelle critique», Paris, 1967, № 188.
251. Härtel G., Herausbildung und Systemacharakter der vorkapita-

listischen Gesellschaftsformationen, — «Zeitschrift für Geschichtswissenschaft», Berlin, 1962, № 1/2.
252. Hobsbawm E., Les formations précapitalistes dans l'œuvre de Marx et Engels, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
253. Hoffmann E., Les formations socio-économiques et la science historique, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
254. Hoffmann E., Social Economic Formations and Historical Science, — «Marxism Today», London, September 1965.
255. Hoffmann E., Zwei aktuelle Probleme der geschichtlichen Entwicklungsfolge fortschreitender Gesellschaftsformationen, — «Zeitschrift für Geschichtswissenschaft», Berlin, 1968, № 10.
256. Kosambi N. D., Marxism and Ancient India, — «India Today», Bombay, June 1951, vol. I, № 2.
257. Lazard F., Les nationalisations, — «Economie et politique», Paris, 1965, № 126.
258. Lewin G., Les formations sociales dans l'histoire de la Chine, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
259. Lewin G., The Marxist Theory of Social Formations, — «Marxism Today», London, June 1962.
260. Lewin G., The Problem of Social Formations in Chinese History, — «Marxism Today», London, January 1967.
261. Lewin G., Von der «asiatischen Produktionsweise» zur «hydraulic society». Der Werdegang eines Renegaten, — «Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte», Berlin, 1967, Teil IV.
262. Lewin G., Zu einigen Problemen der «asiatischen Produktionsweise» in der gesellschaftlichen Entwicklung Chinas, — «Wissenschaftliche Zeitschrift der Karl-Marx Universität, Gesellschafts- und Sprachwissenschaftliche Reihe», Leipzig, 1964, Heft 2.
263. Lilley S., Men, Machines and History, New York, 1966.
264. «Le Maghreb précoloniale: mode de production archaïque ou mode de production féodal? Un débat au Centre d'études et de recherches marxistes», — «La Pensée», Paris, 1968, № 142.
265. Manivanna K., Aspects socio-économiques du Laos médiéval, — «La Pensée», Paris, 1968, № 138.
266. Namboodripad E. M. S., The National Question in Kerala, Bombay, 1952.
267. Nguen Long Bich, Le M.P.A. dans l'histoire du Vietnam, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
268. Olmeda M., Sur les sociétés aztèque et maya, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
269. Parain Ch., Comment caractériser un «mode de production»?, — «La Pensée», Paris, 1967, № 132.
270. Parain Ch., Le mode de production asiatique: une étape nouvelle dans une discussion fondamentale, — «La Pensée», Paris, 1964, № 114.
271. Parain Ch., Protohistoire méditerranéenne et mode de production asiatique, — «La Pensée», Paris, 1966, № 127.
272. Pečirka J., Die sowjetischen Diskussionen über die asiatische Produktionsweise und über die Sklavenhalterformation, — «Eirene», Praha, 1964, III.
273. Pečirka J., Discussions soviétiques, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
274. Pečirka J., Von der asiatischen Produktionsweise zu einer marxistischen Analyse der frühen Klassengesellschaften. Randsbemerkungen zur gegenwartigen Diskussionen in der UdSSR, — «Eirene», Praha, 1967, VI.
275. Pokora T., Existierte in China eine Sklavenhaltergesellschaft?, — «Archiv Orientalny», Praha, 1963, vol. 31.
276. Pokora T., La Chine a-t-elle connu une société esclavagiste?, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.

277. P u l l e y b l a n k E. G., Stages of Social Development, — «Marxism Today», London, March 1962.
278. R o b b i o E., A proposito del «modo di produzione asiatico». I regimi despotico-communitari nelle civiltá americane, — «Rinascita», Roma, 23.XI.1963.
279. R o b i n s o n M., Islam et capitalisme, Paris, 1966.
280. S a c h s I., Nowa faza dyskusji o formacjach, — «Nowe Drogi», Warszawa, Marzes 1966.
281. S a c h s I., Une nouvelle phase de la discussion sur les formations, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
282. S a h a y K. N., Caste and Occupation in a Village in Bihar, — «Man in India», Ranchi, 1967, vol. 47, № 3.
283. S a n t i s S. de, Les communautés de village chez les Incas, les Aztèques et les Mayas. Contribution à l'étude du mode de production asiatique, — «La Pensée», Paris, 1965, № 122.
284. S e d o v L., La société angkorienne et le problème de mode de production asiatique, — «La Pensée», Paris, 1968, № 138.
285. S e l l n o w I., Les critères de détermination des périodes historiques, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
286. S h i o z a w a K., Les historiens japonais et le mode de production asiatique, — «La Pensée», Paris, 1965, № 122.
287. S k a l n i k P., P o k o r a T., Beginning of the Discussion about the Asiatic Mode of Production in the USSR and People's Republic of China, — «Eirene», Praha, 1966, V.
288. S u r e t - C a n a l e J., A propos du mode de production asiatique, — «La Pensée», Paris, 1969, № 143.
289. S u r e t - C a n a l e J., Afrique Noire; géographie, civilisation et histoire, Paris, 1961.
290. S u r e t - C a n a l e J., Les sociétés traditionelles en Afrique tropicale et le concept de mode de production asiatique, — «La Pensée», Paris, 1964, № 117.
291. S u r e t - C a n a l e J., Problèmes théoriques de l'étude des premières sociétés de classes, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
292. S u r e t - C a n a l e J., Sur la notion marxiste de «mode de production asiatique», — «Cahiers du Communisme», Paris, 1966, № 3.
293. T c h e c h k o v M. A., La classe dirigeante du Vietnam précolonial, — «La Pensée», Paris, 1969, № 144.
294. T ö k e i F., Le M. P. A. en Chine, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
295. T ö k e i F., Le mode de production asiatique dans l'œuvre de K. Marx et F. Engels, — «La Pensée», Paris, 1964, № 114.
296. T ö k e i F., Les conditions de la propriété foncière dans la Chine de l'époque Tcheou, — «Acta antiqua Academiae scientiarum hungaricae», Budapest, 1958, t. VI, fasc. 3—4.
297. T ö k e i F., Sur le mode de production asiatique, Budapest, 1966.
298. T ö p f e r B., Zu einigen Grundfragen des Feudalismus. Ein Diskussionsbeitrag, — «Zeitschrift für Geschichtswissenschaft», Berlin, 1965, № 5.
299. T ö p f e r B., Zur Problematik der vorkapitalistischen Klassengesellschaften, — «Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte», Berlin, 1967, Teil IV.
300. W e l s k o p f E. C., Du role des rapports de production dans l'évolution historique, — «Recherches internationales...», Paris, 1967, № 57—58.
301. W e l s k o p f E. C., Einleitung, — «Jahrbuch für Wirtschaftsgeschichte», Berlin, 1967, Teil IV
302. W e l s k o p f E. C., Probleme der Periodisierung der Altengeschichte: die Einordnung des Alten Orients und Alt-Amerikas in die Weltgeschichtliche Entwicklung, — «Zeitschrift für Geschichte», Berlin, 1957, Heft 2.
303. W i t t f o g e l K. A., Die orientalische Despotie. Eine Untersuchung totaler Macht, Köln — Berlin, 1962.

الفهرست

٣٠٠٠ / ٨٠ / ٧٧١

ان كتاب « عبودية ، اقطاعية ، ام أسلوب انتاج آسيوي» يعالج موضوعات كثيرة ذات أهمية نظرية وتطبيقية بالغة ، وبأسلوب حواري يعتمد على عرض ومواجهة الآراء المتضادة دون القطع فيها بصورة سلفية ، ولكن في اطار منهجية عامة يحاول المؤلف البرهان على صحتها من خلال هذا البسط النظري المعمق الذي يمـلأ صفحات الكتاب ويتوصل بنتيجته الى نفي وجـود « اسلوب انتاج آسيوي » خاص متميز .

ويناقش الكتاب حوالي ثلاثمائة بحث لأشهر الباحثين الماركسيين من مختلف بلدان العالم الذين تناولوا المسائل المنهجية بصدد اسلوب الانتاج الآسيوي ، بشكل خاص ، والتشكيلات ما قبل الرأسمالية ، عموماً . هذه المسائل التي يحتدم حولها النقاش منذ العشرينات والتي أصبحت تحتل مكانة متزايدة الأهمية اليوم باعتبارهـا تتعلق « بخصوصية » أشكال وطرق عمل قوانين التطور الاجتماعي في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

